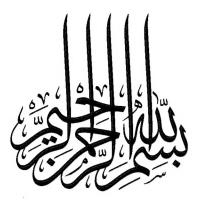
المَكْتَبَة البُلْقِيْنِيَّة (١)

الإمام المُجْتَهَد شَيْخ الإسْلامِ الإمام المُجْتَهَد شَيْخ الإسْلامِ مركب المراب ١٠٧٥ المراب ٢٠٠٤ المراب ٢٠٠٤ المراب ال

> تَأْلِيْفُ وَلَدِه الإمَامِ الفَقِيْهِ العَلَّامَة عَلَمَ الدِّينَ صَالِح بَن عُمَر البُلْقِيني ٧٩١-٨٦٨م

> > حَقَقَهُوَعَلَّوَعَلَيْهِ د.عُمَرالقِيَّامر







□ ترجمة الإمام المجتهد شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني

تأليف: العلامة علم الدين صالح بن عمر البلقيني

تحقيق: الدكتور عمر القيام

الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©

قياس القطع: ٧١ × ٢٤

الرقم المعياري الدولي : ١٥٠٥ ٩٧٨٩٩٥٧٥ : ISBN

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (١٠٥٠/ ٢/ ٢٠١٤)



ڒؙٷٚؿ؆ٛؠؙؠؙؙٚٛٛٛٛڮ لِلدّرَاسَاتِ وَالنّشْرِ

هاتف وفاكس: ٢٦٤٦٦٦٤ (٢٠٩٦٢٠)

ص.ب: ۱۹۱۲۳ عمّان ۱۹۱۹۳ الأردن البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net

الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net

الدّراسات المنشورة لا تعبّر بالضرُورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصّة شرعًا وقانونًا، وطبقًا لقرار تجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مَصُونة شرعًا، ولأصحابها حتى التصرُّف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

المار المارية المارية

مئرورغ هجی فیمع زنار لاؤمرة دلبلقینیة د محتی رؤمها لادم م المجتهر شیخ لادم ساوم مراج دلمرین محمر بن مرسولای دلبلقینی دولر ده لادم مان جلال دلیون و محکی دلیون

> وَنْسُرْهُنُو لَلْلَائِ مُرْتُحَقَّة بُخْرُورِة با قلام مُلّة من رجعقين للاؤلفاء

> > المُثْرِفُ المَامِّ وَمُنَسِّقُ الفَرِيْقِ العِلْمِيِّ و. لِمِلُولُ مِيْ مِلْعَقِيِّ و. لِمِلُولُ مِيْ مِنْ الْعَقِيِّ

النَّاشِرُ أَرْوِقَة لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْر عَمَّان -الاَدُن



بنيي لِنْهُ الْجَمْ الْجَمْ الْحِبْ

كلمة المشرف العام على مشروع المكتبة البُلْقينية و. إِ<u>لَا</u>وِلَاكِمُ رِّلِاعْقِ

الحمدُ لله وحدَه، والصلاة والسّلام على مَن لا نبيَّ بعدَه، سيّدِنا ونبيِّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

ثم أمّا بعد،

فإنَّ مِن مِنَّة الله تعالى على أبناء هذه الأمَّة أن يُوقِدَ في قلوبهم جذوةَ الغَيرة عليها، ويُحييَ في نفوسهم أُوارَ الهمَّة لإقامة مجدها، بإحياء نفيس تراثها، وابتناء حاضرها على نورٍ من هُدَى أمرِها الأوّل.

وقد وَفقنا الله تعالى في مؤسّستنا (أَرْوِقة للدّراسات والنشر) إلى العناية بتراث بعض الأسر العلمية التي زخر بها تاريخنا الإسلاميّ، ومن تلك الأسر الجليلة أسرة عالم المئة الثامنة ومجتهدها شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البُلقينيّ (ت ٨٠٥هـ)، التي برزَ منها أيضًا نجلاهُ الإمامان: جلال الدين عبد الرحمن البُلقيني (ت ٨٦٨هـ)، وعَلَم الدين صالح البُلقيني (ت ٨٦٨هـ)، عليهم رَحَماتُ الله أجمعين.

وقد عكفنا على هذه الأسرة الكريمة، نجمعُ شتيتَ أخبارها، وتراجم

أعيانها، ومتفرِّقَ مخطوطاتِ تآليفها، ثمّ كلَّفنا ثلةً مِن مُجيدي المحقّقين ليقوموا على خدمتها، لتنتظم في سلسلة مباركة سمّيناها:

المركبة المنافية

وجاءت المجموعة الأولى من هذه المكتبة الفاخرة في عَشَـرة مجلدات، تضمنت المؤلفاتِ البلقينيةَ الآتية:

ـ ترجمة شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، بقلم ولده عَلَم الدين، صدّرْنا بها المجموعة لتكون بمنزلة التعريف الوافي بسيرة إمام هذه المكتبة. حقّق هذه الترجمة الدكتور عمر حسن القيّام (مجلّد واحد).

ـ ترجمة الإمام جلال الدين البلقيني، بقلم أخيه عَلَم الدين أيضًا، والجلال يلي أباه في العلم والمكانة. حقق هذه الترجمة الأستاذان سليم محمد عامر وعبد الجبّار زهير شاكر (مجلّد واحد).

_التجرُّد والاهتهام بجمع فتاوى شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، جمعُ ولده عَلَم الدين وترتيبُه، حقّقه أربعةٌ من الباحثين المتقنين، وأُلِحِقَ به مستدرَكٌ بها فات العَلَم من فتاوى أبيه (٣ مجلّدات).

_الفوائد الجِسَام على قواعد ابن عبد السّلام، للإمام سراج الدين البلقيني، حقّقه الدكتور عمر حسن القيام (مجلّد واحد).

_ الإبريز الخالص عن الفضة في إبراز معاني خصائص المصطفى على التي في الروضة، للإمام جلال الدين البلقيني، حققه الأستاذ سليم محمد عامر (مجلّد واحد).

_التذكرة البلقينية، للإمام عَلَم الدين البلقيني، حقّقها الأستاذ محمد عايش (مجلّد و احد).

- الرسائل البلقينية، وتحوي عددًا من الرسائل اللطيفة، في فنون متنوّعة من العلم، من الفقه والحديث والتفسير والعربية وغيرها، مِن تآليف الأئمة الثلاثة: السِّراج وولدَيه، حقّقها جماعةٌ من الباحثين (مجلّدان).

ولا يفوتني في الختام أن أتوجّه بالشكر والتقدير إلى الفريق الذي قام على هذا العمل العلمي الجليل، وأخصُّ بالذكر الإخوة الفضلاء: الأستاذ المحقّق محمد عايش، الذي كانت له مراجعاتٌ كثيرةٌ ودقيقة لأعمال المحققين الكرام، والأستاذ محمد نور صابرين، الذي تابع بصبرٍ ودأبٍ ودقةٍ مراحل الإخراج الفنّي إلى أن ساغ العمل في هذه الصورة الأنيقة، والأستاذ حمزة فرحان، الذي تتبع كثيرًا من الأصول الخطيّة التي عمل عليها المحققون.

هذا ونسأل الله تعالى أن يتقبّل الجهدَ الباهظ الذي بُذل في هذا العمل، وأن ينفعَ به أهلَ العلم وطلّابه، وأن يُسهّل سبحانه بكَرَمه تمامَ هذه المكتبة العلمية المباركة في خيرٍ وعافية، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

عمّان

الخميس، في الحادي عشر من شوّال ١٤٣٥هـ الموافق ٧ آب (أغسطس) ٢٠١٤م

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي خلقَ السَّماواتِ والأرض، وجعلَ الظُّلماتِ والنُّور، وأكرمَ الصَّالحين من عبادهِ بِشَرْحِ الصُّدور، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلىٰ آله وصَحْبه والتابعين له بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

وبعد،

فهذه تَرجمةٌ نفيسةٌ للسِّراجِ البُلْقينيِّ عُمرَ بن رَسْلانَ الكِنانيِّ (ت ٥٠٨هـ) شيخِ عَصره، ومجُدِّدِ المعبةِ الثامنة، كتبها ولدُه عَلمُ الدِّين صالح عليه رحمةُ الله. وقد صَحَّت العزيمةُ على إخراجِها، ونَشْرِها في ثوب قَشيبٍ وحُلَّةٍ زاهية، تليقُ بمكانةِ هذا الإمام الجليل، وذلك بإتقان تحقيقها، وَبذْلِ أَقْصىٰ الجُهْدِ في سبيلِ إدناءِ فوائدها، ونَفْع الخاصِّ والعام بها.

وقد تجاوز هذا الكتاب حدود الترجمة التاريخية الممحفة، واشتمل على المجمّ الغفير من المسائل العلمية والمباحثات الفقهية والأصولية، فقد عقد العَلَمُ البُلْقيني فصولاً كبيرة دالة على المكانة العلمية الفريدة التي بَلَغها والده، والتي استحقّ بها لقبَ مجتهد عصره ومجدّد المئة الثامنة. فمن ذلك ما عقده من الحديث عن القواعد التي ضبط بها والده متفرِّقات المذهب يعني المذهب الشافعيّ وهو فصلٌ جليلُ الفائدة دالٌ على نفوذ بصيرته وتغلغُله في مقاصدِ الشريعة وكلّياتها، ولا غَرْوَ في ذلك، فقد كان السِّراج البلقيني عظيم العناية بتصانيف إمام الحرمين الجويني، والعزِّبن عبد السلام، وكلاهما من أعيانِ المتكلِّمين في مقاصدِ الشريعة،

فلأجلِ ذلك ظهر في كلامِه الكثيرُ الطيِّبُ من المواطنِ الدالةِ على كمالِ اضطلاعهِ بأسرارِ الشريعةِ ومقاصدِها.

أما الفصلُ الذي عقده العلمُ البُلقيني لانفرادات والده عن الأصحاب في المذهب وترجيحاتِه على ترتيب أبواب الفقه فهو أغزَرُ فصول الترجمة مادة، وأكثرها ماءً ورُواءً، وإثارةً للعقلِ والبحثِ والنظر، وقد استبدَّ بأكثرِ الجهد المبذول في تحقيق هذا الكتاب، وأنفقتُ وقتاً كثيراً في سبيل تحرير مآخذه الفقهية، والدلالة على منازعه في الاستدلال، وسيظهر الفرقُ واضحاً بينه وبين غيرِه من فصولِ الكتاب حيث زخَرَت صفحاتُه بالتعليقات الغزيرة والتحريراتِ اللازمة التي مست الحاجةُ إليها بُغيةَ التعرُّفِ إلى دقّةِ نظرِ البلقيني وخفاءِ مسالكهِ في الاختيارِ والترجيح.

وعلى هذا النحو في المباحثاتِ الدقيقة جرى بناءُ هذه الترجمة إذْ عقد العَلَمُ البُلْقيني فَصْلاً في تعقباتِ والده على شيخي المذهب: الرافعي والنووي، وفَصْلاً في تعقباتِه على الحافظ عبد الغني المقدسي في «عمدة الأحكام» وفَصْلاً خطيراً في تعقباتِه على شيخ الإسلام ابن دقيق العيد في شرحه على «عمدة الأحكام» وفَصْلاً في تعقباتِه على الحافظين: المزيّ والذهبي في أسهاء الرجال، وفَصْلاً ضخاً في تعقباته على أبي حيّان النحوي الأندلسي في المسائلِ النحويةِ والصرفية، وهو فصلاً مشحونٌ بالفوائدِ العلميةِ الدالّةِ على اتساع دائرته في علوم العربية على وجه الخصوص، وهذا الفصلُ تحديداً قد تمّ تحقيقه في أطروحة علمية في الجامعة الأردنية (۱).

⁽١) حققه الطالب عماد يونس السواعير، بإشراف العلامة الدكتور ناصر الدين الأسد متّعه الله بموفور العافية. (الناشر).

ومن الفصول القيمة في الكتاب فَصْلُ المراثي التي رُثِيَ بها والدُه بعد وفاته، وفيه أبلغُ الدلالةِ على عظيم منزلته بين علماءِ عصره، وإنافتِه عليهم في شتى المعارف والعلوم.

مخطوطة الكتاب:

اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على نُسخةٍ خطيةٍ فريدةٍ مكتوبةٍ بخَطِّ المصنّف العَلَمِ البُّلقيني رحمه الله، وهي من محفوظات مكتبة كوبريلي في تركيا برقم (١٠٦١) وعليها تملُّكاتُ لغير واحدٍ من أعيانِ العلماء، وأجلُّهم شيخُ الإسلامِ زكريا الأنصاري فقد دخلت في نوبته، ثم تشرَّف بتملُّكِها العبدُ الفقير محمد بن محمد الخفاجي الحنبلي، وقد جاءَ على صحيفة الغلاف ما نصُّه:

«كتابُ ترجمةِ سيِّدنا ومولانا وشيخنا، شيخ الإسلام والمسلمين بقيّة المجتهدين، المجدِّد لهذه الأمّةِ أمرَ الدين، رُحلة المجتهدين، لسان المتكلمين، سراج الدين أبي حفص عمر الكِناني البُلْقينيِّ الشافعيِّ الوالد، قَدَّس الله تعالى روجَه، ونَوَّر ضريحَه بمُحمَّدٍ وآله... جَعها له ولده كاتبُها فقيرُ رحمةِ ربِّه صالح البُلْقيني لطفَ الله تعالى به آمين».

إنَّ هذا النصَّ قاطعُ الدلالةِ على ثبوتِ نسبةِ هذا المجموع المبارك إلى مؤلّفه الإمام العَلَم البُلقيني ولد الإمام السِّراج البُلْقيني، فَضْلاً عن دلالته على القيمة التوثيقية الفريدة لهذا الكتاب الذي وصلنا بخَطِّ المصنِّف واستدراكاته، وهي مَزِيّة قلّما تحظي بها الأصولُ القديمة، فلأجلِ ذلك كان حظُّنا من التوفيق عظيماً، حين صارت إلينا هذه النسخة الغنيةُ التي زَخرت بكلِّ ماتع ومفيدٍ من أخبار السِّراج البُلْقيني شيخ عصره، ومُجكِدًد المئة الثامنة، كلمة إجماع لا يجحدونها.

وقع هذا المجموعُ النفيس في مئة وسبعين لوحةً (١٧٠) في كلِّ لوحةً صفحتان، مسطرة كلِّ صفحة (٢٣) سطراً في الغالب، وقَع في مواطنَ كثيرةً منها غيرُ قليلٍ من الإلحاقاتِ التي زادت من حجم الكتاب، واحتاجت إلى كثير من الجُهْدِ لإثباتها في موقِعها الصحيح من الكتاب بواسطة التتبُّع الدقيق لسياقً الكلام.

ومِمَّا يزيدُ من نفاسةِ المخطوط، أنه احتوىٰ قبل طرَّته علىٰ تقريظين، الأوَّل لتقيِّ الدِّين المُقلِين الطَّلع لتقيِّ الدِّين المُغلِي الحنبلي، وقد اطَّلع عليه السخاويُّ، وأوردهما أيضاً في «الذيل علىٰ رفع الإصر» (١٧٢-١٧٤)، وفيما يلي نصُّهما:

في الورقة (١/ أ) ما نصُّه: «الحمد لله شاهد كاتب هذه الأسطر على نسخة من هذه الترجمة بخط الشيخ الإمام تقي الدين المقريزي نفع الله به المسلمين ما نصه:

«الحمد لله، وقف ذو الذهن الكليل، والقلب العليل، والفكر الحائر، من تصرف للزمن الجائر على هذا المشرع الرُّواء والحديقة الغناء، فإذا هو بحر علم لا يُخاضُ لجَجه، ولا يُمتطئ ثبجُه، يشهد لجامعِه بإتقانِ علوم الشريعة وترقيه منها الدرجة الرفيعة، واتساع باعه في الحفظ والإتقان، ورسوخ قدمه في أنواع الإحسان، والشبل في المَخبَر مثل الأسد، إنَّ الأصول عليها تنبت الثمر.

وابنُ السَّرِيِّ إذا سرىٰ أسراهُما

فاغترفْتُ من بَحْرِ هذه الفوائد، والتقطْتُ من فاخرِ دررها الفرائد، مُلَحاً تزكت بها نفسي، وتحلَّت ببدائعها طِرْسي، وعلَّمَتْني كيف أصنف، ودلَّتْني بحُسْن

التأني وبديع التأنق كيف أجمع وأؤلف، فالله يُري الكافّة في جامعهِ ما أرانا لأبيه ولأخيه من ارتفاع القَدْرِ، ومزيد الفخرِ، وانتشار الذكر ونفوذ الأمر، وبَسْطِ العلم في عامة الأقطار، واختراقِ أحكامِه وفتاويه جمهورَ الأمصار بمَنّه وكرمه.

وكتبه أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي الشافعي في نصف ليلة الخميس لسِتِّ مضَيْنَ من شهرِ رمضان سنة أربع وعشرين وثمانمئة وحسبنا الله وكفى.

وكتبه أقلُّ عَبيدِ الله تعالى محمدُ بنُ عبدِ العزيز البُلْقينيُّ الشافعيُّ أعزه الله تعالى».

وقبلَ لوحةِ الغلاف ثمَّةَ تقريظٌ بخطِّ مغايرٍ هذا نَصُّه:

«الحمدُ لله، وقفتُ على هذه السيرةِ العُمريّة، والمآثِرِ الزواهر السّراجية، والمناقبِ الثواقبِ العُلوية، فوجدتُها عِقداً تلألأت دُرَرُه، ومنهلاً صافياً عَذُبت موارده، وحلَتْ دُرَرُهُ، وأفقاً مضيئاً قد أشرقَتْ شمسه واستدار قمره، وكنزاً نفيساً نُثِرَتْ جواهُره على أهل الآفاق وبِدَرُه، وعِقْداً جُلِيَتْ على أعلى المنصّات عوائِسُه، ومَهْداً مَهَداً مَهَداً مَعَلى أسطارُه سوادَ عوائِسُه، ومَهْداً مَهَداً مَعَد أبكارُ العلم ونفائسه، وطِرْساً حكت أسطارُه سوادَ العيون بأنوارها، وغَرْساً أينعَتْ رِياضُه فهبَّتْ نسماتُ السَّحرِ بنفحات أزهارها، واستمتعت الأمم على انتشارها باجتناء ثمارها.

فَفِي كُلِّ لِفَظِّ مِنه روضٌ مِن المني وفي كل سطرٍ منه عِقدٌ من الدُّرِّ

فهو وإن طالت مدائحة، وطارت في الآفاقِ سوانحه، وسبقت في ميدان الثناء جوامحه، وتناهَتْ في صفاتِ الكمال خواتيمُه وفواتحه، فقد قَصَّرَ في حقّ هذا الإمام المترجم، وصَغُرَ بالنسبة إلى مَنْ كان للعلماء الكبارِ الطِّرازَ المُعْلَم،

واختصر في مقام الإطناب، وأوجز في المقالِ وكان جديراً بالاستيعاب، لكنَّه أطرب وأطاب، واجتهد فأصاب، وأوتي في ترتيبِ هذه المِدَحِ وتهذيبِ هذه المُلَحِ الحِكمةَ وفصلَ الخطاب.

هُمُ القومُ إِن قالوا أصابوا، وإن دُعُوا أجابوا، وإن أعطَوا أطابُوا وأجزلوا

فلقد ارتقى في حُسنِ التصنيفِ ونظمِ التأليفِ إلى منتهى الغايةِ، وكم انتقى من آيةٍ واضحةٍ على تفرُّدِ أبيه رضي الله عنه في جميع العلوم وصالحٌ لا تُنكَرُ له الآية، وكم أوردَ في هذه الترجمةِ من درايةٍ لا يُدرِكُها إلا بَصيرةُ أولى النظر، وكم أسند من روايةٍ كلما استنبط منها علمٌ نافعٌ قلنا رضي الله عن عُمَرَ وابنِ عمر.

أبقى الله تعالى هذا البيت المعمورَ بالعلمِ مشيَّداً، وحَفِظَ جلالَه ذو الجلال والإكرام أبداً، وخلَّد خبرة المتلقى بالقبول مرفوعاً على التأبيد كما كان في الابتداء بمنه وكرمه.

قال ذلك وكتبه: علي بن محمد بن أبي بكر بن المُغلى.

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

عملنا في الكتاب:

مع نفاسة المخطوط، وكَوْنِه بخطِّ المؤلّف، إلَّا أنه احتوى على العديد من المواطنِ التي كانت تَعتاصُ على النظرةِ الأولى، وربها أدّى التسرُّع في قراءتها إلى الوقوع في شَرَكِ الخطأ، وقد ضاعفَ هذا من حجْمِ المسؤولية العلمية تجاه هذا الكتاب الذي تجاوز - كها أسلفنا - كونه سيرةً تاريخية محضة؛ وذلك لما اشتمل عليه من دِقاقِ المسائلِ ومضايقِ النظرِ في الأصول والفقه والتفسير والحديثِ وعلوم

العربية وما هو من باباتِ الخلاف العالي بين الطبقةِ العُلْيا من أعيانِ العلماء. وأيضاً، فقد أفدنا في مقابلةِ هذا المخطوط والتوثّق من مادتِه العلميةِ بالاستعانةِ بالترجمةِ القيّمةِ التي كتبها الجلال عبد الرحمن البلْقيني لوالده السِّراج، فهو الذي ابتدأ التصنيف في ذلك، وترك لنا ترجمة جليلة مشحونةً بالفوائدِ وقعت في خمس وستين لوحةً من القطع الكبير، وقد ذكر العَلَمُ البُلْقيني جُهْدَ أخيه في طالعةِ كتابه فقال: «وقد وضَع له سيّدنا وشيخنا ومولانا قاضي القضاة جلال الدين، شيخ الإسلام والمسلمين... ترجمةً عظيمةً، تُطْرِبُ السامع، وتُشَنّفُ المسامع، وأنا في على ترجمةِ أغترفُ من بحرِها، وأنسج على منوالها»، وقد أنافت ترجمةُ العَلَم من هذه الترجمةِ الجلال إنافةً ملحوظة بلغت مئةً واثنين وتسعين موطناً، وعلى الرغم من هذا التفاوت إلاّ أن ترجمة الجلال، قدّمت لنا عوناً علمياً خليقاً بالتنويه، فهي في غير ما موطنٍ ولا سيّما إذا كان ذلك من الفروقِ القيّمة التي يَتعَلَقُ بها مزيدُ فائدة.

لقد جريتُ في تحقيق هذا السِّفْرِ النفيس على المنهج الذي سلكتُه في تحقيق السجزء الأول من «فتاوى البلقيني» وكتاب «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» من حيث توفيرُ القراءة الدقيقة للنصِّ في المقامِ الأول، وتوزيعُ فقراته توزيعاً يرتبط بالمعنى أوثق ارتباطٍ وآكدَه، وتخريجُ جميعِ المطالبِ المعروفة في علم التحقيق من الآيات والأحاديث والآثار والأشعار والنقولِ وما أكثرها، وهي التي تستبدُّ بجُهدٍ لا يعلمُ قَدْرَه إلاّ الله، حيث يتمُّ التوثُّقُ من هذه النقولِ وتحريرُها بما يضمَنُ سلامة النقل ودقّتَه، فَضْلاً عما يحتاج إليه جميع ذلك من التعليقات بما يضمَنُ سلامة النقل ودقّتَه، فَضْلاً عما يحتاج إليه جميع ذلك من التعليقات

المُفيدة التي نتغيّا أن تكون دقيقة وافيةً بالمقصود دون التورُّطِ في آفةِ الاستكثار، وإثقال الكتاب بالحواشي التي لا قيمة لها في كثيرٍ من الأحيان.

وصدّرتُ الكتاب بترجمة محرَّرة لـمؤلفه العَلَم البُلْقيني، جمعتُ أطرافَ سيرته، ومعالـمَ حياته.

والحمدُ للهِ الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

وكتبه أبو الحسن عمر حسن القيام الطِّيبي إربد_الأردن ۷/ جمادئ الثانية / ۱٤۳٥هـ ۲/ ٤/ ۲۰۱۳م

عَلمُ الدين البُلْقيني سيرةُ حياته (٧٩١هــ٨٦٨هـ)

حين أجمعتُ أمري على كتابةِ هذه الترجمة، ساورني غيرُ قليلٍ من هواجسِ الحيرة والتردُّد، وشعرتُ بالحاجةِ إلى طرفٍ صالحٍ من الأناةِ والتروِّي، فهذا العَلَم البُلْقينيُّ قد اختلفت فيه كلمةُ المؤرِّخين، فحين أجمع الجمُّ الغفيرُ منهم على إمامتِه وديانتِه، انفرد شيخُه الحافظُ ابن حَجَرِ العَسقلانيُّ (ت ٨٥٢هـ) بتقديم صورةٍ مُشوَّهةٍ للعَلَمِ البُلْقيني، تكظِمُ الأنفاس، وترسمُ صورةً بَشِعةً لهذا الإمام الذي كان أحدَ أعيانِ عصره، وهي إلى الزرايةِ عليه، والإهانة لهُ، وتَعْدادِ مثالبه، وفَضْحِ مستوره، وتَلْطيخِ منشوره، أقربُ مِن كونِها ترجمةً تاريخيةً مُنْصِفة، وكأنّ الرجل كان عريبًا عن الفضائل، وأنّ قُصاراهُ أن يكون لصّاً من لصوصِ القضاءِ؛ يَجمعُ بين دناءةِ النفسِ والطمع والحُمْقِ... إلى آخرِ ما قَرَفَهُ به الإمامُ الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني وهو مَنْ هو إمامةً وديانةً واستبداداً بزعامةِ عصرِه غير منازَعٍ في ذلك ولا مُدافَع.

إزاءَ هذه الترجمةِ التي رَكِبَتْ مَتْنَ الاعتساف، وكسفَتْ من شمسِ العَلَمِ البُلقيني، كان هناك غيرُ واحدٍ من المؤرّخين الذين نَضَروا وجه هذا الرجل، ووضعوه في موضعهِ الحقيقي بين علماءِ عصره، ويأتي في طليعةِ هؤلاء: الإمام المؤرّخ أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بَردي (ت ٨٧٤هـ) فقد كتب

ترجمةً حسنةً للعَلَم البُلْقيني في «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي»(١)، وأخرى مختصرةً في «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»(٢) اعتذر عن وجازتها بقوله: «وقد استوعَبْنا حالَه في عدَّة مواضعَ من مصنَّفاتِنا ليس لذكْرِها في هذا المُخْتَصرِ محلّ، وفي شُهرتِه ما يُغْني عن الإطنابِ في ذكْرِه هنا».

وأيضاً فقد كان العَلَمُ البُلْقيني سعيداً بتلاميذه الذين رأوْا حَجْمَ الضَّيْمِ الذي حاقَ بشَيْخهم في صنيعِ الإمام الحافظ ابن حجرِ العسقلاني، فتلطَّفوا لتبديدِ هذه الغاشية بكلِّ وسيلة، وانتصفوا للعَلَمِ البُلْقيني ولم يتركوه نَهْبَ الضياع وسوءِ القالة، فكتبَ تلميذه الشمس السخاويُّ (ت ٩٠٣هـ) ترجمتَيْن سابغتين لشيخِه فيها جِماعُ الدَّلالةِ على رفيعِ منزلته وكاملِ فَضْلِه: الأولى في مَعْلَمتِه الضخمة: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»(٣)، والأخرى في «الذيل على رَفْعِ الإصر»(٤) وكلتاهما وافيةٌ بمقاصدِ الترجمة، قد أخذتا بحَظِّ وافرٍ من التمحيصِ والنقدِ وتوخي الخقيقة بعيداً عن التعصُّبِ والإجحاف.

وكصنيع السخاويِّ صَنَع الجلالُ السيوطي (ت ٩١١هـ)، فكتب لشيخِه العَلَمِ البُلْقيني ترجمةً قيّمةً في «المَنْجَمِ في المعجم» (٥) اضطرم فيها قَلْبُه بالحماسةِ لشيخه، وهي ترجمةٌ ليست كبيرةً لكنّها دالّةٌ على مبلغ تَبْجيلِه للبُلْقيني، وقاضية

⁽١) انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٧).

⁽٢) انظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» (١٦: ٣٣٣).

⁽٣) انظر: «الضوء اللامع لأهلِ القرن التاسع» (٣: ٣١٢).

⁽٤) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص٥٥١ - ١٨٤، وهي أطولُ تراجمه وأوفاها دلالةً على علْمِه وفَضْلِه.

⁽٥) انظر: «المنجم في المعجم» ص١٢٦ -١٣٣.

بإمامتِه وديانتِه، وكونِه صَدْراً من صدورِ القضاءِ، وشيخاً من أشياخِ الإسلام.

أما كتابُ «زاد المسير في الفهرست الصغير» فقد شَحَنه السيوطي بذكْرِ التصانيف والسهاعاتِ التي أخذها عن شيخِه العَلَمِ البُلْقيني، وهو ما سنذكره عند الحديثِ عن معارفِه وعلومِه، ومَنْ تذوَّق كلامَ السيوطي في حديثِه عن شيخِه، ظهرَ له أنَّ العلمَ البُلْقيني كان من محاسنِ عصرِه، وأنّ تلك الصورة المُظلمة التي ظهرت في ترجمة الحافظ ابن حجر لا تعِنُّ على سهام النقدِ، ولا تثبتُ على التمحيص والتحقيق.

إنّ من عجيبِ ما وقع في شأنِ هذا الكتابِ الذي أَمْضُ بأعباءِ تحقيقِه، أن يكونَ الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ هو الذي أشارَ على تلميذِه العَلَمِ البُلْقينيِّ بتَصْنيفه، وقد جزم بذلك الشمسُ السخاوي في ترجمةِ العَلَمِ فقال: «وأفردَ لوالده ترجمةً في مجلّدة، أخذَ الترجمةَ التي جمعَها له أخوه مِن قَبْلِه، وضَمَّ إليها فوائدَ بإرشادِ شيخنا» (١) يعني الحافظَ ابن حجر، وحين وصل العَلَمُ البُلْقيني إلى ختامِ ترجمةِ والده، ذكر طرَفاً من المراثي التي قيلت فيه بعد وفاته سنة (٥٠ ٨هـ)، وذكر عبارةً حسنةً في حَقِّ شيخه ابن حجرٍ حين قال: «وممّا رثاه الشيخ الإمامُ العالمُ العلّمةُ الحافظُ شهابُ الدين العسقلاني أبقاه الله تعالى فقال:

ياعينُ جودي لفَقْدِ البحرِ بالمطرِ واذري الدموعَ، ولا تُبْقي ولا تَذري المورِ عن مودَّةٍ ثم ذكر باقي القصيدة وهي طويلة (٢)، وفي هذا إشارةٌ إلى طرَفِ مودَّةٍ وفَضْلِ توقيرٍ بين الرجلين.

⁽١) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢.

⁽٢) ترجمة السِّراج البلقيني، ورقة (١٥٤ أ/ -١٥٧).

ثمَّ نَشَبَ فِي حَلْقِ هذه العلاقةِ ما يَنْشَبُ بين الـمُتعاصرين من المنافسةِ والمغايظةِ، ويَبِسَ الثرى بينهما(١١)، وحُلَّت حُبا التوقير منهما، فجرى قلماهمًا بما رَغِبَ عنه فُضَلاءُ عصرِ هما(٢)، وكفكفَ من غُلوائه غيرُ واحدٍ ممَّن جاءَ بعدَهما مِن نَصَفَةِ المؤرِّخين.

لقد سبق في أن كتبتُ مقدِّمةً سابغةً للسِّراج البُلْقيني (ت ٥٠٨هـ) بلَغَتْ يَسعاً وسبعين صفحةً، صَدَّرْتُ بها كتابَ «الفتاوئ» الذي جَمَعَه ولدُه صالحٌ هذا، ورتبه على أبوابِ الفقه، وحين ذكرتُ طرفاً مُقْتضباً من ترجمةِ العَلَمِ البُلْقيني كان عمودة، فلأجلِ مَّا سَبقَ به القَلَمُ ثمّة أن قُلْتُ: «ويبدو أنّ سيرتَه في القضاءِ لم تكن محمودة، فلأجلِ ذلك فَجَّجَ الحافظُ ابن حجرٍ العبارة في حَقِّه، ووصفَه بأوصافٍ لا تَليقُ بمَنْ هو دونه » ويبدو أنّ ضِيقَ المقامِ، وانصرافَ العنايةِ إلى شخصيةِ والدِه، قد حالا بيني دونه » ويبدو أنّ ضِيقَ المقامِ، وانصرافَ العنايةِ إلى شخصيةِ والدِه، قد حالا بيني دونه » ويبدو أنّ ضِيقَ المقامِ، وانصرافَ أنْ أَضْرِ بَ صَفْحاً عن تلك العبارةِ السابقةِ التي يكونُ حسَناً جدّاً في هذه الطالعةِ أن أُضْرِ بَ صَفْحاً عن تلك العبارةِ السابقةِ التي يكونُ حسَناً جدّاً في هذه الطالعةِ أن أُضْرِ بَ صَفْحاً عن تلك العبارةِ السابقةِ التي يكونُ حيها آثارَ الإمامِ الحافظِ ابن حجرٍ العسقلاني، وأن أتفحَّص سيرةَ هذا العَلَمِ البُلْقيني بعينِ الإنصاف، فليس من أمانةِ العِلْمِ أن يسترسلَ الباحثُ مع خطئه، البُلْقيني بعينِ الإنصاف، فليس من أمانةِ العِلْمِ أن يسترسلَ الباحثُ مع خطئه،

⁽١) هذا مجازٌ تُعبِّرُ به العربُ عن المقاطعةِ بين الرجلَين، ومنه قولُ جرير:

فلا تُوبسوا بيني وبينكم الثرى فإنّ الذي بيني وبينكمُ مُثْري ولتيام الفائدة، انظر: «أساس البلاغة» مادّة (ثري).

⁽٢) يوضِّحُه قولُ الشمس السخاوي واصفاً من حالِ العَلَمِ البُلْقيني: «وامتنع كثيُّر من الرحالةِ من الاجتماع به لِما كان يبلغُهم من الجفاءِ لشيخِنا بحيث يزيدُ في ذلك على الحدِّ، خصوصاً في مصنَّفه الذي سمّاه: «تفرُّق المجمع» فإنّه أقذَعَ فيه ما شاء، وكان ما فيه من الألفاظِ القبيحة نحو السبعين، وهم والله بسببه معذورون، ومنهم الحافظان: تاج الدين ابن الغرابيلي، ونسيم الدين عبد الغني المرشدي، وكذا تقلّل آخرون من الاجتماع به». «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٨.

ولا ضَيْرَ إطلاقاً في الاعترافِ بالتقصيرِ في البحثِ والتنقير، ووجوبِ تأسيسِ الحُكم على البحثِ المُتقَصِّي الذي يُفْضي بنا إلى كتابةِ الحقيقة.

وبَعْدُ: فهذا أوانُ الشروعِ في كتابةِ ترجمةٍ للعَلَمِ البُلْقيني، تستوفي مقاصدَ التعريفِ به، وتكونُ مَدْخلاً صَالحاً لقراءةِ ترجمةِ والده، وتَتغَيَّا الإنصافَ فيها تقصدُ إليه، فالكهالُ عزيز، وكفى المرءَ نُبْلاً أن تُعَدَّ معايبُه.

هو الإمام المفسِّر، الفقيه القاضي المتفنّن، عَلَمُ الدين، أبو البقاء (١) صالح بن عمر بن رَسْلان بن نَصير (٢) بن صالح بن شهاب الدين بن عبد الخالق بن محمد ابن مسافر الكِنانيّ البُلْقيني الشافعيّ (٣).

وُلِدَ صالحٌ لَعَلَمٍ من أعلامٍ عصره، فأبوه السِّراجُ البُلْقيني هو مجدِّدُ المئةِ الثامنةِ وعالمُها، شَهِدَ له بذلك أقرانُه وتلاميذُه، وكانَ المشارَ إليه بينَ العلماءِ في عصر اكتظَّ بالكبارِ منهم، واستبدَّ بزعامةِ الشافعية، وتزاحمَ عليه طلبةُ العلم، وطارَتْ فتاواهُ في الآفاق، مع ما كانَ عليه من الجلالةِ والمَهابةِ والحشمةِ الوافرةِ والكلمةِ النافذةِ في مجلسِ السلطان.

وأمُّه هي زينب _ وقيل: صالحة _ بنت صالح بن مُظَفَّر بن نَصير، ابنةُ ابن عمِّ زوجِها السِّراج، تزوَّجها وأولدَها صالحاً وأخاه الضياءَ عبد الخالق، ثمَّ نُمِيَ إليه أمْرٌ هَجَرَها بسَبِه قبل موتِه بعَشْرِ سنين، فقد حضَرَتْ أختُه من بُلقينة،

 ⁽١) بالباءِ الموحَّدةِ من تحت. ووقَع في بعضِ المصادر: التُّقى بالتاءِ المثنّاةِ من فوق، والصواب ما أثبتناه، وهو الذي عليه جمهور المؤرخين.

⁽٢) بفتح النون مكبرًا، وهو الذي جزم به البرهان البقاعي في «عنوان العنوان»: ورقة ١٤٢، ووقع لبعضِ المحقّقين إيراده بضمّ النون مصغّراً، والصواب ما أثبتناه.

⁽٣) اختلفت عباراتُ المؤرِّخين في نسبِ البلاقنةِ من لدنِ السِّراجِ البُلْقِيني، وقد اعتمدتُ على رأي الجلال السيوطي في «المنجم في المعجم» ص١٢٦.

«فذكرت له أنّها أرضَعتها، وبحث عن ذلك حتى وضَح له، فلمّا عَلِمَ صحّة قَوْلها اجتنبها» (١) فسكنت به أمُّه عند قريبهم، ابنِ عمّها عز الدين عبد العزيز بن مُظفّر (٢) بجوارِ بابِ سرِّ البيهارستان، وحين مات والده أقامَ مع والدته في طبقة عُلوِّ المدرسةِ التي أنشأها السِّراجُ البُلْقيني بحارةِ بهاء الدين، ثم طال العمرُ بوالدته وتزوَّجت بعد وفاةِ زوجِها، ورأت ولدَها العَلَمَ في ولايةِ القضاء التي كانت نوبتُها الأولى سنة (٢٦٨هـ)، فتأخَّرت وفاتُها ورحها الله إلى سنة (٨٢٨هـ) (٣).

ولِدَ العَلَمُ البُلْقيني بعد عشاء الآخرة ليلة الاثنين ثالث عشر جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وسبعمئة بحارة بهاء الدين في القاهرة (٤)، ونشأ بها في كنف والده، وتلقى علومَه الأساسية، فحفظ القرآن الكريم وهو ابن ثمان سنين، وصَلّى به للناسِ التراويحَ على العادةِ بمدرسةِ والده سنة تسع وتِسْعين، وحفِظ (العُمدة (٥)، و (الألفية) في النحوِ لابن مالك (٢)، و (منهاج البيضاوي)(٧)، وقرأ

⁽١) «الذيل على رفع الإصر» ص١٥٧. ولتمام الفائدة انظر: «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص١٦٩ -١٧٠، وعبارتُه ثمَّة: «وكان الشيخُ هجَر أمَّه قبل ذلك بمُدَّة، لـمَّا شاعَ أنَّها ارتضعت معه».

⁽٢) في «الذيل على رفع الإصر» ص١٥٧: «مصطفى». وهو تحريفٌ ظاهر.

⁽٣) انظر: «إنباء الغُمْر بأبناء العُمر» (٣: ٣٥٥) ووصفها بقوله: وكانت موصوفةً بالخير.

⁽٤) وهو الذي جزم به المؤرّخون، انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٧) و «الذيل على رفع الإصر» ص٥٦، وانفرد الحافظ ابن حجر فجعل ولادته في أولِ سنة تسعين وسبعمئة، انظر: «رفع الإصر» ص١٦٩.

⁽٥) للحافظ عبد الغني المقدسي في الحديث، وكانت من محفوظات ذلك العصر، وقد شرحها إمامُ عصره ابن دقيق العيد، وهو شرح جليلٌ نافعٌ غايةٌ في بابه.

⁽٦) من أشهر شروحها شرح ابن عقيل النحوي الشافعي.

⁽٧) في الأصول، وهو من أشهر المختصرات، وشرحَهُ غيرُ واحدٍ من فحول الشافعية وكان شرح الإسنوي معروفاً زمن العلم البلقيني.

على والده تصنيفه في الفقه المسمّى «التدريب» الذي كتبه له ولأخيه عبد الخالق، فلم انتهى إلى حيث كان وصلَ الشيخ في «الطلاق»، صار يكتبُ له لوحاً فلوحاً، حتى مات وقد وصل فيه إلى كتاب «النفقات»، فأكمل الحفظ من «منهاج الطالبين» للإمام النووي (۱)، ثم عَرضَ بعضَ محافيظه على أبيه، والزَّيْنِ العراقي، وعرضها جميعها على أخيه الجلالِ فيها بعد، وكان جُلُّ انتفاعِه به بعد ملازمتِه إيّاه حين عُزِل من القضاء، فكتب بخطِّه جملةً من تصانيفه وقرأها عليه، وأخذ الفقه عن المجدِ البرِّماوي والشمسِ الغرّاقي وغيرهما، كما سيأتي بيانُه في ذكْرِ شيوخِه، كما أخذ الأصول عن العزِّ بن جماعة، والنَّحْوَ عن شمس الدين الشطنوفي، وعِلْمَ الحديثِ عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، ووليِّ الدين العراقي، وسمع عليهما «محاسن الاصطلاح» لوالده، وكتب عند الحافظ الزين العراقي، وسمع عليهما «محاسن الحافظ نورِ الدينِ الهيثمي (۲).

وذكر الحافظ السخاوي طرفاً صالحاً من مسموعاتِ شيخه العَلَم البُلْقيني على غير واحدٍ من أعلام عصره، فسمع على والده «جزء الجمعة» للنسائي، و «ختم دلائل النبوة» للبيهقي بقراءة الحافظ ابن حجر العسقلاني (٣)، كما سمع «جزء ابن

⁽١) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص٥٦٠.

⁽٢) وكان ذلك بقراءة الشهاب أحمد بن علي بن خلف الحسيني. كما في «الذيل على رفع الإصر» ص١٥٧.

⁽٣) «الذيل على رفع الإصر» ص١٥٨ وزاد بعده نقلًا عن شيخه الحافظ ابن حجر: «ما رأيناه ويعني العلم البلقيني في مجالس إسهاع أبيه إلّا نادراً؛ لأنه كان مشتغلاً بتأديب معلِّمه له، فلا يحضر ونه إلّا يوم بطالة، حتى إنه لم يسمع «الأربعين» التي خرّجتُها له، ولا «الجزء العوالي» الذي خَرَّجه له الوليُّ العراقي ولا غيرهما من العوالي التي كانت تُقرأ عليه بطريق الرواية ولا يحصلُ فيها بحثٌ ولا لغط».

نُجَيْد» (١) بقراءة الحافظ ابن حجر على الشهابِ ابن حَجِّي الدمشقي سنة ١٠٨هـ، وقرأ العَلَمُ بنَفْسِه على الشهاب ابن حجِّي بَعْضَ مشيخة الفخر، وسمع على أخيه الجلال «عشارياته» تخريج الزين العُقْبي، و «الصحيحين» وغير ذلك على آخرين كالشيخ جمال الدين ابن الشرائحي، وأجاز له أبو إسحاق التنوخي، وجماعةٌ كثيرة من الشاميين باستدعاء الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، ولقي الحافظ جمال الدين ابن ظهيرة من تلاميذِ والده حين حجَّ سنة (١٤٨هـ).

* شيوخ العَلَم البُّلْقينيّ:

لقد أخذ العَلَمُ البُلْقيني عن غير واحدٍ من أعلامِ عصره، ويحسنُ بنا في هذه المقدِّمةِ أن نُشِيرَ إلى نُخْبةٍ مختارةٍ من أعيانِهم على النحوِ التالي:

1-الإمام الحافظ، الفقيه المجتهد، الأصولي المُفَسِّر المتَفنِّن سراج الدين أبو حفص عمر بن رَسْلان بن نَصير البُلْقيني (ت ٥٠٨هـ) والده، وشيخُ زمانِه وإنسانُ عينِ الشافعية في أوانه. كان عمَّن بَسَط الله له في العلم، وأوْقَفه على دقائق الفَهم. تفقّه بغير واحدٍ من أعيانِ عصره مثل الشمس بن عَدْلان، والنجم الحسين ابن علي الأسواني وغيرهما، وأخذ الأصول عن الزين عمر بن أبي الحرم الكِتْناني وأبي الثناءِ الشمس الأصفهاني شارح «مختصر ابن الحاجب» وغيرهما، وسمع وأبي الثناءِ الشمس ابن غالي الدمياطي وأبي العباس بن كُشتغدي وبالإجازة عن الحليث عن الشمس ابن غالي الدمياطي وأبي العباس بن كُشتغدي وبالإجازة عن الحافظين الكبيرين: المِزِّيِّ والذهبي. وكان آيةً في الحفظ والذكاءِ وسيلان الذهن، وقوَّةِ الحجّة، وتصانيفُه قاضيةٌ بذلك، ومن أشهرها «الفتاوي»(٢) وحاشيته على وقوَّة الحجّة، وتصانيفُه قاضيةٌ بذلك، ومن أشهرها «الفتاوي»(٢) وحاشيته على

⁽١) وهو الإمام أبو عمرو إسماعيل بن نُجَيْد السالمي. انظر: «الرسالة المستطرفة» ص٨٧.

⁽٢) وقد يسرَّ الله لنا العملَ في إخراجها مع ثُلَّةٍ من أَفاضلِ المحققين وتشرفتُ بالتقديم لها والعناية بالمجلّد الأول منها، وستصدر في ثلاثة أجزاء كبيرة قريباً بعون الله.

"روضة الطالبين"، و "الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام" (١)، و "محاسن الاصطلاح" في علم الحديث و "التدريب" في الفقه ولم يكمله، وغير ذلك من المصنفات المشحونة بالفوائد والفرائد. وقد ترجم له ولده الجلال عبد الرحمٰن ترجمةً حسنةً، واعتمد عليها العَلَمُ وأضاف إليها أشياء كثيرة، وللحافظ ابن حجر فَضْلُ عنايةٍ بأخبارِه فقد كان أجلَّ تلاميذه رحمَه الله.

٢- الإمامُ الفقيةُ العلّامة جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن عمر بن رَسْلانَ البُلْقيني (ت ٢٤ هـ) أخوه، وسبْطُ البهاء ابن عقيل، ومن كان يُضْرَبُ به المَثلُ في الفهمِ والذكاء. نشأ على عَيْنِ أبيه، فحفظ «العمدة» للحافظ عبد الغني، و «ألفية ابن مالك» وبَحَثَ «الحاوي» على أبيه، و «التدريب»، وحضر على الجمالِ الإسنوي، وكان والده يُعظِّمه ويستمعُ إليه، وكان محبّاً للعلم، وتولّى قضاء القضاة، وكان مهيباً ذا حشمةٍ وافرةٍ، سليم الباطن، وصنّ ف بعض التصانيف منها: «النكت على منهاج الطالبين» و «الإفهام بها وقع في صحيح البخاري من الإبهام»، و «جواب الأسئلة المكية»، وغير ذلك. وقد انتفع به أخوه العَلَمُ، وعرضَ عليه جميعَ محفوظاته، وارتفع به في دنياه، واعتنى بحواشيه على «الروضة»، وأفردَ عليه جميعَ محفوظاته، وارتفع به في دنياه، واعتنى بحواشيه على «الروضة»، وأفردَ كُلُة ترجمةً مستقلة وبالجملة، فقد كان من محاسن عصره رحمَه الله (٢٠).

٣- الإمامُ الحافظ، الفقيه المفسِّر، المؤرِّخ المتفنَّن شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) إمامُ عصره في شتى علوم الإسلام، وأستاذ الحفّاظ، وصاحبُ «فتح الباري» الذي طنّت بذكرِه الأمصار

⁽١) وهو كتابٌ جليلٌ غاية، وقد انتهيت من العملِ في تحقيقه وسيصدر في مجلَّدٍ متوسط بعونِ الله. (٢) له ترجمة في «ذيل الدرر الكامنة» ص ٢٨٥، و «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٨٧)، و «الضوء اللامع» (٤: ٢٠١).

والأعصار، فَضْلاً عن غيره من التواليفِ الباهرة القاضية بإمامتِه واتساع دائرته مثل: «الإصابة في تمييز الصحابة»، و «إطراف المُسْنِدِ المعتلي» و «الدرر الكامنة» و «تهذيب التهذيب» وغيرها.

تفقّه بالسِّراجِ البلقيني ولازمَه بها لا مزيدَ عليه، وأكثر من النقلِ عنه، وقرأ عليه الكثير من «الروضة» وحواشيها، وسمع عليه بقراءة الشمس البِرماوي في «مُختصر المزني»، ثم انفرد بحافظِ العصر الزين العِراقيِّ فلازمَه عَشْرَ سنواتِ جَعَلَتْه إمام هذا الفَنِّ بلا مُدافِع، ثم خرج إلى اليمن فاجتمع بإمام اللُّغويين المجد الفيروزآبادي فأخذ «القاموس المحيط» مناولةً، ولازم العزَّ بن جماعة في غالبِ العلوم التي كانَ يُقْرِئها دهراً، وممّا أخذه عنه «شرح المنهاج» الأصلي، و«جمع الجوامع»، وأخذ عن ابن الملقِّنِ قطعةً كبيرةً من شرحه الكبير على «المنهاج» (۱)، وعن التنوخي في القراءات وبرعَ في جميع العلوم، واجتمع له من الشيوخِ المشارِ وعن التنوخي في المشكلاتِ عليهم ما لم يجتمع لأحدِ مِن أهلِ عصره رحمَه الله (۲).

٤- الإمام الحافظ، الفقيه الأصولي وليُّ الدين أبو زُرْعةَ أحمد بن عبد الرحيم ابن الحسين العِراقي (ت ٨٢٦هـ) ولدُ الحافظ الشهير زين الدين العراقي، وهو الذي اعتنى به في سِنِّ مبكّرة، فأسمعَه على أعيانِ زمانه كالمحبِّ الخلاطي

⁽١) يعني «منهاج الطالبين» للنووي، وقد طُبعَ شرحُه المتوسط وهو «عجالة المحتاج» في أربعة محلّدات.

⁽٢) «الضوء اللامع» (٢: ٣٧). وقد ترجم الحافظ ابن حجر العسقلاني لنفسِه على عادة بعضِ العلماء في كتابه «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص٦٢، وترجم له تلميذه الحافظ السخاوي ترجمة حسنة في «الضوء اللامع» (٢: ٣٦-٤) ثم أفرد سيرته في ترجمة ضخمة طبعت في ثلاثة مجلّدات سماها: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر».

والقلانسي وغيرهما، واعتنى بطلب الفقه وقَصَر همّته عليه، فتفقه بالأبناسي وبالسِّراج البُلْقيني وعوّل عليه في الفقه، وجَرَّد حواشيه على «الروضة» فانتفع بها الناس، وكان يعتمدُ على أقوالِه وفتاواه، ويُطرِّزُ «تصانيفه بكثير من اختياراته ومباحثه مفتخراً بإيرادِها وإضافتِها إليه»(۱). وكان من رُفَعاءِ عصره. تولّى منصب القضاء بعد شغوره بموتِ والده، فسار فيه السيرة المرضية، مع العقّة والنزاهة على ما ابتلي به من ضيق ذاتِ اليدِ وكثرةِ العيال. وصنّف التصانيف الحسنة المُوْنِقة مثل: «الغيث المهامع على جمع الجوامع» في الأصول، و«شرح سنن أبي داود»، وترتيب حواشي البلقيني على «روضة الطالبين»، وأكمل شرح والده على «ترتيب المسانيد»، وصنّف «الفتاوى» وهي نافعةٌ حسنة وغير ذلك من التواليف النافعة رحمه الله(٢).

٥- الإمام النحوي شمس الدين محمد بن إبراهيم الشطنوفي القاهري الشافعي (ت ٨٣٢هـ). ولد بشَطْنوف من أعمال المنوفية، وقدِمَ القاهرة شابّاً، فاشتغل بجملة علوم الإسلام، من الفقه والفرائض والقراءات والعربية، ومهر في هذه العلوم، وتصدَّر للقراءات بالجامع الطولوني، وانتفع به طلبةُ العلم لاسيّا في العربية، فقد كان يُدرّسُ الطلابَ حِسْبَةً لوجه الله في الجامع الأزهر، وكان إماماً جمَّ التواضع، مشكور السيرة، معروفاً بالفضيلة، وقد امتنع من نيابة الحكم، وممن أخذ عنه العربية: العَلَمُ البُلْقيني، والشرف المُناوي، والشُّمُني رحمه الله (٣).

⁽١) «الضوء اللامع» (١: ٣٣٨).

⁽٢) للولي العراقيِّ ترجمة في «رفع الإصر عن قضاة مصر» للحافظ ابن حجر ص ٦٠، و «الضوء اللامع» للحافظ السخاوي (١: ٣٣٦) وهي ترجمة حسنة.

⁽٣) للشطنوفي ترجمة في «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر (٣: ٢٤٨)، و «الضوء اللامع» (٦: ٢٥٦).

7- الإمام الفقيه أبو الفداء مجد الدين إسماعيل بن أبي الحسن بن علي البرماوي المصري الشافعي (ت ٨٣٤هـ)، تفقه بالإسنوي وطبقتِه، وانتفع بملازمة السِّراج البُلْقيني مدَّة طويلة، وتقدَّم في علم الفقه، وقرأ عليه طلبة السِّراج، وكان فيهم ولده العَلَمُ وشمس الدين البرماوي، وجمال الدين الطيهاني، والجهال ابن ظهيرة (١١)، وقد ترك الإشغال مُدَّة طويلة وعاش خاملًا محارفاً في رزقِه ووظائفِه، وخطب بجامع عمرو بن العاص، وذكره الحافظ ابن حجر في «معجمه» ووصفه بكثرة الاستحضار، وأن له مجاميع حسنة وفوائد مستحسنة رحمَه الله (٢).

٧-الإمام الفقيه أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن خليل الغَرَّاقي (٣) ثم القاهري الشافعي (ت ٨١٦هـ). اشتغل في أول أمره بالحديثِ فسمع من الموقق الحنبلي وغيره، ثم لازم السِّراج البُلقيني وانتفع به في الفقه، وعليه تخرَّج، وأذِنَ له بالإفتاء والتدريس، وتصدَّر الإقراء بمدرسة سعد الدين بالقرب من جامع بشتك، وانتفع به خلائق في الفرائض، وأخذ عنه العَلَمُ البُلْقيني، وكان حسن الإلقاء للدروس، ذا سَمْتِ (١) حَسَنٍ ومهابةٍ، كثير التلاوة للقرآن، صبوراً على الطلبة، وجاورَ بمكّة، وهناك سمع منه التقي ابن فَهْدِ المكيّ، وذكره في «معجمه»، وأثنى عليه غير واحدٍ من العلماء (٥).

⁽١) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص١٥٧.

⁽٢) للمجد البرماوي ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٨٦).

⁽٣) بالغَيِنْ المعجمة ثم الراء الثقيلة المشدَّدة نسبة لقريةٍ من قرئ مصر البحرية. انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٣٠٧).

⁽٤) وقع في «الضوء اللامع» (٦: ٨٠٨): «إذا سَمِعْتَ». وهو خطأ ظاهر.

⁽٥) للشمسِ الغراقي ترجمة في: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ١٥) و «الضوء اللامع» (٦: ٧٠٧).

٨-الإمام الفقيه العلّامة برهان الدين إبراهيم بن أحمد البيجوري الشافعي (ت ٥ ٨ ٨هـ) تفقّه أو لا بالجال الإسنويّ، ثم شدَّ رحاله إلى الإمام الأذرعيِّ في حلب، فكتب عنه كتابه «قوت المحتاج»(١)، وكان ينازعُه في بعضِ مسائلِه، ثم لازم السِّراجَ البُلْقيني، وتمهَّر في الفقهِ حتى حفِظ «روضة الطالبين» وأصلها، وهو «الشرح الكبير» للرافعي، ووصفه ابن حجّي الحسباني بأنه أعلمُ الشافعية في عصره، وكان لا يملُّ من الإشغالِ والاشتغال، فانتفع به طلبةُ العلم، وولي في أواخرِ عمره مشيخة الفخرية (٢)، وكان يعترضُ على الوليِّ العِراقيِّ فيُصلح كُتبَه على ما يراهُ البيجوري. وعلى فرُ طِ ذكائه لم يُرزَق الحظ في التصنيف رحمه الله (٣).

* تلاميذُ العَلَم البُلْقيني:

ذكر الشمسُ السخاوي أنَّ العلمَ البُلْقينيَّ قد تصدَّىٰ لنَشْرِ العلمِ قدياً، وكذا للوعظِ والإفتاء، وحضر مجلسَ وعظِه السادةُ من الشيوخِ والرِّفاق، وطارت فتاويه في الآفاق، وأخذَ عنه الفُضَلاءُ من كلِّ ناحية، طبقةً بعد أخرى، حتى صار أكثرُ الفضلاء من تلامذته (٤). ويبدو أن العلمَ البُلْقيني لم يكن محظوظاً في حِفْظِ أخبارِ تلاميذه بالموازنةِ مع أخبارِ شيوخه، ومن هُنا كانت المادّةُ عن أخبارِ تلاميذه نزْرةً يسيرةً، ولولا ما وصل إلينا من أخبارِ الشمس السخاوي والجلالِ السيوطي لكان أمرُ الحديثِ عن تلاميذه أمراً في غاية الصعوبة. وقد تقصَّيْتُ أخبارَ تلاميذه،

⁽١) الذي شرح به «منهاج الطالبين»، وهو نفيسٌ تستمدُّ منه فقهاء الشافعية في تصانيفها.

⁽٢) نسبة إلى الأمير فخر الدين الكاملي. انظر: «الدارس في تاريخ المدارس» (١: ٣٢٦).

⁽٣) للبرهان البيجوري ترجمة في: «ذيل الدرر الكامنة» ص٢٨٧، و «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٧١).

⁽٤) انظر: «الضوء اللامع» (٣: ٢١٤).

وتيسّر لي الحديثُ عن ثمانيةٍ من أعلامِهم على الترتيب التالي:

١- الإمامُ الحافظُ المؤرِّخُ أبو الخير شمس الدين محمد بنُ عبدِ الرحمن بن محمد بن أبي بكر السَّخاوي القاهري الشافعيّ (ت ٢٠٩هـ): ولد سنة (١٣٨هـ) بحارة بهاء الدين بجوار مدرسة السِّراج البُلْقيني، وحفِظَ القرآن العظيم، و «عمدة الأحكام»، و «التنبيه»، و «منهاج الطالبين»، و «ألفية ابن مالك»، و «نُخبة الفِكر» لشيخه الحافظ ابن حجر، وقرأ عليه كثيراً ولازمَه أشدَّ الملازمة، واختصَّ بصحبته، ونوَّه به شيخُه، وحملَ عنه أكثر تصانيفه، وتفقه بالعَلَم البُلْقيني وذكر له ترجمةً حسنةً في غير ما كتابٍ من كُتُبه، وأثنى عليه جدّاً، وخرَّج له مئة حديثٍ عن مئة شيخ، وأحاديث ومسلسلاتٍ وأسانيدَ لعدّة كتب، وقرأ عليه «جزء الجمعة» للنسائي (١٠)، و «عشاريّات» أخيه الجلال، وجزء ابنِ شاهدِ الجيش، وتَرجمةً والده، وبَعْضَ ترجمة أخيه الجلال (٢٠).

لقد ترجم الشمس السخاوي لنَفْسِه على عادة بعضِ شيوخه كالحافظ ابن حجر العسقلاني، وبعضِ معاصريه كالجلال السيوطي، وأوفى على الغاية حين وضع بين يدي الباحثين سيرتَه في الحياة، إذْ كتب ترجمةً ضافيةً استوعبت الدقيق والجليل من أموره (٣)، وألْقَتْ ضوءاً ساطعاً على تكوينهِ العلميِّ خاصَّةً.

⁽١) وكان ذلك يوم الأربعاء سابع عشري المحرَّم سنة تسع وأربعين يعني وثهانمئة. انتهى من «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٩.

⁽٢) زاد السخاوي: "وحضرتُ كثيراً من دروسه ومروياتِه، وعلَّقتُ من فتاويه وفوائده جملةً، ومن الفتاوي التي جمعها لوالده، وممّا قرأتُه من "الفتاوي" آخرُ مسألةٍ منها وهي في ابن عربي وتصانيفه، وكتب لي بخطِّه أنه يقُول فيها كما قال والده. انظر: "الذيل على رفع الإصر» ص١٧٩.

⁽٣) انظر: «الضوء اللامع» (٢: ٨١).

لم يكن للعَلَمِ البُلْقيني كبيرُ حضورٍ في نفسِ السخاوي بالموازنةِ مع الحضورِ القويِّ لشيخهِ ابن حجر، نعم قد ترجم للبلقيني ترجمةً حسنةً ذكر فيها طرفاً من صلتِه به حين قال: «وقد قرأتُ عليه أشياء، وحضَرْتُ دروسَه، وأذِنَ لي بالتدريس والإفتاءِ وربها أرسل إليَّ بالفتاوى، وقرَّظ لي غيرَ تصنيف، وكان يُجلُّني ويُقدِّمني على سائر الجهاعة»(١).

٢- الإمام الحافظ، الفقيه المجتهد، المُفَسِّرُ المؤرِّخ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخُضَيْري السيوطي - ويقال: الأسيوطي (٢) - القاهري الشافعي، صاحبُ التصانيف الغزيرة، واليدِ الباسطةِ في جملةِ علوم الإسلام.

وترجم الحافظ السيوطي لنَفْسِه في مجلّدٍ حافلٍ قَدَّم فيه صورةً متكاملة عن شخصيته العلمية، لولا ما عراهُ من مواطنِ النقص التي كدَّرَتْ من صفائه، وهو كتابُ «التحدُّث بنعمةِ الله»(٣).

لقد حَدَّد السيوطي تاريخ و لادته بقوله: «كان مولدي بعد المغرب ليلةَ الأحد مستهلَّ رجبٍ سنة تسع وأربعين وثهانمئة، فسمَّاني والدي يوم الأسبوع عبد الرحمن»(٤)، ثم قصَّ طرفاً صالحاً من سيرته العلمية بعد أن قدَّم صورةً

⁽١) «الضوء اللامع» (٣: ٣١٤).

⁽٢) يوضِّحه قولُ الإمام السيوطي نَـفْسِه: «كان الوالد يكتبُ في نسبه السيوطي، وغيره يكتبُ الأسيوطي ويُنكر كتابة الوالد، ولا إنكارَ بل كلا الأمرين صحيح». انظر: «التحدُّث بنعمة الله» ص١.

⁽٣) تُشرِ بعناية إليزابث سارتين، وصدر في سلسلة «الذخائر» وقد استوعبَ فيه دقائق حياتِه وتفاصيلها، ووضع بين يدي الباحثين وثيقة تاريخيةً عزيزةَ النظير في الثقافة العربية الإسلامية. (٤) «التحدّث بنعمة الله» ص٣٢.

مشرقة لوالده الذي كان أحد أعيانِ عصره، فذكر أن أسبابه قد اتصلت بأسباب العَلَم البُلقيني في شوال سنة خمس وستين، فقال: «وفي شوال سنة خمس وستين، لزمتُ دروسَ شيخ الإسلام قاضي القضاة عَلَم الدين صالح البُلْقيني ابن شيخ الإسلام المجتهد سراج الدين عمر البلقيني الشافعي، فقرأتُ عليه من أول كتاب «التدريب» تأليف والده إلى باب الزكاة، وسمعتُ عليه من أول «الحاوي الصغير» إلى باب العِدَد، ومن أول «المنهاج» إلى الزكاة، ومن أول «التنبيه» إلى الزكاة، وقطعة من «الروضة» من باب القضاء، ومن «التكملة» للزركشي من إحياء الموات إلى نحو الوصايا»(۱).

كان الجلالُ السيوطي عظيمَ الاعتدادِ بالتلمذةِ للعَلَمِ البُلْقينِي، وكان حريصاً على توكيد أسبابِ هبأسباب شيخه، وقد عَبَّر عن هذا التبجيل بقوله: «وصنَّفتُ في هذه السنةِ _ أعني سنة خمسٍ وستين _ كتابَ «شرح الاستعادة والبسملة» وكتابَ «شرح الحوقلة والحيْعلة» وأوقَفْتُه عليها _ يعني العلم البلقيني _ ، فكتب لي عليها تقريظاً، وهذان الكتابانِ وإن اشتملا على فوائد يبتهج بها المبتدئ، فإني لا أعتبرهما الآن، ولولا أنّ شيخنا شيخ الإسلام وقف عليها، وشَرَّ فها بخطّه لغسلتُها في جملةِ ما غَسَلْتُه، فإني غسلتُ ما هو أجلُّ منها بالنسبة إليها، وإنّا أبقيتُها لشرفِ خَطّه وبركتِه. ثم إنَّ شيخنا المذكورَ اقتضى رأيَّه الشريفُ أن يُجيزني بالإفتاء والتدريس، فأجازني بذلك في شوال سنة ستِّ وستين، وكتب لي بخَطّه إجازةً» (٢).

⁽۱) «التحدّث بنعمة الله» ص ٣٨.

⁽٢) المصدر السابق ص٢٣٩.

قلت: قد ذكر الجلال السيوطي صورة لهذين التَّقريظين في الحديثِ عن بعضِ ما كُتبَ على مؤلفاتِهِ تقريظاً أو مَدْحاً فقال: «كتب شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة علم الدين البلقيني =

ثم ذكر السيوطي أن والده كانت له مَشْيَخةٌ تَدْريس الفقه بالجامع الشيخوني، فلمّا توفّي قُرِّر باسم ولدهِ الجلال، فلما أجازه شيخُه العَلَمُ البُلْقيني بالإفتاء والتدريس، استأذنَه في مباشرةِ الدرس بنَفْسِه، وأن يُشَرِّفَه شيخه بالحضور عنده في أولِ يوم كما جرت به العادة، فأجابَ إلى ذلك، وعَيَّن له يوماً يحضرُ فيه، يقول الجلال السيوطي: «فذهبتُ ورتَّبتُ كَـرّاسةً فيها الكلامُ على أولِ سورةِ الفتح بحسب ما وصلَتْ إليه قدرتي إذ ذاك، وافتتحتها بخطبة «الرسالة» للإمام الشافعيِّ رضي الله عنه، اقتداءً بشيخنا شيخ الإسلام، فإنه كان إذا حضرَ درْسَ الخشابية يفتتحُ دَرْسَه بها اقتداءً بوالده وأخيه، وهما كانا يفعلانِه تبرُّكاً، وأعلمتُ الناسَ بأنَّ شيخَ الإسلام البُلقينيَّ يحضُر إجلاسي في يوم كذا، فلم يُصَدِّقْ أكثرُ الحَسَدة، وذَهَبْتُ إلى مقام الإمام الشافعيّ رضي الله عنه فدعَوْتُ عنده وتوسَّلْتُ به في المعونة، فلما كان يومُ الثلاثاءِ تاسِع ذي القعدة سنة سبع وستين، حضرَ شيخُ الإسلام البُّلْقيني ومعه ولدُّه وربيبُه ونوّابُه في الحُكْم، ومن الَّفُضلاء والطلبةِ خَلْقٌ كثير، ومن الحسدة والأعداء أكثر، فامتلا بهم الجامع، فصلّى شيخُ الإسلام التحيّة في المحراب، وصلَّيْتُ خَلْفَه، وجلستُ بين يدِّيْه والطيلسانُ مُرْخي على عينيه، فقال: أين المدرِّسُ؟ فقيل: ها هو ذا، فقال: تعالَ هنا، فأجلسني عن يمينه، وجلسَ

⁼ على تأليفيّ: «شرح الاستعاذة والبسملة» و«شرح الحيعلة والحوقلة» وهما أوّلُ ما ألفتُه في زمنِ الطلب سنة خس وستين ما نصُّه: «الحمدُ لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى: وقَفْتُ على هذين التصنيفين اللطيفين اللباركيْن المُشتملَيْن على الفوائد الكثيرة والفرائد الغزيرة، فوجدتُهما مشتملَيْن على أشياءَ حسنة وألفاظٍ مستحسنة، فحُقَّ أن يُنوَّه بفَضْلِ مصنفهما، ويُذكرَ ما حواه من الفضائل وما حَرَّره من المسائل، شكر الله سَعْيَه على ذلك، وسلك بنا وإياه أحسنَ المسائك، وجعلنا الله وإياه مع الذين أنعم الله عليهم، وحَسُن أولئكَ». «التحدُّث بنعمةِ الله» ص١٣٧.

ربيبُه القاضي صلاح الدين عن يساره، فقال: هُنا رَبْعَةٌ تقرؤون عليها؟ فقيل: لا، فقرأ سورة تبارك والإخلاص والمعوّذتين والفاتحة، ودعا داع، ثم قلتُ: دستوركم، فقال: قل، فافتَتَحْتُ بخطبةِ الإمام الشافعيِّ رضي الله عنه، فسُرَّ بذلك وأعجبَه، ثم قرأتُ أوَّلَ سورةِ الفتح، فأعجبه أيضاً، ثم سردتُ الكلامُ الذي رتَّبْتُه (۱)».

ثم ذكر من ملازمتِه لشيخ الإسلام العَلَمِ البُلْقيني ما يقضي بإعجابه بهذا الإمام الجليل فقال: «ثم استمرَّيتُ (٢) بعد ذلك ملازماً لدروسِ شيخنا شيخ الإسلام، فلم انفكَّ عنه إلى أن مات، وكنتُ أذهبُ من الفجرِ إلى دروسِ البُلْقيني فأحضر مجلسه إلى قريبِ الظّهر، ثم أرجعُ إلى الشُّمُّني فأحضر مجلسه إلى قريبِ الظّهر، ثم أرجعُ إلى الشُّمُّني فأحضر مجلسه إلى قريب الظهر، ثم أرجعُ الله الشُّمُني فأحضر مجلسه إلى قريب الطهر، ثم الحمعة: السبت والاثنين والخميس (٣).

وحين ذكر الجلال السيوطي أسماء تصانيفه جعل ذلك في سبعة أقسام، فقال في القسم الرابع: وهو ما كان كرّاساً ونحوه سوى مسائلِ الفتاوى، وذلك مئة مؤلف، ثم ذكر منها: ترجمة شيخه قاضي القضاةِ البُلْقيني (٤).

ويبدو أنها ممّا لم يصل إلى أيدينا، لكنّه دبَّج ترجمةً حسنةً لشيخه في كتابه «المنجم في المعجم» فيها قَدْرٌ وافٍ من الدلالةِ على مكانةِ العلمِ البلقيني بين علماءِ عصره.

إنَّ من أهم ما ذكره الجلال السيوطي في هذه الترجمة تَفَرُّدَ شيخِه العَلَمِ البُلْقيني بعلو سلسلة الفقه بينه وبين الشافعي، فقد كان آخرَ من بَيْنه وبين الشافعي

⁽١) «التحدّث بنعمة الله» ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

⁽٢) كذا في الأصل، ولا أراها فصيحة.

⁽٣) «التحدّث بنعمة الله» ص ٢٤١ - ٢٤١.

⁽٤) المصدر السابق ص١١٩.

أربعة عشر نَفْساً (١)، ثم ذكر رحَمه الله هذه السلسلة المباركة من أعيان الشافعية (٢)، ولو لا خَشْيةُ الإطالةِ لأوردناها بتهامها تيمناً بذكْرِ هؤلاءِ الأشياخ المباركين.

وأيضاً، فقد استقصى الجلال السيوطي جُمْلة مسموعاتِه على شيخِه العَلَمِ البلقيني في كتابه «زاد المسير في الفهرست الصغير»، فذكر سهاعه طريق المصريين من رواية كريمة المروزية لصحيح البخاري^(٣)، وسهاعه صحيح مسلم من رواية ابن سفيان الفقيه^(٤)، وسهاعه سنن أبي داود برواية أبي علي اللؤلؤي^(٥) وابن داسة، وسهاعه شهائل الترمذي عالياً من شيخه البلقيني^(٢)، وجزء الجمعة من السنن الكبرئ للنسائي رواية ابن حيُّويه^(٧)، ودلائل النبوة للبيهقي^(٨)، والشّفا للقاضي عياض سهاعاً عليه لبعضِه وإجازة لسائره^(٩)، وسائر تصانيف الشيخ تقي الدين السبكي^(١١)، وتصانيف المين دوين المسموعاتِ الوفيرة الدالة على كهال اختصاصِه به، وشدَّة شغَفه بعلومِه، وحين المسموعاتِ الوفيرة الدالة على كهال اختصاصِه به، وشدَّة شغَفه بعلومِه، وحين

⁽١) «زاد المسير في الفهرست الصغير» ص٨٥.

⁽٢) انظر: «المنجم في المعجم» ص١٢٧.

⁽٣) المصدر السابق ص١٣٢.

⁽٤) المصدر السابق ص٨٧.

⁽٥) المصدر السابق ص٩٢.

⁽٦) المصدر السابق ص١٠١.

⁽٧) المصدر السابق ص ١٠٩.

⁽٨) المصدر السابق ص١٥٨.

⁽٩) المصدر السابق ص ١٨٩.

⁽١٠) المصدر السابق ص٢٢٧.

⁽١١) المصدر السابق ص٢٥٤.

⁽١٢) المصدر السابق ص ٢٠١.

مات العَلَمُ البلقيني رثاه تلميذه الجلال السيوطي بقصيدة قال فيها:

ففاضت الأعينُ ممّا جرى وغابت الشمسُ وماج الورى قد ضُمَّ إذ نُودِي ضِمنَ الثرى مُعَرَّفاً، والآن قد نُكِّرا(١)

ماتَ إمامُ الناسِ شيخُ الورى فناحت الوُرْقُ على أَيْكِها يا علماً في عصرهِ مُفْرداً قد كان علمُ الفقهِ دهراً به

إلى آخر القصيدة الدالة على وفائه لشيخه على الرغم من ركاكتِها وضَعْفِ سَبْكِها وقلّةِ مائها.

٣- الإمام الفقيه المؤرخ تاج الدين عبد الوهّاب بن عمر بن الحسين بن محمد الحُسيني الدمشقيّ الشافعيّ (ت ٨٧٥هـ): ولد بدمشق بعد المئة الثامنة، ونشأ بها، وحفظ القرآن العظيم وَبَعْض الكتب، وأخذ الفقه عن العلاء بن سلام، وشدا طرفاً منه عن التقيّ ابن قاضي شُهْبة وقَدِم القاهرة صُحْبة الكمال البارِزي، فقرأ على القاياتي، وسمع الحديثَ عن الحافظ ابن حجر، ونابَ في القضاء، ثم باشره استقلالاً في حلب فحُمِدَت سيرتُه، ثم تلطّف بالاستعفاء منه، ولزم الانقطاع والاشتغال بالعبادة والتلاوة في صالحية دمشق، وصنّف التصانيف منها: «شرح فرائض المنهاج»، و«أوضح المسالك إلى معالم المناسِك» وقد قرَّظه العَلَمُ البُلْقيني و «الروض المغرّس في فضائل البيت المقدّس»، ولم يزل على قدم راسخةٍ من الصلاح والزهدِ حتى جاورَ في مكّة وأكثر المجاورة ومات على قدم راسخةٍ من الصلاح والزهدِ حتى جاورَ في مكّة وأكثر المجاورة ومات بها رحمه الله يوم الأحد ثاني جمادى الأولى، ودفن هناك ووقف كُتبه على مدرسة أبي عمر المقدسي، وكان حَسَن الخطّ رحمه الله (٢).

⁽۱) «المنجم في المعجم» ص١٢٨ - ١٢٩، وذكرها السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٨١.

⁽٢) للتاج الحسيني ترجمة في «الضوء اللامع» (٦: ١٠٥).

٤- الإمام الفقيه الأصوليُّ المتفنِّن برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن أبي شريف المقدسي المصري الشافعيّ (ت ٩٢٣هـ): وُلدَ بالقدس الشريف سنة (٨٣٣هـ) ونشأ بها، فأخذ عن أخيه الكمال ابن أبي شريف، ثم رحل إلى القاهرة، فأخَذ الفقه عن قاضي القضاة علم الدين صالح البُّلْقيني، وعن الشمس القاياتي، وأخذ الأصولَ عن الجلالِ المحلِّي، والحديث عن الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، وصاهَرَ قاضي القضاة شرف الدين المناوي وناب عنه في القضاء، ودرّس وصنَّف وأفتى، وكانت إليه الغايةُ في جميع أموره، وولي المناصِبَ السَّنية، وصار عليه المعوَّل في الديار المصرية، وزار بيت المقدس سنة (٨٩٨هـ)، وهناك تقلُّد أمر الفتوى بأمرِ أخيه الكمال، ثم رجع إلى القاهرة. وكان من أهلِ الصلاح والزُّهدِ والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، وبسبب ذلك عُزِل عن القضاء، فانجمع في بيته، وأقبل على الله تعالى فأقبل الله بقلوب الناس إليه، وكان له مَصْبَنةٌ في القدس يُعْملُ فيها الصابون، فيتقوَّتُ منها ولا يأخذُ من معالم مشيخةِ الإسلام شيئاً، وكان له شعرٌ يفارق شعر الفقهاء لِما عليه من كُسْوةِ الرقة وبهاءِ النفس، فمن ذلك ما قاله متشوِّقاً إلى أخيه شيخ الإسلام الكمال ابن أبي شريف وهو ببيت المقدس:

> ماشِمْتُ بَرْقاً بأطرافِ الشّامِ بدا ولا شممْتُ عبيراً من نسيمكمُ يا لوعةَ البينِ ما أَبْقَيتِ مِن جَلَدٍ

إِلّا تَنفَّسْتُ مِن أَسُواقي الصُّعَدا إِلّا قضَيْتُ بأن أقضي بهِ كمَدا أَيْقَنْتُ والله أنّ الصَّبْرَ قد نَفَدا

إلى آخر الأبيات.

وكانت وفاتُه رحمَه الله ليلةَ الجمعةِ تاسع عشري المحرَّم سنة (٩٢٣هـ)،

ودُفِنَ بالقُرْبِ من ضريح الشافعيِّ رضي الله عنه (١).

٥- الإمام الكبير، الحافظ المُفسِّر، الفقيه الأصوليُّ المُتفَنِّن شيخ الإسلام قاضى القضاة زين الدين أبو يحيى زكريا ابن القاضى زين الدين بن زكريا بن محمد الأنصاري السُّنَيْكي (٢) المصري الأزهري الشافعي (ت ٩٢٦هـ): ولد سنة (٨٢٣هـ) في بلده سُنيكة، ثم التحق بالجامع الأزهرِ وهناك قرأ على مشايخ عصره، فقرأ القرآنَ العظيمَ على الإمام الزَّيْنِ العُقْبِي والنورِ المخزومي، وتفقّه بغيرً واحدٍ من مشايخ الوقت، فأخذ عن شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، والشرف موسى السُّبكي، والشهاب الغَزِّي والعَلَم البُلْقيني، والشمس القاياتي، وأخذ العربية والأدب والأصول والمعقولات عن ابن حجر والكافيجي والحصكفيّ، وقرأ "سنن ابن ماجه" على ابن حجرِ بفَوْتٍ يسير، وقرأ على العُقبي "صحيح مسلم» و «السنن الصغري والكبري» للنسائي، و «شرح معاني الآثار» للطحاوي، وأجازه خلائق يزيدون على مئةٍ وخمسين نَفْساً، ثم طلع نَجْمُه في سماء مصر، فأقبل عليه الخاصّ والعام، وتولَّى قضاءَ القضاة، وكان على طريقة القوم في التألُّه والزهدِ وقلَّةِ المطعم وإنضاءِ النفس بالعبادة، لا يفترُ عن الذُّكْرِ، وصنَّف التصانيف القاضية بإماميه ومن أجَلِّها: «أسنى المطالب شرح روض الطالب»، و «شرح البهجة» و «شرح جَمع الجوامع» للمحلي، و «شرح البخاري»، و «شرح ألفية العِراقي»، و «شرح رسالة القُشَيْري»، و «شرح الشذور» لابن هشام، إلى غير

⁽١) للبرهان ابن أبي شريف ترجمة حسنة في «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للنجم الغزى (١:٢٠١- ١٠٥).

⁽٢) نسبةً إلى سُنيَكة ـ بضم السين المهملة وفتح النون وإسكان الياء ــ: بُلَيْدة من شرقية مصر. «معجم البلدان»: (٣: ٢٧٠).

ذلك من التصانيفِ التي بلغت واحداً وأربعين مصنّفاً، وكان يقول شِعراً وسطاً، وكانت وفاتُه رحمَه الله يوم الأربعاء ثالث شهر ذي القعدة سنة (٩٢٦هـ) عن مئةٍ وثلاثِ سنوات، ودُفِنَ عند قبر الإمام الشافعيِّ رضى الله عنه(١).

7-الإمام القُدوة، الفقيه المحقِّق المُدَقِّق تقي الدين أبو بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد ابن قاضي عجلون الزرعي الدمشقي الشافعيّ (ت٩٢٨هـ)، ولدَ بدمشق سنة (٩٤١هـ) ونشأ بها، واشتغل على والده وأخيه شيخ الإسلام نجم الدين، وأخذ عن الإمام زين الدين خطّاب، وسمع الحديث على ابن بَرْدَس البَعْليِّ، والشمس ابن ناصر الدين الدمشقي، وأخذ عن ابن حجر العسقلاني والعكم صالح البُلْقيني والشمس المُناوي والجلال المحليِّ وآخرين من أعيانِ عصره.

أثنى عليه النجمُ الغزيُّ وقال: كان إماماً بارعاً في العلوم، وكان أفقه زمانِه وأجَلَّ معاصريه، وإليه انتهت رئاسة الشافعية ببلاد الشام، وحصل له من السعد في العلم وكثرةِ التلاميذ ما حصل للقاضي زكريا في القاهرة، وقد برعَ من تلاميذه في حياته: الإمام الشمس الكفرسوسي، والتقيُّ البَلاطُنُسي، والعلاء القَيْمريّ، والشرف العيثاوي وغيرهم، ودرَّسَ بالجامع الأمويِّ وبغير واحدةٍ من المدارسِ العامرة، وكان رحمَه الله إليه المرجعُ في حلِّ المشكلاتِ وبيانِ المُعْضِلات، ويُنكر ما يقعُ فيه أهل زمانه من الشطحاتِ وقد ذكر النجمُ الغزيُّ عن والده أنه قال: ما رأيتُ أفْقَه من شيخِ الإسلام زكريا، ولا أحسنَ تصرُّ فاً، إلّا أن يكون شيخ الإسلام تقي الدين أبا بكر بن عبد الله بن قاضي عجلون، وهو أكثر نقلاً واستحضاراً.

غلبَ عليه آخر عمره الخوف والرقّة والاعتراف بالتقصير، وتُـوُفّي إلى

⁽١) انظر: ترجمة القاضي زكريا في «الكواكب السائرة» (١: ١٩٦ - ٢٠٧) وهي ترجمة نافعة ضافية.

رحمةِ الله ضحوةَ يوم الاثنين حادي عشر رمضان سنة (٩٢٨هـ) بمنزله بالدولعيةِ داخل دمشق، وصَلِّل عليه والده قاضي القضاة نجمُ الدين، ودُفِن بمقبرة بابِ الصغير رحمَه الله تعالى(١).

٧- كمالُ الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن بَهادر الطرابلسيّ ثم القاهري الشافعيّ (ت ٨٧٧هـ): وُلِدَ بطرابلس، ثم قدِم القاهرة مع أخيه، فلازم الجلالَ المحليّ وقرأ عليه شرحه على «المنهاج» و «جمع الجوامع». وقرأ على العَلَمِ البُلْقيني من أولِ «التدريب» إلى أحكامِ الصلاة، وسمعَ عليه غالبَ تكملته له وغير ذلك من الدروس، وكان أوّل اجتهاعه به سنة أربع و خمسين ـ يعني وثهانمئة ـ، وقرأ المنطق على البرهان العجلوني، وكان رحمَه الله من أهلِ العنايةِ بالتاريخ مع الانجهاعِ عن الناسِ والسكونِ والعقلِ والفضيلة، وأخذ عنه بعضُ الطلبة، لكن العُمرَ لم يمتدّ به، فهات ليلة خامس عشري ذي الحجة من سنة (٨٧٧هـ) وقد جاوزَ الأربعين ظنّاً رحمه الله '').

٨- خاتمةُ المُسْنِدين، الإمام الجليل عبد الحقّ بن محمد السنباطي القاهري الشافعيّ (ت ٩٣١هـ) وُلِدَ سنة (٩٤٢هـ) وأخذَ بالقراءةِ والسماع عن غير واحدٍ من أعيانِ عصره مثل العلّامة الكافيجي، والتقي الشُّمُّني، والتقيّ الحصكفيِّ والعَلَمِ البُلْقيني والشمس الدواليِّ وغيرهم، وأكبَّ على علمِ الحديثِ، وكان جَلْداً في تحصيله، وانتهت إليه الرئاسة بمصر في الفقه والأُصول والحديث، وأخذ عنه غير واحدٍ من الأعيان مثل العلّامة بدر الدين العَلائي وعبد الوهّاب الشعراني وغيرهما، أثنى عليه النجمُ الغرِّيُّ ووصفَ من حالِه فقال: كان عالماً عابداً

⁽١) للتقيّ ابن قاضي عجلون ترجمة حسنة في «الكواكب السائرة» (١: ١١٤ - ١١٨).

⁽٢) له ترجمة في «الضوء اللامع» (٩: ٢٠٩).

متواضعاً طارحاً للتكلُّفِ، مَنْ رآه شهِدَ فيه الولايةَ والصلاحَ قبل أن يُخالطه.

وقد جاورَ بمكّة سنة (٩٣١هـ) في دار بني فَهْد، فتمرَّضَ أياماً معدودة ثم نطق الشهادتين حميداً سعيداً في غرَّة رمضان ليلة الجمعة عند إطفاء المصابيح أوانَ الفجر _ وتأسَّفَ الناسُ لفقدِهِ رحمَه الله، ودُفِنَ بين محدِّثي الحجاز الشيخين الحافظين تقي الدين ابن فهد، وولده النجم ابن فهد، وكان يوماً مشهوداً، رحمَه الله تعالى (١).

* تصانیفه:

ذكر الشمسُ السخاويُّ طائفةً حسَنةً من تصانيفِ البلقيني، وهي بجُمْلتها دالّة على اشتغاله بشَتّى علوم عصره من تفسير وفقه وتاريخ وآداب ومواعظ، ويلحظُ الناظرُ في هذه التصانيفِ أن أغلبَها لم يكُن عملاً أصيلاً بقَدْرِ ما كانَ إكمالاً أو جَمْعاً لتصانيفِ أبيه وأخيه دون أن يكونَ ذلك قادحاً في قيمة تصانيفهِ العلمية، وقد أمكنَ ترتيبُها على النحوِ التالي(٢):

1 - «تفسير القرآن»: وهو في ثلاثة عَشَرَ مُجلَّداً، شرعَ بتأليفه في مدرسةِ والده بعد موتِ أخيه الجلال (سنة ٨٦٤هـ)، وانتهى منه (سنة ٨٦٣هـ)، قال السخاوي: «استمدَّ فيه كثيراً من ابن كثير والبغويِّ والقرطبيّ، وتعاليق أبيه وأخيه في ذلكْ (٣)»، وذكره الداوودي وقال: «تفرَّد بالفقهِ وأخذَ عنه الجمُّ الغَفيُر، وألّف تفسير القرآنِ العظيم» (٤).

⁽۱) انظر ترجمته في «الكواكب السائرة» (١: ٢٢١ - ٢٢٣).

⁽٢) وهو ترتيب مستمدٌّ من الشمس السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٠-١٧٥.

⁽٣) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٠.

⁽٤) «طبقات المفسرِّين» (١: ٣٣٨-٣٣٨)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٤٤٣).

٢- «تعليق على الكشّاف» للزمخشري: وهو إكمال على عملِ والدهِ الموسوم بد «الكُشاف على الكشّاف» للزمخشري: وهو إكمال على عملِ والدهِ الموسوم بد الكُشاف على الكشاف» (١) وصل فيه إلى قوله تعالى: ﴿ يَسَنَبَشِرُونَ بِنِعُمَةِ مِّنَ اللّهِ ﴾ [آل عمران: ١٧١] فأكمله العَلَمُ البُلْقيني ووصل فيه إلى سورة «الأنعام» وذلك حين استقرَّ في درس التفسير بد البرقوقيّة». قال السخاوي: رأيتُها بخطِّه مُلَقَّبةً بد الكُشاف على الكشاف» (٢).

٣- «الغيث الجاري على صحيح البخاري»: شرع فيه حين استقرَّ للتدريس في المدرسة «القانبيهية» وبنى فيه على كتابِ شيخه وليِّ الدين العراقي، وذلك من كتاب الحجّ إلى أواخرِ الصيام، فجاء في أربعةِ مجلّدات. قال الشمس السخاوي: «رأيتُها بخَطِّه» واستمدادُه فيه من شرحي: ابن الملقِّن وشيخنا _ يعني الحافظ ابن حجر _ وغيرهما(٣).

٤- «تلخيص الفوائد المحضة على الرافعي والروضة»: وهو تعليقٌ على «الشرح الكبير» للرافعي، و «روضة الطالبين» للنووي من أبواب البيع والنكاح والجراح، وقد وَضَّح الشمسُ السخاويُّ طبيعةَ هذا التعليقِ بقوله: «فأما الذي من البيع فكان يُلقيه بـ «الصالحية النجمية» في أيام الدروسِ بها حين يكونُ عاطلاً، وهو كراريس، وأمّا الذي من النكاح فإنّه بنى على كتابةِ أخيه يعني الجلال التي افتتحها من كتاب النكاح، ورأيتُ منها ثلاثةَ مجلّدات، فكتبَ القاضي عَلَمُ الدينِ نَحْوَ أربعةِ مُجلّداتٍ تِلْوَها، رأيتُها بخَطِّهِ وكتب عليها كأخيه ما نَصُّه: «تلخيصُ

⁽١) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٥) وقال: وهي على أسلوبٍ غير أساليب المذكورين _ يعني أهل الاعتراض على الزمخشري _ وإنّما ذكر منها من كلامِهم اليسير.

⁽٢) هذه التسميةُ لوالده السِّراج، فَلعلُّه سارَ عليها دون تغيير.

⁽٣) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧١.

الفوائدِ المحضة على الرافعيِّ و «الروضة»، وهذه هي القطعةُ التي كان يُلقيها في دروسِ «الخشابية» مُدَّةَ ولايته لها، وأمّا الذي من الجراحِ فكان يُلقيه في «الشريفية» أيام الدروس، وهو كراريس (١).

٥- «الاعتناء والاهتهام بفوائِد شيخي الإسلام»: وهو المطبوعُ بحاشية «روضة الطالبين» للإمام النووي، قال الشمسُ السخاوي موضّحاً طبيعة عمله في هذا الكتاب: «والتقط حواشي أخيه على «الروضة» في مجلّدين انتهيا في سنة ثهانٍ وعشرين، قرأ عليه أوهًها، وكان فراغُه من قراءتهِ له كها قرأتُه بخَطّه في سنة أربع وعشرين، وماتَ قبلَ إكهالِ المجلّد الثاني عليه، ولهذا نجدُ فيه مواضع كثيرة تحتاجُ إلى تحرير؛ لأنها مُحِيتُ من خَطِّ المُحشِّي أو عَسُرَ عليه استخلاصُها، ثم أشارَ عليه شيخنا - يعني الحافظ ابنَ حجر -بالجمع بين حاشيتي أبيه وأخيه في كتابٍ واحد، فجمَعها كها أشارَ في أربعةِ مجلّداتٍ ضخمة، وكان فراغُه منه في سنةِ أربع وأربعين، وسمّاه «الاعتناء والاهتهام بفوائد شيخي الإسلام»»(٢).

7_ «إكمال التدريب» لوالده، وهو في مجلّدٍ قريبٍ من حَجْمِ الأصل: قال الشمس السخاوي: «حفِظَه ولدُه فتح الدين فتح الله عليه بالطاعات، واستوفاه على مؤلّفه قراءةً الشمسُ ابن قاسم»(٣).

⁽١) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧١.

⁽٢) المصدر السابق ص١٧١، وانظر: «الضوء اللامع» (٣: ٣١٤).

⁽٣) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢.

قلتُ: قد ذكر الجلال السيوطي كلاماً نافعاً عن كتاب «التدريب» في ترجمة شيخه العَلَم البلقيني من كتابه «المنجم في المعجم» ص١٢٧ فقال: «وأخذ الفقه عن والده، وأملى عليه غالبَ «التدريب»، فإنّه ألّفه لأجُلهِ، ولم يكتُبْ بخَطِّه منه شيئاً، وإنّما أملاه عليه وعلى ولدِه =

قلت: ذكر حاجي خليفة (١): أنّ العَلَمَ البُلْقينيَّ قد اختصر التدريب في كتاب سمّاه «التأديب». وربها كان من بابِ السهوِ والخطأ، فإنّني لم أجِدْ ذكراً لهذا الكتاب عند متقدِّمي المؤرِّخين ممّن لهم عنايةٌ بأخبارِ العلم البلقينيّ.

٧- «التجرُّد والاهتمام بجَمْعِ فتاوى شيخ الإسلام»: وهي فتاوى والده السّراج، وما أغْزرَ فائدتَها. رتَّبها على أبوابِ الفقه، وانتفع بها الناس، واستمدَّ منها العلماء، ودارت في تصانيفهم. وهي في ثلاثةِ مجلّدات، طبعت ضمن مشروع (المكتبة البلقينية)، بعد أن تشرِّ فتُ بالعمل مع نُخبةٍ من أفاضلِ المحققين في تحقيقها، وصَدَّرتُها بمُقدِّمةٍ ضافية بحَمْدِ الله وفَضْلِه.

٨ ـ تبييض «المهمَّات» للإسنويّ وإكمالُه، حيث بَيَّض ما كتبه والده وأكمل صنيعَه، فجاء في أربعةِ مجلّداتٍ ضخمة (٢).

٩- "فتاوى العَلَم البُلْقيني": جمعَ فيها المهمَّ من فتاوىٰ نَفْسِه (٣).

• ١- «الأجوبة المرضيّة على الأسئلة المكّية»(٤).

⁼ جلال الدين، فكتباه بإملائه، هكذا سمعتُه من شيخنا صاحبِ الترجمة، والسبب في ذكره ذلك: أنني كنتُ أقرأه عليه، فوقَعَتْ لفظةٌ اختلفت فيها النُّسخ، فكشف نسخةً بين يديه، فقلت: المقصودُ الكشفُ من خطِّ الشيخ، فقال: الشيخ لم يكتُب بخطِّه شيئاً، وإنّما أملى عليَّ وعلى أخي، وأخرجَ المسوَّدة التي كتبها هو وأخوه من لفظِ الشيخ، فرأيتُها، وقد صارت إليَّ بعد دهرٍ بعد موتِ ولده فتح الدين». انتهلى.

⁽۱) «كشف الظنون» (۱: ٣٨٢).

⁽٢) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢.

⁽٣) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢.

⁽٤) ولوالده السِّراج البلقيني مصنَّفٌ بهذا الاسم، ذكره التقيُّ بن فهد في «لحظ الألحاظ» (١:١١) وقال: سأله عنها شيخنا الحافظ أبو حامد ابن ظهيرة.

11_ «ترجمة والده». وهي كتابُنا هذا. قال الشمسُ السخاوي: «أخذَ الترجمةَ التي جمعها له أخوه مِن قَبْلهِ، وضَمَّ إليها فوائدَ بإرشادِ شيخنا، وذلك في حياةِ أخيه، وعليه فيها مؤاخذات كثيرة» (١٠).

17 ـ «ترجَمةُ أخيه الجلال»(٢).

 $^{(7)}$ القولُ المستبين في أحكام المرتدين $^{(7)}$.

1 2_ «الجوهر الفردُ فيها يخالفُ فيه الحرّ العبد»(٤).

٥١_ «أحكامُ المبعّض»(٥).

١٦_ «مصنَّف في الطاعون»، قال السخاوي: «رأيتُه بخَطِّ النواجي»(١).

⁼ وذكرَ أيضاً أن للحافظ أبي زرعة وليّ الدين العراقي كتاباً بهذا العنوان، وهو فتاوى عن الأسئلة التي بعث بها ابن فهد للوليّ العراقيّ. انظر: «لحظ الألحاظ» (١: ١٨٦)، و «الضوء اللامع» (١: ٣٤٣). ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢.

⁽١) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢. وقال في كتابه «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (٣: ١٢٧١): «... جمعها ولده الجلالُ أبو الفضل، وقد أخذَها ولده الثاني القاضي علم الدين أبو البقاءِ صالح، وضمَّ إليها زيادات، فجاءت في مجلَّد، قرأتُها عليه».

⁽٢) حُققت وطبعت في هذه السلسلة (المكتبة البلقينية).

⁽٣) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢.

⁽٤) حققها الأستاذ على زينو، وطُبعت في مجموع الرسائل البلقينية ضمن (المكتبة البلقينية).

⁽٥) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢. وللإمام السنباطي محمد بن عبد الصمد المصري (ت ٧٢٢هـ) مصنف بهذا الاسم، ذكره ابن قاضي شهبة في «طبقاته» (٢: ٢٨٩).

⁽٦) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢. والنواجي يعني به الأديب الشاعر محمد بن محمد النواجي الحلبي (ت ٨٥٩هـ). وهذا المصنف هو المسمّى «إظهار النبأ في سؤال رفع الوبأ» حققه الأستاذ على زينو أيضاً، وطُبع في مجموعة الرسائل البلقينية.

١٧ - «القولُ المفيد في اشتراط الترتيب بين كلمتي التوحيد»(١).

١٨ - «النثر الرائق في الرقائق». وهو في المواعظ ويقع في أربعة مجلّدات (٢).
 ١٩ - «النثر الفائق» في مجلّدة (٣).

· ٢ ـ ديوان خطب في مجلّد سمّاه: «المقالُ المُقَطَّر في مقام المِنْبَر»(٤).

٢١ ـ تذكرة خاصة في ستّةِ مجلّدات(٥).

٢٢ - أجوبة على أسئلة منظومة: وذكر السخاوي مثالاً منها هو ما بعث به البرهان البقاعي (ت ٨٨٥هـ) للعلم البُلْقيني مستفتياً في أبياتٍ منظومةٍ عن حُكمِ ناظرٍ ولِّى جاهلاً لتدريس الحديث الشريف، فأجابَه البُلْقيني بعَشْرةِ أبياتٍ قرَّر في بعضِها زَجْرَ هذا الناظِر وتأديبَه، ثم ختم ذلك بقوله:

هذا الجوابُ كتابةٌ من صالح يرجو الثوابَ تفضّ لا بالبَذْلِ بُلْقينةٌ بَلَدٌ لنا ولأصلِنا عُمرَ المروّىٰ قَبْرُه بالوَبْل (٢)

٢٣ ـ تقاريظُ على مصنَّفاتٍ لمعاصريه فمن ذلك تقريظة على مصنَّف «الردّ الوافر» للإمام الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (٧)، وتقريظة على منسك

⁽١) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٤، وفي «الضوء اللامع» (٣: ٣١٤).

⁽٢) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٤.

⁽٣) ذكرةُ السخاوي في «الذيل علىٰ رفع الإصر» ص ١٧٤.

⁽٤) ذكره السخاوي في «الذيل علىٰ رفع الإصر» ص١٧٤.

⁽٥) ذكرها السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٤.

⁽٦) المصدر السابق ص١٧٤ –١٧٥.

⁽٧) وقع في «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٧ : «ابن ناظر الدرر». هو خطأ واضح. قلتُ: ما كتبه العلمُ البلقيني في تقريظ «الردِّ الوافر» من أعدلِ الأقوالِ وأولاها بالسَّدادِ، =

الشريف تاج الدين عبد الوهّاب الحسني الشافعي(١)، وكذا تقريظة على كتاب «القول البديع في الصلاةِ على الحبيب الشفيع» لتلميذه الشمس السخاوي(٢).

* نشأته ووظائفه:

قد ذكر الإمام المؤرّخُ ابن تَغْري بَرْدي (ت ٤٧٨هـ) طرفاً مُقتضباً من سيرة العَلَمِ البُلْقيني، ذكر فيه شيئاً قليلاً عن نشأته، وكيف أنه بعد وفاةِ أبيه السِّراج سنة (٥٠٨هـ) استمرَّ ملازِماً لأخيه الجكلالِ إلى أن توقي سنة (٤٢٨هـ)، فعند ذلكَ أصبح عَلمُ الدين هو المشارَ إليه في البلاقنة. وعملَ الميعاد بمدرسةِ والده مكانَ أخيه، وتَصَدَّرَ للفُتيَا والتدريس ووليَ تدريسَ الخشّابية، ثم وليَ قضاءَ الديار المصرية بحُكمِ عزلِ القاضي ولي الدين العراقي في يوم السبت سادس ذي الحجّة سنة خمس (٣) وعشرين وثمانمئة (١٤)، ثمّ صُرِف بالحافظِ ابن حجر في السابع عشر سنة خمس (٣)

و أكثرِ ها دلالة على إنصافِه و تحرِّيه، يقول رحمه الله: «نعم قد نُسبَ الشيخ تقيّ الدين ابن تيمية لأشياء أنكرها عليه معاصروه، وانتصب للردِّ عليه الشيخ تقي الدين السبكي في مسألتي: الزيارة والطلاق، وأفرد كلَّا منها بتصنيف، وليس في ذلك ما يقتضي كفره ولا زندقته أصلاً، وكلُّ امرئ يؤخذُ من قولِه ويُترك إلا صاحبَ هذا القبر _ يعني النبيَّ عَيْنِهُ، والسعيدُ من عُدَّت غلطاتُه، وأنحصرت سقطاته... » إلى آخر كلامه رحمه الله. انظر: «الردّ الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي: ص ٢٥٠.

⁽١) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٧.

⁽٢) وممَّا كتب له: «فوجدتُه مشحوناً بالفوائِد الغُرر، وكيف لا، وهو المشتملُ على فضلِ الصلاةِ على سيِّد البشر، فشكر الله سَعْيَ جامِعه، فقد جمع فأوعى، واهتمَّ بهذا الفقه، ولم يزلُ له يدعى». انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٩.

⁽٣) كذا قال ابن تغري بردي، والصواب: ست وعشرين كما جزم به الشمسُ السخاوي في «الذيل على رَفْعِ الإصر» ص١٦١.

⁽٤) انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٧).

من المحرّم سنة (٨٢٧هـ) بعد استيفاء سنة ونَـيِّف، فلم يزلُ منذ ذلك مُـقْبلاً على التدريس والإفتاء وعمل الميعاد كلُّ جمعةٍ بمدرسة والده، إلى أن أعيدَ إلى القضاءِ بعَزْل الحافظ ابن حجر سادس عشري صفر سنة (٨٣٣هـ)، ثم صُرِف عن القضاءِ بالحافظ ابن حجر في رابع عشري جمادي الآخرة سنة أربع وثلاثين بعد أن عاهَد الحافِظ ابن حجرِ ألّا يَسْعى في وظيفةِ القضاء(١)، وبقي بعيداً عن منصب القضاء حتى أُعيدَ إليه في الخامس من شوّال سنة (١٤٨هـ)، ثم عُزِلَ بالحافظ ابن حجر في السادس من شـوّال سنة (١٤٨هـ)، ثم أُعيد في أول يوم من المحرَّم سنة (٨٥١هـ) بدلاً من الحافظ ابن حجر، ثم عُـزِلَ في يوم الخميس الخامس عشر من ربيع الآخر في السنة نفسها (١٥٨هـ) بالشيخ وليِّ الدين الشافعيِّ، واستمرَّ معزولاً إلى أن أُعيدَ بعد أن عزلَ الحافظُ ابنُ حجرٍ نَفْسَه، في يوم الثلاثاء سادس عشر جمادي الآخرة سنة (٨٥٢هـ)، واستمرَّ قاضياً إلى يوم السبتِ عاشرِ شهرِ رجبِ من السنة، فعُزِلَ، ورسمَ السلطان الملك الظاهر جُقْمُقُ بإخراجه إلى القُدْسِ بَطَّالاً، فشَفَعَ فيه بعضُ أعيانِ الدولة، فرسمَ له بأن يلزمَ بَيْتَه، ثمَّ تُكلِّمَ فيه، فرسمَ بنَفْيِه ثانياً، وصَمّمَ السلطانُ على ذلك، وأخذ قاضي القُضاة ولي الدين في تجهيزه، وتولَّل مكانه الشيخ شرف الدين المُناوي، ثم شفع في علم الدين البُلْقيني، فرسَم له السلطانُ بالإقامةِ على وظائِفه في الديار المصرية (٢).

وهذا الذي قاله ابنُ تَغْري بَرْدي قد اكتنفَه بعضُ الخطأ، والذي صحَّحه الشمس السخاوي هو أن العَلَمَ البُلْقيني «قد استمرَّ في القضاءِ إلى يوم السبتِ

⁽١) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص١٦٢.

⁽٢) انظر: «المنهل الصافى» (٦: ٣٢٨-٣٢٩).

عاشر شهر رجب سنة ثلاث وخمسين، بعد أن ظن صفاء الوقت واطمأنت فكرته بوفاة شيخنا _ يعني الإمام الحافظ ابن حجر _ مع عِلْمِه أنه ما مات حتى زَهِدَ في المنصب، وأقْلَعَ عن المميل إليه، فعزله السلطان عزلاً شنيعاً، وأمر بخروجه من الديار المصرية، فخرج ومعه نقيب الجيش إلى تربة برقوق بالصحراء، فأقام إلى بعيد العصر، وضج الناس بسبب ذلك، وخرجوا لموادعته وهم يستغيثون ويبكون، ومن جُملة مَنْ كان هناك قاضي الحنابلة البدر البغدادي، وكنتُ ممن توجّه إليه، فبينا نحن كذلك قبل الغروب، وإذا بالقَصْر يُخبرُ بالإذْنِ له في الرجوع إلى بيته (١).

لقد وضّح ابن تَغْري بَرْدي سببَ هذه الحادثة بقوله: «وأمّا سَبَبُ غَيْظِ السلطانِ عليه، فهو شكوى لبعضِ الأوباش عليه لأمرٍ لا يَجوزُ أن يُعْتَبَ على فعْلِه، فكيف وقد حصلَ عليه من العَزْلِ والنَّفْيِ والبَهْدَلةِ ما لا مزيدَ عليه»(٢).

ثم أعيد إلى القضاء سنة إحدى وستين (٨٦١هـ)، واتّفق له من سوء الطالع في هذه المُدَّة أن جَرى تغييرُ المعاملة بسبب فساد الفِضّة لكثرة الغِشِّ فيها، وقلق العامّة بسبب الأمر بنَقْصِها الثُّلُث، ونسبوا العلمَ البُلْقيني إلى التقصير في عدم النظر في مصالحِهم بحيث شافهوه بمكروه كبير حين اجتيازه بباب زُويْلة وهو طالعٌ إلى القلعة بسبب عَقْدِ مجلسٍ لذلك، وامتنعوا من رَدِّ السلام عليه، وقلِقَ بسبب ذلك قلقاً زائداً، وصارَ يدعو على مَنْ كان السَّبَب في الإيحاش بَيْنه وبين العامّة، بعد المحبّة الزائدة له والاعتقادِ فيه (٣)، ويبدو أنه استمرَّ في هذا المنصب

⁽١) «الذيل على رفع الإصر» ص١٦٤.

⁽٢) انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٩).

⁽٣) انظر: «الذيل على رَفْع الإصر» ص١٦٦.

حتى انفصل بالشرفِ المناوي في شوّال سنة (٨٦٥هـ)، ثم أعيد في يومِ الخميس العشرين من شوّال سنة سبع وستين ببَذْلِ مالٍ كثيرٍ لم يُعْهَدْ له بَذْلُ نظِيره، دَفَعَه يقال: إنه ثمانية آلاف دينار، ومات قبل استكمال عشرة أشهرِ من حين ولايته (١).

قال السخاوي مُعَقِّباً على ذلك: «وبالجملة: فمُدَّةُ ولايته القضاء في المِرارِ السبعة ثلاثَ عَشْرةَ سنةً ونِصْفُ سنة»(٢).

وبالإضافة إلى منصب القضاء، تولّى العلّمُ البُلْقيني التدريسَ في غيرِ واحدةٍ من المدارسِ الشهيرة في مصر منها:

١- المدرسة البرقوقية: وهي المدرسة التي أنشأها السلطان الظاهر برقوق (سنة ٧٨٨هـ)، وهي المعروفة الآن بـ (جامع برقوق)، وقد درّس فيها العَلمُ البلقيني درسَ التفسير الذي أكمل فيه عَمَل والده على (الكشاف) للزمخشري (٣).

٢-المدرسة الخشّابية: وهي زاوية من زوايا الجامع العُمَري في القاهرة، كان إمامُنا الشافعيُّ رضوانُ الله عليه يجلسُ فيها، وقد عمل لها السلطان صلاح الدين رحمه الله مقصورة، ورتَّبَ لها طلبةً وشيخاً، وإنّا سمِّيت بالخشابية لطولِ مُكْثِ محد الدين عيسى بن الخشابِ في التدريس بها. وقد درّس فيها العَلَمُ البُلْقيني حين كان يُلْقي دروسَه في حواشي «روضة الطالبين» (٤).

٣- المدرسة الصالحية النجمية: وهي التي أنشأها السلطان نجم الدين

⁽١) «الذيل على رفع الإصر» ص١٦٧.

⁽٢) المصدر السابق ص١٦٨.

⁽٣) المصدر السابق ص١٧٠.

⁽٤) المصدر السابق ص ١٧١.

صالح الأيوبي سنة (٠٤٠هـ)، وكان العَلَمُ البُلْقيني يُلْقي فيها مباحث «البيع» من تعليقه على «الشرح الكبير» للرافعي، و «روضة الطالبين» للنووي(١٠).

٤ المدرسة الشريفية: وهي المدرسة التي أنشأها الأمير فخر الدين أبو إسماعيل سنة (٢١٢هـ) وجَدَّدها الشيخ عبد السلام المغربي، وكان العلم البُلْقينيُ يُلْقي فيها دروسَه من حواشيه على الرافعي والروضة.

٥ مدرسة والده السِّراج البُلْقيني حيث جلسَ فيها بعد وفاةِ أخيه الجلال (سنة ٢٨هـ)، واستمرَّ فيها إلى سنة (٨٦٣هـ)، وصنَّف فيها تفسيره للقرآن في ثلاثة عشر مجلّداً، وهو ما سبقت الإشارةُ إليه في الحديثِ عن تصانيفهِ.

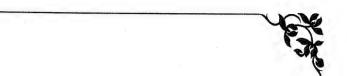
هذه هي أهم معالم حياة العكم البُلْقيني، وهي حياة حافلة بالعلم والعمل وإفادة للمسلمين وقد لحص الشمس السخاوي ذلك كلّه بقوله: «وبالجملة، فلم يزَلْ على جلالته وعُلوِّ مكانتِه حتى مات بعد أن توعّك قليلاً في يوم الأربعاء حامس شهر رجب سنة ثمان وستين وثمانمئة، وصلي عليه من الغد بجامع الحاكم بمَحْضر جَمِّ، تقدَّمهم قاضي الحنفية ابن الشّحنة، [ودُفِنَ] بجوار والده بمدرسته الشهيرة، وأقاموا على قبره أياماً يقرؤون، وخلّف دنيا طائلة وكُتُباً جَمّة، من جُملتِها من أوقافِ المدارسِ أو نحوِها، ما يزيدُ على ألفِ مُجلّد، وثمانية أولادٍ فيهم من الذكورِ ثلاثة، ورثاه الشمس ابن الفالاني، وابن الجلال النقيب، وابن الكمال الأسيوطي»(٢).

* * *

⁽١) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧١.

⁽٢) المصدر السابق ص ١٨٠ – ١٨١.





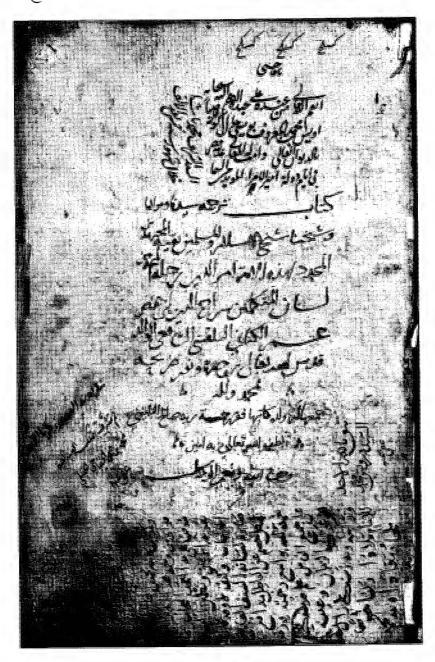
نهاذج من الأصل المخطوط المعتمد في التحقيق



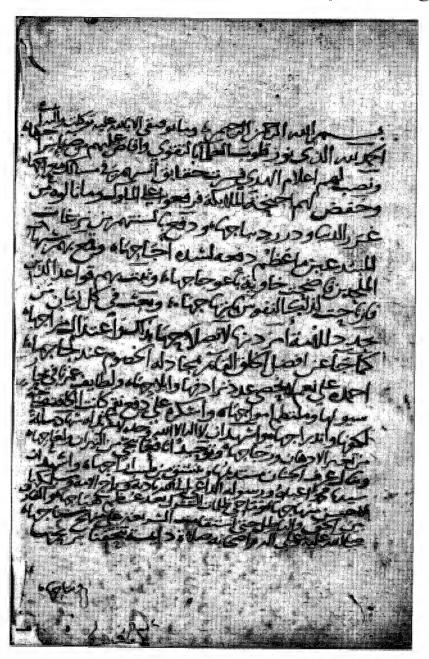




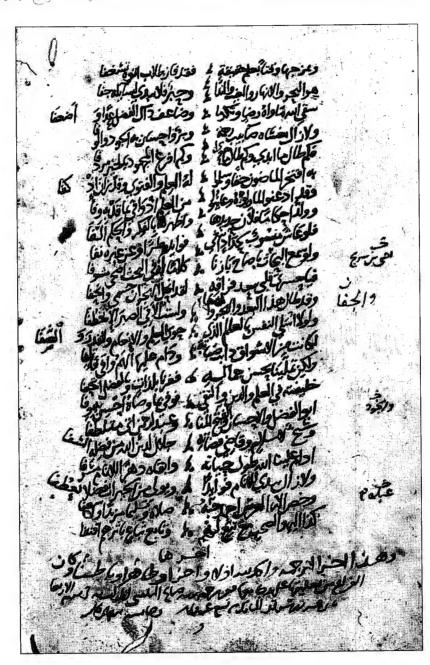
طرة المخطوط وعليها بعض التملكات



صفحة الغلاف من المخطوط لكتاب ترجمة البلقيني



الصفحة الأولى من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوط

المَكْتَبَة البُلْقِيْنِيَة

الإمام المجتهد شيخ الإستلام الإمام المجتهد شيخ الإستلام مهر المهران مي المهران مي المهران مي المهران المعرفي المهروبي المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف

> تَالِيْفُولَدِه الإمَامِ الفَقِيْهِ العَلَّامَة عَلَمَ الدِّينَ صَالِح بَن عُمَر البُلْقِيني ١٩٧- ٨٦٨

> > حَقْقَهُ وَعَلَقَ عَلَيْهِ د. عُمرالقِيّامر





[نصُّ عنوان الكتاب كما جاء على طُرَّة المخطوط]

كتابُ ترجمةِ سيدِنا ومولانا وشيخِنا شيخِ الإسلامِ والمسلمين، بقيةِ المجتهدين، المجدِّدِ لهذه الأمةِ أمرَ الدِّين، رُحلةِ المحدِّثين، لسانِ المتكلِّمين، سراجِ الدين أبي حفصٍ عمرَ الكِنانِ البُلْقينيِّ الشافعيِّ، الوالدِ قدَّسَ اللهُ تعالى روحَه، ونوَّر ضريحَه بمُحمَّدِ وآلِه. جمعَها له ولدُه كاتبُها فقيرُ رحمةِ ربِّه صالحُ البلقينيُّ لطفَ اللهُ تعالى به آمين وحسبنا رهمةِ ربِّه صالحُ البلقينيُّ لطفَ اللهُ تعالى به آمين وحسبنا

		·	
,			

[١/٢] لِسُهِٰ إِلَّنْهُ الْأَجْمِ الْحَجِيْرِ

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيبُ

الحمدُ لله الذي نور قلوب العلماء بالتقوى، وأفاض عليهم من ضياءِ سراجِها، ونَصَبَ لهم أعلام الهدى فسَرَت حقائقُ أُنسِهم في مسالكِ معراجِها، وخفض لهم أجنحة الملائكة فرُفِعُوا على الملوكِ وما نالوه من غُرر الدنيا ودُررِ ديباجِها، ودفع بألسنتِهم من نَزَ غاتِ المبتدعين ما عَظُمَ دفعُه لِشِدَّةِ أُجاجِها، وقمع مي شُبهاتِ المُلحدين فأضحتُ خاويةً باعوجاجِها، وثَبَّتَ بهم قواعدَ الدِّين فارتاحت لذلك النفوسُ بابتهاجِها، وبعثَ في كُلِّ زمانٍ من يجدِّدُ للأمةِ أمرَ دينها لانصلاحِها بذلك واعتدالِ مِزاجِها، كها جاء عن أفضلِ الخلقِ القائمِ بمجادلةِ الخصوم عند لجَاجِها.

أَحمدُه على نِعَم لا نُحصي عددَ ترادُفِها وإيلاجِها، ولطائفَ غُمِرْنا في بحارِ سيولِها ومُلتَطِم أمواجِها، وأشكرُه على دفع نِقَم كانت الكافَّةُ محتاجةً لكفِّها واندراجها.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، شهادةً سالمةً من تغيُّرِ الأذهانِ ورَجاجِها، وتوحيداً نافعاً ينجِّي من النيران ولَعاجِها(١)، وينالُ عَرْفَ الجنانِ مستديمُها ويَنْشَقُ من طيب آراجِها(٢)، وأشهدُ أن سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه

⁽١) يعني إحراقَها. من قولهم: لعَجَ الجِلْدَ: أَحْرقَه. انظر: «القاموس المحيط» (لَعج).

⁽٢) جَمْعُ أَرَجٍ، وهو الرائحةُ الذكية.

الداعي إلى الله بإذنه، وسراجُ الأمةِ ومُسَلِّكُها لأحسَنِ منهاجها، وماحي ظُلُهاتِ الشريعةُ الشركِ بعد عُظمِ هِياجِها، والفارقُ بين الحقِّ والباطلِ حتى استقامت الشريعةُ على منهجِ سياجِها، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وأصحابِه صلاةً دائمةً تُتحِفُنا بربحِها [٢/ب] ونَتاجِها.

أما بعد،

فهذه ترجمةٌ مباركةٌ أذكرُ فيها إن شاء الله تعالى نسبَ سيِّدي والدي شيخِ الإسلام والمسلمين، بقية المجتهدين، المجدِّد فلذه الأمة أمرَ الدِّين، سراج الدين أبي حفصٍ عمرَ الكِنانيِّ البُلْقينيِّ الشافعيِّ، جعلَ الله تعالى روحه الشريفة في عِليِّين، ونفعني به وسائر المسلمين آمين، ومولِدَه ومنشأه ومشايخه وتلامذته، وشيئاً من مرويّاتِه وتصانيفِه ووظائفِه التي باشرها، وفَصْلاً في ثناءِ الأئمةِ عليه، وشيئاً من اختياراتِه في المذهبِ وانفراداتِه عن الأصحابِ وفي غير ذلك من العلوم، وشيئاً من كراماتِه وأحوالِه، وشيئاً من نظمِه وشعرِه، وذكر النباعن مرضِه ووفاتِه، وذكر شيءٍ مما رُئِي له من المناماتِ الصالحةِ بعد وفاته، وذكر شيءٍ مما مُلِحَ به في حياتِه، وذكر شيءٍ مما رُئِي به وقيل فيه بعد وفاتِه، توفيةً لبعضِ حَقِّه، وإن كنت ممن لم يَقُم بذلك ولا ببعضِه، ولكن لا بأس بالتأسِّي والاقتِفاء، وإن لم يكن المتأسِّي من أهل الوفاء.

وقد وضع له ولدُه سيِّدُنا وشيخُنا ومولانا قاضي القضاةِ جلالُ الدِّين شيخُ الإسلامِ والمسلمين، عينُ الزمانِ، لسانُ المتكلمين، أبو الفضل عبدُ الرحمنِ الكنانيُّ البلقينيُّ الشافعيُّ (١) _ أبقاهُ اللهُ تعالى لنُصرْةِ الدِّين، وإقامةِ الشرعِ المبين،

⁽١) سبقت ترجمتُه في مقدمة الكتاب.

إنه على ما يشاءُ قدير، وبالإجابة جدير - ترجمةً عظيمةً، تُطرِبُ السامعَ وتُشنِّفُ المسامعَ، وأنا في هذه الترجمةِ أغتَرِفُ من بَحْرِها، وأنسُجُ على منوالها، وحملني على ذلك، والخوضِ في هذه المسالكِ، امتثالُ قولِ النبيِّ المصطفى، صاحبِ الجودِ والوفا: «أنزِلُوا الناسَ منازِلَهم»(١).

كما أخبرنا بذلك شيخُنا، شيخُ الإسلامِ الوالدُ رحمه الله تعالى ورضيَ عنه إجازةً إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا [٣/أ] أبو الفتح محمدُ بنُ غالي بنِ نَجْم اللهِ مياطيُّ إجازةً إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا أبو الفرج عبدُ اللطيف بنُ عبدِ المنعم بنِ عليِّ الحرانيُّ، قال: أخبرنا عمرُ بنُ محمَّدِ بنِ مَعْمَرِ بنِ طَبَرُ زدَ.

(ح) وأخبرنا العلامةُ أبو العباسِ أحمدُ بن حِجِّي الحافظُ إجازةً، قال: أخبرنا أبو حفصٍ عمرُ بنُ حسنِ بن مِزْيَدِ بن أُمَيْلةَ المراغيُّ بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الواحدِ بنِ البخاري، قال: أخبرنا ابنُ طبرزدَ، قال: أخبرنا ابنُ طبرزدَ، قال: أخبرنا إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ منصورِ الكَرْخيُّ قراءةً عليه وأنا أسمَعُ، قال: أخبرنا الحافظُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتِ بنِ مهدي الخطيب، قال: أخبرنا أبو عمرَ القاسمُ بنُ جعفرِ بنِ عبدِ الواحدِ الهاشميُّ، قال: حدثنا أبو عليٍّ محمدُ بنُ أحمد بنِ عمرٍ و اللؤلؤيُّ، قال: أخبرنا الإمامُ الحافظُ أبو داود سليمانُ بنُ الأشعثِ السِّجِسْتانيُّ، قال: حدثنا يجيئ بنُ إسماعيلَ وابنُ أبي خلفٍ أنّ يجيئ بنَ يمانٍ السِّعِسْتانيُّ، قال: حدثنا يجيئ بنَ يسانٍ

⁽۱) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم برقم (٤٨٤٢) من حديث عائشة رضي الله عنها، وإسناده منقطع فإن ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من عائشة، قال أبو داود في إثْرِ الحديث: ميمون لم يُدرك عائشة.

قلت: الحديثُ ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص١٦٤، وذكر له غير واحدٍ من الشواهد ثم قال: وبالجُملةِ فحديثُ عائشةَ حسَن.

أخبرهم عن سفيانَ، عن حبيب بن أبي ثابتٍ، عن ميمونَ بن أبي شبيبٍ أنّ عائشةَ مرّ بها سائلٌ فأعطته كِسرةً، ومرّ بها رجلٌ عليه ثيابٌ وهيئة فأقعدته، فأكلَ، فقيل لها في ذلك، فقالت: قال رسول الله ﷺ: «أنزلوا الناسَ منازِ لَهُم».

هكذا رواه أبو داودَ في كتابِ الأدبِ من «سُنـنِه» في «باب تنـزيلِ الناسِ منازلهم»(۱).

وأخرجه أيضاً ابنُ خزيمةَ في «صحيحِه»(٢) في كتابِ السياسةِ منه، من طريقِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ حبيبِ بنِ الشهيدِ، عن يحيى بنِ يمانٍ به، قال أبو داود: ميمونُ بنُ أبي شبيبِ لم يُدرِك عائشةَ. انتهى.

ومرادُهُ بذلك: أنّه لم يدركِ السماعَ منها؛ لأنه عاصرَها قطعاً، وقد حَملَه الشيخُ أبو عمرو بنُ الصلاحِ على ظاهرِه فقال: وفيها قاله أبو داودَ نظر، فإنه كوفيُّ متقدِّمٌ، قد أدركَ المغيرةَ بنَ شعبةَ، وماتَ المغيرةُ قبلَ عائشةَ، وعند مسلم التعاصرُ مع إمكانِ التلاقي كافٍ في ثبوتِ الإدراكِ، فلو ورد عن ميمونِ أنه قال: لم ألقَ عائشةَ؛ استقامَ لأبي داودَ الجزمُ بعدم إدراكِهِ [٣/ب]، وهيهاتَ ذلكَ. انتهى كلام الشيخ أبي عمروٍ (٣).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) لم أجده في المطبوع من «صحيح ابن خزيمة» فلعله في الجزء المفقود منه.

⁽٣) انظر كلام ابنِ الصلاح في "صيانة صحيح مسلم من الإخلالِ والغلط» ص٨٤.

قلتُ: قد جزم ابنُ الصلاح بصحَّةِ هذا الحديث في كتابه «علوم الحديث» ص٣٠٧ في النوع الحادي والأربعين: «معرفة الأكابر الرواةِ عن الأصاغر» وعبارتُه ثمَّة: «ومن الفائدةِ فيه: أن لا يُتوهَّمَ كوْنُ المرويِّ عنه أكبر وأفضلَ من الراوي، نظراً إلى أنّ الأغلبَ كوْنُ المرويِّ عنه كذلك، فيُجْهَلُ بذلك منزلتها، وقد صحّ عن عائشةَ رضي الله عنها أنها قالت: «أمرَنا رسولُ الله عنها أن نُنزلَ الناسَ منازِ لهم». انتهى.

وتُعُقِّبَ على الشيخِ أبي عمرٍ وبأنَّ الاكتفاءَ بالمعاصرِة محلَّه فيها إذا كان الراوي غيرَ مُدلِّسٍ، وميمونُ بن أبي شبيبٍ قد روى بالعنعنة عن جماعة من الصحابة (١١)، وقال أبو حاتم (٢) لما قيل له: ميمونُ بن أبي شبيبٍ عن عائشة متصلُّ؟، فقال: لا(٣)، وقال عمرُ و بنُ عليِّ الفلّاسُ (١٠): ليس يقولُ في شيءٍ من حديثِه: سمعتُ، ولم أُخبَر أن أحداً يقولُ: إنه سَمِعَ من أحدٍ من الصحابةِ.

وقد ذكر هذا الحديثَ مُسلمٌ في أول كتابِه في المقدمةِ، ولفظُه: «ويُذكَرُ عن عائشةَ رضي الله عنها أنها قالت: أَمَرنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزلَ الناسَ منازهَم»(٥)، قال النوويُّ(٦): وهذا بالنظرِ إلى أن لفظَه ليس جازماً لا يقتضي حكمَه بصحَّتِه، ومع ذلك فقد حكمَ الحاكمُ أبو عبدِ الله الحافظُ في كتابِهِ «كتاب معرفةِ علومِ

⁽١) وقد ذكرهم الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠: ٣٨٩) وقال: وصحَّح له الترمذيُّ روايتَه عن أبي ذَرِّ لكن في بعض النُّسخ، وفي أكثرِها قال: حَسَن، فقط.

⁽٢) يعني أبا حاتم الرازيَّ، إمام الجرح والتعديل في زمانه، ووالد الإمام الحافظ عبد الرحمن الرازي صاحب كتاب «الجرح والتعديل» الذي جمع فيه فأوعى، وأودع فيه علماً جمَّا عن والده وأبي زرعة الرازي.

⁽٣) لكنه قال: هو صالحُ الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٨: ٢٣٤).

⁽٤) الإمام الحافظ الناقد الثقة، قال فيه أبو حاتم: صدوق، كان أرشقَ من علي بن المديني. مات سنة (٩٤ ٢هـ) وروئ عنه الأثمة الستة في كُتُبهم، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢: ٧٠٧) و «سير أعلام النبلاء» (١١: ٤٧٠).

⁽٥) انظر: «صحيح مسلم» (١: ٦) طبعة محمد فؤاد عبد الباقي. وأخرجه موصولًا أبو نُعَيْم في «المستخرج على صحيح مسلم» (١: ٨٩).

⁽٦) في «شرح صحيح مسلم» (١: ١٩)، وزاد: وبالنظر إلى أنّه احتج به وأورده إيرادَ الأصول لا إيرادَ الشواهد يقتضي حكمَه بصحتِه. انتهي.

الحديثِ» بصحَّتِه (۱). قال النوويُّ أيضاً: قلتُ: وحديثُ عائشةَ هذا قدرواه البزارُ في «مسندِه» وقال: هذا الحديثُ لا يُعلمُ عن النبيِّ عَلَيْهُ إلا من هذا الوجهِ، وقد رُوِيَ عن عائشةَ من غير هذا الوجهِ موقوفاً (۱).

ويقالُ عليه: في تقريرِ و كلامَ البزارِ نظرٌ؛ لأن الخطيبَ قدرواه في «جامعه» (٣) من حديث أنس. انتهى.

فأقول:

هو الشيخُ الإمام، والحَبْرُ الهُمام، والعَلَمُ الفردُ المُسْتغني عن الألقابِ والأعلام، والأستاذُ المحقِّق، المُلقى إليه في العِلم الزِّمَام، صاحبُ المقامِ الأسمى، وشيخُ الإسلامِ حقيقةً ورَسْما، وآخِرُ المجتهدين الذي إليه حلُّ المشكلات يُنْمى، وإمامُ أئمةِ العصرِ تحقيقاً وعلماً، شيخُ الإسلامِ أبو حفصٍ عُمرُ بنُ رَسْلانَ بنِ نَصيرِ بنِ صالحِ الكِنانيُّ البُلْقينيُّ الشافعيُّ، ذو المناقبِ الزكية، والنفحاتِ التي أضحَتْ جُمَلاً إذا ذُكِرَ عَرفُها وعرفائها فهي في الحالينِ ذكيَّة، والتصانيفِ التي أضحَتْ جُمَلاً

⁽١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص٤٨. وعبارتُه ثمَّة: «فقد صحَّت الروايةُ عن عائشةَ رضي الله عنها أنّها قالت» ثم ذكر الحديث.

⁽۲) «شرح النووي على مسلم» (۱: ۱۹) وهو مستفاد بعبارته من القاضي عياض في «إكمال المعلم شرح صحيح مسلم» (۱: ۸۹) وفسَّره بقوله: «ومعنى الحديث بَيِّنٌ في إيتاء كلِّ ذي حقِّ حَقَّه، وتبليغه منزلته في كلِّ باب، كها احتجَّ به مسلم في تطبيق الرواة وتعريف مراتبهم، ومَزِيَّة بعضِهم على بعضٍ إلّا ما ساوى الله بينهم فيه من الحدود والحقوق».

قلت: لم أهتد إليه في «مسند البزّار».

⁽٣) يعني «الجامع لأخلاقِ الراوي وآداب السامع». والذي رواه الخطيب البغدادي هو من طريق عائشة رضي الله عنها انظر: «الجامع» (١: ٣٤٧).

بكل قولٍ محكية. لم يشتهر أحدٌ في زمانه اشتهارَه، ولا حاز قُوَّته على الاستنباطِ واقتدارَه، الجامعُ للعلومِ الشرعيةِ والعقليةِ واللغويةِ، [٤/ أ] حافظُ الوقتِ خاتمةُ المجتهدين:

وحيدُ العصرِ طُرَّا باهتمامِ تراهُ الدُّرَّ يبدو بانتظامِ بجمعِ الجمعِ (۱) فاق على الأنامِ فقد قَطَعَ الخصومَ بلا حُسامِ وإن أبدى الفروعَ لِكُلِّ سامِ ويلقي العلمَ حقاً بالزّمامِ فنوناً لاتُعَدُّ بلا انفصامِ وأبياتاً عَمُرنَ على الدوامِ عندا الحبرَ المقدَّمَ في الكلام

إمامُ الناسِ، فارسُ كُلِّ علم إذا ألقى من التفسير درساً وفي علم القراءة يا كجير وإنْ سرَدَ الحديثَ لقطع خصم وإنْ أقرا الأصولَ آبدا عُلوماً تراهُ في بحارِ فكرته غويصاً (٢) وإن أقرا العلم النحوِ أبدى حوى لغةً وتصريفاً ونَحْواً وفي علم الكلام وكُلِّ علم وفي علم الكلام وكُلِّ علم

هذا إلى إتقانِ فنونٍ يطولُ سردُها، وتشهدُ الكافةُ أنه في المجموعِ فردُها: [من الوافر]

وكان من العلومِ بحيث يُقضى له في كُلِّ علم بالجميعِ (٣) شيخُ المسلمين في زمانِه، والمناضلُ عن الدينِ الحنيفِ بِقَلَمِه ولسانِه، جامعُ

⁽١) يعني جمع القراءات السبع أو العشِر على المعهودِ من تقاليد زمانهِم العلمية.

⁽٢) كذا في الأصل، وهو مضطرب الوزن.

⁽٣) لم أهتدِ إلى قائله، وذكره ابن خَلَّكان في ترجمة الكمال ابن يونس من «وفيات الأعيان» (٥: ٣٠٨). والتاج السبكي في ترجمة ابن دقيق العيد من «طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ٢٠٨).

أشتاتِ العلوم، والمبرِّزُ في المنقولِ منها والمفهوم، حباه (١) اللهُ درجتي الاجتهادِ: التقييدَ والإطلاق، فتمكَّنَ من استخراجِ الأحكامِ بالاستنباطِ من الدلائلِ التي وقع عليها الاتفاق، وأبدى درراً وعجائبَ عجزَ عن استخراجِها الحُدَّاق، ورَدَّ الفروعَ إلى أصولها، وجمعَ بين كلامَي الأصحابِ من خُراسانَ والعراق.

كم له من أبحاثٍ لو سَمِعَها البازُ الأشهبُ (٢) لطارَ فرحاً وعكفَ على بحثِه وتخريجاته، ومُولَّداتٍ لو ظَفِرَ بها ابنُ الحدّادِ (٣) لأصغى إليها ورجعَ عن «مولَّداته» (٤)، وفصاحةٍ لم يُقارِبهُ فيها الأئمةُ الفصحاء، وبلاغةٍ أقرَّ له بالانفرادِ فيها البُلغاء، وتحقيقاتٍ عجَزَ المحقِّقونَ عن إدراكها، وتدقيقاتٍ تَدِقُّ الأفهامُ عن فهمِها واستخراجِها، قد أقرَّ له أئمةُ عصرِه بالتقدُّم في الفتوى لاستحقاقِه ذلك، وسلَّموا له زمامَها من ستين سنةً إلى حين وفاتِه، جعله اللهُ مع الذين أنعمَ عليهم وحَسُنَ أولئك، وتجاوزت فتاواه كثرةَ الآلاف، وسارت مناقبه بأحسنِ الأوصافِ، هُرِعَتْ إليه الأئمةُ والطلبةُ من سائرِ الآفاقِ، وسارت فتاواه في جميعِ الأقطار: مصرَ والشام وخراسانَ والعراق:

⁽١) في الأصل الكلمة مطموسة، ولعلُّها ما أثبتناه.

⁽٢) يعني به الإمامَ الفقيه النظار أبا العباس بن سُرَيْج (ت ٣٠٦هـ) رأس الشافعية في زمانِه، ومجدِّدَ المئة الثالثة بلا منازعة، وكان يُقال له: الباز الأشهب، وكانَ غواصاً على الدقائق، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (١: ٦٦) و «طبقات السبكي» (٣: ٢١).

⁽٣) يعني به الإمام الجليل أبا بكر محمد بن أحمد بن الحداد المِصريّ (ت ٣٤٥هـ) كان إماماً عديمَ النظير. أخذ عن الصيرفي والإصطخريِّ، وصنّف التصانيف الباهرة منها كتاب «الفروع المولّدات» الذي شرحه غير واحدٍ من عظهاءِ الشافعية منهم القاضي حسين وغيره، له ترجمة حسنة في «طبقات الشافعية الكبرئ» (٣: ٧٩).

⁽٤) يعنى «الفروع المولّدات» كما سبق بيانُه.

لقد ظهرْتَ فلا تخفَى على أحدٍ إلا على أكمه لا يعرفُ القَمَرا(١)

وُلِدَ رضي الله عنه ببلَده بُلقِينة من الغربيةِ من أعمالِ الديارِ المصريةِ، في ليلة الجمعة ثاني عشرَ شهرِ شعبانَ المكرَّمِ، سنة أربع وعشرين وسبعمئة، [٤/ب] وحَفِظَ بها القرآنَ العظيمَ وخَتَمَه، وصلَّى بالمسلمين وهو ابنُ سبع سنين.

وحَفِظَ أيضاً بها كُتُبَهُ: «الشاطبية» في القراءاتِ(٢)، و «المحرَّرَ» في الفقهِ للرافعيِّ، و «الكافية الشافية»(٣) في النحوِ لابنِ مالكِ، و «مختصر ابنِ الحاجبِ» في الأصولِ.

وحَصَلَتْ له ملاحظةٌ عظيمةٌ من سيِّدي وليِّ الله الشيخِ العارفِ موسى بنِ عبدِ الرزاقِ ـ نفَع الله به ، وكذلك حصَلتْ له ملاحظةٌ من سيدي العارفِ بالله تعالى عيسى الغرنوي قبل قُدومِه إلى القاهرةِ، فحكى ولدُه شيخُنا شيخُ الإسلام الأخُ ـ أبقاهُ اللهُ تعالى ـ في ترجمته: أنَّ سيدي موسى بنَ عبدِ الرَّازق قال له وهو موضوعٌ على رُكبتِهِ: إن هذا يجيءُ منه عالم كبيرٌ، ولا يُنكِرُ على الفقراء، وكذا والله جرى، وقال: إنَّ سيدي عيسى الغرنويَّ بشَّرَ بنحو ذلك (٤).

ثم قَدِمَ إلى القاهرةِ الرِّحلةَ الأولى في سنة ستٍّ وثلاثين، واجتمع في ذلك

⁽١) ذكره ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٧: ٥٣) وعزاه لذي الرمّة، وهو في «طبقات السبكي» (٨: ٢٢٢) في ترجمة العز ابن عبد السلام رحمَه الله.

⁽٢) لإمامِ القراءاتِ في زمانِه: أبي محمد القاسم بن فيرُّه الرُّعَيْني الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، نظم فيها «التيسير» لأبي عمرو الداني، وشرحها غير واحدٍ من كبارِ العلماء كالبرهان الجعبري والعلم السخاوي وغيرهما. انظر: «كشف الظنون» (١: ٦٤٦).

⁽٣) المشهورة بالألفية.

⁽٤) انظر: «ترجمة البلقيني» لولده الجلال لوحة (٣/ أ).

الوقتِ بالشيخ تقيِّ الدين السبكيِّ وبقاضي القضاةِ جلالِ الدين القَزْوينيِّ، وأثْنيا عليه مع صِغَرِ سنِّه، وكان الشيخُ تقيُّ الدين يُعَظِّمُه، وسيأتي بعد ذلك شيءٌ يدلُّكَ على ذلك.

ثم عزم إلى البلاد، وعاد إلى القاهرة في سنة ثمانٍ وثلاثين واستوطنها، فحضر مجلسَ الشيخ الإمام، سيبويهِ الزمانِ، أثيرِ الدين أبي حَيّانَ (١)، وشرحَ «الكافية الشافية» عليه حفظاً من صدرِه لكونها من محفوظاتِه، وأجازه بفنِّ النحوِ وغيرِه، وكتب له إجازةً عظيمةً لم يكتُب لأحدٍ مثلَها، وذكر فيها سندَه في النحوِ وأوصلَه إلى الإمامِ أميرِ المؤمنين عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وأنا أحببتُ أن أذكرَ في هذهِ الترجمةِ سندَ شيخِنا في النَّحوِ ؛ ليعرف تلميذُه سلسلة شيخِه في النحوِ ويتبرَّك بها، وكذلك أصنعُ في سلسلةِ الفقهِ إن شاء الله تعالى، فنقولُ:

أخذ الوالدُ علمَ النَّحوِ والتصريفِ والأدبَ عن شيخِه، سيبويهِ الزمانِ الشيخ أثيرِ الدينِ أبي حَيَّانَ، أسكنَه اللهُ غُرَفَ الجنانِ إنَّهُ هو الكريمُ المنان، وأخذ الشيخُ أبو حَيَّانَ فيها ذكر [٥/أ] هذا الفنَّ نحواً وتصريفاً ولغةً وأدباً عن شيخِه، الشيخُ أبو حَيَّانَ فيها ذكر [٥/أ] هذا الفنَّ نحواً وتصريفاً ولغةً وأدباً عن شيخِه، الأستاذِ العلامةِ الحافظِ، خاتمةِ نحاةِ الأندلسِ ومحدِّثيها: أبي جعفر أحمدَ بنِ الراهيمَ بنِ الزبيرِ الثقفيِّ الجيانيِّ(٢)، وكان أخذَ فنَّ النَّحوِ عن الشيخين: أبوي الحسنِ: عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحن الحُشنيِّ الأُبَّذِيِّ الحافظِ، وعليٍّ بنِ محمَّدِ بنِ عليِّ بن يوسفَ الكُتاميِّ ابنِ الضائع الناقدِ.

⁽۱) محمد بن يوسف الغَرْناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) صاحب «البحر المحيط في التفسير»، و «تذكرة النحاة»، و «ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب» وغير ذلك من التواليف البديعة. له ترجمة في «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني (٢: ٥٨).

⁽٢) له ترجمة في «بغية الوعاة» للجلال السيوطي (١: ٢٩١).

قال أبو حيان (١): وقد أخذتُ أنا شيئاً من هذا العلم عن لهذَيْنِ الشيخَين، وأقرأتُ علمَ النحوِ في حياتِهما وحياةِ أستاذِنا أبي جعفرٍ بغرناطة، وخرجتُ منها في آخرِ سنةِ ثمانٍ وسبعين وتركتُهم بقيدِ الحياةِ.

وأخذ أبوا الحسنِ المذكورانِ عن الأستاذِ الكبيرِ أبي عليٍّ عمرَ بنِ محمَّدِ ابنِ عمرَ الأزديِّ، عُرِفَ بالشَّلَوبِين (٢)، قال: أخذتُ كتابَ سيبويهِ عن الحافظِ أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ عبدِ الله بنِ يحيى بنِ الجدِّ الفهريِّ (٣)، قال: قرأتُهُ على أبي الحسنِ عليِّ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ محمَّدِ بنِ معاويةَ بنِ مهديٍّ التنوخيِّ، عُرِفَ بابنِ الأخضر (٤).

(ح) وأخذَ الأستاذُ أبو عليٍّ علمَ النَّحوِ عن الأستاذِ أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عمَّدِ بنِ منذرِ بنِ مُلكونَ الحضرميِّ (٥)، وأخذ ابنُ مُلْكونَ عن الأستاذِ أبي القاسمِ

⁽۱) لأبي حَيّان كتاب «النَّضار» ذكر فيه من أولِ حاله واشتغالِه ورحلته وشيوخه. ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (۲: ١٩٥٨)، فلعلّه ذكر هذا الخبر ثمَّة. وقد نقل عنه الجلال السيوطي كلاماً جليلاً في حَقِّ شيخه ابن الزبير الغرناطي، انظر: «بغية الوعاة» (١: ٢٩١).

⁽٢) له ترجمة في «وفيات الاعيان» (١: ٣٨٢) و «إنباه الرواة» للقِفطي (٢: ٣٣٢) والشلوبين بلغة أهل الأندلس الأبيض الأشقر.

⁽٣) له ترجمة في «بغية الوعاة» (٢: ٢٥) ونقل عن ابن الزبير أنّه قال في حقّه: أخَذَ كتابَ سيبويه عن ابن الأخضر، وأحْكَمَه ومَهَر في أغراضِه وغوامضِه، حتى قال فيه ابن مُلْكون: من قرأ كتاب سيبويه على ابن الجدِّ، فها عليه ألّا يقرأه على سيبويه.

⁽٤) له ترجمة في «إنباه الرواة» (٢: ٢٣٢) وذكر أنّه كان في المئة الخامسة من الهجرة، وأنّه كان من أهل التقدُّم والصدارة في بلدِه.

⁽٥) له ترجمة في «بغية الوعاة» (١: ٤٣١). كان نحوياً جليلًا، وله شرح على «الحماسة»، وتنكيتٌ على «تبصرة الصيمري» في النحو، وغير ذلك، مات سنة (٥٨٤هـ)، رحمه الله.

عبدِ الرحمنِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ الأمويِّ، يُعرَفُ بابنِ الرَّمّاكِ (۱)، وأخذَ ابنُ الرَّمّاكِ عن أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ أبي العافيةِ (۲)، وأخذ ابنُ الأخضِر وابنُ أبي العافيةِ عن الأستاذِ أبي الحجاجِ يوسفَ بنِ سليهانَ بنِ عيسى الشَّنتَمريِّ، عُرِفَ العافيةِ عن الأستاذِ أبي الحجاجِ يوسفَ بنِ سليهانَ بنِ عيسى الشَّنتَمريِّ، عُرِفَ بالأعلم (۳)، قال: أخبرنا بهِ الوزيرُ أبو القاسمِ إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ زكريا الزهريُّ ابنُ الإفليليِّ (٤)، قال: أخبرنا أبو عمرَ أحمدُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ فرجٍ بن الحبابِ (٥)، ابنُ القاسمِ بنُ عيذونَ القاليُّ (٢)، قال: أخبرنا أبو عميًّ إسهاعيلُ [٥/ب] بنُ القاسمِ بنُ عيذونَ القاليُّ (٢)، قال: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ جعفرِ بنِ دُرُسْتَ وَيْهِ (٧).

⁽١) كان أستاذاً في العربية، قيِّمًا بكتابِ سيبويه، مات كهلًا سنة (٤١هـ) له ترجمة في «بغية الوعاة» (٢: ٨٦).

⁽٢) الإمام بجامع إشبيلية، أخذ العلْمَ عن الأعلم الشنتمري، وكان من أهلِ المعرفةِ والأدب، وأخذ الناسُ عنه ذلك، مات سنة (٩٠٥هـ) له ترجمة في «إنباه الرواة» (٣: ٧٣).

⁽٣) الإمام الشهير، شارح الحماسة وأبيات سيبويه، كان أستاذ زمانِه في علوم العربية، وكانت إليه الرحلة في زمانه، مات سنة (٤٧٦هـ)، له ترجمة في «بغية الوعاة» (٢: ٣٥٦).

⁽٤) شارح ديوان المتنبي، وهو شُرحٌ حَسَن، كان من علماءِ اللغةِ والنحو ومعاني الشعر، على قدم راسخة من الصلاح والعفّةِ وصدق اللهجة. مات سنة (٤١١هـ). له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ٢١٩)، و «بغية الوعاة» (١: ٢٢٩).

⁽٥) كان أستاذاً متقدِّماً في العربية والأدب، لزِمَ أبا عليِّ القاليَّ، مات سنة (٠٠ هـ)، له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ٧٢).

⁽٦) إمام العربية، وصاحبُ «الأمالي» المشهورة. قرأ على ابن دريد وابن دُرُسْتويه. قال القفطي: قرأ على ابن دُرُسْتويْه كتابَ سيبويه أجمع، واستفسره جميعَه، وناظره فيه، ودقق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلّل العلّة، وأقام عليها الحجّة، وأظهر فضل البصريين على الكوفيين، ونصر مذهبَه على من خالفه أيضاً من البصريين أيضاً، وأقامَ الحجّة. له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ٢٣٩) و «بغية الوعاة» (١: ٤٥٣).

⁽٧) ترجم له القفطي في «إنباه الرواة» (٢: ١١٣) فقال: نحويٌّ جليل القَدْر، مشهورُ الذكر، جَيِّد =

(ح) قال ابنُ الإفليليِّ: وأخبرنا أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ عاصمِ النحويُّ عُرِفَ بالعاصميِّ، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ يحيى بنِ عبدِ السلامِ الرياحيُّ، قال: أخبرنا أبو جعفوٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ إسهاعيلَ النحاسُ، قال: أخبرنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ السريِّ الزجّاجُ.

(ح) قال الرياحيُّ: وأخبرنا أبو القاسمِ بنُ أبي الحسينِ عبيدِ الله بنِ الوليدِ ابن ولادٍ، قال: أخبرنا أبي.

قال أبو حيان: (ح) وقرأتُ جميع كتابِ سيبويهِ على الشيخِ الإمام، العالمِ العلامةِ بهاءِ الدين أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ بن أبي نصرِ الحلبيِّ عُرِفَ بابنِ النحاسِ، قال: قرأتُه على الإمامِ أبي محمَّدٍ القاسمِ بنِ أحمدَ الموقَّقِ بدمشقَ، قال: أخبرنا أبو اليُمنِ زيدُ بنُ الحسنِ بنِ زيدِ الكِنْديُّ، قال: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ عليِّ بنِ أحمدَ البغداديُّ، قال: أخبرنا أبو الكرمِ المباركُ بنُ فاخرِ بنِ عبدُ الله بنُ عليِّ بنِ أحمدَ البغداديُّ، قال: أخبرنا أبو القاسمِ عبدُ الواحدِ بنُ محمدِ بنِ يعقوبَ، عُرِفَ بابنِ الدَّباسِ، قال: أخبرنا أبو القاسمِ عبدُ الواحدِ بنُ عليِّ بن عبيدِ الله الدقيقيِّ، قال: قرأته على أبي القاسمِ عليِّ بنِ عبيدِ الله الدقيقيِّ، قال: قرأتهُ على أبي القاسمِ عليِّ بنِ عبيدِ الله الدقيقيِّ، قال: قرأتهُ على أبي القاسمِ عليِّ بنِ عبيدِ الله الدقيقيِّ، قال: قرأتهُ على أبي العسنِ عليِّ بن عبسى الرُّمَّانِيِّ.

(ح) قال ابنُ بَرهانَ: وأخبرنا أبو الحسينِ محمَّدُ بنُ أحمدَ بن شاهويه، قال: قرأتُه بالبصرةِ على أبي الحسنِ الزعفرانيِّ، قال: قرأتُهُ على أبي عليِّ الحسينِ بنِ أحمدَ ابنِ عبدِ الغفارِ الفارسيِّ، قال الرُّمانيُّ والفارسيُّ: قرأناه على أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ السريِّ بنِ السراجِ.

التصانيف، قرأ على المبرِّد الكتابَ وبَرَع، وكان نظّاراً، وكان شديد الانتصار لمذهبِ البصريين
 في اللغةِ والنحو. وتصانيفُه في غاية الجودة والإتقان. إلى آخر كلامِه رحمه الله.

قلت: أجلَّ تصانيفه الدالَّةِ على غزيرِ علمه كتابُ «تصحيح الفصيح وشرحه» الذي شرح به كتاب «الفصيح» لثعلب، إمام الكوفيين، فأجاد وأفاد رحمه الله. وهو مطبوعٌ متداول.

وأخذه ابنُ دُرُستَويْه والزجاجُ وابنُ وَلاد [٦/ أ] وابنُ السراجِ عن أبي العباسِ محمدِ بنِ يزيدَ بنِ عبدِ الأكبرِ الشَّماليِّ المبرِّدِ، قال: أخبرنا أبو عمرَ صالحُ بنُ إسحاقَ الجُرْميُّ وأبو عثمانَ بكرُ بنُ محمَّدِ بنِ بَقيَّةَ المازيُّ، قالا: أخبرنا أبو الحسنِ سعيدُ بنُ مَسْعَدةَ المُجاشعيُّ الأخفشُ، قال: أخبرنا أبو بشرٍ عمرُو بنُ عثمانَ بنِ قَنْبرَ الحارثيُّ المعروفُ بسِيبَويه.

أخذ سيبويهِ النَّحوَ عن جماعةٍ منهم: أبو عبدِ الرحمنِ الخليلُ بنُ أحمدَ بن عمرِ و بنِ تميم الأزديُّ الفُرهوديُّ، وأخذ الخليلُ عن أبي عمرٍ و زَبَّانِ بنِ العلاءِ المازيِّ، وأخذ أبو عمرٍ و عن نصرِ بنِ عاصم الليثيِّ، وأخذ نصرُ عن مستنبطِ علم النحوِ أبي الأسودِ ظالمِ بنِ سفيانَ الدؤليِّ، وقيل: إنّ أميرَ المؤمنين عليَّ بنَ أبي طالبٍ حكرَّم الله وجْهَه _ ألقى إليه كلماتٍ من هذا العلم، وقال: «انحُ على هذا النحوِ يا أبا الأسودِ»، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ ابنُ عمِّ النبيِّ على وصِهْرُه، أخذ عن النبيِّ العلوم، فهذه سلسلةٌ عظيمةٌ للنحويين.

وَتَفَقَّهُ الوالدُ رضي الله عنه على الشيخينِ الكبيرينِ الإمامينِ: شمسِ الدينِ عَدلانِ، الذي كان يُضرَبُ به المثلُ في الفقه، ونجمُ الدين بنُ الأسوائي الإمامُ الكبيرِ فقيهِ الديارِ المصريةِ وقاضِيها وجيهِ الكبيرُ. وتفقّه الشيخُ الأولُ على الإمام الكبيرِ فقيهِ الديارِ المصريةِ وقاضِيها وجيهِ الدين عبدِ الوهابِ البَهنسيِّ، وتفقّه الشيخُ الثاني على الظهيرِ التَّزَمَتيِّ، وتفقه البينِ البهنسيُّ والتَّزَمَتيُّ على [٦/ب] الإمامِ العلامةِ فقيهِ الديارِ المصريةِ بهاءِ الدينِ ابنِ الجُمَّيزِيِّ، وتفقه ابنُ الجُمَّيزِيِّ على الإمامِ العلامةِ قاضي القضاة شرفِ الدينِ البنِ الجُمَّيزِيِّ، وتفقه ابنُ الجُمَّيزِيِّ على الإمامِ العلامةِ قاضي القضاة شرفِ الدينِ أبي سعدٍ عبدِ الله بن محمدِ بنِ هبةِ الله بنِ عليٍّ بنِ المظفرِ ابنِ أبي عَصْرونَ، وتفقّه ابنُ أبي عليٍّ الحسنِ بنِ إبراهيمَ الفارقيُّ، وتفقّه الفارقيُّ المنتِ الإمامِ أميرِ المؤمنينَ في الفقهِ أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عليٍّ بنِ يوسفَ على الإمامِ أميرِ المؤمنينَ في الفقهِ أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عليٍّ بنِ يوسفَ

الفيروزآباديِّ الشيرازيِّ، وتفقَّه الشيخُ أبو إسحاقَ الشيرازيُّ على القاضي أبي الطَّيِّبِ طاهرِ بنِ عبدِ الله بنِ طاهرِ الطبريِّ، وتفقَّه القاضي أبو الطيِّبِ على الإمامِ أبي الحسن محمَّدِ بنِ عليّ بنِ سهلِ النيسابوريِّ العاسرْ جَسيِّ، وتفقَّه العاسرْ جَسيُّ على الإمامِ على الإمامِ الكبيرِ أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ أحمدَ المروزيِّ، وتفقَّه أبو إسحاقَ المروزيُّ على الإمامِ الكبيرِ البازِ الأشهبِ أبي العباسِ أحمدَ بنِ عمرَ بنِ سُريْجٍ شيخِ الشافعيةِ، وتفقَّه أبو العباسِ بنُ سريجٍ على الإمام أبي القاسمِ عثمانَ ابنِ سعيدِ بنِ الشافعيةِ، وتفقَّه الأنهاطيُّ على الإمامِ الكبيرِ الجليلِ أبي إبراهيمَ إسهاعيلَ بنِ بشارٍ الأنهاطيِّ، وتفقَّه المزنيُّ على الإمامِ الكبيرِ الجليلِ أبي إبراهيمَ إسهاعيلَ بنِ بشارٍ الأنهاطيِّ، وتفقَّه المزنيُّ على الإمامِ المجتهدِ إمامِ الأئمةِ وابنِ عَمِّ المصطفى زادَه اللهُ شرفاً أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ إدريسَ الشافعيِّ.

وتفقَّه الشافعيُّ رضي الله عنه على جماعاتٍ منهم: أبو عبدِ الله مالكُ بنُ أنسٍ إمامُ دار الهجرةِ المدينةِ، وتفقَّه [٧/ أ] مالكُّ رضي الله عنه على ربيعةَ (١) عن أنسٍ، وعلى نافع عن ابنِ عمرَ كلاهما على النبيِّ ﷺ.

والشيخُ الثاني للشافعيِّ: سفيانُ بنُ عُيَـيْنةَ، عن عمرِو بنِ دينار، عن ابنِ عمرَ وابنِ عباسِ كلاهما على النبيِّ ﷺ.

والشيخُ الثالثُ للشافعيِّ رضي الله عنه: أبو خالدٍ مُسلمُ بنُ خالدٍ (٢) مفتي مكة وإمامُ أهلها، وتفقَّه مسلمٌ على أبي الوليدِ عبدِ الملكِ بنِ جُرَيْجٍ، وتفقَّه ابنُ

⁽١) يعني ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بـ «ربيعة الرأي». فقيه أهل المدينة. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢: ٢٨٨).

⁽٢) المشهور بالزِّنْجيِّ (ت ١٨٠هـ) كان فقيهاً عابداً، ولكنّه كان يُضَعَّفُ في الحديث. له ترجمة في «المعرفة والتاريخ» للفَسَويِّ (٣: ٥١)، و«المنتظم» لابن الجوزي (٩: ٥٦).

جُرَيْجٍ علىٰ أبي محمَّدٍ عطاءِ بنِ أسلمَ بن أبي رباحٍ، وتفقَّه عطاءٌ على ابنِ عباسٍ رضي الله عنه.

فهذه سلسلةُ الفقهاءِ أوردناها هنا على سبيلِ الاختصار، ومعلومٌ أن كلَّ واحدٍ من هؤلاءِ أخذَ عن جماعةٍ بل جماعاتٍ، فقصدنا الاقتصارَ على مَنْ ذُكِرَ ترُّكاً بذلك.

وحضر الوالدُ عندَ الشيخِ تقيِّ الدين السبكيِّ، وبحثَ معه في الفقه، وسَمِعَ الوالدُ منه العلمَ، وتفقَّه الشيخُ تقيُّ الدينِ على شافعيِّ الزمان نجمِ الدين ابنِ الرِّفعةِ (١)، وتفقَّه ابنُ الرِّفعةِ على الظهير التَّزمنتيِّ، وقد قدمنا سَنَدَه.

وفي الأصولِ والمعقولاتِ على الشيخِ الإمامِ شمسِ الدينِ الأصفهانيِّ، وكان يُعَظِّمُهُ وأجازَه بالإفتاءِ.

وسمع الحديثَ من جماعةٍ كثيرين منهم:

الشيخُ جمالُ الدين عبدُ الرحيمِ المعروفُ بابنِ شاهدِ الجيشِ، ومنهم الشيخُ العلامةُ شمسُ الدين أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ حيدرةَ ابنِ القماحِ، والحافظُ زينُ الدينِ عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ الهادي، والمسندُ أبو الفتحِ محمدُ بنُ غالي ابنِ نجم الدمياطيُّ، والعلامةُ نجمُ الدين البغداديُّ، [٧/ ب] والشيخُ الأصيلُ شهابُ الدين غازي بنُ المغيثِ عمرَ بنِ العادلِ أبي بكرِ ابنِ الكاملِ محمَّد ابن

⁽۱) إمام الشافعية في زمانه، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (ت ۲۱۰هـ) تفقه على الشيخين: السديد والظهير التزْمَنْتِيَّيْن وغيرهما، وهو صاحبُ المصنفين الجليلين: «كفاية النبيه في شرح التنبيه» و «المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي»، له ترجمة في طبقات ابن قاضي شهبة (۲:۲۱۲).

العادل أبي بكرِ بن أيوب، وأخوه أبو الروحِ عيسى، والعدلُ المسندُ كهالُ الدين أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ محمَّد بنِ عبدِ الصمدِ التَّزمنتيِّ، والمسندُ المكثرُ أبو العباسِ أحمدُ بنُ كُشتُغدي الصيرفيُّ المُعزِّي، وأبو الفِداءِ إسهاعيلُ بنُ إبراهيمَ بن أبي بكرِ ابن إبراهيمَ التفليسيِّ عُرِفَ بابنِ الإمامِ، والشيخُ الجليلُ المسندُ الأصيلُ أبو عمرَ عبدُ الرحمنِ ابنُ الحافظِ أبي الحجاجِ يوسفَ المزيِّ، والأصيلُ أبو العباسِ أحمدُ ابنُ الحافظِ الكبيرِ شرفُ الدين الدمياطيُّ، والشيخُ المسندُ الكبيرُ أبو عليِّ الحسنُ ابنُ محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي البركاتِ بن أبي الفوارسِ الإربليُّ المعروفُ بابنِ السَّديدِ الدمشقيِّ، والشيخُ المسندُ الكبيرُ أبو عليِّ العروفُ بابنِ السَّديدِ الدمشقيِّ، والشيخُ المسندُ المعمَّدُ بنِ محمدِ الرحمنِ بنِ أبي البركاتِ بن أبي الفوارسِ الإربليُّ المعروفُ بابنِ السَّديدِ الدمشقيِّ، والشيخُ المسندُ المعمَّدُ الرُّحلةُ أبو الحرمِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمدِ النِ العرم القلانسيُّ، وغيرُهم.

وأجاز له الجمُّ الغفيرُ من مصرَ والشامِ والثغرِ وغيرِ ذلك، كالحافظِ المُسْندِ الأصيلِ ناصرِ الدينِ أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ محمدِ بنِ إسماعيلَ بنِ يوسف الفيوميِّ البكريِّ، والمسندِ الأصيلِ أبي الفتحِ محمَّدِ ابنِ الحافظِ شرفِ الدين البكريِّ المَّيْدوميِّ، والعلامةِ قاضي القضاةِ تقيِّ الدين السبكيِّ الحافظِ، والحافظِ أبي الحجاجِ يوسفَ الزِّيِّ، والحافظِ أبي عبدِ الله الذهبيِّ، والمسندِ أبي عبدِ الله محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عرب شاه الهمذانيِّ الدمشقيِّ، والشيخُ الكبيرُ بهاءُ الدين أبو الحسنِ بنُ عليِّ بنِ عيسى الدمشقيُّ، وقاضي القضاة كمالُ الدين الرِّيغي (۱) في سكندريَّة وغيرهم.

وحصَّلَ الأجزاءَ والأصولَ والفروعَ وسَمِعَ الكتبَ والمسانيدَ.

⁽١) لعلَّه كهال الدين ابن الربعي الإسكندري، قاضي الإسكندرية، والمتوفى سنة (٧٦٧هـ)، انظر: الدرر الكامنة (٣: ٥٥٥).

والرِّيغي: نسبة إلى ريغة، وهي قرية أندلسية قرب مليانة، وجبل وانشريس، انظر: الروض المعطار: ص٢٨٠.

وخرَّج له تلميذاه الحافظانِ الشيخانِ العالمانِ: أبو زُرْعَةَ العراقيُّ، وأبو العباسِ العسقلانيُّ (١) جُزأينِ حديثيَّن: الأوَّلُ يشتملُ على مئةِ حديثٍ من الأبدالِ والعوالي المنتقاة من مسموعاتِه، والثاني [٨/ أ] يشتملُ على أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً بالسماع والإجازةِ (٢).

وبَرعَ في الفقهِ وأصولهِ، وجُمَلِ النحوِ وفصولِه، حتى صار فارسَ ميدانِه، وفريدَ عصرِه وزمانِه، انتصبَ للإفتاءِ والإقراءِ والتدريس، وأحيا ما أسَّسه من القواعدِ الإمامُ الأعظمُ محمَّدُ بنُ إدريسَ، حتى طار اسمُه في الآفاقِ واشتهر، وسار علمُه للعالمين وانتشر، وصار حفظُه مذكوراً عند أهلِ الأثرِ بالشرطِ المعتبرِ.

وحج إلى بيتِ الله الحرامِ مرَّتينِ: مرةً بالموسميِّ مع والدِه سنة أربعين، ثم لما عادَ، عادَ إلى القدسِ الشريفِ فاجتمع بالإمامِ العلامةِ الحافظِ صلاحِ الدين العلائيِّ (٣)، وكان الوالدُ أوَّلَ ما قَدِمَ القدسَ جاءَ لَحَلقتِه مختفياً، والشيخُ يتكلَّمُ، فبحث الوالدُ مع الشيخِ صلاحِ الدين في مسائلَ عَويصةٍ دقيقةِ الفهم، فأعجبه ونظرَ إليه، فقال: أنت الذي يُقالُ لك البلقينيُّ؟ قال: نعم، وكانت هذه فراسةً من الشيخ صلاحِ الدينِ المذكورِ؛ لأنه لم يَرَ الوالدَ قبلها، لكن لما تكلَّمَ معه عَلِمَ من الشيخ صلاحِ الدينِ المذكورِ؛ لأنه لم يَرَ الوالدَ قبلها، لكن لما تكلَّمَ معه عَلِمَ أنه لا يتكلَّمُ في مثلِ هذه المسائلِ إلا البُلْقينيُّ فقال له ما قال، فلما عرفه قامَ إليه وأجلسه إلى جانبِه وأضافَه، وكان يُثنِي عليه ويبالِغُ في تعظيمِه.

⁽١) يعني الإمامَ الحافظَ ابن حجرٍ العسقلانيّ.

⁽٢) ذكره ابن حجر في «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٣.

⁽٣) الإمام الجليل خليل بن كَيْكلدى الشافعيّ (ت ٧٦٢هـ) مُفْتي الديار المقدسية، وصاحب التصانيف البديعة وأجلها «المُذْهَبُ في قواعدِ المذهب»، و«الفتاوى المستغربة» وغير ذلك. له ترجمة في «طبقات السبكي» (١٠: ٥٠)، و«الدرر الكامنة» (٢: ٩٠).

ثم لما وقع الفناءُ (١) في الأقطارِ عامّاً سنة تسع وأربعين، أراد الوالدُ العزمَ إلى البلادِ (٢)، فاجتمع بقاضي القضاةِ عِزِّ الدين ابنِ جماعة ليستأذنه على السفر؛ لأنه كان يُعَظِّمُه ويجبُّه ويبالِغُ في ذلك، حتى أنه لما قدم القاهرة ثانيةً وكان قاضي القضاةِ عِزُّ الدين إذ ذاك قاضياً، مَرضَ الوالدُ فجاءَ وزاره في الكاملية، فلما اجتمع به عِزُ الدين إذ ذاك قاضياً، مَرضَ الوالدُ فجاءَ وزاره في الكاملية، فلما اجتمع به [٨/ب] ذكر له أنه يُريدُ السفرَ إلى البلادِ لزيارةِ والدِه، فقال له: يا سيِّدي الشيخ، غيرُ خافٍ عن علمِكُم قولُ النبيِّ ﷺ: "إذا وقع الطاعونُ ببلدٍ» (٣) الحديث، فقال له: يا مولاي قاضي القضاةِ، محلُّ النهي إذا كان الوباءُ خاصًا بالأرضِ التي هو فيها أو التي يقصِدُها، أما إذا كان الوباءُ عامّاً فلا نَهْي حينئذِ (١٤)، فأعجبَ قاضي القضاةِ عزَّ الدين ذلك وقال: والله إن هذه فائدةٌ عظيمة، وأذِنَ له، وسافر ثم عاد.

وحج في تلك السنة وحده لرؤيا رآها أنه يصلّي العيدينِ بمكة كما حكى شيخُنا في ترجمتِه فوقعَ ذلك (٥).

وكان يحضُّرُ دروسَ الشيخِ بهاءِ الدينِ بنِ عقيل (١٦)، ويبحَثُ معه في الغوامض، فلما رآه بهذه الصِّفَةِ خطبَه لابنتِه وتنزوَّجها في سنةِ اثنتين وخمسين

⁽١) يعني مرضَ الطاعون.

⁽٢) يعنى بَلدَهُ بُلْقينة.

⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري، كتاب الطبِّ، باب ما يُذكر في الطاعون برقم (٥٧٢٨) من حديثِ أسامة بن زيد رضي الله عنها، وهو في «مسند أحمد» (٢١٧٩٨) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) هذه مسألةٌ طويلةُ الذيل، وقد استوعبَ وجوه الخلافِ فيها الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (١٠: ١٨٦).

⁽٥) ترجمة البلقيني لولده الجلال لوحة (٣/ أ).

⁽٦) شارح الألفية في النحو، وقاضي قضاة الديار المصرية، (ت٧٩٦هـ) له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٦٩)، و «شذرات الذهب» (٨: ٣٦٧).

وسبعِمئة، وسكن بها في المدرسة البديرية التي عمَّرها وأوقفها لأجلِه، فلما تولى الشيخُ بهاءُ الدين ابنُ عقيلِ القضاءَ بالديارِ المصريةِ فوَّضَ للوالدِ ما فوَّضَ له السلطانُ، فباشرَ عنه، وكان يميلُ إليه، وكان هو وإياه كالأخوين، واستمرَّ على ما هو بِصددِهِ من الإفتاءِ والتدريسِ وإشغالِ الطلبةِ، فتفقَّه عليه وتخرَّج به جماعةٌ كثيرون من المذاهبِ الأربعةِ، طبقةً بعدَ طبقةٍ، قد فاقت عن الحصرِ، وما منهم إلا من لو شئنا لقُلنا عنه عينَ العصرِ، ولا يمكِنُ استيعابُهم، ولكن نذكُرُ طائفةً من تلاميذِه الذين حصلت وفاتُهم في حياتِه وبعد وفاتِه إلى حينِ كتابةِ هذه الترجمةِ، فنقولُ:

من الأمواتِ الشافعيةِ: الشيخُ شمسُ الدين محمد الكلائي (١)، ومنهم ولدُه قاضي القضاةِ بدرُ الدين البلقينيُّ، ومنهم الشيخُ [٩/أ] بدرُ الدين الزركشيُّ، ومنهم الشيخُ برهانُ الدين الأبناسيّ، ومنهم ومنهم الشيخُ محبُّ الدين ابنُ هشام، ومنهم الشيخُ برهانُ الدين الأبناسيّ، ومنهم ولدُ أخيه الشيخُ بهاءُ الدين أبو الفتحِ البلقينيُّ، ومنهم الشيخُ شهابُ الدين ابنُ أويس، ومنهم الشيخُ نورُ الدين البكريُّ المعروفُ بابنِ قبيلةَ، ومنهم الشيخُ الدين الكبيرُ نورُ الدين ابنُ عبد الوارثِ البكريُّ المصريُّ، ومنهم الشيخُ زينُ الدين الفارسكوريُّ، ومنهم الشيخُ بدر الدين الطَّنبذيُّ، وخلقٌ كثيرٌ لا يُحصَرُ عددُهم.

وأما الحنفيةُ من الأمواتِ، فمنهم:

الشيخُ علاءُ الدين الرداديُّ، والقاضي شهابُ الدين ابنُ القليجيِّ، والقاضي جمالُ الدينِ ابنُ الوراقِ، وقاضي القضاةِ أمينُ الدين الطرابلسيُّ، وجماعةٌ كثيرون.

⁽١) هو شمس الدين محمد بن شرف بن عادي الكلائي، عالم بالفرائض والحساب، وتوفي سنة (٧٧٧هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٤٥٢-٤٥٣).

وأما المالكيةُ من الأمواتِ فمنهم:

قاضي القضاةِ جمالُ الدين ابنُ خيرٍ، والشيخُ زينُ الدين البشكالسي، وجماعةٌ. وأما الحنابلةُ من الأمواتِ، فمنهم:

الشيخُ الإمامُ قاضي القضاة نورُ الدين الحَكريُّ، ومنهم الشيخُ صلاحُ الدين الحنبليُّ، ومنهم الشيخ نجمُ الدين ابن الباهيِّ، وجماعةٌ كثيرون.

وأما الأحياءُ من المذاهبِ الأربعةِ فهم فضلاءُ مصرَ والشامِ الآنَ وشيوخُها، وعينُ الزمان منهم: ولدُه سيِّدُنا ومولانا وشيخُنا قاضي القضاةِ وشيخُ الإسلامِ جلالُ الدين، أبقاه الله تعالى.

ذكرُ شيءٍ من مرويّاتِهِ تبرُّكاً بذلك

أخبرنا شيخُنا شيخُ الإسلام الوالدُ رضي الله عنه وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعتُهُ منه، قال: أخبرنا أبو الفتح محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ أبي القاسم البكريُّ المصريُّ، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمعتُه منه، قال: حدثني أبو الفرج [٩/ب]عبدُ اللطيفِ ابنُ عبدِ المنعم بنُ عليِّ الحرانيُّ، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه من لفظِه، قال: حدثنا الحافظُ أبو الفرج عبدُ الرحمنِ بنُ عليِّ بنِ محمدِ ابن الجوزيِّ وهو أوَّلُ حديثٍ سمعناه من لفظِهِ، قال: حدثنا الإمامُ أبو سعدٍ إسماعيلُ بنُ أحدَ ابنِ عبدِ الملكِ النيسابوريُّ، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعناهُ منه، قال: أخبرنا والدي الإمامُ أبو صالح أحمدُ بن عبدِ الملكِ المؤذنُ، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، قال: حدثنا الأستاذُ أبو طاهرٍ محمدُ بنُ محمَّدِ بن محمِش الزِّياديّ، وهو أول حديثٍ سمعتُه منه، قال: حدثنا أبو حامدٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ يحيى بنِ بلالٍ البزار، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، قال: حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ بِشْرِ بنِ الحكم، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، قال: حدثنا سفيانُ بنُ عيينةَ وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن أبي قابوسَ مولى عبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ، عن عبدِ الله بنِ عمرِو: أن رسولَ الله ﷺ قال: «الراحمون يرحمُهم الرحنُ تبارك وتعالى، ارحموا أهلَ الأرضِ يرحَمْكُم مَن في السماءِ».

قال شيخُنا الوالدُ: هذا حديثٌ صحيحٌ مشهورٌ، أخرجه أبو داود في

«سُننِه»(١) عن أبي بكرِ بن أبي شيبة، ومُسَدَّدِ بنِ مُسَرْهَدٍ، وأُخرِجه أبو عيسى الترمذيُّ في «جامعِه»(٢) عن محمد بن يحيى بن أبي عمرَ العدنيّ، ثلاثتُهم عن سفيانَ ابنِ عيينة، فوقع لنا بَدَلاً عالياً.

وقد رواهُ الحافظُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ المفضّل (٣)، عن أبي عبدِ الله حامدِ بنِ محمَّدِ المدينيِّ، عن أبي الوفا أحمدَ بن إبراهيم الخافي، عن أبي نصر أحمدَ بنِ عمرَ بنِ محمَّدِ الحافظِ، عن أبي جعفرَ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ جعفرِ الأديبِ، عن أبي طاهرِ بنِ محمَّدِ الحافظِ، عن أبي جعفر الفضّلِ، وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وستمئة.

أخبرنا شيخُنا [١/١] شيخُ الإسلامِ سراجُ الدين أبو حفصِ ابنُ أبي الفتحِ الحافظُ (٤)، قال: أخبرنا الشيخُ الجليلُ المسندُ نجمُ الدين أبو محمَّد عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ القادرِ بنِ أبي الدرِّ بنِ أبي الكرمِ الربعيُّ البغداديُّ قراءةً عليه ونحنُ نسمعُ بالقاهرةِ، قال: أخبرنا عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الواحدِ الحنبليُّ قراءةً عليه ونحنُ نسمَعُ بدمشقَ، قال: أخبرنا أبو الخطّابِ عمر بنُ محمدِ الحسانيُّ، قال: أخبرنا أبو المواهبِ المدرِّ محمدِ الحسانيُّ، قال: أخبرنا أبو المواهبِ أحدُ بنُ عبدِ الباقي، قال: أخبرنا القاضي أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ الباقي، قال: أخبرنا القاضي أبو الطّبريُّ، قال: أخبرنا أبو أحمدُ بنُ أبو الطّبريُّ، قال: أخبرنا أبو أحمدُ عن أبو الطّبريُّ، قال: أخبرنا أبو أحمدُ عن شعبةً، عن أحمدَ بن الغِطْريفِ، قال: حدثنا القَعْنَبيُّ، عن شعبةً، عن

⁽١) كتاب الأدب، باب في الرحمة برقم (٤٩٤١).

 ⁽۲) كتاب البرِّ والصلة، باب ما جاء في رحمةِ الناس برقم (١٩٢٤) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ
 صحيح. وهو في «مسند أحمد» برقم (٦٤٩٤) بإسنادٍ صحيح لغيره.

⁽٣) المقدسي المالكي (ت ٢١١هـ) شيخ الحافظ المنذري، كان ذًا دينٍ وورعٍ وتصوُّفٍ وأخلاقٍ رضية، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٢٩٠) و«سِيَر أعلام النبلاء» (٢٢: ٦٦).

⁽٤) كذا في الأصل، وهو غير متّجه، ولم يتبينَّ لي وَجْهُه.

منصور، عن رِبْعيِّ (١)، عن أبي مسعود البدريِّ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله عنه، أدركَ الناسُ من كلامِ النبوةِ الأولى: إذا لم تَسْتَحْي فاصنع ما شِئتَ».

أخرجه أبو داود (٢) عن القعنبيّ، والبخاريُّ (٣) عن آدمَ بن أبي إياس، كِلاهما عن شُعبةَ، فوقع لنا بدَلاً للبخاريِّ ومُوافقةً (٤) لأبي داودَ بعُلوِّ درجة، وفيه لطيفةٌ وهو أنَّ رجالَه عراقيُّون؛ إما قاطنونَ بها أو دخلُوها.

أخبرنا شيخُ الإسلامِ الوالدُ إجازةً إن لم يكن سهاعاً، قال: أخبرنا الشيخُ المسندُ العابدُ الرُّحلةُ شهابُ الدين أبو العباسِ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ الحسنِ بن داودَ الجزريُّ الهكّاريُّ المقدسيُّ الحنبليُّ كتابةً من دمشقَ، أنّ أبا إسحاقَ إبراهيمَ بنَ خليلِ الأُدميَّ أخبره قراءةً عليه وأنا مُحضَرٌ في الرابعةِ سنة اثنتين وخسين وستّمئةٍ، قال [١٠/ب]: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ عليِّ بن الـمُسْلمِ اللخميُّ، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ الحسينِ السلميُّ، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ عليِّ ابنِ يحيى بنِ سلوانَ المازيُّ، قال: حدثنا أبو القاسمِ الفضلُ بنُ جعفرِ بنِ عليِّ ابنِ أحمدَ التميميُّ المؤذِّنُ، قال: أخبرنا أبو بكر عبدُ الرحمنِ بنُ القاسمِ بنِ عمرَّدِ ابنِ أحمدَ التميميُّ المؤذِّنُ، قال: أخبرنا أبو بكر عبدُ الرحمنِ بنُ القاسمِ بنِ الفرجِ الهاشميُّ، قال: حدثنا أبو مُسهرٍ عبدُ الأعلى بن مُسهرِ الغسانيُّ، قال: حدثنا سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ، عن ربيعة بنِ يزيدَ، عن أبي إدريسَ الحَوْلائِّ، عن الله تباركَ حدثنا أبه عنه، عن رسولِ الله ﷺ عن جبريلَ عليه السلام، عن الله تباركَ وتعالى أنه قال: «يا عبادي: إني حَرَّمتُ الظُّلمَ على نفسي، وجعلتُه بينكم محرَّماً وتعالى أنه قال: «يا عبادي: إني حَرَّمتُ الظُّلمَ على نفسي، وجعلتُه بينكم عرَّماً

⁽١) يعني ابن حِراش. ومنصور هو ابن المعتمِر.

⁽٢) كتاب الأدب، باب في الحياء برقم (٤٧٩٧).

⁽٣) في أحاديث الأنبياء برقم (٣٤٨٤). وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٦٠٧).

⁽٤) لتمام الفائدة انظر: «التقييد والإيضاح» للحافظ العراقي ص٧٥٧.

فلا تظالموا، يا عبادي إنكم تُخطِئونَ بالليلِ والنهارِ وأنا الذي أغفِرُ الذنوبَ ولا أبالي، فاستغفروني أغفِرْ لكم، يا عبادي كلُّكم جائعٌ إلا مَن أطعمتُ، فاستطعموني أبلي، فاستغفروني أغفِرْ لكم، يا عبادي كلُّكم عارٍ إلا من كسوتُه فاستكسوني أكسُّكُم، يا عبادي لو أنَّ أوَّلكُم وآخِرَكُم وإنسَكُم وجِنَّكُم كانوا على أفجرِ قلبِ رجلٍ منكم لم ينقُص ذلك من مُلكي شيئاً، يا عبادي لو أن أوَّلكُم وآخِرَكُم وإنسَكُم وجِنَّكُم كانوا على أتقى قلبِ رجلٍ منكم لم يَزِد ذلك في مُلكي شيئاً، يا عبادي لو أنَّ أوَّلكُم وآخِرَكُم وإنسَكُم وجِنَّكُم كانوا في صعيدٍ واحدٍ فسألوني، فأعطيتُ كلَّ إنسانٍ وآخِرَكُم وإنسَكُم وجِنَّكُم كانوا في صعيدٍ واحدٍ فسألوني، فأعطيتُ كلَّ إنسانٍ منهم ما سأل، لم ينقُص ذلك من مُلكي شيئاً، إلا كما ينقُصُ البحرُ إن يُغمَس فيه المنجمة واحدةً، يا عبادي إنها هي أعمالكم أحفظُها عليكم، فَمَن وَجَدَ خيراً فليحمدِ الله، ومن وجدَ غير ذلك فلا يَلُومَنَّ إلا نفسَه».

قال أبو مُسهرٍ: قال سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ: كان أبو إدريسَ إذا حدَّثَ بهذا الحديثِ جثا على رُكبتيه (١).

قال شيخُنا الوالدُ: وأخبرنا إبراهيمُ بنُ أبي الحسنِ، قال: أخبرنا عبدُ الله ابنُ عبدِ الواحدِ، قال: أخبرنا إسماعيلُ بنُ صالحٍ، قال: أخبرنا محمَّدُ ١١/أ] بنُ أحمد، قال أخبرنا عليُّ بنُ محمَّدٍ، قال: أخبرنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، قال: أخبرنا أبو بكرٍ عبدُ الرحمنِ بنُ القاسم، قال: حدثنا أبو مُسهرٍ، فذكره بمعناه.

قال: وأخبرناه عبدُ العزيزِ بنُ عبدالقادرِ البغداديُّ، قال: أخبرنا عليُّ بنُ أحمدَ المقدسيُّ، قال: أخبرنا محمَّدُ بن أبي يزيد في كتابِه، قال: أخبرنا محمودُ بنُ إسماعيلَ الصيرفيُّ، قال: أخبرنا أبو الحسينِ بنُ فاذشاه (٢)، قال: أخبرنا أبو القاسمِ

⁽١) فَرَقاً وخوفاً وإجلالًا لعظمة المولى سبحانه.

⁽٢) في الأصل: «فادشاه»، وقد ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١: ١٣٦) وقال: أحمد بن =

الطبرانيُّ، قال: حدَّثنا أبو زرعةَ عبدُ الرحمنِ بنُ عمرٍ و الدمشقيُّ، وأحمدُ بنُ محمَّدِ ابنِ محمَّدِ ابنِ محمَّدِ ابنِ محمن بنِ حزة، قالا: حدَّثنا أبو مُسهرٍ.

قال شيخُنا الوالدُ: وأخبرنا أبو محمَّدِ بنُ أبي الدُّرِّ، قال: أخبرنا أبو الحسنِ ابنُ أبي الدُّرِّ، قال: أخبرنا أبو الحبن ابنُ أبي العباسِ البخاريُّ، قال: أنبأنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمدِ اللبانُ، قال: أخبرنا أبو عليِّ الحدادُ، قال: أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظُ، قال: حدثنا أبو القاسمِ الطبرانيُّ، قال: حدثنا أبو مُسهرِ فذكره بمعناه.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: هذا حديثُ صحيحٌ عالٍ جليلُ الإسنادِ عظيمُ الموقعِ، أخرجه الإمامُ مسلمُ بنُ الحجاجِ في «جامعِه»(۱) عن محمَّدِ ابنِ إسحاقَ الصغانيِّ، عن أبي مسهرٍ، فوقع لنا بدلاً له عالياً بدر جتينِ في الطُّرُقِ كُلِّها، وبروايتنا الأولى من شيخِنا إلى أبي إدريسَ الخَوْلانيِّ مُسَلْسَلةً بالدمشقيِّين، وقد دخل أبو ذرِّ رضي الله عنه دمشقَ، وقد دخل أنا أيضاً دمشقَ، فصحَّت السلسلةُ واتَّصلت، وقد رواه الشيخُ الإمامُ العلامةُ مُبي الدينِ النوويُّ في آخر كتابِ (الأذكارِ»(۱) له عن شيخِه خالدِ النابلسيِّ، عن أبي القاسمِ بن صَصْرى وغيره، «الأذكارِ»(۱) له عن شيخِه خالدِ النابلسيِّ، عن أبي القاسمِ بن صَصْرى وغيره،

⁼ محمد بن فاذشاه، صاحبُ الطبراني، سماعُه صحيح، لكنّه شيعيٌّ معتزليٌّ رديء المذهب، قال يحيى بن مَنْده: مات سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعِمئة.

⁽۱) أخرجه مسلم، كتاب البرِّ والصلة، باب تحريم الظلم برقم (۲۵۷۷)، وهو في «مسند أحمد» (۲۲۲٦)، و «سنن الترمذي» أبواب صفة القيامة، باب (٤٨) برقم (٢٤٩٥)، وقال: هذا حديثٌ حسن، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٢٤١)، وابن حبان (٢١٩). قال ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» ص٢٦٨: وحديثُ أبي ذَرِّ هو أشرفُ حديثٍ لأهل الشام.

⁽٢) كتاب «الأذكار» ص٥٥٥–٥٥٦.

عن أبي القاسم بنِ عساكرَ، عن أبي القاسم الخطيبِ(١)، عن ابنِ سُلُوانَ، فساويتُه فيه، وكأني من حيثُ العددُ رويتُه عن [١١/ب] شيخِه النابلسيِّ، وكانت وفاتُهُ في سنة ثلاث وستين وستِّمئةٍ(٢). انتهى كلامُ شيخِنا.

أخبرنا شيخُ المسلامِ الوالدُ إجازةً إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا الشيخُ المسندُ الأصيلُ أبو الفتحِ محمَّدُ ابنُ الحافظِ شرفِ الدين محمَّدِ بنِ إبراهيمَ ابنِ أبي القاسمِ بنِ عنانِ بنِ موسى بنِ سعيدِ بنِ عبدِ الله بن مكيِّ البكريُّ الميدوميُّ قراءةً عليه ونحنُ نسمعُ، قال: أخبرنا أبو عيسى عبدُ الله بنُ عبدِ الواحدِ بنِ علاقٍ، قال: أخبرنا أبو القاسمِ هبةُ الله بنُ عليِّ بنِ سُعودٍ (٣) البوصيريُّ، قال: أخبرنا أبو صادقٍ مرشدُ بنُ يحيى واللفظُ له.

قال شيخُنا الوالدُ: وأخبرنا إبراهيمُ بنُ عليِّ القطبيُّ، قال: أخبرنا عبدُ الله بنُ عبدِ الله الرازيُّ، عبدِ الواحدِ، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله الرازيُّ، قال: أخبرنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ عمرَ بنِ حِمَّصَةً (٤) الحرّانيُّ، قال: حدثنا أبو القاسمِ

⁽١) خطيب دمشق كما صرَّح به النووي في «الأذكار».

⁽٢) له ترجمة في «تذكرة الحفّاظ» (٤: ١٥٩) وأثنى عليه الذهبي وذكر من أحوالِه الحسنة، وذكره تلميذه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢: ٢٩٩) ونَعَتَه بأنه حافظُ عصرِه وإمامُهم في معرفة أسماء الرجال.

⁽٣) كذا وقع مضبوطاً في الأصل الخطّي.

⁽٤) بكَسْرِ أُوِّلِه والميمِ المشدَّدةِ وفَتْحِ الصادِ المُهْمَلة ثم هاء. هكذا ضبطه ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٣: ٣٢٠) ثم قال: هو أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن حِمّصَة الحرّاني. روى المجلسَ المذكور _ يعني حديثَ البطاقةِ الآتي ذكرُه _ عن مُمليهِ أبي القاسم حمزة ابن محمد الحافظ، وروى عنه أبو صادق مرشدُ بن يحيى المدينيُّ وغيرُه، وتوفي سنةَ إحدى وأربعين وأربعمئة، وله ثمانٌ وتسعون سنة. انتهى.

حزةُ بنُ عليِّ الكنانيُّ إملاءً، قال: حدثنا عمرانُ بنُ موسى الطبيبُ، قال: حدثنا عمر بنُ يحيى المُعافريُّ، يحيى بنُ بكير، قال: حدثنا الليثُ بنُ سعدٍ، قال: حدثنا عامرُ بنُ يحيى المُعافريُّ، عن عبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنها، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «يُصاحُ برجلٍ من أمتي على رؤوسِ الخلائقِ يوم القيامةِ، فيُنشَرُ له تسعةٌ وتسعون سِجلاً، كلُّ سِجلً منها مَدُّ البصرِ، ثم يقولُ اللهُ له: أتنكِرُ من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا رَبِّ، فيقول: ألكَ عذرٌ أو حسنةٌ؟ فيهابُ الرجلُ فيقولُ: لا يا ربِّ، فيقول: بلى إنَّ لك عندنا حسناتٍ وإنه لا ظُلمَ عليكَ، فتُحرَجُ له بطاقةٌ فيها: أشهدُ أن لا إله إلا الله، وأن عمّداً عبدُه ورسولُه، فيقول: يا ربِّ ما هذه البطاقةُ مع هذه السِّجلاتِ؟ فيقول عزَّ وجلَّ: إنك لا تُظلَمُ، فتوضعُ السِّجِلاتُ ويا ربِّ ما هذه البطاقةُ في كَفَّةٍ، فطاشَتِ السِجِلاتُ السِجِلاتُ المُحارِدُ).

وبه إلى حمزة قال: لا نعلَمُه، روى هذا الحديثَ غيرُ الليثِ بنِ سعدٍ، وهو من أحسنِ الحديثِ، قال شيخُنا الوالدُ: قلتُ: أنصفَ من اعترَفَ، ووقفَ عِنْدَ ما عَرَفَ، بل رواه غيرُ الليثِ.

⁽۱) بضم الحاءِ والباء. كذا ضبطه ابن ناصر الدين ونقل عن ابن الجوزي قال: وأهلُ اللغة يفتحونها. قال ابن ناصر: وممّن قاله بالفتح سيبويه. انتهى من «توضيح المشتبه» (٢: ٠٠٠). قلتُ: انظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (٣: ٣٣٦) وعبارتُه ثمّة: وقالوا في حيٍّ من بني عَديّ يقال لهم بنو عُبَيْدة: عُبَديّ، فضمُّوا العين وفتحوا الباء، وقالوا في بني الحُبْل من الأنصار: حُبَل.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٩٩٤)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ما يُرجى من رحمةِ الله يوم القيامة برقم (٢٠٠٠)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاءَ فيمن يموتُ وهو يشهدُ أن لا إله إلا الله برقم (٢٦٣٩) وصحّحه ابن حبان (٢٢٥) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

أخبرناه أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عمرَ الحلبيُّ إجازةً إن لم يكن سماعاً، عن عليً ابنِ شجاعٍ: أنَّ هبة الله بنَ عليّ البوصيريَّ أخبرهم عن أبي صادقٍ مرشدِ بنِ يحيى المدينيِّ، أن عليَّ بنَ مُنيرِ الخلّالَ أخبرهم قال: أخبرنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ الفرّجِ القيّاح، قال: أخبرنا عليُّ بنُ الحسنِ بنِ خلفِ بنِ مديدِ الأزديُّ، قال: أخبرنا عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ الله بن عبدِ الحكمِ أبو القاسمِ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا بكرُ بنُ مضرَ، عن عمرو بنِ الحارثِ، عن عامرِ بنِ يحيى، عن أبي عبدِ الرحمنِ بكرُ بنُ مضرَ، عن عمرو قال: يُؤتَى بالعبدِ يومَ القيامةِ ومعه تسعةٌ وتسعون الحبدِير ألله بنِ عمرو قال: يُؤتَى بالعبدِ يومَ القيامةِ ومعه تسعةٌ وتسعون سِجِلّاً في الذنوبِ والخطايا، فيُؤمَرُ به إلى النارِ، فإذا ذُهِبَ به نادى منادٍ: لا تَعْجلوا فإنه قد بَقِيَ له، فيُؤتَى ببطاقةٍ صغيرةٍ، فإذا فيها: لا إله إلا الله.

هكذا رواه موقوفاً، والذي رَفَعَه إمامٌ كبيرٌ حافظٌ، وقد تابعه عليه محدِّثُ مصرَ عبدُ الله بنُ لهيعةَ، وأخرجه الترمذيُّ عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ، عن عبدِ الله بنِ لهيعةَ، عن عامرِ بنِ يحيى به.

قال شيخُنا الوالدُ: وأخبرناه على الموافقة العالية حافظُ العصرِ أبو الحجاجِ يوسفُ بنُ عبدِ الرحمنِ القُضاعيُّ (١) إجازةً من دمشقَ، أن أبا إسحاقَ إبراهيمَ بنَ إسهاعيلَ بنِ الدرجيِّ أخبره بقراءتِه عليه، عن أبي أحمدَ محمَّدِ بن أبي نصرِ الصباغ، أنَّ أمَّ البهاءِ فاطمةَ بنتَ محمَّدِ ابنِ أبي سعدِ البغداديِّ أخبرته قالت: أنا أبو عثمانَ سعيدُ بنُ أبي سعيدِ العيارُ، قال: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ أحمدَ الروميُّ، قال: أخبرنا أبو العباسِ محمَّدُ بنُ إسحاقَ الثقفيُّ السراجُ، قال: حدثنا قتيبةُ بنُ سعيدٍ، قال: حدثنا ابنُ لهيعةَ، [١٢/ب] عن عامرِ بنِ يحيى، عن أبي عبدِ الرحمنِ الحُبُليِّ، قال: حدثنا ابنُ لهيعةَ، [١٢/ب] عن عامرِ بنِ يحيى، عن أبي عبدِ الرحمنِ الحُبُليِّ، عن عبدِ الرحمنِ العبيدُ (يُوضَعُ عن عبدِ الله عبدِ العاصِ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله عليهِ: «يُوضَعُ عن عبدِ الله بنِ عمرِ و بنِ العاصِ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله عليهُ: «يُوضَعُ

⁽١) يعني الحافظ الزّيَّ (ت ٧٤٢هـ) صاحب «تهذيب الكمال»، و «تحفة الأشراف».

الميزانُ يومَ القيامةِ، فيُؤتى بالرَّجُلِ فيوضَعُ في كِفَّةٍ ويُوضَعُ في كِفَّةٍ ما أُحصيَ عليه، فتميلُ الميزانُ، قال: فيبعَثُ به إلى النارِ، قال: فإذا أدبر به صاحَ صائحٌ من عندِ الرحمنِ يقولُ: لا تعجلوا، فإنه قد بَقِيَ له، فيُؤتى ببطاقةٍ فيها: أشهد أن لا إله إلا اللهُ، فتوضَعُ مع الرجل في كِفَّةٍ حتى تميلَ الميزانُ».

هكذا هو بهذا اللفظِ في الثامنِ من حديثِ قتيبةَ، وقد حدَّثَ به عن الليثِ جماعةٌ منهم: يحيى بنُ بُكيرٍ، وسعيدُ بنُ عُفَيْرٍ، وعبدُ الله بنُ صالحٍ كاتبُه، وعبدُ الله ابنُ المباركِ، وسعيدُ بنُ أبي مريمَ، ويونسُ بنُ محمَّدٍ المؤدبُ، وغيرُهم، أخرجه الترمذيُّ(۱) وابنُ ماجه (۲) من طريقِه، وكذلك الحاكمُ وقال: صحيحٌ على شرطِ مسلم (۳)، وأصابَ.

قال شيخُنا الوالدُ: وقد أخبرنا يوسفُ بنُ أبي الزهرِ الحلبيُّ، فيما أجاز لنا روايتَه عنه، عن عليِّ بنِ أحمدَ الأصوليِّ سماعاً عليه، عن أبي جعفرِ محمَّدِ بن أحمدَ الأصوليِّ سماعاً عليه، عن أبي جعفرِ محمَّدِ بن أحمدَ الكرانيِّ، أن أبا منصور محمودَ بنَ إسماعيلَ الصيرفيَّ أخبره، قال: أخبرنا أبو الحسينِ أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ فاذشاه، قال: حدثنا أبو القاسمِ سليمانُ بنُ أحمدَ بنِ أيوبَ الحافظُ (١)، قال: حدثنا مطَّلبُ بنُ شعيبِ الأزديُّ، قال: حدثنا عبدُ الله بنُ صالح، قال: حدثنا الليثُ، وساقه بمعناه (٥).

⁽١) «سنن الترمذي»، كتاب الإيهان، باب ما جاءَ فيمن يموتُ وهو يشهد أن لا إله إلّا الله برقم (٢٦٣٩).

⁽٢) «سنن ابن ماجه» كتاب الزهد، باب ما يُرجى من رحمةِ الله يوم القيامة برقم (٢٠٠٠).

⁽٣) أخرجه في «المستدرك» (١:٥٢٩) وصحّحه، ووافقه الذهبي.

⁽٤) يعني الإمامَ الطبراني صاحبَ المعاجم الثلاثة.

⁽٥) رواه بهذا اللفظ الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٣: ١٩).

قال الطبرانيُّ: لا يُروى عن رسولِ الله ﷺ إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّد به عامرُ ابنُ يحيى (١).

قلتُ: لعله أراد أنه لا يَصِحُّ إلا كذلك؛ لأنه هو رواه من طريقِ ابنِ عبدِ الرحمنِ المقرئِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ زيادِ بنِ أنعمَ (٢)، وعبدُ الرحمنِ وإن كانوا ضعَّفوه لسوءِ حفظِه فحديثُه يُكتَبُ في المتابعاتِ، وكان البخاريُّ يُقارِبُ أمرَه (٣).

قال: أخبرنا به من طريقِه أبو محمَّدٍ عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ القادرِ قراءةً عليه ونحنُ نسمعُ، قال: أخبرنا الفخرُ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الواحدِ، قال: أخبرنا محمَّدُ ابنُ أبي زيدِ بن مَهْدٍ الأصبهانيُّ في كتابِهِ منها، قال: أخبرنا محمودُ بنُ إسماعيلَ الصيرفيُّ، قال: أخبرنا أحمدُ بنُ محمدٍ [١٣/ أ] بنِ فاذشاه، قال: أخبرنا أبو القاسمِ الطبرانيُّ، قال: حدثنا هارونُ بنُ مَلُّولٍ، قال: حدثنا أبو عبدِ الرحمنِ المقرئ، قال: حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ زيادٍ، عن عبدِ الله بنِ عمرو رضي الله عنه منا، قال: قال رسولُ الله ﷺ: "يُؤتئ برجلٍ يومَ القيامةِ، ثم يؤتئ بالميزانِ، عنه عنه ما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: "يُؤتئ برجلٍ يومَ القيامةِ، ثم يؤتئ بالميزانِ،

⁽١) في «المعجم الأوسط» (٥: ٧٩) برقم (٤٧٢٥) ولم يَقُلُه في «المعجم الكبير»، وروايةُ البُلْقيني تلفيقٌ بين الطريقَيْن.

⁽٢) يعني الإفريقي، وفيه كلامٌ مشهور.

⁽٣) ذكره في «التاريخ الكبير» (٥: ٢٨٣) و«التاريخ الأوسط» (٢: ١٢٢) ولم يتكلّم في حَقّه بشيء، لكن قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٥٦٢): وكان البخاريُّ يُقوِّي أمره، ولم يذكره في كتاب الضعفاء.

قلتُ: كلامُ البخاري ذكره الترمذي في «السنن» بعد الحديث (١٩٩) حيث قال: والإفريقيُّ هو ضعيفٌ عند أهلِ الحديث، ضعّفه يحيى بن سعيد القطّان وغيره، قال أحمد: لا أكتبُ حديثَ الإفريقيِّ، ورأيتُ محمد بن إسهاعيل - يعني البخاريَّ - يُقَوِّي أَمْرَه، ويقول: هو مُقارَبُ الحديثِ.

ثم يؤتى بتسعة وتسعينَ سِجِلاً، كلُّ سِجلً منها مَدُّ البصرِ فيها ذنوبُه وخطاياه، فتُوضَعُ في كِفَّةِ الميزانِ، ويُؤتَى بقرْطاسِ مِثلِ هذا» وأشار بيده وأمسكَ إبهامه فيها «أشهَدُ أن لا إله إلا اللهُ وأن محمَّداً رسولُ الله، فتُوضَعُ في الكِفَّةِ الأخرى، فترجَحُ بخطاياه وذنوبه (۱)».

قال: وأخبرنا أبو العباسِ أحمدُ بنُ كُشتُ غُديّ الصير فيُّ مشافهة، عن أبي الفرجِ عبدِ اللطيفِ بنِ عبدِ المنعمِ بن عليِّ التاجرِ سماعاً عليه، عن أبي سعيدٍ خليلِ ابنِ بدرٍ، أن أبا عليِّ الحسنَ بنَ أحمدَ المقرئ أخبره، قال: أخبرنا أبو نُعيْم أحمدُ بنُ عبدِ الله الحافظُ (١)، قال: حدثنا أبو بكرِ بنُ خلادٍ، قال: حدثنا الحارث بنُ أبي عبدِ الله الحافظُ (١)، قال: حدثنا أبو عبدِ الرحمنِ المقرئ، قال: حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ زيادِ بن أسامة، قال: حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ زيادِ بن أنعم، عن عبدِ الله بن يزيدَ هو الحبُليُّ، عن عبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنها أن النبيَّ عَلَيْهُ قال: فذكر معناه (١).

قال شيخُنا الوالدُ رضيَ الله عنه: وكذلك رواه محمَّدُ بنُ أحمدَ بن الجنيدِ، ويعقوبُ بنُ سفيانَ، وعَبْدُ بنُ حيدٍ، وعبدُ الصمدِ بنُ الفضلِ، كُلُّهم عن أبي عبدِ الرحمنِ المقرئِ به.

ورواه الحسنُ بنُ عرفةً، عن إسماعيلَ بنِ عياشٍ، عن ابنِ أنعمَ به، واللهُ أعلَمُ.

وروايتُنا الأولى منِّي إلى عبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنهما مسلسلةٌ بالمِصْريين باركَ الله فيهم آمين.

⁽١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣: ٢٩) برقم (٦١).

⁽٢) يعني الأصبهانيَّ صاحبَ «حلية الأولياء».

⁽٣) لم أهتد إليه بهذا الإسناد في «حلية الأولياء».

أخبرنا شيخُنا الوالدُر حمهُ اللهُ إجازةً، قال: أنشدنا أثيرُ الدين (١) إجازةً، قال: أنشدنا السِّراجُ عمرُ بنُ محمَّدِ الورّاقُ لنفسه (٢): [من المتقارب]

بُنيِّ اقتدىٰ بالكتابِ العزيزِ وراحَ لبِرِّي سعياً وراجا فها قال لي: أُفِّ مُذكانَ لي لكوني أباً ولِكوني سِراجا

[١٣/ب] أخبرنا شيخُ الإسلامِ الوالدُ، قال: أنشدنا العلّامة مَلِكُ النحاةِ، مَفْخَر أهل عصرِه ومصرِه، أبو حيّان الغَرْناطيُّ لنفسِهِ يمدحُ الإمامَ الشافعيَّ رضي الله عنه (٣):

فجسمِي به يَنمى ورُوحِي به تحيا وما اقترفا ذنباً ولا تَبِعَا غَيّا بنحوٍ وما يُجدِي اشتهاري به شَيًا فما أَنْ تَرَىٰ في الحَيِّ مِن بَعدِهِم حيّا وأُتبِعُهُ هجراً وأتبِعُهُ نأيا ليرضيكَ في الأُخرى ويُحظيكَ في الدنيا فَجرِّد له عَزْماً وجَدِّد له سَعْيا طريقتَه تبلُغ بها الغاية القُصيا(٤)

غُذِيتُ بعلمِ النحوِ إذ دَرَّ لِي ثَدْيا وقد طالَ تَضرابِي لزيدٍ وعَمْرِهِ وقد طالَ تَضرابِي لزيدٍ وعَمْرِهِ وما نِلتُ من ضَربَيهِ اغيرَ شُهرةٍ ألا إنَّ علمَ النحوِ قد بادَ أهلُه سأتركُه تركَ الغزالِ لِنظِله وأسمُو إلى الفقهِ المبارَكِ إنه هل الفقهُ إلا أصلُ دينِ محمَّدٍ وكُن تابعاً للشافعيِّ وسالكاً

⁽١) يعنى أبا حَيّان الأندلسيّ، سبقت ترجمتُه ص٧٤.

⁽٢) البيتان من مقطوعةٍ للسراج الورَّاق في «فوات الوفيات» (٣: ١٤٠).

⁽٣) الأبيات (١-١) في ديوان أبي حيَّان الأندلسي. قد ذكر أبياتاً منها التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرئ» (٩: ٢٨٧) وقال: وأنشدنا لنَفْسِه إجازةً إن لم يكن سماعاً قصيدتَه التي امتدح بها الشافعيَّ رضي الله عنه.

⁽٤) في الأصل: «القصوئ». والمثبت من رواية الديوان. ولم أقف على بقية الأبيات في مصدرٍ آخر.

فكم غامض أبدئ وكم دارس أحيا فناهيكَ مجداً قد سما الرتبة العُليا به الفقة من ديباج إنشائِه وَشْيا ونصِّ وتأويلِ لها فهمُه أعْيا وخصَّ عموماً بالشروطِ وبالثُّنيا(٢) وبالبَدَلَينِ وانتحى الأمرَ والنَّهيا دليلٌ لغيرِ الجزم وافَقَه رَعْيا وما لا مجازٌ ذو ابتغاءٍ وذو دُنيا وحمرةُ خدِّ قد حما الشفةَ اللميا ولا لحْنَ فيه ينتَحِيه ولا عِيّا كأنَّ بها لقمانَ عادَ له المَحْيا فقد أشرقَت شمساً وقد عَبَقَت رِيّا لقد أنجبت وُلداً ودَرَّت لهم ثَدْيا أضاءت لهم من نورِ إشراقها الدُّنيا أخا مذهب إلا يُلاقي به دَهيا فليس لما قد حازَ من عَرَض يعيا إذا المَحْلَ خِفْناهُ رجونا به السُّقيا

ألا بابن إدريس قد اتَّضحَ المُدي سميُّ الرسولِ المصطفى وابنُ عَمِّه هو استنبط الفنَّ الأصوليَّ (١) فاكتسى فقسم ألفاظ اللسان لظاهر وفصَّلَ إجمالاً وقيَّدَ مطلقاً وبالفَصْـل والغايـاتِ والنَّقل خمسـةٌ بفعلِ وتركٍ جازِمَينِ فإن يَكُن وما كان في موضوعِه فحقيقةٌ فقالوا: شريد (٣) حلَّ في رأس أغصُن له النظمُ والنشرُ الذي شاعَ ذِكرُه وكم حِكم قد قُيِّدَت من كلامِهِ [14/ أ] تآليفُه نَسورٌ ونُسورٌ لناظر ولولم يكن فيها سِوَىٰ «الأمِّ» إنها فأولادُها الأعلامُ في كُلِّ موطن عليمٌ بتنقادِ المذاهب لا تَرَىٰ سخيٌّ يحاكى الجَوْدَجُودُ بنانه تقيُّ نقيُّ مستجابٌ دعاؤُه

⁽١) فيه إيهاءٌ إلى كتاب «الرسالة» لإمامِنا الشافعيِّ رضوانُ الله عليه.

⁽٢) يعني الاستثناء، وهو لغةٌ فيه.

⁽٣) كذا في الأصل، ولم يتضح لي معناها من السياق.

فيطعَنُ مَن ولَّى، ويأسِرُ مَن أعيا فقلّدَ أجيادَ الوجودِ به حَلْيا فحرَّكَ مَن أعقى (٢) ونبَّه ذا الرؤيا يفيءُ عليها ظِلُّ تبيانِهِ فَيَا تقرَّرَ من فَنِّ الأصول رَوَوا إرثا بغير دليلٍ فهو ذو مُقلةٍ عَمْيا أداةٌ لعلم الفقهِ يشتارُها(٥) أرْيا(٢) وعاطِلُهم يجني بتخبيطِه شريا وذِهْناً به يَفري مذاهِبَهم فَريا شجاعٌ فلو لاقي خميساً لفَلَه به ازدانتِ الدُّنيا وزيَّنَ أهلَها وقدكانأصحابُ الحديثِ ذَوِي كُدىٰ (۱) وقدكانأصحابُ الحديثِ ذَوِي كُدىٰ (۱) وأجرى لهم عين المباحثِ ثرَّةً (۱) فصاروا ذوي بَحثٍ وفهم وبالذي ومَن ظَنَّ أن الفقه والعلم واللَّغيٰ (۱) وعلمُ أصولِ الفقهِ والعلم واللَّغيٰ (۱) فيحلُو ويعلُو من غدا حالياً بها فيحلُو ويعلُو من غدا حالياً بها شأى (۱) الشافعيُّ الناسَ ديناً ودُرْبَةً

⁽١) فيه إشارةٌ إلى ضَعْفِ أصحابِ الحديثِ أمام فقْهِ أهل الرأي وفقهاءِ العراق، فجاء الشافعيُّ فأحيا السنّة ونصر الحديث حَتّى سُمِّي في بغداد بـ «ناصر الحديث» وحتى قال القائل من المحدِّثين: كان أهلُ الرأي يلعنونَنا ونلعَنُهم حتى جاءَ الشافعيُّ فأصلح بيننا.

⁽٢) يُقال: أعقى الشيء، إذا اشتدَّت مرارتُه. لسان العرب، مادَّة (عقا).

⁽٣) يعني غزيرة ثبّاجة. وما أحسنَ ما قالَه أبو حيّان التوحيديّ في حقِّ الشافعيِّ في كتابه الماتع: «البصائر والذخائر» (٧: ٦١): «وكان الشافعيُّ بحراً ثبّاجاً، وسراجاً وهّاجاً، وكان مِن سَراةِ الناسِ مع الشرفِ والسخاءِ والبيانِ والعِفّةِ والفقهِ العجيب، ونُصرةِ الحديث، مع الورعِ والديانةِ والستر، والأمانةِ والعِفّةِ والنزاهةِ وظَلَفِ النفس، حتى إنّه ما رئييَ ممَّن تعاطى الفِقه وبنى عليه مِثلُه بياناً وعلماً وفَهْماً، وسُمِّي ببغداد ناصر الحديثِ لحُسْنِ مخارج تأويلاته».

⁽٤) يعنى علوم اللغة العربية من نحو وصرفٍ وبلاغة.

⁽٥) أي: يستخرجَها، وهو خاصٌّ باستخراج العسل.

⁽٦) الأريُّ: هو العسل. الصحاح، (أري).

⁽٧) أي: سبق. من الشأو وهو الغايةُ والأمَّدُ يُنْصَبُ للمُتسابقين.

وناظرَ أعلامَ الزمانِ فَسَلْ به أعارَ له في ليلةٍ كُتُباً له أبرَّ عليه أبرَّ عليه أبرَّ عليه في مسائلِ كُتْبِه وأفحمَ بِشراً^(۱) في اللَّغل والزبير^(۱) في وشعرَ هذيلٍ صحّحَ ابنُ قُريبِهم⁽¹⁾ جرئ وجرئ ناسٌ لأبعدِ غايةٍ وليا ترامَوا للمعالي وسابقُوا وكان إمامُ العصرِ أحمدُ⁽⁰⁾ عالماً

⁽١) يعني محمد بن الحسن الشيباني، وقد لقِيَه الشافعيُّ، وتفقَّه عليه، ثم ردَّ عليه في غيرِ واحدٍ من كُتُبه مع حبِّه له وإجلالِه إيّاه رضي الله عنهما.

 ⁽٢) يعني بِشْرَ المِرِّيسي، وقد ناظره الشافعيّ وكان لا يعرفُ النَّحْوَ ويلحَنُ لحناً فاحشاً، انظر «وفيات الأعيان» (١: ٢٧٧).

⁽٣) يعني الزّبَير بن بكّار (ت ٢٥٦هـ) صاحب «جهرة نسب قريش» له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢) : ٣١٢).

⁽٤) يعني الإمام الأصمعيَّ عبد الملك بن قُرَيْب (ت ٢١٧هـ) وقد اشتُهِرَ أنَّ الأصمعيَّ قد صحَّح أشعار هذيل على الشافعيّ، نقل ابن كثير عن ابن أبي الدنيا قال: حدثنا عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي قال: قلتُ لعمِّي: على مَنْ قرأتَ شِعْرَ هُـذَيل؟ فقال: على رجلٍ من آل المطّلبِ يقال له: محمد بن إدريس. انظر: «طبقات الشافعين» (١: ١٥).

قلتُ: وذكر ابن كثيرٍ أيضاً عن الزبير بن بكّار عن عمّه مصعب الزبيريِّ قال: كتبتُ عن فتي من بني شافع من أشعارِ هذيل ووقائعِها.

⁽٥) يعني الإمام أحمد بن حنبل الذي كان يعرف قَدْرَ الشافعيِّ ويُنَبِّل عِلْمَه وفَضْله، وكان يقول لولده: كان الشافعيُّ كالشمسِ للناسِ وكالعافيةِ للبَدَن، فانظر فهل لهذين من خَلَف؟ رحمَه الله وأثابَه.

 ⁽٦) لعلّه يريد يحيى بن مَعين، وليس بشيء، والصوابُ أن إسحاق بن راهوَيْه هو صاحبُ الخبر مع الإمام أحمد بن حنبل.

سعيتَ إلى تقبيلِ راحتِه مَشيا(۱) اليه عيونٌ لم تزل دَهرَها عُميا وما أن ليَحْيئ فِحَدُ علم به يحيا(۲) فيُسألُ عن أشيا فيُسألُ عنها يوم يُسألُ عن أشيا اليه انتهَت في عَصْرِه رُتبَةُ الفُتيا ولا آسيا حُزناً لما فاتَ من دُنيا إلى وجنةٍ حمراءَ أو شَفَةٍ لَميا(٤) وتوضيحُه ما كان منها لهم خُفيا صحيحُ انتسابِ لا ولاءً ولا سَبْيا

فقال له: لو كنت تعرف قدره وما ضرّ نور الشمس إنْ كان ناظراً وما ضرّ نور الشمس إنْ كان ناظراً ويحيّي وما يحيّي وما يحيي وما يحيي وما يحيي وما يحيي مصوراً لسبيلهم وكان الإمام الشافعيُّ معظّماً فما كان مِفْراحاً بمالٍ يُصيبُهُ ولا راقَهُ حُسنٌ ولا شاقَهُ هوى ولكنَّما حِفظُ الشريعةِ هَمُّهُ ولكنَّما حِفظُ الشريعةِ هَمُّهُ حَكيمُ قريشٍ في صَميم نِصابِم

⁽١) قد ذكر ابن عدي في «الكامل» (١: ٢٠٦) بإسناده إلى إسحاق بن راهوَيْـه قال: لقِيَـني أحمدُ بن حنبلٍ بمكّة فقال: تعالَ حتى أريكَ رجلاً لم تَـرَ عيناك مِثْلَه. قال: فجاءَ فأقامني على الشافعيّ.

⁽٢) هذا إفراطٌ في الإهْوانِ بيحيى بن معين وتَقْليلٌ من شأنِه، فقد كان صَيرُ فيَّ الرجال وإمامَ زمانِه في الجُرْحِ والتعديل، ولا يقدحُ في مكانتِه وحِشمتِه أن لم يكن مِن أهلِ الفقه.

⁽٣) ما كان ابن مَعْينِ ولا نظراؤه من علماءِ الجَرْحِ والتعديل، مَنَ يثلبونَ أعراضَ الناسِ ويرمونهَم بالتُّهم، بل كانوا يذبّون عن السُّنن ببيان حالِ رواتِها، من الصدقِ والأمانةِ والحفظِ والإتقان، وما هو على النقيض من ذلك، ولولاهم لما تهيّأ للفقهاءِ أن يستقلّوا بأعباءِ الفقهِ والنظرِ في دقائقه. وقد روى ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» ص٧٠ عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: قال لنا الشافعيُّ: «أنتم أعلمُ بالحديثِ والرجالِ مِنّي، فإذا كان الحديثُ صحيحاً فأعلموني، كوفياً كان أو بَصْرياً أو شامياً، حتى أذهبَ إليه إذا كان صحيحاً». انتهى. وهذا من كمالِ عقل الشافعيُّ رحمه الله، وفقاهةِ نَفْسِه.

⁽٤) وهي سُمْرَةٌ مُسْتحسَنةٌ في الشَفَةِ، يقال: رجلٌ ألمْنى، والمرأةُ لَمْياءُ.

أناسٌ طَوَوا كَشْحاً(١) على بُغضِهِ طَيّا وليًا أتى مِصراً بَدا لإذائه أتين ناقداً ما حَصَّلوه وهادماً لما أُصَّلُـوا^(٢) إذ كان بُنيانهُـم وَهيـا سَفِيهاً لهم شَـلَّ الإلهُ لهُ يَدْيَا فدسُّوا إليه عندما انفردُوا به وراحَ قتيلاً لا بُواءَ (٣) ولا نَعيا فشجَّ بمفتاح الحديدِ جَبينَهُ بلي قد نعاهُ العلمُ والدينُ والحِجي ويزدادُ صوتٌ في الدُّجا يسـرُدُ الوحيا ومن أهل مصرٍ كان قبلَهما بَغْيـا وكان شهيدَ الدارِ ثاني شهيدِها(١) إلى العالم العُلْويِّ يسري بـه سَرْيا سما روحُهُ لمَّا قضيي تحتَّه ضحيي له رزقُهُ فيها مع الشُّهدا الأحيا إلى جنةٍ يحيا بها عند رَبِّها فرَعْياً لعلم كان أتحَفَنا به وسَفْياً لقبرِ ضَمَّ جُثمانَهُ سَقيا

قلتُ: وقد عارضَ شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه هذه القصيدةَ بقصيدةٍ في مدحِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه في الوزنِ والقافيةِ، ستأتي بعد هذا عند ذكرِ نظمِهِ إن شاء الله تعالى.

أخبرنا شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه إجازةً، قال: أخبرنا إبراهيمُ بنُ عليِّ بنِ

⁽١) وهو ما بين الخاصرةِ إلى الضّلع. والمرادُ به العداوةُ والحِقْدُ. وهو يُشيُر بذلك إلى ما جَرىٰ للشافعيِّ حين وصل مصر من عداوةِ أتباعِ مالك له حين خالفَ أستاذَهُ في غيرِ واحدةٍ من المسائل. (٢) ما كان الشافعيُّ قاصداً لهدْمِ أقوالِ من سبقوهُ، وإنّها كان ناشراً لِما يعتقدُه الحقَّ وما أدّاهُ إليه

٢) ما كان الشافعي قاصدا لهذم أقوالِ من سبقوه، وإنَّها كان ناشرا لما يعتقده الحقّ وما أدّاهُ إليه اجتهاده، وكان يُبالغُ في تبجيل مالكِ وأبي حنيفة وغيرِهما من أشياخِ الإسلام.

⁽٣) يعني انتقاماً تمن آذاه. ومنه قولُ مهلهل لبجير بن الحارث بن عبّاد حين قتلَه: بُؤ بشِسْع نَعْل كُلَيْب، أي: كُنْ بُواءً له وعِدْلاً، فثارت ثائرة والده وتجرَّد لقتال التغلبيين وقال بيتَه المشهور:

قتلوه بشِسْعِ نَعْلِ كليبٍ إِنَّ قَتْلَ الكريم بالشِّسْع غالِ

⁽٤) يُشير إلى عثمان بن عفَّان رضي الله عنه الذي قُتِلَ محصوراً في داره.

القطبيّ، قال: أخبرنا ابنُ علّاقٍ، قال: أخبرنا ابنُ ياسينَ، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله الرازيُّ، قال: أخبرنا ابنُ عليّ بنَ يعمرَ المصريَّ قاضي البُرُلُّسِ (١)، الرازيُّ، قال: سمعت أبا عبد الله الحسينَ بنَ عليّ بنَ يعمرَ المصريَّ قاضي البُرُلُّسِ، قال: سمعتُ قائلاً يقولُ ليلاً [١٥/ أ] من جانبِ يقولُ عن بعض سُكّانِ البُرُلُّس، قال: سمعتُ قائلاً يقولُ ليلاً [١٥/ أ] من جانبِ البحر ويُنشِدُ بَيتَينِ، فقصدتُ الصوتَ، فلم أجد أحداً، فعلمتُ أنه هاتف هتفَ المخلِّ، وهما هذانِ البيتانِ (٢):

لولا رجالٌ لهم وِردٌ يقومونا وآخرون لهم سَردٌ يصومونا لأنكم قومُ سُوءٍ لا تُبالُونا لأنكم قومُ سُوءٍ لا تُبالُونا

أخبرنا شيخُ الإسلامِ الوالدُ ـ قدَّسَ اللهُ روحه ـ إجازة، قال: أخبرنا أبو نعيمٍ أحمدُ بنُ عُبَيْد بنِ محمَّدٍ، وأبو الفتحِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بن إبراهيم، قال: أخبرنا النجيبُ الحرَّاني، قال: أخبرنا عبدُ المنعم بنُ عبدِ الوهاب، قال: أخبرنا أبو القاسمِ ابنُ بيان، قال: أخبرنا أبو الحسن بن مخْلد، قال: أخبرنا أبو عليِّ الصفَّار، قال: حدثنا الحسنُ بنُ عرفة، قال: حدثنا عبدُ الله بنُ إدريسَ الأودي، عن إسماعيلَ ابنِ أبي خالد، عن أبي سَبْرةَ النَّخعيّ، قال: أقبلَ رجلٌ من أهل اليمنِ، فلما كان أبي بعضِ الطريقِ نَفقَ حمارُه، فقام فتوضاً ثم صلَّىٰ ركعتينِ، ثم قال: اللهم إني جئتُ من الدَّثينةِ مجاهداً في سبيلِكَ وابتغاءَ مرضاتك، وأنا أشهدُ أنك تُحيي الموتى وتبعَثُ مَن في القبور، لا تجعل لأحدٍ عليَّ اليوم مِنَّةً، أطلُبُ إليكَ اليوم أن تبعَث لي حماري، فقام الحمارُ يَنْفُضُ بَدَنَه (٣).

⁽١) بُرُلَّس: قريةٌ من سواحل مصر من جهة الإسكندرية يُنسَبُ إليها جماعةٌ من أهل العلم، «تاج العروس»، مادَّة (برلس).

⁽٢) البَيْتانِ والخبر في «نفح الطيب» (٢: ٢٥١).

⁽٣) أخرجه ابن عرفةَ في «جزئه» المشهور ص٧٨. ووقع فيه وفي «معجم البلدان» (٢: ٠٤٤): =

هذا الرجلُ هو ثبابةُ بن يزيدَ النخعيّ، والدَّثينةُ بفتح الدال وكسر الثاء المثلثة بعدها ياء آخر الحروف ثم نون قال في «النهايةِ»: ناحيةٌ قريبةٌ [من] عدن (١٠)، وقال في «الصحاح»: موضعٌ وهو ماءٌ لبني سَيّارِ بن عمرو، قال النابغةُ الذبيانيُّ:

[من الكامل]

وعلى الدُّمينَةِ (٢) من سُكَيْنٍ حاضِر وعلى الدثينةِ من بني سيّارِ (٣) وعلى الدثينةِ من بني سيّارِ (٣) ويقال: إنها كانت تُسمَّى في الجاهلية: الدفينة، ثم تطيَّروا منها فسمّوها الدَّثينة (٤).

وأخبرنا شيخُنا الوالودُ رضي الله عنه إجازةً، قال: أخبرنا أبو إسحاق ابنُ القطبيِّ سهاعاً عليه، قال: أخبرنا عبدُ الله بنُ عبد الواحد، قال أخبرنا إسهاعيلُ بنُ ياسين، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله الرازي، قال: أخبرنا محمَّدُ بنُ أبي عديٍّ ومحمَّدُ ابنُ [٥١/ب] أبي سعدٍ، قالا: أخبرنا عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ إسحاقَ الإصطخريُّ، قال: حدثنا محمدُ بنُ جعفوٍ، قال: حدثنا محمدُ بنُ جعفو، قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ الله، قال: حدثنا محمَّدُ بنُ صالحِ بن يحيى، قال: حدثني حدثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ الله، قال: حدثنا عمَّدُ بنُ صالحِ بن يحيى، قال: حدثني أبي، عن عبدِ الله بنِ المباركِ أنه كان يقولُ: أثرُ الخلوقِ (٥) في ثوبِ صاحبِ الحديثِ أحسَنُ من الخلوقِ في ثوبِ العروس (١).

^{= «}ينفُضُ أَذُنَيْه» وكلاهما جَيِّدٌ مُتَّجِه. وفي «معجم البلدان» جاءَ الخبر عن أبي سبرة النخعي.

⁽١) «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢: ١٠١).

⁽٢) في ديوان النابغة: «الرُّميثة».

⁽٣) «الصحاح» للجوهري (٥: ٢١١٠) وانظر البيت في «ديوان النابغة الذبياني» ص٤١.

⁽٤) ذكره ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٢: ٠٤٤).

⁽٥) على زِنَةِ رسول، وهو ما يُتَطَيَّبُ به من الطِّيب.

⁽٦) لم أهتـدِ إليه عن ابن المبارك. لكن أخرج الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاقِ الراوي =

وأخبرنا شيخُنا شيخُ الإسلام الوالدُ رحمه الله تعالى، قال: أخبرنا إبراهيمُ ابنُ عليِّ القطبيُّ، قال: أخبرنا ابنُ علاقٍ، قال: أخبرنا ابنُ ياسينَ، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله الرازيُّ، قال: أخبرنا أبو العباسِ بنُ أحمد بن عليِّ بنِ هاشم المقرئ بمصرَ، قال: أخبرنا أبو محمَّد الحسنُ بنُ إسهاعيلَ بنِ محمَّد الضراب، قال: حدثنا بمصرَ، قال: أخبرنا أبو محمَّد الحسنُ بنُ إسهاعيلَ بنِ محمَّد الضراب، قال: حدثنا بشرُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ مروانَ الدِّينَوريُّ، قال: حدثنا يحيى بنُ المختارِ، قال: حدثنا بشرُ ابنُ الحارثِ، قال: سمعتُ الفُضيلَ بنَ عياضٍ يقولُ: ما أحدُّ من أهلِ العلمِ إلّا وفي وجهِه نَضْرةٌ؛ لقولِ رسولِ الله ﷺ: «نضَرَ اللهُ أمراً سَمِعَ حديثاً»(١).

أجاز لنا شيخُنا شيخُ الإسلامِ الوالدُ حافظُ الزمانِ، قال: أجاز لنا أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عثمانَ (٢)، قال: أنبأنا أبو الهدى السبتيُ سنةَ خمس وتسعين وستمئة في شعبان، قال: أخبرنا بشيرُ بنُ حامدٍ أبو النعمان، قال: حدثني محمَّدُ بنُ هبةِ الله بأصبهان، قال: أخبرني والدي وكان كبيرَ الشأن، قال: أخبرنا تميمُ بنُ عبدِ الواحدِ بدَرْبِ جَنْبلان، قال: أخبرنا أبو بكرِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الرحمن، قال: حدثنا أبو القاسمِ الطبرانيُ واسمُه سُليمان، قال: حدثنا محمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ سفيان، قال: أخبرنا الوليدُ بنُ الرغبان، قال حدثنا المُعافى بنُ عمران، عن جعفرَ بن برقان، عن ميمونَ بنِ مهران، عن حُمْرانَ بنِ أبان، عن أبانَ بنِ عثمان، عن عثمانَ بنِ عفان عن ميمونَ بنِ مهران، عن حُمْرانَ بنِ أبان، عن أبانَ بنِ عثمان، عن عثمانَ بنِ عفان

وآداب السامع» (١: ٢٥١) عن خالد بن يزيد قال: الحِبْرُ في ثوبِ صاحبِ الحديثِ مِثْلُ
 الحَلوقِ في ثوبِ العروس.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱۰۷)، وابن ماجه، المقدّمة، باب مَنْ بَلَّغَ علمًا برقم (۲۳۲)، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاءَ في الحثِّ على تبليغ السماع برقم (۲٦٥٧) من حديثِ ابن مسعودٍ رضى الله عنه، وصحّحه ابن حِبّان (٦٦) وفيه تمامٌ تخريجه.

⁽٢) يعنى الإمامَ الذهبي رحمه الله.

في المُحْرِمِ يدخُلُ البستان؟ قال: نعم، ويشمُّ الريحان»(١) هذا أثرٌ لطيفٌ مُسلسلٌ بالنون [١٦/ أ] أحببنا إيرادَهُ هنا.

وأخبرنا شيخُنا الوالدُرضي الله عنه إجازة، قال: أخبرنا عيسى بنُ عبدِ الملكِ المغيثُ سهاعاً، قال: أخبرتنا دارُ إقبالَ بنتُ الملكِ العادلِ، عن عفيفة بنتِ أحمد، قالت: أخبرنا محمَّدُ بنُ طاهرِ بنِ أبي الفتحِ اللّوازِ إذناً، قال: حدثنا أبو الفضلِ محمَّدُ بنُ طاهرِ بن عليِّ المقدسيُّ لفظاً في ربيع الآخر سنة ستَّ وخمسمئة، قال: أخبرنا أبو منصورٍ محمَّدُ بنُ عبدِ الملكِ السرخسيُّ بها، قال: أنبأنا عبدُ العزيزِ ابنُ أحمدَ الحلبيُّ، قال: سمعت أبا بكر بن حمدانَ الغزاليَّ يقولُ: سمعتُ أبا الموجِّه يقولُ: سمعتُ عبدانَ بنَ جبلةَ يقولُ: سمعتُ عبدَ الله بنَ المباركِ يقولُ: «الإسنادُ يقولُ: سمعتُ عبدانَ بنَ حبلةَ يقولُ: سمعتُ عبدَ الله بنَ المباركِ يقولُ: «الإسنادُ عندي من الدِّين، لولا الإسنادُ لقال مَن شاء ما شاء، فإذا قيل له: من حدَّثك؟ بقييَ» (٢).

ولا بأسَ بسياقِ حديثَينِ مُتسَلسِلَينِ بالفقهاءِ، أحدُهما بفقيهِ مكةَ حبرِ الأمةِ عبدِ الله بن عباسٍ، والثاني بفقيهِ المدينةِ دارِ الهجرةِ عبدِ الله بنِ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنهم؛ لأنا ذكرنا في هذه الترجمةِ سلسلةَ الفقهِ، فأحببنا سياقةَ ذلك لذلك، فنقولُ:

أخبرنا شيخُنا شيخُ الإسلام، إمامُ الفقهاءِ والمُحدِّثين، وسلطانُ العلماءِ الوالدُ رضي الله عنه إجازةً إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا الشيخُ الإمامُ الفقيهُ

⁽١) أخرجه بنحوه الإمام ابن الجوزي في كتاب المسلسلات/ مخطوط، ورقة (٣٠). وذكره الفاداني في «العجالة في الأحاديث المسلسلة» ص٨٢.

⁽٢) أخرجه الخطيبُ البغدادي في «شرف أصحابِ الحديث» ص٤١، وقولُه: «بَقِيَ» يعني حائراً بائراً.

أقضى القُضاة شمسُ الدين ابنُ القيّاح إجازةً إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا الفقيهُ الإمامُ الحافظُ أبو محمَّدٍ الدِّمياطيُّ إجازةً، قال: أخبرنا الفقيهُ الإمامُ الحافظُ أبو عمرٍ وعثمانُ بنُ الصلاح كتابةً، قال: أخبرنا الفقيهُ ابن الفقيهِ ابنِ الفقيهِ أبو بكر بنُ القاسم بنِ عبدِ الله بنِ عمرَ النيسابوريُّ بها قراءةً [١٦/ب] مِنِّي عليه، قال: أنبأنا أبو البركاتِ عبدُ الله بنُ محمَّدِ بنِ الفضلِ الفقيهُ ابنُ الفقيهِ ابنِ الفقيه، قال: حدثنا جَدِّي أبو عبدِ الرحمن الشحّاميُّ وأبو على الجاجرميُّ الفقيهان في فَنِّهما، قالا: حدثنا الإمامُ أبو منصورِ البغداديُّ الفقيهُ، قال: حدثنا أبو زكريا يحيى بنُ أحمدَ السُّكُّريُّ الفقيهُ، والقاضي أبو زيدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ محمَّدٍ الحبيبيُّ الفقيهُ، والإمامُ أبو طاهرِ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ الزياديُّ الفقيهُ، قالوا: حدثنا أبو الوليدِ حسانُ بنُ محمَّدٍ القرشيُّ الفقيه، قال: حدثنا القاضي أبو العباسِ أحمدُ بنُ عمرَ بنِ سُرَيْج الفقيه، قال: حدثنا أبو داودَ السجستانيُّ الفقيهُ الحافظ، قال: حدثنا محمَّدُ بنُ سليمانَ الأنباريُّ الفقيه، قال: حدثنا زيدُ بنُ الحبابِ البارعُ في الفقهِ والحديث، عن محمَّدِ بنِ مسلم الطائفيِّ أفقه أقرانه، عن عمرو بن دينارٍ فقيهِ آلِ الزبير، عن عكرمة فقيهِ مكة، عن ابن عباسٍ الذي دعا له النبيُّ ﷺ فقال: «اللهم فقِّهُ في الدين وعلِّمه التأويلَ»(١)، قال: «قُتِلَ رجلٌ من بني عَدِيِّ، فجعَلَ النبيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثني عشرَ ألفاً».

هكذا رواه أبو داودَ في «سُننِهِ» (٢) في كتاب الدِّياتِ، وأخرجه بقيةُ أصحابِ

⁽١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٩٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٨٧)، وغيرهما من حديثِ ميمونة رضى الله عنها، وصحّحه ابنُ حِبّان.

وصَحَّ عند مسلم، كتاب فضائلِ الصحابة، باب فضائل عبد الله بن عباس، برقم (٢٤٧٧) بلفظ: «اللهمَّ فَقِّهه».

⁽٢) إسنن أبي داود»، كتاب الديات، باب الدية كم هي؟ برقم (٤٥٤٦).

السُّننِ من طريقِ محمَّدِ بن مسلمِ الطائفيِّ المذكور^(۱)، واختُلِفَ على عمرِو بنِ دينارٍ في وَصلِهِ وإرسالِهِ، فرواه ابنُ عيينةَ عنه عن عكرمةَ ولم يذكُر ابنَ عباسٍ، ورجَّحَ المُرسَلَ النسائيُّ.

قال الحافظُ أبو عمرِو بنُ الصلاحِ: هذا حديثٌ غريبُ الإسنادِ عجيبُ السلسلةِ، وقع كذلك في كتاب أبي المحاسنِ المالكيِّ في المسلسلاتِ.

وأخبرنا [١٧/أ] شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه إجازةً إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا العلّامةُ شمسُ الدين ابنُ القمَّاحِ إجازةً عن قاضي المسلمين بدرِ الدين محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ جماعة، قال: أخبرنا قاضي المسلمين عمرُ السبكيُّ الفقيهُ سماعاً، قال: أخبرنا أبو الحسنِ بنُ المفضلِ المقدسيُّ الفقيه، قال: أخبرنا الحافظُ أبو طاهرِ السِّلَ فِيُّ «...»(٢)، قال: أخبرنا إمامُ الحرمين أبو المعالي عبدُ الملكِ ابنِ عبدِ الله بنِ يوسفَ، قال: أخبرنا أبي الإمامُ أبو محمَّدِ الجوينيُّ، قال: أخبرنا القاضي أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحسينِ الحيريُّ الفقيه، قال: أخبرنا أبو العباسِ الأصمّ، قال: أخبرنا الربيعُ بنُ سليهان، قال: أخبرنا الإمامُ أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ إدريسَ قال: أخبرنا الإمامُ أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ إدريسَ قال: أخبرنا الإمامُ أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ، قال: أخبرنا مالكُّ عن نافع عن عبدِ الله بن عمرَ رضي الله عنها، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «البيّعانِ بالخيارِ ما لم يتفرَّقا».

هذا حديثٌ صحيحٌ مُتَّفقٌ على صِحَّتِه، أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ

⁽١) أخرجه الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاءَ في الدية كم هي من الإبل برقم (١٣٨٦) وابن ماجه، كتاب الديات، باب دية الخطأ برقم (٢٦٢٩).

⁽٢) هنا كلام في الحاشية غير واضح ولعلَّه: «حدثنا الإمام... أبو الحسن علي بن... الحداد من لفظه».

النص المحقق

والنسائيُّ من حديثِ مالكٍ، ورجالُ إسنادِهِ كُلُّهم فقهاءُ مشهورون(١١).

قال السِّلَفِيُّ (٢): هذا الإسنادُ مُستحسنٌ لسبب ما احتوى (٣) من الفقهاءِ الأئمةِ عن بعضٍ، قال: وقد استحسنتُ هذا الإسنادَ، وقلتُ للقاضي أبي بكرِ المفيد: قد وقع لي هذا الحديثُ من حديثِ الأصمِّ بِعُلُوِّ كأني سمعتُه من أبي محمَّدِ الحويني شيخِ شيخِ شيخِنا، وهذا الطريقُ النازلُ أعزُّ عندي من ذلك الطريقِ العالي وهو مسلسلٌ بالجوهر، قال: فبلغ ذلك ألكيا (٤) فأعجبه وأعاده للأصحابِ، ولعمري لقد صدقت فليس فيهم إلا إمامٌ، وقلًا يُوجَدُ مثله في الروايات.

⁽۱) أخرجه مالك في «الموطأ» (۲: ۲۷۱) والبخاري، كتاب البيوع، باب كم يجوز الخيار برقم (۲۱۷۰)، ومسلم، كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس برقم (۱۵۳۱)، وأبو داود، كتاب البيوع، باب خيار المتبايعين برقم (۳٤٥٤)، والنسائي، كتاب البيوع، باب وجوب الخيار للمتبايعين (٧: ٢٤٨)، وصحّحه ابن حِبّان (٢٩١٢) وفيه تمامٌ تخريجه.

⁽٢) الإمام الحافظُ الجليل أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني (ت ٥٧٦ هـ) والسِّلَفي بكسر السين وفتح اللام نسبة إلى سِلَفة لقب جَدِّه أحمد أستاذ المتأخرين، وأوحد زمانه في علم الحديث، وفي شيوخه كثرة جمعهم في فهرست شيوخه، كان ثقة متورِّعاً مُتُقِناً صاحب حَظّ وافرِ من العلم بالعربية، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر. له ترجمة في «تذكرة الحفّاظ» (٤: ٣٢).

⁽٣) في الأصل الكلمة غير واضحة، ولعلها ما أثبتناه.

⁽٤) يعني ألْكِيا الهرّاسي. وهو أستاذ السِّلفي كها في ترجمته من «وفيات الأعيان» (١:٥٠١). قلت: ألكيا السهرّاسي: هو الإمام الفقيه المُفسِّر أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري (ت ٤٠٥هـ). تفقّه بإمام الحرمَيْن الجُويني وكان غايةً في جودة النظر، وهو من أقرانِ الغزالي في التلمذة، وكتابُه «أحكام القرآن» شاهدٌ بفقاهة نَفْسِه. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٨٦)، و «طبقات السبكي» (٧: ٢٣١).

ولنختِم ما أردنا سياقَتَهُ من مرويَّاته، بحديثٍ مسَلْسلٍ بالآخرية، كما ابتدأنا بالمسلسل بالأوليَّةِ، فنقول:

أخبرنا شيخُنا شيخُ الإسلامِ الوالدُ رحمه الله، قال: أخبرنا أبو الفتحِ محمَّدُ ابنُ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ البكريُّ المَيدوميُّ قراءةً عليه وأنا أسمَعُ، قال: أخبرنا أبو الفرجِ عبدُ اللطيفِ بنِ عبد المنعمِ الحرانيُّ وهو آخرُ من روئ عنه بالسماعِ في الدنيا، قال: أخبرنا أبو الفرجِ عبدُ المنعمِ بنِ عبدِ الوهابِ بنِ كليبٍ وهو آخرُ من حدَّث عنه بالسماع، قال: أخبرنا أبو القاسم عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدِ بن بُنانٍ وهو آخرُ من حدَّثَ عنه، [١٧] ب] قال: أخبرنا أبو الحسنِ محمَّدُ بنُ محمدِ بنِ محمَّدِ بن مُخلَد وهو آخرُ من حدَّثَ عنه، قال: أخبرنا أبو الحسنِ عمَّدُ بنُ محمدِ بنِ محمَّدِ الصفّارُ وهو آخرُ من حدَّثَ عنه، قال: حدثنا الحسنُ بنُ عرفةَ وهو آخرُ من حدَّثَ عنه، قال: حدثنا الحسنُ بنُ عرفةَ وهو آخرُ من حدَّثَ عنه، قال: حدثنا الحسنُ بنُ عرفةَ وهو آخرُ من حدَّثَ عنه، قال: سمعتُ أبا هريرةَ يقولُ، والصَّلتُ آخرُ مَن حدَّثَ عنه عن أبي هريرةَ قال: سمعتُ خليلي أبا القاسم علي يقولُ: «لا تقومُ الساعةُ حتى لا عن أبي هريرةَ قال: سمعتُ خليلي أبا القاسم علي يقولُ: «لا تقومُ الساعةُ حتى لا تنظِحَ ذاتُ قَرْنِ جمّاءَ»(۱).

قال شيخُنا الوالد: هذا الحديثُ رواه الإمام أحمدُ في «مسنده»(٢) عن عمارِ ابنِ محمد، فوقع لنا موافقةً عاليةً، وقد رواه عبدُ الله بنُ أحمدَ عن إبراهيمَ بنِ عبدِ الله

⁽۱) أخرجه ابن عرفة في «جزئه» ص ۹۱، وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (۲: ۳۱۹) وأعلّه بالصلت الحنفي، حديثُه منكر، وذكره أيضاً في «الميزان» (۳: ۱٦۸) وأعلّه بعرّار بن محمد، قال فيه البخاري: مجهولٌ حديثُه منكر، وعن أبي حاتم: لا يُحتجُّ به.

⁽٢) «مسند أحمد» برقم (٩٧٠٤) وإسناده ضعيف للآفةِ السابقة.

الهرويِّ عن عمارٍ عن الصَّلتِ عن أبي أحمرَ عن أبي هريرة، فزاد في الإسنادِ أبا أحمرَ، وروايةُ أحمدَ وابنِ عرفة أصحُّ (١)، وإبراهيمُ الهرويُّ وإن وثَّقَهُ إبراهيمُ الحربيُّ (٢) والدار قطنيُّ فقد ضعَّفَه أبو داود والنَّسائيُّ (٣)، والجَرحُ مقدَّمُ (١٤)، وعلى تقديرِ ترجيحِ ثِقَتِه فهذا مما وَهِمَ فيه، وكان سببُ الوَهْمِ أنَّ الصَّلتَ يُكنَّى أبا أحمرَ كما ذكره يحيى بنُ معينٍ والنسائيُّ وأبو أحمدَ الحاكمُ وغيرُهم من الأئمة، والله أعلم.

* * *

⁽١) وهو الذي جزم به الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٣١٩).

⁽٢) يعني إبراهيم الحربي. وعبارتُه فيه: «كان حافظاً مُـتْقِناً تقِيّاً ما كان هاهُنا أحدٌ مِثْـلُه». وقال الدارقطني: ثقة ثبت. «تهذيب التهذيب» (١: ١٣٣).

⁽٣) فقال أبو داود: «ضعيف»، وقال النسائي: ليس بالقويّ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١: ١٣٣).

⁽٤) يوضِّحه قولُ ابن الصلاح: إذا اجتمع في شخصٍ جَرْحٌ وتعديل، فالجَرْحُ مُقَدَّم؛ لأنَّ المعدِّلَ يُخْبرُ عمّا ظهرَ مِن حالِه، والجارحُ يُخبرُ عن باطنٍ خَفِيَ على المعدِّل. انتهى من «علوم الحديث» بحاشية محاسن الاصطلاح ص٢٩٤.

117

ذكرُ تصانيفِه(١)

وصَنَّفَ الوالدُ كتباً كثيرةً، لم يُكْمِلْ منها إلا القليلَ، فنذكر الذي كمَّكَـهُ فنقولُ:

صنّفَ «ترتيبَ الأُمِّ» للإمام الشافعيِّ رضى الله عنه (٢).

و "حواشي الروضةِ" ثلاثةُ أجزاء (٣).

و «الفوائدُ الجِسام على قواعدِ ابن عبدِ السلامِ» وهو جليلُ المقدارِ (٤).

و «محاسنُ الاصطلاح وتضمينُ كتابِ ابنِ الصلاح»(٥).

و ﴿قَطُو السَّيلِ فِي أُمرِ الخيلِ ١٥٠٠.

و «منهَجُ الأصلَينِ» أصولِ الدينِ وأصولِ الفقهِ، كمُلَ الأول وهو بأيدي الناس، وكتب من الثاني قريبَ النصفِ.

⁽١) ذكر الجلال في ترجمته ٣١ مؤلفاً، وزاد عليه أخوه العلم هنا ٤٦ مؤلفاً، فيكون مجموع مؤلفاته ٧٧ مؤلفاً.

⁽٢) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/ أ): وقد أكمله لكن بقي منه بقايا تكتب على توالي الأبواب.

⁽٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٤) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال، وقد يَسَّر الله لي أمْرَ تحقيقه، وسيصدر قريباً في مجلَّدٍ لطيفٍ.

⁽٥) وقد صدر بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن _ رحمها الله _. قال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢: ٢٠١): وليس هو على قَدْر رُتْبتِه في العلم.

⁽٦) لخَّص فيه كتابَ «فضل الخيل» للحافظ الدِّمياطي.

[11/أ] و (إظهارُ المُستَنَدِ في تعدُّدِ الجمعةِ في البلدِ»(١).

و «ارتياحُ الأرواح»(٢).

و "خدمة نعلِ القدم المحمديِّ" جعلنا الله ممَّن بآثارِه نقتدي (٣).

و «الطريقةُ الواضحة في تمييزِ الصُّنابِحَةِ» وهو تصنيفٌ لطيفٌ (٤).

و «ترجمانُ شعبِ الإيمانِ» (٥) وهو تصنيفٌ لطيفٌ أيضاً.

و «تعريفُ الأخيارِ بها في البخاريِّ من التراجمِ والأخبارِ » جزءٌ لطيفٌ. و «أصحُّ المستندَينِ في توضيحِ الدِّين».

و (عَرفُ الشذافي مسألةِ كذا) وهو تصنيفٌ لطيفٌ.

و (القصيدةُ في تزويجِ الحكّام) وشَرَحَها (٦).

⁽١) ردَّ فيه على التقيِّ السبكيِّ الذي منع من جوازِ تعدّدِ الجمعةِ في البلد الواحد وصنَّف في هذه المسألة.

⁽٢) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/ أ): في المواعيد من إنشائه كله.

⁽٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٤) وقد صَدرَ بتحقيق الشيخ مشهور حسن سلمان، وقد نبَّهْتُ في مقدّمة «فتاوى البُلْقيني» على ما ركبَ هذا الكتابَ من آفاتِ الإخلال بتقاليدِ التحقيق، وأنّ الشيخَ قد خالف عن سَنَنِ أهلِ العلْمِ حين استولى على المقدِّمة الحافلة التي كتبتها الدكتورة عائشة عبد الرحمن لمحاسن الاصطلاح، وأخذَ جُلَّ فوائدِها وجعلها مقدّمة لكتابِ «الطريقة الواضحة»، وهو رسالةٌ صغيرةٌ تنوء بتلك المقدِّمة السابغة التي كتبتها تلك المحققة الفاضلة، فلا جَرَمَ أنْ كان هذا سَبَباً في التنبيه على هذا الصنيع غير المرضيّ.

⁽٥) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/ أ): الأربعة كاملة.

⁽٦) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

و "تصنيفٌ لطيفٌ فيها يدخُلُ فيه العبدُ المسلمُ في مِلكِ الكافر ابتداءً».

و «الدِّلالاتُ المحقَّقة في الوقفِ على طبقةٍ بعدَ طبقةٍ » ردَّاً على الشيخِ تقيِّ الدين السبكيِّ في كتابه «المباحثِ المشرقة»(١).

و «تكذيبُ (٢) مُدَّعي الإجماعِ مكابرةً على منعِ تعدُّدِ الجمعةِ في القاهرةِ». وأما التي لم يكملها فأجلُها:

القطعةُ العظيمةُ التي لم يُصنَّف في المذهبِ مثلها، وهي «تصحيحُ المنهاجِ» كتبَ منها الربعَ الآخرَ كاملاً في خمسةِ أجزاءَ، وكتب من ربع النكاحِ قطعةً صالحةً تقارِبُ مجلَّدين (٣).

و «الفوائدُ المحضةُ على الرافعيِّ والروضةِ » كتب منها أجزاءَ مفرقةً (٤). و «الأزهارُ الغَضَّةُ على أنهارِ الروضةِ » كتب منها قطعةً (٥).

و «المُلمّاتُ بِرَدِّ المهاتِ» (٦) كتب منها أيضاً أجزاءَ مفرقةً.

و «الينبوعُ في إكمالِ المجموعِ» كتب منه جزءاً من النكاح.

⁽١) وهو موجودٌ في «فتاوئ السُّبكي» (٢: ١٦٨).

⁽٢) في الأصل: «تكذب»، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

⁽٣) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/أ): وكتب من ربع النكاح تقدير جزء ونصف، ومفرقاً كراريس كثيرة.

⁽٤) وهو حاصلُ عبارةِ الإمام الحافظ ابن حجر إذ قال: كتب منها الكثير، ولم نَرَ منها سوى مجُلَّدين، وقِطَعاً متفرِّقة. انظر: «المجمع المؤسس» (٢: ٣٠١).

⁽٥) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٦) «المهمّات» للجمال الإسنوي، وهو تعقُّباتُه على «روضة الطالبين»، انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٩١٤).

و «النجومُ المُطْلَعة على المذاهبِ الأربعةِ» كتب منها قطعةً (١).

و «التدريبُ» الذي هو محفوظي، الكتابُ العظيمُ الذي [١٨/ب] لم يُصنَّف في المختصراتِ مثلُه (٢)، كتب منه متوالياً إلى آخرِ الرضاعِ، ومواضعَ مفرقةً من آخره كتبها أيضاً، «وقد يسَّر الله تعالى بإكمالِه في سنة سبعٍ وخمسين وثمانمئة أخرياتِ المُحَرَّم منها» (٣).

و «التأديبُ مختصرُ التدريبِ» كتب منه النصف، وكتب منه قطعةً أيضاً. و «التعجيزُ» في الفقه، كتب منه أيضاً مواضعَ مفرقةً (٤).

و «شرح التعجيز» كتب منه قطعة أيضاً.

وثلاثة (٥) شروحِ على «المحرَّرِ» لم يَتَّفِق له إكمالُ شيءٍ منها:

أحدُهم: «المختصرُ المحبَّر في شرح المحرَّر».

والثاني: «الفتحُ المقرَّرُ في شرحِ المحرَّر».

والثالثُ: «التوجيهُ المنوَّرُ على المحرَّر».

كتب من الأول والثالث من أوائله، وكتب من الثاني جزءاً فيه الشفعةُ

⁽١) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٢) وقد أثنى عليه الغزِّيُّ بقوله: «وهو كتابٌ نَفيسٌ فيه ضوابطُ حسَنةٌ في أولِ الأبواب». انظر: «مهجة الناظرين» ص٣٤.

⁽٣) كُتِبَتْ هذه العبارة في الهامش بقلم مُغايرٍ، ولعلَّها مما استدركه المصنّفُ بخطِّه في وقتٍ لاحقٍ، إذْ إنَّ تاريخ كتابة المخطوط سنة (٨١٩هـ)، وهذه الإضافة جاءَتْ بعد سنة (٨٥٧هـ).

⁽٤) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٥) في الأصل: ثلاث، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

⁽٦) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

والقِراضُ خاصةً، ومن تأمَّل هذا الجزءَ عَرَفَ مقدارَه وتوغُّلَهُ في الأبحاثِ وطولَ باعِه فيها، وكتب أيضاً من هذا الثاني من الضمانِ والنكاح (١).

وقطعةً من «شرح الوسيطِ»(٢) له أيضاً.

و «العَرفُ الشَّذيُّ على جامعِ الترمذيِّ» كتب منه قطعةً صالحةً، وكان كثير النظر فيه.

و «الإمدادُ على الإرشادِ»(٣).

و «الكُشافُ على الكشافِ» وصل فيه إلى أثناء سورةِ البقرةِ، في أربع مجلدات ضخمةٍ، وكتب منه قطعاً من الثلاثة الأرباع الباقية؛ لأنه كان يدرِّسُ في الظاهريةِ فيه من تفسيرِ القرآنِ في الأربعة أرباع.

و «شَرِحُ البخاريِّ» المسمَّى «بالفيضِ الجاري» كتبَ منه مواضعَ متفرِّقة و «شرحُ البخاريِّ» المسمَّى على أحاديثَ يسيرةٍ إلى أثناء باب الإيهان (٤).

و "تراجمُ البخاريِّ" كاملةً سُقناها في الكوامل كما تقدَّم.

⁽١) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٢) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٤) لذا قال الحافظ ابن حجر: «أطالَ النَّفَسَ فيه جِدًاً. فلو قُدِّرَ أن يُكمله لكان يأتي في مئتي مجلّدة، لكن لا يسلمُ من تكرير وإسهاب» انتهى من «المجمع المؤسس» (٢: ٢٠٣).

قلت: وللإمام المحدِّث إسهاعيل العجلوني شرحٌ على البخاري سمّاه «الفيض الجاري على صحيح البخاري» في ثمانية مجلّدات موجودةً في مكتبة الشيخ زهير الشاويش رحمه الله، فلو تيسَّر لبعضِ أهل العلم إخراجُه لكان في ذلك فائدةٌ حسَنةٌ للعلماء وطلّاب العلم.

و «شرحُ مسلمٍ» كتب منه قطعةً (١).

و «تنقيحُ القولِ المعلوم في تحقيقِ عموم المفهوم».

و «الجوابُ الوجيهُ عن تزويج الوصيِّ للسفيهِ».

و «رفعُ الضمانِ عن من لم يُجرِ خيانة، إذا نَصَبَه الحاكِمُ للأمانة».

و (طَيُّ العبير لنَشْر الضمير (٢).

و «شرحُ الكافيةِ الشافيةِ» كتب منه كراريس (٣).

و «الفتحُ الموهَب في الحكم بالصحةِ والمُوجَب».

والتقييد والروية على تسهيل «...»(٤).

و "نبذةُ العُدَّة فيها وقع لعبد الغنيِّ في العُمدة "(٥).

و «التقريرُ [19/أ] في التفسيرِ »^(٦).

و «الفتح الرباني بتفسير المثاني» (٧).

⁽١) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٢) كذا في الأصل، وهو الذي أورده الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢: ٣٠٢)، ووقع في ترجمة الجلال (٤/ أ): نَشْرُ العبير لطيِّ الضمير.

⁽٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال. ووقع في الأصل: كراريساً بالتنوين، والصوابُ ما هو مثبت لامتناعِه من الصرف.

⁽٤) كلمة غير واضحة.

⁽٥) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال. وعبد الغني هو المقدسي صاحب «عمدة الأحكام» المختصر المشهور في الحديث.

⁽٦) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽V) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

و «نفائسُ الاعتمادِ في خصائصِ خيرِ العبادِ»(١).

و «القطرُ الواسم على الزهرِ الباسم في سيرة أبي القاسم» (٢).

و "جلاءُ المُعمَّىٰ في الاسم والمسمَّىٰ "").

 $e^{(1)}$ و $e^{(2)}$

و «المنصوص عن الشافعيِّ في الأصول»(٥).

و «التعقُّبُ الواجبُ على الآمديِّ وابنِ الحاجب» (٦).

و «تلخيصُ المقالِ من تهذيب الكمال».

و «مختصر الأطراف» له أيضاً.

و «ذكرُ الأسانيد في لفظةِ المسانيدِ».

و «الدمارُ والعارُ على من قال: إن الله يراه الكفار».

و «زَهرُ الربيع في فنون المعاني والبيان والبديع».

و «المواعِظُ والعِبَرُ».

و «النفائسُ في هدم الكنائسِ».

⁽١) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/ أ): كتب منه قطعة صالحة.

⁽٢) مما زاده العلم البلقيني علىٰ ترجمة أخيه الجلال.

⁽٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

⁽٤) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/ أ): كتب منه قطعة صالحة.

⁽٥) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/ أ): كتب منه قطعة صالحة.

⁽٦) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال، وجميع المؤلفات بعد هذا المؤلف لم يذكرها الجلال.

و «كفايةُ النبيه إلى توجيه التنبيه».

و «ذكرُ التفريع والمستندِ في تخييرِ الولد».

و «الصواعقُ الماحقةُ للطائفة الزنادقة».

و «الرَّدُّ على الرافضة في أمورهم الباطلة المتناقضة».

و «تُحفةُ سلطانِ المسلمين من العلماء النبلاء بإزالة المفسدين والردعلي القوم الحهلاء».

و «الفوائد الجمّة في إفرادِ العمِّ وجمع العمَّة».

و «دعاء الأنام إلى زاد الإسلام».

و "فتحُ الله مما لديه في المُدّعِي والمُدّعي عليه".

و «طريق السلامة من صعقة يوم القيامة».

و «القولُ الحسن في ترجمة الحسَن».

و «المستندُ القويُّ لتزكيةِ مالِ الصبي».

و «القول الفصل في الوتر بالفصل والوصل».

و «ستر التعاطي لأنساب الرشاطي».

و «اقتفاء الأعقاب بذكر أسهاء ذوي الألقاب».

و «طبقات المفسرين».

و «طبقات الفقهاء».

و «ديوانُ خُطَبِ جُمَعياتٍ بليغات ودقائقَ مطرباتٍ».

ومسائل وفتاوى لا تحصر، ومن يحصر فتاوى قريب السبعين سنةً كلَّ يومٍ من العصرِ إلى المغربِ. وقد شرعتُ في ترتيبِ ما يحضُرُني ويتيسَّرُ لي من فتاويه، وأفردْتُ لها تصنيفاً سمَّيْتُه «التجرُّدَ والاهتهامَ بجمعِ فتاوى الوالدِ شيخِ الإسلامِ»(١).

هذا ما قصدنا إيرادَه من تصانيفِه، وله غيرُ ذلك مما لا نطوِّلُ بذكره.

والسببُ في عدم إكمالِه لغالبِ مصنفاته كما ذكر شيخنا الأخُ في ترجمته: أنه كان مشتغلاً بالدروسِ والفتاوى، فلا يتفرغ إلا قليلاً؛ لأنه [١٩/ب] أولَ النهارِ يكونُ مُدرِّساً بالمدارس التي بيده إلى الظُّهْرِ غالباً، ومن العصرِ إلى المغربِ يكتبُ على الفتاوى، فأيَّ وقتٍ يتفرَّغُ؟ إنها فراغُه من الظهرِ إلى العصرِ، وبالليلِ، فبُورِك له في ذلك.

وله تعاليقُ ومسوَّداتُ كثيرة، وكان في أيام البطالةِ يدرِّسُ بمدرسته التي أنشأها بحارة بهاء الدين، وفي بعض أيامِ الاشتغالِ، ويُسمِعُ الحديثَ في شهرِ رمضانَ: إما البخاريُّ أو مسلمٌ أو هما، فكان فراغُه قليلاً، فلذلك لم يكمُل من كُتُبِه إلا ما أرادَ اللهُ إكهالَه رضى الله عنه.



⁽١) وقد يَسرَّ الله لنا أمْرَ تحقيقِه ونَشْرِه في حُلَّةٍ نفيسةٍ مع طائفةٍ من الباحثين المتمرِّسين، وسيخرج قريباً في ثلاثةِ مجلّداتِ زاهية.

ذكرُ المدارسِ التي درَّسَ فيها ووظائِفِه التي باشَرَها

ودرَّسَ الوالدُ رضي الله عنه بالمدرسةِ البديريةِ التي عُمِّرَت لأجلِه وكان ناظرَها.

وبالمدرسةِ الحجازيةِ التي عمَّرَتها واقفتُها لأجلِه في الفقهِ، وله فيها ميعادٌ بعد صلاةِ الجمعةِ، وخطابةُ الجمعةِ أيضاً.

وبقُبَّةِ الخانقاه البيبرسيةِ في الحديثِ، ثم تركه لفخرِ الدين ابنِ الكُوَيْك، وأخذ تدريسَ الحديثِ بالأشرفية، وتصديراً بالجامع الصالحي، وتصدَّر بالمدرسةِ الخَرُّ وبيةِ لمَّا تَتَّت في ولايةِ الشيخِ بهاءِ الدين ابن عقيلِ القضاءَ في سنة تسع وخمسين.

وتولى تدريسَ الزاويةِ بعد وفاةِ الشيخِ بهاء الدين ابنَ عقيلٍ في سنة تسع وستين، فدرَّس فيها ستاً وثلاثين سنةً يُقرِّرُ فيها مذهبَ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه على أعظم وجهٍ وأكملِهِ.

ثم خَطَبَهُ السلطانُ الملكُ الأشرفُ _ سقى الله عهدَهُ _ [٢٠/أ] إلى قضاءِ الشامِ ابتداءً لما بلغَه أحوالُ مَنْ كان بها قبلَه (١) فلم يُمكِنهُ مخالفتُه، فتو لآها في سنة تسع وستين بعد وفاة الشيخ بهاءِ الدينِ ابن عقيلٍ، فسار فيها أحسنَ سيرةٍ، وما

⁽١) يعني آل السُّبكيِّ الذين كانت إليهم مقاليدُ القضاءِ في الشام.

يرضي عالم العلانية والسريرة، وحكم بسيرة العُمَرين (١) في الإنصاف، وحكى صُورة القمرين في الأوصاف، وأزال عَطلَه، وأذهبَ خَطله (٢)، وأصلح فاسِدَه، ونَفَّقَ كاسدَه، وتداركَ العلمَ ولم يبق منه إلا آخرُ الرَّمق، وصانَ المذهبَ وما له إلا ظاهرُ الرَّهق (٣)، وأهَّلَ الشاميين وأكرَمهم، وأحسنَ إليهم وابتهجوا به وعكفوا عليه، وأقام به عشرة أشهر، واستَعْفَى منه فأُعفِى.

ثم دخل إلى القاهرةِ وقد حصل له تشويشٌ في بعض الوظائفِ السابقةِ، ثم قدَّرَ اللهُ تعالى بإعادةِ الجميع والحمدُ لله.

وتولى تدريسَ المدرسةِ الملكيةِ بعد وفاة الشيخِ جمالِ الدينِ الإسنويِّ (٤). وتدريسَ التفسيرِ بالجامع الطولونيِّ.

وتولى قضاءَ العسكرِ الذي للشافعيةِ، بعد وفاة الشيخِ بهاءِ الدينِ السُّبكيِّ في سنة ثلاث وسبعين.

وكان قبل ذلك بِسنينَ تولى إفتاءَ دار العدلِ الشريفِ بسؤالِ الأميرِ يلبُغا الخاسكيِّ له في ذلك، فإنه كان يحبُّه ويبالغ في تعظيمِه، وكان يلبُغا يعرِضُ عليه المالَ فلا يأخُذُ منه إلا قليلاً، والإقطاعَ فلا يأخُذُه.

وتولى تدريسَ المدرسةِ الألجهيّة من واقفِها.

ودرَّسَ بالمدرسةِ الصلاحيةِ بجوارِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه بعد عزل

⁽١) يعني أبا بكرٍ وعُمَر رضي الله عنهما.

⁽٢) وهو الخطأ والفساد.

⁽٣) وهو التعبُ والإعياء.

⁽٤) وكانت وفاتُه سنة (٧٧٢هـ).

قاضي القضاة برهانِ الدين ابنِ جماعةَ المرَّةَ الأولى، فلما أُعيدَ استرضاه وخدمه ونزل له عن تدريسِ الفقه بجامع ابن طولونَ.

ونظرَ [٧٠/ ب] الوقْفَ السيفيَّ، وتولى نظرَ وقفِ طقجي.

ودرَّسَ بالمدرسةِ الظاهريةِ الجديدةِ بالتفسيرِ وله فيها ميعادٌ بعد صلاة الجمعة تولّاها مِنْ واقفها.

ثم بعد ذلك نزل عن غالبٍ وظائفِه لولديه: قاضي القضاة المرحوم بدر الدين، وشيخنا قاضي القضاة ولدِه صاحبِ الترجمةِ _ أبقاه الله تعالى _.

واستقرَّ بيدِه الزاويةُ والظاهريةُ الجديدةُ إلى حين وفاته.

وعرض عليه السلطانُ الملكُ المنصورُ على أيامَ طُشتمر قضاءَ الشافعيةِ بالديارِ المصريةِ، فامتنع من ذلك غاية الامتناع، ثم إن الله تعالى عَوَّضَه عن ذلك بأن وَلِيَها ولدُه شيخنا شيخ الإسلام أبقاه الله تعالى في حياته قبل وفاته بسنةٍ ونصفٍ، فحصل عنده من السرورِ والإعجابِ ما لا يُعبَّرُ عنه؛ لشِدَّةِ محبَّتِه له.

ولقد كان الوالدُرضي الله عنه يُجِلُّ الأخَ ويُعظِّمُه، كتب له بِخَطِّه وهو عندنا في خطبةِ أخى أبي الخير عندَ الدعاءِ للقضاةِ ما نصُّه:

خصوصاً سيدنا الإمامُ العلامةُ أعلَمُ أهلِ زمانه قاضي القضاة جلالُ الدين أعطاه الله تعالى في أمورِه العزَّ والتمكين.

وهذه منقبةٌ للأخِ _ أبقاه الله تعالى _؛ لأن الوالدَ شديدُ الاحترازِ والتثبُّتِ، لا يقولُ إلا ما يكونُ، وهو جديرٌ بذلك، أدام الله النفع بعلومه.

وحكى شيخنا الأخُ في ترجمته: أن الوالدَ رضي الله عنه كان قد رأى بعضَ بني عَمِّه في [٢١/ أ] المنامِ في سنة سبع وأربعين، فذكر له أنه يصلّي العيدَ الصغيرَ

والكبيرَ بمكة، وأنه يتولَّى قضاءَ الديارِ المصريةِ بعد مباشرةِ الشامِ عشراً، فباشر الشام عَشرة شهورٍ كما تقدم، وتفسيرُ المنام بولايتي.

قال: وأخبرني صاحبُنا مجدُ الدين البِرماوي(١): أنّ الشيخ قال له: تَفْسيرُ المنام له.

قال: وأما المرائي التي كانت تُرئ له، فعجيبةٌ جداً، وكذلك ما كان يراهُ هو لنفسه.

أخبرني رضي الله عنه: أنه رأى في النوم قطراتٍ نازلةً في فِيهِ من العرش، فأرسل إليه بعضُ الأولياءِ كلاماً من بعضِ أصحابِه، لفظه: «بالقطرات التي قطرَت في فِيكِ من العرشِ إذا وليتَ فاعدل».

وأخبرني الشيخُ كمالُ الدين الدَّميريُّ: أنَّ بعض أولياء الله رأى قائلاً يقول: إنَّ رسولَ الله عَلِيْ قال: «إن الله يبعَثُ لأمتي على رأس كُلِّ مئةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها أمرَ دينِها، افتُتِحَت بعُمر وخُتِمَت بعمر» قال الرائي: وفهمتُ أنه الشيخ.

وأخبرني هو رضي الله عنه: أنه رأى النبيَّ ﷺ في النوم، فقال له: أنتَ عمرُ؟ قلتُ: نعم يا رسول الله، قال: الذي يُقالُ لك البُلْقينيُّ؟ قلتُ: نعم يا رسول الله، قال: ولَّيتُكَ قضاءَ الديارِ المصريةِ، فقال: قبلتُ يا رسول الله.

ولا يُعترَضُ على هذا بأنه لم يتولَّ؛ فإن فتاواه هي التي كان يَقَعُ بها القضاءُ في مدّةِ حياته، فليس أحدُّ بجسُرُ على أن يقضي إلا أن يرى فتواه، وهذا مُشاهَدُ بالعَيانِ. وأخبرني الشيخُ شهابُ الدين أبو العباسِ المغراويُّ المالكيُّ بعد وفاةِ

⁽١) في الأصل: البرماي. ولعلَّ الصوابَ ما هو مثبت.

الشيخ بثلاثِ سنين وشيءٍ، بحضرةِ جماعةِ من طلبته، وذكر أنه قالها لهُ في حياته: إنه رأى شخصاً من أولياء [٢١/ب] الله، وأنه قال: مَن القطبُ في زماننا هذا؟ فقال: البُلقيني، انتهى كلامُ شيخِنا صاحب الترجمة.

قلتُ: وقد رأى شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبٍ في النَّوم، فقال له: يا أمير المؤمنين، إنّا حَدَّثنا عنكَ أحاديث، فها الصحيحُ منها وما الضعيفُ؟ فقال له أمير المؤمنين: مثلَ مَن؟ قال شيخُنا: مثل عبدِ خيرِ عن عليٍّ، فقال: جَيِّدٌ، ثم قال شيخُنا: ومثلَ زادانَ عن عليٍّ، فقال: جَيِّدٌ، ثم قال شيخُنا: ومثلَ الحارثِ ومثلَ عاصمِ بنِ ضمرةَ عن عليٍّ، فقال: جيِّدٌ، ثم قال شيخُنا: ومثل الحارثِ الأعورِ عن عليٍّ، قال: لا تأخذوا منه شيئاً.

وقد رأى الشيخُ شهابُ الدين بنُ جبرٍ في حياةِ شيخِنا الوالدِ رضي الله عنه في سنةِ ثلاث وتسعين وسبعمئة في منامِهِ كأنَّ شيخنا الوالدَ كان بمدرستِه على العادةِ وحوله الطلبةُ، وإذا بسماءِ الدنيا انفتحت، ونزل منها مَلَكُ، فشرع يَمْشي على الهواء مَشْيَ المتمكِّنِ على الأرضِ إلى أن قَرُبَ من حَلْقةِ الدرس، فانتصب له كرسي من خشب أخضر بين السماء والأرض، فجلس عليه الملك وقال: [من الكامل]

قسماً فما يأتي الزمان بمثلِ مَنْ عاص البحار الزاخرات بلاضجَرْ مِن فيه يظهَرُ لؤلؤٌ وزبرجَدٌ كالبلبلِ الصياح في وَقْتِ السَّحَرْ إِن وربِّ صادقٌ بمقالتي فاصْغوا لعبدٍ قائلٍ هذا الخبرْ ما للمسائلِ يا فتى إنْ أشكلتْ إلَّا الذي يُسْمَى سراجَ الدِّين عُمرْ

ثم استيقظ من المنام وكتب هذه الأبيات خوفاً من النسيان لأنه كان لا يحسن الشعر.

وأخبرني الشيخ العلّامة الحافظُ شهابُ الدين أبو العباسِ العسقلانيُّ-أبقاه الله تعالى ـ ونقلتُه من خَطِّه، قال: أخبرنا شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حفصِ البلقينيُّ من لفظِه بزاويةِ الإمام الشافعيِّ بجامع عمرِو بنِ العاصِ قال: إنه كان نائمًا في زريبة شيخوا قديهًا وهو يسكن الكامليةَ، وكان تحتها إذ ذاك رملٌ، فرأى في منامه كأن البحرَ زادَ زيادتَه الكثيرةَ حتى صار تحتَ الزريبة التي هو بها، فجاءه شخصٌ حَسَنُ الهيئة، فقال: ما ترى هذا البحرَ بزيادته؟ فقال: نعم، فقال: هذا علمُ الفروع الذي أُوتِيتَه، قال: ثم أدخلني بستاناً فرأيت الشهابَ السَّمين النحويَّ والزينَ القوصيَّ جالِسَينِ تحت شجرة رمانٍ، فقال لي: هذا علمُ العربيةِ الذي أُوتِيتَه، قال: ثم صعد بي فوق سطح القاعة فقال لي: هذا علمُ أصولِ الفقهِ الذي أوتيته، قال: ثم صعد بي إلى سطح عالٍ أعلىٰ من الأول علىٰ أطرافه لبناتٌ، صرت أرقى واحدةً بَعْدَ واحدة حتى رَقيتُ فوق ذلك المكانِ العالي، فقال لي: هذا علمُ أصولِ الدينِ الذي أُوتِيتَه، ثم قال لي: انظُر ما تحتك، فرأيت جامعاً يُشبِهُ جامعَ عمرو بمصر، فقال لي: أتدري ما هذا؟ هذا سطحُ جامع بغداد، وهذا المكان الذي تراه كان الشافعيُّ يُدرِّس فيه، وبعده ابنُ الجوزيِّ، وكانا يفتيان، وكانت فتاويهما تُحمَلُ علىٰ الرؤوسِ، وستصلُّ إلى مرتبتهما، وتُحمَلُ فتاويك على الرؤوسِ، قال: ثم استيقظتُ ولم أكن قبل ذلك تكلمتُ في المواعيدِ، فلما تكلمتُ في المواعيدِ علمتُ مناسبةَ ذكرِ ابنِ الجوزيِّ، قال: ثم صِرْتُ أنشئُ الوعظياتِ وتُقْرأُ عليّ في المواعيدِ، قال: ولما درستُ بالزاويةِ صرتُ أُشبِّهُها بالمكانِ الذي رأيتُه في المنام.

قال الحافظ أبو العباس: وحكى لنا شيخُنا أيضاً يومَ السبتِ ثاني عشر شهر ربيعَ الآخر سنةَ سبع وتسعين وسبعمئة قال: رأيتُ ليلةَ الخميسِ يعني عشري

شهر ربيع الآخرِ من السنةِ المذكورةِ الشيخَ شهابَ الدين العريانيّ (۱) والغالبُ على لحيتِه البياضُ، ووجهُه أحسنُ مما كان في الدُّنيا، فقلتُ له: رأيتَ الشيخَ جمالَ الدينِ الإسنائيّ (۲)؟ فقال: نعم، فقلتُ له: رأيتَ الشيخَ جهاءَ الدين ابنَ عقيل؟ فغمغم عليّ ولم يَقُل شيئاً، فقلتُ لهُ: أهلُ الجنةِ يذكروني؟ فقال: نعم، ثمّ وَلّى عني غيرَ بعيد ثمّ التفتَ إليّ، وجلسَ على رجْليه، فقال: نعم يذكرونك، ويقولون: البُلْقيني، واستيقظتُ.

قال الحافظُ أبو العباس: أخبرني شيخُنا أبو عليٍّ محمَّدُ بنُ عليٍّ بن أحمد المُكْتبُ، قال: رأيتُ في المنامِ كأني في جنازةِ شخصٍ ماتَ لا أعرفُه، فلما حضرنا الجبّانة صار كلُّ قبر يحفِرونه يطلُع منه دخانٌ أو نارٌ أو غيرُ ذلك من المكروهات، قال: فقال له رجل ممَّن حضرَ: يا جماعة، من صلّى على هذا الميّت؟ قالوا: فلانٌ لرجلٍ سهّاه، فقال لهم: لو صَلّى عليه البُلْقينيُّ، ما جرى له شيءٌ من هذا، قال: ففي الوقتِ أُحضِرَ البلقينيُّ، وتقدَّمَ فصلَّى على ذلك الميّتِ وحُفِرَ له فلم يروا شيئاً مما كانوا يروه.

وأخبرني بعضُ أصحابِه الأولياءِ أنه دخل لسماع ميعادِ شيخِنا الوالدِ رضي الله عنه وصُحبَتُه رجلٌ من أربابِ القلوبِ يسمَعُ ميعادِ الشيخ الوالدِ رضي الله عنه، قال هذا الرجلُ: فأخَذَتْ هذا الرجلَ سِنَةٌ من النوم، ثم انتبه، فقال لصاحبِه: رأيتُ مَلَكاً نزل من السماءِ ومعه صفيحة (٣) مملوءةٌ من لَبَنٍ فسقاها لشيخِنا الوالدِ رضي الله عنه، قال الرائي: وحصلَ لي منها بعضُ شيءٍ، ثم قال

⁽١) أحمد بن على الشافعيّ المحدِّث (ت ٧٧٨هـ) له ترجمة في «الدرر الكامنة» (١: ٢٥٩).

⁽٢) يعني الإمامَ الإسنويَّ، وهو لغةٌ فيه.

⁽٣) في الأصل: «صحيفة»، وهو سهوٌ من المؤلِّف، ولعل المثبت هو الصواب.

الرائي لصاحبِه المذكورِ أَوَّلاً: هذا الرجلُ يعني الوالدَ رضي الله عنه كُوشِفَ بالعلوم، فواظِبْ مجلسَه تنتفع.

وأخبرني صاحبنا الشيخُ شهابُ الدين القَلْقَشَنْديُّ ـ نفعَ الله به ـ أحدُ تلامذةِ الوالدِ رضي الله عنه: أنه رأى النبيَّ عَلَيْهُ في النومِ مُقَنَّعاً على أكْملِ هيئةٍ، فتقدَّمَ إليه وسلَّمَ عليه عَلَيْ ثم قال: يا رسولَ الله عن مَنْ نأخُذُ العلمَ في عصرنا؟ فقال: عليكُم بالشيخ سراجِ الدينِ البُلْقينيِّ، فأعادَ السؤالَ ثلاثاً والنبيُّ عَلَيْهُ يجيبُه فقال: عليكُم بالشيخ الراجِ الدينِ البُلْقينيِّ، فأعادَ السؤالَ ثلاثاً والنبيُّ عَلَيْهُ يجيبُه كذلك، فجاء لشيخِنا رضي الله عنه وقصَّها عليه، فقال له: هذه الرؤيا رُئِيتُ لي من ثلاثين سنةً، ولكن فيها عُمَرُ البلقينيُّ، ثم قام وسجدَ لله تعالى شكراً من قيامٍ. وهذا البابُ واسعٌ لا يُمكِنُ ضبطه ولنقتصر على ما سقناه واللهُ أعلم.

* * *

فصلٌ في ثناءِ الأئمَّةِ عليه

هذا البابُ واسعٌ جداً، لا يُمكِنُ استيعابُه، ولكن نذكُرُ منه ما يحضُرنا: كتب له شيخُه سِيبويهِ الزمانِ أثيرُ الدينِ أبو حيانَ في إجازةٍ وسنَّه إذ ذاك عشرونَ سنةً ما نصُّه:

قرأ عليَّ الشيخُ الفقيةُ الإمامُ العالمُ المتفنِّنُ، سراجُ الدين أبو حفصٍ عمرُ بنُ الشيخِ الأجلِّ العدلِ المكرَّمِ المؤثرِ بهاءِ الدين رسلانَ ابنِ الشيخِ الصالحِ العارفِ ناصرِ الدينِ نصيرِ بنِ صالحِ الكِنانُيُّ البُلقينيُّ الشافعيُّ، جميعَ القصيدةِ المنظومةِ المسمّاةِ «بالكافيةِ الشافيةِ» في النحوِ نَظمِ الإمامِ جمالِ الدينِ أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ عبدِ الله بنِ مالكِ الطائيِّ الجيانيِّ رحمه الله قراءة بحثٍ وتفهُّم وتنبيهِ على بعضِ ما أغفله الناظمُ، وكان هو - حَفِظَه الله - يبادرُ إلى حَلِّ ما قرأه عليَّ من مُشْكلٍ وغيرِه، فصار بذلك إماماً يُنتفعُ به في هذا الفنِّ العربيِّ مع ما [٢٢/ أ] منحه الله تعالى من علمه بالشريعةِ المُحمديةِ بحيثُ نالَ في الفقهِ وفي أصولِه الرُّتبةَ العُليا، وتأهَّلَ للتدريسِ والقضاءِ والفُتيا، واللهُ ينفعُه بذلك، ويُقِرُّ به أعْيُنَ أَبوَيهِ، ويجمعُ أسبابَ الخيراتِ لديه، وتاريخُ الإجازةِ يومَ الأربعاءِ العاشرَ من شهرِ المحرَّمِ مفتتحَ عامِ أربعةٍ وأربعين وسبعمئة.

وقال أيضاً: وقد أعربَ عليَّ من كتاب الله عزَّ وجلَّ سورةَ «الكهفِ» ومعظمَ سورةِ «مريمَ» عليها السلام، وأعربَ من «ديوان جميلِ بن مَعمرٍ» ومن «ديوانِ مجنون ليلي» ومن «شعرِ المعتزِّ بالله»(١) قصائدَ نَطَقَ فيها صواباً وأجادَ فيها إعراباً.

⁽١) يعنى الخليفة العباسي ابن المعتزِّ، صاحب الديوان المشهور.

ثم ساق سَنَده في النحوِ وقد قدمناه، انتهى.

وأخبرني بَعضُ طلبتِه «...»(١) أنه رأى بخطِّ الحافظِ العلائيِّ ما نصُّه: «قال العلامةُ البلقينيُّ: ورأيتُ بخطِّ المؤلفِ ما نصُّه ..».

وذكر الشيخُ مجدُ الدين في كتابه «القاموس» في فصل الباء من باب النون، عند ذكر بَلَدهِ ما نَصُّه: «بُلقين كعُرنين، قريةٌ بمصرَ، منها علّامةُ الدنيا صاحبُنا عمرُ بنُ رَسْلانَ»(٢). ووقفتُ على ذلك في الكتاب المذكور، وإنها كتبت ذلك هنا وإن كانَ «...» (٣) للمناسبة.

وقال الشيخ تقيُّ الدين السبكيُّ رحمه الله تعالى في حقِّ الشيخ بهاء الدين ابنِ عقيلٍ لما راح هو والوالدُ إليه ليُسلِّها عليه عند قدومِه من السفرِ من الشام: فرحتُ لك به (٤) ما فرحتُ لهُ بِك، ثم قال للوالدِ: أنتَ الذي اعترضْتَ عليَّ في فتاويكَ في مسألةِ كذا وكذا؟ قال: نعم، قال ما مُستَنَدُكَ في ذلك؟ فبحثَ معه وأقامَ الدليلَ، فرجَع له وأعجَبه.

وكتبَ له الشيخُ بهاءُ الدينِ ابنُ عقيلٍ رحِمَه الله تعالى على مُصنَّفٍ له وهو عنْدَنا بخطِّه ما نصُّه: وهو أحقُّ الناسِ بالفتوىٰ في زمانِه.

واجتمع هو وإياه والعلماءُ في مجلسِ السلطانِ الملكِ الناصرِ حسنِ ـ سقى

⁽١) في الموضع كلمة مطموسة ولعلها «الحذَّاق».

⁽٢) انظر: «القاموس المحيط» ص١١٨١.

⁽٣) في الهامش كلمتان غير واضحتَينْ.

⁽٤) كأنَّه يعني به المصاهرة حين تزوَّجَ السِّراجُ البُّلقيني ابنَةَ البهاءِ ابن عقيل، وقد ذكر الغَزِّيُّ في «بهجة الناظرين» ص٠٣: أنَّ التقيَّ السُّبكيَّ كان هو الذي توتى خِطبةَ السِّراجِ علىٰ بنتِ ابن عقيل، وأثنى عليه.

اللهُ عهده ، فتكلموا، فقال الوالدُ لبعضِ الحاضرين: أنا ما أُعرِفُ الفقية إلا من يُسنِدُ ظهرَه لساريةٍ، ويُلقِي مَذهبَ الشافعيِّ رضي الله عنه من كتابِ الطهارةِ إلى أُمَّهاتِ الأولادِ، فقال بعضُ الحاضرين: لا نَعلَمُ أحداً جذه الصفةِ، فقال الشيخُ جاءُ الدين ابنُ عقيلِ: يا مولانا السلطان، إنَّ الشيخَ سراجَ الدين يُملي بها يقولُ.

[٢٢/ب] وكان الملكُ الناصرُ حسنٌ يُعظِّمُ الوالدَ ويبالِغُ في تَعظيمِه، وكانت له به خصوصيةٌ لقضيةٍ وقعت، وهي أنَّ السلطانَ الملكَ الناصرَ حسن، عَمِلَ مسألةَ فرائضَ تتعلَّقُ بأولادِ الملوكِ قبلَه، فجمعَ العلماءَ والقضاةَ غيرَ الوالدِ فنظرَ فنظروا تلكَ المسألةَ فاستحسنوها، فجمعهم ثانياً والوالدَ، فأعطاها للوالدِ فنظرَ فيها فقال: هذه مغلوطةٌ، فتغيَّرُ السلطانُ وسلَّ بعضَ نِمْشَتِه (١) وقالَ: لِمَهُ؟ قال: لجماعةٍ حَقُّ وأسقطتَهم، وجماعةٌ ليس لهم حقُّ وأثبَتَهُم، قال: صدقت، فأعجبه وصاحبَه من ذلك اليوم.

ولما قال له: هذه مغلوطةٌ، انجبَهَتْ القضاةُ والعلماءُ منهم الشيخُ بهاءُ الدين ابنُ عقيلِ وقيل: إن ابنَ عقيلٍ ضَمَّ ثيابه خوفاً من الدَّمِ الذي ينزِلُ، وكلُّ هذا وسنُّه قريبُ الثلاثينَ سنةً.

وقد كان شيخُنا أعني الوالد رضي الله عنه يقولُ: أنا أقولُ كما قال ابنُ اللّبانِ(٢) الكبير: لا يعرِفُ هذا الفنَّ بخصوصِه _ يعني فَنَّ الفرائض _ إلا مَنْ أخذ

⁽١) النِّمشة: خنجر معقوف شبيه بالسيف الصغير أو القصير. (تكملة المعاجم العربية): (١٠: ٣١٢).

 ⁽٢) يعني الإمام الكبير أبا الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن المعروف بابن اللبّان المصريِّ
 (ت ٢٠٢هـ) ذكره ابنُ الصلاح وقال: الإمامُ في الفرائض، انتهت إليه الإمامةُ في هذا العِلْم، ذكره فيه يُبْدأ ويُعاد. وكان يقول: ليس في الدنيا فَرَضي إلّا مِن أصحابٍ، أو أصحاب =

عَنِّي، أو من أخذ عَمَّن أخذ عنِّي، وهو كما قال رضيَ الله عنه.

وقال له الشيخُ بهاءُ الدين ابنُ عقيلٍ: اشرَح «كتابَ سيبوَيْه»؟ فقال له الوالد: أَتَهزأُ بي؟ قال له: لا والله أنت مليءٌ بذلك وواسعُ الخيال(١).

وذكرهُ الحافظُ عمادُ الدين ابنُ كثيرِ في «تاريخه لدمشق» فقال:

حضرتُ درسَ قاضي القضاةِ سراجِ الدينِ البُلقينيِّ بدارِ الحديثِ الأشرفيةِ امتثالاً لطلبِه، وولاني الإعادة بها، فتكلَّم في فنونٍ كثيرةٍ كلاماً كثيراً محرَّراً مفيداً بصوتٍ [٢٣/أ] عالٍ وأسلوبٍ عجيبٍ، قريبٍ من سَمْتِ ابنِ تيمية في سَجِيَّةِ كلامِه، وابتهرَ الفضلاءُ ممن معه من المصريِّين وفضلاءِ الشاميِّين من حسنِ إيرادِه بتودُّدٍ وحُسنِ تأدُّبٍ، وحلفَ في آخرِ هذا الدرس بالطلاقِ أنَّ الوالدَ أحفظُ من ابنِ تيميةَ مع شدةِ اعتقادِه في ابنِ تيميةَ.

وكتب في حَـقُه بِخَطِّه وهو عندنا في إجازةِ الأخِ المرحومِ قاضي القضاة بدرِ الدين ولدِه ما نصُّه (٢):

ولدُ سيِّدنا ومولانا وشيخِنا، العبدِ الفقيرِ إلى الله تعالى، قاضي القضاةِ، خطيبِ الخطباءِ، شيخِ الإسلامِ، صدرِ مصرَ والشامِ، أوحدِ المجتهدين، رُحلَةِ الطالبين، العَلَمِ الفَرَدِ، المنهلِ العذبِ، فريدِ دهرِه، مفخَرِ شامِه ومصرِه،

⁼ أصحابي أو لا يُحسنُ شيئاً. له ترجمة في «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (١: ١٨٤)، و «طبقات السُّبكي» (٤: ١٥٤).

⁽١) كذا في الأصل، وهي ليست من نمط كلام المتقدّمين.

⁽٢) بعد هذا في المهامش إعادة لكلام الفيروزآبادي السابق الذكر، ونصُّه: «وذكرهُ الشيخُ مجد الدين في كتابه القاموس في فصل الباء من باب النون فقال ما نصه: «بُلقين كعُرنين قرية بمصر منها علامة الدنيا صاحبُنا عمر بن رسلان»».

سراج الدين، أبي حفص عمر ابن الشيخ الإمام العالم الخاشع الناسك القدوة بهاء الدين رسلان ابن الشيخ الإمام العالم القدوة ناصر الدين نصير المصري البُلْقيني الشافعي أدام الله أيامَه، وأنفذ أحكامَه، وسدَّد نقضَه وإبرامَه، ونفع المسلمين ببركاتِ علومِه ودعواتِه، في خُطبِه ووعظِه وصَلَواتِه آمين.

هذا كلامُ ابنُ كثيرِ وخطُّه.

وكتب في حقِّه الشيخُ عهادُ الدين الحُسْبانيُّ مُفتي الشامِ وفقيهُ ، في إجازةِ الأخ أيضاً ما نصُّه:

ولمّا قدّر الله وله الحمد لأهلِ الشامِ أسنى المواهبِ وأعلاها، وخصّهم في زمانهم بأنفسِ المطالبِ وأغلاها، نقل إليهم الركابَ المعظمَ السراجيّ، ومحا بعَ دُلِه ما أبانَ به ليله الداجي، سيّدنا ومولانا العبد الفقير [٣٣/ب] إلى الله سبحانه، الراجي معونته وبرّه وامتنانه، قاضي القضاة، حاكمَ الحكّام، سراجَ الدين، خطيبَ خُطباء المسلمين، أوحدَ الحفّاظِ، عَلَمَ المفسرين، خلاصةَ الزمانِ، أوْحَدَ المجتهدين، مجدَ العلماءِ الأعلام، صدرَ مصرَ والشامِ، أبا حفصٍ عمرَ البُلْقينيَّ الشافعيَّ، عمرَ اللهُ ببقائهِ الوجود، وكما متعهم بعلومه أبقى لهم أسدِلةَ الجود، فهو الذي عَظمَ ببركاتِه الشريفةَ قُطرَ الشامِ بزوال البؤسِ عنه وإزاحةِ نَكدِه، وخُتِمَتْ عاسنُه المعظمةُ بها جَمَّلَ اللهُ به الوجودَ من بدائع لطائفِ ولدِه.

وقال في حقِّه قاضي القضاة شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبلِ(١) بعد أن استوفى ترجمةَ الأخ نثراً ونظمًا:

⁽١) أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قُدامة الحنبليّ (ت ٧٧١هـ) شيخ الحنابلة، ومن أعيانِ عصره. كان عالماً متفنّاً، تفقّه بابن تيمية وغيره، وولي قضاء دمشق، ومشيخة سعيدِ السعداء في مصر، له ترجمة في «شذرات الذهب» (٨: ٣٧٦).

ولدُ مولانا وسيّدِنا المقرِّ الكريم، العالي المولويِّ، العالميِّ الناهديِّ الناهديِّ الناسكيِّ، العارفِیِّ الخاشعیِّ، المُرشدیِّ المفیدیِّ الفریدیِّ المستدیِّ، المُحقِّقیِّ، المُفتیِّ الحُجیِّ، الخطیبیِّ البَلیغیِّ، المُفوَّهیِّ، العلامیِّ المُستدیِّ، المُفوَّهیِّ، المُفتیِّ المُخجِیِّ، الخطیبیِّ البَلیغیِّ، المُفوَّهیِّ، العلامیِ الشیخیِّ، القُفاةِ، حاکمِ الحکّام، الشیخیِّ، القُدویِّ السَّیدیِّ، القُضایا الشیخیِّ، القُفای القضایا محجِّةِ الإسلام، شرفِ الأنام، حسنةِ الأیام، صدرِ مصرَ والشام، محقِّقِ القضایا والأحکام، مُبینِ الحلالِ من الحرام، نظامِ الدولةِ، بهاءِ الملةِ، عینِ السنةِ، مؤیّدِ الشریعةِ رُحلةِ الطلاب، رئیسِ الأصحاب، إمامِ المحدثین، سیّد المسندین، عَلمِ المحقین، قدوةِ المفسِّرین، ناصرِ الحقّ، قامع المبتدعین، أوحدِ المجتهدین، مُظهِرِ المعدلِ في العالمین، کاشفِ المشکلات، مُوضح [۲۶/ب] المعضلات، برکةِ الملوكِ المعدلِ في العالمین، کاشفِ المشکلات، مُوضح [۲۶/ب] المعضلات، برکةِ الملوكِ والسلاطین، لسان الفصحاء، فریدِ البلغاء، خطیبِ الخطباء، خالصةِ أمیرِ المؤمنین، وأجری صفصِ عمر البلقینیِّ الشافعیِّ، أدامَ اللهُ أیّامَهُ، وأعزَّ أقضِینَهُ وأنفذَ أحکامَه، وأجری بصلةِ الأرزاقِ أقلامَه، وأباحَ لسیفِ الانتقامِ من أعدائِه نحراً: [من الطویل]

إمامٌ محا اللهُ بنورِ سراجِه بُلِينا بداءٍ مُعجِزِ الطِّبِ مُعضِلٍ بُلِينا بداءٍ مُعجِزِ الطِّبِ مُعضِلٍ نَرَىٰ كُلَّ بابِ كان أُرتِجَ دُوننا ففي العلمِ حَبْرٌ لا يُقاسُ بغيرِهِ تولَّى قضاءَ الشامِ لا عن سُؤالِهِ خطيبٌ بليغٌ يَخلَعُ القلبَ وعظُهُ خطيبٌ بليغٌ يَخلَعُ القلبَ وعظُهُ إذا ما بدا تحت السوادِ بوجهِهِ ويومَ جدالٍ فارسُ البحثِ صائلٌ ويومَ جدالٍ فارسُ البحثِ صائلٌ

عن الشَّامِ والإسلامِ ظُلْمَةَ تاجِهِ فرالَ وعُوفِينا بِحُسنِ علاجِهِ بِهِمَّتِه العلياء فَكُّ رتاجهِ وفي الجودِ بحرٌ سالمٌ من أُجاجِهِ فثقَّفَ لَدْنَ الشرعِ بعداعوجاجِهِ يُفجِّرُ عينَ الدمعِ تحتَ حِجاجِهِ يُفجِّرُ عينَ الدمعِ تحتَ حِجاجِهِ تخالُ ضياءَ الصُّبحِ عندَ انبلاجِهِ يُجَدِّلُ أبطالاً بسيفِ احتجاجِهِ فإن كنتَ ذا حاجٍ تقدَّمْ وناجِهِ يروحُ ويغدو دائماً بابتهاجِهِ مُقَلْقَلِ قلبِ لم يزل في انزعاجِهِ كريمُ المُحيّا باسمٌ ذو بَشاشةٍ فلا زالَ في عِزِّ مَزيدٍ ونعمةٍ وشانِيهِ لم يَبْرَحْ بِذُلِّ ونِقمَةٍ

وكتب الشيخُ شهابُ الدين حمزةُ ابنُ شيخِ السلاميّة الحنبليُّ(١) في حقّه في إجازةِ الأخِ أيضاً ما نصُّه:

وبَعْدُ، فلما منَّ الله تعالى على أهلِ الشامِ بولايةِ مولانا وسيِّدنا قاضي القضاةِ، حاكمِ الحكامِ، شمسِ الشريعةِ، حُجَّةِ العلماءِ، أوْ حَدِ الأَثمةِ، مُفتي الفِرَقِ، شيخِ المذاهبِ، أوْ حَدِ المجتهدينَ، خطيب [٢٤/ب] خُطباءِ المسلمين، سراجِ الدينِ، أبي حفصٍ، عمرَ ابنِ الشيخِ الصالحِ القدوةِ بهاءِ الدينِ رَسلانَ البُلْقينيِّ الشافعيِّ، أمتعَ اللهُ الإسلامَ والمسلمين بطولِ بقائه، ومَدَّ في عمرِه وزادَ في ارتقائِهِ، كانت ولايتُه من النِّعمِ التي نسألُ الله إدامَتَها، ونرغَبُ إليه في تيسير الشُّكرِ عنها لإقامتها، فقد فَخَرَتْ به الشامُ على مصرَ بل سائرِ الأمصارِ، وكاثرَتْ بعلومِه بحرَ مصرَ بل سائرِ الأمصارِ، وكاثرَتْ بعلومِه بحرَ مصرَ بل سائرِ المُعامِ، وأيَّامُه الغُرُّ شامةً في وجهِ الشامِ.

وأرسل لَهُ شخصٌ من طلبتِه الحُذَّاقِ من أرضِ العراقِ مقامةً عظيمة، ويمدحُهُ في آخرِها بقصيدةٍ عظيمةٍ، وأنا أسوق هنا نَبذةً منها، وأسوقُ القصيدةَ.

قال: الحمدُ لله الذي جعلَ للدين سبيلاً بأشر فِ الرسلِ ومنهاجاً، وأشرق سراجُ شَمْس الكهالات للتنبيه على معرفته ومنهاجاً: [من مجزوء الرمل]

⁽۱) الإمامُ الجليلُ عز الدين أبو يعلى حمزة بن موسى بن أحمد الحنبلي (ت ٧٦٩هـ) المعروف بابن شيخ السلامية، كان من أهلِ العناية بنصوص أحمد وفتاوى ابن تيمية، وعملَ شرحاً على «المنتقى» للمجد ابن تيمية لكنه لم يكمله، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٢: ١٦٩)، و «شذرات الذهب» (٨: ٣٦٧).

أوضحَ الحقَّ بِرُسْلٍ وأَبَىٰ فيه اعوِجاجا فتلاهُم خيرُ قومٍ أبطلواالزيغَ احتِجاجا وابتلاهُم باجتهادٍ فابتَغَوارُشداً لَجَاجا فكفى التنبية أن قد جعل الشَّمسَ سِراجا

فأماطَ عن دررِ الحقائقِ النفيسةِ لَجُجاً وأمواجاً، ورأيتُ الناسَ يدخلون في دين الله أفواجاً.

أَحَدُه أَن جعلَ العلماءَ ورثةَ الأنبياءِ، وأنزل الأتقياءَ منهم منزلةَ الأصفياءِ، وأينعَ محمداً على بعضٍ في الأُكُل، وفضَّلَ بعضَهم على بعضٍ في الأُكُل، وأينعَ محمداً على بعضٍ في الأُكُل، وفضَّلَ بعضَهم على بعضٍ في الأُكُل، أجرى الله عليه وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أتمَّ السلامِ وأفضلَ الصلواتِ، وعلى أزواجه وذُرياتِهِ الطيباتِ الطاهراتِ، وعلى عترتِه أولي الاعتبارِ والعبراتِ، ورزقنا بها تركوه غنيمةً للعلماءِ من التمسُّكِ والبركاتِ، لندرِكَ ما فاتَ قبل الوفاةِ، [٢٥/أ] ونعتصم بالله من الآفات.

حكى صاحبُ أسفار الأسفارِ، في أخبارِ الأخيارِ، قال(١):

ما زِلتُ مُـذْ ألبسني حُلَـلَ الفضلِ العُلَما، أنشرُ لهم عند تضوُّع نشرِ (٢) المتداحي الملوكَ عَلَما، وأجعل حُبَّهُم حَسْبي إذ هُم سببُ مَن سَمَا، ومن أنكر ذلك فليَمدُد بسببٍ إلى السَّما، فوجدتُ على ذلك أعظمَ بركة، ولا أثرى مَنْ آثر عليه الجُهلا وتَركه، وأغراني ما أغواني من عِزِّ صُحبةِ الملوكِ، إلى التمسُّكِ بأهدابِ

⁽١) هذا على طريقة كتّابِ المقاماتِ مثل: الهمذاني والحريري، في نسبة الكلامِ إلى أشخاصٍ من صُنْعِ الخيال، كأبي زيد السُّروجي في مقامات الحريريّ.

⁽٢) وهـو فَوْحُ الرائحةِ الذكية.

آدابِ السلوكِ، وأن أستهوِنَ الأهوالَ في مفازاتِ مُلكهم، وأن أنخَرِطَ في مِلْكِهم كفَرائِدِ(١) سِلكِهم.

فاصطفيتُ السفرَ صاحباً، واطَّرحت دعاباتِ الحضرِ جانباً، فقضيتُ عمراً صالحاً في أبناء الملك الصالح، لا أفرِّقُ في عَدِّ غيرهم من الملوكِ بين الصالحِ والطالحِ، وكلما أردتُ السفرَ عن الملكِ المنصورِ لأمدحَ غيرَه وأحمد، أرى العَوْدَ إلى المقامِ في وفرِ هباته أجملَ وهو أحمد (٢)، إلى أن استنجدَ بالشيخِ أويس بهادُرخان، لعساكرَ أحاطت بمهالكِه من التركهان.

فتركتُ قولَ أحبّائي في تركِ رُؤيتِه وامتداحِه، خيفة أن يربو عليَّ ملكهم في فضلِه وسهاحِه، ولم أستطع كتمَ المودَّةِ والمحبةِ السابقة، لسوابغ محاسنِه على العين الشائفة والنفوس الشائقة، فها استقرَّ بهمُ المقام، إلا وأنا أوَّلُ من قام، فأوردتُ أبياتاً وقع على حُسنِها الاتفاق، واعتذرتُ عن النَّوى بضِدٍّ كرّةً إلى العراق، فها مكنني أن أبيتَ بعدها بهارِدينَ (٣) يوماً، وكَبْتِ أعدائي المارِدين مذلّةً ولوماً، وسرتُ في ركابه إلى مَلكِ تِبريزَ خادماً، بعد حفظي بالإكرام لازماً، ثم ودَّعتُهُ بعد بلوغ المرام، وعزمتُ على المسيرِ إلى مدينةِ السلام.

فالتقاني أكبرُ حُسّادي بعد مَرْحباه (١) بالمعتبة، ولم يَدرِ أني قد رقيتُ في الغُرْبةِ

⁽١) وهي الجواهر الثمينة في العِقد.

⁽٢) هذا منتزعٌ من قولِ العربِ في أمثالها: والعَوْدُ أحمد، وقد اختُلِفَ في أوّل من قاله فقيل: خِداش ابن حابس التميمي، وقيل: مالك بن نويرة، ولتهام الفائدة انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٣٤).

⁽٣) بكسر الراءِ والدال: قلعة مشرفة على جبل الجزيرة. انظر: «معجم البلدان» (ماردين) (٥: ٣٩).

⁽٤) يعني قوله: مرحباً، للترحيب به.

أفخر مرتبة، فعندما قُرئت الأحكامُ، وخضعت لها الحكام، عرفَ كلُّ إنسانٍ قدره، وما تعدَّىٰ بعدها طَورَه، وخفض في صغارِ كبائرِه وصغائرِه مقامَه [٢٥/ب]، وحَفِظَ عني فيه أكابرَ الرواةِ عشرين مقامة، فشرَّقَتْ في الممالكِ وغرَّبت، واستنطقتها الأعاجمُ فأعرَبَت، وصاحبُ شيرازَ يومئذِ الشاهُ شجاع، أعظمُ الناس محبةً في هذا المتاع، فأرسل إليَّ صُحبةَ الحجاجِ رسولَه، وهو يزعم في مشرفه أني صِرْتُ مُناه وسُولَه، وكرَّر فيه حتى أن اجتهد عليَّ الحرصَ إلى بين يديه بالحضور، وإن كان ذلك لعدواةٍ بينه وبين أويس آكدُ محظور.

فعملتُ في إجابته ما تخيبُ فيه مُبتكراتُ الحِيل، بحيث إن سَلِمَ لي مستقيمُ مودَّتِها من المَيل، وصرت ألتَقِطُ في امتداحها دررَ البحرين، وأقتني من جدارهما العَروض والعَين (١)، ولكنَّ حِلْمَها قد آمنَ الرعيةَ خوفَ العسكر، فعَظُمَ بينهم فعلُ المعروفِ وتركُ المنكرِ، فعُمِلَ بالمسموعات، وأُسنِدت المرفوعات، وصار الناهي في المَلِكَين عن الإتيان، أبلغ قولِه: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّنَانِ ﴾ [الرحن: ٤٦]، فأخبرت أن الهراة (٢) اعتزلت بالسُّنةِ والدِّين والزَّيْن، ورَفْضِ الدَّيْنِ وكلِّ شيءٍ فأخبرت أن الهراة (٢) اعتزلت بالسُّنةِ والدِّين والزَّيْن، ورَفْضِ الدَّيْنِ وكلِّ شيءٍ شين، فطمح بي طمعُ النفسِ والعين، إلى امتداحِ الملكِ حسين، مسترقِّ الأحرارِ بالإحسان، ومؤخر الأقاليم عن خُراسان، فبينا أنا أُنشِدُه القصيدة الزائية التي منها (٢):

⁽١) وهي الدراهم والدنانير، وما سِواهما عَرْض وجْمَعه عُروض مثل: فَلْس وفلوس.

⁽٢) يعني أهلَ هَراةَ، وهي المدينة العظيمة المشهورة بين مدائن خراسان، كانت غاصّةً بالعلماءِ والفضلاء.

⁽٣) الأبيات في هذه المقامة ليست موزونة على بحور الخليل، فهي من أنواع النظم المستحدث، وليست شعراً.

بالله أنتَ الحمامُ أو بازُ بيضا وبنتُ الرياح قفازُ هـذي الهـراةُ ويـن شـيرازُ تهوي من الأفق والسحاب يد ومن مخلصها:

سُحبٌ فأهلُ الهراةِ قد فازُوا سناهُ بالهاطلاتِ غمّازُ إن شحَّ قومٌ ولم تسمح لهم همُ الكرامُ وبينهم مَلِكٌ

[٢٦/أ] وإذا بأمير سيدٍ سعد الدين المصري، سيِّدِ فضلاءِ أهل العصر، إلى جانبِ الملكِ وهو يحلِفُ بآكدِ أيهانه، وبعُمدةِ أحكامِ معتقد إيهانه: لا نزلتَ إلا بين أولادي، ولا أكلتَ في هذا اليوم قبل زادي، فلها آن العَشاء، وتصرَّمَ وقتُ العِشاء، وأفضت المفاوضة، وعرضت المعارضة، في أخذِ أخبارِ البلاد والأقاليم، وذكر الأجزاء والأقانيم، استخبرني عن رؤساء العراقين، حتى عن القيِّم والقين، ثم استفحصَ مني عن صدورِ الشام، وأورد أحدوثة التيَّام عن اللئام، وما يتفق على حالِ الغُرباءِ فيه، من حنقٍ أحمق وسَبِّ سَفيه.

ثم حكى أعجبَ الحكاياتِ اللطيفة، وأتحفَ عن مصرَ وأهلها بكلِّ نفيسة وطريفة، ثم ذكر مَنْ يعرفُه فيها من العلماء، وما اصطحبَ فيها به من الأدباء، وشَرَحَ ما تنشرحُ به الصدور والنفوس، وتَنبسطُ به أرواحُ الصدور والطُّروس(١).

فأظهَرْتُ مني في إطنابِه عجَباً، فقال: إن لي في ذلك لسَبباً؛ إني ورَدْتُ مِصْرَ أحوجَ فقير، ليس لي من الدنيا فَتيل ولا نَقير، ولا مركبٌ ولا ثَمَنُ القِير (٢)، كما يرد المدينة الذليلُ الحقير، فأرشدَني بعضُ الطلبةِ إلى أكبر علمائِها، وأسمَح كرمائها،

⁽١) جَمْعُ طَرْسِ وهي الصحيفة.

⁽٢) هو لغةٌ في التَّقارِ، وهو ما تُطْلَل به السُّفُن.

ومحطِّ رحالِ أدبائِها، وأبي مساكينها وغربائها، الشيخ الإمام سراج الدِّين عمرَ البُلْقينيّ، عينِ الزمانِ وإنسانِ العَيْن، فسقَطْتُ على بابهِ سُقوطَ الطير، على الحبِّ سِنينَ الضَّير، فأكرمَ مثوايَ وأحسنَ إليَّ، ولا زالَ يقَعُ نظرُه بحسنِ الشفقةِ عليَّ، حتى بلغتُ من العلومِ ما رأيْت، وازدريتُ المناصبَ واجتريت.

فشَمَخَت بي النفسُ الأمّارةُ إلى تقلُّد اللّكِ والإمارة، فعَملتُ على بلاد العجم، مستطيلاً بالشهامةِ والحِكَم، معتمداً على الفروسية والفراسة [٢٦/ب] والكياسة والرئاسةِ والسياسة، فبلغتُ في مازَنْدرانَ (۱) ما عرَفْت، وقطعتُ من اللذات ما قطعت، حتى سارَت لي بين ملوكِ الأعاجمِ أحسنُ سيرة، وارتقيتُ أفخرَ المناصبِ وجمعتُ الأموالَ الكثيرة، وحَسُنَ ظنِّي في مصاهرةِ هذا الملكِ الجليلِ، ورأيتُ الهراة لمثلي أحسَنَ مقيل، وها أنا في ما تراه من سوابغ ناعمِ العَيشِ وعميمِ النَّعم، بين خُدّامٍ وجوارٍ وغلمانٍ ونعيمٍ ونَعَم، وأطنبَ في بثُّ أيادٍ وعوائد، وفوائدَ وموائدَ وفرائد، ثم قال:

هـ و شـيخي وأسـتاذُ علومي ومنتجُ أفكاري ومُلقِحُ حُلومي

ولستُ بَيْنَ الملوكِ إلا ببركاتِه، ولا في نعمةٍ إلا بدعواته، في آلائِهِ رَبِيتُ، وبين آله وطلبتِه حييتُ، ومِن نَدَاه اقتبستُ، ومن فَيْضِه التمستُ.

ثم أراد الله لنشر محامدِه في الآفاقِ بالاتفاق، ولشمسِ مناقبِه بين المغاربِ والمشارقِ بالإشراقِ، فجعل منا في كُلِّ طرفٍ له عَلَما، يملي على أسماع الرجال من فوائدِه ما عَلِما.

⁽١) اسم لولاية طبرستان. قال ياقوت: وما أظنُّ هذا إلا اسمًا مُحْدَثاً لها فإني لم أرّه مذكوراً في كُتُب الأوائل. انتهى من «معجم البلدان» (٥: ٤١).

فلها كان الغدُ حضَرْنا في مجلسِ المَلِكِ وَعَدّ، حتى قال الملكُ حُسين: لقد صار الشيخُ سراجُ الدين مِنِّي رأي العَين، مما يطرقُ سمعي عنه من الرواةِ الثقات الأخيار، وأقوقُ صحة النقلِ ومقابلة الأخبار بالأخبار، وأودُّ لو أنه طرقَ مُلكِي للخيار، وأفرغُ له عن مُلكي وما اقتنيتُ من الذخائر، أو جَمعَ اللهُ الأربعة الأئمة في رجلٍ واحد، وأي مَلِكِ لا يُمسي لصاحبِ مصرَ على هذه النفيسةِ أعظمَ حاسد، ولكن الحمدُ لله الذي منَّ علينا بأحدِ طلبتِه، وأعاننا على القيامِ بمرامِه وطلبتِه.

ولم يزل كذلك في بَثِّ مناقِبه، [٢٧/أ] والدعاء له وإبقاء عواقبه، إلى أن دعاني إلى السفر حُبُّ الوطن، وقد صرتُ أذكرُه كُلَّما دَوَّى مسمَعِي وَطَنّ، حتى دخلتُ بغدادَ في رؤيته عاشقاً، منتظراً أن لا أجدَ لي عن السفر إلى مصرَ عائقاً، وسألتُ الله أن يجعلَ في الأجلينِ طُولاً؛ لأبلغَ من رؤيتِه وامتداحِه سُولاً.

وهي(١) طويلةٌ قصدنا إيرادَ شيءٍ منها، وقال في آخرها:

فها وجدتُ بُدّاً من التمثُّلِ بين يَدَي هذا الإمام، ولو أني إلا أفوزَ بتقبيلِهما، والسلام: [من الطويل]

قريضاً يفوقُ الدُّرَّ حَلياً مُنَظَّا وأيُّ فؤادٍ بالنَّوىٰ ما تهجّا ورُبَّ فتى لم يرهَبِ الحربَ أحجما ومَن لم يَجِد ماءً طه وراً تَيَمَّما

إذا كان عَزمِي أن أَبُثُ بوَصْفِهِ وعارضَنِي حَمْلُ الهمومِ فعاقني فلم أُعطِ فيه رُتبةَ المجدِ حَقَّها ولكنني أَدَّيتُ فرضاً بدونِهِ

فامتدحتُه بهذه الأبياتِ الأبيّات على وجل، أتستَّرُ حياءً من حِلمِه بإزارٍ من

⁽١) يعني المقامة.

خجل، ولم آتِ بواجبٍ مما افترضتهُ جميلُه، ولكنِ العذرُ يجبُ على كلِّ كريمٍ قبولُه، وهي:

فحاولتُ أن أحظى بتقبيلِهِ فَما فَقَبَّلتُ مِن شوقي ثناياه أنجُم أرى قَدَمَ المشتاقِ لم تطأُ عَنْدَمَا(١) ومن حَقِّ ما أدلى بِهِ أن يُعَظَّما حرام ولا أضحى مباحٌ مُحُرَّما وكم نزلت رَبعَ اصطبارِ مُهَدَّما تزيدُ، أتاني للهوانِ مُسَلّما وأضمرتُ إضراماً وأبدَى ترحُما فليتَ عيونَ الحاسدين بها العَمي فقالَ: رعاكَ اللهُ لم آتِ مَأْثِها فأحزَنُ مسروراً وأبكى تَبَسُّما إذا لم يَدَع فيه الخليَّ مُتيَّما يزينُ، وأهوى منكَ في الجهل مُظلِما مع الشَّيبِ لا أرضي الشبيبةَ مَغرَما تحاوِلُ ما لم يحوهُ الوَهمُ مُبرَما وخلتَ الصِّبا من نفسِه مُتظلِّها

حَمَى بسهام السِّحرِ مِن طَرفِهِ فَما وأسكّرني دونَ الحجاب رُضابُه أراقَ دمَ العشّاقِ في وَجَناتِهِ صيانة ما فيه شبية لخدّه ولولا الهوى ما حَلَّ سَفْكُ دَمِ امريٍّ وكم فتكت سُودُ العُيونِ بمُهجَةٍ ولما رأىٰ سُقمِي تَنَاهَىٰ وَمِحِنَتِي وأخفى جَفاءً لا يكادُ يُزيلُه فلم تستطع عيني إلى الشمس نظرةً [۲۷/ ب] وعاتبتُ في رقَّةٍ بعد قسوةٍ ولكنَّني خـوفَ الوشـاةِ مغالِطٌ وإنَّ كمالَ الحُسْنِ يأتي لربِّهِ وإني لأقلُـو منـكَ في العقـل نَـيِّراً ولو لم تكن بي مُغرَماً لرأيتني ولكن رأيتُ الهمَّ فيكَ سجيةً فأولاكَ فَوْداً مثلَ عِرضِكَ أبيضاً

⁽١) وهو دَمُ الغَزالِ يُطْبَخُ بلحاءِ الأرطى، فينعقدُ مِنهما خضابٌ تخضبُ به الجواري

ترى ما يراهُ العاجزُ الغُمرُ مَغنَا تكسَّرَ منها بين جنبيك أسهُما ولا مرضع إلا أعادَتْهُ (١) أسحما رأى من بكاء الراحمينَ تألُّما سواي يُنَاويهِ إذا القربُ أحجما تلقَّيْتَ أدهى منه رُزْءاً وأعظَما سُر وراً وبعد الشُّهْدِ جُرِّعتُ عَلْقَها وهل تَثلُمُ الآفاتُ إلا مُصَمِّما وإن كنتُ منه بالمروءَةِ أحزما وقلبى إلى رؤياهُ بالشوقِ أُضرما ولم أدر أنَّ الوعدَ للوعدِ قدرمي وأنِّي لم أسأله في الودِّ أحرما تَعدُّ مَـلـومَ البُخْـل مِنَّـةَ أَلْأَما ودهراً حَفِظنا عهدَه وتصرَّما ونأمنُ خَطباً بالمنايا مُلثَّما ولا نتــرُكُ اللـذّاتِ إلا تكرُّمـا

وجارتْ عليكَ النائباتُ ولم تكن فأرصَدْتَها وجه الصبور مُقاوماً وما أسفَرْتْ تلكَ العَجاجةُ عن فتي ومَنْ ضَحِكَ الشيبُ الْمُلِمُّ بِفَوْدِه أَرَىٰ أَنَّنِي (٢) كالدَّهر لم يلقَ ماجداً فإمّا كُفيتُ الأمرَ مُسْتَعْظِماً له ونُحيِّلَ لي ما كنتُ فيه من العَنا وهل تصدّعُ الأيامُ إلا مُثَقَّفًا (٣) لِيَ اللهُ ما خانَ ابنُ أنشى مَـوَدَّتي فكم صاحبٍ لي أضمرَ الغدرَ شيمةً توخَّيتُ فيه قدرَ ما قال رحمةً وأجرَمَ في إخرامه (٤) حُرمةَ الوفا فباتَ يُمنِّيني وعندي قَناعةٌ رعيى اللهُ ربعاً ضمَّنا خيرَ جيرةٍ قطعنا به الأيام نَجنِي أمانياً [۲٨/ أ] ولا نركبُ الآثـامَ إلا حَـمِيَّـةً

⁽١) في الأصل: أغارَته بالغين المعجمة والراء. ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبَه بالصواب.

⁽٢) في الأصل: أراني كالدهر. وهو غير مستقيم، فلعلّ الصوابَ ما هو مثبت.

⁽٣) يعني رجلًا حازماً مجرِّباً كالرُّمْح المُثقَّف.

⁽٤) في الأصل: إحزامه بالحاء المهملة والزاي، والصواب ما هو مثبت.

وأينع رَوضُ الرّقتيَنِ وجادَه (١) يجرُّ على أرض الرُّصافةِ ذَيلَهُ وقائلةٍ لي والخطوبُ تَنُوشُني تحمَّلُ بأعباءِ الليالي تجمُّلاً وليسَ بعارٍ صُفْـرُ (٤) كَفَّيكَ من غِني في اخفَضَتْ في الحرب إلا مُكرَّماً ولا ثُقِّفَ الْخَطِّيُّ (٦) إلا لَحَطْمِه ولو كانتِ الدنيا على قَدْرِ حازم إمامٌ بني في بابه كعبة النَّدي(٧) وأسْمَع في أرضِ العراقِ مُحارباً فوافى على شَوْقٍ يسوقُ وبُغْيةٍ حِمن باسل لا يعرِفُ الجوْرَ جارُهُ أقام الملوكُ الصِّيدُ في عَتَباتِـهِ

رَبِابُ (٢) يُباريه الصِّبا مترنِّل فيأتي به مِن وَشْي زَهْرٍ مُنَمْنها وقد كِدْتُ أن أستكسىَ اللَّوْمَ لُوَّما ولا تُولِيا ذَمَّ المُسالم يا ابنُها (٣) وجَعْلُكَ منها السابِريُّ (٥) المُعَلَّما وما رفعَتْ في السِّلم إلا مُذَمَّا ولا طُبِعَ الهِنْديُّ إلا ليُثلَما لكان سِراجُ الدين فيها محكّما ونادئ فطاف الدهر سَبْعاً وزمزما حوادث أيام فلبَّى وأحرما إلى حَرم أرجاؤُهُ تحقِنُ الدِّما ولا الضيمَ إلا ضدُّه يومَ أقدما أرِقَّاءَ ذي علم تَخوَّل كُلَّما

⁽١) أي: سقاه.

⁽٢) وهو السَّحاب.

⁽٣) وهو لغةٌ في الابن.

⁽٤) هو من الألفاظِ المثلثةِ بالحركاتِ الثلاث. انظر: «المثلَّث» لابن السِّيْدِ البطليوسي (٢: ٢١٩) و «أساس البلاغة» (صفر).

⁽٥) وهو الثوبُ الرقيقُ الجيِّد.

⁽٦) يعنى الرماحَ الخطية.

⁽٧) لعلّه يشيّر إلى مدرستِه التي بناها في حارةِ بهاءِ الدين.

ويُغنِي الورئ بالـدُّرِّ مهـ اتكلَّما ـتنـانِ إذا استجدَىٰ سِـواه تجهّـا عن الرُّشدِ يستقصي الصوابَ توهُّما ومِنْ قَبْلِهِ الولم يَجِي عُمرٌ لما وأصبح منشورَ الفروع معظما فحيّا الحياليا للها تباهَتْ وسَلَّما وأبصره منه أجـل وأعظما ولكنْ يَراه النَّوعُ لحماً وأعظما وأحمدُ والنُّعمانُ (١) ناهيكَ أنجُما فزانَ وزادَ المُحكَماتِ وتـمَّمـا بسَحْبِ دُروسِ تُثمِرُ المحلَ والدُّمي عريقٍ، وما لم ينُبْ عن مُسْنَدٍ رمى قويم على متنِ الشريعةِ قَسَّما وما شُـذَّ عنه لم يخادِعْه مُسلِما وناظر بالإعجاز فيها فأفحما وأيُّ فم يستوعِبُ البحرَ مُفْعَما

يُكلِّمُ أحشاءَ العِديٰ خوفُ بأسِهِ مواهب فيض لارغائِب فضل ذي امـ فأنجَى بِما مِنْ غُمَّةِ الغيِّ ناشزاً وأعلـنَ بالشــرع المنيـفِ مُجاهــداً حَيا الدينَ والفقة الموصَّلَ والعُلل وتاهت به أحياء مصر على السَّما وكلُّ عظيم الشأنِ أحقرَ نفسَه وما هُـوَ إلا الجوهَـرُ الفردُ صورةً حوى ما رواه الشافعيُّ ومالـكُ وصرَّفَ في أحكامِـه حُسْـنَ رأيــه وصَـيّر ما قـال ابـنُ إدريسَ دارسـاً [٢٨/ ب] فأينعَ منها كُلُّ مُخْضَرٍّ دَوْحةٍ ودوَّنها ديناً ومُذْهَبَ مَذْهَب وَبِخَّرَ مِا أَمِلِي البِخارِيُّ بِالشَّذِي وفسرَّرَ آياتِ القُرانِ(٢) كآيةٍ وكم من كمالٍ دونَه العجزُّ حاجزٌ

⁽١) يعني أبا حنيفة رضي الله عنه.

 ⁽٢) بضم القاف وفتح الراء وتسهيل الهمزة، وهي قراءة الشافعي رضي الله عنه وقد أطال العلامة أحمد محمد شاكر النَّفَسَ في الاحتجاج لهذا الاختيار في تعليقه على «الرسالة» ص١٤ فقرة (٣٥).

يروحُ نفيسُ اللُّرِّ فيه كموجهِ وإن كان عُـ ذراً سائغاً غيرَ أنَّ مَـن ويشغَلُه عن طِيبِه داءُ هَـمُّـه وقد يعتري ذا البالِ حَرُّ محبةِ ولكنها الأحوال حسب حُلولِما وما الدهـرُ إلا كالمحـلِّ وأهلُـه فيبرزُ كالإبريزِ كُلُّ مُهذَّب ويخرجُ كالياقوتِ ذو الفضل قيمةً إذا اخترتَ منه ظاهراً كان سَيِّئاً ويُظْهِرُ حُسنَ الشيءِ شِينَ بضدِّه فيا كاملاً مِن دُونِهِ كُلُّ كامل تولَّيْتَ أرضَ الشام أعدلَ حاكم ولكنها صَحَّت لهم دعوةُ امرئٍ ولما أرادَ اللهُ بالقوم فتنةً وما عرفوا مقدارَها بكَ مِنَّةً فدرَّتْ بصَفْوِ العيش واليُمنِ والهنا وأوقفتَ رَيْعَ الوقفِ في كَفِّ مُمسِكٍ

ويقذِفُه للمستفيدِ مُنَظَّما به عِلَّةُ الأحزانِ مِنْ شأنِه الظَّما فيوهمُه ما ضَمَّ دِجلةُ غيرَ ما فلم يَرْوه ما يملَأُ الأرضَ والسَّما فتُشكِي مُحباً أو تُسلِّي متيَّما كزَيْفٍ فيبلَىٰ أو يُلذاقُ ليعلما وآخرُ أدنى منه يطلعُ طَلْغَها(١) وإن شئتَ منه باطناً كان مُظْلِما فتُنْكي السجايا في الكرام المُذَمما ولم ير إلا ذاته فتعلَّما فلا تحسَبَنْ ما نِلتَ فيه تقدُّما كسير فكنتَ الجبرَ خيراً ومَغْنها توليتَ عنهم نحوَ مصرَ مُيَمِّما(٢) تعادِلُ ما لم يحصر الخلقُ أنعُما ونَيلِ الْمُنعِي والعلم والحِلمِ والنَّمَا وأجريت أجفان المساكين بالدِّما

⁽١) الطلغم: حجرُ الفضَّة المزيَّف.

⁽٢) يُشيرُ به إلى ما لِقيهَ السِّراجُ البُّلقيني من مُكايَدةِ آلِ السُّبكي إيَّاه حتى آل به الأمر أن استعفى من قضاءِ الشام لِما حصل له من تشويش الخاطرِ وتكدُّرِ البال.

علىٰ كَمَدٍ يُضني وما فَتحوا فيا فقد أكلوا لحم الأَكُفِّ تندُّما ولا زلتَ وجهاً للزمانِ ومبسَا [٢٩/أ] وإنْ سوَّلتْ حقى النفوسِ مَكيدةً وأغراهم الشيطانُ أن أظهروا قِلى بقيتَ لمن يُدْمى إلى العِزِّ مَنسِماً(١)

وهذا بابٌ طويلٌ لا يمكِنُ استيعابُه، فإنَّ مدائحه التي قِيلَت فيه تربُو على الحصرِ، وسنذكرُ نبذةً من ذلك بعد هذا كما وعَدْنا بذلك إنْ شاءَ الله تعالى.

وأخبرني الشيخ العلامة مَجْدُ الدِّين البِرِمائيُّ (٢)، وهو الآنَ أقدمُ مَنْ قرأً على الوالدِ رضي الله عنه، عن شيخِه الشيخِ شمسِ الدينِ الزيلعيِّ، وكان من كبارِ أولياءِ الله تعالى: أنه قال في حَقِّ الوالدِ رضي الله عنه: إنه أوتيَ قُطبانِيَّةَ الشريعةِ.

وحكى لنا شيخُنا، قاضي القضاةِ شيخُ الإسلام، الأخُ صاحب الترجمةِ أبقاه اللهُ تعالى: أنَّ الشيخَ شهابَ الدينِ الأذرُعيَّ (٣) رحمه الله تعالى كان قَدِمَ اللهُ تعالى: أنَّ الشيخَ شهابَ الدينِ الأبناسيَّ (٤)، ثمّ نزلَ مِن عندِه فسَقَطَ القاهرةَ في وقتٍ، فزارَ الشيخَ برهانَ الدين الأبناسيَّ (٤)، ثمّ نزلَ مِن عندِه فسَقَطَ

⁽١) وهو خُفَّ البعير.

⁽٢) هو الإمام العلامة مجد الدين إسماعيل بن أبي الحسن البرماوي المصريّ الشافعيّ (ت ٨٣٤هـ)، حضر دروس السِّراج البلقيني، وتفقّه بالبَدْرِ الزركشي، وخطب بجامع عمرو بن العاص رحمه الله، له ترجمة في «شذرات الذهب» (٩: ٣٠٢).

⁽٣) الإمام الجليل أبو العبّاس أحمد بن حمدان بن أحمد الأذرعيّ (ت ٧٨٣هـ) كان من أجلِّ فقهاءِ الشافعية، تفقّه بابن النقيبِ وغيره، وناب في قضاء حلب، وصنّف التصانيف النافعة وأشهرها: «قوت المحتاج» في شرح المنهاج، و«التوسط والفتح في الجمع بين الروضة والشرح» في عشرين مجلّداً، وكان إماماً على قدم راسخةٍ من الصلاح والاشتغال بالعلم، فقيه النفس، قوّالاً بالحقّ رحمه الله، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (١٤٥١).

⁽٤) بفتح الهمزة وسكون الباء الموحّدة: أبو محمد إبراهيم بن موسى الأبناسي الشافعيّ (ت ٨٠٢هـ) قدم القاهرة، وتفقّه بالجمال الإسنويّ ووليّ الدين المنفلوطي، وتخرَّج في علم الحديث بمُغلطاي=

فانكسرَتْ رِجْلُه، فمكث أياماً، ثم جاء متوكئاً لشيخِ الإسلام الوالدِ في بيت الخطابةِ بالمدرسةِ الحجازيةِ فسلَّم عليه، وقال له: يا سيِّدي، أنا ما أستطيعُ الصلاة قائماً، ولكني أصليِّ قاعداً، فصلَّيتُ صلاةً رباعيةً، فلما قضيتُ الركعةَ الثانية، قرأتُ الفاتحةَ للركعةِ الثالثةِ ولم أتشهَّد، فهل يجوزُ لي العَودُ للتشهُّدِ أو أستمرُّ على قراءتي؟ فقال له شيخُنا على الفور:

هذه المسألةُ في «فتاوى البغوي» وقاسَها على مسألةٍ في باب الرَّدِّ بالعيبِ، فتعجَّبَ الشيخُ شهابُ الدين لذلك، وقال: ما هي؟

فقال شيخُنا: قال البغويُّ(۱) في «فتاويه»(۲): مسألةٌ إذا كان يُصلِّي الظُّهْرَ قاعداً، فلما فرغَ من السجودِ في الركعةِ الثانيةِ قعد، وابتداً الفاتحة، نُظِرَ: إن عَلِمَ أنه عَلَّ التشهُّدِ، وإن نسيَ الجلوسَ عَلَّ التشهُّدِ، لكنه جَرت الفاتحةُ على لسانِهِ يعودُ إلى التشهُّد، وإن نسيَ الجلوسَ فاشتغلَ بالفاتحةِ على ظنِّ أنه عَلَّ قيامِهِ هل يعودُ إلى التشهُّد؟ قال: يحتملُ وجهَيْن: أحدُهما وهو الأصحُّ - لا يعودُ؛ لأن هذا القُعودَ بدَلٌ عن القيامِ، كما لو قام أحدُهما وهو الأصحُّ - لا يعودُ؛ لأن هذا القُعودَ بدَلٌ عن القيامِ، كما لو قام

⁼ حتى غدا شيخ الديار المصرية، وصنّف في الحديثِ والفقه والأصول، مات راجعاً من الحجّ رحمه الله ودُفِنَ في عَقَبة أيْلة من بلاد الأردن. له ترجمة في «إنباء الغُمر» للحافظ ابن حجر (٢: ١٢)، و «شذرات الذهب» (٩: ١٢).

⁽۱) محُبي السنة وشيخ الشافعية، أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفرّاء البغوي (ت ٥٦٥هـ)، تلميذُ القاضي حسين، وصاحب «معالم التنزيل» في التفسير، و «شرح السنة» في فقه الحديث، و «التهذيب» في الفقه الشافعيّ، وهو من مُقَدَّمي الشافعية وكبارِ العلماءِ في المذهب، كان سيّداً كبيراً، صبوراً قانعاً من الدنيا باليسير، وعلى تصانيفه بهاءٌ ورَوْنق، ولي شَغَفٌ بمطالعة تصانيفه رحمه الله له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢: ١٣٦)، و «طبقات السبكي» (٧: ٥٠).

⁽٢) «فتاويٰ البغوي» مخطوط/ ورقة ١٢ أ، وهي المسألة رقم (٦١).

وترك التشهُّدَ الأولَ ثم تذكَّرَ لا يعودُ، والثاني: أنه يعودُ؛ لأن الرجوعَ عن الفرضِ إلى النفلِ إنها لا يجوزُ في الأفعالِ دونَ الأذكارِ، بدليلِ أنه لو رجعَ من الفاتحةِ إلى دعاءِ الاستفتاحِ يجوزُ وها هنا [فعل] (١) القعودِ واحدُّ إنها أبدلَ الذكرَ فلا بأسَ بالرجوعِ.

ونظيرُ هذه المسألة: إذا اشترى عَيْناً من إنسانٍ، وباعَ نِصفَها من آخرَ، ثم وَجدَ بها عيباً، ليس له أن يرُدَّ النصفَ الذي بَقِيَ في يدِه على البائع؛ لأنه يُؤدِّي إلى تفريقِ المِلكِ عليه، فلو اشترى عيناً وباعَ نِصفَها من بائعها، ثم وجد بها عيباً، هل له أن يرُدَّ النصفَ الذي في يدِه على البائع؟

وجهانِ: أحدُهما: لا يجوزُ؛ لأنَّ تفريقَ المِلكِ عليه معنى، والثاني: يجوز؛ لأنه لا تفريقَ في الصورة، كذلك في مسألتِنا في أحدِ الوجهين: لا يعودُ؛ لأنه انتقالُ معنى، والثاني: يعودُ؛ لأنه لا انتقالَ في الصورةِ (٢).

فلما قضى شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه مقالَتَه، تعجَّبَ الشيخُ شهابُ الدين لذلك وقال: والله ليسَ العَجَبُ من استحضارِه للحُكمِ، ولا أنها في «فتاوى البغويّ» إنها العجبُ من حفظه وقولِه: لها نظيرٌ في بابِ الرَّدِّ بالعيبِ، وجوابِه بسرعةٍ. انتهى.

* * *

⁽١) زيادة من «فتاوي البغوي».

⁽٢) في «فتاوي البغوي»: «لا انتقالَ صورة».

ذكرُ شيءٍ من اختياراتِه في المذهبِ وانفراداته [٢٩/ ب] عن الأصحابِ وترجيحاته(١)

منها: أنه كان يختارُ أن الماءَ المشمَّسَ لا يُكرَهُ، وهو الذي اختاره في «الروضة»(٢)، لكنَّ مذهبَ الشافعيِّ ينصُّ على كراهتِه من جِهَةِ الطِّبِّ (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الوضوءَ ينتقضُ بأكلِ لحمِ الإبلِ، تَبعاً لاختيارِ النوويِّ في «الروضة»(٤) ولقُوَّةِ الدليل(٥).

⁽١) قد ذكر الجلالُ البُلقيني هذا الفصل في ترجمة أبيه، على جهة الاختصار، وزاد العَلَمُ البلقيني هنا في الإيضاح والشرح حتى بلغ بها مئةً وثلاثاً وتسعين مسألة، وكانت عند أخيه الجلال مئة وسبعاً وأربعين مسألة.

⁽٢) «روضة الطالبين» بحاشية البُلقيني (١: ٥٣) وعبارتُه ثَـمَّة: الراجحُ من حيثُ الدليلُ أنّه لا يُكرهُ مُطْلقاً، وهو مذهبُ أكثرِ العلماء، وليس للكراهةِ دليلٌ يُعْتَمد. وإذا قُلْنا بالكراهةِ فهي كراهةُ تنزيهِ لا تمنعُ صحّة الطهارة، وتختصُّ باستعمالِه في البَدن، وتزول بتبريدِه على أصحِّ الأوْجُه. انتهى.

⁽٣) مثل خوف البرص. وقيل: يُكره تعبُّداً. انظر: «عُجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» لابن الملقِّن (١: ٦٥).

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البُلقيني (١: ١٠٨ - ١٠٩) وعبارتُه ثمّة: «ولا ينتقضُ الوضوءُ عندنا بخارج من غير السبيلين، ولا بأكْلِ لحم الجزور... وفي لحم الجزور قولٌ قديمٌ شاذّ. قلت: هذا القديمُ وإنْ كان شاذاً في المذهب، فهو قويٌّ في الدليل، فإنّ فيه حديثين صحيحين ليس عنها جوابٌ شاف، وقد اختاره جماعةٌ من محقّقي أصحابِنا المحدِّثين، وقد أوضحتُ كل ذلك مبسوطاً في شرح «المهذّب»، وهذا القديمُ ممّا أعتقدُ رجحانه». انتهى بحروفه. ولتهام الفائدة انظر: «المجموع شرح المهذّب» (٢: ٥٧).

⁽٥) يعني مًا ثبت في «صحيح مسلم»، كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل برقم (٣٦٠) =

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ مَنْ مَسَحَ في الحضرِ رِجْلاً واحدةً يُتِمُّ مَسْحَ مُقيمٍ، تَبعاً لاقتضاءِ إطلاقِ نصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه، وهو اختيارُ النوويِّ في «الروضة»(١) تَبعاً لجزْم صاحبِ «التتمة»(٢) واختيارِ الشاشيِّ (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ الجمعِ للمتحيِّرَةِ بين الصلاتَينِ في وقتِ الأولى خُلافاً لمن لم يُجزِ ذلك (٤).

من حديثِ جابر بن سَمُرَة: أنّ رجلاً سأل رسولَ الله ﷺ: أأتوضّاً من لحومِ الغنم؟ قال: «إنْ شئتَ فلا توضّاً» قال: أأتوضّاً من لحومِ الإبل؟ قال: «نعم فتوضّاً من لحوم الإبل».

⁽١) انظرَ: «روضة الطالبين» (١: ١٦٤) وعلَّله بتلبُّسه بالعبادةِ في الحضر.

⁽٢) يعني الإمام الجليل أبا سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي المتوليّ (ت ٤٧٨هـ) صاحب «التتمّة»، التي أكمل بها كتاب «الإبانة» لشيخه الفورانيّ ولم يتمّها بل وصل فيها إلى باب القضاء. وكان فقيها نظّاراً مدقّقاً، تفقّه بالقاضي حسين والفوراني وغيرهما، وبرع في الفقهِ والخلافِ والأصول. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ١٣٣)، و «طبقات السبكي» (٥: ١٠٠).

⁽٣) يعني الإمام القفال الكبير: أبا بكر محمد بن علي بن إسهاعيل الشاشيَّ (ت ٣٦٥هـ) صاحب «حلية العلهاء»، تفقّه بابن سُرَيج، وعنه انتشر فقه الشافعي فيها وراء النهر، وكان من أعيانِ عصرهِ وصنف «محاسنَ الشريعة» و «دلائل النبوة» وغيرهما. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٤: ٠٠٠)، و «طبقات السُّبكي» (٣: ٢٠٠).

قلت: انظر كلام الشاشي في «حلية العلماء» (١: ١٣٢)، حيث قال: فَصْلٌ: إذا مَسَحَ في الحضرِ ثم سافرَ أتمَّ مَسْحَ مُقيم، وبه قال أحمد. وذكر القاضي حُسَيْن رحِمَه الله أنّه إذا مَسَحَ أحدَ النّفَيْن في الحضر، ثمّ سافرَ ومَسَحَ الخفَّ الآخر، فإنّه يُتمُّ مَسْحَ مسافر، وهذا فاسد.

⁽٤) لأن شُرط الجمع تقدُّمُ الأولى صحيحة يقيناً أو بناءً على أصلٍ، ولم يُوجَدْ هُنا. أفاده الشربيني في «مغنى المحتاج» (١: ٢٩٠).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ المُحرِمَ لا يَمسَحُ على الخُفِّ (١)، وقال: إنه الأقربُ خلافاً لتعميمِ المَحامليِّ (٢) حيثُ أدخله في حُكْمِ العاصي بسَفرِه.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه يُستحَبُّ أن لا يزيدَ على الصاعِ مطلقاً في الغُسلِ، ولو كان مُتفاحِشَ الخَلقِ؛ لظاهرِ قولِ جابرٍ: «كانَ يكْفي من هو أوفى منك شَعَراً وخيرٌ منك» (٣)، يريدُ النبيَّ عَيَّلِهُ، وهذا مُشعرٌ إشعاراً ظاهراً بأن هذا الترتيبَ في الغُسلِ، لا يَزيدُ عليه في حَقِّ كُلِّ أحدٍ (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ الجمعِ بين خُطبَتَي الجمعةِ وصلاتِها بتيَمُّمٍ واحدٍ خلافاً لمن منع ذلك(٥).

⁽۱) لأنه يحرمُ عليه لُبْسُه إلا أن يكون الرجلُ ليس له نعلان، فليقطع الخُفَّينُ أسفلَ من الكعبين. وهو ثابتٌ في الصحيح. أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب ما يُباح للمحرِم بحَجّ أو عمرة برقم (١١٧٧) من حديثِ ابن عمر رضي الله عنها ولتهامِ الفائدة انظر: «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي ص٢٢٧.

⁽٢) أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبّيّ المحاملي بفتح الميم الأولى (ت ٤١٥هـ) الإمامُ المصنّف، تفقّه بأبي حامد الإسفراييني، وكان مِن أهلِ الفَضلِ والعلمِ والفقه، برع في المذهب، وصنّف التصانيف مثل: «المُقْنِع» و «اللباب» وغيرهما. له ترجمة في «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (١: ٣٦٦) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٧٤).

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الغُسل، باب الغُسْلِ بالصاعِ ونحوِه برقم (٢٥٢)، ومسلم، كتاب الحيض، باب استحباب إفاضة الماءِ على الرأس برقم (٢٤٩) وغيرهما.

⁽٤) وعلَّله الحافظ ابن حجرٍ بأنَّ الزيادةَ على ما اكتفى به رسولُ الله ﷺ تَنطُّعُ قد يكونُ مثارُه الوَسُوسة، فلا يُلْتفَتُ إليه. انظر: «فتح الباري» (١: ٣٦٨).

 ⁽٥) وهو الإمام النووي في «روضة الطالبين» (١: ١٥٠) وعبارتُه ثمّة: وكذا لا يجمع ـ يعني
 المُتَيمِّم ـ بين خطبةِ الجمعةِ وصلاتِها على الأصحّ.

قلت: قد علَّق السِّراج البلقيني في حاشيته على «الروضة» (١: ٠٥٠) بقوله: «هذا ممنوع، =

ومنها: أنه كان يختارُ عدمَ الضررِ إذا عَسُرَ زوالُ أثرِ لونِ النجاسةِ وريجِها معاً، والمرجَّحُ تخصيصُ عدمِ الضررِ بوجودِ واحدٍ منهما إذا عَسُرَ زواله (١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنّ الدمَ الخارجَ بعد العَلَقةِ والمُضْغةِ التي لا تنقضي العِدَّةُ بها ليس نِفاساً تَبَعاً للهاورديِّ (٢)، خلافاً «للروضةِ»(٣) و «الشرحِ»(٤) تَبعاً للمُتَولى(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ جَوازَ ضربِ الصَّبيانِ على تركِ الصلاةِ والصومِ وإن لم يُنْجِعوا ضَرباً غير مبرِّحٍ، خلافاً للشيخِ عزِّ الدين ابنِ عبدِ السلامِ ومن تَبِعَه،

ولم يسبِقْه إليه أحد. والذي في «شرح الرافعي» أنّ في الجمع بين الخطبة وصلاة الجُمعة بالتيمُّم الواحد وجهيْن كالوجهيْن في الجمع بين الطواف الواجب وركعتيه، والرافعيُّ تبع في ذلك البغوي، وما ذكره البغويُّ لم يذكره أحد، والصوابُ القَطْعُ بالجواز. وإنْ ذُكِرَ الخلافُ فإنّا يجيء على أنّها صلاةٌ مستقلّة، فأمّا إنْ قُلنا: إنّ الخُطبتيْن بدَلُ الركعتيْن وأنّها ظُهرٌ مقصورة، فالظهر يكفي فيها تيمُّمٌ واحد، وإن قُلنا: إنها صلاةٌ مستقلّة، فالخُطبتان أشدُّ اتصالاً بالجمعة مِن الركعتين بالطواف، ولهذا يُشترطُ الموالاة بين الخطبتين والصلاة على الأصحّ» انتهى كلامُه، وهو نافعٌ نفيسٌ مُحرَّر.

⁽١) يوضِّحُه قولُ النووي في «روضة الطالبين» (١: ٦٨): وإنْ بقيَ اللونُ والرائحةُ لم يَطْهُرْ علىٰ الصحيح.

⁽٢) في «الحاوي الكبير» (١: ٤٣٧) وعبارتُه ثمَّة: «فإنْ لم يكُن فيها وضَعَتْهُ خَلْقٌ مُصَوَّر لا جَلِيٌّ ولا خَفِيّ كالعَلَقةِ والمُضْغةِ التي لا تصيرُ بها أمَّ ولدٍ، ولا تجبُ بها عِدَّةٌ، لم يكن الدمُ الخارجُ معه نِفاساً». انتهلي.

⁽٣) «روضة الطالبين» (١: ١٧٤).

⁽٤) «الشرح الكبير» للرافعي (٢: ٥٧٥) وقيَّده بقوله: «وقالت القوابل: إنَّه ابتداءُ خَلْقِ الآدمي».

⁽٥) يعني في «التّتمة».

حيث ذهب إلى منع الضرب مطلقاً (١)، وشبّهها شيخُنا رضَي الله عنه بحدّ الخمرِ في العبدِ فإنه يُحدُّ عشرين، وإن لم يَنْزَجِرْ مِثلُه بذلك، وقال رضيَ الله عنه: وهذا ظاهرُ القرآنِ في الزوجاتِ، خلافاً لمن ذهب إلى أنه لا يضرِبُ إلا إن يُنْجِع (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أن العاميَّ لا يلزَمُه تمييزُ فرائضِ الصلاةِ من سُننِها بخلافِ الفقيهِ فإنه يلزمُه ذلك، وهو الذي مال إليه في «الروضةِ»(٣)، وفي وجهٍ: أنه يلزَمُه، والصوابُ ما تقدَّم، حتى بالغَ بعضُهم وقال: إنَّ العاميَّ ليس له عندي مذهبُ (١).

ومنها: أنه كان يختارُ بل يُرجِّحُ إسقاطَ كلمة (وبركاتُه) من الأقلِّ في التشهُّدِ؛ لأنه ورد في بعضِ الرواياتِ بدونها، وقد اتفقوا على إجراء جميع الرواياتِ(٥٠).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا قامَ من التشهُّدِ يرفَعُ يديه كما صحَّ عن النبيِّ

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ تغميضَ العينِ في الصلاةِ لا يُكرَهُ إن لم يَخَفْ ضَرِراً

⁽١) وعَلَّله بأنَّ الضربَ الذي لا يُبرِّحُ مَفْسَدة، وإنَّما جازَ لكونِه وسيلةً إلى مصلحةِ التأديب، فإذا لم يحصل التأديب، سقط الضربُ الخفيف كما يسقطُ الضربُ الشديد؛ لأن الوسائلَ تسقطُ بسقوطِ المقاصد. انتهى من «قواعدِ الأحكام» ص١٢١.

⁽٢) قاله البُلْقيني في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص١٦٨.

⁽٣) «روضة الطالبين» (١٠: ٢٢٤).

⁽٤) قاله القاضي حسين، وعلَّله بأنَّ المذهبَ لعارفِ الأدِلَّة، والذي صحَّحه القفَّال أنَّ للعاميِّ مذهباً، فلا يجوزُ له مخالفتُه. انتهى من «روضة الطالبين» (١١١:١١٧).

⁽٥) وهو الذي اختاره ابنُ كجِّ والصيدلانيّ. انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البُلْقيني (١: ٢٧٥). وحكى العِمراني في «البيان» (٢: ٢٣٥) أنّه غير واجبِ، وجَعَله قو لاَّ لاُكثرِ الأصحاب.

تَبعاً لاختيارِ النوويِّ(١)، والمذهبُ: أنه يُكرَه (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أن اختلافَ العلماءِ لا يمنَعُ [٣٠/ أ] اقتداءَ بعضِهِم ببعض، وقال: على النصِّ المعتمدِ.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا صلَّل صلاةً مفروضةً ثم أرادَ إعادَتَها فإنه ينويها إعادةً تَبعاً لابن الرِّفعةِ، والنوويُّ والرافعيُّ أطلقا ذلك (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا كان مريضاً، وأراد أن يجمعَ الصلاةَ يجوزُ له ذلك، تبعاً لجهاعةٍ من أصحابِنا، وهم: أبو سُليهان الخطابيُّ، والقاضي حُسين، والرُّويانيُّ، وأبو إسحاقَ المروزيُّ، وابنُ المنذرِ، وهو اختيارُ النوويِّ في «الروضة» (٤)، والمذهبُ: أنه لا يجمع.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه يُشتَرَطُ لصحةِ الجمع تقديماً تحقُّقُ بقاءِ وقتِ

⁽١) في «روضة الطالبين» (١: ٢٦٩) وقيَّده بقوله: إنْ لم يَخَفْ ضَرَراً قال ابن حجر الهيتميّ: إذْ لم يصحَّ فيه نَهْيٌّ، وفيه مَنْعٌ لتفريقِ الذِّهن، فيكون سبباً لحضورِ القلب، ووجودِ الخشوع الذي هو سرُّ الصلاةِ وروحُها، ومن ثَمَّ أفتى ابن عبد السلام بأنّه أولى إذا شَوَّشَ عدمُه خشوعَه أو حضورَ قَلْبِه مع ربِّه. انتهى من «تحفة المحتاج» (٢: ١٠٠).

قلت: كلامُ ابن عبد السلام مذكور في «الفتاوي» له ص٢٧٢.

 ⁽٢) هو قولٌ في المذهب وساقه النووي بصيغة التمريض، وإليه ذهبَ العَبْدريُّ من الشافعية تَبعاً لبعض التابعين، ولأن اليهودَ تفعلُه. انظر: «مغنى المحتاج» للشربيني (١: ٣٩٠).

⁽٣) انظر تفصيل هذه المسألة في «البيان» للعِمراني (٢: ٣٨١).

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٣٩٤) وزاد: فعلى هذا يُسْتحبُّ أن يُراعيَ الأرفقَ بنَفْسِه، فإنْ كانَ يُحَمُّ مثلاً في وَقْتِ الثانية، قدّمها إلى الأولى، وإن كان يُحَمُّ في وقتِ الأولى، أخَّرها إلى الثانية، ثم قال: القولُ بجوازِ الجَمْعِ بالمرضِ، ظاهرٌ مختار.

الأولى، فلا يجوزُ مع الشكِّ(١)، قال شيخُنا الأخُ(٢): كتبناها عنه.

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ تعدُّدِ الجمعةِ في البلدِ، وصحةَ كُلِّ جمعةٍ تُقامُ في البلدِ، وله في ذلك تصنيفانِ تقدَّمَ ذِكْرُهما، خلافاً لمن رجَّحَ خلافَ ذلك (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن النافلةَ في يومِ الجمعةِ في غيرِ البيتِ أفضلُ، كما نصَّ عليه الشافعيُّ رضيَ الله عنه (٤)، خلافاً لإطلاقِهما (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لو صلّى صبيٌّ مميّزٌ لم يستكمِلْ سبعَ سنين وقُبُلُه بادٍ أو دُبرُه، كانت صلاتُه صحيحةً (٦)، وكذلك طوافه.

⁽۱) قاله في حاشيته على «روضة الطالبين» (۱: ٣٨٩) تعليقاً على قولِ النووي: يجوزُ الجمعُ بين الظُّهرِ والعصر وبين المغربِ والعشاء، تقديماً في وَقْتِ الأولى، أو تأخيراً في وقتِ الثانية. قال السِّراج البُلْقيني: ما ذكره من قولِه: «تقديماً في وَقْتِ الأولى»، هو الذي ذكره الشافعيُّ والأصحاب، ولم يُصَرِّحوا بها إذا خرجَ وَقْتُ الأولى وهو في الثانية، والذي يظهرُ أنّه يبطلُ الجمعُ، وتبطل صلاةُ العصر، أو تنقلبُ نَفْلاً على الخلافِ في نظائره... إلى آخرِ كلامِه رحمه الله. (٢) يعنى الجلال البُلْقيني رحمه الله.

⁽٣) وهو التقيُّ السبكيُّ رحَمه الله، وقد أكثر من التصنيف فيها، ومن أشهر تصانيفه «الاعتصام بالواحدِ الأحدمِن إقامةِ جُمعتَيْن في بلد»، و «القولُ المتبع في مَنْعِ تعدُّدِ الجُمَع» وغيرهما. انظر: «فتاوى السبكي» (١٠ : ١٧١) و (١٠ : ١٨٦).

⁽٤) في «الأم» (١: ٢٦٨) وعبارتُه ثمّة: «وجميعُ النوافلِ في البيتِ أحبُّ إليَّ منها ظاهراً إلاّ في يومِ الجمعة». انتهى. ونقلها السِّراج البلقيني في حاشيته على «روضة الطالبين» (١: ٣٣٦)، وقال: وهذه فائدةٌ جليلةٌ فليُتَنبَّه لها والله أعلم.

⁽٥) يعني الرافعيَّ في «الشرح الكبير»، والنوويَّ في «روضة الطالبين» (١: ٣٣٦) وهو حاصلُ عبارةِ العِمراني في «البيان» (٢: ١٣٦).

⁽٦) والمشهورُ في المذهبِ أنّ عورةَ الصبيّ قبل سبع سنين هي القُبُلُ والدُّبُر، ثم تَتغَلَّظُ بعد سبع سنين. انظر: «البيان» للعِمراني (٢: ١٢٠).

ومنها: أنه كان يختارُ أن القنوتَ مُستحبُّ في الوِتْرِ في جميعِ السَّنَةِ، وهو الذي اختارَه النوويُّ في «التحقيق»(١)، والمذهَبُ المرجَّحُ: اختصاصُه بنصفِ رمضانَ خاصَّةً(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ وقتَ صلاةِ الضُّحىٰ مِن طلوعِ الشمسِ إلى أن يذهبَ رُبعُ النهارِ^(٣)، والمرجَّحُ عند الأصحابِ من حين ترتفعُ الشمسُ إلى الاستواءِ^(٤).

قلتُ: قد ذهبَ إلى هذا الاختيار غير واحدٍ من الشافعية منهم: أبو عبد الله الزبيري، وأبو الفضل بن عَبْدان، وأبو منصور بن مهران، وأبو الوليد النيسابوري رحمهم الله. انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٤: ٢٤٥).

⁽۱) وهو اختيارُ ابن مسعودٍ وغير واحدٍ من أهل العلم، ويوضِّحه قولُ الترمذي في «السنن» (٢٤): واختلف أهلُ العلم في القنوتِ في الوترِ، فرأى عبد الله بن مسعود القنوتَ في الوتْرِ في السَّنةِ كلِّها، واختارَ القنوتَ قبل الركوع، وهو قولُ بعضِ أهلِ العلم، وبه يقولُ سُفيان الثوريّ، وابنُ المبارَك، وإسحاق، وأهل الكوفة. وقد رُوِيَ عن علي بن أبي طالب أنّه كان لا يقنتُ إلّا في النِّصفِ الآخرِ من رمضان، وكان يقنتُ بعد الركوع، وقد ذهبَ بعضُ أهلِ العلم إلى هذا، وبه يقول الشافعيُّ وأحمد.

⁽٢) واحتج له الرافعيُّ بأن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه جَمَع الناسَ على أبيِّ بن كعبٍ في صلاة التراويح، فلم يقنُتْ إلّا في النصفِ الثاني، ولم يَبْدُ مِنْ أحدٍ إنكارٌ عليه، فكان ذلك إجماعاً. انتهى من «الشرح الكبير» (٤: ٢٤). ولتهام الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (١: ٣٣٠) حيث قال النووي: والصحيحُ اختصاصُ الاستحبابِ بالنصفِ الثاني من رمضان، وبه قال جمهور الأصحاب، وظاهرُ نَصِّ الشافعيِّ رحمَه الله، كَراهةُ القنوتِ في غير هذا النصف.

⁽٣) وهو اختيارُ الماورديِّ في «الحاوي الكبير» (٢: ٢٨٧) وعبارتُه ثمّة: «ووقتُها في الاختيار إذا مضي من النهارِ رُبُعه».

⁽٤) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» بحاشيةِ البُلْقيني (١: ٣٣١)، والشربيني في «مغني المحتاج» (١: ٤٥٥ - ٤٥٦).

ومنها: أنه كان يختارُ استحبابَ صلاةِ ركعتَيْنِ بعد الغُسلِ والتيمُّمِ قياساً على الوضوءِ (١) وقال: إنه لم يَـرَ من تعرَّضَ له.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا اجتمع الوصيُّ الذي أوصى الميت إليه أن يُصَلِّ عليه، والوالي يُقدَّمُ الوصيُّ على الواليِّ عملاً بوصيةِ الميتِ؛ ولأن ذلك قُربةٌ كسائرِ القرباتِ، لا سيَّا إذا كان الوصيُّ عالماً أو ولياً لله تعالى، فشُبِّهَت هذه القربةُ بذلك، والمذهبُ: تقديمُ الوالي وهو الإمامُ أو نائبُه (٢)، قلتُ: ولما قالَه شيخُنا رضي الله عنه وجةٌ وقوةٌ، وينبغي أن يكونَ هذا هو المُفتَى به، إذ لا دليلَ قويٌّ يعضُدُ من خالفَ ذلك.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا وجبتَ عليه زكاةُ [٣٠/ب] ذهبِ فأعطى قيمتَها فُلُوساً جُدُداً، فهو جائزٌ اجتهاداً من عنده، وذلك أنه رأى أن الفقيرَ إذا أُعطِيَ الفُلُوسَ فهو أحسَنُ له من إعطائِه قطعةً من الذَّهب(٣).

ومنها: أنه كان يختارُ جَرَيانَ الجُبْرانِ(١) في البقرِ كما يجري في الإبلِ(٥)،

⁽١) يوضِّحه قولُ النووي: ويُسْتحبُّ لمن يتوضَّأُ أن يصلي عَقِبَه ركعتَينْ في أيِّ وقتِ كان. انتهى من «روضة الطالبين» (١: ٢٠٢).

⁽٢) لأنّ الوالي مقدَّمٌ على الوليّ في القديم، انظر: «روضة الطالبين» (٢: ٤٣).

⁽٣) ومِثْلُه إخراجُ القيمةِ عن صَدَقةِ الفطر، وهو مذهَبُ الأحناف، وروايةٌ في مذهب أحمد، قال الفخر الزيلعيُّ الحنفيّ في «تبيين الحقائق» (١: ٣١٠): «والدراهمُ أولى من الدقيق، لأنه أَدْفَعُ للحَاجةِ الفقير». انتهن.

وقال المرداوي الحنبليّ في «الإنصاف» (٣: ١٨٢): وعنه روايةٌ مُخَرَّجَةٌ: يُحْزِئُ إخراجُها - يعني القيمةَ ـ. انتهي.

⁽٤) من قولهم: جَبْرَتُ نصابَ الزكاةِ بكذا: عادَلْتُه به، واسمُ ذلك الشيء الجُبرُان. انتهى من «المصباح المنير» (جبر).

⁽٥) قاله تعليقاً على قول النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البُلْقيني (٢: ٨٠): «لا يدخُل =

والمرجَّحُ في المذهب: تخصيصُه بالإبل.

ومنها: أنَّ الزكاةَ إنما تكونُ رُكناً من أركانِ الإسلامِ في المحالِّ المُجْمَعِ عليها، خلافاً لمن أطلق ذلك (١).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا عَجَّلَ زكاةَ عامَينِ جاز له ذلك (٢)، ورجَّحه باستسلافِ النبيِّ ﷺ من عَمِّه العباسِ زكاةَ عامَينِ (٣).

الجُبرانُ في زكاةِ الغنمِ والبقر». قال السِّراج البُلْقيني: ما جزم به في البقرِ غيرُ مسلَّم مِن جِهةٍ أنَّ المُسِنَّةَ أعلى من التَّبيع، وقد تقرَّر في الإبلِ أنه إذا لم يجد السنَّ النازلَ ووجد السنَّ العالى يدفعُه ويدفعُ له الساعي شاتين أو عشرين درهما، وفي عكْسِه لو وجدَ النازلَ ولم يجدِ العالى أخرجَ النازلَ، وأخرجَ معه شاتَيْن أو عشرين درهماً، وقضيّةُ هذا أن يجريَ في المُسِنَّةِ والتبيع، ولم أرَ من تعرَّضَ لهذا». انتهى.

⁽۱) يعني الإمام النووي في «روضة الطالبين» (۲: ٦٦) «كتاب الزكاة» وعبارتُه ثَمَّة: «هي أحدُ أركانِ الإسلام، فمَنْ جحدَها كفَر» قال السِّراج البلقيني: «إنّها تكونُ الزكاةُ رُكناً في الأبوابِ المُجْمَعِ عليها، فأمّا في الرِّكازِ والتجارةِ وزكاةِ الفِطْر فليست من الركن، وإنْ كانَتْ واجبة؛ لأنّ الركازَ ليس فيه زكاة على وجه، والتجارة لا تجبُ على رأي، وزكاةُ الفِطْر لا تجبُ على رأي، وليس هذا شأنَ الركن. وليس هذا كالاختلافِ في واجباتِ الصلواتِ الخمسِ؛ لأنه لا يُوجَدُ الركنُ عند مَنْ عَدَّ ذلك واجباً إلّا بوجودِه بخلافِ ما نحن فيه، وصار هذا كالعُمرةِ، وأمّا أركانُ الحجِّ، فإنّه لا يتمُّ الركنُ الذي هو الحجّ إلّا بها بخلافِ مَنْ لم يُخرِجْ زكاة التجارةِ، فإنّه لا يُبْطلُ إخراجه من زكاةٍ غيرها». انتهى، وهو منزعٌ دقيق غاية.

⁽٢) وهو قولُ أبي إسحاق الإسفراييني. حكاه البغويُّ في «التهذيب» (٣: ٥٥).

⁽٣) أخرجَه البيهقيُّ في «السنن الكبرى»، كتاب الزكاة، باب تعجيل الصدقة (٤: ١٨٧)، من حديثِ عليٌّ رضي الله عنه، وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣٦١: ٣٦١) وأعلّه بالانقطاع، ثم ذكر حديث ابن مسعودٍ أن رسولَ الله ﷺ تسلَّفَ من العباسي صدقةَ عامَيْن، وعزاه للطبراني والبزّار. وأعلّه بمُحمّد بن ذكوان، ضعيف الحديث.

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّه إذا عَجَّلَ زكاةَ الحبوبِ بعد انعقادِها فإنه جائزٌ، والمنهبُ المصحَّحُ: أنه لا يجوزُ إلا بعدَ الاشتدادِ والإدراكِ(١)، واستدلَّ رضي الله عنه على ذلك بالحديثِ: «لا زكاةَ في الحبوبِ حتى يشتدَّ، ولا العنبِ حتى يسودًّ» (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ فيها إذا مَلَكَ نِصاباً من السائمةِ، ووجدَ في الحَوْلِ ما توقَّعه، أنه يجوزُ أن يُخرِجَ عن نِصابَينِ لتوقُّعِه بالتوالدِ، تبعاً لتصحيحِ الغزاليِّ والمُتولِّي خلافاً للأكثرين.

ومنها: أنه كان يختارُ في دَفْعِ الزكاةِ لِأَئِمَّةِ الجَورِ إذا لم يَصْر فوها في مصارِفِها تفصيلاً، وهو: أنه إن قُلنا بوجوبِ دفعِها إلى الإمام الجائرِ فإنه يَبْرأُ الغنيُّ قطعاً؛ لأنه فعلَ الواجب، وإلا فإن أُجبِرَ على دَفْعِها فالتردُّدُ، والأرجحُ: عدمُ الإجزاءِ، وإن لم يُجبَرَ على دفعِها إلى الإمامِ الجائرِ فدَفَعَها إليه وصَرَفَها إلى غيرِ مصارِفِها فلا وإن لم يُجبَرَ على دفعِها إلى الإمامِ الجائرِ فدَفَعَها إليه وصَرَفَها إلى غيرِ مصارِفِها فلا يَبْرأُ الغنيُّ قطعاً (٣)، وهذا تفصيلٌ حسنٌ قويُّ، خلافاً للشيخ عزِّ الدين ابنِ

⁼ قلت: الحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠: ٧٢) برقم (٩٩٨٥)، والبَزَّار في «كشف الأستار» (١: ٤٢٤) برقم (٨٩٦)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٨٢) وقال: فيه محمد بن ذكوان، وفيه كلامٌ وقد وُثِّق.

⁽١) وهو الذي جزم به الرافعي في «الشرح الكبير» (٥: ٥٨٢) وعبارتُه ثمَّةَ: «ووَقْتُ الوجوبِ في الحبوبِ اشتدادُها لأنّها حينئذِ تصيرُ طعاماً». انتهى. وهو الذي مشى عليه النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ١٥٠).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» برقم (١٣٣١٤) من حديثِ أنس بن مالك، وأبو داود، كتاب البيوع، باب ما جاءَ في كراهية بَيْعِ الثمرةِ حتى يَبْدُو صلاحُها برقم (٣٣٧١)، والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاءَ في كراهية بيع الثمرةِ حتى يبدو صلاحُها برقم (١٢٢٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢: ٢٤) وصحّحه ابن حِبّان (٤٩٩٣) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) قاله السِّراجُ البُلْقيني في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص١٢٨.

عبدِ السلامِ، حيثُ اختار أنه لا يَبْرأُ الغنيُّ في دفعها مطلقاً؛ صَرَفَها في مصارِفِها أو في غيرِ مصارِفِها(١).

ومنها: أنه كان يختار بُطلانَ الصومِ بنيةِ الخروجِ منه، وقال: إنه الأرجَحُ (٢)، خلافاً لمن رجَّحَ خلافه.

ومنها: أنه كان يختارُ أن القُبلةَ لا تحرُمُ للصائمِ مُطلقاً؛ لصِحَّةِ الحديثِ في ذلك (٣)، خلافاً لمن رجَّحَ التحريمَ لمن تحُرِّكُ شهوتَه (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ صومِ الوليِ عن الميِّتِ قريبِه، تبعاً لصحةِ الحديثِ

⁽١) قاله في «قواعد الأحكام» ص ٧٩، وعلّله بها في إجزائها من تضرُّرِ الفقراءِ بخلافِ سائرِ المصالح التي لا مُعارِضَ لها، فالقولُ بإجزاءِ أخذِها نافعٌ للأغنياء مُضِرُّ بالفقراء ودَفْعُ المفسدةِ عن الفقراءِ أوْلِى من دَفْع المفسدةِ عن الأغنياء.

⁽٢) وهو الذي صحّحه البغويُّ في «التهذيب» (٣: ١٤٣)؛ لأن النيّة شرطٌ في جميعِه، فإذا رفضَ النيّة في أثنائه، بقي الباقي بلا نيّة. والثاني: لا يبطل، وبه قال أبو حنيفة. انتهى. وفرَّقَ الغزالي بين التردُّدِ والجزم، فلو تردَّد في الخروج من الصوم لم يبطل، ولو جزم نِيَّة الخروج فوجهان. انظر: «الوسيط» (٢: ٨٨).

⁽٣) يعني ما ثبتَ من قولِ عائشة رضي الله عنها: إنْ كان رسولُ الله على ليُقبِّلُ بَعْضَ نسائه وهو صائم، ثم ضحكت. أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب القبلة للصائم برقم (١٩٢٨)، ومسلم، كتاب الصوم، باب بيانِ أن القبلة في الصوم ليست محرَّمةً على مَنْ لم تحرِّك شهوتَه برقم (١٩٠٦) وصحّحه ابن حِبّان (٣٥٣٧)وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) أوّلُ القائلين بذلك هو إمامُنا الشافعيُّ رحمَه الله في «الأم» (٢: ١٠٧) وعبارتُه ثمّة: «ومَنْ حرّكَتِ القُبْلةُ شَهُوتَه كرهتُها له، وإنْ فَعلها لم يُنْقَضْ صومُه، ومَنْ لم ثُحَرِّكْ شهوتَه فلا بأسَ له بالقُبلة، ومِلْكُ النفسِ عنها في الحالَيْن أفضَل؛ لأنّه مَنْعُ شَهْوةٍ يُرْجى من الله تعالى ثوابُها». انتهى كلامُه، وهو مُقَرْطِسٌ على ثمرةِ الصيام وغايتِه من الخشوعِ والخضوع. ولتهام الفائدة انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٦: ٣٩٦)، و«روضة الطالبين» للنووي (٢: ٢٤٧).

ترجمة السراج البلقيني في ذلك (١) والقولِ القديم واختيارِ النوويِّ، والمذهبُ الجديدُ: المنعُ (٢)، لكن النوويَّ في «الروضة» (٣) مالَ إلى تصحيحِ القولِ القديمِ؛ لصحةِ الحديثِ فيه، ولضَعْفِ أدلَّةِ القول الجديد.

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ السواكَ لا يُكرَهُ للصائم بعدَ الزوالِ تَبعاً لاختيارِ النوويِّ في [٣١/ أ] «شرح المهذب» (٤)، والمَذْهبُ المُفتَى به: أنه يُكرَهُ.

ومنها: أنه كان يختار تفضيلَ التراويح على غيرِها من الرواتبِ مُطلَقاً ويرجِّحُ ذلك^(ه).

⁽١) يعني ما نُبتَ من قولِه ﷺ: «مَنْ ماتَ وعليه صيام، صامَ عنه وليُّه» أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم برقم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت برقم (١١٤٧) من حديثِ عائشة رضي الله عنها، وصحّحه ابن حِبّان (٣٥٦٩) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) انظر: «روضة الطالبين» (٢: ٢٦٥).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢: ٢٦٥) وعبارتُه ثمَّة: «وذهبَ جماعةٌ من مُحقِّقي أصحابِنا إلى تصحيح القديم، وهذا هو الصواب. بل ينبغي أن يُجْزَمَ بالقديم، فإن الأحاديثَ الصحيحة ثبتت فيه، وليس للجديدِ حُجَّةٌ من السنّة». انتهى كلامُه وهو دالَّ على اتباعِ الدليل ولو آلَ إلى مخالفةِ ما عليه المذهب.

⁽٤) «المجموع شرح المهذب» (١: ٢٧٦) واستدلّ له بها حكاه أبو عيسى الترمذي في «جامعه» (٣: ٩٥) برقم (٧٢٥) في كتاب الصيام عن الشافعيِّ رحمَه الله: أنَّه لم يَرَ بالسِّواكِ بأساً أوَّلَ النهارِ وآخِرَه. قال النووي: وهذا النقلُ غريب وإن كان قويّاً من حيث الدليل، وبه قال المُّزنيُّ وأكثر العلماء، وهو المختار، والمشهورُ الكراهة. انتهي كلامُه.

⁽٥) وهو اختيارُ القاضي أبي الطيب الطبري في تعليقه، والحجّةُ فيه أنّها صلاةٌ تُسَنُّ لها الجاعة، فأشبهت العيد. والذي صحّحه النووي: أن السنن الراتبة أفضَلُ باتفاق الأصحاب، وهو ظاهرُ نَصِّ الشافعيِّ رحمَه الله في «المختصر»؛ ولأن النبيُّ ﷺ واظبَ على الراتبـةِ دون التراويح. انتهى من «المجموع شرح المهذّب» (٤: ٥).

ومنها: أنه كان يختارُ تخصيصَ جوازِ صيامِ نصفِ شعبانَ الأخيرِ لمن له عادَةٌ بصومِهِ، أو كانَ يصومُ قبلَه ولا يجوزُ لغيرِهما(١)، والمذهبُ المُفتَىٰ به: أنه يُكرَهُ خاصةً.

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ صومِ أيامِ التشريقِ للمتمتِّعِ الذي لم يَجِد الهديَ تبعاً للقولِ القديمِ (٢)، وهو الراجحُ من حيثُ الدليلُ (٣)، وإليه مال في «الروضةِ» (٤)، والجديدُ المرجَّحُ عند الأصحابِ: المنعُ (٥).

⁽۱) لِما رُوِيَ من قولِه ﷺ: "إذا بَقيَ نِصفُ شعبانَ فلا تصوموا" أخرجه ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاءَ في النهي أن يتقدَّم رمضانَ بصوم إلّا مَنْ صامَ يوماً فوافقه برقم (١٦٥١)، وأبو داود، كتاب الصوم، باب في كراهية من يصل شعبان برمضان (٢٣٣٧)، والترمذي، كتاب الصوم، باب في كراهية الصوم في النصفِ الثاني من شعبان لحال رمضان برقم (٧٣٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديثٌ حسن صحيح لا يعرفُه إلّا من هذا الوجه على هذا اللفظ. ومعنى الحديث عند بعضِ أهلِ العلم: أن يكون الرجلُ مُفْطِراً، فإذا بقيَ من شعبانَ شيءٌ أخَذ في الصومِ لحالِ شهرِ رمضان. انتهى.

قلت: والذي اختاره البُلْقيني هو الذي جزم به البغوي في «التهذيب» (٣: ٢٠٢).

⁽٢) حكاه البغوي في «التهذيب» (٣: ٢٠١) وقال: وهو قولُ ابن عمَر وعائشة، ثم رجع عنه الشافعيُّ في الجديد.

⁽٣) يعني ما ثبت من قولِ ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما: «لم يُرَخَّصْ في أيّامِ التشريقِ أن يُصَمْنَ إلّا لمن لم يجد الهدْيَ» أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب صيامِ أيام التشريق، برقم (١٩٩٧).

⁽٤) لعلّه يريدُ قولَ النووي في «روضة الطالبين» (٢: ٢٦٩): فإنْ كان شَخْصٌ لا يضعفُ بالصومِ عن الدعاءِ وأعمالِ الحجِّ، ففي «التتمّة»: أنّ الأولى له الصوم.

⁽٥) وهو الذي جزم به البغوي في «التهذيب» (٣: ١٩٨) حيث قال: وكذلك أيام التشريقِ لو صامَ فيها لا يصحّ.

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ إدخالِ العمرةِ على الحجِّ تَبعاً للقولِ القديمِ (١)، ولفعلِه ﷺ وقولِه: «خذوا مناسِكَكُم عَنِّي» (٢)، والمذهبُ الجديدُ: المنعُ (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ تفضيلَ القِرانِ على الإفرادِ والتمتعِ (١)، والمذهبُ المُفتى به: تخصيصُ الفضيلةِ بالإفرادِ (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أن للحَجِّ ثلاثة (١) تحلُّلاتٍ، واقتصر الأصحابُ على التحلُّلينِ المعروفَينِ (١)، والذي أثبته شيخُنا هو أنَّ حَلْقَ بقيةِ البَدَنِ يحلُّ بعد حلقِ الرُّكنِ وكذا القَلْمُ؛ لأنه في معناه وهو ظاهرٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ من تحلَّل في الفائت وكان سعى عَقِبَ طوافِ القدومِ

⁽١) حكاه العِمراني في «البيان» (٤: ٧٣) وقال: وبه قال أبو حنيفة، لأنَّه أحدُ النُّسُكَينْ فصَحَّ إدخالُ الآخر عليه كالعُمرة.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٤١٩)، ومسلم، كتاب المناسك، باب استحباب رمي جمرةِ العقبة برقم (١٢٩٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

⁽٣) يُوضِّحه قولُ الشافعيِّ في «الأم» (٢: ١٤٨): «ومَنْ حجَّ لم يُدخلِ العُمرةَ على الحجِّ حتى يُكملَ عمل الحج وهو آخرُ أيام التشريق». انتهى. قال العِمْراني: «وبه قال أحمد، وهو الصحيح، لأن الحجَّ أقوى من العُمرة؛ لأنَّ فيه وقوفاً ورَمْياً، فلم يصحَّ إدخالُ الأضعَفِ عليه وإن صحّ دخولُه على العمرة». انتهى من «البيان» (٤: ٧٧).

⁽٤) وهو الذي اختاره المُزَنِّ وابن المنذر وأبو إسحاق الشيرازي. انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٣٢٩).

⁽٥) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٢: ٣٢٨)، وحكاه الترمذي في «الجامع» (٨٢٠) عن الشافعيِّ: «أحبُّ إلينا الإفراد، ثم التمتُّع، ثم القِران».

⁽٦) في الأصل: ثلاث.

⁽٧) انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٣٨١).

لا بُدَّ له من السَّعْيِ، وقال: إنه التحقيقُ، والذي جزمَ به الأصحابُ أنه لا يعيدُ السعيَ إن كان سعى قبل ذلك، وإلّا سعى.

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ العاكفَ بمنى يجوزُ إحرامُه بالعمرةِ؛ لأنه ليس مُتَلَبِّساً بإحرام، ويُمكِنُ الجمْعُ بين العَمَلينِ، والذي جزم به الأصحابُ: المنعُ (١).

ونُقِلَ عن شيخ الإسلام رضي الله عنه: أنه استنبطَ من حُكم الإحصارِ عن الطوافِ: أنَّ الحائض إذا لم تَطُف للإفاضةِ ولم يُمكِنها الإقامةُ حتى تطهُر، وجاءَت بَلَدَها وهي محرمةُ، وعَدِمَت النفقةَ ولم يُمكِنها الوصولُ إلى البيتِ أنها كالمُحْصَرُ، وتتحلَّلُ بالنيةِ والذبحِ والحلقِ، وأيَّد ذلك في «شرح المهذَّب» فيمن صُدَّ عن طريقٍ ووجدَ آخرَ أطُولَ منه إذا لم تكن مؤنةٌ تكفيه فله التحلُّل (٢).

ومنها: أنه كان يختار أنَّ مَن [٣١/ب] تحلَّلَ بالشرِطِ للمرضِ بعمرةٍ تُجْزِئه عُمرَتُه عن عُمرةِ الإسلام خلافاً لهم (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ زيادةَ الدعاءِ على الثالثةِ إذا رقى على الصفا؛ لصحةِ ذلك عن النبيِّ ﷺ (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الحاجَّ إذا ضاقَ عليه وَقْتُ عِشاءِ الآخرةِ بحيثُ لا

⁽١) يوضِّحه قولُ الغزالي في «الوسيط» (٢: ٦٠٦): «وأمَّا الحاجُّ العاكفُ بمنى، فالمُعرِّجُ على الرمي والمبيتِ لا تنعقدُ عمرتُه في هذا الوقتِ لأنه يحرمُ عليه الاشتغالُ بعمل العمرةِ في هذا الوقتِ لوجوب الرمى والمبيت».

⁽٢) كتبت هذه الفقرة في الحاشية بخطِّ مغايرٍ لخطِّ المتن.

⁽٣) وعلَّله العِمراني بأنه لا يتخلَّصُ بالتحلُّلِ من إيذاءِ المرض، فلم يُجزُّ له التحلُّل. انتهى من «البيان» (٤: ١٠٤).

⁽٤) وهو ثابتٌ في «صحيح ابن حبّان» (٣٩٤٤) من حديثِ جابرِ الطويل في صفةِ حَجِّ رسولِ الله عليه. والمذهبُ أنه يُعيدُ الذكر ثلاثاً ولا يدعو، جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٢: ٣٧٠).

يسعُ الأربعَ ركعاتٍ، ولو اشتغل بها لفاتَه الوقوفُ إلى عرفةَ، يُصلِّي صلاةَ الخوفِ وهو ذاهبٌ إلى عرفةَ لِيَجمَعَ بين المصلحتَينِ تبعاً للشيخ عِزِّ الدين ابنِ عبدِ السلام (١١)، وهو أحدُ الأوجهِ (٢)، والمرجَّحُ عند الرافعيِّ: الصلاةُ مُستقرَّا ويتركُ الوقوف (٣)، والمرجَّحُ عند النوويِّ عكسُهُ، وعلَّله بوجود المشقةِ بالحجِّ أكثرَ، وقال: فإنا جوَّزنا تأخيرَ الصلاةِ لأمورٍ لا تُقارِبُ المشقةُ فيها هذه المشقة، كالتأخيرِ للجمع (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا اصطادَ شيئاً من حَرَمِ المدينةِ يحرُمُ عليه، ويلزَمُه بسببِه ضهانُ سَلَبِه غيرَ ما يستُرُ عورتَه تبعاً للقولِ القديمِ (٥)، والمذهبُ الجديدُ المُفتَى به: أنه لا ضهان (٦).

⁽١) في «قواعد الأحكام» ص ٦٨.

⁽٢) قاله السرِّاجُ البلقيني في «الفوائد الجسام» ص١١٧، وعبارتُه ثمَّة: «هذا التعليلُ لم نَرهُ في هذا الوجهِ لغير الشيخ. وعِلَّةُ هذا الوجهِ: أنَّ الحجَّ في حَقِّ المُحْرِمِ كالشيءِ الحاصل، والفواتُ طارِ عليه، فأشبه ما لو خاف هلاك مالٍ حاصلٍ لو لم يهرُبْ به؛ ولأنّ الضررَ الذي يلحقُه بفواتِ الحجِّ لا ينقصُ عن ضَرَرِ الحبْس أياماً في حَقِّ المديونِ المُعْسِر». انتهى بحروفه، وقد ضعَّفه النووي في «روضة الطالبين» (١: ٤٤٩).

قلت: وهذا الذي عَلَل به البُلْقيني هو عَيْنُ ما عَلَّل به الرافعي في «الشرح الكبير» (٤: ٠٥٠). (٣) وعَلّله بأن الصلاة تِلْوُ الإيهان، ولا سبيلَ إلى إخلاءِ الوقتِ عنها؛ لعِظمِ حُرْمَتِها ولا سبيلَ إلى إقامتِها كها تُقامُ في شدَّةِ الخوفِ؛ لأنه لا يُخافُ فوْتُ حاصلٍ هنا، ثم قال: ويُشْبه أن يكون هذا الوجْهُ أَوْفَقَ لكلامِ الأئمة. انتهى من «الشرح الكبير» (٤: ٠٥٠).

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٤٤٨).

⁽٥) لِمَا ثبتَ من قولِه ﷺ في حَقِّ من صار في حَرَمِ المدينة: «مَنْ أخذَ أحداً يصيدُ فيه فليسْلُبْه ثيابَه» أخرجه مسلم، كتاب المناسِك، باب في تحريم المدينة برقم (٢٠٣٧) من حديثِ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. ولتهام الفائدة انظر: «البيان» للعِمراني (٤: ٢٦٥).

⁽٦) وعلَّله العِمراني بكونمِا بُقْعةً يجوزُ دخولُها بغير إحرام، فلم يُضْمَنْ صيدُها كسائِر البقاع. انظر: «البيان» (٤: ٢٦٥).

ومنها: أنه كان يختارُ انعقادَ البيعِ بالمعاطاةِ تبعاً لتخريجِ ابن سريجٍ وغيرِه (١)، والمرجَّحُ من الخلافِ: المنعُ (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ من باعَ مالَ أبيه على ظَنِّ حياتِه، لا يصحُّ تفريعاً على الجديدِ، وهو عدمُ انعقادِ بيع الفضوليِّ بالإجازةِ (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ في صورةِ ما إذا لم يَتَّفقِ المتبايعانِ على صِحَّةِ البيعِ، بل كان الاختلافُ في مقدارِ المَبيعِ أو الثَّمنِ، أنَّها يتَحالفانِ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ في «الأمِّ»(٤) و «البويطيِّ» وقال: إنه الصواب، خلافاً لـمن قال: يُحلَّفُ مُدَّعي الصحةِ (٥).

⁽١) يعني تخريجه قولًا من الخلافِ في مصيرِ الهَدْيِ منذوراً بالتقليد: أنّه يُكْتفي بها في المحقّرات وبه أفتى الروياني وغيره، وذهبَ النووي إلى اختيار قولِ مالك: ينعقدُ البيعُ بكلِّ ما يعدُّه الناسُ بيعاً، واستحسنه ابن الصبّاغ، ثم قال: وهذا الذي استحسنه ابن الصبّاغ هو الراجحُ دليلاً، وهو المختار؛ لأنّه لم يصحّ في الشرع اشتراط لفظ، فوجبَ الرجوعُ إلى العُرْفِ كغيرِه من الألفاظ، وممّن اختاره المتوليّ والبغويُّ وغيرهما. انتهى بتصرُّفِ يسير من «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٥٦).

⁽٢) وهو حاصلُ عبارة النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٥٦) قال: المعاطاةُ ليست بيعاً على المذهب. وعَلّله الغزالي بأن مجرَّدَ القرينةِ عند الشافعيِّ لا تقومَ مقامَ العقدِ، ولأَجْلِه لم تكن المعاطاةُ بيعاً. انظر: «الوسيط» (٤: ١٨٩).

⁽٣) والمذهَبُ هو صحَّةُ البيع، يوضِّحه قولُ الرافعيِّ في «الشرح الكبير» (٨: ١٢١): ولو باعَ مالَ أبيه على ظنِّ أنَّه حيُّ فإذا هو ميّت، والمبيعُ مِلْكُ البائعِ حُكِمَ بصِحّةِ البيعِ على أسَدِّ القولَيْن.

⁽٤) وعبارة الشافعي في «الأمّ» (٣: ١٣٩): «وهكذا القولُ في بيوعِ الأعيانِ إذا اختلفا في الثمنِ أو في الأجل أو في السلعةِ المبيعةِ ... تحالفاً». انتهي. وانظر: «مختصر البويطي».

⁽٥) حكاه العِمراني في «البيان» (٥: ٣٥٨) وعزاه لأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وأنه إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله.

ومنها: أنه كان يختارُ انعقادَ بيعِ الفضوليِّ إذا أجاز مالِكُه تبعاً للقولِ القديم (١)، والجديدُ: المنع (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ صِحَّةَ البيعِ بشرطِ الولاءِ وإلغاء الشرط؛ لصِحَّةِ الحديثِ في ذلك (٣)، وهو رأيُ الإصطَخرِيِّ (٤)، والمرجَّحُ عند الأصحابِ في المندهبِ: فسادُ البيعِ (٥). قلتُ: وحكى إمامُ الحرمين وجهاً أنه يصحُّ الشرطُ

⁽١) حكاه البغويُّ في «التهذيب» (٣: ٥٣٠) وقال: وبه قال أبو حنيفة ومالك. انتهى، ونقله العِمراني عن صاحب «الإبانة»_يعني المسعوديَّ_وقال: وليس بمشهور. انظر: «البيان» (٥: ٦٦).

⁽٢) وعَبَّر عنه النوويُّ بالبُطلان. انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٧١).

⁽٣) يعني ما ثبتَ من قولِه ﷺ لعائشة في شأن شراء بَريرة: «ابتاعيها واشترطي لهم الولاء، وأعتقيها، فإن الولاء لمن أعتقَ» أخرجه مسلم، كتاب العتق، باب إنّما الولاء لمن أعتقَ برقم (٢٢٣٣)، وأبو داود، كتاب الطلاق، باب في المملوكة تُعتق برقم (٢٢٣٣) وغيرهما، وصحّحه ابن حبّان وأبو داود، كتاب الطلاق، باب في المملوكة تُعتق برقم (٢٢٣٣) وغيرهما، وصحّحه ابن حبّان (٤٢٧٢) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) الإمام الفقيه أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري الشافعي (ت ٣٢٨هـ)، تفقّه بالأنماطي وبرع في المذهب، حتى صارَ من أصحاب الوجوه، وهو من طبقة ابن سُريج، صنّف كتاباً حسَناً ضخاً في القضاء، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢: ٧٤)، و «طبقات السبكي» (٣: ٢٠٠)، و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٩٠١).

⁽٥) يُوضِّحه قولُ العِمْراني في «البيان» (٥: ١٣٢): «شَـرْطُ الولاءِ باطلٌ بلا خلافٍ على المذهب، وفي البيع قولان:

أحدهما: وهو روايةُ أبي ثورٍ عن الشافعيِّ: أنَّ البيعَ صحيح لِا ذكرناه من حديثِ عائشة في شراءِ بَريرةَ رضي الله عنها.

والثاني وهو المشهور: أنَّ البيعَ باطل؛ لأنه شَرْطٌ ليس من مُقْتضي العقدِ ولا مِن مصلحته، ولم يُبْنَ على التغليب، فأبطله كسائرِ الشروطِ الفاسدة». انتهى كلامُه، ثم ذكر تأويل حديثِ عائشة، وأن النبيَّ ﷺ، أراد إبطال ذلك عليهم، فأمر عائشة أن تشترط لهم الولاء، ثم أبطله، ليكونَ أبْلغَ في قَطْع عادتِهم في ذلك.

أيضاً (١)، قال الرافعيُّ: ولا يُعرَفُ هذا الوجه عن غيرِ الإمام (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ صِحَّةَ إسلامِ الصبيِّ دُون ردَّتِهِ تبعاً للإصْطَخْريِّ في الإسلامِ خاصةً (٢)؛ لأنَّ الإصطخريَّ يُصَحِّحُ الرِّدَّةَ أيضاً (٤)، والمذهبُ المُفتى به: المنعُ (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ مَن صالحَ على ألفِ درهم وخسين ديناراً في الذِّمَّةِ بِاللهِي درهم مُبطِلٌ للعقدِ^(٦)، قال: وهو الصوابُ؛ لشيوعِ المعاوَضةِ، والمرجَّحُ عند الأصحابِ: الصحةُ (٧).

ومنها: أنه كان يختارُ أن النهيَ عن بَيْعِ الغَرَر لِقَطعِ النزاعِ(٨)، خلافاً للشيخِ

⁽١) قاله في «نهاية المطلب» (٥: ٣٨٠) وعبارتُه ثمَّة: «ووَجْه الدليلِ أنَّ النبيَّ عليه السلام إذْ أمرَها بأن تشتريَ وتشترط، فقد كان الشراء على هذه الصفةِ مأذوناً فيه من جهةِ الشارع، والمأذون فيه صحيح». انتهى.

⁽٢) انظر: «الشرح الكبير» (٣: ٥٠٥).

⁽٣) وهو القولُ الثالثُ في المذهب: يصحُّ إسلامُه حتّى يُفَرَّقَ بينه وبين زوجتِه الكافرة ويُورَّثُ من قريبه المسلم. انظر: «روضة الطالبين» (٥: ٤٢٩).

⁽٤) وتعقّبه النوويُّ بقوله: الحُكمُ بصِحَّةِ الردَّةِ بَعيدٌ بل غلط. «روضة الطالبين» (٥: ٢٩٤).

⁽٥) وعَبَّر عنه النوويُّ بقوله: الصحيحُ المنصوصُ: لا يصحُّ إسلامه.

⁽٦) وهو الذي ذهبَ إليه القاضي وقال: الصحيح عندي فسادُ هذه المُعاملة. نقله الجويني في «نهاية المطلب» (٦: ٤٦٠) وتعقّبه بقوله: «حَمَلَ الأَمْرَ على بيعِ أَلْفِ درهم وخمسين ديناراً بأَلْفي درهم».

⁽٧) يُوضِّحه قولُ إمامِ الحرمَينْ: «ونجعلُه في أحدِ الألفَينْ مستوفياً الألفَ الذي له، والثاني في مقابلةِ الدنانير، وهذا مُتَّجهٌ حسَن». انتهلى من «نهاية المطلب» (٦: ٤٦٠).

⁽٨) لأن الغررَ هو ما تردَّد بين السلامةِ والعَطب، وليس أحدُهما بأولى من الآخر في ذلك إلى المنازعة. انظر: «البيان» للعِمراني (٥: ٦٥).

عِزِّ الدين ابنِ عبدِ السلامِ حيثُ جعله من قاعدةِ اعتبارِ الرِّضا(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ مَن لِحَقَه [٣٢/ أ] النَّسَبُ عند الإمكانِ يُحكَمُ ببلوغِه، وقال: إنه الصوابُ، خلافاً لجزمِهِم (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إن أمكنَ في تفسيرِ الإقرارِ بالمجهولِ فصلَ القضيةِ بدعوى بطريقِها فلا يُحبَسُ (٣)، والمذهبُ المصحَّحُ: أنه يُحبَسُ مطلقاً (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أن المريضَ إذا أقرَّ بِعَينٍ من أعيانِ أمواله مُطلقاً لبعضِ وَرَثَتِه وقال بقيةُ الورثةِ: إقرارُه مُستَنَدُه الهبةُ، وقالَ الـمُقرُّ له: بل عن معاوضةٍ لا محاباة فيها، أنَّ القولَ قولُ بقيةِ الورثةِ باليمينِ، وخرِّ جه على مسألةِ: ما لو أقرَّ الأبُ لفَرْعِه بشيءٍ ثُم يفسِّرُه بالهبةِ ليرجعَ فيُقبَلُ على الأرجح، وهو تخريجُ حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا أقرَّ لعبدٍ بشيءٍ وأطلقَ لا يُصرَفُ لسيِّده الذي هو في يَدِه إلا إذا تحقَّقَ استنادُه إلى أمرٍ في حال رقِّ ذلك السيد، خلافاً لمن رجَّحَ خلافَ ذلك.

ومنها: أنه كان يختارُ أن قضاءَ القاضي بالشفعةِ لا يملِكُ وحدَه، بل لا بدمعه من دفع الثمنِ، وقال: إنه التحقيقُ، خلافاً لإطلاقهم(٥).

⁽١) يعني قوله في «قواعد الأحكام» (٢: ١٧٧): «ولأجلِ قاعدةِ اعتبارِ الرِّضا نهي الشرعُ عن بَيْع الغَرَر».

⁽٢) لأنَ المذهبَ: أننا إذا حكَمْنا بثبوتِ النسبِ بالإمكان، لم نحكُم بالبلوغِ بذلك؛ لأن النسبَ ثبتَ بالاحتمال، بخلافِ البلوغ. أفاده النووي في «روضة الطالبين» (٨: ٣٥٧).

⁽٣) وهو أحدُ ثلاثةِ أقوالٍ حكاها إمامُ الحرمَينْ في «نهاية المطلب» (٧: ٠٠).

⁽٤) وقيَّده إمام الحرمَينْ بالحَبْس إلى البيان.

⁽٥) القولان حكاهما النووي في «روضة الطالبين» (٥: ٨٤) وصحّح حصول المِلْك، والوجه الأول: لا يحصلُ المِلْكُ حتى يقبض عِوَضَه، أو يرضيٰ بتأخُّره.

ومنها: أنه كان يختارُ صِحَّةَ القِراضِ على الدراهمِ المغشوشةِ، وقال: وعلى ذلك عَمَلُ الناسِ(١)، خلافاً لمن اشترطَ في القراضِ الخالصَ(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ صِحَّةَ المزارعةِ والمخابرةِ (٣) تبعاً لابنِ خُزيمةَ وابنِ سُرَيْجِ وابنِ المنذرِ والخطابيِّ واختيارِ النوويِّ (١)، والمرجِّحُ فيهما: البطلانُ عند غالبِ الأصحاب (٥).

⁽١) وهو قولُ الإمام أبي الطيِّب الطبري صاحبُ «العُدَّة»: تجوزُ الشركةُ فيها إذا استمرَّ في البلدِ رَواجُها. نقله الرافعي في «الشرح الكبير» (١٠: ٨٠٤)، وحكى عن صاحب «التتمة» أنّ في جوازِ القِراضِ على الدراهم المغشوشةِ خلافاً مبنياً على جوازِ التعامل بها.

⁽٢) يعني الإمام النوويَّ ومن و افقه. قال النووي: «ولا يَجوز _ يعني القِراضَ _ على الدراهم المغشوشةِ على الصحيح، ولا على الفلوس على المذهب». انتهى من «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٤: ٢٨٩).

 ⁽٣) عرَّفها النووي بقوله: المخابرة: هي المعاملةُ على الأرضِ ببَعْضِ ما يخرجُ منها، والبَذْرُ من المعامل، والمزارَعةُ مِثْلُها إلا أنَّ البَذْرَ من المالك. انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني
 (٤: ٣٣٨).

⁽٤) يُوضِّحه قولُ النوويِّ في «روضة الطالبين» (٤: ٣٣٩): «قد قال بجوازِ المزارعةِ والمخابرةِ من كبارِ أصحابِنا: ابن خُزيمة، وابن المُنذر، والخطّابي، وصنَّف فيها ابن خزيمة جزءًا، وبيَّن فيه عِلَلَ الأحاديثِ الواردة بالنهي عنها، وجمع بين أحاديثِ الباب، ثم تابعه الخطابي وقال: ضعَّف أحمد بن حنبل حديث النهي، وقال: هو مضطربٌ كثير الألوان، قال الخطابي: وأبطلها مالكُ وأبو حنيفة والشافعيُّ رضي الله عنهم؛ لأنهم لم يقفوا على علّته، فالمزارعةُ جائزة وهي عملُ المسلمين في جميع الأمصار، لا يُبْطلُ العملَ بها أحد». هذا كلام الخطابي. والمختارُ جوازُ المزارعةِ والمخابرة». انتهى كلام النووي رحمه الله، ولتهامِ الفائدة انظر: «معالم السنن» للخطابي (٣: ٩٥).

⁽٥) انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٣٣٩) حيث قال الإمام النووي: والمخابرةُ والمزارعةُ باطلتان، يعني في المذهب.

ومنها: أنّه كان يختارُ أن مَوَاتَ الإسلامِ إذا عُمِّرَ في الجاهليةِ ولم يُعلَم كيفيةُ استيلاءِ المسلمين عليه، لا يُملَكُ بالإحياءِ لتحقُّقِ سَبقِ المِلكِ، خلافاً لإطلاقهم(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا وقفَ على مُعيَّنٍ لا يحتاجُ إلى قَبولٍ، وهو الذي نَصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه وقطع به جماعةٌ (١)، والمرجّحُ في «المحرَّر» (٣) تَبعاً للإمام (٤) وغيرِه: الاحتياجُ إلى القَبولِ (٥).

⁽١) للبغويِّ تفصيلٌ نافعٌ في المسألة في «التهذيب» (٤: ٤٨٩) حيث قال: «أمّا ما كانَ عامراً في الجاهلية، ثم صارَ خراباً، نُظِر: إنْ كان يُعرَفُ له مالك، فهو كالعِمران لا يُملكُ بالإحياء، وإن كان عليه أثرُ ملك الجاهلية، ولا يُعْرَفُ له مالك مثل القَهَنْدَر، فهل يُمْلكُ بالإحياء؟ اختلف أصحابُنا فيه: فمنهم من قال: قولان: أحدُهما: لا يُمْلكُ، لأن النبيَّ عَيَّةُ قال: «مَنْ أحيا أرضاً مَيْتةً فهي له» وهذه ليست ميتة. والثاني: تُمْلك، لما رُوِيَ أنَّ النبيَّ عَيَّةُ قال: «عاديُّ الأرضِ لله ورسولِه، ثم هي لكم مني»، وكالرِّكازِ يملكُه من وَجَده، مع كونِه مملوكاً لأهلِ الجاهلية، وهذا أصحُّ...» إلى آخرِ كلامِه رحمه الله.

⁽٢) وهو القولُ الثاني في المذهب، ذكره الشربيني في «مُغني المحتاج» (٣: ٥٣٤) ونقل عن السبكيِّ الكبير قوله: «وهذا ظاهرُ نُصوصِ الشافعيِّ في غير موضع»، واختاره الشيخ أبو حامد وسُلَيْم _ يعني الرازيَّ _ والماوَرْديّ، والمصنَّف _ يعني النوويَّ _ في «الروضة» في السرقة، ونقَله في «شرح الوسيط» عن الشافعيِّ، واختاره ابن الصلاح، وجرئ عليه شيخنا _ يعني زكريا الأنصاري _ في «منهجه». انتهى.

⁽٣) للإمام الرافعيِّ: ص٠٤٠.

⁽٤) يعني إمام الحرمين الجُوَيني في «نهاية المطلب» (٨: ٣٧٨).

⁽٥) يوضّحه قولُ الشربيني في «مغني المحتاج» (٣: ٥٣٤): والأصحُّ أنّ الوَقْفَ على مُعَيَّنِ يُشْتَرَطُ فيه قَبولُه، مُتَّصلاً بالإيجابِ إن كان من أهلِ القبول، وإلّا فقبولُ وليّه كالهِبَة والوصية. انتهى. ولتهام الفائدة انظر: «فتاوى السبكي» (٢: ٨٢).

ومنها: أنه كان يختارُ وجوبَ الالتقاطِ^(۱) عند غلبة الضياع^(۲)، وهو أحدُ الطرقِ للأصحابِ فيه^(۳)، وممن قال به: ابنُ سُرَيْجِ^(٤) [۳۲/ب]، ونَصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه، ورجَّحَ المتأخرون: عدمَ الوجوبِ مطلقاً^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا حَدَثَ للأبوَيْنِ الكافِرَينِ ولدٌ، وكان له جَدُّ مُسلمٌ تبعَ جَدَّه في الإسلام (٢٦)، والمُرجَّحُ عند الأصحابِ: لا يتبَعُ، وما قاله شيخُنا قويُّ.

ومنها: أنه كان يختار أنَّ من عليه وَلاءً إذا استلحقَ مجهولاً لم يُلحق بغير بينةٍ على النَّصِّ في «المختصر»، وهو المُعتَبرُ عند الأكثر (٧)، خلافاً لما يقتضيه إيرادُ «الشرح» و «الروضة» (٨)، قال: وحُكْمُ العبدِ كذلك على مُقتضى النصِّ، خلاف ما صَحَّحوه (٩).

ومنها: أنه كان يختارُ في توريثِ ذوي الأرحامِ وجهَ التنزيلِ (١٠)، وهو أحدُ

⁽١) يعني أخْذَ اللَّقَطةِ على جهةِ الاحتفاظِ بها وأدائِها إلى صاحبها.

⁽٢) بأن تكون في طريق الفسَّاقِ والخوَنة.

⁽٣) وهو الطريق الثاني من أربعة طرقٍ في المذهب ذكرها النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٢٧).

⁽٤) وحكاه عنه البغوي في «التهذيب» (٤: ٥٤٧) وزاد: فإنْ قُلْنا: «يجبُ الأَخْذُ، فلم يأخُذْ، يَعْصِي بترْكِه ولكن لا يجبُ عليه الضمان».

⁽٥) وهو الأظهَرُ من أحدِ قولين على حَدِّ عبارةِ النوويّ في «روضة الطالبين» (٥: ٢٧).

⁽٦) وهو الأصحُّ عند النوويِّ في «روضة الطالبين» (٥: ٦٣).

⁽٧) وقدَّمه الشربيني في «مغني المحتاج» (٣: ٦١٤).

⁽A) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٧٧).

⁽٩) من اشتراطِ تصديق سيِّده له، كما في «روضة الطالبين» (٥: ٧٧) و «مغني المحتاج» (٣: ٢١٤).

⁽١٠) يعني من القائلين بتوريثهم، وقد وضّح إمامُ الحرمين المقصودَبه بقوله: «ثم أَصنافُ المورِّثين اختلفوا في كيفية التوريث، ولقّبهم الفرضيون بثلاثةِ ألقاب، فقالوا: فرقةٌ منهم تُعرفُ بأهل =

الأوجهِ المختَلَفِ فيها (١)، لكنْ قَطَع به ابنُ كَجِّ (٢) والإمامُ (٣)، وقال النوويُّ من «زياداته» (٤): إنه الأصحُّ الأقْيسُ، والمذهبُ: أنهم لا يَرِثُون شيئاً (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ في عددِ أصولِ المسائلِ طريقةَ المتأخرين تبعاً لاستصوابِ الإمام(٢) والمتولِّي، وهي حَسنةٌ، واختارها النوويُّ (٧).

القرابة منهم أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وعيسى بن أبان، وإنّما سُمُّوا أهل القرابةِ،
 لأنّهم رتّبوا ذوي الأرحام قريباً من ترتيب العصباتِ، فورَّثوا الأقربَ، فالأقرب.

والفرقة الثانية تُعرف بأَهلِ التنزيل، وهم: الشَّعبي، وشريك، وابن أبي ليلى، والثوري والقاسم بن سلام _ يعني أبا عُبيَّد _ ومحمد بن سالم، وأبو نُعيم ضِرار بن صُرَد، ونُعيَّم بن حمّاد، ويحيل بن آدم، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وقد صحّ عند هؤلاء من مذهبِ عليٍّ وابن مسعود المصيرُ إلى التنزيل، وسُمِّي هؤلاء منزّلين؛ لأتهم نزّلوا كلَّ واحدٍ من ذوي الأرحام بمنزلة الوارثِ الذي يُدلي به الى آخر كلامه رحمه الله في «نهاية المطلب» (٩: ٢٠٠٠).

⁽١) انظر المسألة مبسوطةً في: «نهاية المطلب» لإمام الحرمَين (٩: ١٩٨).

⁽٢) يعني الإمام الجليلَ أبا القاسم يوسف بن أحمد بن كجّ الدينوري (ت ٤٠٥هـ) كان إماماً رفيع القَدْرِ في الفقه والمذهب، تفقّه بابنِ القطّان، ورحل الناسُ إليه لفَضْله وعلمه، من تصانيفه «التجريد» وهو مُطوَّل، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٥: ٣٥٩)، و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٧٤).

⁽٣) يعنى إمام الحرمَينْ في «نهاية المطلب» (٩: ٢٠١).

⁽٤) على «روضة الطالبين» بحاشية البُلْقيني (٥: ١٢٧).

⁽٥) انظر: «نهاية المطلب» (٩: ١٩٨).

⁽٦) يعني الجويني في «نهاية المطلب» (٩: ٢٨٦) وعبارتُه ثمَّة: «ومِّمَا لا بُدَّ منه، وقد قدَّمنا ذِكْرَه أصولُ المسائل، وقد ذكرنا أنّها سبعةٌ على رأي العلماءِ القدماءِ، وتسعةٌ على رأي المتأخرين، وهو الصواب».

⁽٧) في «روضة الطالبين» (٦: ٦٣) حيث قال: والمختارُ أنّ الأصحَّ الجاري على القاعدةِ طريقُ المتأخرين. كما اختاره الإمام_يعني الجويني_ولكونِها أخْصَر. انتهى.

ومنها: أنه كان يختارُ أن ما يَرِثُه بيتُ المال لا يُصرَ فُ لمن أسلمَ بعد موته، ولا لمن وُلِدَ بعد موتِه، ولا لمن وُلِدَ بعد موتِه، تبعاً للروياني في الثاني، وقال: إنه الصواب فيه وفيمن أسلم أو أعتق، والمذهبُ: جوازُ الصَّرْفِ لمن ذُكِر.

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ الوصيةِ بالإشهادِ مجهولاً كالإقرار، تبعاً لمحمدِ ابنِ نصرِ المروزيِّ من أصحابنا(١)، والمذهبُ المفتى به: المنعُ(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ صحةَ الوصيةِ للمكاتبِ من المكاتبِ، وتنفُذُ إذا ماتَ بعد عتقِه، والمذهبُ المصحَّحُ: المنعُ (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا تركَ ورثتَه أغنياءَ يُستَحَبُّ استيعابُ الثُّلُثِ، وإن لم يَترُكُهم أغنياءَ، كُرِهَ له استيعابُ الثُّلُثِ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ (٤)، خلافاً لمن ضَعَّفَه.

قلتُ: محمد بن نصر هو الإمامُ الفقيه المجتهد أبو عبد الله المروزي (ت ٢٩٤هـ) كان من أعلم الناسِ باختلاف العلماء، تفقّه بأصحابِ الشافعيِّ في مصر، وقدّمَه ابن حزم على جميع علماءِ عصره، صنّف «اختلاف العلماء»، و «تعظيم قدر الصلاة» وغيرهما، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣: ٢٥١)، و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٥٢).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (٦: ١٤١).

قلت: قد ذهبَ الإمام الجويني إلى أن اختيار محمد بن نصر هَفْوَةٌ لم يوافِقْه عليها العلماء. فقال: «وممّا شُهِرَ من هفواتِ بعضِ الأئمةِ، وهم من المنتمين إلى أصحابنا ما حُكيَ أن الأمير نصر بن أحمد من أمراء خراسان، أراد أن يُوصيَ بوصايا فيكتبها، فيُعمل بكتابه، فاستشار العلماء فلم يُفْتوا له بذلك، فاستشار محمد بن نصر المروزيَّ، فأفتى له بالتعويلِ على كتابه إذا استوثقَ فيه، ووضعَه على يدِ مأمونِ بمشهدِ أمناء، فحَظِيَ عنده، وارتفع قدرُه، وأجمعَ علماءُ الزمانِ على تخطئته». انتهى من «نهاية المطلب» (١٠: ٧).

⁽١) ذكره النووي في «روضة الطالبين» (٦: ١٤١).

⁽٣) يُوضِّحه قولُ النوويِّ: «وأمَّا العبدُ فإنْ أوصى ومات رقيقاً، فباطلة، وإنْ عَتَقَ ثم مات فباطلةٌ على الأصحّ». انتهى من «روضة الطالبين» (٦: ٩٨).

⁽٤) انظر: «الأم» (٤: ٢٠٦).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ النَّذرَ إذا صدر في مَرَضِ الموتِ يَجري مَجْرى التبرُّعاتِ في مرضِ الموتِ تَبعاً للرُّويانيِّ، وقال شيخُنا: إنه الصواب، والمرجَّحُ أنه يكونُ من رأس المال(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا قال في وصيّته: (إن كان حَمْلُ فُلانةَ ذكراً فأعطوه كذا، أو أنثى فلها كذا)، فأتت بِذَكَرينِ يُعْطيانِ، خلافاً للغزاليِّ(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا أوصى إلى شخصٍ وقال: (إذا حصل مانعٌ من وصيِّي ثم زالَ عادَ وَصِيًا) اتَّبِعَ شرطُه، وخرَّجها على ما إذا قال: أوصيتُ إليكَ فإذا رَشَدَ ابنِي فهو الوصيُّ، فإنه يصحُّ، والمذهبُ: أنه لا يعودُ إذا زال المانعُ، وتخريجُ شيخِنا حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا قامَت بينةٌ بأن التبرُّعَ على الوارثِ في المرض، وبَيِّنةٌ أن التبرَّعَ عليه كان في الصِّحَّةِ كانت بَيِّنةٌ الصِّحَّةِ مُقدَّمَةً، قال شيخُنا الأخُ: كتبناها عنه انتهى. وهذا خلافُ ما رجَّحُوه (٣).

⁽١) انظر المسألة في «نهاية المطلب» (٤: ١٥٨).

⁽٢) في «الوسيط» (٤: ٤٤٤) حيث قال: «ولو قال: إنْ كان حُمَلُها غلاماً كذا، فولدَتْ غلامَينْ لم يَسْتحقّا شيئاً، فإنّ الصيغة للتوحيدِ في النكرة»، وذكره النووي في «روضة الطالبين» (٦: ١٦٧) وتعقّبه بقوله: «لكنه _ يعني الغزالي _ ذكر في الطلاقِ في قوله: إن كان حملُك ذكراً، فأنتِ طالقٌ طلقةً، وإن كان أُنثي فطلقتين، فولدت ذكرين، فيه وجهان: أحدهما: لا تُطلق لهذا المعنى، والثاني: تطلق طلقة، والمعنى: إن كان جنسُ حَمْلِك ذكراً، ولا فَرْقَ بين البابين». انتهى. ولتهام الفائدة انظر: «نهاية المطلب» (١٤: ٢٩٠).

⁽٣) من تقديم بَيِّنة المرض، وهو الذي أفتى به النوويُّ وغيرُه من معاصريه، وخالَفهم ابن الفِرْكاح، قال الزركشي: «والصوابُ ما أفتى به النووي، وبه جزم القفّال في «فتاويه»، وهو قضية كلام الأصحاب؛ لأن مع بَيِّنةِ المرضِ زيادةَ علم». انتهى من «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٤٢٢٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أن المريضَ مَرضاً نَحُوفاً إذا كانت [٣٣/أ] عنده وديعةٌ فأوصى بها إلى أمينٍ، وأمكنه الرَّدُّ إلى المالكِ لا يضمَنُ تَبَعاً للبغويِّ (١)، وقال: وهو حسَنٌ، والمرجَّحُ عند الأصحابِ: الضمانُ (١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا كان سببُ الهلاكِ عامّاً (٣) في البلدِ، وعُرِفَ ذلك، يعتاجُ المودَعُ في دعواه التَّلفَ إلى يمينٍ عند إمكانِ السلامة، وقال: إنه التحقيق، وأطلق الأصحابُ القولَ في ذلكَ وأنه لا يحتاجُ إلى يمينٍ (١٤)، وما قاله شيخُنا قويُّ.

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ الرَّهْنَ بعد الإبراءِ أمانةٌ شرعيةٌ (٥) خلافاً لهم.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الوترَ والضُّحى والتهجُّدَ، ليس واحدُّ منها بواجبٍ على النبيِّ عَلَيْهُ، واستدلَّ على ذلك بأدلةٍ كثيرةٍ مبسوطةٍ في كتابه «التدريب»، فلتُنظَر منه، خلافاً لترجيح المتأخرين، حيثُ أوجبوا ذلك(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لا يُتكَلَّمُ في الخصائصِ(٧) بالاجتهادِ، وحمل على

⁽٢) انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البُلْقيني (٥: ٣٩١).

⁽٣) مثل الحريقِ والغارةِ والسيل.

⁽٤) وهو الذي قدَّمَه النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٢٠٦- ٤٠٧).

⁽٥) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٣٨٥) حيث قال: «وإذا برِئ الراهنُ من الدَّيْنِ بأداءٍ أو إبراءٍ أو حوالةٍ بقيَ الرهنُ أمانةً في يدِ المرتبِن». انتهى.

⁽٦) وقالَةُ من المتقدّمين إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٢: ٦).

ذلك منعَ ابنِ خيرانَ (١)، لاكما وقع في «الروضةِ» من المنعِ من الكلامِ في الخصائصِ مطلقاً (٢)، خلافاً لإطلاقهم.

ومنها: أنه كان يختارُ استحبابَ النكاحِ لمن فقدَ الأُهْبَةَ وهو تائقٌ (٣)، وأقام الدليلَ على ذلك، وذكر أثراً عن عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه (٤)، وبسط القولَ على ذلك في «تصحيحِ المنهاج» فليُراجع منه، وقال: إن قولَه: «إن فَقَدَها استُحِبَّ تركُه»، لم يتعرَّض له الشافعيُّ رضي الله عنه في نصوصِه (٥). انتهى.

⁽۱) الإمام الفقيه الكبير أبو علي الحسين بن صالح بن خَيرْان البغدادي (ت ٣١٠هـ) أحد أركان المذهب الشافعي، مع الورع والزهد والابتعاد عن أهلِ الدنيا، تفقّه بالأنهاطي، وكان من أماثلِ الفقهاء، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨: ٥٣)، و «وفيات الأعيان» (٢: ١٣٣) و «طبقات السبكي» (٣: ٢٧١).

قلتُ: كلامُ ابن خيران نقله النووي عن الصيمريِّ يحكيه عن ابن خيران في «روضة الطالبين» (١٧: ١٧)، وعلّله بأنه أمرٌ قد انقضى، فلا معنى للكلام فيه.

⁽٢) هذا كلامٌ غير محرَّر. والصوابُ فيه: أن النوويَّ نقل عن إمامِ الحرمين أنّه قال: قال المحققون: فِحُرُّ الاختلافِ في مسائل الخصائصِ خَبْطٌ غير مفيد، فإنه لا يتعَلَّقُ به حكمٌ ناجزٌ تمسُّ إليه حاجة... إلى آخِر كلامِه. ثم قال النووي: «والصوابُ الجَزْمُ بجوازِ ذلك، بل باستحبابِه، بل لو قيل بوجوبه لم يكن بعيداً؛ لأنه رُبما رأى جاهلٌ بعضَ الخصائصِ ثابتةً في الحديثِ الصحيح، فعَمل به أَخْذاً بأصلِ التأسِّي، فوجبَ بيانها». انتهى من «روضة الطالبين» (٧:

⁽٣) والأولى في المذهبِ أن لا يتزوَّج، ويكسَرِ شهوته بالصوم. انظر: «روضة الطالبين» (٧: ١٨). (٤) يعني ما ذكره البيهقي بلاغاً في «معرفة السنن والآثار» عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما رأيتُ مِثْلَ مَنْ ترك النكاحَ بعد هذه الآية ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضَيلِهِ ﴾ [النور: ٣٢]. (٥) اك من الما المناب في المناب المناب في المناب في

⁽٥) لكن نقله عنه البيهقي في «معرفة السنسن والآثار» (١٠: ٢١) قال: قال الشافعيُّ في روايةِ الربيع فيمَنْ لم تُتُقُ نَفْسُه إلى النكاح: لا أرى بأساً أن يَدَعَ النكاح، بل أُحبُّ ذلك، وأن يتخلِّل لعبادةِ الله. انتهى.

ومنها: أنه كان يختارُ أن النظرَ إلى العُضوِ المُبانِ من مُحرَّمِ النظرِ، لا يحرُمُ (١)، وقال: إنَّ قضيةَ الأدلةِ من الكتابِ والسنةِ في غَضِّ البصرِ إنها يُتبادَرُ إلى الفهمِ فيه الغضُّ عن النظرِ إلى شيءٍ مُتَصلٍ بذاتٍ كاملةٍ حيةٍ أو ميتةٍ، فأما شيءٌ مُبانُ من امرأةٍ أو رجل، من عُضوٍ أو شَعَرٍ أو قُلامةٍ أو جِلدةٍ فلا يدخُلُ تحت الأدلةِ المذكورةِ، وحملَ نَصَّ الشافعيِّ الذي ذكره الإمامُ في ذلك على الاقتصارِ على النظرِ إلى الشعرِ، والأصحابُ قد رجّحوا التحريمَ مطلقاً (١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن العبدَ الذي يُباحُ له النظرُ إلى سَيِّدته، هو العفيفُ، تبعاً للبغويِّ (٣)، وقال: إن ذلك لابُدَّ منه سِيَّما في المماليكِ الحسانِ، وأطلق الأصحابُ القولَ بأن عبدَ المرأةِ محرَمٌ لها، وما قاله شيخُنا حسنٌ، وذكر شيخُنا قيداً آخرَ في جوازِ النظرِ، وهو أن يكونَ في غيرِ ما أمرَ اللهُ تعالى به من الاستئذانِ في الأوقاتِ الثلاثة، وهو حسنٌ، والأصحابُ أطلقوا القولَ بجوازِ النظرِ (١).

⁽١) وهو أحدُ وجهَينْ حكاهما البغويُّ في «التهذيب» (٥: ٢٣٧).

⁽٢) انظر «نهاية المطلب» (١٢: ٣٣) حيث قال: وقد قطع الأصحابُ بتحريم النظر إلى العُضْوِ اللَّبانِ من الأجنبية، كتحريم النظرِ إليها ميّتة. ونصَّ الشافعيُّ على تحريم النظرِ إلى شعر الأجنبية إذا وصلته الزوجة بشعرها. انتهى، ولتهامِ الفائدة انظر: «الوسيط» للغزالي (٢: ١٦٩)، و«فتاوى ابن الصلاح» ص ٢٥٠.

⁽٣) قاله البغوي في «معالم التنزيل» (٦: ٣٥)، ونقلَه الشربيني في «مغني المحتاج» (٤: ٢١١)، ولم يُقَيِّده البغوي بالعقّةِ في «التهذيب» (٥: ٢٣٩).

⁽٤) واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكُتُ أَيْمَنُهُنَ ﴾ [النور: ٣١] وبقولِه ﷺ لابنيّه فاطمة رضوان الله عليها، وقد أتاها ومعه عبدٌ قد وهبه لها، وعليها ثوبٌ إذا قنّعت به رأسها لم يبلُغْ رجليْها، وإذا غطّت به رجليْها لم يبلُغْ رأسَها، فلما رآها النبي ﷺ وما تلقى قال: "إنّه ليس عليك بأس، إنّما هو أبوك وغلامك» أخرجه أبو داود، كتاب اللباس، باب في العبدِ ينظر =

ومنها: أنه كان يختارُ أن الخِطبة لا تحرُمُ على خِطبةِ الغيرِ إذا غاب الخاطبُ [٣٣/ ب] الأولُ مُدةً يحصلُ للمخطوبةِ بذلك الضررُ، قاله رضي الله عنه تخريجاً، وهو حسن (١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الكفاءة في الدِّينِ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكُرَمَكُمْ عِندَ السَّهِ أَنْقَ نَكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣] ونصَّ على ذلك الشافعيُّ في «البويطيِّ»(٢)، والمرجَّحُ عند الأصحابِ: اشتراطُ الكفاءة في الدين والنَّسَبِ والحِرْفةِ على ما هو مُقرَّرٌ في بابه (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ الرقيقَ كُفءُ العتيقةِ، خلافاً لهم (٤). ومنها: أنه كان يختارُ اعتبارَ الكفاءةِ في عدم العيوبِ غيرَ العُنَّةِ (٥).

إلى شعر مولاته برقم (٢٠٠٦)، والبغويُّ في «شرح السنة» (٩: ٢٩)، وذكره البيهقي في
 «معرفة السنن والآثار» (٢٠: ٢٣) من حديثِ أنس بن مالك رضي الله عنه.

⁽۱) وهو موافقٌ لتفصيل إمام الحرمَينْ في «نهاية المطلب» (۲۲: ۲۷۵) حيث قال: «وإذا خطبَ الرجلُ امرأةً، فأُجيبَ وأُسعِفَ، فسكت وانصرف إلى منزله، فليسَ للغيرِ أن يخطبَ على خطبته»، ثم ذكر رحمَه الله أن هذا البابَ يجري على العادةِ والعُرْفِ، ثم قال: «فإنَّ مَنْ يُسْعَفُ بعيث يُعدُّ ذلك إعراضاً، ثم إن طال انقطاعُه بحيث يُعدُّ ذلك إعراضاً، ثم إن طال انقطاعُه بحيث يُعدُّ ذلك إعراضاً، فحينئذِ نحكمُ ببطلانِ الخطبة الأولى، ويجوزُ للغيرِ أن يخطب». انتهى كلامُه.

⁽٢) انظر: «مختصر البويطي».

⁽٣) وهو الذي جزم به البغويُّ في «التهذيب» (٥: ٢٩٧)، وانظر: «حاشية البُجَيْر ميِّ على الخطيب» (٣: ٣٧٦).

⁽٤) يوضّحه قولُ البغويِّ في «التهذيب» (٥: ٢٩٨) وقد ذكر مسألة مراعاة النسب: «والأصحُّ أنّه يُراعى في الكُلّ، فخرج منه: أنّ الكافرَ لا يكونُ كُفئاً للمسلمة، ولا العبد للحرّة سواءٌ كانت حُرَّة أصليةً أو مُعْتَقة، ولا المعتق للحرَّة الأصلية». انتهى.

⁽٥) وعَلَّله البغويُّ بأنَّها لا تَتحقَّق. انظر: «التهذيب» (٥: ٢٩٨).

ومنها: أنه كان يختارُ أن المرأةَ إذا رَضِيَت مع الحاكم بغيرِ الكُفْءِ: أنَّ النكاحَ صحيحٌ، كما إذا رَضِيَت مع الوليِّ الخاصِّ، وقال: على الأرجحِ عند جماعةٍ، خلافاً لل رجَّحه المتأخرون (١).

ومنها: أنه كان يختارُ إذا كانت مُدَّةُ إغهاءِ الوليِّ الخاصِّ مسافةَ القصرِ، زَوَّجَ الحاكمُ وقال: إنه التحقيقُ (٢)، خلافاً لإطلاقهم (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه يُـزَوِّجُ عتيقةَ المرأةِ من له الوَلاءُ وإن كانت حيةً، وقال: إنه القياسُ (٤)، خلافاً لهم (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ صِحَّةَ النكاحِ فيها إذا قال: «نكحتُكِ عمري» أو «عُمرَكِ»، يصحُّ النكاحُ ولا توقيتَ في ذلك (٢)، وأطلق الأصحابُ القولَ بالبُطْلانِ.

⁽١) وصحّحه من المتقدِّمين البغويُّ في «التهذيب» (٥: ٣٠١) وعَلِّله بأن الحاكمَ يُزَوِّجُ بالنيابةِ عن أولياءِ النسب، فلا يجوزُ ترْكُ نظرِهم. ولتهامِ الفائدة انظر: «فتح الوهّاب بشرح منهج الطلاب» لزكريا الأنصاري (٢: ٣٩).

⁽٢) هذا مُفَرَّعٌ على أنّ الإغماءَ لا يُزيل الولاية، وهو أحدُ قولين في المسألةِ حكاهما إمامُ الحرمَينْ في «نهاية المطلب» (١٢: ٥-١-١٠٥).

⁽٣) يعني في انتظارِ إفاقتِه. وعَلّله البغويُّ بأنه لا يدوم كالنائمِ يُنْتظَرُ إفاقتُه، أو من شَرِبَ دواءً أزالَ عَقْلَه، يُنْتَظُرُ إفاقتُه. انظر: «التهذيب» (٥: ٢٨٤).

⁽٤) وهو الذي جزمَ به الغزاليُّ في «الوسيط» (٥: ٧٠) وعَلّله بأنَّ المُعْتَقَةَ لا تلي العَقْدَ على نَفْسِها ولا غيرها، وليس لها الإجبار.

⁽٥) وهو وَجْهٌ حكاه الغزاليُّ في «الوسيط» (٥: ٧٠).

⁽٦) وعَلّله إمامُ الحرمَينْ بأن النكاحَ مع ابتنائه على التأبيد، ينتهي بانتهاءِ عُمرِ أحدِ الزوجَينْ، وهو نظيرُ الوقفِ إذا تعلّق الاستحقاقُ على الموقوفِ عليه بعُمُره جانبَ الوقفُ التوقيت. انتهى بتصرُّفٍ يسيرِ من «نهاية المطلب» (٨: ٣٤٨).

ومنها: أنه كان يختارُ بُطلانَ النكاحِ فيما إذا قال: «زوجتُكَ ابنتي على أن تُزَوِّجني ابنتك»، والمرجَّحُ عند الأصحاب: الصحةُ(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ الحاكمَ إذا أقدَم على تزويجِ مَن هو وليُّها قبل أن يثبُتَ عنده إذنُها أو يعلَمَه، لا يصحُّ النكاحُ (٢)، وقال: قلتُه تخريجاً، وهو حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الوصيَّ يزوِّجُ السفيه، كما يزوِّجُه وليُّه الخاصُّ والحاكمُ، خلافاً لترجيحِهم من عدمِ دخولِ الوصيِّ في ذلك مصنَّفُ سماه «الجوابُ الوجيه في تزويج الوصيِّ للسفيه» (٤) عددناه في مصنَّفاته.

ومنها: أنه كان يختارُ وقفَ أنكحةِ الكفارِ فيها صدرَ على غيرِ وَفقِ الشرع؛ لأنَّ الله تعالى أقرَّهُم على أنكِحَتِهم فقال: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُ كَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ (٥) [المسد: ٤].

⁽١) لكن بقَيْدِ أن لا يكونَ بُضْعُ كلِّ واحدةٍ صَداقاً للأخرى، فإن كان كذلك، فهو نكاحُ الشغار وهو باطلٌ، قال النووي: الحديث صحيح، ولمعنى الاشتراك في البُضْع، وقال القفّال: للتعليقِ والتوقّف.

⁽٢) لأنّ السلطنة من أسبابِ الولاية، لكن الإذْنَ مُعْتَبر، فيُزوِّجُ السلطانُ بالولاية العامّةِ البوالغَ بإذنهِنَّ ولا يُزوِّجُ الصغار. انظر: «روضة الطالبين» (٧: ٥٨).

⁽٣) يُوضِّحه قولُ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: تزويجُ السفيه مُفَوَّضٌ إلى الأبِ ثم الجدِّ ثم السلطان، قضيتُه أنَّ الوصيَّ لا يُزوِّجُه. انتهي من «أسنى المطالب» (٣: ١٤٥).

⁽٤) وهو موافقٌ لابنِ الرِّفعةِ في نَقْلِه أن له أن يُزَوِّجه فيتقدَّمَ على السلطان. قاله في «أسنى المطالب» (٣: ١٤٥) وزادَ: ونقله البُلقيني عن الشيخ أبي حامدٍ وغيرِه، وصوَّبه الزركشيُّ، وبه صَرَّح الرافعيُّ في «الوصايا»، لكن حذفَه النووي من «الروضة»، وصحّح من زيادتِه هنا أنّه لا يُزوّجُه. انتهى.

⁽٥) وهو الذي قدّمه النووي وصحَّحه في «روضة الطالبين» (٧: ١٥٠) حيث قال: والصحيحُ أَنَّهُ الله على: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطْبِ ﴾ أنّها _ يعني أنكحة الكفار _ محكومٌ بصحَّتِها، قال الله تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُ مَالَةَ ٱلْحَطْبِ ﴾ [القصص: ٩]؛ ولأنّهم لو ترافعوا إلينا لم نُبْطِله قطعاً، =

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ من العيوبِ التي يُفسَخُ بها النكاحُ: ضِيقَ مَنفَذِ الزوجةِ لِنَحافَتِها بحيثُ لا يَسَعُ آلةَ نحيفٍ مثلِها، ويُفْضيها أيَّ شخصٍ فُرِضَ (١)، وكِبَرَ آلةِ الزوجِ بحيثُ لا تَسَعُ حَشَفَتَه امرأةٌ أصلاً، وقال في الثانية: قلتُه تخريجاً.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الزوجَ إذا مُسِخَ حيواناً قبل الدخولِ حصَلتِ الفرقةُ كالرِّدَّةِ، ثم لا يسقطُ شيءٌ من الصَّداقِ بذلك؛ إذْ لا يُتَصوَّرُ عَوْدُهُ للزوج: لانتفاءِ [أهليّة](٢) تملُّكِه، ولا للورثةِ لحياتِه فيبقى للزوجةِ، وقال: قلتُ ذلك كُلَّه تخريجاً، ثم قال: ويُحتمَلُ تنزيلُ مَسْخِه حيواناً منزلةَ الموتِ فيستَقِرُّ به المسمَّى (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا ادَّعنى وليُّ المحجورةِ مُسمَّى، وأنكرَ الزوجُ ذلك، وادَّعنى مُسمَّى زائداً عن مهرِ المِثْلِ لكنه أنقصُ من دَعْوىٰ الوليِّ: أنه يُحلَّفُ الزوجُ رجاءَ أن ينكُلَ، فإنْ نَكل حُلِّفَ الوليُّ وثبتَ ما ادَّعاه، وإن حلفَ الزوجُ أَخِذَبها قاله حينئذِ، وقال شيخنا: إنه التحقيقُ، والمرجَّحُ عند الأصحابِ: أنه يُؤخذُ بقولِ الزوجِ ولا تحالُفَ؛ لئلا يؤدِّي التحالفُ إلى الانفساخِ الموجبِ لمهرِ المثلِ فيضيعَ على المحجورِ عليها الزائدُ (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ [٣٤/ أ] أن الزوجةَ إذا أثبتت ألفَينِ في عَقدَينِ، والثاني

ولم نُفَرِّقُ بينهم، وإذا أسلموا أقررْناهم، والفاسدُ لا ينقلبُ صحيحاً ولا يُقرَّر عليه. انتهى.
 (١) وصحّحه الشهاب ابن حجر الهيثمي في «تحفة المحتاج» (٧: ٣٤٦) ونقله عن البُلْقيني في «التدريب».

⁽٢) زيادة من «أسنى المطالب» (٣: ٢١١).

⁽٣) نقله شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «أسنى المطالب» (٣: ٢١١) وزاد: وتَنَجُّزُ الفُرْقةِ بمَسْخ أحدِهما حيواناً بعد الدخولِ مُتَّجه. انتهى.

⁽٤) انظر السألة في «أسنى المطالب» (٣: ٢٢٢) ففيه مزيد بيانٍ وتفصيل.

مستمرٌّ يلزمُ ألفٌ ونصفٌ إلّا أن يظهرَ الدخولُ في الأولِ، وقال: إنه التحقيقُ، خلافاً لإطلاقِهم حيثُ ألزموه الألفَينِ(١)، وما قاله شيخُنا حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الخُلعَ فَسْخٌ، لا يُنقِصُ عددَ الطلاقِ تَبَعاً لأبي مَخْلَدِ البصريِّ (٢) والقولِ القديمِ (٣) ومَيلِ الشيخِ أبي حامدٍ، قال شيخُنا: ولو قيل إنه يصحُّ مع الأجنبيِّ على القولِ بأنه فسخٌ لم يكن بعيداً كما هو مشهور عن الحنابلة (٤)، والمرجَّحُ عند الأصحابِ: أن الخُلْعَ طَلاقٌ وينقصُ العددَ (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الخُلعَ مع السفيهةِ إذا لم يعلم الزوجُ بِسَفَهِها بحيثُ لم يُعَدَّ مقصِّراً لا يقعُ به طلاقٌ، وقال: قلتُ لهُ تخريجاً، والمرجَّحُ عند الأصحابِ: وقوعُ الطلاقِ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الصغيرَ إذا زوَّجه أبوه وهو لا يعلَمُ، ثم بلغَ وقال: «كُلُّ امرأةٍ لي طالقٌ» لا تطلُقُ زوجتُه التي زوَّجها له أبوه (٢٠)، قال شيخُنا الأخُ: كتبناها عنه.

⁽١) لإمكان صحّةِ العقدَيْن كأن يتخلّلهُما خُلْعٌ، وبه علّل شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «الغُرُر البهية» (٤: ٢٠٩).

⁽٢) لم أجد له ترجمة سوى ما ذُكر من اختياراتِه في بعضِ المسائل. انظر: «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (٢: ٦٨٨).

⁽٣) حكاه البغوي في «التهذيب» (٥: ٤٥٥) حيث قال: وقال في القديم: هو فَسْخٌ لا ينتقصُ به العدد، إلّا أن ينوي به الطلاق.

⁽٤) انظر تحرير هذه المسألة في «المُغْني» لابنِ قُدامةَ المقدسي (٧: ٣٣١).

⁽٥) وهو الذي جزم به النووي، وجَعَله الأظهرَ عند جمهورِ الأصحاب في «روضة الطالبين» (٧: ٣٧٥).

⁽٦) قد فرَّق الإمام النوويُّ بين نفوذِ الطلاق ظاهراً وباطناً في هذه المسألة، ففي الظاهر تطلُق في نصِّ الشافعيِّ، وفي نفوذِ الطلاقِ باطناً وجهانِ بناهُما المتولِّي على الإبراءِ عن المجهول، إن قُلْنا: لا يصحُّ، لم تطلُقْ باطناً. انتهى من «روضة الطالبين» (٨:٥٥).

ومنها: أنه كان يختارُ تقريرَ النصفِ على مُباشِرِ إتلافِ مالِ الغيرِ مُكْرَهاً، وقال: إنه القياسُ خلافاً لهم(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ إتلافَ المالِ المُكْرَهِ عليه لا ينتهي إلى الوجوبِ، بل يرتفعُ التحريمُ فقط، وقال: إنه التحقيقُ، خلافاً لما في «الحاوي الصغير»(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ السكرانَ مُكَلَّفٌ، ويقعُ طلاقُه تبعاً لنصِّ الشافعيِّ (٣) وجمهورِ الأصحابِ (٤) خلافاً للنوويِّ حيثُ منعَ لأنه ليس بمُكلِّفٍ (٥)، بل يقَعُ طلاقُه وإن لم يكُنْ مُكلَّفاً (٢) وهو عجيبٌ.

⁽١) في حكاية وجهَينْ في توجُّه المطالبةِ عليه. انظر: «الوسيط» للغزالي (٤: ٥١١٥)، و «روضة الطالبين» (٦: ٣٤٢).

⁽٢) للإمام الجليل نجم الدين عبد الغفّار بن عبد الكريم القزويني الشافعيّ (ت ٦٦٥هـ) كان من أهلِ الصلاح وأرباب الكرامات، وكتابه «الحاوي الصغير» من الكتب المعتبرة عند الشافعية، وقد شرحه غير واحدٍ منهم كما في «كشف الظنون» (١: ٦٢٦). له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٢٧٧).

⁽٣) في «الأم» (٥: ٢٧٤) حيث قال: «و يجوزُ طلاقُ السكرانِ من الشرابِ المُسْكرِ وعِتْقُه ويلزَمُه ما صنع، ولا يجوزُ طلاقُ المغلوبِ على عَقْلِه من غيرِ السكر». انتهى.

⁽٤) قولُه: «جمهور الأصحاب» يُوضِّحه قولُ إمامِ الحرمَينْ في «نهاية المطلب» (١٤: ١٦٨): طلاقُ السكرانِ واقعٌ في ظاهرِ المذهب، ولا يُلفئ للشافعيِّ نصُّ في أنّه لا يقعُ طلاقُه، ولكنْ نصَّ في القديم على قوليْن في ظهاره، فمِن أصحابِنا مَنْ نقلَ من الظّهارِ قولاً إلى الطلاق، وخرَّج المسألتين على قولَيْن.

⁽٥) انظر: «روضة الطالبين» (٨: ٦٢) وحكى المُنْعَ عن المُزَنيِّ، وابن سُرَيْج، وأبي سهل الصعلوكي وابنِه سهل، وأبي طاهرِ الزِّياديِّ.

⁽٦) يعني عند الأصوليين، والمرادُ به أنّه غير مخاطبٍ حالَ السُّكر. انظر: «روضة الطالبين» (٨: ٢٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لا يَقَعُ طلاقُ من جُنَّ بمحترم، أو مع السُّكرِ المحرَّم، وقال: إنه الصواب، وإن وقع طلاقُ السكرانِ غيرِ المجنونِ؛ لظهورِ الفرقِ، وأطالَ الكلامَ في ذلك، والمرجَّحُ عندهم: وقوعُ طلاقهماً(١).

ومنها: أنه كان يختار فيها إذا قال لزوجته: «يا طالقُ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى» عدمَ وقوعِ الطلاقِ وقال: على الصوابِ(٢)، وما صُحِّحَ من الوقوعِ لا يقومُ عليه دليل، وليس في كلام الشافعيِّ ما يقتضيه.

ومنها: أنه كان يختار عدم وقوع الطلاقِ أيضاً فيها إذا قال الزوجُ لزوجتِه: «أنتِ طالقٌ ثلاثاً، يا طالقُ إن شاء الله»(٣)، قال: وفيه وجهٌ ضعيفٌ رجَّحهُ [٣٤/ب] الرافعيُّ ومن تَبِعَه أنه يقعُ واحدةٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ فيها إذا قال لغيرِ الزوجةِ: «زوجتي طالقٌ إن شئتِ» أنه يُعتبَرُ الفورُ، وقال: إنه الأرجحُ؛ لوجودِ الخطابِ المقتضي لذلك (٤)، خلافاً لما صحَّحه في «الشرح» و «الروضة» (٥) فقد صحَّحا في الإيلاءِ ما يوافِقُ ما رجَّحْناهُ من اعتبارِ الخطاب، وهو النصُّ في «الإملاء».

⁽١) انظر: «روضة الطالبين» (٨: ٦٢).

⁽٢) وهو ظاهرُ اختيار الإمام الغزاليِّ في «الوسيط» (٥: ٤١٧) حيث قال: إن قال: يا طالقُ إنْ شاءَ الله، الظاهرُ أنّه يقَعُ؛ لأن الاستثناءَ عن الاسم لا ينتظم، إنّها ينتظمُ الإنشاء، وفيه نظر، لأن هذا الاسم معناه الإنشاء، فلذلك قال بعضُهم: إنّه لا يقع شيء.

⁽٣) وهو قولُ الأصحاب، وعَلّله الغزالي بأنّ قوله: «يا طالق» لا يعملُ الاستثناءُ فيه تفريعاً على ظهاره، ويرجعُ الاستثناء؛ لأنه من جنس الكلام. انتهى من «الوسيط» (٥: ٤١٨)، ولتمام الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (٨: ٩٧).

⁽٤) انظر: «الوسيط» للغزالي (٥: ٤٤٢).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٨: ١٥٧).

ومنها: أنه كان يختارُ فيها لو قال: «إن لم أطلِّقكِ فأنتِ طالقٌ» وجُنَّ واتصلَ جُنونه بالموتِ: أنه يقعُ الطلاقُ قبلَ الموتِ لا قبلَ الجنونِ، خلافاً لها جزم به في «الشرح» و «الروضة» (۱) من وقوعِه قبيلَ الجنونِ تبعاً للإمام (۲) والغزالي (۳).

ومنها: أنه كان يختارُ أنها إذا اختلفا والعِدَّةُ منقضيةٌ باتفاقِهما، فقال الزوج: راجعتُكِ في العِدَّة، فأنكرَتْ، فالقولُ قولُها، نصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه (٤) خلافاً لمن صَحَّحَ تقديمَ السابقِ بالدعوى (٥)، فذلك شيءٌ لا أصلَ له.

ومنها: أنه كان يختارُ أن المُولِيَ^(۱) إذا ارتَدَّ بعدَ المدةِ، وعاد إلى الإسلامِ لا يستأنِفُ المُدَّةَ، ويُلزَمُ بالفَيئةِ في الحالِ على نَصِّ الإمامِ^(۱) وهو المُعتمدُ^(۱)، خلافاً لما جزَمَ به في «الروضة» (۱) تبعاً «للشرح» (۱۱).

⁽١) «روضة الطالبين» (٨: ١٣٣) وغيّاهُ بقوله: لم يَقع الطلاقُ حتى يحصُلَ اليأسُ من التطليق.

⁽٢) يعني الجويني في «نهاية المطلب» (١٤: ١٢٥).

⁽٣) في «الوسيط» (٥: ٤٣٤).

⁽٤) انظر: «الأم» (٥: ٢٦٣).

⁽٥) وهو الأصحُّ في «روضة الطالبين» (٨: ٢٢٤).

⁽٦) من الإيلاء.

⁽٧) في «نهاية المطلب» (١٤ : ٤٤٧).

⁽A) انظر كلام السِّراج البُلْقيني في حواشيه على «روضة الطالبين» (٧: ٥٤٥).

⁽٩) «روضة الطالبينَ» (٧: ٢٤٥) وعبارتُه ثمَّة: «ولو ارتدَّ أحدُ الزوجَينُ بعد مُضيِّ المَّة، ثم أسلمَ قبل انقضاءِ العدَّة، عادَ الإيلاءُ، ويستأنفُ المَّة أيضاً». انتهى.

⁽١٠) عقد البغوي فَصْلًا فيما يمنعُ احتسابَ المدَّةِ على المُوْلِي ضَبطَه بقوله: كلَّ عارضٍ يُحِلُّ بالمِلْكِ، كالرِّدَّةِ من أحدِهما أو عِدَّةِ الرجعية، يمنَعُ احتسابَ المَّة. انظر: «التهذيب» (١٤٤:٦).

ومنها: أنه كان يَختارُ أنه إذا أسقطَ في الظّهارِ الصلة (١) تزولُ الصراحةُ تبعاً للدَّارَكِيِّ (٢) وتصحيحِ بعضهم (٣)، وقال: إنه أرجَحُ، والمصحَّحُ عند المتأخِّرين: أنَّ الصراحةَ باقيةٌ (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا حُكِّمَ في اللِّعانِ لا يجبُ عليها حَدُّ الزنا إذا لم تُلاعِن مُعارَضةً لِلِعانِه (٥)، فالمحكَّمُ لا يدخُلُ في حدودِ الله تعالى ولا مَدْخَلَ لمالكِ الزوجِ ولا مالكِ الزوجةِ ولا المالكِ لهما، وقال: وما وقع في «الروضة» (٢) تَبعاً «للشرح» و «التتمّة» (٧) مما يخالفُ ذلك وهمٌ.

ومنها: أنه كان يختار أنه لو أغفلَ ذكرَ الولدِ في بعض الكَلِماتِ، يَبْني على ما

⁽١) يعني قوله: عليَّ، أوْ لي، أو معي أو غير ذلك من الصلاتِ التي يقولها المُظاهِرُ في مثلِ قوله: أنْتِ عليَّ كظهر أمّى.

⁽٢) الإمام الفقيه أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الداركي (ت ٣٧٥هـ)، تفقه بأبي إسحاق المر وزيّ، وانتهت إليه رئاسة الفقه في بغداد، وأخذ عنه عامّةُ شيوخها، وثّقه الخطيب البغدادي، وأساء فيه القالة أبو حيّان التوحيدي في «الإمتاع والمؤانسة» (١: ١٤١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١: ١: ٣٦٤). و «طبقات السبكي» (٣: ٣٣٠).

⁽٣) منهم أبو الفرج الزاز كما حكاه البلقيني في حواشيه على «روضة الطالبين» (٧: ٢٥٦). قلت: أبو الفرج الزاز: هو الإمامُ الجليل عبد الرحمن بن أحمد بن محمد السَّرخسيّ النُّويْزي (ت ٤٩٤هـ) كان من أعيانِ عصره: فِقْهاً وعلماً وزهداً، وكتابُه «الإملاء» قد استبدّ بالشهرة في عصره، وسيرتُه حسَنة ومناقبه جمّة رحمه الله. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٥: ١٠١).

⁽٤) وهو الذي صحّحه النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٢٥٦).

⁽٥) هذا مُفَرَّعٌ على القولِ بجوازِ التحكيمِ في اللعان، وفي جوازِه قولان حكاهما الماوردي في «الحاوى الكبير» (١١: ١٣٤).

⁽٦) «روضة الطالبين» (٨: ٣٥٥).

⁽٧) للمتولّي.

سبق، قال: وفي كلامِ بعضِهم ما يقتضيه، والمرجَّحُ عند المتأخرين: الاستئنافُ(١).

[٣٥/أ] ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ الملاعِنَ يقولُ في لعانِه: هذا من زناً ما هو مني، تَبَعاً لنَصِّ الشافعيِّ (٢)، وصحَّحَ جماعةٌ الاكتفاءَ بقولِهِ: من زناً (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الملاعِنَ إذا قذفها بِزِناً آخرَ يُلاعِنُ، وقال: إنه الصوابُ؛ لأنه زوجٌ قاذفٌ، تتناولُه الآيةُ الشريفةُ، ولم يظهر كذبُه في هذا القذفِ(٤)، والمصحَّحُ في «الروضةِ»(٥) تبعاً «للشرح»: أنه لا يُلاعِنُ فيها، وهل عليه الحَدُّ أو التعزيرُ؟ فيه اختلافُ ترجيحٍ بين البغويِّ والسَّرْ خَسيِّ (٦).

⁽١) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البُلْقيني (٧: ٣٤٦).

⁽٢) في «الأم» (٥: ١٣٤).

⁽٣) منهم البغويُّ في «التهذيب» (٦: ٢٠٩)، والنوويُّ في «روضة الطالبين» (٨: ٢٥١).

⁽٤) «فخروجُه من اللعانِ لا وَجْهَ له، ولا يلزمُ من ظهورِ كذبِه في تلك الدعوى، وإقامةِ الحدِّ عليه بامتناعِه من اللعان أن يكونَ كاذباً في القذفِ الثاني الحادثِ في الزوجة، فالصوابُ أنّه يُلاعن». انتهى من حواشي البلقيني على «روضة الطالبين» (٧: ٣٣٤).

⁽٥) وعَلَّله النوويُّ بأنهًا بائن ولا ولدَ بينها. انظر: «روضة الطالبين» (٧: ٣٣٣).

⁽٦) يعني أبا الفرج الزاز السرخسيّ كما صرَّح به البُلْقيني في «حواشي الروضة» (٧: ٣٣٣) حيث نُقِلَ عنه القوْلُ بالحدِّ لمن قذفَ زوجتَه بزناً آخَر.

قلتُ: عبارةُ البغويِّ في «التهذيب» (٦: ٢٠١): وإنْ قذفَها بزَنْيةِ أخرى، هل يُحَدُّ فيه وجهان: أصحُّها، وهو قولُ عامّةِ الفقهاء: يُعَزَّرُ، ثم سواءٌ إن قُلْنا: يُحَدُّ أو يُعَزَّرُ فهل له أن يُلاعنَ لإسقاطه؟ فيه قولان: أصحُّها: لا، لأنه ظهَر كذِبُه بالحدِّ الأول.

قلتُ: كلامُ البغويِّ نقله البُلْقيني في «حواشي الروضة» (٧: ٣٣٣-٣٣٤) وتعقّبه بقوله: ما ذكره في ذلك من تصحيح أنه لا يُلاعنُ مردود، فإن هذا زوجٌ قاذفٌ تناولته الآيةُ الشريفة... فالصواب أنّه يُلاعِنُ، وما صحّحه أبو الفرج الزازُ مِن أنّه يُحَدُّ هو المعتمد، وما صحّحه البغويُّ أنه قولُ عامّةِ العلماء. انتهى.

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ الحربيةَ إذا سُبِيَت وكان زوجُها مُسْلماً لا يلزَمُها عِدَّةٌ وإنها يلزَمُها الاستبراءُ؛ لِعمومِ الإخبارِ في استبراءِ المَسبِيّاتِ (١)، والمرجَّحُ عند الأصحابِ: لزومُ العدة (٢)، وما قاله شيخُنا حسنٌ قويٌّ.

ومنها: أنه كان يختارُ في التي انقطع دَمُها، لا لعِلَّةٍ تُعرَفُ كبعدِ فراغِ الرَّضاعِ والنقاءِ من المرضِ: أن تتربَّصَ تسعةَ أشهرٍ وتعتَدَّ بعدَّةٍ تَبعاً للقولِ القديمِ (٣)، بل هو منصوصٌ عليه أيضاً في الجديدِ، ولصحةِ ذلك عن ابنِ عمرَ رضي الله عنها، والجديدُ المرجَّحُ عند الأصحاب: تصبرُ (١٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أن العِدَّتَيْنِ من الحَرْبِيَّينِ يتداخلانِ على النَّصِّ في «الأُمِّ» في تفريعِ نكاحِ أهلِ الشِّركِ، ونَسَبَهُ البَنْدَنيجيُّ (٢) إلى «الجامع الكبير» وصحَّحه هو والبغويُّ فهو المعتمدُ، خلافاً لمن رَجَّحَ عدمَ التداخُلِ (٧).

⁽١) فمن ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٢٢٨)، وأبو داود (٢١٥٧) وغيرهما عن أبي سعيد الحُدريِّ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال في سَبْيِ أوطاس: «لا يَقَعُ على حاملٍ حتى تَضَع، وغيرِ حامل حتى تحيضَ حيضةً».

⁽٢) انظر: «أسنى المطالب» (٧: ١٣٦).

⁽٣) حكاه النووي في «روضة الطالبين» (٨: ٣٧١).

⁽٤) وحملوه على الانقطاع لعارضٍ يُعْرَف. انظر: «الوسيط» للغزالي (٦: ١٢٤)، و «روضة الطالبين» (٨: ٣٧١).

⁽٥) «الأم» (٥:٤٥).

⁽٦) الإمام الجليل أبو على الحسن بن عُبَيْد الله بن يحيى البندنيجيّ الشافعي. أحد أصحاب الوجوه في المذهب، تفقّه بأبي حامد الإسفراييني، وكتب عنه «التعليق»، وكان من أهلِ الدِّيانةِ والورع، وصنّف التعليقة المسمّاة بالجامع، و «الذخيرة»، وأثنى عليه النووي. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٧: ٣٤٣)، و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٨٣).

⁽٧) وانظر تعليلَ القولَينُ في «نهاية المطلب» (١٥: ٢٧٠).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لا يحرُمُ على الحادَّةِ ثَوْبُ العصْبِ(١)؛ لصحةِ الحديثِ فيه (٢)، وقالَ: هو الـمُعتمَدُ في الفتوى، وحمَلَ قولَ الشافعيِّ على أنه لم يبلُغه الخبر، أو بلغه وقام عنده ما يمنَعُ العملَ به من تعارضٍ ورجوعٍ إلى أصلٍ وقياسٍ أو حَمَلَه على الأسودِ كُلِّه (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الأمةَ إذا ادَّعت الوطءَ وأُمِّيَّةَ الولدِ وأنكر السَّيِّدُ ذلك أن السَّيِّدَ يحلِفُ، خلافاً لمن جزم بعدمِ التحليفِ حيثُ لا ولدَ، وصححَّ عدمَ التحليفِ عند وجودِ الولدِ.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا ارتضعَ قبلَ انفصالِ جميعِه ثبت التحريمِ إذا انفصل حياً ولا [٣٥/ ب] يمنعُ من ذلك استتارُ باقيه (٤)، والمرجَّحُ عند الأصحابِ: أنه لا يشت التحريم إلا إذا ارتضعَ بعد انفصالِ جميعه.

⁽١) على وَزْنِ فَلْس: بُرْدٌ يُصْبَغُ غَزْلُه ثم يُنْسجُ.

⁽٢) يعني ما ثبت من حديثِ أم عطية رضي الله عنها قالت: كُنّا نُنْهِى أَن نَحُدَّ على مَيّتٍ فوقَ ثلاثٍ إلّا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعَشْراً، ولا نكتحلُ ولا نتطيّبُ، ولا نلبسُ ثوباً مصبوعاً إلّا ثوبَ عَصْب» أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض برقم (٣١٣)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة برقم (١١٢٨).

⁽٣) يعني قولَ الإمام الشافعيِّ في «الأم» (٥: ٢٤٨): «فأمّا كلُّ صِباغ كان زينةً، أُو شَيْءٌ في الثوبِ يُصْبَغُ كان زينة مثل العَصْبِ والحَبِرة والوَشْيِ وغيره فلا تلبسه الحادُّ غليظاً كان أو رقيقاً». انتها.

⁽٤) لم يُصرِّح بالاختيار، بل حكى قولًا عن الصيمريِّ، العِمراني في «البيان» (١١: ١٤٤) «أنَّ ابتداءَ الحولِ من وقتِ خروجِ بعضِ الولدِ لا عند خروجِ جميعهِ». انتهى. وانظر اختيار البلقيني في «حاشية روضة الطالبين» (٧: ٤٥٠).

قلت: وهذا الذي حكاه البُلقيني هو أحدُ وجهين حكاهُما ابن كجِّ كها في «روضة الطالبين» (٩: ٧).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ من ارتضعَ من خمسِ مُستَولَداتٍ لا يكونُ ولداً للمستولدِ، كما لو ارتضع من بناتٍ وأخوات، وقال: إنه المعتمدُ في الفتوى، والمرجَّحُ عند الأصحابِ التحريمُ ويصير ولداً له(١)، وما قاله شيخُنا حسنُ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن المُتعةَ الواجبةَ في الأمةِ التي فوَّض سيدُها بُضعَها يُرجعُ بها على المرضعةِ لا بنصفِ مهرِ المثلِ وفاقاً لابنِ الحدادِ^(٢)، خلافاً لهم في إيجابِ نصفِ مَهرِ المثلِ^(٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن السفيهة إذا أكلت مع زوجِها على العادة سقطت نفقتُها وإن لم يأذن الوليُّ إذا كان الزوجُ هو وليَّ المالِ(٤)، خلافاً لترجيح النوويِّ حيثُ اعتبر إذنَ الوليِّ بالإطلاقِ في النفقةِ(٥)، وقال شيخُنا: والكسوةُ في ذلك كالنفقةِ، حتى لو كساها بلا إذنِه مُدَّةً وكان وليُّها الذي زَوَّجها هو وليَّ المالِ سقطت الكسوةُ أيضاً كالنفقةِ، وما قاله شيخُنا ظاهرٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الزوجة لو اعتاضت عن النفقةِ الواجبةِ دراهمَ أو الكسوةِ الواجبةِ لم يَجُز، كما لا يجوزُ الاعتياضُ عن إبلِ الديةِ؛ لأنها معلومةُ القدرِ

⁽١) وعلَّله النوويّ بأنَّ اللبنَ له، وهنّ ـ يعني المستولدات ـ كالظروفِ له، فعلى هذا تحرُمُ المرضعاتُ على الطفل لا بالرَّضاع، بل لأنهُنّ موطوآت أبيه. انظر: «روضة الطالبين» (٩: ١٠).

⁽٢) عبارة البلقيني: «ما قاله ابن الحدّادِ هو الصواب، وليس هو تفريعاً على أنّ الزوجَ يرجعُ بنفسِ المسمّى، بل هو مُفرّعٌ على أنّ الزوجَ يرجعُ بنصفِ مهرِ المثل؛ وسببُه أنّ البُضْعَ لم يُنْظُرْ إلى مقابل كلّه بل نُظِرَ إلى ما جُعِل عِوَضَه شرعاً». «حاشية روضة الطالبين» (٧: ٤٦٣).

⁽٣) وهو الأظهر وفق كلام النووي في «روضة الطالبين» (٩: ٢١).

⁽٤) انظر اختياره في حاشية «روضة الطالبين» (٨: ٢١).

⁽٥) انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٥٨).

مجهولةُ العينِ، والمرجَّحُ عند الأصحابِ جوازُ الاعتياضِ عن النفقةِ والكسوةِ (١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن تقديمَ الطعامِ المسمومِ يُـوجِبُ القصاصَ على المُقدِّمِ، حيث أَكلَه المقدَّمُ له وماتَ وأقامَ الأدلةَ على ذلك، وبَسَطَ القولَ في ذلك في «تصحيح المنهاج» فليُنظَر منه (٢)، وهو أحدُ أقوالِ الشافعيِّ، والمرجَّحُ عند الأصحابِ تفصيلٌ، وهو إن كان الآكِلُ صبياً أو مجنوناً وجبَ القصاصُ، وإن كان بالغاَّ عاقلاً ولم يعلَم حالَ الطعام وجَبتِ الدِّيةُ (٣).

ومنها: أنه كان يختار فيما لو سقط إنسانٌ على مسلم وبجانبه كافرٌ: أنه لا ينتقلُ إلى الكافر، وتتَعيَّنُ الإقامةُ على الذي وقع عليه، قال شيخُنا: لأن ابتداءَ المفسدة وهو الوقوع كان بغير اختياره (٤)، خلافاً للشيخ عزِّ الدين ابن عبد السلام، حيثُ جوَّز الانتقال إلى الكافر (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ وجوبَ القِصاصِ في كَسرِ السِّنِّ إذا انضبط، وانكسر بلا صَدعِ ولا زيادةٍ؛ لِصِحَّةِ الحديثِ في ذلك (٢)، قال: وهو ظاهرُ

⁽١) على الأصح، ولو اعتاضت خبزاً أو دقيقاً أو سويقاً، فالمذهبُ أنه لا يجوز، وهو الذي رجّحه العراقيّون والروياني وغيره لأنّه ربا، وقطع البغويُّ بالجوازِ؛ لأنها تستحقُّ الحبَّ وإصلاحه وقد فعله. انتهى من «روضة الطالبين» (٩: ٥٤).

⁽٢) واختاره أيضاً في حاشية «روضة الطالبين» (٨: ٩٤) وعبارتُه ثمّة: «إنّما يجبُ القصاصُ إذا شهد العَدْلانِ بأنه_يعني السمَّ_يقتلُ غالباً وإنْ قلَّ».

⁽٣) انظر: «روضة الطالبين» (٩: ١٣٠).

⁽٤) اختاره الشيخ في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص١٤٣.

⁽٥) انظر: «القواعد الكبرى» لابن عبد السلام (١: ١٣٤).

⁽٦) يعني ما ثبت من حديث أنس بن مالك: أن الرُّبيِّع عمَّتَه كسَرتْ ثَنِيَّةَ جارية فطلبوا إليها العَفْوَ فَابُوا، فعرضوا الأرشَ فأبُوا، فأتوا رسولَ الله ﷺ =

النَّصِّ(١)، والمرجَّحُ عند الأصحاب: وجوبُ الديةِ خاصةً (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ من استحقَّ قطعَ اليدِ فلقطَ^(٣) [٣٦/أ] الأصابعَ ليس له أن يعودَ إلى قطعِ اليدَيْن من الكُوعِ تَبعاً للإمامِ^(١)، وقال: إنه الأصحُّ، والمرجَّحُ عند الرافعيِّ والنوويِّ تبعاً للبغَويِّ أنّ له العَوْدَ^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ عَدَمَ وجوبِ القِصاصِ في إزالةِ المعاني من السَّمعِ والبطشِ (٦) والشَّمِّ والذَّوقِ بل فيهم الدِّيةُ تَبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه (٧)، خلافاً لتصحيح المتأخرين من وجوبِ القِصاص (٨).

القصاص، فقال أنس بن النَّضْر: يا رسولَ الله، أَتُكْسَرُ ثَنِيّةُ الرُّبَيِّع؟ لا والذي بَعثكَ بالحقِّ لا تُكسَرُ ثَنِيّةُ الرُّبَيِّع؟ لا والذي بَعثكَ بالحقِّ لا تُكسَرُ ثَنِيتُها، فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، كتاب الله القِصاصُ». فرضيَ القومُ فعفُوْا، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنّ مِن عبادِ الله مَنْ لو أقْسمَ علىٰ الله لأبُرَّه» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٩: ١٤٤)، والبخاري، كتاب التفسير، باب ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا كُذِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصاصُ ﴾ [البقرة: ١٧٨] برقم (٤٥٠٠) واللفظ له، وإنظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

⁽١) وهو الذي استنبطه الإمام الحافظ ابن حجر من الحديث حيث قال: وفيه: «جَرَيانُ القِصاصِ في الأسنانِ، ومحلُّه فيها إذا أمكنَ التهاثل بأن يكونَ المكسورُ مضبوطاً، فيُبْرَدُ من سِنِّ الجاني ما يُقابِلُه بالمِبْرَدِ مثلاً » انتهى من «فتح الباري» (٢٢: ٢٢٥).

⁽٢) انظر: «البيان» للعِمراني (١١: ٥٣٤-٥٣٤).

⁽٣) يعني أخذَها بالقطع دون الكف. انظر: «المصباح المنير» مادّة (لقط).

⁽٤) في «نهاية المطلب» (١٦: ٢٢٠)، وانظر اختيار البلقيني في «حاشية روضة الطالبين» (٨: ١٥٠).

⁽٥) قد حكى البغويُّ وَجهين في المسألة: أصحُّهما: يجوزُ كما في النفس، لو قطع يَداً له أن يعودَ فيحزَّ رقبته. انتهي من «التهذيب» (٧: ١٠٥) وانظر: «روضة الطالبين» (٩: ١٨٤).

⁽٦) يعنى الأطراف.

⁽٧) في «الأم» (٦: ١٣٣).

⁽A) انظر: «التهذيب» للبغويّ (٧: ٩٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أن التخميسَ (١) في الديةِ: عشرون بنتَ مخاضٍ، وعشرون ابنَ مخاضٍ، وعشرون ابنَ مخاضٍ، وعشرون بنتَ لبونٍ، وعشرونَ حِقَّةً، وعشرون جَذعةً تَبعاً لأصل الشافعيِّ في ذلك ولأحاديثَ وآثارٍ وردت في ذلك (٢)، خلافاً لترجيحِ المتأخرين في التخميسِ حيثُ جعلوا مكان ابنِ مخاضِ ابنَ لبونٍ (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ وجوبَ ما تغرَمُه عاقلةُ الحاكمِ من الديةِ فيما يُخطِئُ به الحاكمُ في معرضِ الأحكامِ ومصالحِ الإسلامِ في بيتِ المالِ، وقال: هو الراجحُ دليلاً (٤)، خلافاً للشيخِ عزِّ الدين ابنِ عبدِ السلامِ حيثُ مَنَعَه من الميلِ عن الوجوبِ (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ فيها إذا ضربَ الأُذنَينِ فيبِسا: وجوبَ الحكومةِ لا الديةِ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ (٦)، والمرجَّحُ عند الرافعيِّ ومن تَبِعَه تَبعاً للبغويِّ: وجوبُ الدية (٧).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الأمانَ لا يصحُّ من الآحادِ عند التقاءِ الصفوفِ، قال شيخُنا الأخُ: كتبناها عنه، انتهى. خلافاً لمن صحَّحَ ذلك.

⁽١) يعني جَعْلَها على خمسةِ أقسام.

⁽٢) انظر: «الأم» (٦: ١٢٢)، وهو الذي جزمَ به البغويُّ في «التهذيب» (٧: ١٣٥).

⁽٣) الذي جزم به النووي هو ما اختاره المصنّف، لكنه نقل عن ابن المنذرِ: أنَّه أَبْدلَ بني اللبون ببني المخاض. انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٢٥٥).

⁽٤) قاله في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام»: ص٥٥٥. وعَلَّله العِمراني بأن الخطأ يكثر منه في اجتهاده وأحكامِه، فلو أوجبنا ذلك على عاقلته لأجحف بهم. انظر: «البيان» (١١: ٥٩١).

⁽٥) انظر: «القواعد الكبرى» (١: ٥٤٥).

⁽٦) في «الأم» (٦: ١٣٣).

⁽٧) انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٢٩١).

ومنها: أنه كان يختار أن الكفار إذا نيزلوا على حُكم حاكم لا بد أن يحكُمَ الإمام، قال شيخنا الأخُ: كتبناها عنه، انتهى. خلافاً لمن لم يعتبر ذلك.

ومنها: أنه كان يختارُ تكفيرَ من قال بخلقِ القرآنِ تبعاً لجماعةٍ من الأئمة(١).

ومنها: أنه كان يختار أن الرِّدَّةَ بِمُجرَّدِها تُحبِطُ العملَ على معنى ذهابِ الأَجرِ لا على معنى وجوبِ القضاءِ إذا أسلم، نَصَّ على ذلك الشافعيُّ رضي الله عنه، خلافاً لما اشتهر عند الشافعيةِ مِن أنَّ الرِّدَّةَ لا تُحبِطُ العملَ إلا إذا اتَّصلَ بها الموتُ (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الشهادةَ بالرِّدَّةِ لا بد فيها من التفصيلِ^(٣)، وقال: إنه المعتمدُ في الفتوى، والمرجَّحُ عند المتأخرين تَبعاً للإمامِ^(٤): قَبولُ الشهادةِ بالرِّدَّةِ مُطلقاً.

ومنها: أنه كان يختارُ فيها إذا سَرَقَ رُبعَ سبيكةٍ لا تساوي رُبْعاً مضروباً: القطعَ تَبعاً لنصِّ الشافعيِّ في كُتُبه، ولِما عليه أكثرُ الأصحابِ، قال: وهو المذهبُ المعتمدُ، والمرجَّحُ عند المتأخرين: عدمُ القطع (٥).

⁽١) قد حكى العِمراني في «البيان» (١٣: ٢٨٣) عن الإمام الشافعيِّ أنَّه قال في مواضعَ من كُتبِه: «من قال بخلق القرآن: فهو كافر».

⁽٢) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٣).

⁽٣) وهو حاصلُ كلام الإمام الشافعيِّ في «الأم» (٦: ١٧٢).

⁽٤) حيث قال: إذا شهد شاهدان على رِدَّةِ شخص، فقال المشهودُ عليه: كذَبا في شهادتها، أو قال: ما ارتددتُ، فالشهادةُ مسموعة، والحكمُ بالردَّةِ نافذ، ولا يُقبل تكذيبُ الشاهدَيْن، ويقال: الخطبُ يسير، فجَدِّد الإسلام، فإذا فعل زال حكمُ الردَّةِ بعد انقضائها. انتهى من «نهاية المطلب» (١٧٠: ١٧٠).

⁽٥) وهو الذي مشيئ عليه النووي، وجعله الأصحَّ، وبه قال الإصطخري وأبو علي بن أبي هريرة =

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لا قطعَ على أحدِ الزوجينِ، بِسَرِقَةِ مالِ الآخرِ تَبَعاً لنَصِّ الشافعيِّ رضي [٣٦/ب] الله عنه، لكنه قال: إن الأرجحَ من جهةِ القياسِ قطعُ الزوجِ دون الزوجةِ، والذي رَجَّحَه المتأخِّرون تبعاً للبغويِّ والشيخِ أبي حامدٍ واختيار المزني: القطعُ مطلقاً (١).

ومنها: أنه كان يختارُ قَطْعَ النبّاشِ وإن كان القبرُ بِمَضْيَعةٍ، تبعاً لظاهرِ نَصِّ الشافعيِّ في «الأُمِّ» و «مختصر المزنيِّ» (٢)، خلافاً لتصحيح المتأخرين: أنه لا قطع إذا كان القبر بمَضْيَعة (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن القَطْعَ لا يثبُت باليمين المردودةِ، تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه في «الأم»، و «مختصر المزني»، والمُرجَّحُ عند المتأخّرين: ثبوتُ القطعِ باليمين المردودة (٤٠).

ومنها: أنه كان يختارُ أن قاطعَ الطريقِ المتحتِّمَ قتلُه إذا عفا عنه الوارِثُ، لا يستحقُّ الهالَ تبعاً لنصوصِ الشافعيِّ رضي الله عنه وكلامِ أصحابِه، خلافاً لتصحيح المتأخرين حيث أوجبوا المالَ إذا عفا الوليُّ عنه (٥).

⁼ والطبري، وصحَّحه الإمام وغيره، وجزم به العبّادي. انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ١١٠)، و «التهذيب» للبغوي (٧: ٩٥٩).

⁽١) انظر: «التهذيب» (٧: ٣٩٥) وللإمام الجويني تفصيل نافع في «نهاية المطلب» (١٧: ٢٨٧).

⁽٢) انظر: «الأم» (٦: ١٦١).

⁽٣) وبه قطع الشيرازي في «المهذب»، والغزالي في «الوسيط» (٦: ٤٦٩) وانظر: «روضة الطالبين» (١٠: ١٣٠).

⁽٤) انظر: «الوسيط» للغزالي (٦: ٠٨٠).

وعَلّله النووي بأن اليمين المردودةَ كالإقرارِ وكالبينة، وكلاهما يُوجبُ القَطْعَ، انظر: «روضة الطالبين» (١٤٣: ١٤٣).

⁽٥) انظر: «التهذيب» للبغوي (٧: ٣٠٤ - ٤٠٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أنّ الله تعالى سلبَ الخمرَ منفعَتها حين حرَّمها، خلافاً لمن قال: يجوزُ التداوي بها إذا عُلِمَ أن الشفاءَ يحصُلُ بها(١).

ومنها: أنه كان يختار في المصادر إذا غَلَبَ على ظَنّه أن المُصادر يقتُلُه إن لم يدفع إليه مالَه أنه لا يدفعه إليه في هذه الحالة بل إذا تَحقّقَ دفعه، واستدلَّ على ذلك بقوله عَلَيْ: «من قُتِلَ دون مالِه فهو شهيدٌ..»(٢) الحديث، خلافاً للشيخ عِزِّ الدين ابن عبد السلام حيثُ ذهبَ إلى وجوبِ الدَّفعِ مُطلقاً حيثُ غلبَ على ظنّه أو نحو ذلك (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنّ سائرَ حدودِ الله تعالى تسقُطُ بالتوبةِ والإصلاحِ تبعاً لنصّ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه في «الأم» (٤)، و «مختصرَ المُزني» وقال: به أقول، قال شيخُنا: فوجبَ أن يُفتى به، خلافاً لترجيحِ المتأخّرين في عدمِ السقوطِ بالتوبة (٥). ومنها: أنه كان يختارُ أنّ الدابة إذا بالَتْ أو راثَت في الطريق، فتَلِفَ بذلك

⁽١) وتمن قال بذلك الإمام عز الدين ابن عبد السلام في «قواعد الأحكام» ص٩٥، وعبارتُه ثمّة: «ولا يجوز التداوي بالخمرِ على الأصحِّ إلّا إذا علمَ أنّ الشِّفاءَ يحصلُ بها، ولم يجدْ دواءً غيرها».

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب من قُتِلَ دون ماله برقم (٢٤٨٠)، ومسلم كتاب الإيهان، باب: الدليل على أن من قصد أخذ مالِ غيره، برقم (١٤١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص..

وأخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في قتالِ اللصوص برقم (٤٧٧٢)، وابن ماجه، كتاب الحدود، باب من شهر السلاح برقم (٢٥٨٠)، والترمذي، أبواب الديات، باب ما جاءَ فيمن قُتل دون ماله برقم (١٤٢١) وغيرهم من حديثِ سعيد بن زيد وصحّحه ابن حبّان (٣١٩٤) وفيه تمام تخريجه.

⁽٣) انظر اختياره في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص١٧٤.

⁽٤) حيث قال: «ونحن نُحبُّ لـمن أصابَ الحدَّ أن يَسْتَتر وأن يَتَّقيَ الله عزَّ وجلَّ، ولا يعودَ لعصيةِ الله، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يَقبلُ التوبة عن عباده». انتهى بحروفه من «الأم» (٦: ١٤٩).

⁽٥) وهو الذي صحّحه الإمام الجُويني في «نهاية المطلب» (١٧: ١٨٧).

نفسٌ أو مالٌ يجب الضمانُ، وهو المنقولُ عن النَّصِّ في الحَجِّ (١)، خلافاً للمجزوم به في الصِّيال من عدم الضمان.

ومنها: أنه كان يختارُ استحبابَ السَّلامِ على مَن في الحمَّامِ كما في غيرِه، خلافاً لترجيحِهم من المنعِ، قال شيخُنا: وهذا _ يعني ترجيحَهم _ لا يقومُ عليه دليلٌ، ولا سيَّما إذا كان في الموضعِ الذي يُوضَعُ فيه الثيابُ(٢)، وما ذكره الرافعيُّ من التعليل تمليل. انتهى.

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ الكُفارَ إذا دخلت بلادَ الإسلامِ وحصلت المقاومةُ بالأحرارِ، أنه يُشترطُ في خروجِ العبيدِ إذنُ السادةِ (٣)، وقال: إنه المعتمدُ في الفتوى، وهو مُقْتضىٰ نصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه خلافاً لترجيحِهم عدمَ الإذنِ (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لو وجد كافرين في حالِ المبارزةِ، أحدُهما فيه قوةٌ ولكن ليس عنده معرفةٌ بمكائدِ الحروبِ والقتالِ، والآخرُ ضعيفٌ لكنه عارفٌ بمكائدِ الحروب والقتال، فيقدِّمُ قتلَ القويِّ الذي لم يعرِف على الضعيفِ العارفِ، قال: من قِبَلِ أن الضعيفَ العارفَ مختلفٌ في جوازِ قتلِه، بخلافِ القويِّ، فإنه لا خلافَ في جوازِ قتله بخلافِ القويِّ، فإنه لا خلافَ في جوازِ قتله عبد السلام حيثُ ذهب إلى تقديمِ قتلِ الضعيفِ العارفِ على القويِّ الذي لم يعرف، وما قاله شيخُنا حسن (٢).

⁽١) وهو الذي صحّحه الإمام الجويني في «نهاية المطلب» (١٦: ٥٧٠)، وعَلّله بأنّ هذا تما لا يمكن التصوُّن منه، وفي إثباتِ الضهانِ فيه، مَنْعٌ من المرورِ والطروق، انتهى كلامُه. وهو الذي اختاره الإمام النووي في «روضة الطالبين» (١٠: ١٩٨).

⁽٢) هذا كالمستفادِ من كلام إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٧: ٢١١).

⁽٣) وهو حاصلُ كلام إمام الحرَمين في «نهاية المطلب» (١٧: ١٠).

⁽٤) وهو أحدُ وجهَينُ في المسألةِ حكاهما إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٧: ١٠).

⁽٥) قاله في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص١٤٣.

⁽٦) لتهام الفائدةِ انظر «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (١٧ : ٤٦٤)، فقد حَرَّر هذا الخلافَ تحريراً نافعاً.

ومنها: أنه كان [٣٧/ أ] يختار أنَّ المُتحَيِّزَ إلى الفئةِ القريبةِ، لا يُشارِكُ الجيشَ فيا غَنِمُوا بعد فراقه تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه، خلافاً لتصحيحِ المتأخرين من المشاركةِ(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لا يجوزُ ذبحُ مأكولِ اللَّحمِ في التبسُّطِ؛ لصحةِ الحديثِ في ذلك، خلافاً لترجيحِهم من جوازِ ذلك(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ عدم جوازِ إعراضِ كُلِّ الغانمين عن الأخماسِ الأربعةِ، وقال: إنه الصوابُ، خلافاً لهم حيثُ جوَّزوا ذلك (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن مكة _ شرَّ فها الله تعالى _ فُتِحَت قهراً بغيرِ قتالٍ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه في «البويطيِّ»(٤)، قال شيخُنا: لا يُعبَّرُ بأنَّها فُتِحَت صلحاً كما قال الأصحابُ.

⁽١) وهو أصحُّ الوجهين عند النووي، وعَلّله ببقاءِ نُصْرَتِه والاستنجاد به، فهو كالسريةِ القريبةِ تشارك الجيش فيها غنِمه. انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ٢٤٨).

⁽٢) يُوضِّحه قولُ النووي في «روضة الطالبين» (١٠: ٢٦٢): ويجوزُ ذَبْحُ الحيوان المأكولِ للحْمِه كتناولِ الأطعمة. وقيل: لا يجوز لندورِ الحاجةِ إليه، والصحيح الأول، ثم قال الجماهير: لا فَرْقَ بين الغنم وسائرِ الحيواناتِ المأكولة.

⁽٣) في المسألةِ قولان حكاهما الإمام الجويني في «نهاية المطلب» (١٠: ١٠)، وعَلَّل الاختيار الذي مشئ عليه البلقيني بأنه يبقى ـ لو قدَّرنا الإسقاط ـ كالحُمس ومصارفه، ولا وَجْه لصرفِ مالِ الغنيمة إلى هذه المصارفِ دون غيرِها، فينبغي أن يكون المغنمُ مخموساً، قال تعالى: ﴿وَاَعْلَمُواۤ أَنَّمَا غَنِمْ مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَهِ خُمُسَهُ ﴿ وَالْانفال: ٤١].

⁽٤) وهو أحدُ قولين حكاهما الماوردي في «الحاوي» (١٤: ٢٢٥)، وذكر أدلَّة الفريقين، ثم صار إلى ترجيح قولِ الأصحاب، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْقَاتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَّوَا ٱلأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَعْنِي وَاللهُ أَعْلَم أَهْلَ مَكَّة، فدلَّ على أنهم لم يَقاتلوا، ولو قاتلوا لم يُنْصر وا.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الجاريةَ إذا تَلِفَت في صورةِ العِلجِ يغرَمُ قيمتَها، خلافاً لهم(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن النَّظَرَ في التقريرِ بالجزيةِ إلى الآباءِ، حتى لا يُقرَّ من أبوه وثنيُّ وأمُّه كتابيةٌ تبعاً لنصِّ الشافعي رضي الله عنه، وقال: إنه المعتمدُ في الفتوىٰ(٢)، خلافاً لترجيحِهم (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الغَنِيَّ يملِكُ ما يُهدَى إليه من لحمِ الأضحيةِ، تبعاً لنصوصِ الشافعيِّ وما عليه أكثرُ الأصحابِ، خلافاً لترجيحِ المتأخرينَ، تبعاً للغزاليِّ من عدم التمليك(٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أن المسابقة لا تجوزُ على الفيلِ، تبعاً للشيخ أبي حامدٍ رأسِ العراقيِّين، والقاضي أبي الطَّيِّبِ والمَحامليِّ وغيرهم (٥)، قال: لأنه لا كَرَّ له ولا فَرَّ (١)، خلافاً لترجيح المتأخرين من الجواز (٧).

⁽١) انظر تفصيل المسألة في «نهاية المطلب» (١٧: ٤٨١). و «روضة الطالبين» (١٠: ٢٨٦).

⁽٢) وهو غير سديد عند الإمام الجويني في «نهاية المطلب» (١٦:١٨).

⁽٣) وهو ما عَبرَّ عنه الجويني بقوله: والوجْهُ القَطعُ بقَبولِ الجزيةِ منه؛ لأنَّ شُبْهةَ الكتاب تلحقُه، وقد ذكرنا أنا نكتفي بشُبْهةِ الكتابِ في قَبولِ الجزية وعليه أثبتنا قبولَ الجزيةِ من المجوسِي. انتهى من «نهاية المطلب» (١٦:١٨).

⁽٤) حيث قال في «الوسيط» (٧: ١٥٠): «ولا يكفي في هذا القدرِ الإطعام، بل لا بُدَّ من التمليكِ للفقير». فدلَّ بمفهومِه على عدم التمليكِ للغنيِّ.

⁽٥) وهو الذي مشى عليه إمام الحرمَينْ في «نهاية المطلب» (١٨: ٢٣١).

⁽٦) ونقله العِمراني عن الإمام أحمد، فهو كالبقر. انظر: «البيان» (٧: ٢١١).

⁽٧) منهم شيخ المذهب النووي إذْ قال: «وتجوز المسابقةُ على الفيل والبغل والحمار، على المذهب» انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ٣٥٠).

ومنها: أنه كان يختارُ عَدَمَ اشتراطِ بيانِ البادئِ بالرميِ، فإذا لم يتبيناهُ صَحَّ العقدُ، ويُقرَعُ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ في «الأم»(١)، وهو المعتمد وعليه جرى القاضي أبو الطيبِ، خلافاً لمن صحَّحَ الاشتراطَ(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ اشتراطَ (٣) صلاحيةِ المدفوعِ في الكسوةِ، للمدفوعِ إليه عن الكفارةِ، فلا يجوزُ سراويلُ صغيرٍ لكبيرٍ تبعاً لنصَّ الشافعيِّ رضي الله عنه، خلافاً لمن صحَّح الجوازَ وعدمَ الاشتراطِ (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أنّ الليمونَ ليس [٣٧/ب] من الفاكهةِ، فإذا حلف لا يأكُلُ الفاكهةَ لا يحنَثُ بأكله، خلافاً لترجيح النوويِّ من زياداتِه تَبعاً للمتولِّي في دخول الليمونِ في الفاكهةِ (٥٠).

ومنها: أنه كان يختارُ أنّ القِثّاءَ والخيارَ من الفاكهةِ، فإذا حلف لا يأكُلُ الفاكهةَ، حَنِث بأكلِهما أو بأكلِ واحدٍ منهما، تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه، خلافاً لترجيح النوويِّ أيضاً من زياداته في عدم دخولهما في الفاكهة (٦).

ومنها: أنه كان يختارُ أن من حلف لا ينكِحُ لا يحنَثُ بعقدِ الوكيل تبعاً

الرمي دون السَّبْق».

⁽١) «الأم» (٤: ٢٤٥) إذْ قال: «ولا يجوزُ في القياس أن يتشارطا أيُّهما يَبْدأ فإن لم يفعلا اقترعا». (٢) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٥: ٢٠٩) إذْ قال: «وأما اشتراطُ الابتداء فهو مُعْتَبُّر في

⁽٣) وقع في ترجمة الجلال (١٤/ أ): «لا يشترط صلاحية المدفوع». والمثبتُ كما في الأصل وهو الأشبَه بالصواب.

⁽٤) وبه قال القاضي حسين، وعَلَّله الإمام النوويُّ بأنَّه لا يُشْترَط أن يلبسَ الآخِذُ ما أَخَذَه. انظر: «روضة الطالبين» (١١: ٢٢).

⁽٥) انظر: «روضة الطالبين» (١١: ٤٣).

⁽٦) المصدر السابق (١١: ٤٣).

لمقتضىٰ نصوصِ الشافعيِّ رضي الله عنه ولما عليه أكثرُ الأصحابِ^(١)، وهو المعتمدُ في الفتوىٰ، خلافاً لترجيح المتأخِّرين من الحنثِ^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أن لحمَ البقرِ لا يتناولُ الجاموسَ للعُرفِ، فإذا حلف لا يأكل لحمَ البقرِ لا يحنَثُ بأكلِ لحمِ الجاموسِ، خلافاً لترجيحِ الرافعيِّ ومن تبعه تبعاً للبغويِّ في الحنثِ بأكلِ لحم الجاموس^(٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ نَذْرَ اللَّجاجِ فيه كفارةُ يمينٍ، تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه وأقوالِ الصحابةِ قبلَه، ولأقوالِ التابعين، ورجَّحه جمعٌ كثيرٌ من أصحابِ الشافعيِّ، وصحَّحه الرافعيُّ في «المحرَّر»، وهو الفتوى (١٤)، خلافاً لترجيحِ النوويِّ من زياداته: أنه يتخيَّرُ الناذر (٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أنّ المكلَّفَ إذا اجتهدَ في عملِ وبانَ خطوُه، أنه يُثابُ على عملِه لظاهرِ قولِه تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَثَمَّ وَجَهُ اللّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، وذهب الشيخ عزُّ الدين ابنُ عبدِ السلامِ إلى أنه لا يُثابُ على عملِه لأنه خطأً، ولكن يُثابُ على قَصْدِ العملِ بالحقِّ (٦)، قال شيخُنا رضي الله عنه بعد ذلك: ولكن يُثابُ على قَصْدِ العملِ بالحقِّ (٦)، قال شيخُنا رضي الله عنه بعد ذلك: ولكن

⁽١) وبه قطع الصيدلانيُّ والغزالي، وهو عندهما كالبيع. انظر: «روضة الطالبين» (١١: ٤٧-٨٠).

⁽٢) وبه قطع البغويُّ؛ لأن الوكيل هنا سَفيّر محض. انظر: «روضة الطالبين» (١١:٨٤).

⁽٣) حيث قال في «التهذيب» (٨: ١٢٧): «ولو حلفَ لا يأكلُ لحمَ البقرِ، فأكلَ لحمَ الجاموس يَحْنَث». انتهى وانظر كلامَ النووي في «روضة الطالبين» (١١: ٤٠).

⁽٤) وهو الأصحُّ من ثلاثةِ أقوالِ عند البغويِّ في «التهذيب» (٨: ١٤٧) واحتجَّ له بقوله ﷺ: «كفّارةُ النَّذْرِ كفّارةُ اليمين» أخرجه مسلم، كتاب النذر، باب في كفارةِ النذر برقم (١٦٥٤)، وأبو داود، كتاب الأيهان والنذر برقم (٣٣٢٣)، والترمذي، كتاب النذرِ والأيهان، باب في كفارة النذر برقم (١٥٦٧) وغيرهم من حديثِ عقبة بن عامر رضي الله عنه.

⁽٥) انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٢٩٥) ولتهام الفائدة انظر: «الحاوي الكبير» (١٠: ٣٦٢).

⁽٦) «قواعد الأحكام» ص١٣١.

يشهد لما قَعَّده الشيخُ ـ يعني ابنَ عبد السلام ـ قولُ النبيِّ عَلَيْ العمرو بن العاص: «اقضِ على أنَّك إنْ أصبْتَ كان لك عشرُ حسناتٍ، وإن أخطأتَ كان لك حسنةُ واحدةٌ..» الحديث، رواه الدارقطنيُّ وأعلَّهُ وله قصةٌ. انتهى (١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن التصدِّي للفُتيا أفضَلُ من التَّصدِّي للقضاءِ؛ لأن متعلَّقَ الفُتيا أعمُّ (٢)، خلافاً للشيخ عزِّ الدين ابنِ عبدِ السلامِ، حيثُ عكس ذلك (٣).

ومنها: أنه يختارُ في عزلِ القضاةِ بالريبةِ تفصيلاً، وهو أنه لا يخلو: إما [٣٨/أ] أن يكونَ الإمامُ الذي يعزِلُ بالريبةِ، هو الذي باشرَ ولايةَ القاضي بعد استيفاء شروطِها أم لا، فإن كان هو الذي باشر ولايتَه بعد استيفاءِ شُروطِها، فلا يجوزُ له عزلُه بمجرَّدِ الريبةِ، وإلا جازَ، وهذا تفصيلُ حسنٌ قويُّ، خلافاً للشيخِ عِزِّ الدين ابنِ عبدِ السلامِ أيضاً، حيثُ ذهب إلى أنه يجوزُ عَزْلُه مطلقاً، باشرَ أم لم يُباشر (٤)، قال شيخُنا رضي الله عنه: لا يقالُ: عمرُ رضيَ الله عنه كان يعزِلُ بمجرَّدِ الشكوى ونحو ذلك؛ لأننا نقولُ: إن ذلك كان معروفاً من مذهبِه رضي الله عنه وخُولِفَ فيه (٥).

⁽١) انظر: «الفوائد الجسام» ص١٧٧. والحديثُ المذكور أخرجه الدارقطني في «السنن» (٤: ٣٠٣) بإسنادٍ ضعيفٍ جداً، وآفتُه الفرَجُ بن فَضالة، وهو ضعيف الحديث، ومحمد بن عبد الأعلى، وأبوه مجهو لان.

⁽٢) انظر اختيار السِّراج البلقيني في «الفوائد الجسام» ص١٨٢. ولتمامِ الفائدة انظر: «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (١٨: ٥٥٨).

⁽٣) انظر: «قواعد الأحكام» ص ١٣٥.

⁽٤) المصدر السابق ص٨١.

⁽٥) قاله في «الفوائد الجسام» ١٢٨. ولتمامِ الفائدة، انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣: ٥٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أن على زاعمٍ أنه حُبِسَ ظُلماً، الحجةَ لا على خَصْمِه، تبعاً للماوَرْديِّ والفُورانيِّ، وقال: إنه الصوابُ^(١)، خلافاً لترجيحِ المتأخرين تبعاً للغزاليِّ أنَّ الحجةَ على الخصم.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا ادَّعى وكيلُ الغائبِ على غائبٍ لابد من التحليفِ للاستظهار فيتأخر الحالُ إلى حضورِه، قال: وهو المعتمدُ، خلافاً لترجيحِ المتأخرين تبعاً للإمام والغزالي: من أنه لا حاجة إلى التحليف.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لو حضرَ قاضي بلدِ الغائبِ ببلدِ الحاكمِ، فشافَههُ بالحكمِ لا يُمضِيه إذا عاد إلى بلده وإن جوَّزنا القضاءَ بالعلم، قال: لأن القاضي في غيرِ محلِّ ولايته كالمعزولِ، وإذا سمع المعزولُ أو مَنْ لم يلِ الحكمَ من حاكم: «أني حكمتُ بكذا» فهو شاهدٌ على الحاكمِ، وذاك لا يحصل به العلمُ المجوِّزُ للقضاء، وإنما يسوغُ له أن يشهدَ على حكم الحاكم، قال: وهو المعتمدُ خلافاً لترجيحِ المتأخرين تبعاً لجمعِ من العلماءِ من جوازِ الحُكمِ بذلك.

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ ما لا يؤمنُ فيه الاشتباهُ إذا كان غائباً، لا تُسمَعُ البَيِّنَةُ فيه إلا بحكم (٢)، خلافاً لمن لم يشترط ذلك (٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لا بد من قاسِمَينِ في القسمةِ (٤)، خلافاً لمن اكتفى بقاسم واحدٍ.

⁽١) وهو الذي مشئ عليه إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٨: ٥٧٠).

⁽٢) في ترجمة الجلال (١٤/ أ): «كما لا يحكم».

⁽٣) انظر بحث المسألة في «روضة الطالبين» (١١: ١٨٩).

⁽٤) وقيَّده الماورديُّ بالقسمة التي يحُتاج فيها إلى تعديل أو تقويم، وهو القولُ الثاني في المذهب. انظر: «الحاوي الكبير» (١٦: ٢٤٧).

ومنها: أنه كان يختارُ أن اليَراعَ لا يحرُمُ [٣٨/ ب] سماعُه تبعاً للرافعيِّ (١)، خلافاً لترجيح النوويِّ من المنع (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ مَنْ شَهِدَ بجريمةٍ يتعلَّقُ بها حقُّ آدميٍّ لا يجبُ على الشاهدِ أن يُعرِّفَ بها أربابَها، خلافاً للشيخ عِزِّ الدين ابنِ عبدِ السلامِ حيث أوجبَ ذلك.

ومنها: أنه كان يختار أن سُنَّةَ الاستتابةِ يُعتَبَرُ فيها التقريبُ لا التحديدُ تَبَعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه حيثُ اعتبرها شهراً (٣)، خلافاً لترجيحِ المتأخرين تبعاً للأكثرين (٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أن البَيِّنَةَ المؤرَّخَةَ مُقدَّمةٌ على المُطلقةِ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه (١٠).

ومنها: أنه كان يختارُ فيما لو اشترىٰ شيئاً وأخذ منه بَيِّنَةً مُطلقَةً، عَدمَ الرجوعِ بالثمنِ على البائع، خلافاً لمن رجَّحَ الرجوعَ.

⁽١) وهو الذي صحّحه الغزالي في «الوسيط» (٧: ٣٥٠)، وفي المسألةِ وجهان حكاهما الجويني في «نهاية المطلب» (١: ٢٢).

⁽٢) حيث قال: الأصحُّ أو الصحيحُ تحريمُ اليرَاع، وهو هذه الزَّمّارةُ التي يُقالُ لها الشَّبّابة. انظر: «روضة الطالبين» (١١: ٢٢٨).

⁽٣) وهو منقولٌ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: «البيان» للعِمراني (١٢: ٤٧).

⁽٤) انظر: «روضة الطالبين» (٧: ١٦٩).

⁽٥) لأن المؤرّخة تُرجِّح بسَبْق التاريخ، أما المطلقةَ فلا تتعرَّضُ إلا لِلْك الحال. انظر: «نهاية المطلب» (١٤٥: ١٤٥).

⁽٦) لأن المقصودَ عندهم من البينة هو: التعرُّضُ للملك في الحالة الراهنة، وقد استويا في ذلك، فلا أثر بعد ذلك للتقدُّم والتأخر. انظر: «نهاية المطلب» (١٤٤: ١٩٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أن القائفَ يجوزُ أن يكونَ أَصمَّ وأن يكونَ أخرسَ إذا كانت له إشارةٌ يفهَمُها كلُّ أحدٍ، خلافاً لمن جزم بالمنع فيهما(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن المريضَ إذا اشترىٰ أباه أو ابنَه، لا يصحُّ الشراءُ إذا كان عليه دينٌ مستغرقٌ، خلافاً لتصحيح المتأخرين تبعاً للبغويِّ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن التدبيرَ وصيةٌ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه في مواضعَ كثيرةٍ ذكرها شيخُنا في «تصحيح المنهاج»، خلافاً لهم حيث رجّحوا: أنه تعليقُ عِتق بصفة.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا أوصى لمُدَبَّرِه بألفٍ ولآخرَ بألفٍ، أنَّ المدبَّر يُقدَّمُ عِتقُه من الثُّلثِ ثم تجري المُحاصَصة بينه وبين الوصية الثانية بوصيَّته، قال شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى: كتبناها عنه، قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: لأن المُدبَّر عتقُه بالموتِ والوصيةُ له وللأجنبيِّ يُحتاجُ فيها إلى القبولِ فيتأخران عن حقِّ المدبَّر، وما قاله شيخُنا حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه يجوزُ الاستبدالُ عن نُجومِ الكتابةِ الصحيحةِ، وقال: إنه المذهبُ، خلافاً لترجيح المتأخرين تبعاً للبغويِّ من المنع (٢).

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ بيعِ المكاتبِ إذا رَضِيَ؛ لصحةِ الحديثِ في قصةِ بَريرةَ، خلافاً لمن منع ذلك.

ومنها: أنه كان يختارُ صِحَّةَ بيع المكاتَبِ بشرطِ العتقِ رَضِيَ أو لم يرضَ، خلافاً لمن لم يُجز ذلك.

⁽١) وهو ابنُ كَجّ على ما حكاه النووي في «روضة الطالبين» (١٠١:١٢)، حيث قال: «ولا يجوز أن يكون أعمى ولا أخرس».

⁽٢) انظر بَسْط المسألة في «نهاية المطلب» للجويني (١٩: ٥٥٥).

ومنها: أنه كان يختار [٣٩/ أ] أن الكتابة الفاسدة لا تنفسِخُ بجنونِ واحدٍ منها، خلافاً لترجيحهم في بطلانها بجنونِ السَّيِّدِ(١).

ومنها: أنه كان يختارُ ثبوتَ الاستيلادِ في أمةِ الْمُبَعَّضِ التي مَلَكَها بكسبِ الحُرِّيَّةِ تبعاً للماوَرْديِّ وغيره، خلافاً لمن لم يُثبِت الاستيلادَ.

فهذه نَبذةٌ يسيرةٌ من اختياراتِ شيخِنا الوالدِ رضي الله عنه في المذهب وانفراداته للدليل، ولو أردنا استيعابَ اختياراتِه المحصورةِ في كُتبه ومسوَّداته غير فتاواه التي سارت في الآفاقِ لاحتملَ مجلَّداتٍ، وفي هذا القدرِ كفايةٌ، ولنقتصر عليه، والله أعلم.

* * *

⁽١) انظر بَسْط المسألة في «نهاية المطلب» للجويني (١٩: ٣٦٢).

فَصْلٌ فِي ذَكْرِ شيءٍ ممّا تَعقّبَ به على الرافعيِّ والنوويِّ في الحكاية عن الأصحاب وغير ذلك

من ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» (١) لما ذَكَرَ الأوجة الثلاثة في الدُّودِ المتولِّد من الفاكهةِ ونحوها: الحِلُّ مطلقاً، والتحريمُ مطلقاً، والحلُّ مع الفاكهةِ ونحوها: أنه ليس في المتولِّد إلا وجهانِ: الحِلُّ مطلقاً، والحِلُّ مع الطعام، أما التحريمُ مطلقاً فلا يوجد مُصَرَّحاً به في تصنيفٍ من تصانيفِ الأصحاب (٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعيِّ» (٣) حيث قال: إنه رُوِيَ في اللَّون وجهٌ أنه لا يطهُرُ المحلُّ ما دام باقياً، ذكره في «التتمة» (٤): إنه ليس في «التتمَّة» في اللون هذا الوجهُ، يعني: أنه لا يطهُرُ، فلا بد من الغَسلِ حتى يزولَ اللونُ، بل

⁽١) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٥٦) وزاد: وليس في «الشرح» يعني «الكبيرَ» إثباتُ الأوجهِ، وقد بسَطْتُ الكلامَ عليه في الفوائد.

⁽٢) وهو الذي جزم به أيضاً في «فتاواه» (١: ١٢٥) في المسألةِ الأولى: «إذا قُلْنا: إنّه يُعْفى عن أكْلِ دودِ الفاكهةِ والجُبُّن وما في معنى ذلك معه تَبَعاً، فهل يجبُ غَسْلُ الفمِ منه، ويكونُ المعفوُّ عنه هو الأكلَ فقط للعُسْرِ والمشقّة، أم نقولُ: إنّه معفوٌّ عنه مُطلقاً حتى لا يجب غسلُ الفم منه؟ أجابَ: لا يجبُ غسلُ الفمِ تفريعاً على النجاسة؛ لأنّ هذه النجاسة معفوٌّ عنها فلا يتعلَّقُ بها إيجاب غَسْلِ كدمِ البراغيثِ المعفوِّ عنه». انتهى.

⁽٣) في «الشرح الكبير» (١: ٢٤١).

⁽٤) زاد الرافعيُّ: ونَسَبه إمامُ الحرمَينْ إلى صاحبِ «التلخيص».

الذي في «التتمة» حكايةُ وجهَيْن في أنه: يَطْهُرُ أو يُعفَىٰ عنه مع كونِه نَجِساً، وهذا غيرُ ما يظهَرُ من كلام الشارح.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعي» (١) فيمن أحدَث بعد غَسلِ جَمِع بدنِهِ إلا رِجلَيْه: أنَّ عليه غَسْلَ الرِّجلين عن الجنابةِ مُقدَّماً، ومؤخَّراً ومتوسِّطاً، ويغسِلُ سائرَ الأعضاءِ عن الحدثِ [٣٩/ب] على الترتيب، وقال: هذا الأصحُّ واختيارُ ابن سُرَيْج وابنِ الحدّاد: أنَّ ما نَسَبَه إلى اختيارِ ابن الحدادِ مخالفٌ لما في «فروعه»، فإنّه ذكر في «فروعه» فرعاً جزمَ فيه بخلافِ ما ذكره عنه الشارحُ، فإنه قال: ولو أنّ جُنباً أحدثَ قبل تمام غُسلِه وتوضَّاً بنية الحدث، ثم أتى بباقي غُسلِه، كان طاهراً من الجنابةِ، وعليه الوضوء ثانياً لصلاته، ووقعَ في بعضٍ نُسَخِ «الفروع» تعليلُه بأنه لا يخرُجُ من الحدثِ الأدنى قبلَ خُروجِهِ من الحدث الأعلى. «الفروع» تعليلُه بأنه لا يخرُجُ من الحدثِ الأدنى قبلَ خُروجِهِ من الحدث الأعلى.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعي» (٢) حيث قال: إن مالكاً رحمه الله قال: إذا استيقن الطهارة وشك في الحدثِ، أخذ بالحدثِ احتياطاً إذا كان خارجَ الصلاةِ، وإن كان في صلاةٍ مضى في صلاته (٣)، وأنه حكى في «التتمّة» وجهاً عن بعضِ الأصحابِ يُوافِقُ مذهبَ مالكِ.

قال شيخنا: لم أجدِ الوجْهَ المذكورَ في «التتمة» ولا في غيرها، وإنها حكاه في «التتمة» عن الحسن هو البصريُّ فقط.

وكتب على «حاشية الروضة»(٤) على قوله: «ولنا وجهُ: أنه إذا شَكَّ في الحدَثِ

⁽١) «الشرح الكبير» (١: ٣٥٩) بتصرُّفٍ يسير في العبارة.

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٧٩).

⁽٣) انظر: «الذخيرة» للقرافي (١: ٢٤٦).

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ١١٣).

خارج الصلاة وجبَ الوضوء»(١): إنَّ هذا ليسَ بثابتٍ، فإنَّ في «الشرحِ»(٢) حكاهُ عن حكاية «التتمة» وليس في «التتمةِ» ولا في غيرها من كتب الأصحاب.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية شَرْح المهذب» فيما إذا اجتهد في الإناءين فلم يَغلِبْ على ظنّه شيءٌ: أنه إذا تيمَّم وصلَّى قبل الإراقة فتيمُّمه باطلٌ ويلزَمُه إعادة الصلاة (٣): إنَّ قوله: «فتيمُّمه باطلٌ» لم يقُلْ به [٤٠/أ] أحدٌ من الأصحاب (٤)، وإنها تكلَّموا في أنه إذا تيمَّم هل يُعيدُ أم لا؟ وكلامُ جمع منهم صريحٌ في أنه يُخيَّرُ بين التيمُّم قبل الصبِّ وبين التيمُّم بعده، وإنها يفترقان في القضاء.

ولعلَّ المصنِّفَ اعتقدَ أَن إيجابَ القضاءِ يلزَمُ منه إبطالُ التيمُّمِ، وليس الأمرُ كذلك، فالحاضرُ في الموضعِ الذي يغلِبُ فيه وجودُ الماءِ إذا تيمَّمَ يلزَمُه القضاءُ، ولا نقولُ: إن تيمُّمَه باطلٌ.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» (٥) حيثُ قال من زياداته: «وحكى صاحب «البيان» قولاً غريباً: أنه يَجِبُ وضعُ الأنفِ مكشوفاً»: إنّ الذي حكاه صاحبُ «البيان» هو وضعُ الأنفِ، ولم يتعرض للكشف (٦)، فقال: وقال سعيدُ بن جبير وعكرمةُ والنَّخَعيُّ وإسحاقُ: يجبُ السجودُ عليها ولا يجوزُ الاقتصارُ على

⁽١) زاد النووي: «وهذا شاذٌّ أو غلط».

⁽٢) «الشرح الكبير» (٢: ٧٩).

⁽٣) انظر: "المجموع شرح المهذب" (١: ١٨٦) وعَلَّله بقوله: "الأنَّه تيمَّم ومعَه ماءٌ طاهرٌ بيقين هكذا قطع به الجمهور، وهو الصحيح".

⁽٤) انظر: «البيان» للعِمراني (١: ٥٨).

⁽٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٢٦٨).

⁽٦) عبارةُ العِمراني في «البيان» (٢: ٢١٦): «والواجبُ عندنا هو السجودُ على الجبهةِ دون الأنف».

واحدٍ منهما، وحكاه أبو زيد (١) المَرْوَزيُّ قولًا لنا، وليس بمشهورٍ، فهذا الكلامُ إنها هو في وجوبِ الوضعِ ولم يتعرض للكشف، ولا يلزَمُ من وجوبِ كَشفِ الجبهةِ أن يكون كشفُ الأنف واجباً.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» (٢) لما حكى الخلاف في الصلاة المُعادةِ أنَّ في وجهٍ كلُّها (٣) فرضٌ: أنه حكى الرافعيُّ في «الشرح» (٤) هذا الوجة عن حكايةِ المُتولِّي في «التتمة»، والذي في «التتمة» إنها هو في المُنفردِ يُعيدُ الصلاة مع الجهاعة، أما إذا صَلّى في جماعةٍ ثم وجد جماعةً أخرى فلا (٥).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» (٦) في الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة فيمن يُغسِّلُ الخنثى: أنه في حقِّ الرجالِ كالمرأة، وفي حقِّ النساء كالرجلِ أخذاً بالأحوطِ (٧): هذا الثاني ذكرُه هنا وهمٌ؛ لأن الكلامَ في الأوجهِ المُفرَّعةِ على أخذاً بالغُسلِ، وهذا مانعٌ في الغُسلِ، وقد بَحث معه فيه شيخُنا شيخُ الإسلامِ [٤٠]

⁽١) في الأصل: «أبو بكر». وصَوَّبناه من «البيان» (٢: ٢١٧)، وهو على الجادَّةِ في «حاشية الروضة».

⁽٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٣٣٨).

⁽٣) كذا في الأصل، وفي «ترجمة البلقيني» لولده الجلال (٢٢/ أ): «أنَّها»، وهما جَيِّدتان متجهتان.

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤: ٣٠٢).

⁽٥) عبارةُ البلقيني نقلًا عن «التتمة»: «وقال أصحابُنا: إنّ كليهما فَرْضُه، وهو مذهبُ الشعبيِّ والأوزاعي، وعَلّل في «التتمة» بأن الخطابَ سقط بالفعلِ الأول، فكان فرضاً وقد فاتت صفةُ الجهاعة فيها فأمرناه بإعادتها، وليس يمكنُ إعادةُ الصفةِ وحدها، فحكمْنا أنّ الجميعَ فرض». انتهى. ومثل ذلك لا يحسنُ فيها إذا صلّى أوّلاً في جماعة. وملخَّصُ ذلك: أنّ الصلاةَ في الجماعةِ المعادةِ ليس فيها إلّا قولان، وفي المنفردِ يُعيد، قولان ووجه». انتهى. من «حاشية الروضة».

⁽٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٣١).

⁽۷) «روضة الطالبين» (۲: ۱۰۵).

الأَخُ (١) أَبِقاه الله تعالى لَمَّا درَّسَ بالزاويةِ كتابَ النكاحِ وظهرَ له أَن معناه أَنْ يُغسَّلَ فِي ثوبِ محتاطاً في لمسِه، وهو بحثٌ حسنُ (٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضةِ» حيث قال: «أجمعت الأمةُ على وجوبِ الزكاةِ في المعدن» (٣) فقال: لا إجماعَ في ذلك (٤)، وسيأتي في كلامِهِ أن المأخوذ (٥) يُصَرف مَصْرِفَ خُمسِ الخُمسِ على قولٍ، وحين عَذٍ فلا يكون زكاةً، وتُؤخذُ من الذِّميِّ.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الرافعيِّ» حيث قال: «إن الدَّينَ إن كان ماشيةً لا زكاة فيه، وذكروا له معنيينِ: أحدُهما: أن السَّوم شرطٌ لزكاةِ المواشي، وما في الذِّمَّةِ لا يتصفُ بالسَّوم، قال الرافعيُّ: ولك أن تقول: لم َلا يجوزُ أن تكونَ الماشيةُ الثابتةُ في الذمةِ، موصوفةً بوصفِ كونها سائمةً، ألا ترى أنّا نقولُ إذا أسلمَ في اللحم يُتعرَّضُ لكونه لحمَ راعيةٍ أو معلوفةٍ» (٢٠).

قلت: عبارة الجلال البلقيني في «حاشيته على الروضة» (٢: ٣١) هي: «هذا الثاني فيه نظر؛ لأنه إذا جُعل في حقّ النساء كالرجلِ لم تُغَسِّله النساء، وإذا جُعل في حقّ الرجالِ كالمرأةِ لم يُغَسِّله الرجال، فكيف يصعُّ إدخال هذا تحت: يُغَسَّلُ إلى أن يُقالَ: يجيء على هذا: أنّه يُغَسَّل وإن جعلنا كذلك كما تقدَّم فيها إذا مات رجلٌ وليس هناك إلّا أجنبيةٌ وعكسه، فإنّ الإمام _ يعني الجويني _ والغزالي رجّحا أنّه يُغَسَّل، ويلفُّ الغاسلُ خِرْقةً على يده، فيأخذ بالأحوطِ ويعمل بذلك.

⁽١) يعنى أخاه الجلال عبد الرحمن.

⁽٢) انظر: «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٢/ ب).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢: ٢٨٢) وعبارتُه ثمَّة: «وهو إجماعٌ لا خلافَ في وجوبِ الزكاةِ في المعدِن».

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ١٧٩).

⁽٥) في الأصل: «الموجود». وصوّبناه من «حاشية الروضة».

⁽٦) «الشرح الكبير» (٥: ٢٠١).

قال شيخنا: ما ذكره الشارحُ من السؤالِ بمسألة السَّلَمِ وَهمٌ؛ لأن الغرضَ أن الموصوفَ الثابتَ في الذمةِ لا يُوصَفُ بسَوم، وإن كان وصفُ السَّومِ يثبُتُ في الذمة، والفرقُ بين الأمرين: أنّ الموصوفَ بالسَّومِ هو المُشَخَّص الذي اتَّفق له السَّومُ دون الشائع، وأنَّ الثابتَ في الذمةِ الحيوانُ بوصفِ السَّومِ لا الحيوان الذي يُوصَفُ بأنه سائمة.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعيّ» في رهن مالِ الزكاةِ حيثُ قال: «وإن أبطلنا في الجميع أو في قدر الزكاةِ خاصةً، وكان الرهن مشر وطاً في بيع، ففي [13/أ] فسادِ البيعِ قو لانِ، وإن لم يفسُد فللمُشتري الخيارُ» (١). قولُه: «فللمُشتري الخيار» وَهمٌّ، وصوابُه: فللبائع أو فللمُرْتَهنِ الخيارُ. انتهى.

قال شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى: لعلّ الأصل: فللمشترطِ بالطاءِ فحوَّ لها النُّساخُ إلى المشتري. انتهى (٢). وهو اعتذارٌ حسنٌ.

ومن ذلك: ما كتبه بخطِّه على «حاشية الروضة» حيث قال في الأشهُرِ الحُرُم: «وأفضَلُها المحرَّمُ، ويلي المُحرَّمَ في الفضيلةِ شعبانُ، وقال صاحبُ «البحر»(٣): (أفضلُ الحُرُم رجبٌ) وليس كما قال»(٤):

ما ذكره عن صاحبِ «البحر» ليس كما قال، بل الذي في «البحر»: «قال أصحابُنا: ومن أراد أن يصومَ شهراً فأفضلُ الشهورِ بعد المحرَّم رجبُّ» (٥) فلعل

⁽١) «الشرح الكبير» (٥:٧٥٥).

⁽٢) انظر: «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٢/ س).

⁽٣) يعني الإمام الروياني في «بحر المذهب».

⁽٤) «روضة الطالبين» (٢: ٣٨٨).

⁽٥) «بحر المذهب» (٤: ٣٤٢).

الشيخ سقط من النسخة التي وقف عليها: «بعد المحرم»(١).

ومِن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في مسائلِ الاستِئجار للحج، وأنه هل يُشترَطُ تعيينُ الميقاتِ: «والطريقُ الثاني: إن كان للبلدِ طريقانِ مختلفا الميقاتِ أو طريقٌ يُفْضي إلى ميقاتين، كالعقيقِ وذاتِ عِرقِ اشتُرِطَ وإلا فلا»(٢).

قولُه: «كالعقيق وذاتِ عرقٍ» ليس مثالاً صحيحاً؛ لأنّ العقيق ليس بميقات يكون الإنسان فيه مُسيئاً بمجاوزتِه غيرَ مُحُرم مع قَصْد النسك، وإنما هو ميقاتُ أفضلية (٣)، فالأفضلُ أن يحُرِمَ المَشرْقيُّ من العقيقِ، والواجبُ الإحرامُ من ذاتِ عرق (٤).

قال شيخُنا الأخُ مَتَّع الله المسلمين ببقائِه .. (ومن ذلك (٥): ما أفادناه من أن الرافعيَّ [١٤/ب] جزمَ بأنه لا يصحُّ وقوفُ المُغْمى عليه، فوَهِمَ النوويُّ فنقل عنه أنه يَصِحُّ، ثم اعترض فقال: (الأصحُّ عند الجمهور: أنَّهُ لا يصحُّ وقوفُ مُغمى عليه)(١٠).

ومِن ذلك: ما كتبَه على «حاشيةِ الروضة» في مسائلِ تداركِ الرميِ في قوله: «وإذا قُلنا: إنه قضاءٌ فتوزيعُ الأقدارِ المُعينةِ على الأيامِ مستحقٌّ، ولا سبيلَ إلى

⁽١) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٢٧٠) وزاد: «وقد وقفتُ على نسخةٍ من نُسخِ «البحر» فوجدت كما ذكر».

⁽۲) «روضة الطالبين» (۳: ۱۹).

⁽٣) في الأصل: «أفضل». وصوبناه من «حاشية الروضة».

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٣٠٤) وعبارته ثمَّة: «ولو أخّر الإحرامَ إلى ذات عِرْقِ جازَ».

⁽٥) يعني من المواطنِ التي وهم فيها الإمامُ النووي.

⁽٦) «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٣/ أ)، وانظر كلام النووي في «روضة الطالبين» (٣: ١٠٨).

تقديم رمي يوم إلى يوم، ولا إلى تقديمه على الزوال»(١): هذا الموضعُ فيه وَهمٌ إن لم يُحمَل على تأويلِ، وبيانُ ذلك: ولم يذكر شيئاً بعد ذلك(٢).

قال شيخُنا الأخُرْ): وقلتُ أنا: إنه إن أريدَ أنَّ رميَ المتروكِ إذا قلنا: قضاءٌ لا يجوزُ تقديمُه على الزوالِ كانَ وهماً؛ لأنا إذا قُلنا على أنه إذا يجوز تقديمُ رمي يومِ التداركِ على الزوالِ، فإذا قلنا: قضاءٌ من بابِ أولى، فهذا صحيحٌ، لكن لا يحصوصيةَ لذلك بهذا القول، بل على أنّ التداركَ أداءُ الحكم، كذلك لا يتقدم رميُ ذلك اليوم على الزوال، والظاهرُ أنه أراد الثاني لاقترانه بقولِه: «ولا سبيلَ إلى تقديم رَمْي يوم إلى يوم " يعني بخلافِ ما إذا فرَّعنا على الأداءِ، فإنّ الإمامَ (١٠) قال: «لا يُمْنَعُ تقديمُ رَمْي يوم إلى يوم " وبحَثَ الرافعيُّ معه فقال: لا يجوزُ التقديمُ (١٠)، وقال في «الروضة» من زياداته: «الصوابُ الجزْمُ بمَنْع التقديم (٢٠).

ومن ذلك: ما كتَبه على «حاشيةِ الروضة» في مسائلِ الاشتراكِ والازدحام على الصيد: «أنه إذا كانت الجُناةُ ثلاثةً، وأرْشُ كلِّ جنايةٍ دينارٌ [٤٢] أ] والقيمةُ عشرةٌ، أنّ على الوجْهِ الثالثِ المنسوبِ للقفّالِ في مسألة الجارِحِين يلزَمُ الثالثَ ثلاثةٌ منها: دينارانِ وثُلُثٌ هي ثُلُثُ القيمةِ يومَ جنايته، وثُلُثان هما ثُلُث الأرش»(٧).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۳: ۱۰۸).

⁽٢) يعني أن إيضاح المسألةِ لم يكتمل لدى السِّراجِ البلقيني في حاشيته على «روضة الطالبين».

⁽٣) في «ترجمة البلقيني» (٢٣/ أ).

⁽٤) يعني إمام الحرمين الجويني في «نهاية المطلب» (٤: ٣٢٣).

⁽٥) «الشرح الكبير» (٧: ٣٠٤).

⁽٦) «روضة الطالبين» (٣: ١٠٨) وزاد: «وبه قطع الجمهور تصريحاً ومفهوماً». وهو حاصلُ عبارتِه في «المجموع شرح المهذّب» (٨: ٢٤٠).

⁽٧) «روضة الطالبين» (٣: ٢٦٣)، وهو الذي مشئ عليه في «المجموع شرح المهذب» (٩: ١٣٦).

قال شيخنا: «هذا لا يستقيم؛ لأن القيمة يوم الجناية الصادرة من الثالثِ ثمانيةٌ لا سَبعة، والسبعة إنها هي ثُلثُ القيمةِ عند جنايتِه، وذلك دينارانِ وثُلثانِ، وإذا كان كذلك فالواجبُ على الثالثِ ديناران وثلثانِ، وذلك ثُلثُ القيمةِ عند جنايته، وثُلثا دينارٍ من الأرشِ، والجملةُ ثلاثةٌ وثُلثٌ لا ثلاثةٌ، والجملةُ على الكُلِّ أحدَ عشرَ، لا عشرةٌ وثلثان (١).

ومن ذلك: ما كتبَه على «حاشيةِ الروضة» في قولِه: «إن الغُدافَ^(۲) الصغير حرامٌ على الأصحِّ»: «إنَّ هذا ليْسَ في «شَـرْحِ الرافعيِّ»، بل فيه ما يَقتضي تصحيحَ أنه حلالٌ، وقد صحَّحَ البغويُّ أنه حلالٌ (٤)، وصرَّحَ بِحِلِّه الشيخُ أبو حامدٍ والقاضي أبو الطيِّب، وقال المَحامليُّ في «المجموع»: إنه المذهبُ»(٥).

ومن ذلك: ما كتبَه على «حاشية الروضة» في قولِه في مسائلِ السُّموكِ تفريعاً على الوجه الثالثِ: «إنَّ ما أُكِلَ نَظيرُه في البَرِّ حلالٌ وما لا فحرامٌ، قلت: على هذا لا يَجِلُّ ما أشبَه الحارَ وإن كان في البَرِّ حمارُ الوحشِ المأكولُ، صرح به صاحبا «الشامل» و«التهذيب» (٧) [٢٤/ب]»: لم يُصَرِّح بذلك في «الشامل»، وإنّ ما في

⁽١) «حاشية روضة الطالبين» (٣: ٥١٨) بتصرُّفٍ ملحوظٍ في العبارة.

⁽٢) وهو الغرابُ الصغير يكون أسودَ أو رماديَّ اللون.

⁽٣) «روضة الطالبين» (٣: ٢٧٣).

⁽٤) انظر: «التهذيب» (٨: ٢٤-٦٥).

⁽٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٤) ووقع فيه: وقال المحاملي في «التجريد» واختاره في المرشد. ولتهام الفائدة انظر: «البيان» للعِمراني (٤: ٢٠٥)، و «حلية العلماء» للقفّال الشاشي (٣: ٣٥٥).

⁽٦) يعني ابن الصبّاغ.

⁽٧) «روضة الطالبين» (٣: ٢٧٥)، وانظر كلامَ الإمام البغوي في «التهذيب» (٨: ٣٦).

«التهذيب» جرئ عليه في «المحرَّر» وليسَ بمُعْتَمد بل المُعتمدُ حِلُّه، إلحاقاً لوَحْشيٍّ ، وَحْشيٍّ ، (١).

ومنها: ما كتبه على «حاشية الروضة»: فيها يعيشُ في الماءِ والبرّ: واستثنى القاضي أبو الطيبِ النَّسناسَ على ذلك الوجهِ أيضاً، يعني حِلَّ الجميع، وامتنع الرُّويانيُّ وغيرُه من مساعدته، زاد في «الروضة»: «ساعده الشيخُ أبو حامدٍ»(٢).

قال شيخُنا: «لم يُساعِدْهُ الشيخُ أبو حامد، بل قال: إنّ مذهبَ الشافعيِّ حِلُّه»(٣).

ومن ذلك: ما كتبه بخطّه على «حاشية الرافعي» في قوله: «فإن كانَ في البلد نقدٌ واحدٌ أو نقودٌ لكنَّ الغالبَ التعاملُ بواحدٍ منها انصر ف العقدُ إلى المعهود وإن كان فلوساً» (٤): إنَّ ما ذكره في الفلوسِ يُستشكلُ تصويرُه أوّلًا ويُمْنَعُ الحكمُ فيه آخراً، فإنّه إنْ صَوّر ذلك بأن باعَه شيئاً بمئة درهم، فقد ذُكِرَت الدراهمُ فكيفَ تنصر فُ إلى الفلوس؟ وإن قال: من الفلوسِ فهذا تقييدٌ لا إطلاقٌ، وإن كان عادةُ البلدِ أن يُطلقوا الدراهمَ على عددٍ معيَّنٍ من الفلوسِ، فهذا ينبني على أن العرفَ الجناصَّ هل يرفَعُ الحُكمُ العامَّ (٥)؟ وفيه كلامٌ في الصداق، ويخرجُ منه الترجيحُ بخلافِ ما جزمَ به الشارح.

⁽١) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٦).

⁽٢) «روضة الطالبين» (٣: ٢٧٥).

⁽٣) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٧).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٨: ١٤٠).

⁽٥) انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١: ٩٢).

ومن ذلك: [٣٤/أ] ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله: «ولو رأى المسك خارج الفارة، ثم اشتراه بعد الردِّ إليها، فإن كان رأسُها مفتوحاً جاز، وإلا فعلى قولي بيع الغائب (١) كأنَّ هذه النسخة غلطٌ، والصوابُ في «شرح الرافعي»: «ثم اشتراهُ بعد الرَّدِّ إليها، فإنْ كان رأسُها مفتوحاً أو رأى أعلاه يجوزُ، وإلا فعلى قولي بيع الغائب»(٢).

ومن ذلك: ما كتبه بخطّه على «حاشية الروضة» حيثُ قالَ مِن زياداته في شَرْطِ الأجل: «قلتُ: لا يُشترَطُ احتمالُ بقائه إليه، بل ينتقلُ إلى وارثه» (٣): إن الضميرَ في «بقائه» في كلام الرافعيِّ الذي نقله عن الروياني هو للمشتري، ولذلك قال: «للعلم بأنه لا يبقى هذه المدة، ويسقُطُ الأجلُ بالموتِ» (٤) فقولُ المصنّفِ في «زياداته»: «بل ينتقلُ إلى وارثِه» وهمٌ؛ لأن الضميرَ للمُشتري، والمشتري إذا ماتَ عَلَّ الدينُ المؤجَّلُ بموتِه (٥)، فعلى هذا يكون قولُ المصنف «ينتقلُ إلى وارثِه» إنها قاله لاعتقادِ أنَّ الضميرَ للبائع (١).

ومن ذلك: ما كتبَه على «زيادة الروضة» في فصلٍ في حقيقة القَبْضِ على قوله: «قلتُ: وحكى الرافعيُّ بعد هذا وَجْهاً عند بَيْعِ الأرضِ المزروعةِ في بابِ الألفاظ المطلقة في البيع أنه لا يصحُّ بَيْعُ الدارِ المشحونة، وأن الإمامَ حكى أنه

⁽١) «روضة الطالبين» (٣: ٣٧٥).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٨: ١٥٦).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٣: ٢٠١).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٨: ١٩٧).

⁽٥) بالاتفاق كما في «حاشية الروضة» (٣: ١٢٠).

⁽٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ١٢٠).

ظاهرُ المذهب»(١): لم يُحَكِ الرافعيُّ هذا الوجه، وإنها حكاه في صيرورتِها مقبوضةً مع الأمتعةِ كما في المزروعة(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في العرايا [37/ب] في قوله: «ولو باعَ رجلانِ لرجلَيْنِ لم يُجُزْ فيها زاد على عَشرةِ أوسُقٍ ويجوزُ فيها دونَ العَشرةِ، وفي العشرةِ القولان» (٣) هذا غلطٌ لا خلاف فيه (٤)؛ وذلك لأنه منع ما زاد على عَشرةِ أوسُقٍ قطعاً، وهذا لا يستقيمُ؛ لأن في هذه الحالةِ ما وقع في حكم أربعة (٥) عقودٍ فحينئذٍ يجوزُ فيها دون العشرين قطعاً، ولا يجوز فيها زاد على العشرين، وفي عقودٍ فحينئذٍ يجوزُ فيها دون العشرين قطعاً، ولا يجوز فيها زاد على العشرين، وفي العشرين القولان، وصرح بذلك صاحب «البيان» (٦) والقاضي أبو الطيب، وكلامُ المصنّفِ في الرّدِ بالعيبِ والشّفعة صريحٌ فيه (٧).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» فيما إذا أجَّرَ الراهنُ المرهونَ بعد القبض، وكان الدينُ حالًا أو مؤجَّلاً يحلُّ قبل انقضاءِ مُدَّتها، فإن الإجارةَ باطلةٌ على المذهبِ، وقال في «التتمة»: يبطلُ في قدرِ الأجل، وفي الزائدِ قولا تفريقِ

⁽١) «روضة الطالبين» (٣: ٥١٧). وانظر كلامَ إمام الحرمَينِ في «نهاية المطلب» (٥: ١٣١). وكلامُ الرافعي في «الشرح الكبير» (١٢: ٢٥٣).

⁽٢) في الأصل: «المزارعة»، وصوّبناه من «حاشية البلقيني على الروضة» (٣: ٢٢٦) و «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٤/ أ).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٣: ٥٦٣ ٥).

⁽٤) زاد في «حاشيته على الروضة» (٣: ٢٧٠): «إذا فرَّعنا على الصحيح في تعدُّدِها بالبائع. نعمَ وقعَ في «التتمة» و «الكافي» ما يدلُّ على خلافٍ فيه، وهو يتفرَّعُ على الضعيف» انتهى.

⁽٥) في الأصل «أربع» والمثبت هو الأصوب.

⁽٦) يعني العِمراني في «البيان» (٥: ٢١٢).

⁽٧) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٢٧٠).

الصفقة (١): إنَّ هذا معكوسٌ، والذي في «التتمة»: أنه يبطُلُ في الزائدِ، وفي الباقي قولا تفريق الصفقة (٢).

ومن ذلك: ما كتبَه على «حاشية الروضة» في قولِه في الرهن: «إذا جنى على طَرَفِ سَيِّدِه عَمْداً فله القصاص، فإن اقتَصَّ بطل الرهنُ »(٣): ظاهرُه وهمٌ؛ لأنّ الرّهنَ باقٍ في العبدِ وتعلَّقُه في الأجزاءِ إنها يظهرُ في غُرْمِ البدلِ، ولا بدلَ هاهنا، فلا يُوصَفُ الرهنُ بالإبطال إلا على تقدير: بطل في ذلك الجزء، وعلى معنى أنه لا يتعلَّقُ بالسيد البدل، بخلافِ ما لو جنى عليه أجنبيٌّ فإنه لا يبطُلُ الرهن، لكن يُؤخذُ (٤) ذلك البدلُ ويُجعلُ رهناً مضافاً إلى العبدِ (٥).

[184/أ] وأفاد شيخُنا(٢): أنَّ ما ذكره في «الروضة»(٧) في التفليسِ من أنَّ الدُّيونَ المؤجلةَ تحلُّ بالجنونِ على المشهورِ، ليس في الرافعيِّ ما يدلُّ عليه (٨)، وإنها فيه عن الشيخ أبي محمَّدٍ ترتيبُ الخلافِ في الفَلَسِ على الخلافِ في الجنونِ (٩)، وأنّ

⁽١) «روضة الطالبين» (٤: ٤٧).

⁽٢) زاد السِّراج البلقيني: «وهذا التخريجُ صَرَّح به الماوَرْديُّ أيضاً، وهو أظهر، ودليلُ ذلك ما نقله المصنَّفُ عن الجمهورِ في مسألةِ إجارة الوليِّ الصبيِّ مدَّةً يتحقَّقُ بلوغُه فيها بالسنِّ».

⁽٣) «روضة الطالبين» (٤: ٤٠١).

⁽٤) في الأصل: «يوحد». وضبطناه من «حاشية الروضة».

⁽٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٣٩٣-٣٩٣).

⁽٦) يعني أخاه الجلالَ البلقيني؛ لأن والده لم يتكلّم على هذه المسألة في حواشيه على الروضة.

⁽٧) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣ فلا على الله على الله الله على المشهور».

⁽٨) انظر: «الشرح الكبير» (١٠١:١٠٠)، و «نهاية المطلب» (٦:٠٤).

⁽٩) ثم جزم إمامُ الحرمين بقوله: «وبالجُملةِ لا وَجْه للمصيرِ إلى حلولِ الأجلِ في غير الموت». انتهى. من «نهاية المطلب» (٦: ٢٠٤).

الحلول في صورة الجنونِ أولى، وأن الإمام رأى الترتيبَ بالعكسِ أولى؛ لأنّ قَيِّمَ المجنونِ له أن يبتاعَ له بثَمَنٍ مؤجّلِ عند ظهورِ المصلحةِ، فإذا لم يمنع الجنونُ ابتداءَ التأجيلِ فلأن لا يقطعَ الأجلَ دواماً كان أولى، وليس في ذلك ترجيحٌ لما قال: إنّه المشهورُ.

وأفاد شيخُنا: إنَّ ماذكره في «الروضة»(١) فيها إذا اشترى ثوباً بعشرة، وصِبْغاً بدِرهم وأفلس، فبيعَ الثوبُ بثلاثينَ، قال ابنُ الحدّاد: للبائع عشرون، وللصبَّاغ درهمان، وللمُفْلِس ثهانيةٌ، وقال غيرُه: يُقسَمُ الجميعُ على أحدَ عشر: عشرةٌ للبائع ودرهمٌ للصبّاغ، ولا شيءَ للمفلسِ: أنَّ صوابه: وسهمٌ للصباغ؛ لأن الثلاثين تُقسَمُ على أحدَ عشرَ سههاً: عشرةُ أسهم للبائع، وسهمٌ للصباغ؛ أحدَ عشرَ سههاً: عشرةُ أسهم للبائع، وسهمٌ للصباغِ (١).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في الضَّمان في قولِه: «قلتُ: قطعَ صاحبُ «الحاوي» بصحةِ الكفالةِ فيها لو تكفَّلَ برأسِه، أو وجهِه، أو عينِه، أو قلبِه، أو فؤادِه وغيرها مما لا يَحْيا دونه أو جزءٍ شائع»(٣).

قال شيخُنا(٤): قولُه «أو عَيْنِه» خطأٌ من جَهة النقلِ، والمعنى: إما من جهة النقلِ

⁽١) «روضة الطالبين» (٤: ١٧٥)، ولتهام الفائدة، انظر: «الشرح الكبير» (١٠: ٢٧٢).

⁽٢) هذه من فوائدِ الجلال البلقيني على «روضة الطالبين» (٣: ٤٦٣) وعبارتُه ثمَّة: «الصوابُ أن يقول: وسهمٌ للصبّاغ ولا شيء للمفلِس، أمّا أن يقول: ودرهم للصباغ فلا يستقيم، وقد ذكر الرافعيُّ المسألةَ على الصواب فقال: يُقْسَمُ الجميعُ على أحدَ عشرة: عشرة للبائع، وواحدٌ للصباغ، أي: وسهمٌ واحدٌ للصبّاغ». انتهت.

⁽٣) «روضة الطالبين» (٤: ٢٦٣).

⁽٤) يعني أخاه الجلال، وهذه الفائدة ممّا أخلّت به الحواشي المطبوعة مع «روضة الطالبين» (٣: ٥٥٣) فقد ذكر قولَ النووي، ولم يُعَلِّق عليه بشيء، ووقع فيه: «ممّا لا يجيء دونه» وهو خطأ، والصواب: «مما لا يحيا دونه».

عن «الحاوي» فليس في العينين ذكرٌ فيه، وأما من جهة [٤٤/ب] المعنى فإنه يبقى دون العينين، ولعلها «أو كَبِدِه» فهي المذكورةُ في «الحاوي»(١)، إلا إن كان المصنفُ قال: «أو عَيْنه» وعنى بذلك عن النفس (٢)، لكن لا يلائِمُ ما هو فيه من ذكْرِ الأجزاءِ.

ومن ذلك: ما كتبَه على «حاشيةِ الروضة» في قولِه: «وقبولُه حَوالةَ المضمونِ له عليه» (٣) فقال: هو كلامٌ لا يُحتاج إليه؛ لأنّ مجرَّدَ الحَوالةِ على الضامنِ، تُشِتُ الحكمَ قَبلَ أم لم يقبل (٤).

ومن ذلك: ما كتبَه على «حاشية الروضة» في الإقرار للحَمْلِ في قوله: «وإن انفصَل حياً، فإن كان لدونِ ستة أشهرٍ من حين الإقرار استحقَّ»(٥). قال شيخنا: فيه وهمٌ ظاهرٌ من جهة الاعتبارِ بحين الإقرار، والصوابُ الاعتبارُ في ذلك بوَقْتِ الموتِ في مسألة الوراثةِ، ووقتِ(١) الوصيةِ في مسألة الوصيةِ (٧).

⁽١) «الحاوى الكبير» للماوردى (٦: ٢٥٥).

⁽٢) بل هو الذي أراده الماوردي، وعبارته الدالّة عليه من قوله: «فأمّا إذا ذُكرَ في الكفالةِ عضوٌ من أعضائه، فإن كان العضوُ ممّا يُعَبَّر به عن الجملةِ كقوله: كفلتُ لك بعَيْنِ فلانٍ صحّت الكفالة كما لو قال: كفلتُ لك بوَجْهِ فلان». انتهى.

⁽٣) «روضة الطالبين» (٤: ٢٦٧).

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٥٥٧) وزاد: «والعبارةُ الـمُعْتَبرةُ: وحَوالةُ صاحبِ الدَّيْنِ على الدائن». انتهى. ثم مَرَّ في بحثٍ نفيس، ناقش فيه النووي والرافعيَّ والبغويَّ رحمهم الله جميعاً.

⁽٥) «روضة الطالبين» (٤: ٣٥٦).

⁽٦) في «حاشية البلقيني»: «بوَقْف». وهو خطأ.

⁽٧) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٤: ٩١) وزاد: «ثم إطلاقُ القولَينْ في الصورتين لا يحسُن، فالصوابُ تخصيصهما بصورةِ الوصية، فإنَّ المنفصلَ في بابِ الميراثِ لهذه المدَّة عند عدم الاستفراش وارثٌ قطعاً، والله أعلم».

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضة» في قوله في كتابِ الشُّفْعة: «السابعُ: إذا صالحَ عليه عن الدَّمِ أُخذَه الشفيعُ بقيمةِ الديةِ يومَ الجنايةِ، ويعودُ قولُ ابنِ سُرَيْجِ والبغويِّ»(١).

قال شيخُنا: هذا وَهمٌ وقع [له] (٢) في فهم كلامِ الرافعيّ، وذلك أن الرافعيّ قال هنا: «ويعودُ فيه التخريجُ ومذهبُ مالكِ» (٣)، يعني به: التخريجَ المنسوبَ لابنِ شُرَيْحٍ من أن الممهورَ لا يُؤخَذُ بمهرِ المثلِ وإنها يُؤخَذُ بقيمةِ الشِّقصِ. قال الرافعي هناك: و (في «التتمة» أن بعض الأصحابِ خرَّجَ وجها أنه يأخُذُه بقيمةِ الشقص، ثمَّ قال: وهذا مذهبُ مالكِ» (٤) وكان الرافعيُّ قدَّمَ قبل ذلك مسألة المتقوَّمِ فقال فيها: «وقال ابنُ سريجٍ: تُعْتَبرُ قيمتُه يومَ استقرارِ العقدِ بانقطاعِ الخيارِ وهذا ما أورده صاحبُ «التهذيبِ» (٥) وجماعة، وعن مالك: [٥٤/أ] أن الاعتبارَ بقيمةِ يومِ المحاكمةِ» (التعقد المصنِّفُ أنّ قولَ الرافعيِّ في مسألةِ الصلحِ عن الدم، ويعودُ فيه التخريجُ، ومذهبُ مالكِ يعودُ إلى هذا، ووجهُ الوهمِ فيه: أن الصُّلحَ عن الدم، ويعودُ فيه التخريجُ، ومذهبُ مالكِ يعودُ إلى هذا، ووجهُ الوهمِ فيه: أن الصُّلحَ عن الدم، ويعودُ فيه التخريجُ، ومذهبُ مالكِ يعودُ إلى هذا، ووجهُ الوهمِ فيه: أن الصُّلحَ عن الدم، ويعودُ فيه التَّيلُ أن فيه الخيارُ، فلا يتأتيل أن يجيءَ فيه قولُ ابن شرَيْجِ والبَغَويِّ» (٧).

⁽١) «روضة الطالبين» (٥: ٨٧).

⁽٢) زيادة من حاشية البلقيني.

⁽٣) انظر كلام الرافعيِّ في «الشرح الكبير» (١١: ٤٤٩).

⁽٤) «الشرح الكبير» (١١: ٩٤٩).

⁽٥) يعني الإمام البغويّ، انظر: «التهذيب» (٤: ٣٤٢) وعبارتُه ثمَّة: «وتُعْتبُر قبمتُه بيومِ استقرارِ العقد، وهو حالةُ انقضاءِ الخيار، لا عِبْرةَ بها يزيدُ وينقص بعد ذلك».

⁽٦) «الشرح الكبير» (١١: ٤٤٨).

⁽٧) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٤: ٢٦٣).

ومِن ذلك: ما كتبَه على «حاشيةِ الروضة» في قولِه في شروطِ القِراضِ: «الأول: أن يكونَ نقداً وهو الدراهمُ والدنانيرُ المضروبةُ، ودليلُه الإجماعُ»(١).

قال شيخُنا: «لا إجماعَ في المسألةِ، فقد حكى الشافعيُّ رضي الله عنه الخلاف في ذلك عن ابنِ أبي ليلى، ذكره في «اختلافِ العراقيِّين» (٢)، وحكى غير الشافعيِّ رضي الله عنه الخلاف عن طاووس والأوزاعيِّ وروايةً عن أحمدَ رضي الله عنهم» (٣).

ومنْ ذلك: ما كتبَه على «حاشيةِ الروضة» في اللقيطِ يُنْفَقُ عليه على طريقِ الاستقراضِ وإن كان له قريبٌ فالرجوعُ عليه، قال النوويُّ من زياداته: «اعتباره القريبَ غريبٌ قلَّ مَن ذكره وهو ضعيفٌ، فإن نفقةَ القريبِ تسقُطُ بمضيِّ الزمانِ»(٤).

قال شيخُنا: «تضعيفُ المصنِّفِ ما ذكرَه من اعتبارِ القريبِ عجيبٌ، فإنّ نفقة القريبِ لا تسقُطُ بمُضيِّ الزمانِ عند استقراضِ القاضي، أو إذنِه بالإقراضِ لغَيْبةٍ أو امتناع، وقد صرَّحَ بها ذكرهُ الرافعيُّ [و](٥) الرويانيُّ في «البحر»(٢) وجزَم بذلك الماورديُّ في «الحاوي»(٧) وهو الصوابُ(٨).

⁽۱) «روضة الطالبن» (٥: ١١٧).

⁽٢) لم أهتدِ إليه في مظِنّته من «الأم».

⁽٣) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٤: ٢٨٩).

⁽٤) «روضة الطالبين» (٥: ٤٢٥)، وانظر: «الشرح الكبير» (٦: ١٩٢).

⁽٥) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٦) ونقل البلقيني كلام الروياني ونصُّه: «وإن بانَ عبداً رجعَ بالنفقةِ على سيِّده، وإنْ بانَ له أَبُّ غنيٌّ أخذها من أبيه».

⁽٧) «الحاوى الكبير» (٨: ٣٩).

⁽A) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٤: ٥٩-٦٠).

ومِن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضة» في كتابِ الوصيّةِ فيما إذا لم يكُنْ له إلا وارثٌ واحدٌ فأوصى له بهاله: «إن صاحبَ «التتمّة» حكى فيه وجهين: الصحيحُ منهها: أنَّ الوصيةَ باطلةٌ [٥٤/ب]، والثاني: يصحُّ فيأخذها بالوصية. قلتُ: ومن فوائِدِه لو حَدَثَ من عينِ التركةِ زوائدُ، إن قلنا: وصيةٌ لم يرِثْها، وإن قُلنا: إرثٌ، مَلكَها على الصحيح»(١).

قال شيخُنا: «هذا غيرُ مستقيم، فإنَّ الحادثَ بعدَ الموتِ وقبلَ القَبولِ يُبنى على الأقوالِ، فإن قُلنا: بالوقفِ وهو الأصحُّ فإذا قبِلَ (٢) تَبيَّنا أنه مَلَكَها، فكيف يستقيمُ الجزمُ بأنه لا يملِكُها، وإن قلنا: إنه لا يملِكُ إلا بالقبولِ لم يملِكُها بجهةِ الإرثِ (٣)، وقولُه: «وإنْ قُلنا: إرثٌ مَلكها بجهةِ الإرثِ (٣)، وقولُه: «وإنْ قُلنا: إرثٌ مَلكها على الصحيحِ» عجيبٌ، فإنا إذا جعَلْناها إرثاً، ملكَ الزوائدَ قطعاً فكيفَ يَتَجِهُ الخلافُ؟»(٤).

ومن ذلك: ما كتبَه على «حاشيةِ الروضة» في كتابِ الوديعة في قوله: «فرعٌ: قال الإمامُ: إذا لم يُوْصِ أصلاً، فادّعى صاحبُ الوديعةِ أنه قصَّرَ، وقالت الورثةُ: لعلها تَلِفَتْ قبل أن يُنسبَ إلى التقصير، فالظاهرُ براءةُ الذِّمَّةِ»(٥).

قال شيخُنا: الذي رأيتُه في «النهاية»(٦) ما نصُّه: «ولو ماتَ ولم يُوصِ،

⁽۱) «روضة الطالبين» (٦: ١١١).

⁽٢) يعنى الموصّى له كما صرَّح به في «حاشية الروضة».

⁽٣) سواءٌ قُلنا: إلى التركة، أو إنّها للوارث، ولا تعلَّق للتركةِ بها. انتهى من «حاشية الروضة».

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ١٨٤).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٦: ٣٣٠).

⁽٦) «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (١١: ٣٩٨).

فجاء مالكُ الوديعةِ فادَّعاها ونسبَ الميتَ إلى التقصير بتَرْكِ الإيصاءِ بها، فقال الورثةُ: لعلَّه لم يُوْصِ لتلَفِ الوديعةِ على حُكم الأمانةِ في يدِه، فاعترفوا بأصلِ الإيداع، أو قامت البينةُ عليه وادَّعوا ما ذكرناه، فهذه المسألةُ متردِّدَةٌ في الضمانِ، وإذا كان أبو إسحاق(١) يرى نَفْيَ الضمانِ حيثُ لم تُصادَفِ الوديعةُ في التركةِ بعد الإقرارِ بها والإيصاء، فلا شكّ أنه يَنْفي (٢) الضمانَ في الصورةِ التي ذكرناها آخراً، [73/أ] وهي ادّعاءُ التلفِ قبل الموتِ وحملُ تركِ الإيصاءِ عليه، ومن أوجبَ الضمانَ وخالفَ أبا إسحاقَ، فقد يوجبُ الضمانَ في هذه الصورةِ، ونفيُ الضمانِ في هذه الصورةِ أولى، ثم إن ادَّعت الورثةُ التَّلفَ فالأمرُ على ما ذكرناه، وإن قالوا: عرفنا(٣) ولكن لم ندر كيف كان الأمر، ونحن نجوِّزُ أن الوديعة تَلِفَتْ على حُكم الأمانةِ، فلم يُوْصِ لأجل ذلك، ولا نُثْبتُ في ذلك قولاً (١٤)، فإن ضمَّنَّاهم حيثُ يجزِمون بدعوى التلفِ فلأن نُضَمِّنَ هاهنا أولى، وإن لم نُضَمِّنهم ففي هذه الصورةِ وجهانِ: أحدُهما: أن الضمانَ يجبُ؛ لأنهم ذكروا مُسْقِطاً ولم يدَّعوه، والوجهُ الثاني: أن الضمانَ لا يجبُ؛ لأن أصلَ الوديعةِ على الأمانةِ، والأمرُ مُترَدِّدٌ كما ذكره الورثةُ، فعلى من يدعي الضمان إثباتُه، والأصحُّ الوجهُ الأولُ في هذه الصورةِ الأخيرةِ، انتهى كلام شيخنا الوالد رضى الله عنه "(٥).

⁽١) يعنى الإسفراييني. سبقت ترجمته.

⁽٢) في «نهاية المطلب»: «يَبْقَىٰ». وما أثبتناه هو الأشبهُ بالصواب، وهو على الجادّة في «حاشية الروضة».

⁽٣) يعني الإيداع كما هو مصرَّحٌ به في عبارةِ الجويني.

⁽٤) اضطرب النصُّ اضطراباً عجيباً في المطبوع من «نهاية المطلب» (١١: ٣٩٩) في هذا الموطن على النحو التالى: «ولا نثبَتَ، ففي ذلك قولان: فان» إلخ.

⁽٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٣٩٢).

قال شيخُنا الأخُ أبقاه اللهُ تعالى: ومُلخَّصُه: أنَّ ما نُقِلَ عن الإمامِ في صورةِ عَدَمِ الجزمِ بالتَّلَفِ ليسَ بصحيحٍ، بل فيها وجهانِ، والأصحُّ الضانُ، وإنها ينتفي الضانُ إذا جزموا بدعوى التلَفِ. انتهى.

ومِن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في السَّلَبِ على قوله: «والمِنْطَقةَ» (١): إنه أدخلَها في صُورِ الخلافِ وليس كذلك، فالمنطقةُ نوعانِ: مِنْطقةُ سلاحٍ ومِنْطقةُ نفقةٍ، فمنطقةُ السلاحِ للقاتلِ بلا خلافِ (٢)، ومنطقةُ النفقةِ فيها الخلاف صرَّحَ الإمامُ الشافعيُّ رضى الله عنه بذلك (٣).

ومِن ذلكَ: ما كتبَه على «حاشية الروضة» «فيها إذا قال الزوجُ: كان الشاهدانِ [٤٦/ب] فاسِقَينِ: أنَّ في سبيلِ هذا التفريقِ خلافاً، قال أصحابُ القفّالِ: طلقةٌ بائنة، وعن الشيخِ أبي حامدٍ والعراقيين: فُرقَةُ فسخٍ» (٤٠)، قال في «الروضة» من زياداته: «الأصحُّ أو الصحيحُ قولُ العراقيين، وحكى العراقيون وجهاً أنه يُقبَلُ قولُه في

⁽۱) «روضة الطالبين» (٦: ٣٧٥).

⁽٢) وهو الذي جزم به إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١١: ٤٥٦).

⁽٣) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٤٣٤) وقد نقل البُلْقيني قولَ الشافعيِّ فقال: «وقد صرَّح الإمام الشافعيُّ رضي الله عنه بذلك في «الأم» (٤: ١٤٩) فقال: «والسلَبُ الذي يكون للقاتلِ كلُّ ثوبٍ عليه، وكلَّ سلاحٍ عليه ومِنطقته» يعني منطقة سلاح». انتهى.

قلت: قوله: كلُّ ثوبٍ عليه؛ وقع في المطبوع من «حاشية الروضة»: «كديونٍ عليه». وهو تحريفٌ عجيب يقتضي التَّنبيه.

قال البلقيني: ثم قال بعد ذلك _ يعني إمامنا الشافعيَّ في «الأم» (٤: ١٥٠): «فإن كان في سَلبِه سوارُ ذهب، أو خاتمٌ، أو تاجٌ، أو مِنطقةٌ فيها نفقة، فلو ذهبَ ذاهبٌ إلى أن هذا مما عليه من سَلبه كان مذهباً، ولو قال: ليس هذا من عِدَّةِ الحرب، وإنّما له سَلبُ المقتول الذي هو سلاحٌ له كان وَجْهاً»، والله أعلم.

⁽٤) «روضة الطالبين» (٧: ٤٨).

المهر ولا يلزَمُه»، ثم قال: «ولا خِلافَ أنها إذا ماتت لا يَرِثُها وإن ماتَ قبلها، فإن قُلنا: القولُ قولُه ولم يكن حَلَفَ، فيُحلَّفُ وارثُه: لا يعلمُه تزوَّجَها بشهادةِ عدلَينِ ولا إرثَ لها، وإن قلنا القولُ قولُها حَلَفَت: أنه عَقَدَ بعدلَينِ ووَرِثَت»(١).

قال شيخُنا: هذا فيه سَهْوٌ في مواضِعَ نشأت عن شيءٍ واحدٍ، وهو اعتقادُ أن الخلافَ في أن القولَ قولُه أم قولُها في بقاءِ العقدِ ورَفعِه، وهذا لا نعرِفُ فيه خلافاً، بل الحكمُ فيه القطعُ بارتفاعِ النكاحِ، أي: بِمُجَرَّدِ هذه الدعوى الصادرةِ من الزوجِ، وإنها الخلافُ في أنَّ القولَ قولُها أم قولُه في المهرِ، فحينئذِ قولُه: «فيحلَّفُ من الزوجِ، وإنها الخلافُ في أنَّ القولَ قولُها أم قولُه في المهرِ، فحينئذِ قولُه: «فيحلَّفُ وارثُه»، إلى قوله: «ولا إرثَ» نَفْيُ الإرثِ بِحَلفِ الوارثِ فيه سهوٌ في موضِعَينِ: أحدُهما: توقُّفُ نفي الإرثِ على حَلفِ الوارثِ [والإرث ينتفي بغير ذلك، الثاني: أن الذي ينتفي بحلف الوارث إنها هو المهرُ فلا شيءَ لها إن كان قبلَ الدخولِ وإلا فلها أقلُّ الأمرَينِ على ما عليه نُفرِّعُ.

وقولُه: «وإن قلنا: القولُ قولُها حَلَفَت أنه عَقَدَ بِعدلَينِ ووَرِثَت»: إثباتُ الإرثِ بَحَلِفِها غلطٌ، والذي يثبُتُ بِحَلِفِها إنها هو كُلُّ المسمَّىٰ إن كان بعدَ الدخولِ ونصفُه إن كان قبلَه، وحكىٰ ابنُ الرِّفعةِ في «المطلب» [٤٧] با هذا الكلامَ عن «الروضة» على ما هو عليه من غير تعقُّب، والذي أوقع المصنِّفَ في ذلك كلام العِمْرانيِّ في «البيان» (٣) فإنه كذلك، قال: فليُنظَر منه (١٠).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۷: ٤٨).

⁽٢) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، واستدركناه من «حاشية الروضة» (٦: ٤٢) و «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٦/ أ).

⁽٣) انظر: «البيان» للعمراني.

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٦: ٤٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» «فيها إذا أقرّتِ المرأةُ بالسّبقِ الأحدِ المُدَّعِيَيْنِ نِكَاحَها: أَنَّ في سهاعِ دعوى الثاني عليها وتحليفها قولَينِ، بناءً على أنّها لو أقرّت للثاني بعد إقرارِها للأول هل يَغرَمُ؟ وفيه قولانِ»(١) ثم ذكر تفريع الغُرم، ثم قال في تفريع عَدَمِ الغُرم: «إنَّ فيه قولَينِ بناءً على أنّ يمينَ المُدَّعي بعد نكولِ المُدَّعي عليه كإقرارِ المُدَّعي عليه، أو كبينةٍ يُقيمُها المَدَّعي، قولانِ، أظهرُهما كالإقرارِ»(٢) وذكر تفريعَه ثم قال: «وإن قلنا كالبَيِّنَةِ فله أن يدَّعي ويحُلِّفها، فإن كلفت سَقَطَت دعواه، وإن نَكلَت رُدَّت اليمينُ عليه، فإن نَكلَ فكذلك، وإن حَلفَ بُنِي على أن اليمينَ المردودةَ كالإقرارِ أم كالبينة؟»(٣).

قال شيخُنا: ما ذكره المصنِّفُ تبعاً لأصلِه من التفريع على أن النكولَ ورَدَّ اليمين كالبينةِ، تفريعٌ غيرُ مستقيم، وبيان ذلك أنَّ قولَه: «وإن حلف بُنِيَ على أنَّ اليمينَ المردودةَ كالإقرارِ أو كالبيِّنَةِ» هذا غيرُ مستقيم؛ لأنَّ التفريعَ على أن ذلك كالبينةِ، فكيفَ يجيءُ حينئذٍ قولُ الإقرارِ؟ ثم قولُه: «إن قلنا كالإقرارِ فوجهانِ» غيرُ مستقيم لما تقدَّم، ولا يَصِحُّ تفريعُ الوجهينِ حينئذٍ.

وقولُه: «وإن قُلنا: كالبينةِ فقيل: يُحكمُ بالنكاحِ للثاني»(٤) صوابُه أن يُقالَ: من ابتداءِ الأمر إن قُلنا كالبينةِ انبنى على أنَّ ذلك: هل يتعدَّى إلى ثالثٍ أو يختَصُّ بالمُتنازِعَينِ؟ فإن قُلنا بالضعيفِ فله أن يَدَّعِيَ ويحلِفَ، فإن حَلَفَت سقطت دعواه، وإن نَكلَت رُدَّت اليمينُ عليه، فإن نكل فكذلك [٧٤/أ]، وإن حَلَفَ انتُزِعَت،

⁽۱) «روضة الطالبين» (۷: ۹۱).

⁽٢) المصدر السابق (٧: ٩٢).

⁽٣) المصدر السابق (٧: ٩٢).

⁽٤) في «حاشية الروضة»: «الثاني». وما أثبتناه هو الأشْبَه بالصواب.

وإن قُلنا: بِعَدَمِ التَّعدِّي، وهو المذهب، فليس له أن يَدَّعِيَ، ومن ذلك يُعلَمُ وقوعُ السَّهوِ في هذا التفريعِ في عِدَّةِ مواضعَ، وصوابُ الكلامِ ما قَدَّمناه، وأيضاً فها حَكَياه (۱) عن القديمِ من أنه يندَفِعُ النكاحانِ مع التفريع على أن اليميَن المردودة كالإقرارِ، كلامٌ غيرُ مستقيم؛ لأن القديمَ أن اليمينَ المردودة كالبينةِ فلا يَصِحُّ تفريعُه على الإقرارِ، والقديمُ لا يقبلُ الشافعيُّ فيه إقرارَ المرأةِ بالنكاحِ، وقد صرَّحَ ابنُ بُشرِي (۱) به في هذا الموضع، وإذا قلنا بالقديمِ أنّ اليميَن المردودة كالبيئيّةِ، فقال القاضي حسين: يبطلُ نكاحُ الأولِ ولا يثبُتُ نكاحُ الثاني على الأصَحِّ (۱).

ومِن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضة» على قولِه في الصغيرِ العاقلِ: «قلتُ: وفي «الإبانةِ» وجهٌ أنه لا يجوزُ تزويجُه أصلاً وزعمَ أنه الأصحُّ، وهو عَلَطُّ» (٤): هذا الوجهُ ليس في «الإبانةِ» بالكلية (٥).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضةِ» على قوله في تزويجِ الأبِ والجلِّ المجنونةَ: «وسواءٌ التي بلغت مجنونةً ومن بلغت عاقلةً ثم جُنَّت، بناءً على أنَّ من بلغَ عاقلاً ثم جُنَّ فولايةُ ماله لأبيه، وهو الأصحُّ، فإن قُلنا للسلطانِ فكذا التزويجُ» (٢).

قال شيخُنا: «هذا يقتضي أنّ البكر (٧) إذا جُنَّت بعد بُلوغِها عاقلةً يجيءُ

⁽١) يعني الرافعيَّ والنوويّ.

⁽٢) لم أهتدِ إلى ترجمته.

⁽٣) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٦: ٨٨).

⁽٤) «روضة الطالبين» (٧: ٩٤).

⁽٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٦: ٩١).

⁽٦) «روضة الطالبين» (٧: ٩٥).

⁽٧) البالغة كما في «حاشية الروضة».

خلافٌ في تزويجها الصادرِ من الأبِ أو الجدِّ(۱)، وهذا لا يقولُه أحدٌ، كالبكرِ (۲) التي بلغَتْ رشيدةً ثم سَفِهَت، فيَجِبُ أن يُحمَلَ كلامُ المصنِّفِ على ما إذا كانت ثيبًا، ثم يؤدِّي ذلك إلى أن السلطان يُزوِّجُ الثيِّبَ البالغة التي [٤٨/أ] طرأ جُنونهُا بعد بُلوغِها عاقلةً، ولا يُراجَعُ الأبُ في ذلك، كما هو قَضِيةُ الوجهِ الصائرِ إلى استقلالِ السلطانِ بولايةِ المالِ، ولا صائرَ إلى ذلك من الأصحابِ، فإن القاضي حسينَ والفورانيَّ (٢) بَنُوا الخلافَ في التزويجِ على عَودِ ولايةِ المالِ، فإن قلنا: يعودُ، حسينَ وان قلنا: لا يعودُ، كان الأبُ معها كالأخِ فلا يستَقِلُّ بالتزويجِ، وقضيةُ ذلك: أن يُزوِّجَ بإذنِ السلطانِ على رأي كما في الأخِ، أو يُزَوِّجَ [السلطان] (٤) بإذنه على رأي البغويِّ» (٥).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضة» فيما إذا زَوَّجَ أَمَتَه عبدَه: «أَنَّ فِي استحبابِ ذَكِرِ المهرِ قولَينِ، الجديدُ: استحبابُه»(٢)، قال شيخُنا: «هذا وهمٌ، في استحبابِ ذكرِ المهرِ قولَينِ، الجديدُ: استحبابُه» وعن القديم: أنه يُستَحَبُّ، وعمن حكى فالمعروفُ عن (٧) الجديدِ أنه لا يُستَحَبُّ، وعن القديم: أنه يُستَحَبُّ، وعمن حكى

⁽١) سقط لفظ «الجدّ» من «حاشية الروضة».

⁽٢) في «حاشية الروضة»: «كالسفيهة البكر».

⁽٣) ومَن تَبعها كما في «حاشية الروضة».

⁽٤) سقط لفظ «السلطان» من الأصل، واستدركناه من «حاشية الروضة»، وهو على الجادة في «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٧/ أ).

⁽٥) كذا في الأصل، وهو نقلٌ غير محرَّر. والذي في «حاشية الروضة» (٦: ٩١): «أن يُزَوِّجَ السلطانُ بإذْنِه على رأي وشرَط البغويُّ وهو تلميذُ القاضي وجوبَ مشاورةِ الأقاربِ والأشكال في هذا البناء». انتهى وهو الأشبه بالصواب.

⁽٦) «روضة الطالبين» (٧: ١٠٢).

⁽٧) في «حاشية الروضة»: «مِن». وكلاهما جَيِّدٌ مُتَّجه.

ذلك كذلك الشيخُ أبو حامدٍ وابنُ الصَّباغِ والمتولِّي وغيرُهم ١١٠).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» فيها إذا اشترت المرأة روجها بعين الصَّداق بعدَ الدخولِ تفريعاً على المرجوحِ أنه يسقُطُ دَينُ من مَلَكَ عبداً له عليه دَينٌ، هل يَصِحُّ البيعُ؟ وجهانِ أَصَحُّهها: الصحة، وليس كها قيل: الدخول، فإنَّ سقوطَ المهرِ هناك بانفساخِ النكاحِ؛ بدليلِ أنه لو كان مقبوضاً وجبَ رَدُّه، فلا يُمكِنُ جعلُه ثَمناً، وهنا السقوطُ بحدوثِ الملكِ، وإذا جُعِلَ ثمناً فكأنها استوفتِ يُمكِنُ جعلُه ثَمناً، وهو البيع، فليس لها بعدما ملكت الزوجَ صداقٌ في رَقَبَتِه(٢)، قال شيخُنا: «هذا وَهمٌ، وهو هكذا في «شرحِ الرافعيِّ»(٣)، وصوابُه: «فليسَ لها بعدما ملكتِ الزوجَ صداقٌ في رَقَبَتِه (٢)، قال ملكتِ الزوجَ صداقٌ في رَقَبَتِه (١).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في الصداق في مسائِلِ الشّرطِ في النكاحِ الذي لا يُفْسِدُ النكاح: «وأما الصداقُ فيفسُدُ ويجبُ مهرُ المثلِ سواءٌ زادَ على الـمُسمَّى أم نقصَ أو ساواه، وعن ابنِ [٤٨/ب] خَيْرانَ: إن زادَ والشرطُ لها فالواجبُ المسمَّى، وكذا إن نَقصَ والشرط عليها» (٥) قال شيخُنا: هذا وهمٌ، ففاعلُ (زادَ) ضميرٌ يعودُ على مهرِ المثلِ (٢)، وإذا كان مهرُ المثلِ زائداً على المسمّى والشرطُ لها، فهي إنها سَمَحَت بتركِ تمام مهرِ المثلِ لِيَحصُلَ لها الشرطُ ولم يحصل،

⁽١) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٦: ٩٨).

⁽۲) «روضة الطالبين» (۷: ۲۳۲).

⁽٣) لم أهتد إليه في «الشرح الكبير».

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشيةِ البُلْقيني (٦: ٢١٩).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٧: ٢٦٥).

⁽٦) وعلَّله بقوله: «لأنه قال في مبتدًإ كلامه: ويجبُ مَهر المِثْلِ سواءٌ زادَ على المسمّى أم نقصَ أم ساواه». انتهى من «حاشية الروضة» (٦: ٢٥٠).

فَيَجِبُ حينئذٍ مهرُ المثلِ، وكلامُ الرافعيِّ في «الشرح» يقتضي ما قرَّرتهُ، وقد بَيَّنتُه في «الفوائدِ المَحْضة». انتهى.

قال شيخُنا الأخُ أبقاه اللهُ تعالى: والذي في «الرافعي»: «ولا فرق بين أن يزيدَ على مَهرِ المثلِ أو ينقُصَ أو لا يزيدَ ولا ينقص»، فجعلَ الضميرَ للمُسمَّى، يعني فعلى المذهبِ وهو إيجابُ مهرِ المثلِ لا فرق بين أن يزيدَ المسمَّى عليه كأن يكون مهرُ مثلِها ألفاً ومسمَّاها ألفَينِ، أو ينقُصَ منه كأن يكونَ خسمئة أو يساويه، يكون مهرُ مثلِها ألفاً ومسمَّاها ألفَينِ، أو ينقُصَ منه كأن يكونَ خسمئة أو يساويه، فلما جعل الرافعيُّ ذلك الضميرَ للمسمَّى حَسُنَ أن يقول: وعن ابنِ خَيْرانَ: أنه إن زادَ يعني المسمَّى والشرطُ لها فالواجبُ المسمَّى؛ لأنه قد رَضِيَ ببكلِهِ مع المساعةِ بتركِ حَقِّ لها، وكذا، إن نقصَ، يعني المسمَّى، والشرطُ عليها؛ لأنها قد رضِيَ بذلك القدرِ مع تركِ حَقِّ لها فَدُونَهُ أولى، وأما النوويُّ فإنه جعل الضميرَ رضِيَت بذلك القدرِ مع تركِ حَقِّ لها فَدُونَهُ أولى، وأما النوويُّ فإنه جعل الضمير في (زاد) لمهرِ المثلِ، فلا يحسُنُ أن يقولَ ما فرَّعَهُ، فكان الصوابُ أن يُعَبِّرَ كها في «الرافعيِّ» بأن يقولَ: «ويجبُ مهرُ المثلِ سواءٌ زادَ عليه المسمَّى أم نقص أم ساواه» شمر راجعتُ كلامَ «الفوائد المحضة» فرأيتُه ذكرَ تقديرَ ذلك كذلك كذلك. انتهى كلامُ شيخِنا الأخِ.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في فسادِ الصداقِ لتفريقِ الصفقةِ فيها إذا جمع بينَ الصداقِ والبيعِ بأن يقولَ: زوَّ جتُكَ ابنتي [84/أ] وملَّكْتُكَ كذا من مالها بهذا العبدِ، فقبل الزوجُ على قولِه، ولو تَلِفَ العبدُ قبلُ استردَّتِ الألف، ولها بدلُ الصداقِ وهو مهرُ المثلِ (۱)، قال شيخُنا: هذا وَهمٌ، فالواجبُ بدلُ البُضعِ لا بدلُ الصداقِ (۲).

⁽١) على الأظهر كما في «روضة الطالبين» (٧: ٢٦٧).

⁽٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٦: ٢٥٣).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في كتابِ الخُلعِ فيها إذا اتفقا على الخُلعِ في التسمية، وأقام كُلُّ واحدٍ بَيِّنةً بدَعواه على قولِه: وعن ابنِ سريج أنه يُعمَلُ بأكبرِ البَيِّنتَينِ، قال من زياداته: «الأظهَرُ أنها يتساقطانِ (۱) ولا يُرجَّحُ بالكثرةِ» (۱) قال شيخُنا: هذا عندي فيه تَعَقُّب، وذلك أن الذي في «شرح الرافعيِّ» عن ابنِ مريْج: أنه يُصارُ إلى أزْيدِ البَيِّنتَينِ، وهذا إنها أفهَمَهُ أن البينة التي معها زيادةٌ في القدرِ النسمَّى مُقدَّمة؛ لأن معها زيادة علم، وتلكَ هي بَيِّنةُ الزوجِ، وإنها ذكر ذلك مبها إشارةً إلى المعنى الذي يقعُ به الترجيحُ، وإنها فهمتُ ذلك عن ابنِ سُرَيْج؛ لأن له قاعدةً في الإجاراتِ والبياعاتِ عند قيامِ بَيِّنتَينِ، أنه يُرجَّحُ بالبينةِ التي معها الزيادة، ففي صورةِ اكتراءِ البيتِ بعشرةٍ ودعوى صاحبِه بعشرينَ وأقاما بَيِّنتَينِ رجَّحَ ابنُ سريج بَيِّنةَ العِشرين، وهذا مبسوطٌ في الدَّعاوىٰ.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في كتابِ الطلاق «فيما إذا قال لأربع: كُلَّما ولدَتْ اثنتانِ مِنكُنَّ: فالأُخْريانِ طالقانِ، فولَدْنَ مُرتَّباً على قولِه، فإذا ولدَتِ الثالثةُ فوَجْهانِ: أصحُّها: لا تُضَمُّ الثالثةُ إلى الثانيةِ ولا يَقَعُ بولادتِها طلاقٌ حتى تلد الرابعةُ، فإذا ولدَتْ فعلى قياسِ ابنِ الحدّادِ: تطلُقُ الأُوليانِ طلقةً طلقةً، ويعْتدَّانِ بالأقراءِ وتنقضي عِدَّةُ الأُخرينِ بولادتِها، وعلى قياسِ ابن القاصِّ: لا تطلُقُ الأُوليانِ بولادةِ الأخرينِ بولادتِها، وعلى قياسِ ابن القاصِّ: لا تطلُقُ الأوليانِ بولادةِ الأخرينِ ولادةِ الأخريانِ طالقان، وليس بولادةِ الأخيرتين (٣)، قال شيخنا: هذا وَهمٌ، فإن الصورة: فالأخريانِ طالقان، وليس بولادةِ الأخريانِ طالقان، وليس بولادةِ الأخرين بالصحةِ (٤) حتى يأتي فيه خلافُ ابنِ القاصِّ (٥).

⁽١) كذا في الأصل وفي «حاشية الروضة»، والذي في «روضة الطالبين»: «يَسْقطان».

⁽٢) «روضة الطالبين» (٧: ٤٣١).

⁽٣) المصدر السابق (٨: ١٤٨)، ووقع فيه: «بولادةِ الأخريَينْ».

⁽٤) في «حاشية الروضة»: «بالصحبة».

⁽٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ١٤٤).

ومن ذلك: ما كتبه على «الروضة» في مسائلِ الدُّورِ على قوله: «ولو قال: إذا طَلَقتُكِ فأنتِ طالقٌ قبلَه طلقتَينِ، وهي غيرُ مدخولٍ بها، فطلَّقها، لم يقعْ على الأولِ شيءٌ، وعلى الثاني: يقعُ المُنجَّزُ، وإن كانت مدخولاً بها وَقَعَ طلقتانِ على الوجهينِ» (١) قال شيخُنا: هذا وهمٌ، بل الصوابُ وقوعُ ثلاثٍ على الوجهين؛ لأن الصورة: إذا طلقتُكِ فأنت طالقٌ قبله طلقتَينِ، وإذا كان ذلك في المدخولِ بها وقعَ عليها إذا طلقها ثلاث طلقاتٍ بلا خلافٍ (٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضةِ» في كتابِ اللِّعانِ على قوله: «فرعٌ: قَذَفَ زوجَتَه ثُمَّ أبانَها بلا لعانٍ ثم قَذَفها بزناً آخر، فإن حُدَّ للأول ثُمَّ نكحها ففي حدِّه للثاني قولانِ»(٣).

قال شيخُنا: هذا وَهْمٌ وَقَعَ في «الرافعيِّ» وصوابُه: ثم قذفها، وقولُه: «وإن لم تَطْلبْ حدَّ القَذْفِ حتى أبانها»، صوابُه: حتى قَذَفَها»(٤).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله: «وتَنْقضي العِدَّةُ مع الحُمْلِ - يعني حَمْلَ الزنا - في عِدَّةِ الوفاةِ وفي عِدّةِ الطلاقِ إذا كانت من ذواتِ الأشهُرِ أو كانت من ذواتِ الأقراءِ ولم تَرَ دماً، أو رأتهُ وقلنا: الحاملُ لا تحيضُ»(٥).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۸: ١٦٣).

⁽٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ١٥٨).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٨: ٣٤٠) وزاد: كما لو قذف أجنبية فحُدَّ، ثم قَذفها ثانياً.

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ٣٣٦) ثم عقّبه بفائدةٍ قال فيها: «في هذا الفرع مواضع، الأول: قولُه: «ثم نكحها» هذا الكلامُ لا معنى له، وصوابُ العبارة: فإنْ حُدَّ للأولِ ثم قذفها. وقوله: «وإن لم تطلُبْ حَدَّ القذفِ الأول حتى أبانها»، كلامٌ فاسدُّ والصواب: وإن لم تطلب حَدَّ القذفِ الأولِ حتى قذفها؛ لأنَّ صورةَ الفرعِ أنَّ القذفَ الثاني بعد البينونة» انتهى.

⁽٥) «روضة الطالبين» (٨: ٣٧٥).

قال شيخُنا: هذا وَهْمٌ لا توقُّفَ (١) عندنا في ذلك، فإنها إذا كانت من ذواتِ الأقراءِ فلم تركدماً أورأته، وقلنا: إن الحامل لا تحيضُ، فإنها تنتظرُ الأقراء، وبذلك قد صرَّحَ البغويُّ في «التهذيب»(٢) وهذا لا نزاعَ فيه.

ومِنْ ذلك: ما كتَبه على «حاشيةِ الروضة» في الاستبراءِ على قولِه: «فصلٌ: وَطِئ السَّيِّدُ المتَه في عِدَّتِها عن وفاةِ زوجٍ، ثم ماتَ السَّيِّدُ، فعليها إكمالُ عِدَّةِ الوفاةِ، ثم تتربَّصُ بحيضةٍ لموتِ [٥٠/ أ] السَّيِّدِ»(٣).

قال شيخُنا: الفرعُ من فروعِ ابنِ الحدادِ، واتبّعَ المُصنّفُ في إطلاقِ تصويرِه ما في «شَرْح الرافعي» فوقع فيه ما لا يناسِبُ، وصورتُه في «فروع ابن الحداد» في المُسْتولَدةِ، وعلى هذا يَتنزَّلُ قولُه بعد ذلك: «ولو أرادَ أن يطأها بعدَ عِدَّةِ الوفاة فالصحيحُ جوازُه» (٤) فإنّ التصحيحَ حينئذٍ إنها يَتَّجِهُ إذا كانت مُستولَدةً، بخلافِ فالصحيحُ جوازُه» [ولا يتنزلُ قولُه: «ثم تتربصُ بحيضةٍ لموتِ السَّيِّدِ»] (٥) على التصويرين؛ لأنها إن كانت مستولدةً فموتُ السَّيِّدِ وهي في العِدَّةِ لا يُوجِبُ السَّيراءً، والأمةُ غيرُ المستولَدةِ كذلك، وصوابُ الكلام: «لو وَطِئَ السَّيدُ». (١).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضةِ» على قولِه في كتاب الرَّضاع فيها

⁽١) في «حاشية الروضة»: «يوقف»، والأشبّه بالصواب ما هو مُثبت.

⁽٢) «التهذيب» (٦: ٢٤٤).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٨: ٤٣٨).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، واستدركناه من «حاشية الروضة» (٧: ٤٤٢)، و «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٨/ أ).

⁽٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٤٤٢).

لو نفى الزوجُ الولدَ باللعانِ: «ولو أرضعت (١) به، ثم لاعَنَ انتفى الرضيعُ عنه كما ينتفى الرضيعُ عنه كما ينتفى الولدُ، فلو استلحق الولدَ بعد ذلك لِحَقَ الرضيعُ، ولم يذكروا هنا الوجهَيْنِ المذكورَينِ في نكاح التي نفاها باللعانِ ولا يَبْعُدُ أن يُسوَّىٰ بينهما (٢).

قال شيخُنا: «قد ذكرهما أبو الفَرجِ الزازُ (٣) في «تعليقه» ولكنه وَهِمَ، فإنَّ الوجهَينِ في المَنْفية (٤) شرطُهما ألا يكونَ دخل بِأُمِّها فلا بُدَّ من وجودِ الشرطِ هنا، ومتى وُجِدَ الشرطُ فلا تحريمَ في الرضاع، فإنّ شرطَ حُرمَةِ الرضاعِ تحقُّقُ الإصابةِ في الزوجة (٥) بخلافِ الولدِ نفسِه كما صرَّحَ به ابنُ القاصِّ في «التلخيص» وهو مقتضى كلام غيرِه» (١).

ومِن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله في «فرعٌ: تحتَه صغيرةٌ وكبيرةٌ فأرضعت أُمُّ الكبيرة الصغيرة انفسخ نكاحُ الصغيرة قطعاً، والكبيرة أيضاً على الأظهرِ، ولو أرضعتها بنتُ الكبيرة فحكمُ الانفساخ كها ذكرنا»(٧).

قال شيخُنا: «هذا يقتضي أنَّ الصغيرةَ ينفَسِخُ [٠٥/ب] نكاحُها قطعاً وفي

⁽۱) في الأصل: «ارتضعت»، واستدركناه من «روضة الطالبين» (٩: ١٦) وهو الأشْبهُ بالصواب، فإن عبارة النووي في الروضة: «ولو نفئ الزوجُ ولداً باللعان، وارتضعت صغيرة بلبنه، لم تثبت الحرمة، ولو أرضعت به ثم لاعن»... إلخ.

⁽٢) «روضة الطالبين» (٩: ١٦).

⁽٣) السَّرخسي، سبقت ترجمته ص١٨٢.

⁽٤) في الأصل: «النفقة». وصوَّبناه من «حاشية الروضة» (٧: ٤٥٩).

⁽٥) في الأصل: «الزوجية». ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه من «حاشية الروضة» (٧: ٥٥٩).

⁽٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٤٥٩).

⁽٧) «روضة الطالبين» (٩: ٢٢).

الكبيرةِ قولانِ: أظهرُهُما الانفساخُ، وهذا وهمٌ لا يأتي هنا، بل الذي يأتي هنا أنَّ الكبيرةِ ولانِ أظهرُهُما الانفساخُ، وهذا وهمٌ لا يأتي هنا، بل الذي يأتي هنا أنَّ الكبيرةَ وإلا فهو تحريمُ جمع فينفَسِخُ على الأظهرِ اللهُ اللهُ

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضة» في النَّفقاتِ فيها إذا كانت تأكُلُ مع زوجِها على العادةِ حيثُ قال: «أقيسُهما وهو الذي ذكره الرويانيُّ في «البحر»: لا يسقطُ، وإن جَرَيا على ذلك سنينَ؛ لأنه لم يُؤَدِّ الواجبَ وتطوَّعَ بغيره»(٢).

قال شيخُنا: قولُه «وتطوَّع بغيره» يقتضي أنه لا يرجِعُ [عليها] (٣) على هذا الوجه بشيء، وهذا لم يَقُل به أحدٌ إذا كان دَفْعُ ذلك على أنه نفقتُها، بل إذا لم تسقُط نفقتُها فإنه يَجِبُ له بَدَلُ ما أتلفته عليه على الوجه المذكور، فيتحاسبانِ ويُوَدِّي كُلُّ واحدٍ منهم صاحبه ما عليه، وعنَّ جَزَمَ بذلك الشيخُ أبو حامدٍ كما في «البيان» والبَنْدنيجيُّ.

ومن ذلك: ما كتبه في «حاشية الروضة» في الحضانة في التخيير بعد التمييز في قوله: «ويجري أيضاً بينها^(١) وبين من على حاشية النسب كالأخ والعَمِّ على الأصحِّ، ويجري الخلافُ أيضاً بين الأبِ والأختِ والخالة إذا قَدَّمناهما عليه قبل التخير»^(٥).

⁽١) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٤٦٤).

⁽٢) «روضة الطالبين» (٩: ٥٣).

⁽٣) سقط لفظ «عليها» من الأصل، واستدركناه من «حاشية الروضة» (٨: ١٥).

⁽٤) يعنى الأمّ كما صرَّح به النووي في «الروضة» (٩: ٤٠٤).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٩: ١٠٤) وجاء فيه «قبل التمييز» بدلًا من قوله: «قبل التخيير» وهو الأشبة بالصواب.

قال شيخُنا: الذي في «شرح الرافعيِّ»(۱) و «الوسيط»(۲) و «النهاية»(۳): أنَّ الخلافَ يجري إذا قدمناه عليها، فمقتضى هذا يثبتُ التخييرُ على الأصحِّ، وكذلك صححه في «المحرَّرِ»(٤) و «المنهاج» ومُقتضى ما في «الروضةِ»(٥) أنه لا يثبُتُ التخييرُ، فإنَّ الأصحَّ أنها لا يتقدمانِ، وقد كتبتُ على المسألةِ تصنيفاً سمَّيتُه «ذكر المستند في تخيير الولد» فليُنظر منه، والله أعلم.

قال شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى: وسمِعْتُ من شيخِنا بعد ذلك: أنَّ ما في «الروضة» هو الصوابُ الذي لا يجوزُ غيرُه؛ لأن الخلاف إنها يجري في ذَكَرِ مؤخَّرٍ وأنثى مُقدَّمة، أما إذا كان الذَّكرُ مُقَدَّماً والأنثى مؤخَّرةً فلا تخييرَ قطعاً، فعلى هذا إن قدَّمنا الأبَ على الأختِ والخالةِ _ وهو الأصحُّ _ فهو عندَ الأبِ قطعاً ولا تخييرَ، وإن قدمناهما على الأب جاء الخلافُ. انتهى.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» [١٥/أ] في الجناياتِ على قوله: «الضربُ الثاني: أن يصيرَ السببُ مغلوباً بأن رماه من شاهقٍ فتلقاه رجلٌ بسيفٍ فقدَّه نِصفَينِ، فالقِصاصُ على القادِّ ولا شيءَ على المُلقِي، سواءٌ عَرَفَ الحالَ أم لا، وفي وجهٍ: يَجِبُ عليه الضهانُ بالمالِ لا بالقِصاص، والصحيحُ الأولُ»(٢).

قال شيخُنا: هذا الوجهُ وَهِمَ فيه المصنِّفُ، ولم يَصِرْ إلى ذلك أحدٌ من

⁽١) لم أهتدِ إليه في «الشرح الكبير».

⁽٢) «الوسيط في المذهب» (٦: ٢٤٢).

⁽٣) «نهاية المطلب» (١٥: ٢٦٥).

⁽٤) «المحرَّر في الفقه الشافعي» ص٣٨٤.

⁽٥) «منهاج الطالبين» ص٢٠٦.

⁽٦) «روضة الطالبين» (٩: ١٣٣).

الأصحابِ؛ لأنه إذا وجبَ عليه الضهانُ بالمالِ كُلِّه والأوَّلُ مُقتصُّ منه لزِمَ الجمعُ بين القصاصِ وكهالِ الديةِ ولا سبيلَ إليه فيها نحنُ فيه، وإنها التبسَ ذلك على المُصنّفِ من حكاية الرافعيِّ هذا الوجة، إذ فيه: «وكها لا يجبُ على المُلقِي القِصاصُ لا يجبُ عليه الضهان»، فزاد المصنّفُ: «بالمالِ عليه الضهان»، فزاد المصنّفُ: «بالمالِ لا بالقصاصِ» (۱)، والرافعيُّ لم يُحَقِّق هذا الوجة، والوجهُ في «التهذيب» وغيره، والذي في «التهذيب» وقيل: فيها لو أُلقِيَ من الشاهقِ فقبلَ أن يُصِيبَ الأرضَ قَدَّه إنسانٌ نِصفَين: أنَّ الضهانَ على المُلقِي دُونَ القادِّ، ذكره أبو حامدٍ وليس بصحيحٍ هذا كلامُ البغويِّ (۱)، وهذا يدلُّ على أنّ المحكيَّ عن أبي حامدٍ في أن المُلقِي ضامنٌ بالقصاصِ أو المالِ دُونَ القادِّ خلافُ ما صرَّحَ به المصنّفُ واقتضاهُ كلامُ «أصلِه» (۱)، وفي «النهاية» وفي بعض التصانيفِ حكايةُ وجهٍ غريبٍ «أن القاتلَ هو المُلقِي وهذا بعيدٌ لا أصلَ له» (١٠)، وما حكاه عن بعضِ التصانيفِ إن أراد به الفورانيَّ فلم وحكى البَنْدنيجيُّ وابنُ أراد غيرَه فهو الوجهُ الذي ذُكِرَ عن الشيخ أبي حامدٍ، والعِمْرانُّ وحكى البَنْدنيجيُّ وابنُ أراد غيرَه فهو الوجهُ الذي ذُكِرَ عن الشيخ أبي حامدٍ، والعِمْرانُّ وحكى البَنْدنيجيُّ وابنُ أراد غيرَه فهو الوجهُ الذي ذُكِرَ عن الشيخ أبي حامدٍ، والعِمْرانُّ وحكى البَنْدنيجيُّ وابنُ أراد مُعرَه فهو الوجهُ الذي ذُكِرَ عن الشيخ أبي حامدٍ، والعِمْرانُّ وحكى البَنْدنيجيُّ وابنُ أراد عيرَه فهو الوجهُ الذي ذُكِرَ عن الشيخ أبي حامدٍ، والعِمْرانُّ وحكى البَنْدنيجيُّ وابنُ أراد عاراً الصبّاغ (٥٠) والشيخُ (٢٠) في «المهذَّب» (١٠) والمُمْرانُّ وحكى البَنْدنيجيُّ وابنُ أن المُحالِق المُحالِق والمُورِ المُحالِق والمُحالِق والمَحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمَحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمَحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمُحالِق والمَحا

⁽١) كما هو ظاهرُ كلامِ الرافعيِّ. انظر: «حاشية الروضة» (٨: ٩٨).

⁽٢) في «التهذيب» (٧: ٣٥)، وأبو حامد هو الإسفراييني.

⁽٣) يعني «الشرح الكبير».

⁽٤) «نهاية المطلب» (١٦: ٥٧٩) وكان الجُويني قد وضَّح المسألةَ قَبْلُ بقوله: «وأما مسألةُ القَدِّ فقياسُها بَيِّن؛ فإنَّ القتلَ على الحقيقة إنَّما صَدر من القادِّ، وليس المُلْقي في حُكمِ المشارِك له، بل هيًا له القتل، فكان المُلْقي كالمُمسكِ الذي يُقَرِّبُ الشخصَ بإمساكه لسلاحِ مَنْ يقتله».

⁽٥) في «باب التقاء الفارسين» من الشامل، كما صرَّح به في «حاشية الروضة».

⁽٦) يعني أبا إسحاق الشيرازي.

⁽V) في باب الديات كم صرَّح به في «حاشية الروضة».

في «البيان»(١) وجهاً أنهما شريكان في القصاصِ والديةِ، وصحَّحَ ابنُ الصباغِ اختصاصَ ذلك بالقادِّ(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضة» في المسألةِ الثالثةِ: «قطعَ طَرَفَه وادَّعى نقصَه بشَلَلٍ في اليدِ أو الرجلِ، ففيه نصوصٌ وطُرُقٌ مُحْتَصَرُها أربعةُ أقوالٍ»، ثم قال: «والثالثُ تصديقُ (٣) المجنيِّ عليه إن ادَّعى السلامة من الأصلِ، وإن ادعى زوالَ النقصِ بعدَ وجودِه صُدِّقَ الجاني» (٤).

قال شيخُنا: حكى المصنِّفُ هذا القولَ الثالثَ على نمطٍ عجيبِ ليس بموجودٍ في الكُتُبِ، وهذا (٥) غَلَطٌ، وإنها حكايةُ القولِ الثالثِ أن يُقالَ: إن أنكر الجاني السلامة من الأصلِ فالقولُ قولُ المجنيِّ عليه (٦).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضة» في مسألةِ الحاملِ يجبُ عليها القصاص، «قال الغزاليُّ: فعلى قولِ الإصطخريِّ: لا يُمكِنُ الاقتصاصُ من منكوحةٍ يُخالِطُها زوجُها»(٧).

⁽۱) «البيان» (۱۱: ٤٥٤).

⁽٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ٩٨) وزاد: «ومحلُّ الخلافِ ما إذا كان الشاهقُ يموتُ بالرمي منه غالباً، فإن لم يكن فالقاتلُ القادُّ قو لاَّ واحداً».

⁽٣) في «روضة الطالبين»: «يُصَدَّقُ». وهما بمعنى.

⁽٤) «روضة الطالبين» (٩: ٢١٠).

⁽٥) كذا في الأصل، وفي «حاشية الروضة»: «وهو».

⁽٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ١٧٢) وزاد: «وأسقط المصنّف من الشرح قولًا آخر وهو الفرقُ بين أن يكونَ في العضوِ الظاهرِ أو الباطن، إن كان في الظاهرِ فالقولُ قول الجاني، وإن كان في الباطنِ فالقولُ قولُ المجنيِّ عليه». انتهى.

⁽٧) «روضة الطالبين» (٩: ٢٢٧) وانظر كلامَ الغزالي في «الوسيط» (٦: ٣٠٨)؛ وليس فيه ذكر الإصطخري.

قال شيخُنا: لم يقل الغزاليُّ: «فعلى قولِ الإصطخريِّ» وهذا موضعٌ وَهِمَ فيه المصنِّفُ تبعاً لأصلِه، وإنها وقع هذا في كلامِ الغزاليِّ تفريعاً على وجهِ الأكثرين لا على وجهِ الإصطخريِّ، وعلى هذا فقولُ المصنِّفِ تبعاً لأصلِه: «وهذا إن أراد به إن ادَّعتِ الحملَ فهو كذلك» (١) ممنوعٌ (٢)؛ لأن الإصطخريَّ لا يجعلُ دعوى الحملِ مانعةً من استيفاءِ القصاص (٣).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله: «فرعٌ: ماتَ عن زوجة حاملٍ وأخ، وفي التَّرِكةِ عبدٌ فضَرَبَ بطنها فألقت الجنينَ مَيِّتًا، تعلَّقتِ الغُرَّةُ برقبةِ العبدِ، فللأُمِّ ثُلُثُها وللعَمِّ ثُلُثاها، والعبد مِلكُها، والمالكُ لا يستَحِقُّ [٢٥/أ] على ملكِه شيئًا، فيقابَلُ ما يَرِثُه كُلُّ واحدِ بها يَملِكُه، فالأخُ يملِكُ ثلاثة أرباعِ العبدِ، فيتعلَّقُ به ثلاثة أرباعِ الغرَّق، وله ثُلُثا الغُرَّق، يذهَبُ الثلثان بالثلثينِ، يبقى نصفُ سدسِ الغرةِ مُتعلِّقًا بحِصَّتِه من العبدِ»(٤).

قال شيخُنا: «هذا لا يُمكِنُ؛ لأن السَّيِّدَ لا يثبُتُ له على عَبدِهِ دَيْن، وقال في حاشيةٍ أخرى: هذا ليسَ بمستقيم، وإنها يبقى سدسُ الغرةِ، ويتعلَّقُ ذلك بحِصَّةِ الزوجةِ من العبدِ، والصوابُ أن يقال: يَبقى سدسُ الغُرَّةِ، أو يبقى رُبعُ حِصَّتِه من الغُرَّةِ مُتعلِّقاً بنصيبِ الزوجةِ، وكذا قاله القاضي أبو الطَّيِّبِ، وقد بسطته في «الفوائدِ» و «المُلمَّاتِ» (٥٠).

⁽١) «روضة الطالبين» (٩: ٢٢٧).

⁽٢) في الأصل: «فممنوع» مقترناً بالفاء، وصَوَّبناه على الجادّة من «حاشية الروضة».

⁽٣) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ١٨٦) وزاد: «وقد كتبتُ ذلك على «شرح الرافعي»»، وهو مُبيَّنٌ في «الفوائد المحضة على الرافعيِّ والروضة».

⁽٤) «روضة الطالبين» (٩: ٣٧٥).

⁽٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ٣٢٦).

ثم قال في «الروضة»: «والزوجة تملِكُ ربع العبدِ فيتعلَّقُ به رُبُعُ (١) الغُرَّةِ، ولها ثُلثُ الغُرَّةِ يذهبُ ربعٌ بِرُبع، يبقى لها نصفُ سُدسِ الغُرَّةِ متعلقاً بنصيبِ الأخِوهو ثلاثة أرباع العبدِ، فيفديه بأن يدفع نصف سُدسِ الغُرَّةِ إلى الزوجةِ» (٢)، وقال شيخنا في الحاشية الأولى: قولُه: «ويبقى لها نصفُ سدسِ الغرةِ» هذا وهم، فالباقي لها ربعُ الغُرَّةِ متعلِّقُ بحصةِ الأخِ. [وأمَّا] (٣) قولُه: «فيفديه أو يدفعُ نصف سدسِ الغُرَّةِ إلى الزوجةِ»، صوابُه: بأن يدفع ربع الغرةِ، ولكن إنها ذكر ذلك لقضيةِ التقاصِّ ولم يُنبِّه عليها. انتهى كلامُ شيخِنا الوالد رضي الله عنه (٤).

قال شيخُنا الأخ أبقاه الله تعالى: وهذا الذي قاله شيخُنا هو الصواب، وهي مسألة «الحاوي الصغير» التي حكم فيها بانعكاس المِلْكَينِ، وفرضُها بأنَّ قيمة العبدِ عشرون ديناراً، وقيمة الغُرَّةِ ستونَ ديناراً وامتنع التقاصُّ؛ لأن الدَّينينِ ليسا في ذِمَّتيهها (٥٠)، والقاعدةُ في ذلك: أن الغُرَّة تتعلَّقُ برقبةِ العبدِ إلا ما صادف من جنايته حَقَّ سَيِّدِه فإنه هدرٌ، وجنايةُ هذا العبدِ صادفت حقَّ الزوجةِ في رُبعِ الثلث؛ لأنها تَرِثُ ثُلُثَ الغُرَّةِ، ولها من العبدِ [٢٥/ب] رُبعُه، يسقُطُ ربعُ ثُلُثِ الغرةِ وهو خسةُ دنانيرَ، ويبقى ثلاثةُ أرباعِه وهو خسةَ عشرَ ديناراً، وصادفت جنايةُ العبدِ في حَقِّ العَمِّ ثلاثةَ أرباعِ الثلثين؛ لأن له ثُلثي الغُرَّةِ وله ثلاثةُ أرباعِ العبدِ، فسقط في حَقِّ العَمِّ الثلاثةَ أرباعِ الثلثِن، وهو خسةَ عشرَ ديناراً مضموناً على حِصَّةِ العَمِّ، وربعُ الثلثينِ وهو عشرةُ دنانيرَ مضموناً على حِصَّةِ الأُمَّ إلا أن الأمَّ ليس في يَدِها وربعُ الثلثينِ وهو عشرةُ دنانيرَ مضموناً على حِصَّةِ الأُمَّ إلا أن الأمَّ ليس في يَدِها وربعُ الثلثِنِ وهو عشرةُ دنانيرَ مضموناً على حِصَّةِ الأُمَّ إلا أن الأمَّ ليس في يَدِها وربعُ الثلثينِ وهو عشرةُ دنانيرَ مضموناً على حِصَّةِ الأُمَّ إلا أن الأمَّ ليس في يَدِها وربعُ الثلثينِ وهو عشرةُ دنانيرَ مضموناً على حِصَّةِ الأُمَّ إلا أن الأمَّ ليس في يَدِها

⁽١) في الأصل: بربع دون قوله «به» وأثبتنا السياق من «روضة الطالبين».

⁽٢) «روضة الطالبين» (٩: ٣٧٥).

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ٣٢٦).

⁽٥) انظر: «الحاوي الصغير» للقزويني ص٥٥٥.

إلا رُبعُ العبدِ وقيمته خمسةُ دنانيرَ فتُسَلِّمُه، والأخُ في يده ثلاثةُ أرباعِ العبدِ وقيمتُه خمسةَ عشرَ فيُسَلِّمُه، فينعكسُ قَدْرُ اللِكَينِ، أما إذا حصل التَّقاصُ بالتراضي، فله على حِصَّتِها عشرةٌ ولها على حِصَّتِه خمسةَ عشرَ فتذهَبُ عشرةٌ بعشرةٍ يبقى خمسةٌ، وهي نصفُ سُدس الغُرَّةِ».

ومِن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في فرع: «دخل مسلمٌ دار الحربِ منفرداً وأسر أباه أو ابنكه البالغ، لم يُعتَقْ منه شيءٌ في الحالً؛ لأنه لا يصيرُ رقيقاً بنَفْسِ الأسرِ»، ثم قال: «ولو أسرَ أُمَّه أو بنتَهُ البالغة رَقَّت بنفسِ الأسرِ» قال: «وألحق ابنُ الحدادِ الابنَ الصغيرَ بالأمِّ، وهو هفوةٌ عندَ الأصحابِ؛ لأن المسلمَ يتبعُه ولدهُ الصغيرُ في الإسلامِ فلا يُتصوَّرُ سبيه» (١).

قال شيخُنا: يُتَصَوَّرُ ذلك في صورةٍ وهي: ما إذا كان الصغيرُ محكوماً بإسلامه وهو مملوكٌ لحربيٍّ، فإنه يُسبَئ كما سَبق عن ابنِ الحدّادِ، فإذا سباه أبوه تُصُوِّرَت المسألةُ(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله: «قال المتولِّي: إذا قال: لا ألبَسُ (٣) هذا الثوبَ وهذا الثوبَ، فهما يمينانِ؛ لوجودِ حرفِ العطفِ، ولكلِّ واحدٍ حكمُها، قال الرافعيُّ (٤): وفي هذا توقُّفُ، ولو أوجبَ حرفُ العطفِ كونهَا

⁽١) «روضة الطالبين» (١٠: ٢٧٤).

⁽٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٩: ٨٨)، وهي فائدة طويلةٌ أُخلَّ بمقاصدِها العلمُ البلقيني بهذا الاختصار.

⁽٣) كذا في الأصل، وهو الذي مشى عليه السراجُ البلقيني في «حاشية الروضة»، ووقع في «روضة الطالبين»: «لألبسنَّ» على جهةِ القسم المؤكّد بالنون الثقيلة.

⁽٤) قَوله: «قال الرافعي»، ليس موجوداً في «روضة الطالبين» (١١: ٣٧).

[٥٣/ أ] يمينَينِ؛ لأوجبَ في قوله: لا أُكلِّمُ هذينِ، ولا آكُلُ هذين (١). قال شيخنا: صوابه: لا أكلمُ زيداً وعمراً (٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة»، على قولِه في نظرِ القاضي المولَّل في الأوصياء: «فإن أقامَ بَيِّنةً أن القاضي المعزولَ نَفَّذَ وصايتَه قرَّره، فإن شَكَّ في عَدَالَتِه فوجهانِ» (٣) قال شيخُنا: [كلامُه] (٤) يُوهِمُ أنَّ الوجهينِ في الذي نفَّذَ الأولُ وصيَّتَه، وإنها أثبتَ وَصِيَّته وصيَّتَه، وليس كذلك، بل مَحَلُّهما فيما إذا لم ينفِّذُ الأوَّلُ وصيَّتَه، وإنها أثبتَ وَصِيَّته عند الثاني، وشَكَّ الثاني في عدالَتِه، وقد صرَّحَ ابنُ الصباغ في «شامله» بذلك (٥).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله بعد حكاية الخلافِ في أن القسمة بيعٌ أو إفراز: «ثم قيلَ: القولانِ إذا جَرتِ القِسْمةُ إجباراً، فإن جَرتُ بالتراضي فبَيعٌ قطعاً، وقيل: القولانِ في الحالينِ، قال البغويُّ: والأصحُّ الطريقُ الأولُ» (٢) قال شيخُنا: هذا وهمٌ، فالبغويُّ لم يصحِّح هذا، وإنها صَحَّحَ الطريقَ الثانيَ، فقال: «والصحيحُ أنه لا فرقَ بين أن تكونَ قِسمتُها بالتراضي أو بالجَبْرِ أنه الثانيَ، فقال: «والصحيحُ أنه لا فرقَ بين أن تكونَ قِسمتُها بالتراضي قولاً واحداً» (٧).

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱۱: ۳۷).

⁽٢) كذا في الأصل، وليس بشيء. والذي قاله السِّراج البلقيني هو: «لا يلزمُ ما قال فإن قولَه: لا أكلَّمُ هذين هو حالفٌ فيه على المجموع فلا يحنث بفعلِ بعضِه عندنا، وأما قولُه: لا ألبسُ هذا الثوب، وهذا الثوب، فإن العطف اقتضىٰ تغايُراً. فإذا لبسَ واحداً أو ترك الآخرَ باختياره حنث،»

⁽٣) «روضة الطالبين» (١١: ١٣٤).

⁽٤) زيادة من «حاشية الروضة».

⁽٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٩: ٢٩٦).

⁽٦) المصدر السابق (٩: ٣٦٧).

⁽٧) انظر: «التهذيب» للبغوي (٨: ٢١٢).

ومِن ذلك: ما كتبه على «حاشيةِ الروضة» فيها إذا «طلبَ الأداءَ من اثنينِ، ففي وجوبِ الإجابةِ عليهما وجهانِ، وقال ابنُ القاصِّ: قولانِ؛ أصحُّهما الوجوبُ، وليس موضعُ الخلافِ ما إذا علمنا من حالهِم رغبةً أو إباء»(١) قال شيخنا: هذا وهمٌ، والرافعيُّ حكى هذا الكلامَ عن الإمامِ(١)، والمصنِّفُ لم يتأمَّلهُ، فوقعَ له الخللُ، والذي في «شرح الرافعيِّ»: قال الإمامُ: «وموضعُ الوجهينِ ما إذا عَلِمَ المدعوون (٣) أن من الشهودِ من يرغَبُ في الأداءِ ولم يعلما من حالهم رغبةً ولا إباءً، أما إذا عَلِما إباءَهُم فليس ذلك موضعُ الخلافِ»(١٤).

ومن [٥٣/ب] ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» فيما إذا ادَّعى اللَّعى على عليه أنه حَلَّفَه وطلب يمينَه على ذلك، وفرَّعنا على الأصحِّ وهو أنه يُحلِّفُه على قولِه، وإن لم تقم بينةٌ حَلَفَ المُدَّعِي أنه ما حَلَّفَه، ثم يطلُبُ المالَ (٥)، قال شيخُنا: هذا وهمٌ، وصوابه: ثم يطلُبُ حَلِفَ المُدَّعى عليه (٢) انتهى.

وفي هذا القدرِ كفايةٌ، ولا يُمكِنُ استيعابُ كلامِهِ فيما نحنُ فيه، والله الموفِّقُ للهدايةِ.

* * *

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱۱: ۲۷۲).

⁽٢) يعني الجويني، وانظر: «نهاية المطلب».

⁽٣) في الأصل: «المدّعون». وصوّبناه من «حاشية الروضة».

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١٠:٧٤).

⁽٥) «روضة الطالبين» (١٢: ٤٣).

⁽٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني.

ذكر مُناسبَتِه لأبوابِ الفقهِ على قاعِدَةِ أصحابِنا رضي الله عنهم

قال رضي الله عنه: وذلك أن الصلاة هي الرُّكنُ الثاني بعد الشهادتين كما اقتضاه حديثُ ابنِ عمرَ الثابتُ في «الصحيحين» (١) وكانت الصلاةُ لابُدَّ لها من مقدِّماتٍ، فافتتح الأصحابُ بكتابِ الطهارةِ، وذُكِرَ فيه أقسامُ المياهِ من: الطَّهورِ والمستعملِ والنَّجِسِ، وذُكِرَ حَدُّ القليلِ من ذلك والكثيرُ، وذكرَ النجاساتِ هنا جععٌ من الأصحاب، ومنهم من أفرد لها باباً (٢)، ومنهم من ذكرها في أثناءِ الصلاةِ؟ لأنه يُحترَزُ فيها عنها.

ثم قد يحصُلُ اشتباهٌ في ذلك فذُكِرَ بابُ الاجتهادِ بعد ذلك، ثم الماءُ لابدَّله من إناءٍ يكونُ فيه، فذُكِرَ باب الآنية وذُكِرَ المباحُ منها والمُحرَّمُ من الذهبِ والفضةِ وجِلْدِ الميتةِ ومسائلِ الدِّباغ لِتَعَلُّقِهِ بذلك.

ثم ذُكِرَ الوضوءُ الذي هو وسيلةٌ للصلاةِ، ثم ذكر بابُ الاستنجاءِ بعده

⁽۱) يعني قولَه ﷺ: «بُنيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادةِ أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقامِ الصلاة، وإيتاءِ الزكاة، والحجِّ، وصومِ رمضان» أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب (دعاؤكم) إيمانكم برقم (۸)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بني الإسلام على خمس، برقم (۱۲) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (۱۵۸).

⁽٢) منهم المحاملي في «اللباب» (١: ٧٧)، والغزالي في «الوسيط» (١: ١٤٠)، والنووي في «روضة الطالبين» (١: ١٢).

إشارةً إلى أنه لا يجبُ تقديمُه على الوضوء، ثم قد يحصلُ ناقضٌ لذلك بعد وجودِه فذُكِرَ بابُ أسباب الحدث الأصغرِ، ثم قد تنتقضُ الطهارة [30/أ] الكبرى فذُكِرَ باب الغُسل، وفيه ذكرُ موجباته، ثم قد يعرِضُ مانعٌ من استعمالِ الماءِ في الحدَثَينِ، فيعدَلُ إلى الترابِ فذُكِرَ بابُ التيمُّم، ثم لما كان التيمُّمُ بدَلاً عن الوضوءِ الكاملِ ذُكِرَ ما هو بدلٌ عن الوضوءِ في البعضِ وهو مَسحُ الخُفِّ، ومنهم من يذكُرُه بعد ذكر ما الوضوء؛ لأنه مُتعلِّقٌ بالوضوءِ، وكلُّ ما تقدَّمَ يشتَرِكُ فيه الرجالُ والنساء، فذُكرَ بعد ذلك ما يختصُ بالنساءِ وهو الحيضُ، والنّفاسُ، والاستحاضةُ.

فلما فرغَتْ مُقدِّماتُ الرُّكنِ المذكورِ، ذُكِرَ الركنُ نفسُه وهو الصلواتُ المكتوبات، وبُدِئ بالمواقيت؛ لأنها أسبابٌ نَصَبَها الشارعُ لذلك (١)، ثم تلك الأوقاتُ قد لا يعلَمُها كثيرٌ من الناسِ، فذُكِرَ الأذانُ الذي هو الإعلامُ بها، ثم بعدَ العلمِ بدخولِ الوقتِ للصلاةِ شروطٌ تتقدّمها وأهمُّها استقبالُ القبلةِ فَعُقِدَ بابٌ لاستقبالِ القبلة.

ثم عُقِدَ بابٌ لصفةِ الصلاةِ من: فرائِضِها وسُنَنِها وأبعاضِها وهَيئاتِها، ثم عُقِدَ بابٌ لبقيةِ شروطِ الصلاةِ التي تتقدّمها والشروطِ التي بعدَ الشروع فيها، ثم

⁽۱) قد ذهبَ الإمام أبو بكر بن العربي المالكيّ إلى أنّ الابتداءَ بالمواقيت هو أفضَلُ ما اختاره المصنفون، قال في «القبس شرح موطأ مالك بن أنس» (۱: ۷۵) ذاكراً من مناهج علماءِ الحديثِ في التصنيف، ومنوِّها بفضيلةِ الإمام مالك في هذا الشأن: «اختلفت مقاصدُ المؤلفين على ستّةِ أنحاء: فمنهم مَنْ بدأ بالوحي، ومنهم من بدأ بالإيمان، ومنهم مَنْ بدأ بالاستنجاء، ومنهم مَنْ بدأ بالوضوء، ومنهم مَنْ بدأ بالصلاة، ومنهم من بدأ بالوقوت، وهو أسعدُهم في الإصابة؛ لأن الوحي والإيمان علمٌ عظيمٌ منفردٌ، فإن ذكر منه قليلاً لمَ يُغْنِه عن المقصود، وإن ذكر كثيراً صُرِفَ عمّا تصدّى له، وأما مَنْ بدأ بغير ذلك، فإنه لا يلزمُ الاستنجاء ولا الوضوء ولا الوضوء ولا الصلواتُ إلاّ عند دخولِ الوقت».

قد يحصُلُ في هذه الصلاةِ سهوٌ فيُجْبَرُ بالسجودِ، فعُقِدَ بابٌ لسجودِ السهوِ، ثم بعده بابٌ لسجودِ التلاوةِ والشكرِ لمناسبتها لسجودِ السهوِ.

ثمَّ بابٌ لصلاةِ التطوُّعِ من الرواتبِ وغيرها؛ لأن السُّنَنَ الرواتبَ تبعٌ للفرائضِ فذُكِرَت بعدها، ثم الفرائضُ قد يقعُ فعلُها من مفردٍ وقد تُفعَلُ جماعةً فعُقِدَ بابٌ لصلاةِ الجماعةِ.

ثمَّ الجماعةُ لا بدلهم من إمام فعُقِدَ بابُّ لصفةِ الأئمةِ، ثم الصلاةُ المكتوبةُ رُخصَ قصرُها للمسافرِ فعُقِدَ بابُّ لصلاةِ المسافرِ، وقد يجمَعُ المسافرُ والحاضرُ تقديماً للمطرِ فعُقِدَ فصلُ للجمعِ تقديماً وتأخيراً، ومنهم من جَعلَه باباً، ثم انفردَ يومُ الجمعةِ بأن شُرِعَت فيه صلاةُ الجمعةِ وهي صلاةٌ على [30/ب] حالها إلا أنها تُشبِهُ الظهرَ المقصورةَ فذكر بابُ صلاةِ الجمعةِ بعد صلاةِ المسافر.

ثم الصلاةُ لا يرتَفِعُ فرضُها عن الخائفِ من العَدُوِّ، فذُكِرَ بابُ صلاةِ الحوفِ وشِدَّتِه، ثم الخائفُ من العَدُوِّ قد يلبَسُ آلةَ الحربِ وقد يكونُ من حريرٍ، فذُكِرَ بابٌ لما يحرُمُ لبسه وما لا يحرُمُ بعد باب صلاة الخوف لهذا المعنى، ثم من السُّننِ ما هو مُشبِهٌ لصلاةِ الجمعةِ من بعضِ الوجوهِ وذلك: العيدانِ والكسوفانِ والاستسقاءُ فعُقِدَ لها أبواب، ثم قد تكونُ الصلاةُ ذاتَ ركوع وسجودٍ، وما ليس فيه ركوعٌ ولا سجودٌ، فها سبق كُلُّه فيه الركوعُ والسجودُ، فذُكِرَ بعد ذلك ما ليسا فيه وهو صلاةُ الجنازةِ وما يتبَعُها من الغُسلِ والتكفينِ والدَّفنِ والحَملِ والتَّعزيةِ، ثمَّ قد تُترَكُ الصلاةُ المكتوبةُ فعُقِدَ بابُ لتاركها.

ثم ذُكِرَ الرُّكنُ الثالثُ وهو الزكاةُ المفروضةُ، وكان الحيوانُ أغلبَ أموالِ العربِ فعُقِدَ بابٌ لزكاةِ الحيوانِ، ثم قد ينفَرِدُ المالكُ وقد يُخالِطُه خُلطةَ جِوارٍ وخُلطةَ عينٍ، فعُقِدَ بابٌ للخُلطَةِ، وبعده ما يتعلَقُ بشروط وجوب الزكاة إخراجاً

وتعلُّقاً، ثم بابٌ لأدائها في وقتها، ثم بابٌ لتقدُّمِها على وقتِها، ثم من أغلبِ أموالِ العربِ المُستنبتاتُ، فعُقِدَ بعد زكاةِ الحيوانِ بابٌ لزكاةِ النباتِ، وبعده بابُ زكاةِ النهب والفضة؛ لأنها دون ما تقدَّمَ في الغَلبةِ، ثم زكاةُ التجارةِ كذلك، ثم بابُ زكاةِ المعدِنِ والرِّكازُ، ثم هذا كُلُّه زكاةُ الأموالِ، وبَقِيَت زكاةُ الأبدانِ فذُكِرَ بابُ زكاة الفطر، ومنهم مَنْ تَرْجَمه بزكاةِ الرؤوس، ثم اختلف الأصحابُ في قَسْمِ الصدقاتِ، فمنهُ من ذكره هنا، ومنهم من ذكره بعد قسمِ الفيءِ والغنيمةِ لمناسبتِه له في القسمِ، وهو الذي وقع في «المختصر» (١٠)؛ لأن ما تقومُ الأئمةُ بقسمتِه [٥٥/أ] ثلاثةُ أموالِ: مالُ صدقاتٍ، ومالُ الفيءِ، ومالُ الغنيمةِ، ثم لمّا فَرَغَ الكلامُ على الزكاةِ المفروضةِ ذُكِرَ بابَ صدقةِ التطوع.

ثم ذُكِرَ الركنُ الرابعُ وهو صيامُ رمضانَ، فذُكِرَ كتابُ الصيامِ وما يتعلَّقُ به، ثم غُقِدَ بابٌ لصومِ التطقُّع كما في الصلاةِ والزكاةِ، ثم الاعتكافُ قد يكونُ بصومٍ ولكن ليس شرطاً فيه عندناً (٢) فأُردِفَ كتابُ الصيامِ ببابِ الاعتكاف.

ثم ذُكِرَ الرُّكنُ الخامسُ وهو الحَجُّ، وذُكِرَت العُمرةُ فيه؛ لأنها قرينتُه في كتابِ الله (٣)، وبُدِئَ فيهما بشروطِ وجوبهما؛ لأنها أهمُّ، ثم ذُكِرَ بابُ مواقيتهما الزمانيةِ والمكانية، ثم بابُ وجوهِ أدائِهما من إفرادٍ وتمتُّع وقرانٍ، ثم بابُ الإحرامِ وهو الصفةُ الحاصلةُ لمن دخل في حجِّ أو عمرةِ بالنيةِ المعتبرةِ، ثم باب دخول مكة، وفيه صفةُ الحجِّ وأركانُه وواجباتُه وسُننُه، وذكرُ أركانِ العمرةِ وكلُّ ذلك في البالغِ العاقلِ، ثم ذُكرَ بابُ حَجِّ الصبيِّ ومن في معناه ثم الإحرامِ يحرُمُ به أمورٌ فيهما،

⁽١) يعني «مختصر المزني».

⁽٢) لكنه بصوم أفضل، فإن اعتكف بغير صوم جاز. انظر: «التهذيب» للبغوي (٣: ٢٢٠).

⁽٣) يعني قوله تعالى: ﴿ وَأَيْتُواْ أَلْحَجَّ وَٱلْمُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فأُورِدَ بابُ محرَّماتِ الإحرامِ بعدهما، ثم قد يمنع مانِعٌ من إتمامِ الحَجِّ من: حَصْرٍ خاصٍّ وعامٍّ وفواتٍ فعُقِدَ بابٌ لموانع إتمام الحجِّ، ثم مَنْ يرتكبُ المحرَّماتِ يلزمُه دمٌ، فعُقِدَ بابٌ للدِّماءِ الواجبةِ في ذلك، وذُكِرَ فيه الدماءُ المُتطوَّعُ بها وهي الهَدْيُ.

ثم اختلف الأصحابُ في الأُضْحِيةِ، فمنهم مَنْ أوردَها هنا لمناسبةِ ذلك للهديِ (۱)؛ لأن الهَدْيَ يقعُ من الحَلالِ والمُحْرِمِ، وكذلك الأضحيةُ تَقعُ منها، وذكروا بعد ذلك الصَّيدَ والذبائِحَ لِتَعَلَّقها بذلك، وكذلك العقيقةُ، ومنهم مَنْ أوردَ ذلك كُلَّه بعد المسابقةِ والمناضلةِ لِمَا في الاصطيادِ من الرمي فيضارعُ المناضلة من [٥٥/ب] هذه الجهة (۱)، ومنهم من أوردَ المسابقة والمناضلة في عقودِ المناضلة من وسنذكُرُ ذلك في موضِعِه، واختُلِفَ أيضاً في النَّذِر، فمنهم مَنْ وَضَعَه مع الأيهانِ؛ لأنّ نَذْرَ اللَّجاجِ كفّارتُه كفارةُ يمينٍ عند جمعٍ من الأصحابِ (۱)، أو يُخير بينه وبينها عند جمعٍ منهم، ومنهم من ذكره هنا لمناسبته للقُرَبِ الماليةِ، وفيهِ يُخير بينه وبينها عند جمعٍ منهم، ومنهم من ذكره هنا لمناسبته للقُرَبِ الماليةِ، وفيهِ يَذُرُ النَّبحِ والتصدُّقِ والحبِّ والصوم، وذلك مُشابهٌ لما تقدّم، فكان هذا أوْلى.

ثم لم انقضَتْ مُعاملةُ الخالقِ، أردفَ ذلك بمُعاملةِ الخلائقِ، فبدأ بالبيعِ الذي هو أُغلَبُ المعاملاتِ، وذُكِرَت فيه صيغتُه وشروطُه، ثم من الشروطِ ما اعتنى الشارعُ بالاحترازِ عنه، وهو السلامةُ من الرِّبا، فعُقِدَ بابٌ للرِبا، ثم عُقِدَ بابٌ للبيوعِ المنهيِّ عنها، وذُكِرَ فيه ما يقتضي الفسادَ من ذلك وما لا يقتضيهِ، ثم قد يقع المُحرَّمُ في كُلِّ الصفقةِ وقد يقعُ في بعضِها، فعُقِدَ بابٌ لتفريقِ الصفقةِ في الابتداءِ وذُكِرَ معه الدوامُ والأحكامُ لمناسبتها له.

⁽١) كالرافعيِّ والنوويِّ وغيرهما.

⁽٢) كالماورديِّ في «الحاوي الكبير»..

⁽٣) انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٠٠٠).

ثم البيعُ الصحيحُ يلازِمُه خيارُ المجلسِ، وقد ينعقدُ بشَرْطِ خيارِ ثلاثةِ أيامٍ، فعُقِدَ بابُ للخيارِ، ثُمَّ هذا خيارُ شهوةٍ لا لنقيصةٍ، وثَمَّ خيارٌ آخرُ للنقيصةِ، فعُقِدَ بابُ لخيارِ النقصِ، ثم بعد انقضاءِ الخيارِ المُعبَّرِ عنه باللزومِ يبقى الاستقرارُ، والاستقرارُ لا يكونُ إلا بالقبضِ، فعُقِدَ بابُ للمبيعِ قبل القبض وحُكمِه في الضمانِ والتصرُّفِ، ثم من التصرُّفاتِ التي تقع بعد القبضِ التوليةُ والإشراكُ والبيعُ مرابحةً، فعُقِدَ لذلك بابُ بعد باب البيعِ قبلَ القبضِ للإشعارِ بأنه لابُدّ من وجودِ القبضِ قبل هذه التصرفاتِ.

ثم مِنْ شُروطِ [٥٦/أ] المبيعِ ما اعتنى الشارعُ باعتبارِه وهو شرطُ أمنِ العاهةِ في الثمارِ، فأُفرِدَ ببابٍ وهو بيع الأصول والثمار، كما أُفردَ الرِّبا ببابٍ، ثم قد يتصرَّفُ الإنسانُ بنفسِه وتارةً بعبدِه فعُقِدَ بابٌ لبيعِ العبدِ المأذونِ، وهو أخصَرُ من بابِ الوكالةِ؛ لأن العبدَ لا يملِكُ وإن مَلَّكَهُ السَّيِّدُ على الجديدِ(١) بخلافِ الحُرِّ فإنه أهلُ للملكِ، فأُفرِدَ ذلك ببابٍ لهذا المعنى، ثم قد يحصُلُ اختلافٌ بين المتبايعين فعُقِدَ بابٌ لاختلافِ المتبايعين.

ولما كان البيعُ على قِسمَينِ: بيعِ عينٍ وبَيعِ موصوفٍ في الذِّمَّةِ، عُقِدَ بابُّ لبيعِ الموصوفِ في الذِّمَّةِ وهو السَّلَمُ، وبعده بابُ القرضِ لمشابهته له في كونه في الذمة، ولما كان الرَّهنُ في القرآنِ في آيةِ السَّلَمِ (٢) ذُكِرَ بابُ الرهنِ بعد ذلك، ثم قد يُفلِسُ المشتري بالثمنِ في ثبتُ الرجوعُ في عينِ المُبتاعِ إن كان موجوداً والمحاصصةُ مع الغرماءِ عند الفواتِ فعُقِدَ بابُ للتفليس، ولما كان الفلسُ فيه حَجرٌ لحقِّ الغريمِ الغرماءِ عند الفواتِ فعُقِدَ بابُ للتفليس، ولما كان الفلسُ فيه حَجرٌ لحقِّ الغريمِ

⁽١) انظر: «روضة الطالبين» (٢: ١٥٠).

⁽٢) يعني قولَه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبُ الْوَهِلُنُّ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

كَمَا أَنَ الرَّهِنَ فيه حجرٌ لِحَقِّ الغريمِ عُقِدَ بابٌ للحجرِ على الصبيِّ والمجنونِ والسفيهِ لحقِّ أنفسهم مصلحةً لهم.

ثم من البيع صنفٌ لابُدَّ فيه من سَبقِ خصومةٍ ولا يَصِحُّ بلفظِ البيع وهو الصُّلحُ، فَعُقِدَ بابٌ للصلح وذُكِرَ فيه أحكامُ الطريقِ النافذِ وغيرِ النافذِ؛ لأن الصُّلحَ يقع في ذلك أيضاً، فناسبَ ذكرُ ذلك في بابِ الصلح.

ثم الدُّيونُ قد يستوفيها الإنسانُ من يده وقد يُحيلُ بها على دَيْنٍ له على غيرِه، فعُقِدَ بابٌ للضمان، وذُكِرَ معه ضمانُ الإحضارِ وهو الكفالةُ لمناسبته له في الضمان لا في الغُرم.

ثم قد ينفر دُ الإنسانُ بالتصرُّفِ في ماله، وقد [٥٦ ب] يشتركُ مع آخرَ في ماله فعُقِدَ بابٌ للشَّرِكةِ، وقد يتصرَّفُ بنفسه، وقد يتصرَّفُ بوكيلِه، فعُقِدَ بابٌ للوكالةِ، ثم اختلف الأصحابُ في الإقرارِ، فمنهم من أورده في كتاب الدعاوى؛ لأن الحججَ تُورَدُ فيها، وهي إما إقرارٌ أو بَيِّنَةُ، ومنهم من أورده هنا؛ لأن التَّصرُّ فاتِ السابقةَ من أولِ كتابِ البيوعِ إلى هنا قد تُنكرُ وقد يُقرُّ بها فعُقِدَ باب الإقرار هاهنا، وذُكِرَ فيه الإقرارُ بالنَّسَبِ لمناسبةِ الإقرارِ.

ثم الأعيانُ المملوكةُ قدينتَفِعُ بها غيرُ المالكِ بغيرِ عوضٍ وهو العارِيّةُ، فعُقِدَ بابٌ للعاريّة، وقديُغصَبُ فوُضِعَ بابٌ للغصبِ، ثم الملكُ تارةً يحصُلُ بالبيعِ الذي هو عَقدٌ اختياريٌّ من المتعاقِدينِ، وتارةً بتملُّكِ قهريٍّ لا باختيارِ المالكِ، وهو حَقُّ الشُّفعَةِ الثابتِ للشريكِ القديمِ على الشريكِ الحادثِ في العقارِ الأرضِ وما يتبعُها من البناءِ والأشجارِ فعُقِدَ بابٌ للشفعةِ، ثم الملكُ قد يحصُلُ من فائدةِ عينٍ مملوكةٍ وقد يحصُلُ من فائدةِ عملِ يدٍ فعُقِدَ بابٌ للقراضِ، الذي يملِكُ فيه العاملُ مملوكةٍ وقد يحصُلُ من فائدةِ عملِ يدٍ فعُقِدَ بابٌ للقراضِ، الذي يملِكُ فيه العاملُ

بعض الربح، بشرطِ المالكِ ذلك لَهُ؛ لعملِه في ماله معلوماً بالجزئية ولا يملكُه إلا بالمقاسمة، وبعدَه بابُ للمساقاة التي يملِكُ العاملُ فيها جزءاً من الثمرة معلوماً بشرطِ المالكِ ذلك لَهُ؛ لعملِه في الثمرة ويملِكُ بالظهور، وذُكِرَ بعد ذلك بابُ المزارعة والمُخابَرة لمناسبتِهما لذلك، واختُلفَ في المسابقة والمناضلة: فمنهم من وضعَهما هنا لتعلُّقهما بذلك من حيثُ حصولُ العوضِ على العملِ بشَرْطهِ المُعتبر، ومنهم من أوردَهُما في أبوابِ السِّيرِ لتعلُّقهما بجهادِ الكفارِ [٥٧/أ] لقوله تعالى ﴿وَأَعِدُواْ لَهُم مَّا السَّعَطَعْتُم مِن قُوَةٍ ﴾ [الأنفال: ٢٠]، ولقولِ النبيِّ عَلَيْ: «ألا إنَّ القوة الرميُ»(١).

وقد يَنْتَفِعُ بِالأعيانِ المملوكةِ غيرُ المالكِ بِعِوَضٍ وهو الإجارة، فعُقِدَ بِابُ الإجارة، فعُقِدَ بِابُ الإجارة، ويدخُلُ فيها إجارةُ الحُرِّ نفسَه للأعمالِ لتعلُّقها بذلك والجُعالة، ثم من أصنافِ الملكِ ما أثبته الشارعُ بإذنِه، وهو الإحياءُ في الأرضِ التي لم تُعمَر قَطُّ فعُقِدَ بابٌ لإحياء المواتِ، وذُكِرَ فيه حُكمُ المعدِنِ الظاهرِ والباطنِ لِتَعلُّقِهِ به.

ثم المِلكُ قد يخرُجُ عن الإنسانِ، إلى مِلكِ آدميًّ، وهو سائرُ التصرفاتِ بِعِوضٍ وبغيرِ عوضٍ، وقد يخرُجُ إلى مِلكِ الله تعالى وهو الوقفُ، فعُقِدَ بابُ للوقفِ، فمن أيضاً تمليكُ المنافع لآدميًّ، فإن الموقوفَ عليه يملِكُ المنافع، ومن شبه التحرير والإعتاق وهو وقفُ المساجد وما أشبهها، ثم ذُكِرَ بعدَه بابُ الهبةِ؛ لأنه إخراجُ المِلكِ إلى آدميًّ مالكِ بغيرِ عوضٍ، ثم من أصناف المِلكِ ما أثبته الشارعُ بإذْنه لا مُطْلقاً كالإحياءِ، بل إلى وجودِ مالكِه وهو الالتقاطُ، فعُقِدَ بابُ للُّقَطَة،

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨: ٦٤٣)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي برقم (١٩١٧) وغيرهما من حديث عقبة بن عامر الـُجُهَنيّ، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٤٧٠٩).

وبعده بابُ اللقيطِ لمناسبته له في أنه مأخوذٌ بإذنِ الشارعِ، لكن لا للتمَلُّكِ بل للحفظ، ومن اللُّقَطَةِ أيضاً ما يُوجَدُ للحفظِ لا للتملُّكِ.

ثم الموتُ لا بُدَّ منه فهو محتومٌ على رقابِ العبادِ، ويملِكُ الوارثُ مِلكَ مُورِّثِه مِلكاً قَهْرِياً بإعطاءِ الشارعِ ذلك له، فعُقِدَ كتابٌ للمواريثِ التي أثبتها الشارع، وقَسَمها بنفسهِ الشريفةِ وسُمِّي كتابَ الفرائض للفروضِ المقدَّرةِ في الكتابِ العزيزِ، وأُردِفَ ببابِ الوصايا؛ لأن المريضَ مرضَ الموتِ مفسوحٌ [٧٥/ب] له في الإيصاءِ بالثلثِ، وله الإيصاءُ وقضاءُ ديونِه مُطلقاً، والوصايةُ على أولاده حيثُ لا جَدَّ هم من جهةِ الأبِ، فذُكِرَ بعده بابُ الوصاية، ثم الوصاية استئمانُ بعد الموت، فذُكِرَ بعده الاستئمانُ في الحياةِ فعُقِدَ بابٌ للوديعة، ثم من الأصحابِ من يذكُرُ قَسْمَ الفيءِ والعنيمةِ هنا؛ لأنه من جملةِ التملُّكاتِ؛ لأن الغانِمَ يملِكُ حَقَّه بالجهادِ، بالقسمةِ واختيارِ التملُّكِ، ومنهم من يذكُرُهما في كتابِ السِّيرِ لتعلُّقِهِ بالجهادِ، وذكره الشافعيُّ في «المختصر» قبل النكاح لما ذكرناه.

ثم فيما ذُكِرَ من البيوع وأصنافِ التمليكاتِ حصولُ مُؤنِ النكاحِ، وقد نَدَبَ الشَّرعُ إلى ذلك عند حصولِ المُؤنِ، فعُقِدَ كتابٌ للنكاح، وابتدأهُ الشافعيُّ رضي الله عنه بذكرِ خصائصِ النبيِّ عَيَلِيُّ؛ لأنه خُصَّ في النكاحِ بأشياءَ فذُكِرَت الخِطبةُ والنظرُ والأركانُ من: الصِّيغةِ والوليِّ الخصائصُ كُلُّها فيه (۱)، ثم ذُكِرَت الخِطبةُ والنظرُ والأركانُ من: الصِّيغةِ والوليِّ والشهودِ، وعُقِدَ لذلك أبوابٌ، ثم بابُ موانع النكاحِ، ثم ذلك في نكاحِ المسلمين، فعُقِدَ بابٌ لنكاحِ المعتبرةِ فعُقِدَ بابٌ لنكاحِ المُعتبرةِ شرطٍ أو عِنْقِ تحتَ عبدٍ فعُقِدَ بابٌ للخيار، ثم قد شرعاً في الزوجَيْنِ أو خُلْفِ شرطٍ أو عِنْقِ تحتَ عبدٍ فعُقِدَ بابٌ للخيار، ثم قد

⁽١) وقد استقصاها على وجهٍ حسَنٍ في هذا الموطنِ الإمامُ البغويُّ في «التهذيب» (٥: ٢١٤).

يحصُلُ اختلافٌ فعُقِدَ بابٌ لاختلافِ الزوجين، ثم بابٌ لم يملكُه الزوجُ من الاستمتاعات.

ثم قد يجبُ على الإنسانِ أن يُعِفَّ غيره فعُقِدَ بابٌ للإعفاف الواجب للوالدِ على ولدهِ، ثم بابُ نكاح العبدِ والأمةِ؛ لأن ما سبقَ [٥٨/أ] في نكاح الأحرارِ.

ثم النِّكاحُ قديَقَعُ بِصَداقٍ وبغيرِ صداقٍ تفويضاً، فعُقِدَ بابُ للصداق، وفيه ذكرُ حكم التفويض، ثم قد يجبُ شيءٌ لن لا شطرَ لها أو لها الكُلُّ يُسمَّىٰ مُتعةً، فعقد بابُ للمُتعةِ، ثم أمرَ اللهُ بالمعاشرةِ بالمعروفِ، بابُ للوليمةِ، ثم أمرَ اللهُ بالمعاشرةِ بالمعروفِ، وبَعثِ الحكمينِ عند الشقاقِ فعُقِدَ كتابُ لعشرةِ النساءِ والقسم والنشوزِ.

ثم قد تحصلُ فُرقةٌ بين الزوجين بِعِوضٍ تارةً وبغيرِ عوضٍ أخرى، فعُقِدَ بابٌ للخُلعِ، ثم كتابٌ للطلاق فيه ذكر السُّنِّيِّ والبِدعِيِّ وأركانِه وصرائِحِه وكناياتِه، ثم عُقِدَ بابٌ لعددِه والاستثناءِ فيه، ثم بابٌ للشَّكِّ فيه، ثم بابٌ لتعليقِه، ثم بابٌ للرجعة فيه إذا كانت مدخولاً بها لم تَسْتَوْفِ عددَ طلاقِها، ثم قد مَتْنعُ من الوطءِ بتعليقِ الطلاقِ تارةً وباليمينِ أخرى، وكذا بالعتقِ مُطلقاً أو فوقَ أربعةِ أشهرِ فعُقِدَ بابٌ للإيلاء.

ثم قد يحصُلُ مَنعٌ من الوطء بحكم الشرع بذكر لفظ الظّهار والعَودِ حتى يُكفّر، ومُوجِبُ الظهارِ كفارةٌ عُظمى، وموجِبُ الإيلاء إذا كان باليمينِ كفارةٌ صُغرى، فَعُقِدَ بابٌ للظّهار بعد بابِ الإيلاء، ثم بابٌ لكفارة المظاهر، ولما كان الظّهارُ والعَوْدُ يحرِّمُ البُضْعَ تحريهاً مؤقتاً إلى التكفير، ذُكِرَ بعدَه ما يُحرِّمُه مؤبَّداً بلفظ وهو اللِّعانُ، فعُقِدَ بابٌ للَّعانِ، وقد يسبقُه القذفُ فذُكِرَ معه القذفُ، ثم الفرقةُ وهو اللِّعانُ، فعُقِدَ بابٌ للَّعانِ، وقد يسبقُه القذفُ فذُكِرَ معه القذفُ، ثم الفرقةُ فذُكرَ بابٌ للعِددِ.

ثم استبراءُ الأمةِ مشابهٌ لعدةِ الحرَّةِ فذكر بابٌ للاستبراءِ بعدَ بابِ العِدَدِ، ثم من الفُرقَةِ أيضاً ما يُحرِّمُ مؤبَّداً بفعلٍ وهو الرَّضاعُ، فعُقِدَ بابٌ للرَّضاع، ثم المفارقةُ تستحقُّ النفقة إن كانت رجعيةً أو بائناً حاملاً، كما تستَحِقُّ مَن في صُلبِ النكاحِ، فذُكِرَ بابُ النفقاتِ آخرَ ربع النكاحِ لشمولِهِ الزوجاتِ والمفارقاتِ بالقيدِ الذكورِ، وذُكِرَ فيه نفقةُ القريبِ لتعلُّقِه بها، ثم ذُكِرَ بابٌ للحَضانة؛ لأن أثرَها إنها للخَضانة؛ لأن أثرَها إنها يظهَرُ بعد الفراقِ.

ثم قد يحصُلُ للمكلَّفِ بَطَرُ وأشَرٌ بتحصيلِ الدنيا فيجني، فعُقِدَ كتابُ الجناياتِ على أنفسِ البشرِ بإتلافِها، وعلى أطرافِها ومعانيها بتفويتِها، ثم من الجناياتِ ما يُوجِبُ القِصاصَ لوقوعِه عمداً فذُكِرَ ذلك، وعُقِدَ بابٌ لاستيفاءِ القِصاصِ، ثم قديعفَى عنه فعُقِدَ بابُ الْعَفْوِ عن القِصاص، ومنها ما يُوجِبُ الدية بأن وقعَ خطاً أو شِبهَ عمدٍ، فعُقِدَ بابٌ للديات.

ثم من مُوجِبِ الديةِ ما لا يوجبُ القتلَ من شرطٍ وسبب، فعُقِدَ بابُ مُوجِبِ الديةِ، ثم من الدِّياتِ ما يجبُ على الجاني وهو العَمْدُ، ومنه ما تحملُه العاقلة مُوجِبِ الديةِ، ثم من الدِّياتِ ما يجبُ على الجاني وهو العَمْدُ، ومنه ما تحملُه العاقلة وهو الخطأُ وشِبْهُ العمدِ فيُحتاجُ لبيانِ العاقلةِ فعُقِدَ بابٌ للعاقلة، ثم ذلك في جناية الأحرارِ، أما جنايةُ العبيدِ فلها حكمٌ آخرُ فعُقِدَ بابٌ لجناية العبد [٩٥/ أ] وأمِّ الولدِ.

ثم قد يُجنى على الجنينِ دونَ الأُمَّ، فيجبُ غُرَّةٌ فعُقِدَ بابٌ للغُرَّقِ، وذلك كُلُه موجبٌ للكفارةِ في النفسِ فعُقِدَ بعد ذلك بابٌ للكفارةِ، ثم لابُدَّ لثبوتِه من دعوى، وقد يكونُ هناك بيّنةٌ وقد لا تكونُ، والقتلُ في محلِّ لوثِ موضعَ القسامةِ، فعُقِدَ بابٌ لدعوى الدم والقسامةِ.

ثم هذه الأشياءُ تقامُ عندَ الإمامِ ونُوَّابِهِ، وقد يَخرُجُ على الإمامِ بغاةٌ فعُقِدَ

كتاب الإمامة وقتالِ البغاةِ، وكان البغيُ جنايةً قد تقتضي القتلَ في القتالِ لا مطلقاً، فَذُكِرَ بعدَه ما يقتضي القتلَ من الجناياتِ مطلقاً لحقّ الله وهو الرِّدَّةُ إذا لم يُسلِم.

ومن الجناياتِ ما يقتضي القتل رجماً لحق الله وهو زنا المُحصَنِ، ومنها ما يقتضي الجلدَ لحق الله وهو زنا غير المُحصَنِ فعقد بابٌ لحدِّ الزِّنا، ومنها ما يقتضي الجلدَ لحقِّ آدميٍّ وهو القذفُ، فعُقِدَ بابٌ لحدِّ القَذفِ، ومنها ما يقتضي قطعَ طَرَفِ لحقِّ الله ويشبُتُ بطلبِ الآدميِّ وهو السرقةُ بشر وطِها المعتبرةِ، فعُقِدَ بابٌ لحدِّ السرقة.

ومنها ما يقتضي قطع طرفَينِ من خلافٍ، وقد يقتضي القتلَ إذا قَتلَ، وقد يقتضي القتلَ إذا قَتلَ، وقد يقتضي القتلَ والصَّلبَ إذا جمعَ بين القتلِ وأخذِ المالِ، وقد يقتضي النفيَ من الأرضِ إذا خرجَ رِدْءاً؛ وذلك قطعُ الطريقِ باعتهادِ القوةِ بالبعدِ عن الغوثِ، فعُقِدَ بابُ لقطع الطريق.

ومن الجناياتِ ما يُوجِبُ الجلدَ لحقِّ الله تعالى، وهو شُربُ المسكرِ، فعُقِدَ بابٌ للتعزيرِ، ومن بابٌ للتعزيرِ، ومن الجناياتِ ما يُوجِبُ التعزيرَ فعُقِدَ بابٌ للتعزيرِ، ومن الجناياتِ ما هو لخطأٍ في الأحكامِ وما هو لصيالٍ وما هو بفعلِ بهيمةٍ منسوبةٍ لآدميٍّ فعُقِدَ بابُ الصِّيالِ وضهانِ [٥٩/ب] الولاة وإتلافِ البهائم.

ومن الجناياتِ: كفرُ الكافرِ، فوجبَ رَدُّه إلى الإسلامِ إذا كان حربيًا، وذلك بالجهادِ وهو فرضُ كفايةٍ، فاستدعى ذلك بيانَ فروضِ الكفاياتِ فيه، وكان مبتداً ذلك جهادُ سَيِّدِ الأولينَ والآخرينِ، وسيرتُه في جهادِ الكفارِ، فعُقِدَ كتاب السِّيرِ، ثم قد يُكَفُّ عن القتالِ بأمانٍ عند القُوَّةِ مؤقَّتٍ أربعةَ أشهرٍ فعُقِدَ بابٌ للأمان، وقد يُكَفُّ عن القتالِ مُطلقاً ببذلِ عِوضٍ وهو الجزيةُ فعُقِدَ بابٌ للجزيةِ، وقد

يُكَفُّ عن القتالِ بأمانٍ عند الضَّعفِ مؤقتٍ إلى عشرِ سنينَ فها دونَها وهو الهدنةُ، فَعُقِدَ بابٌ للهدنة، ثم عقد بعضُ الأصحابِ باباً للمسابقةِ والمناضلةِ هنا كها تقدَّمَ لِتَعَلُّقِهما بالجهادِ؛ لأنهما سُنَّتانِ إذا قُصِدَ بهما التأهُّبُ للجهادِ.

ثم ما سبق من أول المعاملاتِ إلى ما نحنُ فيه قد يُنكَرُ، فيلزَمُ المُنكِرَ الحَلِفُ، فعُقِدَ بابُ الأيهان، وقد يستمرُّ عليها وقد يحنَثُ، فعُقِدَ بابٌ لما يقعُ به الحنثُ.

ثم جميعُ ما يقعُ من المعاملاتِ والأنكحةِ والجناياتِ إنها يظهَرُ أثرُها عند القضاة؛ لأن الأئمة في شُغلٍ عن ذلك، وقلّما تُراجَعُ الأئمة في أمرٍ غيرِ الدماءِ؛ ولذلك عُقِدَ بابُ الإمامةِ بعد مسائِلِ دعوى الدَّمِ والقسامةِ، فعُقِدَ كتابُ للقضاء، ولذلك عُقِدَ بابُ للقضاء على ثم بابُ لآدابه، ثم القضاءُ على الغائبِ مختصُّ بأمور، فعُقِدَ بابُ للقضاءِ على الغائبِ، ثم قد يكونُ المتنازَعُ فيه شيئاً(۱) يحتاجُ إلى القِسمةِ، فعُقِدَ بابُ للقسمة، ثم القاضي لا يحكُمُ إلا بحُجَّةٍ وهي إما إقرارُ أو بيّنةٌ، الإقرارُ تقدَّمَ، بقيت البينةُ، فعُقِدَ [١٦٠] كتابُ للشهاداتِ، فذُكِرَ فيه شروطُ الشهودِ وعددُهم، ثم القضاءُ في الأنسابِ فعُقِدَ بابُ لما يلحقُ في النَّسَبِ وما لا يلحَقُ، وذُكِرَ فيه القائفُ وموضعُ العرضِ عليه.

ثم اختلفَ الأصحابُ في العتق والتدبير والكتابة والاستيلاد، فمنهم من أوردها في ربع المعاملات؛ لأنها تَعاطي إزالة ملكِ الرقبة تَنْجيزاً أو تعليقاً، كما أنّ الطلاق تعاطي إزالة ملكِ النكاحِ تنجيزاً أو تعليقاً، وقد ذُكِرَ في ربع المناكحاتِ فيُذكَرُ ذلك في ربع المعاملاتِ، ومنهم من أوردها في هذا المكانِ؛ لأن العتق يحصُلُ

⁽١) في الأصل: «شيءٌ» بالرفع، وهو لحَنِّ.

به بفضلِ الله تعالى النجاةُ من النارِ؛ لقوله ﷺ «من أعتقَ نَسَمةً مؤمنةً، أعتقَ اللهُ بِكُلِّ عضوٍ منها عضواً منه من النار» (١) فينبغي أن يكونَ آخرَ ما يَقَعُ من المكلَّفِ، فلذلك خُتِمَ به فروعُ الفقهِ، وقال الرافعيُّ رحمه الله في آخرِ «المحرَّرِ»: «وكما ختمنا بكتابِ العِتقِ كتابنا، نرجو أن يُعتِقَ اللهُ من النارِ رقابَنا».

فهذا ما ظهر في المناسباتِ، وفوقَ كُلِّ ذي عِلمٍ عليمٌ، وحسبنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب كفّارات الأيهان، باب قولِ الله تعالى: ﴿أَوْ تَحَرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة: ٨٩] برقم (٦٧١٥)، ومسلم، كتاب العتق، باب فضل العتق برقم (١٥٠٩) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٤٣٠٨).

ذكرُ شيءٍ مما أنشأه من القواعدِ والفوائدِ والضوابطِ التي ضَبَطَ بِها متفرِّقاتِ كلامِ الأصحابِ وغيرِهم

فمن ذلك قولُه:

قاعدةٌ: الأفعالُ المسندةُ إلى الفاعِلِين؛ لا تخلو:

إما أن تكونَ شرعيةً أو لغويةً.

فإن كانت شرعية، فلا تخلو:

إما أن تكون عبادةً أو غيرها، والعبادةُ لا [7٠/ب] تخلو:

إما أن تكون وسيلةً أو مقصداً، فإن كانت وسيلةً فلا تخلو:

إما أن تكون وسيلةً تَبعُدُ عن العبادةِ جداً، أو تقرُّبُ منها جداً.

فإن كانت تبعُدُ جدّاً، كتحصيلِ الماءِ والترابِ، في الوضوءِ والتيمُّمِ والصَّبِّ عليها، فالإجماعُ على جوازِ دُخولِ النيابةِ فيها.

وإن كانت تقرُبُ منها جِدّاً، فلا يخلُو إما أن يُعتبرَ فيها القصدُ أو لا يُعتبرَ.

فإن لم يُعْتَبُرُ، كتوضئة الغيرِ له أو تغسيلِه فالإجماعُ علىٰ جوازِ الدَّخولِ، وخالفَ الظاهريُّ.

وإن كان يُعتَبَرُ فيها القصدُ كالتيمُّمِ فمَنَعَ بعضُ العلماءِ من دخولِ النائبِ فيه مع القدرةِ(١)، وأما مع العجزِ فالإجماعُ على جوازِ الدخولِ.

⁽١) يوضّحه قولُ البغويِّ في «التهذيب» (١: ٣٥٦): «ولو يَـمَّمه غيرُه بإذْنِـه، أو مَعَكَ وَجْـهَه =

وأما المقصِدُ فلا يخلو: إما أن يكونَ بدنياً محضاً، أو مالياً محضاً، أو متردِّداً بينها. فإن كان الأوَّل: امتنعتِ النيابةُ فيه كالصلاةِ إلا في صورةٍ واحدةٍ، وهي ركعتا الطوافِ تبعاً للحجِّ، وكذا الصومُ عن الميِّتِ على أصحِّ القولينِ(١).

وإن كان مالياً محضاً كالزكاة، دخلتِ النيابةُ في تفريقِه (٢)؛ لأنه يُشبِهُ الوسيلةَ إذِ المال هو المقصودُ.

وإن كان متردِّداً بينهما كالحَجِّ جاز عند العَضْبِ^(٣) أو الموتِ على ما تقرَّرَ مبسوطاً في كُتُب الفقه.

وأما غيرُ العبادةِ فلا يخلُو: إما أن يكونَ منظوراً فيه إلى جهةِ الفاعِلِيَّةِ، أو إلى جهةِ الفاعِلِيَّةِ، أو إلى جهةِ الفعلِ فقط من غير نَظَرٍ إلى فاعلِ.

فمن الأول: «البيِّعان بالخيارِ ما لم يتفرَّقا»، فأناط الشارعُ ذلك بالفاعلِ، فالعبرةُ به فيه، فتكون عند (٤) الفعلِ متعلِّقَةً به ولو وكيلًا.

ومن الثاني: «مَنْ باع عبداً وله مالٌ» (٥) فمقصودُ الشارع تحصيلُ الفعلِ.

⁼ ويَدَيْهِ فِي الترابِ نُظِرَ: إِنْ كان معذوراً لمرضٍ، أو قَطْع يد جاز، نصَّ عليه، وإلا فوجهان: قال صاحب «التلخيص» _ يعني ابن القاصّ _: لا يجوز، ومن أصحابنا مَنْ قال: يجوز، كما لو غسَل غيرُه أعضاءه في الوضوء ». انتهى.

⁽١) وهو الموافقُ للقديم من قولي إمامِنا الشافعيِّ رحمه الله. انظر: «البيان» للعِمراني (٣: ٥٤٦).

⁽٢) «لأن الزكاةَ ينوبُ عنها مَنْ ليس من أهلِ وجوبِ الزكاةِ عليه، فإنّه لو أنابَ عَبْداً أو كافراً بأداءِ الزكاةِ يجوزِ» انتهى من «التهذيب» للبغوي (٣: ٦٣).

⁽٣) وهو الزمانةُ في المرض، ورجل معضوبٌ: ضعيفٌ زمنٌ لا حَراك به.

⁽٤) في الأصل: «عهد»، وصوّبناه من «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (١٧/أ).

⁽٥) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب في الرجلِ يكون له معمر لو شرب برقم (٢٣٧٩)، ومسلم، كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها تمر برقم (١٥٤٣).

واجتمعا في قوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلا تَجِلُ لَهُ مِنْ بَعَدُ حَتَى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فالتطليقُ [7١/أ] المرادُبه: تحصيلُ الفعلِ سواءً كان بنفسِهِ، أو بنائبهِ أو بغيرِ ذلكِ مما تقرَّرَ في الفقهِ (١)، و ﴿ حَتَىٰ تَنكِحَ ﴾ المُرادُبه الإسنادُ الحقيقيُّ المتعلَّقُ بالفاعلِ.

وأما اللغوياتُ: فإنَّ حقيقتَها عند الإطلاقِ مصروفةٌ إلى من أُسنِدَ إليه الفعلُ حيثُ لم يُنْوَ ما يعمُّ المجازَ، ولا تُعتَبرُ العادةُ على المشهورِ؛ لأنها لا تصلحُ رافعةً للحقيقةِ لتأديةِ ذلك إلى النسخِ، ويُمكِنُ أن تصلُحَ مخصِّصةً [على طريقةٍ، والقدرُ المشتركُ لا يصحُّ؛ لأنه إنها يكونُ] (٢) إذا كان معنا حقيقتانِ دارَ الأمرُ بين أن نجعَلَهُما مُشترَكَينِ اشتراكاً لفظياً، أو نأخُذ بينهما قدراً مشتركاً، فهناك يقال: القدرُ المشتركُ أولى، أما في حقيقةٍ ومجازِ فلا.

ومن ذلكَ قولُه:

قاعدةٌ: التبعيضُ يقعُ ابتداءً في خمسِ صُورٍ:

إحداها: ولدُ المبعَّضةِ من زوجٍ أو زناً، سُئِلَ عنه القاضي حسينٌ، فقال: يُمكِنُ تخريجُه على الوجهينِ في الجاريةِ المشتركةِ إذا وَطِعَها أحدُ الشَّريكينِ، وكان الشريكُ الواطئُ مُعسِراً، ثم استقرَّ جوابُه على أنه كالأُمِّ حُرِّيَّةً ورِقاً (٣)، قال الإمامُ: وهذا هو الوجهُ؛ لأنه لا سببَ لحرِّيَّتِهِ إلا الأُمُّ، فيقدَّرُ بقدرِها (٤).

⁽۱) انظر: «نهاية المطلب» (٧: ٣٣)،

⁽٢) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، واستدركناه من «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢/ ب).

⁽٣) «فتاوئ القاضي حسين».

⁽٤) «نهاية المطلب» (١٧: ١٩٥).

الثانية: الولدُ من الجارية المشتركة إذا كان الشريكُ الواطئُ مُعسِراً، واختُلِفَ فيه التصحيحُ، ففي المكاتبة بين اثنين يَطأُها أحدهُما وهو مُعسِرٌ، قال الرافعيُّ وتَبِعَه في «الروضة»: «في الولدِ وجهانِ: أصحُها: نصفُه حُرُّ ونصفُه رقيقٌ، والثاني: ينعقِدُ في «الروضة»، وقالا في استيلادِ أحدِ الغانِمينِ المحصورين: «إذا أثبتنا الاستيلادَ كُلُّه حُرّاً للشبهة»، وقالا في استيلادِ أحدِ الغانِمينِ المحصورين: «إذا أثبتنا الاستيلادَ أنه إذا كان [71/ب] مُعسراً، هل ينعقدُ الولدُ كُلُّه حُرَّا أم قدرُ حِصَّتِه حُرُّ والباقي رقيقٌ؟ وجهانِ، وقيل: قولانِ أحدُهما: كُلُّه حُرُّ؛ لأن الشبهة تعمُّ الجارية، وحُرِّ يَّةُ الولدِ تثبُّتُ بالشبهةِ، وإن لم يثبُت الاستيلادُ، ولهذا لو وَطِئَ أمة غيره بشبهةٍ وهو يَظُنُّ أنَّها أمته أو زوجَته الحرَّة انعقد الولدُ حُرَّا وإن لم يثبُت الاستيلادُ، ووجهُ الثاني: يَظُنُّ أنَّها أمته أو زوجَته الحرَّة انعقد الولدُ حُرَّا وإن لم يثبُت الاستيلادُ، ووجهُ الثاني: عبيضِ حُرِيَّةِ الولدِ عبي فيها إذا أولدَ أحدُ الشريكينِ المشتركة وهو مُعسِر، فإن قُلنا: جميعُه حُرٌّ، كَزِمَ المستولدَ قيمةُ حِصَّةِ الشركاءِ من الولدِ، وهذا هو الأصحُّ، كذا قاله القاضي (٢) أبو الطَيِّبِ والرويانيُّ وغيرُهما، وسواءً في ترجيح حرية جميعِه استيلادُ أحدِ الغانِمِين واستيلادُ أحدِ الشريكين، قال شيخنا: والصحيحُ أنه يتبعَّضُ.

الثالثة: إذا استولدَ الأبُ الحُرُّ جاريةً مشتركةً بين ابنِه وبين غيرِه وهو مُعسِرٌ، فيكونُ نصفُ الولدِ حراً ونصفُه رقيقاً على الأظهر.

الرابعةُ: ضَرَبَ الإمامُ الرِّقَ على بعضِ شخصٍ، ففي جوازِه وجهانِ مبنيّانِ على المسائلِ قبلها، والأصحُّ في «الرافعيِّ» و «الروضةِ»(٣)، وقال الإمامُ: إنه الأقيسُ

⁽۱) «روضة الطالبين» (۱۰: ۲۷۲).

⁽٢) يعني القاضي حسين، وقد صرَّح به الجلال عبد الرحمن في هذا الموطن من «ترجمة البلقيني».

⁽٣) «روضة الطالبين».

جوازُه، قال البغويُّ: «فإن منعناهُ، فإن ضَرَبَ الرِّقَ على بعضِه رَقَّ كُلُّه، وكان يجوزُ أن يُقالَ: لا يَرِقُّ شيءٌ».

الصورةُ الخامسةُ: العتيقُ الكافرُ بين المسلمِ والذمِّيِّ إذا نقضَ العهدَ والتحقَ بدارِ الحربِ فسُبِي، فإنه يُستَرَقُّ نصيبُ الذِّمِّيِّ على الأصحِّ (١)، ولا يُسْترقُّ نصيبُ الذِّمِّيِّ على الأصحِّ (١)، ولا يُسْترقُّ نصيبُ المسلم على المشهورِ كعبدِهما الكاملِ.

وأما التبعيضُ في عبدِه الخالصِ فلا يقعُ إلا في ثلاثِ صورٍ:

إحداها: رهنَ بعضَ عبدِه وأقبضه ثم أعتقَ غيرَ المرهونِ وهو معسرٌ، فإنه يُعتَقُ ذلك البعضُ فقط.

الصورة الثانية: جنى عبدٌ بين اثنينِ، ففدى أحدَهما [نصيبه] (٢)، ثم إن الذي لم يَفدِ اشترى النصفَ الذي فُدِيَ فأعتقَه وهو معسرٌ عَتَقَ ذلك البعضُ فقط.

الصورة الثالثة: وكَّلَ وكيلاً في عتقِ عبدِه، فأعتق الوكيلُ نصفَه، ففيها ثلاثةُ أوجهٍ في «الرافعيِّ» و «الروضةِ» (٣) في فروعِ أواخرِ الولاءِ، أحدها: يُعتَقُ اللاثةُ أوجهٍ في «الرافعيُّ» و «الروضةِ» (٣) في فروعِ أواخرِ الولاءِ، أحدها: يُعتَقُ الله النصفُ فقط وصحَّحاه، وهو مشكِلُ، والثاني: لا يُعتَقُ شيءٌ لمخالفةِ الوكيلِ، والثالثُ: يُعتَقُ كُلُّه وهو أرجَحُ عند شيخِنا إنزالاً لعبارةِ الوكيلِ منزلة عبارةِ الموكلِ، فعلى ما صحَّحاه يستثنى.

وأما التبعيضُ في العبدِ المُشتَرَكِ، أو في المكاتَبِ، أو في المُدَبَّرِ فذاك يجيءُ من فقدانِ شرطٍ من شروطِ السرايةِ، والله أعلم.

⁽١) انظر بحث المسألة في «نهاية المطلب» (١٩: ٢٠٧).

⁽٢) قوله: «نصيبه»: ساقِطٌ من الأصل، واستدركناه من «ترجمة البلقيني» للجلال (١٨/ أ).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١٨٤: ١٨٤).

ومن ذلك قولُه:

قاعدةٌ: المُدَّعي للنزر اليسير لا يخلو:

إما أن يَدَّعي غُرماً محضاً، أو تمليكاً محضاً، أو دائراً بين الغُرمِ والتمليكِ، أو دائراً بين الغُرم والحدوثِ.

مثالُ الأولِ: غَصَبَ ثوباً فتَلِفَ، فادَّعى الغاصبُ أنَّ قيمتَه خمسةُ دراهم، وادَّعى المالكُ أنَّ قيمتَه عشرةٌ، فالقولُ قولُ الغاصبِ مع يمينِهِ قطعاً؛ لأنه غارِمٌ(١).

ومثالُ الثاني: قال الشفيع: إنَّ قيمةَ الشِّقصِ خمسمئة درهم، وقال المشتري: بل ألفُ درهم، فالقولُ قولُ المشتري قطعاً (٢)؛ لأن الشفيعَ يُريدُ أن يتملَّكَ عليه بقوله.

ومثالُ الثالثِ: اشترى عبدَينِ ثم تَلِفَ أحدُهما بعدَ القبضِ أو باعَه، ثم وَجَدَ بالآخرِ عَيباً، فإنَّ له رَدَّه على قولٍ، واستردادَ حِصَّتِه من الثمنِ، فإذا اختلفا في قيمةِ التالفِ، فادّعى البائعُ أنها مئتانِ وقيمةُ الموجودِ مئةٌ لكي يستقرَّ له من الثَّمن قدرُ التالفِ، وقال المشتري: بل مئةٌ والموجودُ مئتانِ، ففيها قولان:

أحدُهما: أن القولَ قولُ البائعِ؛ لأنه مَلَكَ جميعَ الثمنِ بالبيعِ، فلا رجوعَ عليه إلا بها يعترفُ به، وهذا هو الصحيحُ.

والثاني: أنَّ القولَ قولُ المشتري تشبيهاً له بالغاصبِ مع المالكِ إذا اختلفا في قيمةِ المغصوبِ فالقولُ قولُ الغاصبِ؛ لأنه الذي حصلَ الهلاكُ في يده.

ومثال الرابع: قطعَ عضواً ظاهراً واتفقا على أصلِ السلامةِ، وادَّعي الجاني

⁽١) «روضة الطالبين» (٥: ٢٨).

⁽٢) في «ترجمة البلقيني» الورقة (٢١/ أ).

حُدوثَ نقصٍ [٦٢/ب] من شللٍ ونحوِه، وأنكرَ المجنيُّ عليه، فالقولُ قول من؟ فيه قو لان:

أحدها: أنَّ القولَ قولُ الجاني؛ لأنه غارمٌ، والثاني: أنَّ القولَ قولُ المجنيِّ عليه؛ لاتِّفاقها على أصلِ السلامةِ وادِّعاءِ الحدوثِ، والأصلُ عدمُ الحدوثِ وهو الصحيحُ.

قال شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى (١): وأما إذا اختلفا في قيمةِ العبدِ الذي حصلت فيه السراية، فلم يذكرها شيخُنا، وفيها قو لان: أصحُهما: أن القولَ قولُ المعتقِ؛ لأنه غارِمٌ، وبناهُما الشيخُ أبو حامدٍ على أن السِّرايةَ حالَ الإعتاقِ، أو بأداءِ القيمةِ، فإن قلنا: حالَ الإعتاقِ، فالقولُ قولُ المُعتقِ؛ لأنه غارمٌ، وإن قلنا: بأداءِ القيمةِ، فقولُ صاحبِ الشِّقصِ؛ لأنه لم يغرَم إلى الآنَ شيئاً، فعلى هذا هذه دائرةٌ بينَ الغُرمِ والتمليكِ، ولكن صُحِّحَ أن القولَ قولُ الغارمِ على العكسِ من مسألةِ الرَّدِّ بالعيب. انتهى.

ومن ذلك: ما أملاهُ علينا فقال:

فائدةٌ مهمةٌ في معرفةِ الاستقرارِ الشرعيِّ في أبوابِه من البيعِ والسَّلَمِ والصُّلحِ والإَجارةِ والصَّداقِ، وهو المقصودُ بالذِّكرِ.

وقد اتفقت عبارةُ الأصحابِ في تصانيفهم المبسوطاتِ والمختصراتِ «كالتنبيه» (٢) و «المحرَّرِ» (١) و «المنهاج» (٤) و «الحاوي الصغير» (٥): أنَّ المَهْرَ يستقرُّ

⁽١) في «ترجمة البلقيني» (٢١/ أ).

⁽٢) «التنبيه» للشيرازي ص١٦٦.

⁽٣) «المحرَّر» للرافعي ص٠١٠.

⁽٤) «منهاج الطالبين» ص٢١٩.

⁽٥) «الحاوي الصغير» ص٤٧٧.

بواحدٍ من شيئين: الوطء، والموت، ولم يبيّنوا معنى الاستقرار في هذا الباب، وخَفِي معناه على بعضِ المتأخرين حتى قال: «ما ذكره الأصحابُ كُلُّهم لا بُدَّ له من قيدٍ آخرَ وهو: قبضُ العينِ؛ فإنَّ المشهورَ أن الصّداقَ قبل القبضِ مضمونٌ ضهانَ عقدٍ كالمبيع، فكما قالوا: إنَّ المبيعَ قبلَ القبضِ غيرُ مستقرِّ وإن كان الثمنُ قد قُبِض، فكذلك الصّداق، وما ذكرَه أشعرَ بأنه لا يعرِفُ معنى الاستقرارِ في الصداقِ، والاستقرارُ [٦٣/أ] في الصداقِ عيناً كان أو ديناً معناه: الأمنُ من تشطير الصداقِ بالفراقِ قبلَ الدخولِ، على ما تقرَّرَ في التشطيرِ، والأمنُ من سقوطِ كُلِّه بالفُرقةِ قبل الدخولِ التي تجيءُ من قبلِ الزوجةِ كَفَسخِها بعيبِ الزوجِ وكفسخِه بِعيبِها، وقد يُؤَثِّرُ ذلك في إسقاطِ المُسمَّى ولكن يجبُ مهرُ المثل على ما سيأتي تفصيلُه.

وفيه قولٌ آخرُ: أن العقدَ لا ينفَسِخُ بذلك، والأظهرُ الأولُ، فمعنى الاستقرارِ في الديونِ اللازمةِ من الحالتينِ: الأمنُ من فَسخِ العقدِ بسببِ تعذُّرِ حصولِ الدَّينِ المذكورِ؛ لعدم وجود جِنسِه، وامتناعِ الاعتياضِ عنه، وذلك مخصوصٌ بِدَينِ السَّلَمِ دونَ بَقِيَّةِ الديون، وأما دينُ الثمنِ بعد قبضِ المبيعِ فإنه أُمِنَ فيه الفسخُ المذكورُ.

⁽۱) «التنبيه» ص١٠٥.

فإن قيل: قد يتعذَّرُ حصولُ الثمنِ بانقطاعِ جِنسِه؟

قلنا: مسلَّمٌ، ولكنه يجوزُ الاعتياضُ عنه، فلم يتعذَّر تحصيلُ الثمنِ المذكورِ لجوازِ الاعتياض عنه.

وأما الفسخُ بسببِ رَدِّ بعيبٍ أو إقالةٍ أو تحالفٍ، فإنه لا يتعذَّرُ مَعَهُ حصولُ الثمنِ، وإن لم يوجد جِنسُ الثمنِ، لما [77/ ب] قدَّمنا من جوازِ الاعتياضِ عنه، وإن قلنا بامتناع الاعتياضِ عن الثمنِ على قولٍ مرجوحٍ، فلا يأتي فيها ما في السَّلَمِ؛ لأنه حينئذٍ يجوزُ أخذُ البدلِ عنه قطعاً، والخلافُ في غيرِ هذه الصورةِ إذ لا خلاصَ الا بذاك؛ لأن في بابِ السلم يُفسَخُ ويُرجَعُ إلى رأسِ مالِه بخلافِ الثمنِ.

ومن ذلك قوله:

فائدةُ: المقدَّراتُ في الشَّرعِ أربعةُ أقسامٍ:

تحديدٌ قطعاً: كأعداد ركعاتِ الصلواتِ الخمسِ، وصيامِ رمضانِ، ونصبِ الزكواتِ غير المعشرات، ومقاديرِ الحدودِ والكفاراتِ.

وتقريبٌ قطعاً: كما لو أسلمَ في رقيقٍ، علىٰ أن يكون سِنُّه عشرَ سنينٍ مثلاً، فالأمرُ فيه على التقريبِ جزماً، وكذلك في الوكيل.

والتحديدُ على الأصحِّ: مثالُه: نصابُ الزكاةِ في المعشَّراتِ.

والتقريبُ على الأصح: كالقُلَّتينِ في الماء.

ومن ذلك قوله:

فائدةٌ: الكفارُ مخاطبونَ بفروعِ الشريعةِ إلا في مسائلَ منها:

معاملتُهم الفاسدةُ المقبوضةُ، ومنها: أنكحتُهم الفاسدةُ، ومنها: عدمُ الحَدِّ

في شُربِ الخمرِ، ومنها: كلُّ خطابٍ جاء فيه ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ لا يدخُلُ الكفارُ فيه (١٠).

ومن ذلك قوله:

ضابطُ المضموناتِ في الأبواب كُلِّها:

أربعة أقسام، منها:

ما هو ضهانُ عقدٍ قطعاً: وهو ما عُيَّنَ في صُلبِ عقد بيعٍ، أو سَلَمٍ، أو إجارةٍ، أو صُلح متفرِّع على ما ذُكِرَ.

ومنها: ما هو ضمانُ يَدٍ قطعاً: كالغُصوب والعواري ونحوها.

ومنها: ما اختُلِفَ فيه، والأصحُّ أنه ضمانُ عقدٍ: كمُعيَّنِ الصداقِ والخُلعِ والصُّلحِ عن الدَّمِ والبَدَنِ الذي يقع العتقُ عليه، وكذا الجُعلُ في الجعالةِ، وفيه خلافٌ ضعيفٌ.

ومنها: ما اختُلِفَ [75/أ] فيه والأصحُّ أنه ضمانُ يدٍ: وذلك في صُورَةِ العِلج، وقد يأتي في غيرها.

والفرقُ بين ضمان العقدِ واليَدِ: أنَّ ضمانَ العقدِ مَرَدُّه، ما اتَّفَقَ عليه المتعاقدانِ، أو بدلُ المردِّ، وضمانُ اليدِ مَرَدُّه المثلُ أو القيمةُ.

ومن ذلك قولُه:

ضابطٌ: ليس في الشريعة اعتبارُ قُلَّتينِ إلا في بابين: الطهارةُ والرضاع.

⁽١) لتمام البحثِ في هذه المسألة انظر: «البرهان» للإمام الجويني (١: ١٧)، و «المستصفى» للغزالي (١: ٧٧).

ومن ذلك قوله:

ضابطٌ: ليس لنا موضعٌ يكونُ مستندُ الحكمِ فيه مجرَّدَ الاجتهادِ، إلا في مسألةِ المفقودِ، فإن الحاكمَ يُلحِقُه بالموتى باجتهادِه بشر وطِه المعتبرةِ في بابه.

ومن ذلك: ما أملاه في شروطِ تفريقِ الصفقةِ في الأحكام، فقال:

الشرطُ الأول: أن لا يرجِع أمرُ العقدينِ إلى قدرٍ مُشترَكِ، فإن رجع أمرُ هما إلى قدرٍ مُشترَكِ مؤ فإن رجع أمرُ هما إلى قدرٍ مُشترَكِ صحَّ الجمعُ قطعاً، قال الرافعيُّ والنوويُّ في كتابِ القراضِ نقلاً عن المتولِّي: «إنه لو خلط ألفينِ له بألفِ غيرِه، ثم قال صاحبُ الألفينِ: قارضتُكَ على الحدفِ في الصفقةِ على أحدِهما وشاركتُكَ في الآخرِ، فقبلَ، جازَ »(١) ولا يخرَّ جُ على الحلافِ في الصفقةِ الواحدةِ بجمع عقدينِ مُحتَلِفَين؛ لأنهما جميعاً يرجعانِ إلى التوكيل والتصرُّفِ.

الشرطُ الثاني: أن يكونَ ذلك بصيغةِ عقدٍ لا بصيغةِ شرطٍ اليخرجَ بذلك ما إذا اشترى زرعاً واشترطَ على البائعِ حصادَه، فإنه باطلٌ على المذهبِ، ولا يتخرَّجُ على الجمع بين مُحْتَلِفَي الحكم، فيعتقدَ أنه بيعٌ وإجارةٌ خلافاً لمن ادّعى ذلك.

الشرطُ الثالثُ: أن يكون المختلفانِ مُستقلَّينِ؛ ليخرجَ بذلك ما إذا باعَ خَلَّ الزبيبِ بِخَلِّ التمر وقلنا: الماءُ غيرُ رِبَوِيِّ، وقد قال في «الروضة»: مقتضى كلامِ الرافعيِّ جوازُه، وبه صرّح الجمهورُ، وقيل: فيه قولانِ فيمن جمعَ [٦٤/ب] بين عقدَينِ مُحتَلِفي الحكم؛ لأن الحَلَّينِ يُشتَرطُ فيهما التقابضُ في المجلسِ بخلافِ الماءَين.

وممَّن ذكرَ هذا الطريقَ البغويُّ في كتابه «التعليق في شرح مختصر المزني»، قال النووي: «وهذا الطريقُ هو الصوابُ، ولعلَّ الأصحاب اقتصر واعلى أحدِ

⁽١) انظر: «الشرح الكبير» (١٢: ١١)، و «روضة الطالبين» (٥: ١١٩).

القولين، وهو أنه يجوزُ جمعُ مُحَتَلِفَي الحكمِ (١) وخالفَ شيخُنا ترجيحَ النوويِّ، ووافق الرافعيَّ وما عليه الجمهورُ.

الشرطُ الرابعُ: أن يَتَّفِقا جوازاً ولزوماً، وقد ذكر الرافعيُّ والنوويُّ في كتابِ المسابقةِ أنه: «لو اشترئ ثوباً وعقدَ المسابقةَ بعشرةٍ، إن قلنا: المسابقةُ لازمةٌ، فهو جعٌ بين بيع وإجارةٍ في صفقةٍ، وفيه القولانِ، وإن قلنا: جائزةٌ، بَطَلَ؛ لأنه جمعٌ بين بيع لازم وجعالةٍ لا تلزَمُ، وهو ممتنع»(٢).

الشرطُ الخامسُ: أن يكونَ الاختلافُ بالموضوعِ لا بالعارضِ، فإذا باع شِقصاً مشفوعاً وسيفاً فالعقدُ صحيحٌ قولاً واحداً، وإن كانت الشفعةُ تتعلَّقُ بالشِّقصِ دون السيفِ؛ لأن هذا الاختلاف لأمرٍ عارضٍ، لا من موضوعِ العقدِ.

الشرطُّ السادسُّ: أن يكون العقدانِ مقصو دَينِ ليس أحدُهما تابعاً للآخرِ، فلو لم يكن ذلك بأن كان أحدُهما تابعاً للآخرِ، كما إذا خالعَ زوجَته على كفالةِ ولدِه منها عَشْرَ سنين، تُرضِعُه منها سنتينِ وتُنفِقُ عليه إلى تمامِ اللَّدَّةِ، وبيّنَ مقدارَ ما تُنفِقُ عليه عَشْرَ سنين، تُرضِعُه منها سنتينِ وتُنفِقُ عليه إلى تمامِ اللَّدَّةِ، وبيّنَ مقدارَ ما تُنفِقُ عليه كُلَّ يوم وما تكسوه كلَّ فصل، وكان ذلك تما يجوزُ السَّلمُ فيه، ووصَفَهُ بالأوصافِ المعتبرةِ المشروطةِ في السَّلَم، ففي صِحَّةِ الخُلعِ بِالمُسمَّى طريقانِ، أحدُهما: أن المسألة على قولينِ من حيث إنه جَمْعٌ بين عقدينِ مُحتَلِفينِ، فإن السبيل في الإرضاع [٦٥/أ] على قولينِ من حيث إنه جَمْعٌ بين عقدينِ مُحتَلِفينِ، فإن السبيل في الإرضاع [٦٥/أ] والحضانةِ سبيلُ الإجارةِ، وفي الطعامِ والإدامِ سبيلُ السَّلَم، والثاني وهو الأصح عند الشيخ أبي حامدٍ وكثيرٍ من الأصحابِ ـ: القطعُ بالصِّحَةِ؛ لأن المقصودَ كفايةُ الطَّفلِ، والكفايةُ تفتقرُ إلى هذه الأمورِ، وفي الأصولِ المذكورةِ كُلُّ عقدٍ مقصودٌ في نفسهِ، والبعضُ عنيٌّ عن البعض.

⁽١) «روضة الطالبين» (٣: ٣٩١).

⁽٢) المصدر السابق (١٠: ٣٦٢).

الشرط السابع: أن يكون كلُّ من العاقِدَينِ أهلاً لهما؛ ليخرج بذلك ما إذا كاتبَ عبدَه وباعه شيئاً، وقد ذكر الرافعيُّ والنوويُّ في كتاب الكتابة: «أن في ذلك طريقَينِ، أحدُهما: على القولَيْن في الجمع بين مُحْتَلِفَي الحكمِ، والثاني وهو المذهب يبطُلُ البيعُ، وفي الكتابةِ قولا تفريقِ الصفقةِ»(١).

ومن ذلك، قولُه:

الفرقُ بين التعليقِ والشرطِ: أن التعليقَ ترتيبُ أمرٍ لم يُوجَد علىٰ أمرٍ لم يوجَد بإنَّ أو إحدىٰ أخواتها.

والشَّرطُ: التزامُ أمرٍ لم يُوجد في أمرٍ وُجِدَ بصيغةٍ مخصوصةٍ.

ومن ذلك:

تقييدُه قولَ من قال: «من استعجلَ بشيءٍ قبل أوانه عُوقِبَ بحرمانه»، بقوله: «ولم تكن المصلحةُ في ثُبوتِه» لتخرجَ بذلك أُمُّ الولدِ إذا قَتلَت سَيِّدها، والمُدبَّرُ إذا قتل سَيِّده، فإنها يُعتقانِ بموتِه (٢)، فكانت المصلحةُ في ثبوتِ ذلك ولم يُحرَما، وكذلك صاحبُ الدَّينِ المُؤجَّلِ إذا قتل مَن له عليه الدَّينُ المؤجَّلُ فهات، فإن الدَّينَ يَحِلُ بموتِه، فكانت المصلحةُ في ثبوتِه ولم يُحرَم.

وله غيرُ ذلك من القواعدِ والفوائدِ والضوابطِ مما لا نُطَوِّلُ بذكرِه، وكتابه «التدريبُ» مشحونٌ بذلك، وهذه نُبذَةٌ يسيرةٌ أردنا بها التنبية على غيرِها، ولنقتصر عليها، والله أعلم.

⁽۱) «روضة الطالبين» (۲۱۲:۲۱۲).

⁽٢) انظر: «الوسيط» للغزالي (٤٠٩:٤).

ذكرُ شيءٍ من كلامه في أصول الفقه

[70/ب] من ذلك قوله: إنَّ محلَّ الخلافِ في أنه لا يُشتَقُّ اسمُ الفاعلِ لشيءٍ، والفعلُ قائمٌ بغيره، إنها هو بالنسبة إلى الموضوعاتِ اللَّغويةِ، فأما الشرعياتُ فإنها تطلقُ حقيقةً على من ثبت له ذلك الوصفُ، ولو بوكيلِه أو وليِّه أو الحاكم، ما لم يظهر أن المرادَ المباشرُ، كقوله: «البيِّعانِ بالخيارِ»(۱)، ومن الأوَّل: «من باع نخلًا قد أَبِّرَت»(۲)، و «من أعتق شرِكاً له في عبدٍ»(۳). قال: وقد بيَّنا ذلك في قاعدة الأفعالِ المسندة إلى فاعليها.

ومن ذلك: قولُه في مسألة شرطِ إطلاقِ المشتَقِّ حقيقةُ دوامِ أصلِه: إنه اعتقد بعضُهم أن محلَّ الخلافِ في المشتقِّ المحكوم به، فأما إذا كان متعلَّقَ الحكمِ فليس محلَّ الخلافِ بل يكون حقيقةً بالنسبة إلى الأزمنة كُلِّها اتفاقاً نحوُ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ الخلافِ بل يكون حقيقةً بالنسبة إلى الأزمنة كُلِّها اتفاقاً نحوُ: ﴿ وَٱلسَّارِقَ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿ ٱلنَّانِيَةُ وَٱلنَّانِيةُ وَٱلنَّانِيةُ وَالنور: ٢] ﴿ فَاقَتْلُواْ (٤) ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥].

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب البيعان بالخيار برقم (٢١١١)، ومسلم كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس برقم (١٥٣١) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب من باع نخلًا قد أُبَّرت برقم (٢٢٠٤)، ومسلم كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها تَمُّر برقم (١٥٤٣)، وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.

⁽٣) سبق تخريُجه.

⁽٤) في الأصل: «اقتلوا».

قال شيخُنا الوالد رضي الله عنه: والصوابُ عندي أنه لا فرق، وذلك أنّ من أقدمَ على صفةٍ مما ذُكِرَ فعند تلبُّسِه بها تناولته الآيةُ حقيقةً، ثم لا ينقطعُ الحكمُ اللا بدليل شرعيِّ، كإسلام المشركِ اتفاقاً، وكتوبةِ الزاني ونحوه على قول، ومن تلبَّسَ بذلك الشيءِ قبل نزولِ الآيةِ، تناولته الآيةُ عند نزولها مُراداً بها إقامة الحكمِ عليه ويكون التناولُ حقيقةً، فإن كلام الله تعالى قديمٌ، والإنزالُ بذلك السببِ أظهرُ [تناول الآية له، وأيضاً فلو كان حقيقة في الأزمنة كلها لزم] (١) أن يقتل المشرك، وإن زال إشراكه، وهو خلافُ الإجماع، وحينئذِ فالمرادُ الأمرُ بقتلِه حالةَ شركِه، وهو الحقيقةُ كمن قال: أكرمِ العالمَ وأهنِ الجاهلَ، وإنها قلنا يُحدُّ الزاني والسارقُ وإن مضى ما صدر منهما؛ لأنه لم يَقُمْ دليلٌ يقتضي إسقاطَ ما تعلَّق بها.

ومن ذلك: أنّ الخلاف في وقوع كُلِّ من المترادفين موقع [77/أ] الآخر لا يتحقَّقُ؛ لأن المستعمل ابتداءً لألفاظِ اللغة المترادفة لا حَجْرَ عليه في الإتيانِ بها يريدُ منها قطعاً، والناقلُ عن غيره متعلِّقٌ ببابِ الأخبارِ، وقد ذُكِرَ هناك أن الأكثر جوازُ نقلِ الحديثِ بالمعنى للعارفِ(٢)، وقيل: بلفظٍ مرادفٍ، وما يتعلَّقُ بِلُغتَين إن كان مما يتعبَّدُ به فليس المنعُ فيه من أجل ما نحن فيه، وإن كان غير ذلك فلا منع منه أيضاً.

ومن ذلك: أنه إذا انصرف المشتركُ (٣) إلى أحد مَعنَ يَيهِ بقرينةٍ تُعَيِّنُهُ معنى كأن لم يكن له إلا موالي من أعلى فيمن وقف (٤) على مواليه ثم حدَث الآخر،

⁽١) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، واستدركناهُ من ترجمة الجلال (٣٠/ ب).

⁽٢) يعني العالمَ بالفرقِ بين المحتملِ وغير المحتمل، والظاهرِ والأظهر إلى غير ذلك من الضوابط. انظر: «المستصفى» للغزالي (١: ١٣٣).

⁽٣) في الأصل: «المُسْتَعمل»، وصوَّبناه من ترجمة الجلال (٣١/ أ).

⁽٤) من الوقفِ، وهو ما يجعله المسلمُ موقوفاً على غيره.

فالظاهر أنه لا يدخل، بخلافِ عموم غيرِه، قال: ولم أَرَ من تعرَّضَ له، قال: ولو وقف على أولاده ولم يكن له إلا أولاد أولادٍ، وقلنا بدخولهم، فلو حَدَثَ له أولادٌ دخلوا إعهالاً للحقيقة التي وُضِعَ اللفظُ لها(١)، بخلافِ المشتَركِ، قال: ولم أَرَ مَن تعرَّضَ لهذا أيضاً، وإذا دخلوا لم يَحْجُبوا أولادَ الأولاد إعهالاً للمَجاز بتعينه ثَمَّ له، وللحقيقة بمقتضى إعهالِ اللفظِ في حقيقته.

ومن ذلك قولُه: إن الخلاف المذكور في الأفعالِ الاختيارية قبلَ البعثةِ لا يتحقَّقُ ؛ إذ قبل آدمَ عليه السلام لم يتحقَّق وجودُ قوم حتى يتحقَّق الخلاف، وبعد وجودِه كان مُكَلَّفاً بما شَرَعَه اللهُ له، واستمرت الشرائع، ولا يصحُّ حمل الكلام على حالةِ الفترةِ؛ لأن الكلام قبل ورودِ الشرعِ المستدلِّ عليه بقولهِ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقَى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥].

ومن ذلك: قوله إنه بنئ بعضُهم على هذا الخلافِ ما لم يظهَر للمجتهد فيه حِلٌّ ولا حُرمَةٌ، وهذا إنها يجيءُ على خلافِ الفقهاءِ بمقتضى الأدلةِ الشرعيةِ لا على خلاف المعتزلة.

ومن ذلك قوله: إن قولهم: الأمرُ يتعلَّقُ بالمعدومِ لا خصوصيةَ [77/ب] للمسألة بالأمر، بل الأحكامُ الخمسةُ تتعلَّقُ بالمعدوم، ولا يترتَّبُ على الخلافِ فيها شيءٌ من الفقهياتِ، لكن الوصية لما سيوجد، والوقف عليه استقلالاً باطلانِ على المشهورِ (٢)، بخلافِ الوصيةِ بالحملِ وبها سيحدُثُ، ويمكن أن يقرُبَ من الخلافِ في المسألةِ، الخلافُ في تعليقِ الطلاقِ على النكاحِ، وتعليقِ العتقِ على الخلافِ في المسألةِ، الخلافُ في تعليقِ الطلاقِ على النكاحِ، وتعليقِ العتقِ على

⁽١) انظر: «البيان» للعِمراني (٨: ٨٣).

⁽٢) لأن من شروط الوصيةِ لـمعيَّن: أن يُعْلَمَ وجوده حالَ الوصية. انظر: «روضة الطالبين» (٦: ٩٩).

المِلكِ، وتعليقِ العبدِ الطَّلقَةَ الثالثةَ على عِتْقِه أو قبلَ عتقِه، ونحوُ ذلك من المسائل الفقهية، ومثله الإجازةُ للمعدومِ، وفيها كلامٌ مذكورٌ في علومِ الحديثِ(١)، وفي الوكالةِ وكَّلَه ببيعِ عبدٍ سيملِكُه ونحوُ ذلك، غير أن الموكِّلَ هنا خاطب وكيلاً أهلاً؛ لأن يوكِّلَ، وإن كان الموكَّلُ فيه معدوماً.

ومن ذلك: إن ما نقله ابنُ الحاجبِ عن القاضي أبي بكر الباقلانيِّ: من أن اللغةَ تثبتُ قياساً، اللغةَ تثبتُ قياساً، وقد صرَّح بذلك في كتابه «التقريب والإرشاد في ترتيبِ طرقِ الاجتهاد»(٣).

ومن ذلك: إنه قال في العبادة (٤) عن قولِ القاضي أبي بكر الباقلانيِّ في مسألةِ الصلاةِ في الدار المغصوبةِ: إن مذهبَ القاضي أنه لا يصحُّ الفرضُ، ولكن تصح الصلاةُ ويسقُطُ الطلبُ، كالصبيِّ يبلغُ في أثناءِ الصلاةِ أو بعد فراغِها في وسطِ الوقتِ، وأنَّ ما ذكره ابنُ الحاجبِ من أن القاضي يقولُ: الصلاةُ في الدارِ المغصوبةِ لا تصحُّ وتسقطُ (٥) بخلافِ الموجودِ في كتابِ القاضي، وهو «التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد»، فإن القاضي مع الجمهورِ في القولِ بالصحةِ والإجزاءِ،

⁽١) انظر: «محاسن الاصطلاح» للسِّراج البلقيني ص٣٣٩.

⁽٢) انظر كلام ابن الحاجب في «المختصر» بشرح الشمس الأصفهاني(١: ٢٥٥).

⁽٣) وهو الذي جزم به التاج السبكي في «رفع الحاجب» (١: ٤٢٦) حيث قال: «وفي النقل عن القاضي نظر، نقل عنه المازري وغيره المَنْعَ، وهو الصحيح عنه. وصَرَّح به في كتاب «التقريب»». انتهى.

قلت: انظر كلام المازري في «إيضاح المحصول من برهان الأصول» ص١٥٢.

⁽٤) في الأصل: «العبارة»، وصوّبناه من ترجمة الجلال (٣١/ ب).

⁽٥) انظر كلام ابن الحاجب في «المختصر» بشرح الأصفهاني (١: ٣٧٩) وعبارتُه ثمّة نقلًا عن القاضي: «ويسقط الطلب عن المكلّف عند الصلاةِ لا بها».

ولكنَّ المعصية حاصلة للمكلَّفِ باعتبارِ ارتكابهِ النهي، فكانت الصلاة معصية ولكنَّ المعصية على مأمورِ بها، وغير متأتِّ فيها نية الوجوبِ، فكانت مع هذا واقعة موقع الفرضِ المأمورِ به ومُسْقطة له، وكان ذلك كصلاة الصبيِّ يبلُغُ في أثنائِها أو بعدَها في وسطِ الوقتِ، فإنها صَحيحة بجزئة عند الأكثر، وإن لم يصحَّ منه نية الوجوب، وقد ذكر القاضي إجماع السلفِ على أنها صحيحة بجزئة، وقال: فبطل ما قالوه من كُلِّ وجه، وصَحَّتِ الصلاة في الدار المغصوبة.

ومن ذلك: أنه قال: ترجيحُ أنَّ المندوبَ مأمورٌ به مُشِكلٌ، يعني إذا كان ذلك بصيغةٍ مطلقةٍ، فإن صيغة (أفعل) حقيقةٌ في الوجوب، وحينئذ فيكونُ الأمرُ بطريق الأولى، فإن أريدَ أن المندوبَ مأمورٌ به على معنى أنه مدلولٌ عليه بصيغةِ (أفعل) فقد خُولِفَ ذلك الأصلُ، وإن أريد أنَّ لفظَ الأمرِ يتناولُ الندبَ حقيقةً، فإنَّ لفظة (أَمَرَ) للوجوبِ قطعاً، وحملُها على الندبِ لا يكونُ إلا بقرينةٍ، ولا يأتي فيها الخلافُ في صيغة (أفعل) لتردُّدِ صيغةِ (أفعل) بين الأمر والإذن وغير ذلك عاهو مقرَّرٌ في موضعِه (۱).

ومن ذلك: أن ما قاله ابنُ الحاجبِ من أن الصِّحَّةَ والبطلانَ والحكمَ بواحدٍ منها أمرٌ عقليٌّ، ممنوعٌ (٢)؛ لأنّ الصحةَ إنها استُفيدَت من الشرعِ (٣)، والأدلةُ الشرعيةُ هي التي اقتضت لدى العقلِ أن يحكُمَ بذلك.

ومن ذلك: اعتراضُهُ على من فَسَّرَ الصحةَ باستتباعِ الغايةِ، ومعناه كونُ

⁽١) انظر بسط هذه المسألة في «شرح اللمع» للإمام الشيرازي (١: ٢٠٦).

⁽٢) انظر كلام ابن الحاجب في «المختصر» بشرح الأصفهاني (١: ٩٠٩).

⁽٣) وهو الذي جزم به الغزالي في «المستصفى» (١: ٧٥) حيث قال: «والصحيحُ عند المتكلِّمين عبارةٌ عمّا وافق الشرع».

الشيء بحيثُ يستتبعُ غايتَهُ (١)، بأنَّ نفسَ الاستتباعِ ليس هو الصحة، وأيضاً فصلاةً المتيمِّم لعدم الماء في موضع يغلبُ وجودُه فيه صحيحةٌ عند الفقهاء، ولا تُسقِطُ المتيمِّم لعدم الماء في موضع يغلبُ وجودُه فيه صحيحةٌ عند الفقهاء، ولا تُسقِطُ القضاء، والأولى أن يقال: الصحةُ صفةٌ لازمةٌ لما يصدُرُ من العبدِ، بما يُعتَبَرُ في القضاء، والأولى أن يقال: الصحة صفةٌ لازمةٌ لما يصدُرُ من العبدِ، بما يُعتَبَرُ في القسادِ عنه.

ومن ذلك: أنّ قولهم: يجوزُ أن يُجْمَعَ عن (٢) قياس، يُسْتثنى منه ما إذا أُجِمْعَ على أمرِ ثم ظهر نصُّ بخلافِه، فإنّ ظاهرَ كلامِ المحقِّقين، أنه لا يكونُ المستندُ حينئذٍ للإجماع إلا نصاً.

ومن ذلك: قولُه: إنّ قولَ ابنِ الحاجبِ في مسائلِ النهي: "وفي تقدُّم الوجوبِ قرينةٌ نَقَلَ الأستاذُ" الإجماع، وتوقَّفَ الإمامُ (٤) فيه (٥)، يعني لا ينتهضُ تقدُّمُ الوجوبِ قرينةٌ في حملِ النهي على رفعِ الوجوبِ، بل التحريمُ ثابتُ اتِّفاقاً، كذا حكاه الإمامُ في "البرهان"، فقال: وقد ذكر الأستاذُ أبو إسحاقَ رحمه الله أنَّ صيغةَ النهي بعد تقدُّم الوجوبِ محمولةٌ على الحظرِ، والوجوبُ السابقُ لا ينتهضُ قرينةً في حملِ النهي على رفعِ الوجوبِ، وادَّعى الوفاقَ في ذلك، ولستُ أرى ذلك مسلمًا أناً، وما أرى المُخالِفِين الحاملين الصيغةَ على الإباحةِ يُسَلِّمُون ذلك (٧)، ثم

⁽١) انظر: «البحر المحيط في أصولِ الفقه» للبدرِ الزركشي (٢: ١٨).

⁽٢) كذا في الأصل. ولعلّ الصواب: «على».

⁽٣) يعني أبا إسحاق الإسفراييني.

⁽٤) يعني الفخر الرازي.

⁽٥) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ٨٦).

⁽٦) وزاد إمام الحرمين: «أمّا أنا فساحبٌ ذَيْلَ الوقفِ عليه كما قَدَّمتُه في صيغةِ الأمرِ بعد الحظر».

⁽٧) «البرهان» لإمام الحرمين (١: ٨٨).

قال شيخُنا على قولِ الأصفهانيِّ في «شرحه»: «وتقدُّمُ الوجوبِ على النهيِ، لا يمنَعُ كونَ النهيِ للحظرِ، بل تقدُّمُ الوجوبِ على النهيِ قرينةٌ تُفيدُ الحظرَ، نقلَ الأستاذُ الإجماعَ على أن تقدُّمَ الوجوبِ قرينةٌ تُفيدُ الحظرَ، وتوقَّفَ إمامُ الحرمينِ في إفادةِ النهيِ الحظرَ إذا تقدّم الوجوبَ»(١)، ما نصُّهُ (٢): تقدُّمُ الوجوبِ على النهي ليسَ قرينةً تفيد الحظرَ، والذي ذكره الأستاذُ أنه ليس قرينةً تفيدُ الإباحة، وهكذا نقلَ إمامُ الحرمينِ في «البرهان»، وهذا الموضعُ مما يشرحُه الشُّرَّ الحُ على غير وجهه.

وقال شيخُنا في «المسؤول»: إن الإمامَ فخرَ الدين في «المحصول» حكى قولَينِ عن القائِلينَ بالإباحةِ، ثانيهما: أنَّ النهيَ بعد الأمرِ للإباحةِ، قال: وهذا غريبٌ لا يُعرَفُ، وكلام «البرهان» لا يثبُتُ به خلافٌ، ولم يقل أحدٌ: إنّ النهيَ للإباحةِ.

ومن [77/1] ذلك: قولُهُ على قولِ ابن الحاجب: «الخلافُ في أنَّ المفهومَ له عمومٌ لا يتحقَّقُ» (٣): بل يتحقَّقُ، وقد كتبتُ على ذلك تصنيفاً لطيفاً سمَّيتُه «تنقيحَ القولِ المعلوم بتحقيق الخلافِ في عموم المفهوم» فليُنظَر ما فيه، فإنه من النفائسِ.

ومن ذلك: ما قاله على قولِ ابنِ الحاجبِ: إنَّ جَمَعَ المذكَّرِ السالمَ لا يتناوَلُ النساءَ خلافاً للحنابلة (٤٠): إنَّه لم ينفردِ الحنابلةُ بذلك، بل هو مذهبُ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه المنصوصُ عليه في «الرسالةِ»(٥) في ترجَمةِ ما نزل من

⁽۱) «شرح مختصر ابن الحاجب» (۲: ۸۷).

⁽٢) مُتَعَلِّقٌ بقوله: «قال شيخنا» _ يعني والده السِّراج البلقيني رحمه الله _.

⁽٣) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ١٩٤).

⁽٤) المصدر السابق (٢:٨٠٢).

⁽٥) «الرسالة» ص٥٦ ٥-٥٧.

القرآنِ عامَّ الظاهرِ، وهو يجمَعُ العامَّ والخاصَّ، فذكر جملةً من ذلك قولُه تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْ صَكُمُ الصِّيامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣] وقوله: ﴿ إِنَّ الصَّلَوْةَ كَانَتَ عَلَى الله عنه في آخِر المُوَّمِنِينَ كِتَبًا مَّوقُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣]. قال الشافعيُّ رضي الله عنه في آخِر الترجمةِ: «وهكذا التنزيلُ في الصومِ والصلاةِ على البالغينَ العاقلين دونَ مَنْ لم يبلُغ، ومن بلغَ مَن غُلِبَ على عقلِه، ودون الحُيَّضِ في أيامِ حيضهن». انتهى. وهذا يبلُغ، ومن بلغَ مَن غُلِبَ على عقلِه، ودون الحُيَّضِ في أيامِ حيضهن». انتهى. وهذا مصريحٌ في أن المذكورين خُصِّصُوا بالدليلِ، ولولا دخولُ النساءِ في خطابِ ﴿ إِنَّ الصَّلَوٰةَ كَانَتُ عَلَى ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ ونحو ذلك، لم يصحَّ حينئذٍ دعوى التخصيصِ، الصَّلَوٰةَ كَانَتُ عَلَى ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ ونحو ذلك، لم يصحَّ حينئذٍ دعوى التخصيصِ، وقد نقلَ ابنُ بَرْهانَ (١) وغيره عن الشافعيِّ أنَّ خطابَ المذكَّرِ لا يتناوَلُ المؤنَّثُ (١)، فون لم يَصِحَّ أو فإن صَحَّ هذا كان له قولانِ، والخلافُ عند الشافعيةِ وجهان، وإن لم يَصِحَّ أو فإن صَحَّ وحُمِلَ على خطابِ المذكَّرِ، الذي لا تغليبَ فيه نحوَ الرجال، فلا خلافَ عنه، وعلى الجملةِ فالأظهرُ الدخولُ خلافً لمن صَحَّ خلافَ ذلك.

ومن ذلك: اعتراضُه على ابنِ الحاجبِ في قوله: «أبنيةُ الجمعِ لاثنين يصحُّ وثالثها مجازٌ" (٣): إنه يقتضي أن لنا قولًا أن أبنيةَ الجمعِ لا تصحُّ لاثنين لا حقيقةً ولا مجازاً، وهذا لا [٦٨/ب] يصحُّ، فإنّ المجازَ لم يمنعُ منه أحدُّ.

ومن ذلك: اعتراضُه على الأصفهانيِّ في قوله: «إنَّ ابنَ الحاجبِ زادَ من

⁽۱) الإمام الأصوليُّ النظّار أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد بن بَرْهان ـ بفتح الباء ـ الشافعيّ (ت ٥٢٠هـ) صاحب الكتاب الشهير «الوصول إلى الأصول»، تفقّه على الشاشي، والغزالي وغيرهما، كان حادَّ الذهنِ، مواظباً على العلم، مشتغلاً بالتدريس. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٦: ٣٠)، وكتابه «الوصول» مطبوع.

⁽٢) «الوصول إلى الأصول».

⁽٣) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ١٢٢).

المخصّصاتِ: بدلَ البعضِ من (١) الكُلِّ، قال: وفيه نظرٌ، فإنّ المبدَلَ منه في حكمِ المُطّرح (٢)، والبدلُ قد أقيمَ مقامَه فلا يكونُ مخصّصاً له»(٣).

قال شيخُنا: في النظرِ الذي أبداه الشيخُ رحمه الله نظرٌ، قوله: «فإنّ المبدَلَ منه في حُكمِ المُطَّرِح»، يُقالُ عليه: إن كان المرادُ لم يبقَ دلالتُه معمولاً بها فهذا عينُ التخصيصِ؛ لأنه قَصَرَ العامَّ على بعضِ مُسمّاه، وإن كان المرادُ الإلغاءَ بالكليةِ فممنوعٌ؛ ألا ترى أنَّ من قال: أكرِم بني تميمَ العالمين، فلا بدَّ من أن يكونوا من بني تميم، فلو أن المُبدَلَ منه في حكم المُطَّرح بهذا المعنى، لم يلزم أن يكونوا منهم.

ومن ذلك: ما أملاه لبَعْضِ تلامذتِه من أهلِ الشامِ: للاستثناء (٤) المتعقبِ للجُمَلِ لِعَودِهِ على الجميعِ أَربعُ شرائط (٥)، أحدُها: أن يكونَ بالواوِ، وشَرَطَه جمعٌ من الأصوليين والفقهاء، والثاني: أن يكونَ العَودُ على الجميعِ مُكناً، بحيثُ لا يخرُجُ بعضُها بقرينةٍ لفظيةٍ أو دلالةٍ شرعيةٍ، فالأوَّلُ: كأكرمِ الرجالَ واضربِ النساءَ إلا الهنداتِ، والثاني: ﴿ فَأَجْلِدُوهُمُ ﴾ [النور: ٤] في آيةِ القذفِ، فإنه لا يسقُطُ بالتوبةِ لقيامِ الدليلِ الشرعيِّ، على أن التوبةَ لا تُسقِطُ مثلَ ذلك، على أنَّ في المسألةِ قولاً للشافعيِّ رضي الله عنه وفيه وَفي بالقاعدة وهو محكيٌّ في الرافعيِّ في كتابِ قاطعِ الطريقِ.

⁽١) في «شرح الأصفهاني»: «عن».

⁽٢) في «شرح الأصفهاني»: «الطرح».

⁽٣) «شرح الأصفهاني» (٢: ٢٤٨).

⁽٤) في الأصل: «الاستثناء». ولعلَّ الصوابَ ما هو مُثبت.

⁽٥) انظر مسائل هذا المبحث في «شرح اللمع» للشيرازي (١: ٣٩٩)، و«رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» للتاج السبكي (٣: ٢٦٧).

الشرطُ الثالثُ: أن يكون العامِلُ مُتَّحِداً، فلو اختلف كما في قوله تعالى الشرطُ الثالثُ: أن يكون العامِلُ مُتَّحِداً، فلو اختلف كما في قوله تعالى [79/أ]: ﴿وَأُمَّهَا فِي نِسَآبِكُمُ مُورَبَكِمُ مُورِكُم مِن نِسَآبِكُمُ النَّيِي وَخَلَتُ مَبِهِنَ ﴾ النساء: ٣٣] فإن الوصف في قوله: ﴿النِّي وَخَلَتُ مَبِهِنَ ﴾ يختصُّ بالأخيرة، مع أن الاستثناء والشرطَ والصفة يعود إلى الجميع عندنا، على أن في المسألة رأياً في المذهبِ أنَّ أُمَّ الزوجةِ لا تحرُمُ إلا بالدخولِ(١).

الشرطُ الرابعُ: ذكره الإمامُ في «النهاية»(٢): أن لا يتخلَّلَ بين الجملتين كلامٌ طويلٌ، فلو تخلَّلَ بعدتُ يؤذِنُ بالفصلِ اختُصَّ بالأخيرةِ قطعاً، وليس الخلافُ مختصاً بالجملِ بل يجري في المفردات.

ومن ذلك: ما سَمِعْتُه من شيخِنا الأخِ - أبقاه الله تعالى - أنّ شيخَنا الوالدَ رضي الله عنه خرّج مثالاً عظيماً من القرآنِ العظيم، لأن الصفة المتوسِّطة تعودُ على الجملِ قبلها وبعدها وهو قوله تعالى: ﴿فَجَزَآءُ مِثْلُ مَا قَنَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَعَكُمُ بِهِ عِذَوا عَلَى الجملِ قبلها وبعدها وهو قوله تعالى: ﴿فَجَزَآءُ مِثْلُ مَا قَنَلُ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَعَكُمُ بِهِ عِذَوا عَدْلِ مِنكُمْ هَدَيًا بَلِغَ ٱلكَعْبَةِ أَوْكَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسَكِينَ ﴾ [المائدة: ٩٥] فإن قوله: ﴿بَلِغَ اللَّكَعْبَةِ ﴾ يتَّفقُ لما قبله ولما بعده، وهو إطعام المساكين فلا يُعطى الأكلُ إلا لمساكين الحرم، كما هو في الهدي.

ومن ذلك: ما ردّ به على ابنِ الحاجبِ في مسألة تخصيصِ القرآنِ بخبرِ الواحدِ في مثل: ﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي آوَلَندِ كُمُ ﴾ [النساء: ١١] خُصِّصَ بقوله ﷺ:

⁽١) حكاه إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٢: ٢٢٣) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، زاد في «البيان» (٩: ٢٤١): وبه قال مجاهد_رحمةُ الله عليه .. وقال النووي في «روضة الطالبين» (٧: ١١٢): «وهو شاذُّ وضعيف».

⁽٢) لم أهتل إليه في «النهاية»، وذكره النووي نقلًا عن إمام الحرمين في «روضة الطالبين» (٥: ١ ٣٤).

«لا يرثُ المسلمُ الكافر ولا الكافرُ المسلمَ»(١) وبقولِه ﷺ: «نحنُ معاشَر الأنبياءِ لا يُورَّثُ»(٢)، أنه أورد على ذلك: «إن كانوا أجْعُوا فالمخصِّصُ الإجماعُ، وإلا فلا دليلَ»(٣) قلنا: أجمعوا على التخصيصِ بها.

قال شيخُنا الوالد رضي الله عنه: لو كان المخصِّصُ الإجماعَ، للزم أن يكون في حياةِ النبيِّ ﷺ العموم على حاله من غير تخصيصٍ إذ الإجماعُ حينئذٍ لم يكن حجةً، ويكون التخصيصُ حصل بعد وفاتِه، وهذا باطلٌ.

ومن ذلك: قولُه: إنما يخصُّ العامُّ بالمفهومِ إذا لم يكن المنطوقُ به في دليلِ المفهوم، موافقاً لصورةٍ من صورِ العموم في المعنى، فإن كانت صورةً من صور العموم توافق المنطوق به في المعنى، فإنه يخصص العموم بالقياس، مثاله، قوله: ﴿ وَلِلْمُطَلَقَتِ مَتَنعُ ﴾ [البقرة: ٢٤١] عامٌّ خُصَّ بمفهوم قوله تعالى: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ إِن طَلَقَتُمُ ٱلنِسَاءَ مَا لَمَ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فخرج من عام ﴿ وَلِلْمُطلَقَنَ ﴾ من طُلِّقت قبل الدخولِ ولها نصفُ الفرضِ، فخرج من عام ﴿ وَلِلْمُطلَقَنَ ﴾ من طُلِّقت قبل الدخولِ ولها نصفُ الفرضِ، لكن المطلقة بعد الدخول موافقةٌ للمنطوقِ في المعنى، إذ الكسرُ الحاصلُ لها لم يُجبَر بشيءٍ، فوجبَ لها المنعةُ على الأظهرِ، إما لأن المسكوت عنه مساوياً للمنطوقِ به في الحكم، وإما لأنَّ العامَّ يُخَصُّ بالقياسِ، فليُتنبَّه لذلك.

ومن ذلك: قولُه: إنه ذُكِرَ [٦٩/ب] في الأصولِ تخصيصُ المفهومِ لعمومِ آخرَ، ويُستنبَطُ من كلامِ الشافعيِّ مسألةٌ أخرى، وهي أنه يجوزُ أن يكونَ المفهومُ

⁽١) سبق تخريجُه.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٩٧٢) من حديث أبي هريرة بإسنادٍ صحيح وفيه تمام تخريجه.

⁽٣) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ٣١٦).

خصّصاً لمنطوقه، مثاله: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَئتِ مَلْ فَأَنفِقُواْ عَلَيْمِنَ حَقَى يَضَعْنَ مَلَهُنَ ﴾ [الطلاق: ٦] فجعل الشافعيُّ رضي الله عنه المنطوق في ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَئتِ مَلْ ﴾ خصوصاً بالبوائنِ بدلالةِ المفهومِ على ذلك، فقال في ترجمةِ نفقةِ المرأةِ التي لا يملِكُ زوجُها رجعتها: إن الله عز وجل لما أمر بالسكنى عاماً، ثم قال في النفقةِ: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَئتِ مَلُ فَأَنفِقُواْ عَلَيْمِنَ حَقَى يَضَعْنَ مَمْلَهُنَ ﴾ دلّ على أن الصنف الذي أمر بالنفقةِ على ذوات الأحمالِ منهن، صنفٌ دلّ الكتاب على أن لا نفقةَ على غير ذواتِ الأحمالِ منهن، صنفٌ دلّ الكتاب على أن لا نفقةَ على غير ذواتِ الأحمالِ منهن، المطلقةِ بصفة نفقةٍ ففي ذلك دليلٌ على أنه لا يجب نفقة لمن كان في غير صِفَتِها من المطلّقاتِ (١١).

قال الشافعي رضي الله عنه: فلها لم أعلم مخالفاً من أهل العلم في أن المطلقة التي يملِكُ زوجُها رجعَتَها في معاني الأزواج، في أنَّ عليه نفقتَها وسكناها، وأنَّ طلاقَه وإيلاء وظهار ولِعانَه يقعُ عليها، وأنه يَرِثُها وتَرِثُه، كانت الآيةُ على غيرها طلاقَه وإيلاء وظهار ولِعانَه يقعُ عليها، وأنه يَرِثُها وتَرِثُه، كانت الآيةُ على غيرها من المطلقات، ولم يكن من المطلقات واحدةٌ تخالفها إلا مطلَّقةٌ لا يملِكُ الزَّوجُ رجعَتَها، فظهرَ من كلامِ الشافعيِّ رضي الله عنه أن قولَه: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَكَ مَلِ الشَّالِ خَاصُّ بالبوائنِ غير ذواتِ الأحمالِ، فدلَّ خصوصُ مفهومِه على خصوصِ منطوقِه، ولو قال قائلٌ: احمِل ﴿ وَإِن كُنَ أُولَكَ حَصوصُ منطوقِه، ولو قال قائلٌ: احمِل ﴿ وَإِن كُنَ أُولَكِ حَصوصُ منطوقِه، ولو قال قائلٌ: احمِل ﴿ وَإِن كُنَ أُولَكِ حَصوصُ منطوقِه، ولو قال قائلٌ: احمِل ﴿ وَإِن كُنَ أُولَكِ مَلِ المنهومَ في البائنِ لقيامِ الإجماعِ على إيجابِ النفقة للرجعية، لم يكن مُبعِداً، لكن المفهوم في البائنِ لقيامِ الإجماعِ على إيجابِ النفقة للرجعية، لم يكن مُبعِداً، لكن يلزمُه أن النفقة في الرجعية تكونُ لها بسببِ الحملِ أو تكونُ للحملِ، وليس الأمر يلائه النزاميةُ للزامِه الإنها في حكم الزوجاتِ، لا يقالُ إن المفهوم دلالتُه التزاميةُ كذلك بلا خلافٍ؛ لأنها في حكم الزوجاتِ، لا يقالُ إن المفهوم دلالتُه التزاميةُ كذلك بلا خلافٍ؛ لأنها في حكم الزوجاتِ، لا يقالُ إن المفهوم دلالتُه التزاميةُ

⁽۱) «الأم» (٥: ٧٩).

وهي ضعيفةٌ، فكيف يُخَصُّ منطوقُه؟ لأنا نقولُ: تعليقُ الحكمِ على الوصفِ، اقتضت فائدتُه ذلك، والله أعلم.

ومن ذلك: قولُه: ذكر الأصوليون مسألةً رجوع الضمير إلى بعض أفرادِ العموم، وبَقِيَت مسألةٌ أخرى وهي: إذا فرَّعنا على أن رجوع الضمير، إلى بعض العامِّ لا يُحَصِّصُه، فإذا جاء بعد الضمير الخاصِّ ضميرٌ آخرُ يمكِنُ فيه العمومُ كان على عمومِه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسَكِنُوهُنَ ﴾، بعد قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَ ﴾ وقد على عمومِه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسَكِنُوهُنَ ﴾، بعد قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَ ﴾ وقد صرَّح الشافعيُّ بذلك في «الأمِّ في سورةِ الطلاقِ، فجعل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقَتُمُ النِّسَاءَ ﴾ عامّاً، وجعل قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَ بَمَعُوفٍ أَوْسَرِّحُوهُنَ بَعَرُوفٍ ﴾ وألبقرة: ٢٣١]، مُحتصاً بالرجعياتِ إذ عنده عودُ ضمير لبعضِ العامِّ لا يخصّصه، وجعل قوله: ﴿أَسَكِنُوهُنَ ﴾ عاماً في المطلَّقاتِ، وهذا ضميرٌ يوافق العمومَ السابق، فعُمِلَ بعمومِه، ولم يُنظرُ إلى توسُّطِ ضميرِ الخصوص، وجعلَ قولَه: ﴿وَإِن كُنُ أَوْلَنِ وَجُها رجعَتَها، وقد سُقنا لفظَه في المسألةِ التي لا يملِكُ زوجُها رجعَتَها، وقد سُقنا لفظَه في المسألةِ التي قبل هذه.

ومن ذلك: قولُه: إن المبحوث عنه في الأصولِ في المطلقِ والمقيَّدِ، هو النكرة التي دلَّت على واحدٍ غير معينٍ، لا الدالُّ على الماهيةِ من حيثُ هي هي، وهو المعرَّفُ باللام المعرِّفةِ للماهيةِ وفاقاً للشيرازيِّ [٧٠/ب] شارح ابن الحاجبِ.

ومن ذلك: اعتراضُهُ على ابنِ الحاجبِ في ذكرهِ في المطلق والمقيد ما نصُّه: «فإن كانا نفيَينِ (١) عُمِلَ بهما مثلَ: لا تُعتِق مكاتِباً كافراً» (٢)، قال شيخُنا الوالدُ

⁽١) في «مختصر ابن الحاجب»: «منفيَّكِينْ».

⁽٢) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ٣٥٣).

رضي الله عنه: ما ذكره المصنِّفُ تبعاً للآمديِّ في غير محل التقسيم، فإن الكلام على المطلقِ والمقيَّدِ وما ذكره نكرةٌ في سياقِ النفيِ تعمُّ، والنكرة في سياقِ النفيِ تعمُّ، وليس الكلامُ في عموم الشمولِ.

ومن ذلك: زيادتُه على ابنِ الحاجبِ، في شروطِ حَمْلِ المطلقِ على المقيَّدِ فقال: ذكرَ ابنُ الحاجبِ لحملِ المطلقِ على المقيَّدِ شرطَينِ: أحدُّهما: أن يَتَّحِدَ السببُ والحكم، فإن اختلفا لم يُحمَل اتفاقاً، الثاني: أن يكونا مُثبَتَينِ، فإن كانا منفِيَّينِ لم يحمل اتفاقاً، ووراءَ ذلك شروطٌ أُخرُ:

الأولُ: أن لا يكونَ في جانبِ الإباحةِ، ذكره الشيخُ تقيُّ الدين ابنُ دقيق العيدِ في «شرح العمدة»، في الكلامِ على لُبْسِ المحرمِ الخفَّ في بابِ ما يلبَسُ المحرِمُ من الثيابِ، فقال: إنَّ المطلقَ لا يُحمَلُ على المقيَّدِ في جانبِ الإباحةِ، إذ لا تعارُضَ بينهما، وفي المطلقِ زيادةُ (١)، قال الشيخُ: وفيه نظرٌ؛ لأنه قلَّ أن يُتصوَّرَ جانِبُ الإباحةِ إلا مع العمومِ أو مع التعريفِ، فلم يدخُل فيها نحن فيه.

الثاني: أن لا يكون هناكَ قيدانِ متضادًانِ أو أكثرُ، وأشار إلى هذا الشرطِ الإمامُ في «المحصول»، وله مثالانِ: أحدُهما الصومُ مطلقٌ في كفارةِ اليمينِ ومقيَّدٌ بالتتابعِ في القتلِ والظهارِ، ومقيَّدٌ بالتفريقِ في التمتع [٧١/ أ]، فالحملُ على أحدِهما دونَ الآخرِ ممتنعٌ، فتعارضا وبَقِيَ الإطلاقُ إن شاء تابعَ وإن شاءَ فَرَّقَ.

وذهبَ قومٌ إلى أنه يُحمَلُ على أقربهما قياساً، حُكِيَ عن بعضِ الشافعيةِ والحنفيةِ، فعلى هذا يُحمَلُ على الكفارةِ في الظّهارِ والقتلِ؛ لأنهما أقرَبُ إليه في القياسِ؛ لاشتراكهما في الكفارةِ، بخلافِ واجبِ التمتُّع، ولذلك كان للشافعيِّ

⁽١) "إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام" (٢: ٥٣) بتصرُّفٍ ملحوظ.

رضي الله عنه في المسألة قولان: الجديدُ: لا يجبُ التتابعُ في كفارةِ اليمينِ، والقديمُ: يجبُ، قال شيخُنا: وهذا البناءُ فيه نظرٌ، والأقربُ أن القولينِ إنها جاءا في وجوبِ التتابعِ من أجلِ أن القراءةَ الشاذة (١) حيث لم يجرِ مجرى التفسير ولم يُعارِضها خبرٌ فإنه يكونُ فيها قولانِ في العملِ بها، وما ذُكِرَ في التمتُّعِ من وجوبِ التفريقِ ليس بين الأيام كُلِّها، بل بين الثلاثة والسبعة.

المثال الثاني: جاء في ولوغ الكلب روايةُ: "أو لاهن بالترابِ"، وجاء "السابعةُ بالترابِ" وجاء "أو لاهُنَّ أو أخراهُنَّ بالترابِ"، وجاءت روايةٌ "إحداهن بالتراب (٢) فقال بعضُ الحنفية للقرافيِّ: نقضت الشافعيةُ أصلَهم في عدم حملِ المطلق على المقيَّد في ذلك، فأجاب القرافيُّ: بأن هنا قيدَينِ مُتضادَّينِ فألغيناهما وبقي على إطلاقه، قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: وهذا فيه نظرٌ من وجهينِ: أحدُهما: أنَّا لا نُسَلِّمُ البقاءَ على الإطلاق، بل يُحملُ عليها على معنى التخيير ومنع إجراء المتوسِّط، فلا يجوزُ أن يكونَ الترابُ إلا في الأولى أو في الآخرةِ دونَ ما بينها حملاً للمطلق على المُقيَّد على القيدين على طريقِ البدلِ، نصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه في "الأم"، وإنها لم يأتِ مثلُ ذلكَ في التفريقِ والتتابُع [١٧/ب]؛ لأنه ليس بينهما واسطةٌ، الوجهُ الثاني: أن الحنفيةَ تحمِلُ المطلق على المقيَّد فيما إذا اتفق السببُ والحكمُ ولا تخالِفُ في ذلك إلا فرقةٌ منهم شَذَّت، فحملتِ المقيَّد على المطلق، وإذا كان كذلك عند الحنفيةِ فهو لازمٌ لهم كها هو لازمٌ لنا.

⁽١) يعني قراءة «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»، وانظر بسط المسألة في «إحكام الأحكام» لابن دقيق العدد (١: ١٧١).

⁽٢) حديثُ ولوغ الكلب أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب برقم (٢٨)، وأبو داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء بسُؤر الكلب برقم (٧٤)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٢٩٨).

الثالثُ: أن يكون القيدُ من بابِ الصفاتِ والتوابعِ لا من بابِ الحكمِ المستقلِّ، ذكره الشيخُ أبو حامدٍ والماورديُّ، مثالُه: أن الله تعالى ذكر الكفارة في الظهارِ، فذكر الإعتاق ثم الصيامَ ثم الإطعامَ، ولم يذكر الإطعامَ في القتلِ، فلا تُحمَلُ كفارةُ الظهارِ على كفارةِ القتلِ في الإطعام؛ لأنه حُكمٌ مستقلٌّ، والمُطلَقُ إنها يُحمَلُ على المقيدِ في الصفاتِ والتوابعِ، وهذا أصحُّ قولي الشافعيِّ. والقولُ الثاني: يدخُلُ الإطعامُ في كفارةِ القتلِ، فعليه لا يُشتَرَطُ هذا الشرطُ، ولكن يُشتَرطُ شرطُ آخرُ وهو أن لا يكونَ ما تُركَ فيه الحكمُ بالزائدِ رخصةً كالتيمُّم، ذُكِرَ فيه الوجهُ واليدانِ، وذُكِرَ في الوضوءِ الأعضاءُ الأربعةُ فلا يجري القولانِ؛ لأن الثانيَ رخصةٌ، أو يسدُّ عنه دليلُ آخر من إجماع أو سنةٍ أو غيرهما.

الرابع: أن لا يكونَ القيدُ ذُكِرَ سعه قدرٌ زائدٌ، يمكِنُ أن يكونَ القيدُ لأجلِ القدرِ الزائدِ فلا يُحمَلُ قطعاً، مثاله: لو قال لوكيله: إن قتلتَ فأعتِق رقبةً، مع: إن قتلتَ مؤمناً فأعتق رقبةً مؤمنةً، فلا يُحمَلُ المُطلَقُ على المقيَّدِ في غيرِ المؤمنِ لأن القيدَ هنا بالإيمانِ إنها جاء لأجلِ القدرِ الزائدِ وهو كونُ المقتولِ مؤمناً، مثالٌ ثانٍ من القرآن، قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكَفُرُ بِالإيمانِ فَقَدُ حَبِطَ عَمَلُهُ. ﴾ [المائدة: ٥]، مع قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِ دَمِنكُمْ عَن دِينِهِ عَنَيْمُتُ وَهُو كَافِرٌ فَأُولَتِهِكَ حَبِطتَ أَعْمَلُهُمْ فِي اللهُ أَن وَمَن يَرْتَدِ دَمِنكُمْ عَن دِينِهِ عَيْمُتُ وَهُو كَافِرٌ فَأُولَتِهِكَ حَبِطتَ أَعْمَلُهُمْ فِي اللهُ أَن الرَّدُةُ وَاللهِ عَلَى المقلق على المقيد في القدر الزائد وهو الخلُود في النار، وما اشتهر الإا فا الشافعية من أن الرِّدَّةَ لا تُحبِطُ العمل، إلا إذا اتّصلَ بها الموتُ حملاً للمطلق على المقيد في الشافعيّ رضي الله عنه في «الأم» على أن الرِّدَة على معنى ذهابِ الأجرِ (۱).

⁽١) «الأم» (١: ٩٨).

الخامس: أن لا يكونَ المطلقُ والمقيَّدِ بالأخيرِ، مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَأُمَّهَتُ مِن القرائنِ ما يقتضي اختصاصَ المقيَّدِ بالأخيرِ، مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَأُمَّهَتُ مِن القرائنِ ما يقتضي اختصاصَ المقيَّدِ بالأخيرِ، مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَأُمَّهَتُ مُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمُ مِّن فِسَآيِكُمُ الَّتِي دَخَلَتُ م فِن النساء: ٣٣] فوصف الدخولَ في الربيبةِ وإن قُطِعَ عن الأول باعتبار اتصال العامل، لكن هلا حُمِلَ المُطلَقُ على المقيد؟ لا يُقالُ: صَدَّ عنه الإجماعُ؛ لأنا نقولُ: في مذهب الشافعيِّ رضي الله عنه ولبعضِ السلفِ رضي الله عنهم رأيٌ بذلك، والجوابُ: لما عُطِفَ أحدُهما على الآخرِ وقُيدًد أحدُهما دلَّ الجمعُ بينهما وتقييدُ أحدِهما، على اختصاصِ الحُكمِ بالمقيَّدِ، ويُمكِنُ أن يُقالَ: لمَّا كان ذلك يؤدِّي إلى العقوقِ من البنتِ، سَدَّ الشارعُ البابَ وحكمَ بتحريمِ أُمِّ الزوجةِ مطلقاً، بخلاف العكسِ، فإن الأُمَّ تُريدُ الخيرَ لابنتها، فلم يبعُدأَنْ يكونَ ذلك مانعاً من التقييدِ.

السادسُ: وهو يُشبِهُ ما قبله بزيادةٍ، وهو أن لا يكون المتعاطفانِ ذُكِرَ في كُلِّ منها وصفٌ يخصُّه على طريقةِ التعريفِ له، فإن كان كذلك يُحمَلُ واحدٌ منها على الآخر، مثالُه: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُ قَرَآءِ ... ﴾ الآيةَ [التوبة: ٢٠] [٢٧/ب]، فالفقرُ لا يشترطُ في العاملين، ولا في المؤلَّفةِ قلوبُهم، ولا في الغارمين إذا كان لمصلحةِ ذاتِ البَينِ، على تفصيله في كتب الفقه، مثالٌ ثانٍ: ما ذُكِرَ في آيتَي الفيءِ والغنيمةِ من ذي القربي إلى آخره (١)، وشَذَّ من اشترط في ذوي القربي الفقرَ حملًا للمطلق على المقيَّدِ أو من دليلِ آخر (٢).

سؤالٌ تخرَّجَ منه شرطٌ سابعٌ وهو: أن عِدَّةَ الوفاةِ وردت في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزُوَجًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤، ٢٣٠]، من غير تقييدٍ

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿ مَّا أَفَّاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ عِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْئِيٰ ﴾ [الحشر: ٧].

⁽٢) ولتهامِ الفائدة انظر: «البرهان» للجويني (١: ١٦٠-١٦١).

بالدخولِ، وجاء في عِدَّةِ الطلاقِ تقييدُها بالدخولِ بقولِهِ تعالى: ﴿يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَاْ إِذَا نَكَحَتُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُ ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةِ تَغَنَدُّونَهُ ۚ ..﴾ الآية [الأحزاب: ٤٩]. ولم يُحمَل المطلقُ هناك على المقيَّدِ؟

فإن قيل: ليس ذلك من بابِ المطلق لوجودِ صيغةِ العمومِ وهو ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾ قيل في جوابه: وفي آية المُظاهِرِ ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظُهِرُونَ مِن فِينَآيِمٍم ﴾ [المجادلة: ٣]، فإن قيل: التقديرُ (ونساءُ الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربّصْنَ) فظهر العموم، قيل: لا يلزم هذا التقدير إذ يجوز أن يكون التقدير كها قدَّر سيبويه في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨]، أي: فيها يُتلى عليكم (١)، فالتقدير فيها نحن فيه وفيها يتلى عليكم الذين يتوفون منكم، ثم ابتداءُ يتربصن لتفسير المتلوِّ، وعلى تقديرِ العمومَ لا يُخَصُّ بالقياسِ، فالجوابُ عن ذلك كُلِّه على تقديرِ الإطلاقِ، أو على أن العمومِ أن التخصيصَ أو التقييدَ بالقياسِ، إنها يكونُ حيثُ كان الفرعُ مساوياً [٣٧٧/ أ] للأصلِ في التعليلِ أو راجحاً عليه، ولا كذلك هنا؛ لأن المتوفَّى عنها زوجُها أحكامُ الزوجيةِ باقيةٌ بدليل تغسيلِها لَهُ ووراثتِها منه (٢)، ولو كانت في حُكم البوائنِ لم تَرِث، فلما ظهر في الفرعِ ما يقتضي عدمَ إلحاقِهِ بالأصلِ، امتنعَ التقييدُ أو التخصيصُ بالقياسِ.

لا يقالُ: ومن أحكامِ الزوجيةِ وجوبُ المهرِ قبلَ الدخولِ والمُتعةِ حيثُ لا يُشَطَّرُ؛ لا لأنَّا نقولُ ذلك ليس من أحكام الزوجةِ بل جبرٌ لكسرِها، فهو من

⁽١) «الكتاب» لسيبويه (١٤٣:) وعبارتُه ثمَّة: «كأنه قال: وفيها فُرِضَ عليكم السارقُ والسارقة، أو السارقُ والسارقةُ فيها فُرِضَ عليكم، فإنّها دخلت هذه الأسهاءُ بعد قَصَصٍ وأحاديث». انتهى.

⁽٢) انظر: «نهاية المطلب» (٣: ١٢).

قضايا الطلاق، على أنه جاء بإسنادٍ حسنٍ ما يقتضي أمرَ النبيِّ عَلَيْ بالعدةِ لغيرِ المدخولِ بها، في حديثِ ابنِ مسعودٍ في رجلٍ تزوَّجَ امرأةً فهات عنها قبلَ الدخولِ بها ولم يفرض لها فقال لها: الصداقُ كاملاً وعليها العدةُ ولها الميراثُ، قال معقِلُ ابنُ سنانٍ: سمعتُ رسولَ الله عَلَيْ قضى به في بَرْوَعَ بنتِ واشقٍ، والحديثُ في السُّننِ بإسنادٍ صحيحٍ (١)، ولكنه يحتمِلُ أن يكون «قضى به» يعودُ على المهرِ لا على العدةِ والميراثِ، والظاهرُ عودُه على الجميع، وحينئذٍ، فلا يصحُّ التقييدُ ولا التخصيصُ؛ لوجودِ النصِّ بذلك.

لا يقالُ: وجوبُ العِدَّةِ على المتوفى عنها زوجها إذا كانت غيرَ مدخولِ بها إجاعٌ؛ لأننا نقولُ: قد جاءَ عن ابنِ عبّاسٍ روايةٌ أنها لا يجبُ عليها العدةُ، ولا يقالُ: يخرُجُ هذا الشرطُ السابقُ، وهو أن يكون في جانبِ الإثباتِ؛ لأن قوله: ﴿فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عِدَةٍ [٧٧/ب] تَعْنَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب: ٤٩] نفيٌ؛ لأنا نقول معناه الإثباتُ، إذ التقديرُ: تعتدُّ المطلقةُ بعد الدخول، بخلافِ: لا تُعتِق مكاتباً كافراً، وحينئذٍ، فيقال على تقديرِ أن ذلك ظاهرُ الحديثِ.

الشرطُ السابعُ: أن لا يوجدَ دليلٌ يمنَعُ من التقييدِ، أو يقالُ على تقدير المعنى السابقِ: الشرطُ أن لا يوجدَ من المعنى الظاهرِ ما يمنَعُ التقييدَ، وإنها قلنا: الظاهر؛ لئلا يقالَ: قد يكونُ في الظهارِ خُفِّفَ عليه فوجبَ أَيُّ رقبةٍ كانت مؤمنةً أو كافرةً لئلا يتضرَّرَ بترك وطءِ المظاهرَ منها إذا لم يجد المؤمنةِ، بخلاف القتل؛ لأنا

⁽۱) أخرجه أبو داود، كتاب النكاح، باب فيمن تزوَّج ولم يُسَمِّ صَداقاً حتى مات برقم (۲۱۱٤)، وابن ماجه، باب النكاح، باب الرجل يتزوَّج ولا يفرض لها فيموت برقم (۱۸۹۱)، والنسائي، باب النكاح، باب إباحة التزوَّج بغير صداق (٦: ١٢٢)، وصحّحه ابن حبّان (٤: ٩٨) وفيه تمامُ تخريجه.

نقول: هذا ليس بظاهرٍ؛ لأن المظاهِرَ ارتكبَ الحُرمةَ عمداً فلا يناسِبُه التخفيف، والقاتِلُ الخاطئ أو الجاهلُ لمؤمنٍ في دار الحربِ معذورٌ، ومع ذلك قُيِّدَ بالإيهانِ، فظهر فسادُ ما ذُكِرَ من المعنى، والعمل بظاهرِ الحديثِ أولى لهذه المعاني.

سؤالٌ يخرُجُ منه شرطٌ ثامنٌ، وهو أن يقال: قلتُم شروطُ الواقفِ كنصوصِ الشارعِ، فقد حَملتُم المطلَقَ على المقيّدِ في نصوصِ الشارعِ، فهلاّ حملتموه فيما لو وقفَ شخصٌ داراً على أولاده ثم وقف داراً أخرى على أولاده الفقراء، فها لكم لم تحملوا المطلقَ على المقيّدِ ولم تشرطوا الفقرَ في غيرهم؟

فالجوابُ من وجهَينِ، أحدُهما: أنه قياسٌ، وهو لا يجوزُ في شروطِ الواقفينِ. الثاني: أنه يؤدِّي إلى التخصيصِ، وإخراجِ بعضِ الأشخاصِ من عمومِ الشمولِ، فعليه: الشرطُ الثامنُ: أن يكون المطلق والمقيَّدُ من الواردِ في الكتابِ أو في السنةِ، لا في شروط الواقف ولا المُوصي، والله أعلم.

وإذا أضيفت هذه الثمانيةُ شرائطَ مع ما ذكره ابنُ الحاجبِ من الشرطين، كانت الشرائطُ عشرةً [٤٧/ أ] لم يجمعها أحد، وقد جمعها شيخُنا شيخُ الإسلامِ الوالدُّ رضي الله عنه في كتابِ لطيفٍ لهُ، والله أعلم بالصواب.

ومن ذلك قوله: إن ما اختاره ابنُ الحاجبِ تبعاً للآمديِّ (۱) من أن البيانَ يجبُ أن يكونَ أقوى في الدلالةِ من المبيَّنِ (۲)، قولٌ لم يَصْرِ إليه أحدٌ من العلماء، وإنها الآمديُّ اختاره ووَهِما في ذلك، وقد ذكرا في مسائلِ التخصيصِ جواز تخصيصِ الكتابِ بالكتابِ، وكذلك تخصيصَ السنةِ بالسنةِ، وحكيا عن الأئمةِ الأربعةِ

⁽¹⁾ في «الإحكام في أصول الأحكام» (٣: ٣١).

⁽٢) انظر: «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ٣٩٠).

جوازَ تخصيصِ القرآنِ بخبرِ الواحدِ، وذَكر أن التقييد يأتي فيه ما في التخصيص، فظهر بذلك أن الذي ذكراهُ هنا خطأُ لا توقُّفَ في ذلك.

ومن ذلك: اعتراضُه على الأصفهائي شارح ابنِ الحاجبِ في تمثيله لما جاء فيه البيانُ بالتدريجِ بقولهِ تعالى: ﴿فَأَقَنُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ فبيَّنَ الرسولُ عليه السلام إخراجَ الذمِّي، ثم العبد، ثم المرأةِ على التدريجِ (١)، قال شيخنا الوالدُ رضي الله عنه: الذي خرج بالبيان في القرآن لا في السنة وذلك في قوله تعالى: ﴿حَقَّ يُعُطُوا الْجِزْيةَ عَن يَدِ وَهُمُّ صَنْعِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] وهذا مما خُصَّ فيه الكتابُ السُّنَة في قوله يَعِيدُ: ﴿أُمِرتُ أَن أَقاتلَ الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله (١) الحديث.

ومن ذلك: مااستنبطه من حديث أبي سعيد بن المُعلَّى في «صحيح البخاري» (٣) ومن حديث [أُبِيِّ] (٤) ابن كعبٍ في «الترمذي» (٥)، أنَّ العامَّ في الأشخاصِ عامُّ في الأحوالِ والأزمنةِ والبقاعِ وذلك من قوله: «ما منعك أن تُجيبني؟ قال: كنتُ في صلاتي، قال: ألم تَسْمَعْ قَوْلَ الله تعالى: ﴿اَسْتَجِيبُواْ بِللّهِ وَلِلرّسُولِ إِذَا دَعَاكُمُ لِمَا في صلاتي، قال: ألم تَسْمَعْ قَوْلَ الله تعالى: ﴿اَسْتَجِيبُواْ بِللّهِ وَلِلرّسُولِ إِذَا دَعَاكُمُ لِمَا في صلاتي، قال: ألم تَسْمَعْ قَوْلَ الله تعالى: ﴿اَسْتَجِيبُواْ بِللّهِ وَلِلرّسُولِ إِذَا دَعَاكُمُ لِمَا في صلاته أو غيرها.

⁽١) انظر: «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ٤١٢).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، برقم (٣٩٢) من حديثِ أنسٍ رضى الله عنه.

⁽٣) كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب برقم (٤٧٤).

⁽٤) زياة يقتضيها السياق.

⁽٥) كتاب التفسير، باب ما جاءَ في فضل فاتحة الكتاب برقم (٢٨٧٥) وقال: هذا حديثٌ حسَن صحيح.

ومن ذلك: ما تَعَقَّبَ به على من نقل عن القاضي أبي بكر الباقلانيِّ تفريعاً علىٰ امتناع العملِ بالعموم قبل البحثِ عن المخصِّصِ، أنه لا بُدَّ من القطع بانتفائه(١)، فإن القاضي نقل عن ابن سرُيج: أنه يجوزُ سماعُ اللفظِ العامِّ وإن كانَ مخصوصاً ببعض أدلةِ السمع وإن لم يسمعُ مخصِّصَه ولم [٧٤/ب] يتقدم منه نظرٌ فيها يخصُّه من جهة القياس، وأن عليه إذا سَمِعَ ذلك التصفَّحَ والبحثَ عن أدلةِ التخصيص، ويجوزُ أن يكون قد وردت معه أو بعده، فإن وجد ما يجوِّزُه من ذلك خَصَّه، وإن فقده قضى بعموم اللفظ. قال: وهذا هو الذي يختارُه، ثم قال: فإن قال قائلٌ: كم مُدَّةُ الاجتهادِ في البحثِ عن تجرُّدِه أو اقترانِهِ بما يخصُّه؟ قيل: ليس لذلك حَدٌّ، وإنها يجبُ على العالم أن يبحث حتى يعلمَ قطعاً أنه مجرَّدٌ أو مقترنٌ أو يغلِبُ ذلك على ظَنِّه، ويبذُّلَ في ذلك وُسعَهُ وجُهدَهُ، فإذا فعل ذلك وجب عليه القضاءُ بِتَجَرُّدِهِ (٢) إن علم ذلك أو ظنَّه، ومُدَّةُ الطلبِ لذلك وحصولِ الظَّنِ به، يختلفُ بحسب اختلافِ طباع العلماء وقرائِحِهم وذكائِهم واستدراكِهم وإبطاءِ(٣) بعضِهم، فطلبُ مدةٍ معينةٍ بعيدٌ متعذِّرٌ، وإنها الواجبُ ما قلناه. انتهى كلام القاضي

وذكر الإمامُ في «البرهان» نحو كلام القاضي، وخرَّجَ منه أنه لا يتعيَّنُ القطعُ، بخلافِ ما نُقِلَ عنه الغزاليِّ في «المستصفى» (٤) وابن الحاجب في «مختصره». انتهي.

⁽١) نقل ذلك ابن الحاجب في «مختصره» بشرح الأصفهاني (٢: ٢١٤).

⁽٢) يعني تجرُّدَ العموم عن المخصَّص.

⁽٣) في الأصل: «وبطاء» ولعلّ المثبت هو الأصوب.

⁽٤) «المستصفى» (١: ٢٥٧).

وأفاد شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه أنَّ في «الأم» قال الشافعيُّ رضي الله عنه: فكلُّ كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسولِ الله ﷺ فهو على عُمومِه وظهورِه، حتى يُعلَم حديثُ ثابتُ عن رسولِ الله ﷺ يدلُّ على أنه إنها يرادُ بالجملة العامة بعضُ الجملة دونَ بعضٍ (۱)، وقال في موضع آخر: وكذلك ينبغي لمن يسمعُ الحديثَ أن يقول به على عمومِه وجُملتِه حتى يَجِدَ دلالةً يُفرِّقُ بها فيه (۲).

[٥٧/أ] وقال في موضع آخر: هكذا غيرُ هذا من حديثِ رسولِ الله ﷺ هو على الظاهرِ من العامِّ حتى تأتي الدلالةُ عنه من سنةِ رسولِ الله ﷺ أو إجماعِ على الظاهرِ من الذين لا يُمكِنُ أن يجتمعوا على خلافِ سُنَّةٍ له، على أنه باطنٌ دون ظاهرٍ وخاصُّ دون عامٍّ؛ ولهذا قال شيخُنا شيخُ الإسلامِ الأخُ أبقاه الله تعالى في «منظومته»:

ونصَّه يُعمَـلُ بالظـواهـرِ في العامِّ والمطلقِ في الأوامرِ انتهى.

ومن ذلك: ما اعترضَ به على من نقل عن الشافعيِّ رضي الله عنه في نسخِ السُّنَةِ بالقرآنِ قولين، بأنه ليس كذلك، بل يجوزُ نسخُ السنةِ بالقرآنِ بوفاقِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه، لكن اعتبر أن يكون هناك سُنَّةُ للنبيِّ عَلَيْهِ تبيِّنُ أن سُنَّتهُ الشافعيِّ رضي الله عنه، لكن اعتبر أن يكون هناك سُنَّةُ اللنبيِّ عَلَيْهِ تبيِّنُ أن سُنَتهُ الأولى منسوخةٌ، فإنه قال: فإن قيل: هل تُنسَخُ السنةُ بالقرآنِ؟ قيل: لو نُسِخَت السنةُ بالقرآنِ كانت للنبيِّ عَلَيْهِ فيه سُنَّةٌ تبيِّنُ أن سُنَّتهُ الأولى منسوخةٌ بِسُنَتِهِ الأخيرةِ، قال: ولو جاز أن يُقالَ: قد سَنَّ رسولُ الله عَلَيْ السنةَ الناسخةَ لجاز أن

⁽١) (الأم) (٥:٤٧١).

⁽٢) قاله رضي الله عنه في «الرسالة» ص٢٩٢.

يقال: قد يُحتَمَلُ أن يكونَ الرَّجْمُ منسوخاً بقول الله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلِّ وَنِعِدِيِّنَهُمَامِأْتَهَ جَلْدَةِ ﴾ [النور: ٢] وفي المسحِ على الخفين نسخت آيةُ الوضوءِ المسحَ. انتهى (١).

ومن ذلك: تعريفُه القياسَ بمقتضى ما ظهر [٥٧/ب] من نصِّ الشافعيِّ، وذلك أنه قال: كلامُ الشافعيِّ رضي الله عنه في «الرسالةِ» صريحٌ بأن القياسَ هو الاجتهادُ^(٢)، قال شيخُنا الوالدُ: والذي أقولُه في تعريفِ القياسِ، على مقتضى كلامِ الشافعيِّ، أنه الاجتهادُ في طَلَبِ حكم لم يتعين، فإن قيل: هذا حال القائِسِ فما تعريفُ نفسِ القياسِ من كلام الشافعيِّ هذا؟ قلنا: هو إلحاقُ ما لم يتعينَ حكمُه بما تعين حكمُه لاشتراكهما في المقتضي لذلك (٣).

ومن ذلك: ما أملاه بدروسِه إذ كان يدرِّسُ في القياسِ، فقال: الخارجُ عن القياسِ على أربعةِ أقسامٍ: قسمٌ لا يقاسُ عليه قطعاً، كأعدادِ الركعاتِ، ونُصُبِ الزَّكواتِ، ومقاديرِ الحدودِ والكفاراتِ، والأيهانِ في القساماتِ، وقسمٌ يقاسُ عليه قطعاً؛ كقياسِ العِنبِ على الرُّطبِ في العرايا، وقسمٌ قولانِ، والصحيحُ لا يقاسُ، كقياسِ سائرِ الثمارِ في العرايا فلا يقاسُ على الرُّطبِ في الأظهرِ، وقسمٌ يقاسُ ، كقياسِ سائرِ الثمارِ في العرايا فلا يقاسُ على الرُّطبِ في الأظهرِ، وقسمٌ

⁽۱) «الرسالة» ص ۱۱۰–۱۱۲.

⁽٢) المصدر السابق. وعبارتُه ثمّة: «وأما القياسُ فإنّها أخذناه استدلالًا بالكتاب والسنّة والآثار». قلت: قد اعترض الشيرازي على هذا بقوله: «وأما من قال إنه الاجتهاد فليس بصحيح؛ لأن الاجتهاد وهو النظرُ في الأدلّة وبذل المجهود في طلب الحكم».

⁽٣) والتعريف المشهور: «حُمَّلُ فَرْعٍ على أصلٍ بعِلَّةٍ جامعةٍ بينهما». انظر: «شرح اللمع» للشيرازي (٣) و ٧٥).

قولانِ والصحيحُ يقاسُ، وذلك في تحمُّلِ العاقلةِ (١) الجراحاتِ من الخطأِ وشِبهِ العمدِ، ففيها قولانِ والأظهرُ التَّحمُّلُ.

ومن ذلك: قولُه في تفسيرِ المناسبِ: أنه المعنى الموافِقُ للحكمِ الذي ظهر من القواعد الشرعيةِ، ما يقتضي ترتُّبَ الحكم عليه (٢).

ومن ذلك: قولُه: ينبغي أن يُقالَ في تعريفِ الاستدلالِ: ما ليس بنصِّ ولا إجماع ولا قياسٍ، مع تركيبِ قضايا فيه تُغَلِّبُ على [٢٧/أ] الظَّنِ ظهورَ المُدَّعى (٣)، وبذلك يخرجُ القولُ بالاستصحابِ والمصالحِ المرسلة؛ فإنه يَرِدُ على مَن عَرَّفَه بها ليس بنصٍ ولا إجماع ولا قياسٍ، قولُ الصحابيِّ، فإنه ليس بنصِّ ولا إجماع ولا قياسٍ، وليس باستدلالٍ، ويَرِدُ عليه المصالحُ المرسلةُ، وقال شيخُنا الوالدُّ رضي الله عنه: إن ما اختاره ابنُ الحاجبِ من أنَّ جملة أنواعِ الاستدلالِ شَرعُ مَن قبلنا شرعاً لنا قولُ لم يصر إليه أحدُّ من الأصوليين (٤)، وإذا كان شرعُ مَن قبلنا شرعاً لنا فهذا نفسُ الدليلِ لا أنه استدلالُ، والآمديُّ ذكر في الاستدلالِ الاستصحاب (٥)، ولم يتعرَّض لشرعِ مَن قبلنا، وإنها ذكره في النوعِ الذي ذكرَ فيه الدلائلَ المختلف فيها، وهذا هو الصوابُ.

⁽١) وهو من يدفعُ الديةَ مع الجاني.

⁽٢) ويسمِّيه الأصوليون أيضاً: الإخالة وتخريجَ المناط، وهو تعيين العلّة بمُجرَّدِ إبداءِ المناسبةِ من ذاتِه، لا بنصِّ ولا إجماع ولا غيرِهما، كالإسكار في تحريم الخمرِ لأجلِ حفظِ العقل. انظر: «مختصر ابن الحاجب» بشرح العضد الإيجي ص٣٠٠.

⁽٣) وعرَّفه بعضهم بأنه اسم لنوع خاصٌّ من الأدلة، وهو ما ليس بنَصٌّ ولا إجماع ولا قياس. انظر: «مختصر ابن الحاجب» بشرح الإيجي ص٣٦٣، و «حاشية البناني على المحلَّلُ» (٢: ٣٤٢).

⁽٤) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٣: ٢٦٦).

⁽٥) «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٤: ١٢٧).

ومن ذلك قولُه: إن قولَ ابنِ الحاجبِ: «لا يَرجِعُ عنه بعد تقليدِه اتفاقاً» (١)، يعني في ذلك الحكم، وما ذكره من الاتفاقِ ممنوعٌ، فإنّا إذا قلنا: يلزمُهُ الاجتهادُ في طلبِ الأعلمِ وغلب على ظنّه أن الثاني أعلَمُ، فإنه يجوزُ بل يجبُ، وإن لم نُلزِمه بل خيّرناه فيجوزُ أيضاً (١)، كما لو قَلَّدَ هذا في القبلةِ أياماً وهذا أياماً، وحينئذٍ فلا اتفاقَ.

وهذه نبذةٌ يسيرةٌ من كلامِه في هذا الفَنِّ.

* * *

⁽١) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٣: ٣٦٨).

⁽٢) وهو الذي حكاه الشمس الأصفهاني في «شرح ابن الحاجب» (٣: ٣٦٩) لكنه لم يحكِ الوجوب.

ذكرُ شيءٍ من اختياراتِهِ في علم النَّحوِ وكلامِه وأبحاثِه فيه

منها: أنه اختار ما ذهب إليه سيبويهِ رحمه الله أن ضميرَ الفصلِ لا يدخُلُ بين المبتدأِ وخبرِهِ ولا في باب إنَّ، وإنها يدخُلُ في باب حسبُ وباب كان، [٧٦/ب] قال: وقد وقعت زيادةٌ في «كتاب سيبويه» فيها: وأعلم أنها تكونُ في إنَّ وأخواتها وفي الابتداء، ولكنَّ ما بعدها مرفوعٌ؛ لأنه مرفوع قبل أن يُذكرَ الفصلُ. انتهى (١١). قال ابنُ السَّرَّاجِ: هذه زيادةٌ في «الكتابِ» وهو خلافُ أصلِ البابِ، ووافقه على ذلك أبو عليِّ الفارسيُّ في «التعاليق على كتاب سيبويه».

ومنها: أنه اختار ما قاله ابنُ مالكِ في المضارعِ من أنه يترجَّحُ الحالُ مع التجريدِ، ورَدَّ على الشيخِ أبي حيّانَ في ادِّعائِهِ التناقُضَ في ذلك حيثُ قال: إن في ذلك تناقضاً، فإن المشترك بالوضع لا يكونُ إذا تجرَّدَ عن القرائنِ يُحمَلُ على أحد محاملِهِ، بل يبقى مجُملاً، لكنَّ المصنِّف خلطَ إذ رَكَّبَ مذهبَ الفارسيِّ في أنه للحالِ أظهرُ على مذهبِ سيبويهِ أنه مشتركُ.

قال شيخُنا: ما بينه الشارحُ من المناقضةِ ممنوعٌ، فالتجريدُ قرينةٌ ترجِّحُه للحالِ، كما نقولُ في الأمرِ بعد الحظرِ يكونُ وقوعُه بعدَه قرينةً تصرِفُ الأمرَ عن ظاهرِه إلى الإباحةِ عند الأكثرِ.

⁽۱) «الكتاب» لسيبويه (۲: ۳۹۲).

ومنها: أنه اختار أنَّ فِعلَ التعجُّبِ يلزَمُ فيه نونُ الوقايةِ وفاقاً للبصريِّين، ومنهم ابنُ مالكِ خلافاً للشيخِ أبي حيانَ حيثُ قال: لا يلزَمُ نونُ الوقايةِ في فعلِ التعجُّب.

ومنها: أنه اختار أنَّ تاءَ المخاطَبِ تكونُ لما تأنيثه مجازيُّ، نحو: أنتِ تأتينَ طوعاً، أنتها تأتيانِ، أنتُنَّ تأتين، وقال في الاعتذار عن عدم ذكرِ ذلك: كأنَّ الخطابَ (٧٧/ أ] يستدعي أهلاً للخطابِ، لكن قد ينزَّلُ منزلةَ الأهلِ فيخاطَبُ به، قال: ولم أرَ من تعرَّضَ لذلك.

ومنها: أنه اختار أن حرفَ التنفيسِ يدخُلُ على هَلُمَّ وآها، وذلك أن الشَّيخَ أبا حيانَ قال: إنَّ آها وهَلُمَّ مضارعانِ ولا يقعانِ في كلامِ العربِ إلا بعد لا أو لم، والهمزةُ لازمةٌ لهما، ولا تدخل السين، وما ذُكِرَ معها على هذين المضارعين. قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: عدمُ الوجودِ لا يقتضي المنعَ، فما المنعُ من أن نقول في جوابِ ها وهَلُمَّ: سأهلُمَّ وسآها، وسوف أهلُمَّ وسوفَ آها(۱).

ومنها: أنه اختارَ أنَّ «أَنْ» إذا دخلت على المضارع لا تخلِّصُه للاستقبالِ وفاقاً لِما ذكره أبو زيد السهيليُّ (٢) عن بعضِ المتأخرين، واحتجَّ له بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهُ وَحِدُ لُّ سُبْحَنَهُ وَأَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، فقد دخل الناصبُ وهو «أَنْ» على الفعلِ المضارعِ ولم يخلِّصه للاستقبالِ؛ لأن المرادَ استحالةُ وجودِ الولدِ في حَقِّ الباري جلَّ جلالُه، فالمعنى تنزيهُ عن أن يكون له ولدٌ. انتهى كلامُ شيخنا الوالد رضي الله عنه. وقد بحث معه هنا ولدُه شيخُنا

⁽١) هذا اختيار عجيب يقف على تخومِ الشذوذِ، وأبو حيّان أَقْعَدُ في علومِ العربية من السّراج البلقيني رحمه الله.

⁽٢) الإمام المشهور صاحب «الروض الأنف»، وانظر كلامَه في «نتائج الفكر».

الأخُ _ أبقاهُ الله تعالى _ فقال: لكنَّ هذا فيه نظرٌ؛ لأن هذه الاستحالة من دليلٍ خارج، وذلك غيرُ قادح في مدلولِ اللغةِ.

ومنها: مابحثه مع شيخِه الشيخِ أبي حيان في اعتراضِه على ابنِ مالكِ في قوله: ويمنَعُ إعرابَ الاسمِ مناسبةُ الحرفِ بلا معارضٍ، وشرح قولَه: «بلا معارضٍ»، على أنه احترازٌ [۷۷/ب] من أيِّ، فإنها معربةٌ مع مناسبتها للحرفِ؛ لأنها إن كانت استفهاماً فأشبهت معنى الهمزةِ، أو شرطاً «...» (١) معناها، أو موصولةً فهي مفتقرةٌ افتقارَ غيرها من الموصولاتِ، لكن عارضَ هذه المناسبةَ إضافتها لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً، فيكون بمعنى بعضٍ إن أُضيفَت إلى معرفةٍ، وبمعنى كلِّ إن أضيفت إلى نكرةٍ، فغلَبَ مناسبتها للمُعرَبِ على مناسبتها للحرفِ.

قال الشيخُ أبو حيانَ في الاعتراضِ: وهذا الذي ذهب إليه المصنّفُ ليس بجيِّد؛ لأنه يُشرِكُ أيَّا في هذا المعنى غيرُها وهو مبنيُّ، وذلك لَدُن، فإنها لازمةٌ للإضافة، وهي بمعنى «عند»، و «عند» معربة و «لدن» مبنيةٌ، فكان ينبغي أن يُعرَبَ لَدُن كما أُعرِبَت أيُّ إذ قد اشتركا في المعنى الذي أوجب الإعرابَ لأيِّ.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: تأملتُ ذلك فظهر لي أن الإيرادَ غيرُ لازمٍ، وأن الذي ذكره صاحبُ «التسهيل»(٢) صحيحٌ، وذلك: أنَّ لدن ليست بمعنى عند، بل لَدُن لأولِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وحينئذٍ فلم يُعرَب لَدُن كما أعربت أيُّ؛ لأنها ليست بمعنى لفظةٍ معربةٍ بخلافِ أيًّ.

جوابٌ ثانٍ: وهو أن لدن بُنِيت لِشَبَهِها الحرفَ في لزومِ استعمالٍ واحدٍ وامتناع الإخبارِ بها وعنها، بخلافِ عند فإنها لا تلزَمُ استعمالاً واحداً ولكونها

⁽١) قد أُخلُّ التصوير بكلمةٍ في هذا الموطن، فلم يتبينّ لي وَجْهُها ولعلها: «تشبه».

⁽٢) يعني جمال الدين ابن مالك.

لابتداء الغاية، وتُستعمَلُ فضلةً وعُمْدةً فلم يُعارِض شبه الحرفِ في لَدُن من الوجوهِ المذكورةِ لزومُ الإضافةِ، فإن الشيء الواحدَ لا يقوى أن يُعارِضَ أشياء، بخلافِ أيِّ فإن معنى الحرفِ واحدٌ عارضه لزومُ الإضافةِ لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى، فصرنا إلى ما للأسهاءِ في الأصلِ، وهو الإعرابُ. جوابٌ ثالثٌ: إنَّ من العربِ من أعرَبَ لَدُن وهم قيسٌ لما كان موضع لَدُن [۸۷/ أ] صالحاً لعندَ شبّهوها بها فأعربوها، وبِلُغتِهم قرأ أبو بكرٍ عن عاصم قولَه تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَدُن الدال وأشمّها ضاً فلا اعتراض حينئذِ (۱).

لا يقالُ: الإيرادُ على ما جاء في أكثرِ اللغاتِ؛ لأنا نقولُ: يكفي مثلُ ذلك التعليلِ الذي ذكره ابنُ مالكٍ في مجيءِ الإعرابِ، وأما الكثرةُ والقلةُ فلا تُعَلَّلُ؛ لأن هذا بحسبِ الواقع.

جوابٌ رابعٌ: سلَّمنا أن لَدُن بمعنى عند، لكن عندَ من الظروفِ العادمةِ التصرُّفِ، وليس لها في وجوه الإعرابِ من التغيُّرِ ما لكلِّ وبعضٍ، فلم يكن وقوعُ لَدُن موقِعَها مقتضياً لزوالِ البناءِ لعدَم القوةِ فيها، بخلافِ كُلِّ وبعضٍ. انتهى.

ومنها: رَدُّه على شيخِه أي حيانَ في اعتراضِه على ابنِ مالكٍ في تعيُّنِ انفصالِ الضميرِ إن حُصِرَ بإنها، بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشَكُواْ بَثِي وَحُرُنِيٓ إِلَى اللهِ ﴾ [يوسف: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَحِدَةٍ ﴾ [سبأ: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعِطُكُم بِوَحِدَةٍ ﴾ [سبأ: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعُورَكُمُ أَنْ أَعَبُدَ رَبِّ هَلَا فِولَهُ عَلَى اللهُ عَنه: يُتعجَّبُ منه، يَوْمَ ٱلْقِيكُمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: يُتعجَّبُ منه، فإن هذه الآياتِ التي احتجَّ بها ليس في واحدةٍ منها حصرُ الضميرِ، والمصنفُ إنها فإن هذه الآياتِ التي احتجَّ بها ليس في واحدةٍ منها حصرُ الضميرِ، والمصنفُ إنها

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة ص٤١٢.

قال: يتعيَّنُ انفصالُ الضميرِ إن حُصِرَ بإنها، فأما قولُه: ﴿إِنَّمَا أَشَكُواْ بَقِي وَحُرُنِيَ إِلَى اللهِ ﴾ [يوسف: ٨٦]، فالمحصورُ مَن يُشتكى إليه والمعنى: لا أشكو بشِّي وحزني إلا إلى الله. وأما قوله: ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَحِدَةٍ ﴾ [سبأ: ٤٦]، فالمعنى: لا أعظكُم إلا بواحدةٍ فالمحصورُ الموعوظُ به، وأما قوله: ﴿إِنَّمَا أُمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَلَاهِ اللهُ وَالمَعنى: ما أمرت إلا أن أَبُدَ وَمَا قوله تعالى [٩١]، فالمحصورُ عبادةُ الله، والمعنى: ما أمرت إلا أن أعبد الله، وأما قوله تعالى [٧٨/ب]: ﴿وَإِنَّمَا ثُوفَوْنَ الأَجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ [ال عمران: ١٨٥] فالمعنى لا توفون الأجرَ إلا في الدارِ الآخرةِ.

ومنها: أنه جَوَّزَ في قولِ الشاعرِ:

عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوتِ وهذا تَحْملين طَليقُ (١)

أنه يجوزُ أن يكون ممّا حُذِفَ فيه الموصولُ من غير أن يجعلَ هذا موصولاً، يعني فيكون التقديرُ: هذا الذي تحملينَ، وقد ذكر ابنُ مالكٍ في آخر البابِ، أنه قد يُحذَفُ ما عُلِمَ من موصولٍ غيرَ الألفِ واللامِ، ويعني بالموصولِ الاسميَّ، وقال شيخُنا يعني أبا حيان في «شرحه»: إن هذا شيءٌ ذهب إليه البغداديون والكوفيون، وأما البصريون غيرُ الأخفشِ فلا يجيزون ذلك، وذكر شيخُنا يعني أبا حَيّان من الشواهدِ قولَه:

فوالله ما نلتُم وما نِيلَ منكمُ بمعتدلٍ وَفقٍ ولا متقارِبِ (٢) وقال: التقديرُ ما الذي نلتُم، وذكر شواهدَ كثيرةً، ولم أَرَ أحداً خرَّجَ في قوله:

⁽١) هو من شواهد «مغني اللبيب» (٢: ٤٦٢) وانظر: «تاج العروس» (عدس). والبيت ليزيد بن مفرِّغ الحميري في «الشعر والشعراء» (١: ٣٦٤).

⁽٢) هو لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه، انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (١٠: ٩٤).

«وهذا تحملين»، وقد خرجتُ عليه ما وقع من قولِ هِرقلَ: «هذا مُلْكُ (١) هذه الأمةَ قد ظهر »(٢)، وقد ذكرتُ ذلك في «الفيض الجاري على صحيح البخاري».

ومنها: ما استدركه على الشيخ أبي حيانَ في «شرح التسهيل» من أنه ينبغي أن يُزادَ في مُوجِبِ تأخيرِ الخبرِ تعدُّدُ الأخبارِ التي هي بمعنى الخبرِ الواحدِ، حكى ذلك صاحبُ «البديع» عن الأكثرين، حيث قال: وقد يَرِدُ للمبتدأ خبرانِ فصاعداً، قالوا: هذا حلوٌ حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودُ، وعليه قوله تعالى: [٢٩٨] فصاعداً، قالوا: هذا حلوٌ حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودُ، وعليه قوله تعالى: [٢٩٨] للمبتدأ في وهُوَ النبوج: ١٤]، قال: وهذان الخبران وقعا جميعاً خبراً للمبتدأ لمشابهتها الجُمَلَ، فلا يجوزُ الفصلُ بينها ولا تقدُّمُها على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقدُّمُ أحدِهما على الآخر، وقد أجازه بعضُهم، قال: وقد حكاه الشيخُ أبو حيان في تعدُّدِ الأخبارِ.

ومنها: أنه تعقّب على قولِ الشيخِ أبي حيانَ في بابِ دخولِ الفاءِ على خبرِ المبتدأِ المضمَّنِ معنى الشرطِ إذا دخلت عليه أن، وقد قيل: إدخال أَنْ في الموانعِ هو رأيُ سيبويه، وإخراجها رأيُ الأخفشِ، بأنه لم يُتعَقَّب على مَن نقل ذلك، والظاهر أنه لم يقف على نصّ سيبويه، وقد وقف الشيخُ ابنُ مالكِ على نصّ سيبويه فقال في «شرح الكافية»: نصَّ على ذلك في أَنْ وأَنَّ سيبويهِ وهو الصحيحُ الذي ورد به القرآنُ. قال سيبويهِ رحمه الله: وقال تعالى جَدُّه: ﴿ قُلُ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَذِي تَفرُّونَ مِنْهُ اللهِ مِنْهُ وَالْمَوْمِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽١) في الأصل: «يملك»، وصوّبناه من «صحيح البخاري».

⁽٢) هو جزء من حديثٍ طويل، أخرجه البخاري في باب بدء الوحي برقم (٧) من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

وهو صريحٌ في جوازِ دخولِ الفاءِ في خبر الذين، وأن دخولَ "إنَّ» على الذين لا يمنع من ذلك، وقد تُقِلَ عن الزمخشريِّ في غير "المُفصَّلِ» أَنَّهُ عكس النَّقلَ، فنقل عن سيبويه المنع وعن الأخفشِ الجوازَ، والوهمُ في ذلك واضحٌ. وجرى جماعةٌ من شُرَّاحِ "المفصَّلِ» ومنهم ابنُ الحاجبِ على ذلك، واستمرَّ في طريقةِ العجمِ إلى الآن، وهو وهمٌ بلا [٧٩/ب] توقف.

ومنها: تعقّبُه على الشيخ أبي حيانَ في بابِ كان وأخواتها، حيثُ قال: وكُلُّها أفعالٌ بلا خلافٍ إلا ليسَ، قال شيخُنا الوالدُّ رضي الله عنه: في «أسرار العربية» لابن الأنباريِّ خلافٌ في الكلِّ لم يحفظه الشيخُ رحمه الله، فإنه قال في أول هذا الباب: فإنْ قال قائلٌ: أيُّ شيءٍ كان وأخواتها من الكلام؟ قيل: أفعالٌ، وذهب بعضُ النحويين إلى أنها حروفٌ وليست أفعالاً؛ لأنها لا تدلُّ على المصدرِ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تَدُلَّ على المصدرِ، فلما لم تَدُلَّ على المصدرِ ذَلَّ على أنها ليست أفعالاً، فَدَلَّ على أنها حروفٌ، والصحيحُ أنها أفعالٌ، وهو مذهبُ الأكثرين (۱).

ومنها: اعتراضُه على الشيخ أبي حيان في تخريج قراءة سعيد بن جبير ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدَّعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادُ ٱمْثَالُكُمُ ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بإنْ الخفيفة وعباداً منصوبٌ وأمثالكم أيضاً منصوب، فإن أبا الفتح بن جنيِّ خرجها على أنها إنْ النافية، وقال: معناه ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم (٢)، يعني في الإنسانية، وإنها هي حجارةٌ ونحوها مما لا حياة له ولا عقل.

⁽١) «أسرار العربية» ص١١٢. واستدلّ على ذلك بوجوء ثلاثة.

⁽٢) قال أبن جني في «المحتسب» (١: ٢٧٠) وتعقّبه بقوله: وفيه ضعف لأنّ «إن» هذه لم تختصُّ بنفي الحاضر اختصاص «ما» به.

قال الشيخُ أبو حيانَ: ولا يتعيَّنُ هذا التخريجُ بل تحتملُ هذه القراءةُ الشاذةُ أن تكون «أَنْ» هي المخففةُ من الثقيلةِ، ويكونُ قد أعملها ونصبَ الخبرَ بها على حَدِّ ما جاء ذلك في أَنَّ المشددةِ في قول عمرَ بنَ أبي ربيعةَ (١): [من الطويل] إذا السودَّ جُنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكُن خُطاكَ خفافاً إنَّ حُرَّاسنا أسدا

وهذا التخريجُ حسنٌ، بل يتعيَّنُ لتوافُقِ القراءتين، وأما تخريجُ أبي الفتحِ ففيه تنافي القراءتين (٢).

قال شيخُنا [٨٠ / أ] الوالدُ رضي الله عنه: في هذا التخريج اعتراضٌ من جهة أنَّ إعمال الثقيلةِ لنصبِ الجُزأينِ قليلٌ، ولم يُسمَع في الخفيفةِ إعمالُ الجُزأينِ، فكان التخريجُ الأول أولى، ولا تنافي بين القراءتين في المعنى، فقراءَةُ التشديدِ تقتضي أن يكونوا «عباداً أمثالهم» بالنسبة إلى العبودية لا بالنسبة إلى الأوصاف الإنسانية لا نفيُ بالإنسانِ، وقراءةُ التخفيفِ فيها نفيُ المثليةِ بالنسبةِ إلى الأوصاف الإنسانية لا نفيُ المعبودية، والمعنى عليها: كلُّكم عبادٌ لكنهم ليسوا أمثالكم في أوصاف الإنسانية، ومثلُ هذا لا استحالة فيه، وكيف يقالُ مثلُ ذلك ويعتقدُ خلافُه في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكُرُهُمُ لِتَرُولَ مِنْهُ ٱلْحِبَالُ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، فالنفي والإثبات في مثل ذلك باعتبارين، ولا استحالةً في ذلك فليتنبه لذلك.

ومنها: اعتراضُه على الشيخ أبي حيانَ في دعواه أنه ليس في كتابِ سيبويه أنَّ عملَ «لا» عملَ «ليسَ» مسموعٌ، فإنه قال: وأورد المصنِّفُ في «الشرح» دليلاً على عملِ ليسَ، قولَ سوادِ بن قاربٍ:

⁽١) لم أقف عليه في ديوانه، وهو من غير عزوٍ في «خزانة الأدب» (١٠: ٢٤٢).

⁽٢) انظر كلامَ أبي حيّان في «البحر المحيط» (٥: ٢٥١).

بِمُغنٍ فتيلاً عن سوادِ بنِ قاربِ(١)

وكن لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ

[من مجزوء الكامل]

وقول الآخر:

من صَدَّ عن نيرانها فأنا ابن عيس لا براح(٢)

قال الشيخُ أبو حيان: ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوزُ أن تعملَ «لا» هذا العملَ لذهبَ مذهباً حسناً، ولا يُحفظُ ذلك في نثرِ أصلاً ولا في نظمٍ إلا في ذينِكَ البيتينِ النادِرَينِ، ولا ينبغي أن تُبنى القواعدُ على ذلك، وليس [٨٠/ب] في كتابِ سيبويه ما يدُلُّ على أن إعمالها عملَ «ليس»، مسموعٌ من العربِ، لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مُطَّرداً. انتهى.

قال شيخُنا الوالدُرضي الله عنه: قال سيبويه رحمه الله: وقد جُعِلَت (٣) وليسَ ذلك بالأكثرِ بمنزلةِ ليس، وساق الكلام على ذلك، والمقصودُ منه تصريحُه بأن «لا» قد جُعِلَت كليس، وأن ذلك ليس بالأكثر، ولم يقل بالكثير، وصَرَّحَ بأنها إذا جُعِلَت كليس، لا تعمَلُ إلا في المنكَّراتِ، وفي ذلك دلالةٌ ظاهرةٌ على أن ذلك مسموعٌ من العربِ.

وقد قال الشيخُ أبو حيانَ في قول سيبويه: وإن شئتَ قُلتَ: لا أحدَ أفضلُ منك، في قولِ من جَعَلها كليس: إن ظاهر كلامِه أنه مسموعٌ، فكيف قال آخراً ما قاله، ولعله أراد بها نقله آخراً الدلالة الصريحة.

ومنها: ما ذكره في باب أفعالِ المقاربةِ لما ذكر الشيخُ أبو حيان أنَّ الضميرَ

⁽١) هو مجهول القَائل، وهو من شواهد «مغني اللبيب» ص٧٥٩.

⁽٢) هو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (٢: ٢٩٦) وانظر: «خزانة الأدب» (١: ٧٦٤).

⁽m) يعنى «لا».

الذي يَتَّصِلُ بعسى، حَقُّه أن يكون بصورةِ المرفوع: ومن العربِ من يأتي به بصورةِ المنصوبِ المُتَّصلِ، وأنه اختُلِفَ في ذلك، فمذهبُ سيبويه أنه حَمَلَ عسى على لَعَلَ، وأن قولَ الأخفشِ: أنه جعل ضميرَ النصبِ مكانَ ضميرِ الرفعِ نيابةً عنه، واختاره ابنُ مالكِ.

قال الشيخُ أبو حيان: والصحيحُ مذهبُ سيبويه، والذي يقطَعُ ببطلانِ مذهبِ الأخفشِ، أن بعضَ العربِ [٨١] صَرَّحَ بعد عسى المتصلِ بها ضميرُ النصبِ بالاسمِ مرفوعاً، مكان أن يفعل كها صُرِّحَ به منصوباً، بعد ضميرِ الرفعِ في قوله:

لا تَلْحَنِي إني عسيتُ صائماً

[من الطويل]

قال:

فقلتُ عساها نارُ كاسٍ وعلُّها تشكَّى فآتي نحوها فأعود(١)

فهذا قاطعٌ ببطلانِ مذهبِ أبي الحسنِ، إذ لو كان في موضعِ نصبٍ لقال: «فقلتُ عساها نارَ كأسِ» ونَصَبَ.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: لقائلٍ أن يقولَ: ليس ذلك قاطعاً ببطلانِ مذهبِ الأخفشِ، لجازَ أن يكون الشاعرُ ممن يرفعُ المبتداً والخبرَ بعد عسى، فيكون (ها) في موضع رفع وظهر رفعُ الخبرِ في قوله: نارُ كأسٍ، ويشهَدُ لذلك أن أبا العباسِ أحمدَ بن يحيى، نقل عنه غلامه أبو عمرَ الزاهدُ أنَّ كلامَ العربِ كُلُّه عسى زيدٌ ذاهبٌ، بجعل زيدٍ مبتداً وذاهبٍ خبره، ومن العربِ من يجعَلُها في معنى كان، فيقول: عسى زيدٌ قائماً، ولهذه العلةِ جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه فيقول: عسى زيدٌ قائماً، ولهذه العلةِ جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه

⁽١) هو من شواهد «مغني اللبيب» ص٢٠٤.

قال للرجل الذي وُجِدَ منبوذاً: عسى الغويرُ أبوساً(١). انتهى.

وظاهرُ هذا النقلِ أنَّ الأكثرَ رفعُ الجُّزأينِ، وحينئذِ فلم يفتضح الأخفشُ، وهذا مما ينبغي أن يُتنبَّهُ له، فإن أجيبَ عن ذلك بأن البصريين لا يعرفون هذا، فلا يُنزَّلُ مذهَبُهُم عليه، فيقال: ومتى وُجِدَ لعدمِ [٨١/ب] الإبطالِ وجهٌ كان أولى من الإبطالِ.

ومنها: أنه اختار جوازَ تقديم معمولِ الخبرِ المصرَّحِ به على اسمِ إنَّ نحوَ: إنَّ عندكَ زيداً مقيمٌ، وفاقاً لابنِ مالكِ، وقال: إنه مذهبُ سيبويه، خلافاً لما قاله الشيخُ أبو حيانَ عن المغاربةِ، قال سيبويه: ويقولُ: إن بِكَ زيداً مأخوذٌ، وإن لك زيداً واقفُّ، قال الشاعرُ: [من الطويل]

فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحبها أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمُّ بلابِلُهُ (٢)

انتهى كلام سيبويه ملخصاً، وهو صريحٌ في تجويزِ ما جوَّزَهُ ابنُ مالكٍ.

ومنها: اعتراضُه على شيخِه الشيخِ أبي حيانَ في أنَّ ابنَ مالكٍ شرطَ لِعَمَلِ «لا» عَمَلَ «إِنَّ» شروطاً وهي: ألا تتكرَّرَ، ويقصدَ بها خلوصُ العمومِ بنكرةٍ وَلِيَتْ «لا».

قال الشيخُ أبو حيان: وبقي شرطٌ آخرُ وهو أن لا تَقَع بين عاملٍ ومعمولٍ، نحوَ قولكَ: جئتُ بلا زادٍ؛ لأنها لم تُكرَّر وقَصْدَ بها قصداً العمومِ بنكرةٍ وَلِيَتْ «لاً»، ومع ذلك لا تعمل عمل إن.

⁽١) هذا مثل تقوله العرب للرجل: لعلّ الشرّ جاءَ من قِبَلك. انظر: قصّته في «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١٧).

⁽۲) «الكتاب» لسيبويه (۲: ۱۳۳).

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: هذا الشرطُ يخرَّجُ من قولِ ابنِ مالكِ بعد ذلك: ودخولُ الباءِ على لا يمنَعُ التركيبَ غالباً، ولِما جاء عن العربِ: جئتَ بلا شيءَ بالفتح، لم يكن ذلك حينئذٍ شرطاً لوجودِ الإعمالِ، إلا أنّ الشروطَ إنها هي لوجوبِ الإعمالِ، بدليل قوله: إذا لم تُكرَّر، فليُتنبَه لذلك.

ومنها: قولُه: إنَّ ما ذكره ابنُ مالكٍ وتَبِعَه عليه الشيخُ أبو حيانَ في حَدِّ الاستثناءِ وهو: المُخرَجُ تحقيقاً أو تقديراً، وأن المراد بقوله: «أو تقديراً» الاستثناء المنقطعُ، لا يجتمعُ مع قوله: مقدَّرُ الوقوع بعد «لكن» عند البصريين؛ لأن تقدير وقوعه بعد «لكن» يقتضي أنه [٨٢/ أ] لم يدخل فيها سبق، ودخولُه فيها سبق ينفي أن يكون مُقدَّرَ الوقوع بعد لكن.

ومنها: اعتراضُه على الشيخ أبي حيانَ، لما ذكر مذهب الكسائيّ فيها إذا قلت: قام القومُ إلا زيداً: أنَّ معناه الإخبارُ بالقيامِ عن القومِ الذين ليس فيهم زيدٌ، وزيدٌ مسكوتٌ عنه لم يُحكم عليه بقيام ولا نفيه، فيُحتَمَلُ أنه قامَ، ويُحتَمَلُ أنه لم يقم، واحتجَّ لذلك بقولكِ: قام القومُ إلا زيداً فإنه لم يقم، فلو كان قولُكَ: إلا زيداً يقتضي نفي القيامِ عن زيد، لكانَ قولُكَ: فإنه لم يَقُم فضلُ لا يُحتاجُ إليه، ويدل على جوازِ هذا التركيب قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلاَ إِبلِيسَ لَرْيكُن مِنَ ٱلسَيجِدِينَ ﴾ جوازِ هذا التركيب قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلاَ إِبلِيسَ لَرْيكُن مِنَ ٱلسَيجِدِينَ ﴾ ومثالُ الكسائيّ جاء على طريقةِ التأكيدِ لا على جهةِ الإخبارِ بأحدِ المُحتَملينِ.

قال الشيخُ أبو حيان: واعتُرِضَ على هذا بأن المعاني التي تدلُّ على الحروفِ لا تُؤكَّدُ فلا يقالُ: ما قام زيدٌ نفياً، ولا أيقومُ زيدٌ استفهاماً على جهةِ التأكيدِ؛ لأن هذه الحروف وُضِعَت للاختصارِ، والتأكيدُ مبنيٌّ على الإطالةِ، فلم يُجمَع بينهما للتناقضِ، وهذا الاعتراضُ قويُّ.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ليس هذا الاعتراضُ بقويٍّ فإنا لم نُؤكِّد معنى الحرفِ وإنها أكَّدنا ما دَلَّ عليه الحرفُ في غيرِهِ لا في نفسِه، ومثالُ تأكيدِ معناه في نفسِه أن تقول: قام القومُ إلا زيداً أستثنيه، وهذا يدفعُ الاعتراض بالكلية.

ومنها: ما تعقّب به على [٨٨ / ب] الأستاذِ أبي جعفر بن الزبير شيخ شيخِه أبي حيانَ حيثُ قال: ولا يكادُ يوجدُ استثناءٌ من عددٍ في شيءٍ من كلامِ العربِ الا في الآيةِ الكريمةِ، وهي قوله تعالى: ﴿ فَلَيْثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلّا خَسِينَ عَامًا ﴾ الا في الآيةِ الكريمةِ، وهي قوله تعالى: ﴿ فَلَيْثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلّا خَسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤] قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه، قد ورد في «الصحيح» من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله عليه قال: «إن لله تسعةً وتسعين اسهً، مئةً إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة » (١).

ومنها: ما تعقّب به على شيخه الشيخ أبي حيان في قوله في الاستثناء المنقطع في مثلِ قوله تعالى: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلّا الْمَوْتَةَ الْأُولَ ﴾ [الدخان: ٥] قال: فالموتة الأولى منصوبة على الاستثناء، ولا يجوزُ أن تُجعَل مع إلا بَدَلاً من الموت؛ لأنه لا يستقيمُ ذلك لفسادِ المعنى، قال الشيخُ أبو حيان: وفي قوله: وأجازَ بنو تميم _ يعني إبدال المنقطع المتأخِّر إلى آخر كلامه _ دلالةٌ على أنه لا يتحتَّمُ عندهم البدل، بل الأفصحُ عندهم النصبُ.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: هو كلام متعقَّبٌ، فالذي يقتضيه نقلُ سيبويه عنهم أن لُغَتَهُم الرفعُ، وقد اعترف بذلك الشيخُ أبو حيان بعد ذلك، وأطال الكلام على ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط برقم (٢٧٣٦) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٨٠٧).

ومنها: ما تعقّب به على الشيخ أبي حيانَ في قوله على قول ابنِ مالكِ أنه لا يمتَنِعُ استثناءُ النِّصفِ، واستدلالُ بعضهم بقوله تعالى: ﴿ يَثَأَيُّمَا اَلْمُزَمِّلُ * قُرِ النَّيْلُ لا يَمتَنِعُ استثناءُ النَّصفِ، واستدلالُ بعضهم بقوله تعالى: ﴿ يَثَمَّفُهُ وَ النَّمِ اللَّهِ اللهِ مردودٌ؛ لأنَّ النصف لا يُقالُ فيه أبداً قليلٌ، فوجبَ ألا يُجعَلَ بدلاً من قليلٍ بالآيةِ مردودٌ؛ لأنَّ النصف لا يُقالُ فيه أبداً قليلٌ عليه ما قبله، كأنه قال: قُمْ نصفَه إن اللهُ اللهُ يكونُ النصفُ على هذا مستثنى.

قال الشيخُ أبو حيان: وما قاله فيه نظرٌ، وذلك أنه يكونُ قد أَمَره أولاً بقيامِ الليلِ إلا قليلاً، فيكون أمراً بقيامِ أكثرِ الليلِ، وتقدير: قُم نِصفَه أو انقُص منه قليلاً، أو زِدْ عليه، أمرٌ بقيامِ نصفِ الليلِ أو أقلَ منه أو أزيدَ، وهو يخالِفُ الأمرَ الأوَّل، فيلزَمُ أن يكون ناسخاً له وليس كذلك؛ لأنه مُتَّصِلٌ، وشرطُ الناسخِ أن يكون الخطابُ الثاني متراخياً عن الأول كما ثبت في أصول الفقه.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ما قاله الشيخُ من النَّظَرِ على مقالةِ الأُبلَّذِيِّ غير لازم؛ لأن ذلك يصيرُ موكولاً إلى اختيارِه ﷺ وتقديرُه: قم الليل إلا قليلاً إن شئت، ثُمَّ نصفَهُ إن شئت، أو انقُص منه إن شِئت، أو زِدْ عليه إن شئت، والقدرُ المشتركُ أنه مأمورٌ بقيامٍ من الليل، يدلُّ عليه قوله في الآية الأخرى: ﴿ وَمِنَ ٱلْيَلِ فَتَهَجَدْ بِهِ عَنَافِلَةُ لَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٩] وحينئذٍ فلا نسخَ ولا اعتراض.

ومنها: أنه اختار فيمن قال: له عليَّ عشرةٌ إلا ثلاثةٌ إلا أربعةٌ: أنه يلزَمُه ثلاثةٌ، فإنه استثنى من العشرةِ أربعةً بعد استثناءِ الثلاثةِ، خلافاً لابنِ مالكِ حيثُ رجَّحَ أنه يلزمُه أحدَ عشرَ وقال: إنه قولُ الفراءِ.

⁽١) هو من شيوخ أبي حَيّان، وقد سبق ذكره في مقدمة التحقيق ص٧٤.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ما صححه ابنُ مالكِ ممنوعٌ؛ فإنه لا يمكِنُ جعلُ الثاني إدخالاً؛ لأنه إنها يُجعَلُ إدخالاً إذا لم يزد على العددِ المُقرِّ به.

وأخرج رضي الله عنه رأياً لم يُسبَق إليه [٨٣/ب] في إلحاق الحالِ بأيّ النواصب فقال ـ بعد حكاية المذاهب الثلاثة المعروفة في ذلك ـ: قيلَ بنصب المفعولِ به، وقيل: بنصب الظرفِ على التشبيه بالمفعولِ به، يخرُجُ عندي من كلام سيبويه مذهبٌ رابعٌ وهو أنه إن كان في اسم الإشارة أو الضمير أو الظاهر نحوُ: هذا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ معروفاً، وأخوك عبدُ الله معروفاً، فالحال ينتصب على حَدِّ نصبِ المفعولِ به، وإن كان في غيرِ ما ذُكِرَ فهو منتصبٌ نصبَ الظرفِ.

ومنها: ما تعقّب به على شيخِه الشيخِ أبي حيان تبعاً لابنِ مالكِ في قوله: قالت العربُ: جاءتِ الخيلُ بَدادِ، أنَّ بَداد: عَلَمُ جنسٍ، وإنها جاز أن يَقَعَ حالاً لتأوُّلِه بنكرةٍ، ومعناه: جاءت الخيلُ مُتَبَدِّدَةً. قال شيخُنا الوالد رضي الله عنه: ما ادَّعياهُ ممنوعٌ، وإنها يقالُ فيه: لفظٌ مبنيٌّ استُعمِلَ حالاً، وأما علمُ جنسٍ فلا، قال الجوهريُّ: وقولُم: جاءت الخيلُ بَدادِ، أي: مُتَبَدِّدَةً وبُنِيَ على الكسرِ؛ لأنه معدولٌ عن المصدرِ وهو التَّبَدُّدُ.

ومنها: قوله في مسألة: أمَّا العِلْمَ فعالمُ على قولِ ابنِ مالكِ وهو في النَّصبِ مفعولٌ له عند سيبويه، قال الشيخ أبو حيان رحمه الله: أي المعرفُ بأل في النصب مفعول من أجله عند سيبويه.

قال شيخُنا الوالدُّ رضي الله عنه: الذي يظهرُ من كلامِ سيبويه أن المعرَّفَ إذا انتصبَ، فإنما هو على توهُمِ المفعول من أجله لا أنه مفعولٌ من أجله، فإنه قال: وقد ينصِبُ أهلُ الحجازِ في هذا البابِ بالألفِ واللامِ؛ لأنهم يتوهمون في هذا

البابِ غيرَ الحالِ، وبنو تميم لا يتوهمون غيره، فمن ثَمَّ لم ينصبوا في الألفِ واللامِ وتركوا الفتحة، فكأن [4/1] الذي توهَّمَ أهلُ الحجازِ البابَ الذي يُنصَبُ؛ لأنه موقوعٌ له نحو قولك: فعلتُه مخافة ذلك، وأنشد قول الشاعر: [من الطويل] ألا ليت شعري هل إلى أمِّ مالكِ سبيلٌ، فأما الصبرُ عنها فلا صبرا(۱) وأطالَ الكلامَ على ذلك.

ومنها: ما تعقَّبَ به على الشيخ أبي حيانَ في قوله على كلام ابنِ مالكِ: لا يكونُ صاحبُ الحال في الغالب نكرةً ما لم تختَصَّ. قال الشيخُ أبو حيان: قولُه: في الغالب، احترازٌ من قولهم: فيها رجلٌ قائهًا، فإن ذا الحالِ نكرةٌ، وليس فيه شرطٌ مما ذكره المصنف.

قال شيخنا: قد تقدَّمَ في مُسوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ اللاحقُ بالظرفِ، وهو الجارُ والمجرورُ، فإذا كان هذا من مسوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ، كان من مسوِّغاتِ مجيءِ الحال منها.

ومنها: ما اعترض به على ابنِ مالكِ في قوله: إنَّ قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ اللّهُ وَمِنها: مِا السّبِعُ مُلِ قال الشّبِعُ أبو حيان: في التَّحقيقِ هي أربعُ جملٍ: جملةُ لو، وجملةُ جوابِها، وجملةُ الاستدراكِ، وجملةُ العطفِ عليها، وهو _ يعني ابنَ مالكِ _ نظرَ إلى أن ﴿ لو ... ءَامَنُوا ﴾ جملةٌ ﴿ وَأَتَّقُوا ﴾ جملةٌ ﴿ وَالْكِن كَذَبُوا ﴾ جملةٌ ﴿ وَالْكِنْ كَذَبُوا ﴾ جملةٌ ﴿ وَالْمِنْ وَالْكُونَ ﴾ جملةٌ ﴿ وَاللّهِ وَالْكُونَ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَالْمُوا اللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَالْكُونَ اللّهِ وَاللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَالْكُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَالْمُولَالِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْكُولُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمُؤْلِدُ وَاللّهُ وَا

⁽١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٨٦). والبيت لابن ميّادة ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١: ٤٥٢).

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: لم يذكر الشارحُ فيما عَدَّه غيرَ سبع جملٍ، قيل: ويزادُ عليه جملةٌ أخرى وهي: المؤلفة من ثَبَتَ أو ثابتٍ مقدَّراً مع أن وَصِلَتِها، فتصير الجملُ ثمانيةً، وهذا الزائدُ فاسدٌ؛ فإن المؤلَّفةَ لابُدَّ فيها [٨٤/ب] من إسقاطِ جملةٍ من العدِّ؛ لأن التقديرَ: (ولو ثبت إيمائهم) أو (ولو أن إيمانهم ثابتُ) وذلك يخرُجُ عن أن تكون ﴿ عَامَنُوا ﴾ جملةً، وأما ما ذكره الشارحُ من أن ﴿ كَانُوا ﴾ جملةٌ فلا يستقيم؛ لأن الكلام إنما يَتِمُّ بقوله ﴿ يَكُسِبُونَ ﴾ فلا اعتراضَ إلا بِسِتِّ جُمَلٍ.

ومنها: ما تعقَّبَ به على الشيخ أبي حيان رحمه الله في باب العدد في تقدير قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، أي: فله عشرُ حسناتٍ أمثالُها، فلو لا قصدُ الحسناتِ لقال: عشرةُ أمثالِها؛ لأن واحدَ الأمثال مَثَلٌ وهو مُذَكَّرٌ.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: لا يتعين هذا التقديرُ في الآية لجوازِ أن يكون أَنْثَ باعتبارِ أن المثلَ مضافٌ للحسناتِ في قوله: ﴿أَمْثَالِهَا ﴾ فصار على حدِّ قولِه: ﴿أَمْثَالِهَا ﴾ فصار على حدِّ قولِه:

كما شَرِقَت صدرُ القناةِ من الدَّمِ(١)

ومنها: ما تعقّب به على ابنِ مالكِ، والشيخِ أبي حيانَ، فإن الشيخَ أبا حيان قال بعدما سبق: قال المصنّفُ في «الشَّرحِ»: ومن العربِ من يُسقِطُ تاء العددِ المضافِ إلى دواب، لتأنيثِ لفظها مع قصدِ تذكيرِ الموصوفِ؛ لأن الدابَّةَ صفةٌ جرت مجرى الأسهاءِ الجامدةِ، فاعتبرَ في العددِ لفظُها، ومنه احترزتُ بقولي: اعتُبرَ غالباً حالُه لا حالها، أي: حالُ الموصوفِ لا حالُ الصفةِ.

⁽١) هو للأعشى، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٥٢)، ولتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٥: ٢٠٦).

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه [٨٥/ أ]: في كلام المصنِّفِ وشرحِه إبهامٌ، والمسألةُ فيها تفصيلٌ، وهو أنه لا يخلو: إما أن تكون الصفةُ لم تجرِ مجرى الأسماءِ أم لا، فإن لم تجر ضَعُفَت مراعاةُ الصفةِ، وإن جرت مجرى الأسماءِ الجامدةِ، جاز اعتبارُ الصفةِ فيها جوازاً حسناً، فنقول: ثلاثُ دوابّ، وذلك أنَّ الدابةَ صفةٌ في الأصل من دَبَّ يَدِبُّ دبيباً فهو دابٌّ وهي دابَّةٌ، ثم استُعمِلَت استعمالَ الأسماءِ فُولِيَت العواملَ ولم تجر على موصوفٍ؛ فلذلك مُمِلَ العددُ عليها في قولِ من قالَ: ثلاثُ دوابّ، فكان الأحسنُ أن يقول في «التسهيل»: وإن كان المذكَّرُ صفةً نابَتْ عن الموصوف، ولم يجرِ مَجرى الأسماءِ اعتُبرَ حالُه ويضعُفُ اعتبارُ حالها، وإن جرت بَجرى الأسماء اعتبر حاله ويحسُنُ اعتبارُ حالها، هذا ما يقتضيه كلامُ الخفَّافِ(١) في «شرح التكملة»(٢) وفي كلام سيبويه تخصيصُ ما تقدَّمَ ضعفُه بالضرورة، فقال: في هذا: «بابُ ما لا يحسنُ أن نُضيفَ (٣) إليه الأسماءَ التي تبيّنَ بها العددُ إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة، وذلك الوصفُ، تقولُ: هؤ لاء ثلاثة قرشيون، وثلاثةٌ مسلمون، وثلاثةٌ صالحون، فهذا وجهُ الكلام كراهيةَ أن تُجعَلَ الصفةُ كالاسم، إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ، وهذا يدلَّك على أن النسَّاباتِ إذا قلتَ: ثلاثةٌ نسَّابات أنه إنها يجيءُ كأنه وصفُ المذكرِ؛ لأنه ليس موضعاً يحسنُ فيه الصفةُ كما يحسن الاسم،

⁽۱) الإمام النحوي أبو بكر بن يحيئ بن علي الجُذامي المالقي النحوي (ت ٢٥٧هـ)، قرأ على الشلوبين، وكان نحوياً بارعاً، وله شرح على كتاب سيبويه، و «إيضاح الفارسي» وغير ذلك. له ترجمة في «بغية الوعاة» (١: ٤٧٣).

⁽٢) كذا قال المصنّف، ولعلَّهُ يريدُ الإيضاح لأبي على الفارسي، فإن «التكملة» للفارسي لكنها كتاب في الأبنية والصرف وليس في النحو.

⁽٣) في المطبوع: «تضعّف»، وهو خطأ.

فلم لم يقع إلا وصفاً، صار المتكلِّمُ كأنه لَفَظَ بمذكَّرِينَ ثم وصفهم بها، وقال الله عز وجل: ﴿ مَن جَانَه بِالْخَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمَثَالِها ﴾ (١) [الأنعام: ١٦٠].

ومنها: ما استخرجَه ممّا نَقَلَهُ الشيخُ أبو حيان في بابِ إعمالِ المصدرِ عن الأخفش، فقال الشيخُ أبو حيان: قال أبو الحسنِ في هذا البابِ: كُلُّ شيءٍ كان في موضع الفعل فلا يجوز أن تأمُر به لغائبِ.

قال شيخُنا الوالد رضي الله عنه: [٥٨/ب] في هذا النقلِ عن أبي الحسنِ فائدةٌ جليلةٌ لم ينقُلها الشيخُ ابنُ مالكِ بل ذكر خِلافَها، وهي أنه لا يجوزُ أن يأمُر بالمصدرِ الذي هو بدلٌ من الفعلِ لغائب، فلا يجوزُ: ضرباً زيدٌ، وقد جوَّز الشيخُ ابنُ مالكِ في قوله: فندلاً زُريقُ المالَ(٢)، أن يكون فاعلًا بالمصدرِ وهو مردودٌ، فإن المصدرَ المذكورُ لا يرفَعُ الظاهرَ؛ لأنه إنها يعمَلُ عملَ فعلِه، ولو قلتَ: اضرِ ب زيدٌ، الم يجرِ، فكذلك ما حُمِلَ عليه، وذكر ابنُ مالكِ ذلك في «شرح الكافية الشافية» في باب إعمالِ المصدرِ.

وذكر شيخُنا أبو حيان في «تفسيره» في سورةِ المائدة في قوله تعالى: ﴿شَهَدَةُ بَيْنِكُمُ ﴾ [المائدة: ١٠٦]، بنصبِ شهادة والتنوين، أنَّ فاعلَه ﴿أَتُنَانِ ﴾(٣)، وعليه من الاعتراضِ ما على الشيخِ ابنِ مالكٍ، وقد ظهر النقلُ عن الأخفشِ مما يخالِفُ ذلك، ونقله غيرُ الأخفشِ أيضاً، انتهى كلام شيخِنا الوالدِ رضي الله عنه.

⁽۱) «الكتاب» لسيبويه (۳: ٥٦٧ - ٥٦٧).

⁽٢) هو جزءٌ من بيتِ شعر وتمامُه:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١:٦١٦)، و «البحر المحيط» لأبي حيان (٩: ٥٥٩). (٣) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٩٠).

ومنها: ما تعقّب به على الشيخ أبي حيان في إنكارِه على الشيخ بدر الدين ابنِ مالك، في إجازة التوكيد بالنفس والعينِ للمُثنَّى على لفظِ التثنية، فإنه قال: والذي يكونُ في النفس والعينِ، هو: أنفسُ وأعينُ، لا نفوسٌ ولا عيونٌ، فيقولُ: قام الزيدانِ أنفُسُهما أعينُهما، وتُرِكَ الأصلُ كراهيةَ اجتماع تثنيتين، وصِير إلى الجمع؛ لأنَّ التثنيةَ جمعٌ في المعنى، ووَهِمَ بدرُ الدين محمَّدٌ ابنُ المصنِّفِ فأجاز أن يقولَ في توكيدِ المثنى: قام الزيدانِ نفساهُما عيناهُما، ولم يذهب إلى ذلك أحدٌ من النحويين.

قال شيخُنا الوالد رضي الله عنه: قد رأيت في «المهذب» لابن كيسان إجازة ما أجازه ابنُ المصنّفِ من تأكيدِ المُثنّى بالمُثنّى ومن تأكيدِه بالمفردِ، وما ذكره ما أجازه ابنُ مالكِ [٨٦] قد سبقه إليه والدُه في «إكمالِ العمدة» وقد ذكرَه غيرُه من المتأخرين، وقال على ما استدلّ به الشيخُ أبو حيان: سؤالٌ، وهو أنهم قد أجازوا وسُمِعَ نقلُ العربِ في المضافين إلى مُتَضَمَّنِهما التنصيصَ فيهما، فقالوا: قطعتُ رأسي الكبشين، ولم يجعلوا اجتماع تثنيتين مانعاً، بل جعلوه مقتضياً لتأخّرِه عن المفردِ والمجموع، وظاهرُ كلامِ جمع من نحاةِ البصرةِ أن التثنية مُقدَّمةٌ على الإفرادِ، وحينئذِ فهلا قيل هنا بجوازِ: قام الزيدان نفساهُما، كما جزم به الشيخُ بدرُ الدين، وكلامه يَلْمَحُ ذلك، فإنه عقّبَ ذلك بذكرِ هذه المسألةِ، وقال شيخُنا: إن ما جزم به الشيخُ أبو حيان من أنه لا يجوزُ: قام الزيدون أعيانُهم، جوَّزَه الزيخشريُّ في «المفصّل» ولم يتعقّبه شارِحُه ابنُ يعيش.

ومنها: ما رَدَّ به على ابنِ مالكِ في قوله: إن رأيتَ زيداً إياه، لو استُعمِلَ في كلامِ العربِ لكان توكيداً لا بدَلاً.

قال شيخُنا الوالدرضي الله عنه: هذا عجيبٌ، فإن الظاهر لا يؤكَّدُ بالمضمرِ؛

لأن المضمرَ ضعيفٌ، والظاهرَ قويٌ، والضعيفُ لا يؤكِّدُ القويَّ، وما منعه المصنِّفُ من البدلِ في نحو: رأيتُ زيداً إياه، لم ينقُله عن بصريٍّ ولا كوفيٍّ، وإنها هو شيءٌ ابتكره وغرَّه فيه منعُ الكوفيين البدلَ في نحو: رأيتُكَ إياك، وجعلوه توكيداً، فنقل هذا إلى قوله: رأيتُ زيداً إياهُ، والفرقُ أن تأكيدَ الضميرِ بالضميرِ سائغٌ، بخلافِ تأكيدِ الظاهرِ بالضميرِ.

وقال أيضاً: ما قاله المصنِّفُ في بابِ التوكيدِ، من أنه يجعلُ المنصوبَ المنفصلَ في نحو: رأيتُكَ إياك توكيداً لا بدلاً وفاقاً للكوفيين، لم يُقِم على ذلك دليلاً، وقد أعربوا: قام زيد هو، بدلاً ولا يكون توكيداً؛ لأن الضمير لا يؤكِّدُ الظاهر، [٨٦/ب] فكذلك تُعرِبُ: رأيتُ زيداً إياه، بدلاً إذ لا مانع من ذلك.

ومنها: رَدُّه على السُّهيلِيِّ في جعلِ بدلِ البعضِ والاشتهالِ راجِعينِ إلى بدلِ الكُلِّ من الكُلِّ، فقال رضي الله عنه: هذا أمرٌ مردودٌ، فإن الظاهرَ من اللفظِ الأولِ غيرُ ما بان بالبدلِ وما بان ذلك إلا بالكلامِ المتأخِّرِ، فكان ذلك إما بدلَ بعضٍ غيرُ ما بان بالبدلِ وما بان ذلك إلا بالكلامِ المتأخِّرِ، فكان ذلك إما بدلَ بعضٍ أو بدلَ اشتهالٍ، ولا يصحُّ أن يكونَ بدلَ كُلِّ من كُلِّ، لظهورِ اللفظِ أو لا بقضيّةٍ، وظهورِه آخراً بها يخالِفُ تلك القضية السابقة، وأما قولُ السهيليِّ: إن العربَ تتكلَّمُ بالعامِّ وتريدُ الخاص، فالإرادةُ لم تظهر لنا إلا بذكرِ الخاص، فإذا قال القائلُ: جاء القومُ الزُّهادُ، كان مقتضى الظاهرِ من قولِه: جاءَ القومُ، التعميم، فلما قال: الزُّهادُ، ذَلَنا على أن المرادَ بالقومِ الزهاد، فكان هذا بدلَ بعضٍ من كُلِّ لمقتضى الظاهر، وأما النظرُ إلى أنه بدلُ كُلِّ من كُلِّ بمقتضى ما ظهر آخراً مما يقتضي التخصيص في قولهِ: جاءَ القومُ، فإنه لا ينبني عليه كلامُ العربِ، وإنها الكلامُ على مقتضى ما ظهر من اللفظ.

ومنها: تعقُّبُه على شيخِه الشيخِ أبي حيان في إنكارِه على ابنِ الباذشِ (١) حيثُ قال قال: إن ما ذكره المازيُّ من نصبِ صفةِ أيِّ، مثل: ﴿ يَنَا يُهُمَا النَّاسُ ﴾ بالنصبِ، قال الشيخُ أبو حيان: قال الزجاج: لم يُجِزَ أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ قبلَه، ولا تابَعَهُ أحدٌ بعدُ، فهذا مُطَّرِحٌ مرذولٌ لمخالفته كلامَ العربِ، وذكر ابنُ الباذشِ أن النصبَ مسموعٌ عن العربِ، فلا أدري من أيِّ موضع نقل هذا؟

قال شيخُنا الوالدُّ رضي الله عنه: قد ذُكِرَ في كتاب «إفادة السامع» (٢) [/٨/ أ] أن في قوله: ﴿ يَآأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ قراءتين: نصبُ السين ورفعُها، فثبتَ أن النصبَ مسموعٌ عن بعض العرب، ويصحُّ ما قاله المازني.

ومنها: ما تعقّب به على الشيخ أبي حيان في قوله: الصحيح أنه لا يجوزُ حذفُ التاء من الإفعالِ والاستفعالِ مطلقاً، سواء أُضِيفَ الاسمُ أم لم يُضَف؛ ليقِلَةِ ما ورد من ذلك، إذ لا يُحفَظُ منه إلا قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوْقِ ﴾ واستفاهُ الرجلُ استفاهاً.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: يقالُ عليه: أنه قد سُمِعَ: أجاب إجاباً، وحكى الأخفشُ من قولِ بعضِ العربِ: أراه إراءً، ومع ذلك فهو قليلٌ، وما صحَّحه مخالفٌ لما قدَّمه من نَصِّ سيبويه.

ومنها: أنه اختار أن نحو غواشٍ وجوارٍ، تنوينُهما تنوينُ صرفٍ، فإن الشيخَ أبا حيان رحمه الله قال: إن كونَ هذا التنوينِ تنوينَ عِوَضٍ هو مذهبُ سِيبويهِ والمبرِّدِ

⁽١) الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت ٥٢٨هـ)، كان من أهل التقدُّم بالعربية في الأندلس، وشارك في علوم أخرى، له ترجمة في «بغية الوعاة» (٢: ١٤٢).

⁽٢) لم أهتدِ إليه.

على اختلافِهما: أَهُوَ عِوَضٌ من الحركةِ أم من الحرفِ؟ وزعم بعض النحويين أنه تنوينُ صرفٍ لمصيرِه بعد حذفِ الياءِ ذا نظيرٍ من المفرداتِ نحو: جناحٍ.

قال شيخُنا الوالد رضي الله عنه: هذا القولُ حُكِيَ عن الأخفش، وممن صرَّحَ بذلك الشيخُ بدرُ الدين ابنُ مالك، وفي «تفسيرِ ابن عطية» في سورةِ الأعرافِ: أن مذهبَ سيبويهِ أن التنوينَ في غواشٍ تنوينُ صرفٍ، وأن الزجاجَ نقل عن سيبويه أنه تنوينُ عِوضٍ، ورَدَّ عليه أبو عليٍّ (۱)، وقرَّرَ وجه الصرفِ بأن الياءَ حُذِفَت لالتقاءِ الساكنين فكان مصروفاً، وهذا يقتضي أنه تنوينُ صرفٍ.

والذي في «كتاب سيبويه»: واعلم أن كُلَّ شيءٍ من بناتِ الياء والواو كان على هذه الصفةِ، فإنه مُنصَرِفٌ في حال الجرِّ [٧٨/ب] والرفع، وذلك أنهم حذفوه فخف عليهم، فصار التنوين عِوضاً (٢٠). انتهى. وظاهرُ قوله: أنه تنوين صرفٍ، وقضيةُ قولِه: عوضاً، أنه تنوينُ تعويضٍ لا تنوينُ صرفٍ، فهو منوَّنٌ غير مصروفٍ، وفي «التعاليق» لأبي عليٍّ قولُه: حذفوه، يعني الياء من قوله: حوارٍ ؛ لأن الياء فيها عنده حُذِفَت حذفاً، فلذلك نُوِّنَ، فقد عَلِمَت من قوله: حذفوه، أنه ليس يقولُ أن الياء حُذِفَت لالتقاء الساكنين؛ لأن الساكنين لم يجتمع هنا، إذ لو أثبت الياء لم يجتمع معها الساكنُ الآخرُ، هذا كلام أبي عليٍّ، وهو موافِقٌ ما ذكره ابنُ عطيةَ، والذي يظهرُ لي أن مذهبَ سيبويهِ أنه مصروفٌ؛ لعدم البِنيةِ التي يُمنَعُ صرفُها، ويكون ما ذُكِرَ من قوله: عوضاً، يعنى خَلَفاً لا حقيقةَ العِوَضِيةِ.

ومنها: قوله: أنه يجتَمِعُ في عدلِ مَثنى وبابِه ثمانُ مقالاتٍ، أربعةٌ ذكرها الشيخُ

⁽١) انظر: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٢: ٢٠١).

⁽۲) «الکتاب» لسيبويه (۳:۸۰۳).

أبو حيّان في «شرح التسهيل»: الأول: العدلُ والوصفُ، قاله الخليل وسيبويه. والثاني: مقالةُ الأعلم (١) الوصفُ وعدمُ قبول التاء. والثالثُ: مقالةُ الزمخشريِّ، أنها مُنِعَت الصرفَ لما فيها من العَدلَينِ: عدلهُا عن صيغتِها؛ وعدلهُا عن تكرُّرها، وقال الشارحُ في «تفسيره»: لا أعلَمُ أحداً ذهب إليه.

الرابعةُ: مقالةُ الفرَّاءِ: العدلُ والتعريفُ بنيَّةِ الألفِ واللامِ، هذا ما حكاه الشارحُ.

الخامسة: نقلَ الأخفشُ عن بعض النحويين أن عِلَة المنع في المثنى وبابه تكرُّرُ العدل؛ لأنه عُدِلَ عن لفظِ اثنينِ وعن معناه أيضاً، نقل ذلك الواحديُّ في تفسيره «البسيط»، قال شيخُنا رضي الله عنه: وهذا يقرُبُ من مقالةِ الزمخشريِّ إلا أن العدلينِ في كلامِ الزمخشريِّ يرجعان إلى اللفظِ؛ لأن التكرُّرَ لفظٌ، فإن لُحَ المعنى قرُبَ من المقالةِ التي نقلها الأخفشُ.

السادسةُ: [٨٨/ أ] العدلُ والتأنيثُ، قاله الزجاجُ، ويُعبَّرُ عنه بأنه عُدِلَ منه عن اثنينِ اثنينِ وعن تأنيثٍ، وعلى الأول يقرُبُ من مقالةِ الأعلم، وعلى الثاني يقرُبُ من مقالةِ الأعلم، وعلى الثاني يقرُبُ من مقالةِ العدلِ والتكرُّر. السابعةُ: العدلُ والتنكيرُ، حكاه الزجاجُ، فقال: وقال أصحابنا: إنه اجتمعَ به عِلَّتانِ أنه عدلُ وأنه نكرةٌ. الثامنةُ: أنها معدولةٌ وجععٌ، أي: للدلالة على التعدُّدِ، وهي في كلامِ ابنِ عطيةَ، ولم تقع في كلامِ مَن سَبقَه، وفي كلام صاحبِ «الغرائب» إشارةٌ إليها، ويجوز أن يكون أخذها منه.

وكتب شيخنا الوالدُ بِخَطِّه رضي الله عنه على «حاشيةِ شرحِ الألفية» في السببِ المانع لصرفِ مثنى ونحوِه ثمانِ مقالاتٍ: إحداها: مقالةُ الخليلِ وسيبويه:

⁽١) يعنى الشنتمري. سبقت ترجمتُه ص٧٦.

العدلُ والوصفُ. الثانيةُ للأعلم: الوصفُ مع عدم قبولِ التاءِ. الثالثةُ للعدلَينِ: عدلهُا عن صيغتِها وعدلُها عن تكرارِها، عن الزخشري. الرابعةُ للفراءِ: المانعُ العدلُ والتعريفُ فيه. الخامسةُ: العدلُ عن اللفظِ وعن المعنى. السادسةُ: العدلُ والعدلُ عن التأنيثِ، قاله الزجاج. السابعةُ: العدلُ والتنكيرُ. الثامنةُ: العدلُ والجمعُ. انتهى. وقد بسط شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى الكلامَ على هذه العِللِ في والجمعُ. انتهى. وقد بسط شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى الكلامَ على هذه العِللِ في «تتمة الكشّافِ على الكشّافِ» وأخرج المقالة السابعة من تعليقةِ الشيخِ بهاءِ الدينِ ابنِ النحاسِ على «المقرّبِ» لابنِ عصفورٍ. انتهى.

ومنها: ما تعقَّبه على شيخِه الشيخِ أبي حيان بتعقُّبِ حديثيٍّ يتعلَّقُ بمسألةٍ نحويةٍ، فإنه نقل عن ابنِ عصفورٍ أن «بندارَ» يجبُ منعُ صرفِه في [٨٨/ب] حالِ التعريف، وأن «قالونَ» ليس من بابِ بُندارَ، لأنه نُقِلَ إلى كلام العربِ نكرةً، كها هو في كلام العجمِ، رُوِيَ عن عليٍّ بن أبي طالبٍ -كرَّمَ اللهُ وجهه - أنه سأل شُريحاً عن مسألةٍ، فأجاب بجوابٍ حسنٍ، فقال له عليٌّ: قالونُ (۱). انتهى.

قال الشيخُ أبو حيان رحمه الله: ففرَّقَ ابنُ عصفورٍ بين بُندارَ وبين قالونَ ولا فرقَ بينهما عندي؛ لأنه لا يثبُتُ في قالونَ أنه نُقِلَ إلى لسانِ العربِ نكرةً بمثل هذه الحكاية عن عليٍّ؛ لأنها حكايةٌ منقطعةُ الإسنادِ، لا ندري عمَّن هِيَ.

قال شيخُنا الوالدُرضي الله عنه: هذا غيرُ مسلَّم، فالحكايةُ متصلةٌ صحيحةُ الإسنادِ، ذكرها الشافعيُّ رضي الله عنه في «الأم» في اختلاف عليٍّ وابنِ مسعودٍ رضي الله عنها، وذكرها البخاريُّ في «صحيحه» وقد رواها هُشيمٌ وأبو معاويةَ ومحمَّدُ بنُ يزيدَ، عن إسهاعيلَ، عن الشعبيِّ، عن شريحٍ: أن رجلاً طلَّقَ امرأته،

⁽١) ذكره الإمام وكيع في «أخبار القضاة» (٢: ١٩٤) وفسَّره بقوله: أصَبْتَ بالرومية.

فذكرت أنها حاضت في شهر ثلاثَ حِيَضٍ، فقال عليٌّ عليه السلام لشريح: قُلَ فيها، فقال: إن جاءت بِبَيِّنَةٍ من بطانةِ أهلها يشهدون صُدِّقَت، فقال له عليٌّ: قالونُ، وقالونُ بالروميةِ: أصبتَ.

ويُتعَجَّبُ من الشيخِ من إنكارِ هذه الحكايةِ، وهي موجودةٌ في «البخاريّ» وإسهاعيلُ المذكورُ هو ابنُ أبي خالدٍ البجليُّ، واسمُ أبي خالدٍ هرمزُ، وقيل: سعدٌ، وقيل: كثيرٌ، وهذا الرجلُ هو أعلم الناس بالشعبيِّ، وروى له الجهاعة. انتهى.

قال شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى: الحكاية في «البخاريِّ» معلَّقةٌ بغيرِ صيغةِ الجزم، وليس فيها لفظةُ (قالون)، فإنه قال: ويُذكَرُ عن عليٍّ وشريح: إن جاءت ببيِّنَةٍ من بطانةِ أهلِها، ممَّن يُرضيٰ دينه أنها حاضت في شهرٍ ثلاثاً صُدِّقَت، وما ذكره شيخُنا هو في كتابِ اختلافِ عليٍّ وابنِ مسعودٍ في «الأم» من أبوابِ الطلاقِ، قال الربيع: أخبرنا الشافعيُّ، قال هشيمٌ وأبو معاوية ومحمَّدُ بنُ يزيدَ، عن إسهاعيل، عن الشعبيّ، عن شريح، فساق ما تقدَّمَ، فلم يصرح الشافعيُّ بالراوي عمَّن ذكر (۱). انتهى كلام شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى.

ومنها: أنه أجاز في قراءةِ من قرأ شاذاً ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقَرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا [فَيُضَاعِفَهُ,] ﴾ [البقرة: ٢٤٥] [الحديد: ٢١]، بكسر [٨٩/أ] الضادِ مِن ﴿يُقْرِضُ ﴾ وإسكان الفاء من [يضاعفه] أنه جُزِمَ بالذي تشبيهاً بالشرطِ، ويكون هذا زيادةً على ابنِ مالكِ حيث قال: وقد يجزمُ بسببٍ عن صلةِ الذي.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: فعلى هذا نقولُ: الذي يأتِنِي أُحِسنُ إليه، تشبيهاً للذي بِمَن الشرطيةِ، فإن قيل: فهلا جعلتَ ﴿يُقْرِضُ ﴾ مجزوماً بمَن،

⁽١) انظر الخبر في «الأم» (٧: ١٨٢).

وكذلك ﴿فَيُضَاعِفَهُۥ ﴾؟ قلتُ: مَن استفهامية لا شرطيةٌ، فالعملُ حينئذ للذي لا لمن، فإن قيل: فهلا شَبَّهتَ مَن الاستفهاميةَ بمَن الشرطية؟ قلتُ: معناهما مختلفٌ بخلافِ الذي.

ومنها: ما اعترض به على الشيخ أبي حيان رحمه الله من أن ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ من أنه ربها يُستغنَى بجوابِ الشرطِ عن جوابِ قَسَمٍ سابقٍ، هو مذهبُ بعضِ الكوفيين، منهُم: الفرّاء، وأما البصريون فلا يجوزُ ذلك عندهم بل الحكمُ للسابق.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنهُ: يقالُ عليه: قد أجاز هذا الأخفشُ والزجاجُ على ما ذكره الشارحُ في «التفسير» فقال في الكلامِ على قوله تعالى: ﴿ وَلَهِنَ أَتَيْتَ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِئْبَ بِكُلِّ اَيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ﴾ [البقرة: ١٤٥]، فيه قولان: أحدهما: أنه جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وهو قولُ سيبويه، والثاني: أن ذلك جوابٌ لأن؛ لإجرائها مجرىٰ لو، وهو قولُ الأخفشِ والفرَّاءِ والزجَّاجِ، وما نسبه شيخُنا للزجاجِ مُتعَقَّبٌ، فالزجاجُ حكىٰ ذلك عن غيره، فقال في «معاني القرآنِ» له في الكلامِ على الآيةِ: زعمَ بعضُ النحويين أن قوله ﴿ لَهِنَ ﴾ أُجيبَ بجوابِ لو؛ لأنَّ الماضي وَلِيها كها يلي لو فأجيبَ بجواب لو، ودخلت كُلُّ واحدةٍ منها أن معنىٰ لئن غيرُ معنىٰ لو، وساق الكلام علىٰ ذلك أن والظاهرُ أن مراد الزَّجاج بقولِه: زعمَ بعضُ النحويينِ: الفراء، وظهر بذلك أنه لا [٨٩/ب] يَصِحُّ نسبةُ هذا القولِ للزجاج.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٢٢٤).

ومنها: ما كتبه على «حاشية شرح التسهيل» في أول بابِ أمثلةِ الجمعِ عند ذكر الشيخِ أبي حيان في «الشرح» عباديد وشماطيط: ادَّعي الزنخشريُّ في «تفسير سورة القيامة»، أن معاذيرَ ومناكيرَ اسماجمعٍ لاجمعٍ، وهو خلافُ المعروفِ، وخلافُ ما جزمَ به المصنِّفُ والشارحُ.

ومنها: ما كتبه على «حاشية شرح التسهيل» في أن نحو ضَبين وظُوَار، مثالا تكسيرٍ لا اسها جمع، فقال: ما صحَّحه المصنّفُ هنا هو الحاملُ له على إهمالِ ذلك في فصلِ اسمِ الجمع، وقد رادَّهُ الشارحُ عليه هناك، ولم يستحضر أن المصنّف صحَّحَ هنا أنه مثالُ جمع لا اسمُ جمع، وما صحَّحه المصنّفُ هو الذي نَصَّ عليه سيبويه، وبه جزم السّيرافيُّ، وعليه أئمةُ اللغة: أبو عبيدة وابنُ السّكِيتِ والجوهريُّ وغيرهم.

ومنها: تعقّبُه على بعضِ المغاربةِ الذين نقل عنهم الشيخُ أبو حيان أنَّ فُعَّل وفُعَّالِ في وصفِ فاعلٍ غيرُ مُطَّردٍ، مثل: صائم وصُوَّامٍ وصُوَّم. قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ظاهرُ كلامِ سيبويهِ اطرادُه خلافاً لما نقله الشارحُ عن بعضِ المغاربةِ بقوله: وقال بعضُ أصحابنا: قال سيبويه في هذا «باب تكسيرك ماكان من الصفاتِ» عِدَّةُ حروفِه أربعةُ أحرفٍ، أما ماكان فاعلاً فإنك تُكسِّرُه على فُعَّل، وذلك قولُك: شاهد المِصْرَ، وقومٌ شُهَد، وبازِلٌ وبُزَّل، وشارِدٌ وشُرَّدٌ، وسابقٌ وسُبَقٌ، وقارح وقررَّ مُنه هُدٌ، وبازِلٌ وبُزَّل، وشارِدٌ وشُرَّدٌ، وسابقٌ وصُوَّمٌ، ونائمٌ ونُوَّمٌ، وفائمٌ وغُوَّمٌ، ونائمٌ وحُوَّمٌ، ونائمٌ وحُوَّمٌ، ونائمٌ وحُوَّمٌ، ونائمٌ وعُرَّاضٌ، وعُقَل، ودُكاب، وعُرَّاضٌ، وعُقَل، وذلك: شُهَادٌ، وجُهَالٌ، ورُكّابٌ، وعُرّاضٌ، وزُوَّارٌ، ونحو ذلك، ثم قال بعد ذلك بقليل: وقد يأتي كثيرٌ منه على فُعُلٍ: بازل وبُزُلٌ وشارِفٍ وشُرُفٌ، وغيرُ ذلك من الأمثلةِ.

ثم قال: وقد كُسِّرَ على فُعلاء، ومثله: شاعرٌ وشعراءُ [٩٠] وجاهلٌ وجُهلاء، وعالمٌ وعلماء، يقولها من لا يقولُ إلا عالم، ثم قال: وليس فُعُلُ وفُعَلاء بالقياس المتمكِّن في هذا الباب انتهى.

ولم يقل مثلَ ذلك في فُعَّلِ ولا فُعَّالٍ، فَدَلَّ على أنها مُتمَكِّنان في القياسِ في فاعلٍ إذا كان صفة، وقال بعد ذلك: وإذا لَجَقَت الهاءُ فاعلاً للتأنيثِ كُسِّرَ على فواعلٍ، وقال بعد ذلك: ويُكسِّر ونه على فُعَّلٍ، نحو: حُيَّضٍ، وحُسَّرٍ، ومُحَّضٍ، ونائمةً ونوَّمٍ، وزائرة وزُوَّرٍ، انتهى (١). ومنه يعلمُ أن فُعّالًا لا يكون في المؤنث إلا سهاعاً كما ذكره المصنِّفُ، والله أعلم.

ومنها: ما كتبه على «حاشية شرح التسهيل» عند قولِ الشارحِ: واحترز أيضاً - يعني ابن مالك من أَلِفِ آدم، فأَلِفُهُ بدلٌ أو أصلٌ وهو فاءُ الكلمةِ فتقولُ: أوادِمُ، ووزنه أفاعِلُ، وواوُه بدلٌ من همزةٍ كراهيةَ اجتماع همزتَينِ وليس وزنُه فواعل.

وقال شيخُنا الوالدُرضي الله عنه: صرَّحَ سيبويه في بابِ الهمزةِ بمسألةِ آدمَ، فقال: وإذا جمعتَ آدمَ قُلتَ: أوادم، كما أنك إذا حقَّرتَ قُلتَ أُويدِم؛ لأن هذه الألفُ لما كانت ثانيةً ساكنةً وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكونُ من أنفسِ الحروفِ، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبتت فيه هذه الألف، صيَّرُوا أَلِفَه بمنزلة خالد، انتهى.

ومنها: تمثيلُه لشيءٍ لم يمثِّل له الشيخُ أبو حيان في «شرح التسهيل» وذلك لأنه قال في جمع مفاعل ومفاعيل: ولا يستبقئ دون شذوذ بهذا الجمع، فإن الشيخ أبا حيان قال: واحترز بقوله: «دون شذوذ، من» ولم يذكر بعد ذلك شيئاً.

⁽۱) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ٦٣١).

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: هذا موضعٌ لم يمثّلهُ الشيخُ، وهو هكذا في النُّسَخِ، وكأن الشيخَ رحمه الله لم يظفر له بمثالٍ، وقد تتبعتُ ذلك إلى أن أخرجتُ له مثالاً، وهو عشاوزُ جمعُ عَشَوْزَنِ^(۱)، وهذا في بيتٍ للشَّماخِ، وللكلام عليه مُقدِّمةٌ، قال ابنُ ولآدِ[۹۰/ب] في كتابه «الانتصاف» مسألة قال: ومن ذلك قوله في باب ما لحقت الزوائدُ من بناتِ الأربعةِ: زعم سيبويه أن «عشوزن» من بناتِ الأربعةِ وأن النون أصلٌ، قال محمدُ بن يزيد _ يعني المبرِّدَ _: والنونُ زائدةٌ، من ذلك قول الشمَّاخِ:

حَوَامِي الكُراعِ المُؤبَدَاتِ العشاوزُ (٢)

ولو كان كما قال لم يجز إلا العشازِنُ، قال ابنُ ولاد: إنها لم يقل العشازِنُ، وهو الأصلُ؛ لأن القافية اضطرته إلى حذف حرفٍ من الأصلِ، وهذا جائزٌ في الشعرِ، إلى أن قال: ألا ترى إلى سيبويه يقولُ في بابِ ما يحتمل من الشعر: أنهم يحذفون فيها ما لا يُحذَفُ، يشبِّهونه بها حذف واستُعمِلَ محذوفاً، كقول العجَّاجِ:

قواطناً مكةً من ورق الجمي (٣)

يريد: الحمام، فالنونُ على الأصلِ، حتى يجيءَ أمرٌ قاطعٌ يبيِّنُ أنها زائدةٌ،

⁽١) في هامش الأصل: العَشْزَنة: الشدَّة.

⁽٢) هذا عجز بيتٍ في ديوانه: ص٥٥، ورواية صدره:

حذاها من الصيداءِ نعلاً طِراقُها

وهو من قصيدته الشهيرة في وصف القوس ومطلعها:

عف ابطنُ قَوِّ من سُليمي فعالِزُ فذاتُ الغضا فالمُشْرِ فاتُ النواشزُ (٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٦).

فأما هذا الموضعُ فهو موضعٌ يجوزُ فيه حذفُ الأصلِ، وليس بقاطع؛ لأنه ليس بموضع ضرورةٍ، ولو جمعنا في الكلام عَشَوزَناً لم يقل إلا عِشازن. انتهى.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: وعلى طريقةِ سيبويه نخرِّجُ المثال، فإن قلتَ: فهاهنا لم يبق الأصولُ الأربعةُ بل حُذِفَ واحدٌ منها وبَقِيَ الزائدُ؟ قلتُ: قولُ المصنِّف: ولا يُسْتَبقى دون شذوذٍ في هذا الجمع مع أربعةِ أصولِ زائداً، لا يقتضي بقاءَ الزائدِ مع الأربعةِ عند الجمع، بل المقصودُ الشذوذُ في بقاءِ الزائدِ مع كونه في كلمةٍ من بناتِ الأربعةِ، وذلك موجودٌ، والله أعلم.

ومنها(۱): أنه قال: الذي ظهر لي من كلام سيبويه لما كتبتُ الكراسةَ التي سمَّيتُها «ذكر الأسانيد في لفظةِ المسانيد»، أن بابَ مُفعَل في الصفاتِ يُثبَتُ فيه الياءُ قياساً نحو: مُنكر ومناكير، وكذلك باب مُفعِل في الصفات نحو مُفطِر ومفاطير، ومُوسِر ومياسير، وهذا ما لم يختصُّ بالإناثِ، فإن اختصَّ كمُطفِل فإنك إذا قلت: مطافيل، كان على غير القياسِ [٩٦/أ] كما صرَّح به سيبويه، ولكن لم يصرِّح بتخصيصِه بالضرورة، قال الخفّافُ في «شرح التكملة»: تثبُتُ الياءُ في مناكير ومفاطير؛ لأنها في الأصل: مُؤنكر ومُؤفطِر، فعوَّضَ عن المحذوفِ حرف مناكير ومفاطير؛ لأنها في الأصل: مُؤنكر ومُؤفطِر، فعوَّضَ عن المحذوفِ حرف الياء، وأطال الكلام على ذلك، والسببُ في إنشاءِ هذه الكراسةِ _ كما حكى شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى في ترجمته _ مباحثةٌ وقعت بينه وبين الشيخِ جمالِ الدين ابنِ هشام (۲) رحمه الله تعالى عند صهرِ شيخِنا الوالدِ رضي الله عنه القاضي محبِّ الدين ناظرِ الجيشِ قريبِ الشيخِ جماءِ الدينِ ابن عقيلٍ رضي الله عنه، فقال الوالدُ: الدين ناظرِ الجيشِ قريبِ الشيخِ جماءِ الدينِ ابن عقيلٍ رضي الله عنه، فقال الوالدُ: الدين ناظرِ الجيشِ قريبِ الشيخِ جماءِ الدينِ ابن عقيلٍ رضي الله عنه، فقال الوالدُ:

⁽١) في حاشية الأصل: «فائدة جليلة».

⁽٢) الإمام الجليل، صاحب «مغني اللبيب»، و «شرح شذور الذهب»، وغير ذلك من التصانيف القاضية بإمامته في علم النحو والعربية (ت ٧٦١هـ).

المسانيد، فقال ابنُ هشام بصوت خفيِّ: المسانِدُ ـ بحذف الياء ـ فسَمِعَها الوالدُ، فنازعه في ذلك، ورَدَّ عليه، وصنَّفَ هذه الكراسةَ.

قلتُ: وقد اتفق لشيخِنا الوالدِ رضي الله عنه منازعةٌ أخرى مع الشيخِ جمالِ الدينِ ابنِ هشام أيضاً في مسألة كذا، وكان الصوابُ مع الوالدِ رضي الله عنه، وصنّف فيها تصنيفاً لطيفاً سماه «عَرفُ الشّذا في مسألة كذا»(١)، وقد عددناه في مصنفاته، والله أعلم.

ومنها: أنه قال على قولِ ابنِ مالكِ: أنه يُكسَّرُ ما ولِيَ ياءَ التصغير غيرُ أشياء، منها: المتصلُ بألفٍ ونونٍ مَزيدَتَينِ، لم يُعلَم جمعُ ما هما فيه على فَعالِين دونَ شذوذٍ، ومَثَّلهُ الشيخُ أبو حيان في الشرحِ بسكرانَ، فتقولُ في تصغيره: سُكيران، واحترز بقولِه: لم يُعلَم جمعُ ما هما فيه على فعالين عن نحو: سِرحان، فإن جُمِع على فعالين قالوا: سراحين، فتقول في تصغيره: سُريحين، وقولُه: دُونَ شذوذٍ، مثَّله الشيخُ بغَرثان وإنسان، قالوا في غَرثان: غَراثين، وفي إنسان: أناسِين، على جهةِ الشذوذِ، فلا يُقالُ في تصغيره: غُريثين ولا أُنيسِين. قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ينبغي فلا يُقالُ في تصغيره: غُريثين ولا أُنيسِين. قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ينبغي فلا يُقالُ في تصغيرِه كَرُ وان، ومَدرَكُ الخلافِ في تصغيرِ كِرُ وان، ومَدرَكُ الخلافِ هل يُلتَفَتُ إلى قولهم كَرَاوِين، أم لا يلتفت إليه لشذوذه؟ فعلى النظرِ إلى الشاذِ نقولُ: أُنيسِين، ولم أَرَ من ذكره هنا.

ومنها: اعتراضُه على الشيخ أبي حيان في تمثيلِهِ ما تقدَّمت فيه الواوُ على أربعةِ أصولٍ بـ «وَرَنْتَل»، فقال رضي الله عنه: هذا ليس بصحيحٍ من وجهَيْن: أحدُهما: أنَّها تقدَّمت على ثلاثةِ أصولٍ فإن النون فيه زائدةٌ، وقد صرح الشيخُ

⁽١) ولابن هشام تصنيف لطيف عنوانه: «فوح الشذا في مسألةِ كذا».

بزيادتها عند قوله: واو ورَنْتلَ أصلٌ، ووزنه فَعَنْلَل، الثاني: أنه يُفهِمُ أن الواوَ إذا تقدمت على ثلاثةِ أصولٍ فإنها تكونُ زائدةً وهذا ليس بصحيح، فإن الواوَ إذا صُدِّرَتْ تكون أصليةً أبداً سواءً تقدمت على حرفين كوزَغ وورَع أو ثلاثةٍ كورَنْتل، وأما على أربعةٍ فغيرُ موجودٍ؛ لأن الواوَ لا تكونُ أصلاً في بناتِ الخمسةِ، وهذا اعتراضٌ ثالثٌ على الشيخِ إذ يلزَمُ على كلامه، أن تكونَ الواوُ أصلاً في بناتِ الخمسةِ.

ومنها: ما قاله على تمثيلِ الشيخِ أبي حيانَ قول صاحب «التسهيل» في إبدالِ الممزةِ: ورُبَّها صُحِّحَ مع العارضةِ بسقاوة.

قال شيخُنا الوالدُرضي الله عنه: تمثيل الشارح فيه نظرٌ، وقد قال المصنِّفُ في أول كتابه: إنهم صَحَّحوا مَذرَوَينِ وثُنايَينِ تصحيحَ سقاوَةٍ وسِقايةٍ للزوم عَلَمَي التثنيةِ والتأنيثِ فصرَّح المصنِّفون هناك بأنَّ سقاية لازمة التأنيث فكيف يصتُّ التمثيلُ بها للعارضة. انتهى.

فهذه نبذةٌ يسيرةٌ من كلامِهِ في هذا الفَنِّ، أردنا الاقتصارَ عليها، خشيةَ الإطالةِ، والله أعلم.

ذِكْرُ شيءٍ من كلامِهِ في الحديثِ

فمنه: قولُه رضي الله عنه في حديث أبي ذَرِّ رضي الله عنه في سؤاله النبيَّ [/٩٢] عَلَيْ: أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ في الأرضِ أوَّلَ(١)؟ قال: «المسجدُ الحرامُ»، قال: ثم أيُّ؟ قال: «بيتُ المقدسِ»، قال: كم بينها؟ قال: «أربعون»(٢) المرادُ بذلك ما بيْنَ أرضَيْهما في الدَّحوِ(٣)، أوَّلَ ما دحى اللهُ تعالى الأرضَ، فإنّ الأيامَ التي خُلِقَت بيْنَ أرضَيْهما في الدَّحوِ(٣)، أوَّلَ ما دحى اللهُ تعالى الأرضَ، فإنّ الأيامَ التي خُلِقَت فيها السهاواتُ والأرضُ، ليست كأيامِ الدنيا، إنها هي كها قال الله تعالى: ﴿وَإِنَ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧]، فيكونُ أوَّلَ ما دُحِيَ مكانُ المسجدِ الحرامِ، ثم بعدَه بمقدارِ أربعين سنةً دُحِيَت أرضُ بيتِ المقدسِ، وحَمْ لُ ذلك على البناءَينِ مُشْكلٌ؛ لأنّ البيتَ من بناءِ السيدِ إبراهيمَ عليه السلام، وبيتُ المُقْدِس من بناءِ السيدِ سليهانَ عليه السلام، وبينها أكثرُ من ذلك ٤٠.

⁽١) أوَّلَ: بضم اللام وفَتْحها، وفسَّره أبو البقاء العكبري بقوله: وهي ـ يعني الضمّة ـ ضمّةُ بناءٍ لقطعه عن الإضافة، مثل قَبْلُ وبَعْدُ، والتقدير: أوّلُ كلِّ شيء، ويجوزُ الفتح مصروفاً وغير مصروف» انظر: «فتح الباري» (٦: ٨٠٤).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، برقم (٣٣٦٦) واللفظ له، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢٠)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٦٢٢٨). وقولُه: «أربعون»: المرادُ به أربعون سنةً. كها جاء مصرَّ حاً به عند مسلم وابن حبّان.

⁽٣) وهو البَسْطُ. قال الله تعالى: ﴿وَأَلْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَنْهَا ﴾ [النازعات: ٣٠].

⁽٤) وهذا الإشكال قد نبَّه عليه ابن الجوزي في «كشف المشكل من صحيح البخاري» ونقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦: ٤٠٨).

ومنه: قولُه رضي الله عنه في قولِ رسولِ الله ﷺ: "صلاةُ الرجلِ في الجماعةِ تزيدُ على صلاتِه وحدَه بسبع وعشرينَ دَرجةً "(): إنّ حكمةَ ذلك أن أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، والحسنةُ بعَشَرةِ أمثالها، فالربحُ الحاصلُ غيرُ القدرِ المأتيِّ به لكل واحدٍ تسعةٌ، فجعلَ اللهُ تعالى لِكُلِّ واحدٍ قدرَ ما للثلاثةِ، وإن كانَ الحكمُ الشرعيُّ أن أقلَّ الجهاعةِ إمامٌ ومأمومٌ (٢)، لكن من تفضُّلاتِه تعالى إعطاءُ كُلِّ واحدٍ من الاثنين ما للثلاثةِ لو كانوا ثلاثةً.

وقال رضيَ الله عنه: وأما روايةُ «خَمْسٍ وعشرينَ درجةً» (٣)، فإنك إذا ضربتَ الخمسةَ والعشرين في ثمانيةٍ وعشرين تبلُغُ سبعمئة، وذلك إشارة إلى خهايةِ الضِّعفِ في قوله ﷺ: «الحسنةُ بعشرِ أمثالها إلى سبعمئة ضِعْف» (٤) وذلك أن سبعاً وعشرين إذا وضعتَ عليها الواحد، الذي هو مَفعولٌ من المصليّ في جماعةٍ كانت الجملةُ ثمانيةً وعشرين، فإذا ضربتَ خمسةً وعشرين في ثمانيةٍ وعشرين كان المجموعُ سبعمئة، وهو نهايةُ التضعيفِ كما تقديمًم.

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاةِ الجماعة برقم (٦٤٥)، ومسلم، كتاب المساجد، باب فضل صلاةِ الجماعة برقم (٦٥٠) من حديثِ ابن عمرَ رضي الله عنهما، وانظر عامَ تخريجه في "صحيح ابن حِبّان" (٢٠٥٢).

⁽٢) يوضّحه قولُ ابن الملقِّن: «وأقلُّ جماعةٍ يسقطُ بها الفرضُ عن الباقين ثلاثةٌ أو اثنان: فيه وجهان، أظهرهما الثاني». انتهى من «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» (١: ٢٩٤).

⁽٣) أخرجها البخاري، كتاب الأذان، باب فضلِ صلاةِ الفجر في جماعة، برقم (٦٤٨)، ومسلم، كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة برقم (٦٤٩) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمام تخريج الحديث في «صحيح ابن حِبّان» (٢٠٥١).

⁽٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيهان، باب إذا همَّ العبدُ بحسنة، برقم (٢٠٤)، والترمذي، كتاب الصيام، باب ما جاءَ في فضل الصوم، برقم (٧٦٤) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢١: ٢١١).

ومنها: ما كتبه رضي الله عنه على حواشي «مختصر السُّنَن» للحافظِ المُنْدريِّ (۱) في حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الصلاةُ في الجماعةِ تعدلُ في حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الصلاةُ في الجماعةِ تعدلُ (١٩٢/ب] خساً وعشرين صلاةً، فإذا صلاها في فلاةٍ فأتمَّ رُكُوعها وسُجُودها بلغت خسين صلاةً» (۱) قال أبو داود: قال عبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ في هذا الحديث: «صلاةُ الرجلِ في الفلاةِ، تُضاعَفُ على صلاتِهِ في الجماعةِ»، وساقَ الحديث، وأخرجه ابنُ ماجه مختصراً.

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ما قاله عبدُ الواحدِ غيرُ مسلَّم له، وإنها المرادُ أنَّ للمُصلِّي حالتَينِ: حالةَ جمعٍ، وحالةَ انفرادٍ، فإذا كان مُجمِّعاً فله الأجرُ المتفضَّلُ به ليلةَ الإسراءِ في قولِه تعالى: «هي خَمْسُ وهي خمسون»(٣)، فجعل اللهُ تعالى من فضلِه لِكُلِّ صلاةٍ الأجرَ الذي للخمسِ، فللمنفرد غير المعذورِ من ذلك النصفُ لعدمِ إكمالِه حالةَ الصلاةِ بالجماعةِ، وكان للمجمِّع (١٤) مجموعُ ذلك وهو خمسون، فعبَر عنها مرةً بالدرجةِ، ومرةً بالصلاةٍ، وكان للمنفردِ المعذورِ بالصلاةِ

⁽۱) الإمام الحافظ الزاهد أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القويّ بن سلامة المنذري (ت ٢٥٦هـ) كان إماماً منقطع النظير في علوم الحديث، وصنّف «الترغيب والترهيب»، و «مختصر صحيح مسلم»، و «مختصر سنن أبي داود» وغير ذلك. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٢٥٩).

 ⁽٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل المشيي إلى الصلاة برقم (٥٦٠)، وابن
 ماجه، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة في جماعة برقم (٧٨٨).

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فُرضت الصلاة في الإسراء برقم (٣٤٩)، ومسلم كتاب الصلاة، باب الإسراء برسول الله على برقم (١٦٣)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٧٤٠) من حديثِ أنس بن مالك رضى الله عنه.

⁽٤) في الأصل: للمجموع. وما أثبتناه هو الأشبهُ بالصواب.

جميعُ ما للمُجَمِّع وهو خسون درجةً، إلحاقاً له بالمُجمِّع، فهذا من الإلحاقِ بفَضلِ الله تعالى على المعذورين، لا أنه مفضَّلُ على المُجمِّع كما قال عبد الواحد، وفي «مُسْنَد عَبْدِ بنِ حُمَيْدٍ»: «فإذا صلاها بأرضِ فلاةٍ، فأتمَّ وُضوءها ورُكوعها وسُجودها، بلغت صلاته خسين درجةً» وفيه في أولِه: «صلاةُ الرجلِ في جماعةٍ تزيدُ على صلاتِه وحده خساً وعشرين درجةً» (۱) وبهذا يُعلَمُ أنّ روايةً أبي داود: «تعدِل خَساً وعشرين صلاةً على صلاةِ المنفردِ. انتهى.

ومنه: قولُه رضيَ الله عنه في قولِ رسولِ الله ﷺ: «دِرْهَمُ القَرْضِ بثمانيةَ عشرَ (٢): أنَّ الحديثَ دالُّ على أنَّ دِرهمَ القرضِ بدِرْهَمَي صدقةٍ، لكنَّ الصدقةَ لم يَعُدْ لَهَا شيءٌ، والقرضُ عادَ منه درهمٌ، فسقطَ مُقابِلُه، وبقي ثمانية عشر (٣).

ومنه: جمعُـهُ رضيَ الله عنه بين حديثِ ابنِ مسعودٍ: أن التخليقَ بعد مئةٍ وعشرين يوماً (٤)، وبين حديثِ أبي سُريحة (٥) أنَّ التخليقَ بعد ثِنْتين وأربعين

⁽١) انظر: «المنتخب من مسند عبد بن حُمَيْد» برقم (٩٧٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» برقم (٨٣٩٠) من حديثِ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الصدقات، باب القرض برقم (٢٤٣١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧١٩)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٥: ١٨٩) من حديثِ أنس بن مالك رضي الله عنه، وضعَّفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣: ٦٩)، وأعلّه بضَعْفِ خالد ابن يزيد بن عبد الرحمن.

⁽٣) وهذا الذي قاله البلقيني قد نقله السيوطي في حاشيته على ابن ماجه، ونقله السندي عن السيوطي، انظر: «سنن ابن ماجه» بحاشية السندي (٢: ٨١).

⁽٤) أخرجه البخاري، كتاب بَدْء الخلق، باب ذكْرِ الملائكة برقم (٣٢٠٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خَلْقِ الآدمي برقم (٢٦٤٣) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٢١٧٤).

⁽٥) هو حذيفة بن أسيد الغفاري. كان ممّن بايع تحت الشجرة. له ترجمة في «أسد الغابة» لابن الأثير (٥: ١٣٦).

ليلةً (١)؛ بأنَّ التخليقَ على قِسمَين: تخليقٌ بمراسمَ وخطوطٍ، [٩٣/أ] ويقال له: التخطيطُ، فهذا بَعْدَ اثنَيْن وأربعين يوماً، وتخليقٌ بإبراز الأعضاء، وذلك بعد مئة وعشرين يوماً (١).

ومنه: قولُه رضي الله عنه في قوله عليه السلام: «والكَلمةُ الطيبةُ صدقةٌ» (٣): إنَّ هذه الصدقةَ هي من جُملةِ ما على السُّلامَياتِ، وهي المفاصلُ، وليست هذه الصدقةُ كصدقةِ التطوعِ - بالأموالِ الصدقةُ كصدقةِ التطوعِ - بالأموالِ ومنافِعِها تُحسَبُ في الدارِ الآخرةِ من الفرضِ الذي أخلَّ به في الزكاةِ، بخلافِ الصدقةِ عن المفاصلِ، فإنَّ الله تعالى حسب عنها كُلَّ ما كان من التطوُّ عاتِ بغيرِ المالِ، ذكر ذلك في «الفيض الجاري على صحيح البخاري».

ومنها: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاريِّ» في بابِ ما يُكرَهُ من التنازُع والاختلاف، في حديثِ أبي إسحاق، قال: سمعتُ البراءَ بن عازبٍ يحدِّثُ، قال: «جعل النبيُّ على الرجَّالةِ يومَ أحدٍ وكانوا خسين رجلاً عبدَ الله ابنَ جُبيرٍ، فقال: «إن رأيتمونا تخطَّفُنا الطيرُ، فلا تبرحوا مكانكم هذا حتى أُرسِلَ إليكم، وإن رأيتمونا هزَمْنا القومَ وأوطأناهم فلا تبرَحُوا حتى أُرسِلَ إليكم..»(٤)

⁽١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خَلْقِ الآدميِّ برقم (٢٦٤٤)، وهو في «مسند أحمد» (٢٦: ٢٦)، و «المعجم الكبير» للطبراني (٣٠٠٣٩).

⁽٢) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي، حيث جمع بين روايات هذا الحديث على أحسَن وَجْه.

⁽٣) هو جزءٌ من حديثِ «كلَّ شُلامى من الناس عليه صدقة..» الحديث أخرجه البخاري، كتاب الحجهاد والسِّير، باب مَنْ أخذَ بالرِّكابِ ونحوه برقم (٢٩٨٩). من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٤٧٢).

⁽٤) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف برقم (٣٠٣٩)،=

الحديثَ بطولِه، فقال رضي الله عنه: هذا الحديثُ فيه دلالةٌ قويةٌ على التمسُّكِ بالظاهرِ، وأنه لا يجوزُ العدولُ عنه بتأويلٍ من التأويلاتِ إلا بدليلٍ ظاهرٍ يزيلُ ذلك الظاهرَ، ولم أَرَ مَن تعرَّضَ لذلك. انتهت.

ومنه: ما كتبَه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في مناقب سَعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله عنه في قول سعدٍ: «ما أسلمَ أحدٌ إلا في اليوم الذي أسلمتُ فيه» (١) فقال رضَي الله عنه: فائدةٌ: الذي وقع هنا من قوله: «ما أسلمَ أحدٌ إلا في اليوم الذي أسلمتُ فيه»، يخالفُه ما سيأتي في إسلام سعدٍ من طريقِ أبي أسامة، ولف ظُه فيها: «ما أسلم أحدٌ في اليوم الذي أسلمتُ فيه» (١) والمرويُ في إسلامه ما سؤالي عليه، إنها السؤالُ على قوله: «ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه» فإنه سبقه خديجةُ وأبو بكر وزيدُ بنُ حارثةَ [٩٣/ ب] والحملُ على أنه اجتمعَ معهم في يوم الإسلام، بأن أسلموا أوَّلَ النهارِ وأسلمَ سعدٌ آخره ممكنٌ، لكنه يحتاجُ إلى نقلٍ صريح في ذلك، والذي يظهرُ لي والله أعلم -أنَّ (إلا) هنا وَهَمٌ، فإنَّ الذي نقلٍ صريح في ذلك، والذي يظهرُ لي والله أعلم -أنَّ (إلا) هنا وَهَمٌ، فإنَّ الذي

وأبو عوانة في «المستخرج على صحيح مسلم» (٦٨٤٧)، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في الكمناء برقم (٢٦٦٢).

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب سعد بن أبي وقاص برقم (٣٧٢٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» وابن ماجه، المقدّمة، فضل سعد بن أبي وقاص برقم (١٣٢)، والطبراني في «المعجم الكبير»

⁽٢) هذا نَقْلٌ غير محرَّر، فإن رواية البخاري في هذا الموطن موافقة للرواية السابقة، قال في كتاب مناقب الأنصار، باب في إسلام سعد بن أبي وقاص: حَدثني إسحاق، أخبرنا أبو أسامة، حدثنا هاشم قال: سمعتُ سعيد بن المسيِّب قال: سمعتُ أبا إسحاق سعد بن أبي وقاص يقول: «ما أسلمَ أحدٌ إلّا في اليومِ الذي أسلمتُ فيه، ولقد مكَثْتُ سبعةَ أيامٍ وإنِّي لثُلُثُ الإسلام».

خرَّجه ابنُ ماجه من حديثِ ابن أبي زائدة، والبخاريُّ والبزارُ من حديثِ ابن أبي أسامة ليس فيه ذكرُ (إلا)^(۱) والبخاريُّ قد قال هنا: تابعه أبو أسامة، فدلَّ ذلك على أن رواية ابنِ أبي زائدة وأبي أسامة سواءٌ، ولم يذكر صاحبُ «الأطراف» في الروايتين الحديث إلا بإسقاطِ «إلا»، وهو الصوابُ، ورواه الحاكمُ (٢) من حديثِ مكيِّ بنِ إبراهيمَ عن هاشمِ بنِ هاشمِ بإسقاط «إلا». انتهت.

ومنه: ما كتبه رضيَ الله عنه على «صحيح البخاري» في مناقبِ بلالٍ رضيَ الله عنه في حديث قيسٍ أنّ بلالاً قال لأبي بكرٍ: «إن كنت إنّما اشتريتني لنفسِكَ فأمسكني..» (٣) الحديث.

فقال رضي الله عنه: فائدة: ما أخرجه البخاريُّ عن قيسِ بن أبي حازم أنّ بلالاً قال لأبي بكرٍ: "إن كنتَ إنها اشتريتني لنفسك فأمسِكْني...» إلى آخِره مُشكلٌ، فإن هذا قاله بلالٌ لأبي بكرٍ بعد وفاةِ رسولِ الله ﷺ وإذْ ذاك كان بلالٌ (٤) عتيقاً، فإنَّ عِثْقَه كان قديهاً، وهو مؤوَّلُ على أنه ذكَّره ما كان من اشترائِه إياه لله الذي ترتَّبَ عليه أن أعتقه لله، والذي رواه ابنُ عبدِ البرِّ من طريقِ عبدِ الرزاقِ قال: حدثنا معمَرٌ، عن عطاءِ الخراسانيِّ، عن سعيدِ ابنِ المسيِّب، وفيه: أن أبا بكر قال: حدثنا معمَرٌ، عن عطاءِ الخراسانيِّ، عن سعيدِ ابنِ المسيِّب، وفيه: أن أبا بكر أعتقه، فكان يُؤذِّن لرسولِ الله ﷺ أراد أن يخرُجَ إلى الشام، أعتقني لنفسِكَ فاحبِسْني، فقال له أبو بكر: بل تكونُ عندي، فقال: إن كنت أعتقتني لنفسِكَ فاحبِسْني،

⁽١) سبق تخريج رواية ابن ماجه، وانظر الحديث في «مسند البزّار» (١٠٧٩).

⁽٢) في «المستدرك» (٦١١٦).

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب بلال بن رباح برقم (٣٧٥٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٠).

⁽٤) في الأصل: «بلالًا»، وهو لحنٌّ.

وإن كنت أعتَقْتني لله عزَّ وجلَّ و فَذَرني أذهبُ إلى الله عزَّ وجل، فقال: اذهب، فذهب إلى الله عزَّ وجل، فقال: اذهب، فذهب إلى الشام، فكان بها حتى مات (١). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في حديثِ المعراجِ في قوله: «ثم أُتِيتُ بإناءٍ من خمرٍ، وإناءٍ من لَبَنٍ، وإناءٍ من عَسَلٍ» (٢) الحديث، فقال رضي الله عنه: فائدةٌ: مقتضى هذه الروايةِ، أن الإتيانَ بالأواني كان في السياءِ السابعةِ، وقد ثبت في «الصحيح» الإتيانُ بإناءَينِ في الأرضِ قبل أن يُعرَجَ به، فقلت: كلاهما صحيحٌ، جاءت له الضيافةُ من رَبِّه مرَّتَينِ: مرَّةً في العالمِ البشريِّ، ومرةً في العالم الملكيِّ، ولم أَر مَن تعرَّضَ لذلك (٣). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاريّ» في بابِ ذكْرِ النبيّ عَلَيْهُ مَنْ يُقتَلُ ببَدْرٍ في قولِ سعدٍ: «دعنا عنك يا أُميّةُ، فوالله لقد سمِعْتُ رسولَ الله عَلَيْهُ يقول: إنهم قاتلوكَ بمكة...» (٤) الحديث، فقال رضي الله عنه: فائدةٌ: في قوله على الخروج فقتله المسلمون، عَلَيْهُ: «إنهم قاتلوك» استعمالُ المجازِ؛ لأنّهم حَملوه على الخروج فقتله المسلمون،

⁽١) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (١: ١٨١).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب الجعراج برقم (٣٨٨٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسولِ الله عنه عنه عنه وانظر باب الإسراء برسولِ الله عنه عنه (٢٥٩) من حديثِ أنس بن مالك رضي الله عنه وانظر مامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٤٨).

⁽٣) وهو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢: ٢١٦) حيث ذكر اختلاف الروايات في ذلك ثم قال: «ويُجْمعُ بين هذا الاختلاف: إمّا بحَمْلِ «ثمَّ» على غير بابها من الترتيب، وإنّا هي بمعنى «الواو» هنا، وإما بوقوع عرْضِ الآنيةِ مرَّتين: مرَّةً عند فراغهِ من الصلاةِ ببيت المقدس، وسببُه ما وقع له من العطش، ومَرَّةً عند وصولِه إلى سدرةِ المُنتهى ورؤيةِ الأنهار الأربعة».

⁽٤) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب ذكْرِ النبيِّ ﷺ مَنْ يُفْتَلُ ببدرٍ برقم (٣٩٥٠).

فكانَ المسلمون قاتليه على الحقيقةِ، وكان المُشرِكُون المذكورون قاتليه بالحَمْلِ على الخروجِ، وهذا لا يُحتَجُّ به لمعاويةَ في قضيَّة عمارٍ؛ لظهورِ الحالِ هناك(١). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في غزوة الرجيع في قولِ جابرٍ رضي الله عنه: الذي قتل خُبيناً هو أبو سِرْ وَعةَ (٢)، فقال رضي الله عنه: فائدة: ظاهرُ كلامِ البخاريِّ أن أبا سِرْوعةَ غيرُ عقبةَ بنِ الحارثِ، والذي عليه الحديثِ كما قال الزبيرُ (٣): أنَّ أبا سروعة هو عقبةُ بنُ الحارثِ (٤)، قال الزبير: وأما أهلُ النسبِ فإنهم يقولونَ: إن عُقبةَ وأبا سِرْ وعةَ [٩٤/ب] أخوانِ أسلما يوم الفتح، وهذا الطريقُ الذي ذكره البخاريُّ من حديثِ سفيانَ عن عمرو عن جابرٍ: الذي قتل خبيباً هو أبو سِرْ وَعةَ فيه نقصٌ، وتمامهُ هو أبو سِرْ وَعة عقبةُ بنُ الحارثِ النبي عامرِ بنِ نوفلٍ، ذكره ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب» فتبين بذلك أنّ عقبةَ هو أبو سِرْ وعة، وقيل: بل كان أخاه لأمّه، ذكره ابنُ عبدِ البرِّ (٥). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في الغزوةِ المذكورةِ،

⁽۱) يعني ما ثبت عند الإمام أحمد في «المسند» (۱۱: ۵۲۲) والنسائي في «السنن الكبرئ» (۱: ٤٦٩) برقم (۸۰۰۰) من حديثِ عبد الله بن الحارث قال: «إنّي لأسايرُ عبد الله بن عمرو، وعمرو ابن العاص فقال عبد الله بن عمرو: سمعتُ رسولَ الله على يقول: «تقتُله الفئةُ الباغية» يعني عبّاراً، فقال عمرو لمعاوية: اسمع ما يقولُ هذا، فحدَّثه، فقال: أنحنُ قتلناه إنّها قتله مَن جاءَ به».

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع برقم (٤٠٨٧).

 ⁽٣) يعني الزبير بن بكّار صاحب «جمهرة نسب قريش»، ولم أجده في القسم المطبوع منه بتحقيق العلّامة محمود محمد شاكر رحمه الله.

⁽٤) وهو الذي جزم به المصعب الزبيري في «نسب قريش» ص٢٠٤، قال: فولد الحارثُ بن عامر، عُقْبةَ وهو أبو سِرْوعة، وهو الذي قتل خُبيب بن عدي.

⁽٥) في «الاستيعاب» (٣: ١٠٧٢).

في حديثِ أنس الذي فيه: «فانطلق حَرامٌ أخو أُمِّ سُلَيم، وهو رجلٌ أعرَجُ ورجلٌ من بني فلانٍ» (١) الحديث. فعال رضي الله عنه: فائدةٌ: قولُه: «فانطلق حرامٌ، أخو من بني فلانٍ» (١) الحديث. فعال رضي الله عنه فائدةٌ: قولُه: «فانطلق حرامٌ، أخو أُمِّ سليم وهو رجلٌ أعرَجُ»، كذا وقع في النُّسخِ الحاضرةِ عند السهاع (١)، وحرامٌ ليسَ بأعرج، وحرامٌ قُتِلَ، والأعرجُ لم يُقتل، وقد قال البخاريُّ: فقيتُلُوا كلُّهم غيرَ الأعرج، وصوابه: فانطلق حرامٌ أخو أُمِّ سليم هو ورَجَلٌ أعرَجُ (٣) رجلٌ من بني فلانٍ، وأصحاب المغازي متفقون على أن الكُلَّ قُتِلُوا إلا عمرو بن أمية الضَّمْرِيَّ، وكعبَ بنَ زيدِ بنِ قيسِ بنِ مالك، وفي «الاستيعاب» في ترجمةِ كعب بنِ زيدٍ: أنَّ أصحاب بئرِ معونة كُلُّهم قُتِلُوا إلا كعبَ بنَ زيدٍ ، وأما من قال: في «البخاريِّ» و«الاستيعاب» أن يكونَ الأعرجُ كعبَ بنَ زيدٍ، وأما من قال: بي «البخاريِّ» و«الاستيعابِ» أن يكونَ الأعرجُ كعبَ بنَ زيدٍ، وأما من قال: بكونَ الأعرجُ كعبَ بنَ زيدٍ، فأما من قال: يكونَ الأعرجُ كعبَ بنَ زيدٍ، فأما من قال بكونَ الأعرجُ كعبَ بنَ زيدٍ، فأما من قال بكونَ الأعرجُ كعباً، وكعبٌ هذا لم يُقتَل ولم يُؤسَر، وعمرُو بنُ أميةَ أُسِرَ، فصحَ أن المحاربين قُتِلُوا كُلُّهم إلا كعباً. انتهت.

ومنه: ما كتبَه رضيَ الله عنه على «صحيح البخاري» في قَتْلِ أبي رافع في حديثِ البراءِ بنِ عازبٍ قال: بعثَ رسولُ الله ﷺ إلى أبي رافعٍ عبدَ الله بنَ عتيكٍ، وعبدَ الله بنَ عُتبةً.. الحديثَ(١).

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع برقم (٤٠٩١)، ومسلم وهو في «مسند أحمد» (٢٠: ٢٠٠) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) وهو الذي وقع في النُّسخ التي بين أيدينا من صحيح البخاري.

⁽٣) وهو الذي صَوَّبه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧: ٣٨٨) نقلًا عن بعضِ النُّسَخ.

⁽٤) «الاستيعاب» (٣: ١٣١٧).

⁽٥) في الأصل: «ساعي»، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

⁽٦) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب قتلِ أبي رافع برقم (٤٠٤٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤: ٣٥).

فقال رضي الله عنه: فائدةً: قولُه: وعبدُ الله بنُ عتبة، فيه نظرٌ، فإنه إن كان عبدَ الله بنَ عتبة بنَ مسعودٍ ابنَ أخي عبدِ الله بنِ مسعودٍ، فهذا قد ذكر [٩٥/أ] ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب» أن له رواية (١١)، وأن البخاريَّ ذكره في التابعين (٢١)، ولكن حكى ابنُ عبدِ البرِّ أن العُقَيْليَّ عَدَّه في الصحابةِ لحديثٍ حدَّثه به (٣) محمَّدُ ابنُ إسهاعيل الصائغ، عن سعيدِ بن منصورٍ، عن خديج بن معاوية أخي زهيرِ بنِ معاوية، عن أبي إسحاق السبيعيِّ، عن عبدِ الله بنِ عتبة بنِ مسعودٍ، قال: بَعَشَنا رسولُ الله عَيْلِيُّ إلى النجاشيِّ نحواً من ثهانين رجلاً، منهم: ابنُ مسعودٍ، وجعفرُ بنُ أبي طالب، وعبدُ الله بنُ عُرْفُطة، وأبو موسى الأشعريُّ، وعثمانُ بنُ مظعونٍ، فقال جعفرٌ: أنا خطيبُكُم اليومَ.

قال أبو عمر: لو صَحَّ هذا الحديثُ لثَبَتَ به هجرةُ عبدِ الله بنِ عتبةَ إلى أرضِ الحبشةِ، ولكنه وهمٌّ وغَلَطٌ، والصحيحُ فيه أن أبا إسحاقَ رواه عن عبدِ الله بنِ عتبة عن ابنِ مسعودٍ، فذكره (٤)، ويقالُ لابنِ عبدِ البرِّ: فها اعتذارُكَ عن هذا؟ ونقولُ عنه: إن الذي يقتضيه كلامُ أصحابِ السِّيرِ أن هذا الذي ذكره البخاريُّ ليس بمُعْتَمدٍ، فإنهم عدُّوا سَرِيَّةَ عبدِ الله بنِ عتيكٍ إلى أبي رافع فقالوا: بعثَ رسولُ الله بمُعْتَمدٍ، فإنهم عدُّوا نَريَّةُ عبدِ الله بنَ قيسٍ وأبا قتادةَ والأسودَ بنَ خُزاعيِّ ومسعودَ ابن سنانٍ، ومنهم من يقولُ: خُزاعيُّ بنُ أسودَ، ولم يذكُر أحدُّ من أصحابِ السِّيرِ ابنَ سنانٍ، ومنهم من يقولُ: خُزاعيُّ بنُ أسودَ، ولم يذكُر أحدُّ من أصحابِ السِّيرِ

⁽١) في الأصل: «روية»، ولعلَّ المثبت هو الأصوب، فهو يتناسب مع ما ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب».

⁽٢) «الاستيعاب» (٣: ٩٤٥).

⁽٣) في الأصل: «نسبه». وصَوَّبناه من «الاستيعاب».

⁽٤) «الاستيعاب» (٣: ٩٤٥).

فيهم عبدُ الله بنُ عتبةَ، والظاهرُ أنه عبدُ الله بنُ أُنيْسٍ، وقد أضاف موسى بنُ عُقْبة إلى المذكورين أسعدَ بنَ حرامٍ غيرَ من ذكرناه عنه، فليُذكر (١). انتهت.

ومنه: ما سأله رضي الله عنه في قوله ﷺ: «لعن اللهُ اليهو دَ والنصاريٰ، اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ» (٢) الحديثَ بأن نبيَّ النصاريٰ لم يَمُت، وهو مرفوعٌ بنصِّ القرآنِ (٣).

وأجابَ رضي الله عنه بأن النصارئ كانوا يُوالُون غيرَ السَّيِّـدِ عيسى من الأنبياءِ، مِثْل السيدِ إبراهيمَ، والسيدِ يعقوبَ وغيرِهما، فحَسُنَ ذِكرُ اللَّعنِـة للنصارئ لهذا المعنى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في باب قوله تعالى: ﴿ أَسۡتَغۡفِرُ لَهُمُ ﴾ [التوبة: ٨٠]، في حديثِ عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: «لما تُوفِي عبدُ الله بنُ أبيِّ الحديث، إلى أن قال: فقامَ عمرُ فأخذ بثوبِ رسولِ الله عليه فقال: «يا [٩٥/ب] رسول الله تُصَلِّي عليه وقد نهاك رَبُّكَ أن تصلِّي عليه الحديث (٤٠). فقال رضي الله عنه: فائدةٌ: في «مُختَصر البُخاريِّ» للقُرْطبيِّ (٥٠): هذه

⁽١) وهو الذي جزم ابن هشام في «السيرة النبوية» (٢: ٢٧٤).

 ⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يُكره من اتخاذ المساجد على القبور برقم (١٣٣٠)
 من حديثِ عائشة رضي الله عنها وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٤١: ٥٨).

⁽٣) يعني قوله تعالى في شأَنْ عيسى عليه السلام: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء:

⁽٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير برقم (٢٧٠)، ومسلم، فضائل عمر بن الخطاب برقم (٢٤٠٠).

⁽٥) كذا قال المصنّف، ولم أهتدِ إلى المقصودِ منه، فللقرطبي مختصر مشهور لصحيح مسلم، وله عليه شرح جليل مطبوع.

ترجمة السراج البلقيني الروايةُ فيها وهمٌ، وهو أن عمرَ قال لرسولِ الله ﷺ: أَتُصَلِّي عليه وقد نهاك رَبُّك؟ من جهة أن الرواية الأخرى تبيِّنُ أن عمرَ إنها قال: وقد قال يومَ كذا كذا وكذا(١٠).. إلى آخرهِ وليس هذا عندي بِوَهم، فإن ـ عمرَ رضي الله عنه ـ إنَّما قال: «وقد نهاك رَبُّكَ» من جهةِ أن عمرَ رضي الله عنه فَهِمَ النهي عن الصلاةِ عليهم بالآياتِ السابقةِ على ذلك المُصَرِّحَةِ بكُفْرِهم (٢)، وكان الحالُ بمقتضى الظاهرِ أن يصلّي عليهم لمكانِ ظهورِ إسلامهم وإجراءِ أحكام المسلمين عليهم بمقتضى الظاهرِ، فصلَّىٰ رسولُ الله ﷺ على عبدِ الله بنِ أُبيِّ بنِ سلولٍ على مقتضى الظاهرِ، وقال: «إنها خيَّرني اللهُ»، وبذلك تبيَّنَ عدمُ الوهمِ في هذه الروايةِ. انتهت.

ومنه: ما كتبه رضيَ الله عنه على «صحيح البخاريِّ» في قول الخَضِر للسَّيِّدِ موسى عليهما السلام: «يا موسى، إن لي عِلماً لا يَنْبغى لك أن تعلَمَه، وإن لك علمًا لا ينبغي أن أَعْلَمَهُ »(٣) الحديثَ. فقال رضي الله عنه: هذا قد يُشكِلُ، فإنَّ العلمَ المذكورَ في الجِهَتَينِ لا يمتَنِعُ تعلُّمُه، وجوابُ هذا الإشكالِ: أن علمَ الحقائقِ والكشوفِ ينافي علمَ الظاهرِ، فلا ينبغي للعالمِ الحاكمِ بالظاهرِ أن يعلمَ الحقائقَ للتنافي؛ لأنه إذا وجد غُلاماً ظاهرُ الشرعِ امتناعُ قتلِه، والحقيقةُ تقتضي أن يُقتَلَ،

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يُكره من الصلاةِ على المنافقين برقم (١٣٦٦)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن برقم (٣٠٩٧) من حديثِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١: ٢٥٤).

⁽٢) مثل قولِه تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّى عَلَىٰٓ أَحَدِ مِنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا نَقُمْ عَلَىٰ قَدْرِقَ ۚ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمَّ فَاسِقُونَ ﴾ [التوبة: ٨٤].

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ الْجَمَّعَ بَيِّنِهِ مَا نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ [الكهف: ٦١] برقم (٤٧٢٦)، وأخرجه بغير هذا اللفظ مسلم في «الصحيح» باب في فضائل الخضر، برقم (٣٨٠) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (٣٥: ٥٣).

فلا ينبغي له أن يعلَمَ هذا؛ لِما قرَّرناه من التنافي، وأما العالمُ بالحقيقةِ فإنه لا ينبغي لَهُ أن يعلَمَ العلمَ الظاهرَ الذي ليس مُكلَّفاً به، الذي ينافي ما عنده من الحقيقة، فإنه إذا اطَّلَع بمقتضى الحقيقةِ على أن هذا الغلام يُقتَلُ كان منافياً لظاهرِ الشريعةِ، ويُمكِنُ حمُّلُ العلمِ على تنفيذِه، والمعنى أنَّ لي علماً لا ينبغي لك أن تعلَمهُ لتعملَ به؛ لأن العملَ به منافٍ لمقتضى الشرع، وإن لك علماً لا ينبغي لي أن أعلَمهُ فأعملَ بمقتضاه؛ لأنه منافٍ لمقتضى المرع، وإن لك علماً هذا لا يجوزُ للوليِّ التابعِ للنبيِّ بمقتضاه؛ لأنه منافٍ لمقتضى [٩٦/ أ] الحقيقة، فعلى هذا لا يجوزُ للوليِّ التابعِ للنبيِّ إن اطلَّع على حقيقةِ شيءٍ أن ينفِّذ ذلك بمقتضى الحقيقةِ، وإنها عليه تنفيذُ الحكمِ الظاهرِ، ولم أر مَنْ تعرَّضَ لذلك. انتهى.

ومنه: قولُه رضيَ الله عنه في قولِ رسولِ الله ﷺ: «يكونُ كَنْزُ أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع» (١): إنَّ الحكمَ في ذلك أنّ كَنْزُ البخيل يكون مدفوناً في الأرض، فمثّل له يوم القيامة بها يشابهه، وهي الحية الدفّانة المشار إليها بقوله: «شجاعاً أقرع» له زبيبتان يكون مدفوناً في الأرض فناسبة. انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في باب قوله تعالى: ﴿ اَدْعُوهُمْ لِلْآبَآبِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٥]، في حديث عائشة زوج النبيِّ ﷺ: «أَنَّ رسولَ الله ﷺ جاءها حين أمره اللهُ أن يُحيِّرُ أزواجه...» (٢) الحديث إلى آخره.

فقال رضي الله عنه: فائدةُ: يظهَرُ من حديثِ عائشةَ أن النبيُّ ﷺ قرأ لها

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَٱلَذِينَ يَكُنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَـةَ ﴾ [التوبة: ٣٤] برقم (٢٥٨) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٣٢٥٨).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنِّيُّ قُل لِآزَوْكِيكَ ﴾ [الأحزاب: ٢٨] برقم (٤٧٨٥)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب بيانِ أنّ تخييرَ امرأتِه لا يكون طلاقاً إلّا بالنيّة برقم (١٤٧٥) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٢٦٨).

الآية (۱) ولم يذكر تخيراً بعد تلاوة الآية، فقصد بذلك القراءة وأنه يخيِّرُهُنَّ، والمقصود إنها هي القراءة وإفهام التخيير بطريق التَّبَع، فيستنبَطُ من ذلك: أنَّ مَنْ نطقَ بنظم قرآنِ على قصدِ القرآنِ والتفهيمِ وهو في الصلاة، لا تبطُلُ صلاتُه من جهةِ أنه لم يتجرَّد ذلك للتفهيمِ والمغلَّبُ القرآنُ، وهذا استنباطُ حسنٌ لم أر مَن تعرَّض له. انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاريِّ» في بابِ شفاعةِ النبيِّ عَلَيْهِ في زوج بَريرةَ في قولِ النبيِّ عَلَيْهِ لعباسٍ: «يا عباسُ، ألا تعجَبُ من حُبِّ مغيثٍ بريرةً؟»(٢) الحديث.

فقال رضي الله عنه: فائدةٌ: تعلَّق قومٌ بقولِ النبيِّ عَلَيْ لعباسٍ: يا عباسُ ألا تعجب.. إلى آخره، أنَّ اشتراءَ عائشة رضي الله عنها بريرة كان بعد الفتح من جهة أنّ العباسَ رضي الله عنه إنها جاء المدينة بعد الفتح، وهذا التعلُّقُ غيرُ صحيح؛ لأن الابتياعَ والإعتاقَ والتخييرَ واختيار بريرةَ الفراقَ، كان قبلَ الفتح بل قبلَ واقعةِ الإفكِ، ولكن استمرَّ مُغيثٌ على مكانه وتأشّفِه على فراقِ بريرةَ حتى قَدِمَ العباسُ، فقال النبيُّ على المعباس هذا بعد الفتح، ولهذا قال لها النبيُّ على وهذا بعد الفرق.". انتهت.

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ قُلُ لِإِزَّوْكِيكِ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنيَا ﴾ [الأحزاب: ٢٨].

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبيِّ عَلَيْهُ في زوجِ بريرة برقم (٥٢٨٣)، وهو في «سنن ابن ماجه»، كتاب الطلاق، باب خيارِ الأُمَةِ إذا أعتقت برقم (٢٠٧٥)، والنسائي كتاب آداب القضاة، باب شفاعة الحاكم للخصوم (٨: ٢٤٥-٢٤٦)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٢٢٣).

⁽٣) وفي المسألةِ خلافٌ قويٌّ ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨: ٤٦٩).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في باب لحوم الحُمُرِ الإنسيةِ في حديثِ عمرو^(۱): قُلتُ لجابر بنِ زيدٍ: تزعمون أن رسولَ الله ﷺ «نهَى عن الحُمُرِ الأهليةِ» الحديثَ إلى أن قال: ولكن أبى ذلك البحرُ ابنُ عباسٍ وقرأ: ﴿قُل لا أَجِدُفِي مَا أُوحِي إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ (٢) [الأنعام: ١٤٥].

فقال رضي الله عنه: فائدة أنهذه الفتوى من ابن عباس غريبة ، فقد روى الحازمي من حديث ميمون بن مهران ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله عليه يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وعن كُلِّ ذي نابٍ من السّباع »(٣) وابن عباس لا يُفتي بخلاف ما يرويه عن النبي عليه ولعل جابر بن زيد سَمِع من ابن عباس الكلام على قوله تعالى: ﴿قُل لا أَجِدُفِي مَا أُوحِي إِلَى الْأَمر كذلك (٤) انتهت .

ومنه: ما كتبه رضيَ الله عنه على «جامع الترمذيّ» في باب ما جاء في كراهيةِ الجمع بين اسم النبيّ عليه وكنيته في حديثِ عليّ بن أبي طالبٍ أنه قال: «يا رسول الله أرأيتَ إنْ وُلِدَ لي بعدك أُسَمِّيه محمداً» (٥) الحديث.

⁽١) هو عمرو بن دينار شيخ سفيان بن عُيَيْنة في هذا الحديث.

⁽٢)أخرجه البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحُمر الإنسية برقم (٥٥٢٩).

⁽٣) انظر: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للإمام الحازمي، ص٥٩.

⁽٤) وقد أطال الحافظ ابن حجر النفَسَ في توجيه هذا الخلافِ المرويِّ عن ابن عباس، وتكلَّم كلاماً نافعاً محرَّراً في «فتح الباري» (٩: ٦٥٥).

⁽٥) أخرجه الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاءَ في كراهية الجمع بين اسمِ النبيِّ عَلَيْهُ وكُنيته برقم (٨٤٣)، وهو في «مسند أحمد» (٧٣٠)، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٤٣).

فقال رضي الله عنه: فائدةُ: قد تسمّى جماعةُ محمداً وتكنّوا بأي القاسم، وهم من أصحابِ النبيِّ عَلَيْهِ، وأَذِنَ لبعضهم النبيُّ عَلَيْهِ في ذلك إذنا صريحاً، فمنهم: محمدُ بنُ طلحةَ بنِ عُبيدِ الله أتى به أبوه إلى النبيِّ عَلَيْهِ فمسحَ رأسه وسماه محمّداً وكناه بأي القاسم (۱)، وقد قيل: كنيته أبو سليمان، والصحيحُ أبو القاسم، كذا قال ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»، قال: «روى يزيدُ بنُ هارونَ عن [۹۷] أبي شيبة إبراهيمَ بنِ عثمانَ، عن محمّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ مولى آل طلحةَ، عن عيسى ابنِ طلحة قال: حدثتني ظِئرُ محمّدِ بنِ طلحةَ، قالت: لما وُلِدَ محمّدُ بنُ طلحةَ أتيننا به النبيّ قال: «ما سمّيتموه؟» قلنا: محمد، قال: هذا سَمِيّي (۲) وكُنْيتُه أبو القاسم».

قال ابنُ عبدِ البرِّ: "ومَن قال: كُنيَتُه: أبو سليهان، احتَّجَ بها رُوِيَ عن محمَّدِ ابنِ يزيدَ بنِ المهاجرِ بنِ قنفذٍ، قال: لما وُلِدَ محمَّدُ بنُ طلحة، أتى به أبوه طلحة إلى رسولِ الله عَلَيْ فقالَ: «سَمِّه (٣) محمداً»، فقالَ: يا رسولَ الله أكنِّيه أبا القاسم؟ قال: «لا أجَعُهما له، هو أبو سليهان» (٤).

ورُوِيَ عن محمَّدِ بن يزيد بن المهاجر بنِ قُنفذٍ عن إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ طلحةَ بنِ عبيدِ الله، قال: لما وَلَدَت حمنةُ بنتُ جحشٍ محمَّدَ بنَ طلحةَ، جاءت به إلى رسولِ الله ﷺ فسماه محمَّداً وكناه أبا سليمانَ»(٥). قال ابنُ عبد البرِّ: وقال راشدُ ابنُ حفصٍ الزهريُّ: أدركتُ أربعةً من أبناءِ أصحابِ النبيِّ ﷺ كُلُّهم سُمِّيَ محمداً ابنُ حفصٍ الزهريُّ: أدركتُ أربعةً من أبناءِ أصحابِ النبيِّ ﷺ كُلُّهم سُمِّيَ محمداً

⁽١) انظر: «الطبقات الكبرئ» لابن سعد (٥: ٥٣)، و «معرفة الصحابة» لأبي نُعيم (١٦٦١).

⁽٢) في الأصل: «اسمى». وصوبناه من «الاستيعاب».

⁽٣) في الأصل: «اسمه محمد». وصوَّبناه من «الاستيعاب».

⁽٤) انظر: «الاستيعاب» (٣: ١٣٧١).

⁽٥) المصدر السابق.

ويكنَّى أبا القاسم: محمَّدُ بنُ عليٍّ، ومحمَّدُ بن أبي بكر، ومحمَّدُ بنُ طلحةَ، ومحمَّدُ بنُ سعدِ بن أبي وقاص (١).

وذكر ابنُ عبدِ البرِّ: أن عائشةَ رضي الله عنها سمَّتْ محمَّدَ بن أبي بكرٍ محمداً، وكنَّته أبا القاسم (٢). انتهى.

وقال العِجْليُّ: ثلاثةٌ تكنَّوا بأبي القاسم رُخِّص (٣) لهم: محمَّدُ بنُ الحنفيةِ، ومحمَّدُ بنُ الحنفيةِ، ومحمَّدُ بنُ طلحةَ بنِ عبيدِ الله(٤). انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «جامع الترمذيّ» في بابِ قتلِ الحيّاتِ في حديثِ عبد الرحمن بنِ أبي ليلى، قال أبو ليلى: قال رسولُ الله ﷺ: "إذا ظهرت الحيةُ في المسكنِ فقولوا لها: إنا نسألُكِ بعهدِ نوحٍ وبعهدِ سليهانَ..» (٥) الحديثَ، فقال رضي الله عنه: فائدةٌ: إنها سألها بعَهْدِ نوحٍ، وبعهدِ سليهانَ باعتبارِ أنَّ [٩٧/ب] دائرةَ سفينةِ نوحٍ، احتوت على أصولِ أصنافِ الحيواناتِ، ودائرةُ مملكةِ سليهانَ احتوت على أصحابِ احتوت على أصحابِ المنافِ الحيواناتِ، وأما دائرةُ النبيِّ ﷺ فإنها احتوت على أصحابِ الأنوارِ كُلِّهم، فالكُلُّ مددُهم من نورِه، ولهذا لما جاءَهُ الأعمى فسأله أن يَرُدَّ الله الأنوارِ كُلِّهم، فالكُلُّ مددُهم من نورِه، ولهذا لما جاءَهُ الأعمى فسأله أن يَرُدَّ الله

⁽۱) «الاستيعاب» (۳: ۱۳۷۱–۱۳۷۲).

⁽٢) المصدر السابق (٣: ١٣٧٢).

⁽٣) في الأصل: «بعض». وصَوَّبناه من «الثقات» للعجلي.

⁽٤) انظر: «الثقات» للعجلي (٢: ٦٠). وهو في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٤: ٣٣٣).

⁽٥) أخرجه الترمذي، أبواب الصيد، باب ما جاء في قتل الحيات برقم (١٤٨٥) وقال: هذا حديثٌ حسن غريب. وأخرجه أبو داود، باب في قتل الحيات برقم (٥٢٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٢٨)، والبيهقي في «الآداب» ص١٥٢، وإسناده ضعيف لأجلِ ابن أبي ليل لا يُحتجُ بحديثه.

عليه بَصَرَهُ، قال له: توضأ وصَلِّ ركعتين، وقل: «اللهم إني أسألُكَ وأتوجَّهُ إليك بنبِيِّكَ محمَّدٍ نبيِّ الرحمةِ» (١) الحديث، وفيه: «فلم يتَفرَّقِ الحاضرونَ، ولا طالَ بهم المجلسُ حتى جاءَ الأعمى وقد رَدَّ اللهُ عليه بَصَرَهُ»، فلما كان الأعمى طالبَ نورٍ سأل وتوجَّه بالنبيِّ سيِّدِ الأولين والآخرين، الذي هو نُورُ الأنوارِ والأبصارِ، ومَدَدُ جميع المتنوّرين من نورِه. انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «شرح العمدة» للشيخ تقيِّ الدين القشيريِّ (٢) في قوله: «إن كثيراً من الفقهاء أثبتوا للحديثِ _ يعني حديثَ: «لا يقبَلُ اللهُ صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضاً» (٣) الحديث _ معنى رابعاً، وجعلوه مُقدَّراً قائماً بالأعضاء حُكْماً كالأوصافِ الحسيةِ وهم مطالبون بدليلٍ شرعيًّ يُنزَّلُ على إثباتِ هذا المعنى، ويبتعدُ أن يأتوا بدليلِ على ذلك (٤).

فقال رضي الله عنه: لا يبعُـدُ ذلك، والدليلُ على مُدَّعاهم قولُ النبيِّ ﷺ لعمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنه مع وجودِ التيمُّم في روايةٍ صحيحةٍ: «أصلَّيتَ

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۲۸:۲۸)، والترمذي، كتاب الدعوات، باب برقم (۳۵۷۸) وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (۱۱۸۰) وابن خزيمة في «صحيحه» (۱۲۱۹) من حديثِ عثمان بن حنيف رضي الله عنه.

⁽٢) يعني الإمام الحافظ الفقيه المجتهد ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) صاحب "إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» وهو مطبوع جليل الفائدة، وللأمير الصنعاني حاشية نفيسة عليه، زادت فوائده، وشيّدت مقاصدَه.

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الحيل، باب في الصلاة برقم (٦٩٥٤)، ومسلم، كتاب الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة برقم (٢٢٥) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٤) انظر: «إحكام الاحكام شرح عمدة الأحكام» (١: ٦٥).

بهم وأنت جُنُبٌ» (١) الحديث، فأطلق عليه جُنُباً مع وجودِ التيمُّمِ وهو عينُ ما يقوله الفقهاءُ في أن التيمُّمَ لا يرفَعُ الحدثَ وإنها يبيحُ الصلاةَ (٢)، لا يقال: إنها قال ذلك لاستعلامِ فِقْهِه؛ لأنا نقولُ: لابد من تحقُّقِ الجملةِ الحاليةِ حالةَ الصلاةِ، والنظرُ إلى ما كان وُجِدَ بعيدٌ.

ومنه: ما اعترض به على «صاحب العمدة» حيثُ ذكر حديثَ: «ويلُّ للأعقابِ من النار» عن عبدِ الله بنِ عمرِ و بن العاصِ وأبي هريرةَ وعائشةَ (٣)، فقال رضي الله عنه: إن حديثَ عائشةَ من أفرادِ مسلم (٤)، والمتفقُ عليه في «الصحيحين» حديثُ عبدِ الله بنِ عمروِ بنِ العاصِ، وأبي هريرة (٥).

⁽١) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجُنبُ البَرْدَ أيتيَمّم؟ برقم (٣٣٤)، وأخرجه ابن حبان (١٣١٥) من حديثِ أبي قيس مولى عمرو بن العاص، وسكت عنه المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٢٠٧١).

⁽٢) وهي مسألة خلافية بين العلماء، والمذهّبُ أن التيمُّم لا يرفَعُ الحدَث، وذهب بعضُ شافعية خراسان إلى تقلُّدِ قولِ بعضِ أصحاب مالك والظاهرية من أنَّ التيمُّم يرفع الحدث. لتمام الفائدة انظر: «البيان» للعمراني (١: ٧٧٥).

⁽٣) انظر: "إحكام الأحكام" بحاشية الصنعاني (١: ٦٥).

⁽٤) انظر: «صحيح مسلم»، كتاب الطهارة، باب وجوب غَسْل الرِّجلين بكمالهما برقم (٢٤٠). وذكره الحميدي في أفراد مسلم من كتابه «الجمع بين الصحيحين» (٤: ٢٢١).

⁽٥) أما حديثُ أبي هريرة فأخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب برقم (١٦٥)، ومسلم كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكهالهما برقم (٢٤٢)، وذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٣: ١٩٣ – ١٩٣) حديث عبدالله بن عمرو بن العاص وأخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من رَفَع صوتَه بالعلم برقم (٢٠) ومسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكهالهما برقم (٢٤١). وذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٣: ٤٣٥ – ٤٣٥).

ومنه: اعتراضُه على الشيخ تقيّ الدين القشيريّ في قوله: في [٩٨] هذا الحديثِ المذكورِ آنفاً دليلٌ على وجوبِ تعميم الأعضاءِ (١). قال شيخُنا الوالدُ رضيَ الله عنه: هذا ممنوعٌ، فليس في الخبر دليلٌ على ذلك نصاً، وأما من جهةِ القياسِ فإنَّ وجوبَ تعميمِ الوجه واليدين والمِرْفقَيْن، هو مقتضىٰ آيةِ الوضوءِ (٢)، وأما مَسْحُ الرأسِ فالخلافُ فيه معروفٌ، وكان اللائق أن يقول: فيه دليل على إجزاءِ العملِ بظاهرِ الآية، وهذا نوعٌ حسنٌ من الأصولِ، وهو أن يبدُلَّ الدليلُ ظهوراً على السابقِ.

ومنه: ما قاله رضي الله عنه في قول الشيخ تقيِّ الدين من استنباطِ الفرقِ بين الواردِ والمورودِ^(٣) من حديثِ الاستيقاظِ من النومِ: وجهُ الاستنباط أن يقال عند الشَّكِّ يكونُ مكروها، فعند اليقينِ لابُدَّ من زيادةٍ على ذلك وهو التنجيس، وقال الشيخُ تقيُّ الدين: إن مقتضى الحديثِ أنَّ ورودَ النجاسةِ على الماءِ يُؤَثِّرُ (٤). قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: مقتضى الحديثِ أن وُرودَ الماءِ مع الشَّكِّ ممنوعٌ منه لا ما قاله الشارحُ.

ومنه: اعتراضُه على قولِ الشيخِ تقيِّ الدين: الماءُ الدائمُ هو الراكدُ، وقولُه: الذي لا يجري، تأكيدٌ (٥). قال شيخُنا الوالدُ رضَي الله عنه: قد يكون الدائمُ بمعنى

⁽١) «إحكام الأحكام» بحاشية الصنعاني (١: ٦٧).

⁽٢) وهذا منازعٌ بها قاله الأمير الصنعاني في حاشيته على «الإحكام» (١: ٦٧) حيث قال: «وأما سائرُ الأعضاءِ فدلالتُه _ يعني الحديثَ المذكور _ على وجوب التعميم فيها إنّها هو بالقياس لعدم الفارق».

⁽٣) يعني الماءَ الوارد على النجاسة.

⁽٤) «إحكام الأحكام» بحاشية الصنعاني (١: ٨٣).

⁽٥) المصدر السابق (١: ٧١).

المستمرِّ، وذلك يعمُّ الجاري وغيرَه، فأخرجَ رسولُ الله ﷺ الجاري بقولِهِ: «الذي لا لا يجري» (١)، فلم يكُن تأكيداً، وإذا كان النهيُ وردَ عن البولِ في المستمرِّ الذي لا يجري؛ فلأَن يُنهي عن البولِ في الماءِ الذي لا يجري؛ فلأَن يُنهي عن البولِ في الماءِ الذي لا يجري إذا كان غيرَ مستمرِّ أولى.

ومنه: [٩٨/ب] اعتراضُهُ رضي الله عنه على الشيخ تقيِّ الدين في قوله: «إن مالكاً رحِمه الله إذا حمل النهي _ يعني في: «لا يبولنَّ أحدُكُم في الماء الدائم» على الكراهة؛ ليستمر حكمُ الحديثِ في القليلِ والكثيرِ، مع حصولِ الإجماعِ على تحريمِ الاغتسالِ بعد تغيُّرِ الماء بالبولِ، يلتفتُ إلى (٢) حملِ اللفظِ الواحدِ على معنينِ مختلِفَينِ، وهي مسألةٌ أصوليةٌ، فإن جعلنا النهي للتحريم كان استعمالُه في الكراهةِ والتحريمِ استعمالُ اللفظِ الواحدِ في حقيقتِه ومجازِه، والأكثرون على منعِه» (٣).

فقال رضيَ الله عنه: هذا الالتفاتُ لا يصحُّ؛ لأنَّ شَرْطَ حملِ اللفظِ على معنيينِ أن يكونا غَيْرَ مُتضادَّينِ، والتحريمُ يضادُّ الكراهةَ؛ لأن في التحريمِ التأثيمَ بالفعلِ بخلافِ الكراهةِ، ولا يُمكِنُ الجمعُ بينها، وعلُّ الخلافِ فيما يصحُّ فيه الجمعُ، وقولُ الشارحِ: وإن جعلنا النهيَ للتحريم إلى آخرهِ، يقالُ عليه: هذا ممنوعٌ بلا خلافِ لما قدَّمناهُ.

ومنه: اعتراضه عليه أيضاً يعني على الشيخ تقيِّ الدين رضيَ الله عنهما

⁽۱) يعني قوله على: «لا يبولنَّ أحدُكم في الماءِ الدائمِ الذي لا يجري ثم يغتسل منه» أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب البول في الماءِ الدائم برقم (۲۳۹)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن البولِ في الماءِ الراكد برقم (۲۸۲). وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) في الأصل: «على». وصوّبناه من «إحكام الأحكام». (٣) «احكام الأحكام» (١: ٧٢) و انظ يَسْطَ هذه المسألة الأصولية في «البحر المحيط في أصو

⁽٣) «إحكام الأحكام» (١: ٧٧) وانظر بَسْطَ هذه المسألةِ الأصولية في «البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشي (٢: ٠٠٤).

في قولِه في حديثِ عُثمانَ رضي الله عنه: «دعا بِوَضوءٍ..» (١) وذُكِرَ في ضمْن حديثِ جابرٍ: «فصب عليَّ من وَضوئه..» (٢) للاستدلالِ على أنّ المستعملَ طاهرٌ: إنه يُمكِنُ أَن يقال في الدليلِ: إن وَضوءَه بالفتح مثرَدِّدٌ بين مائِهِ المُعَدِّ للوُضوءِ، وهمله على الثاني أولى؛ لأنه الحقيقةُ واستعمالُه بمعنى المُعَدِّ جازٌ، والحمْلُ على الحقيقةِ أولى» (٣).

فقال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: هذا ممنوعٌ من جهةِ أنه جاءَ في بعضِ طُرُقِ الحديثِ: «دعا بميضأةٍ» (٤)، وأيضاً فهذا من المجازِ المشهورِ الذي هُجِرَت حقيقتُه، وهو مقدَّمٌ على الحقيقةِ، وأيضاً فلم يُنقَل عن أحدٍ من الصحابةِ أنه كان يتوضأ، ثم يجمَعُ ما توضَّأ به، ثم يتوضأ به ثانياً، فتعيَّن الحمْلُ على المعنى الأول.

وقد استنبط بعضُ العلماءِ [٩٩/أ] من مسألةِ استعمالِ الماءِ ما يقتضي أنهم أجمعوا على مَنْعِ استعمالِ الماء المستعملِ (٥)، قال: لأنهم أجمعوا على قولَين، فمنهم

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب المضمضة في الوضوء برقم (١٦٤)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله برقم (٢٢٦) من حديث مُرانَ مولى عثمان بن عفان رضي الله عنهما، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٠٥٨).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب قولِ الله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي آولَكِدِكُمُ ﴾ [النساء: ١١]، برقم (٦٧٢٣) بلفظ: «فصبَّ عليَّ وَضوءه» وهو عند مسلم، باب ميراث الكلالة برقم (١٦١٦) بلفظ: «فصبُّوا عليَّ من وَضوئه»، وهو بلفظ المصنف عند الترمذي، كتاب الفرائض باب ميراث الأخوان برقم (٢٠٩٧).

⁽٣) «إحكام الأحكام» (١: ٨٠) وانظر بَسْط هذه المسألة في «البرهان» للإمام الجويني (١: ١٢١).

⁽٤) وهي عند أبي داود، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبيِّ ﷺ برقم (١٠٨). وهو في «مسند أبي يعلى» (٢١٠٧) من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

⁽٥) في المسألةِ خلافٌ منصوب بين الفقهاء. انظر: «التهذيب» للبغوي (١: ١٧٢).

من قال: يستعمِلُ الناقصَ ثم يتيمَّمُ، ومنهم من قال: يُقتَصَرُ على التيمُّم، ولم يُنقَل عن أحدٍ منهم أنه يستعمِلُه ثم يجمَعُه، ثم يستعمِلُه إلى أن يفنَى، وفيه نظرٌ.

ومنه: اعتراضُهُ رضي الله عنه على الشيخ تقيِّ الدين في قولِهِ في حديثِ ابنِ عمرَ في استدبارِ القبلةِ في البنيان (١): ولعلَّ قائلًا يقولُ: أقيسُ الاستقبالَ في البنيانِ، وإن كان مسكوتاً عنه على الاستدبارِ الذي ورد فيه الحديثُ (٢).

فقال رضي الله عنه: هذا لا يُحتاجُ إليه مع ورودِ الأحاديثِ باستقبالِ القبلةِ في البُنيانِ من طريقِ ابرِ وعائشةَ بإسنادينِ حَسنَينِ (٣)، ومن طريقِ ابنِ عمرَ نفسِه لكن بإسنادٍ فيه عيسى الحناطُ (٤)، وقد قدَّمَ الشارحُ أنّ الدارقطنيَّ قال: إنه ضعيف (٥)، وصحَّ عنِ ابنِ عمرَ أنه إنها نِهُيَ عن ذلك في الفضاءِ (٢)، وقد قدَّمَ ذكره

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب من تبرَّزَ على لبنتين برقم (١٤٥) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١٤١٨).

⁽۲) «إحكام الأحكام» (۱:۱۰۱).

⁽٣) حديثُ جابِرِ أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، برقم (١٣) ولفظُه: نهى نبيُّ الله ﷺ أن نستقبلَ القبلةَ ببوْل، فرأيتُه قبل أن يُقبضَ بعام يستقبلها وأخرجه ابن حبّان (١٤٢٠) لكن ترجَم عليه بقوله: «ذِكْرُ خبرٍ أَوْهمَ مَنْ لم يحكمْ صناعة الحديثِ أنه ناسخٌ للزجْر الذي تقدَّم».

أما حديثُ عائشة فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند»، ولتمامِ الفائدة انظر: «تحفة الأحوذي» للمباركفوري (١: ٥٢).

⁽٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١: ١٥٠). وضعَفه البيهقي بعيسى بن مَيْسرَة الحنّاط، وضعَّفه الإمام أحمد وغيره، وقال النسائي: متروك. له ترجمة في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣: ٣٢٠).

⁽٥) انظر: «إحكام الأحكام» (١: ٩٧).

⁽٦) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة برقم (١١) وانفرد به=

الشارحُ (١)، وهو في معنى المرفوع، وحينئذٍ فلا حاجةَ إلى القياسِ.

ومنه: اعتراضُهُ رضيَ الله عنه عليه أيضاً في قوله: في هذا الحديث: "إنّ الصلاة تُفتَ تَحُ بالتحريم، أعني: ما هو أعمُّ من التكبير» إلى آخره (٢)، فقال شيخُنا رضَي الله عنه: ما ذكره كلامٌ غيرُ مُتَّجَهٍ، قولُه: إن الصلاة تفتتحُ بالتحريم مُسلَّمُ، لكنَّ التحريم هو التكبيرُ، كما قال النبيُّ عَيْلَةٍ: "تحريمها التكبيرُ» وأما النيةُ فاعتبارها بالدليل العامِّ، ومنه: "إنما الأعمالُ» فإنها ذكر النبيُّ عَيْلَةٍ ما يختصُّ بالصلاة.

قولُه: «أعني ما هو أعمُّ من التكبيرِ»، يُقالُ عليه: بل هو مخصوصٌ بالتكبيرِ كما في الحديثِ المذكورِ وفي النيةِ ما تقدَّمَ.

قوله: «بمعنى [٩٩/ب] أنه لا يُكتَفى بالنيةِ في الدخولِ فيها»، يُقالُ عليه: لا دلالةَ في الذي أخبرت به عائشةُ على ذلك؛ لأنه لا يلزَمُ من افتتاحِ الصلاةِ بالتكبيرِ أن يكون التكبيرُ ركناً من أركان الصلاةِ لا تصحُّ إلا به.

قولُه: «فإنَّ التكبيرَ تحريمٌ مخصوصٌ والدالُّ على وجودِ الأخصِّ، دَالُّ على وجودِ الأخصِّ، دَالُّ على وجودِ الأَعمِّ، وعنى بالأعمِّ هنا المطلق، يخالفه ما سبقَ من قوله: «ما هو أعمُّ»، فإنّه يقتضي أنه عمومُ شمولٍ، وهذا يقتضي أنه عمومُ بدلٍ، وأيضاً فلا يصحُّ أن

⁼ وصحّحه ابن خزيمة في «الصحيح» (٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٥٥).

⁽١) في «إحكام الأحكام» (١: ٩٦).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٢٣٣).

⁽٣) هو جزء من حديثِ: «مفتاح الصلاةِ الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلُها التسليم» أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء برقم (٦١)، والترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاءَ مفتاح الصلاة الطهور برقم (٣) وغيرهما من حديثِ علي بن أبي طالب رضي الله عنه. (٤) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدءُ الوحي لرسولِ الله على بن أبي برقم (١).

يكون هذا من المطلَقِ والمقيَّدِ؛ لأن التحريم إن عُنِيَ به ما يشمَلُ التكبيرَ والنية كان من عمومِ الشمولِ، وإن عُنِيَ به التكبيرُ كان ذلك دالاً على شيء خاصِّ فلا إطلاق ولا تقييدَ، وإنها يجيءُ الإطلاقُ والتقييدُ في نحوِ ﴿ رَقَبَةٍ مُّوْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢]، فكُلُّ مؤمنةٍ رقبةٌ، وليس كل رقبةٍ مؤمنةً، والنيةُ والتكبيرُ أمران متغايران».

ومنه: ما كتبه على قوله: «والصوابُ _ والله أعلم _ استحبابُ الرفعِ عند القيامِ من الركعتين لثبوتِ الحديثِ فيه، وأما كونُه مذهبَ (١) الشافعيِّ؛ لأنه قال: «إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي (٢)، أو ما هذا معناه، ففي ذلك نظرٌ (٣).

فقال رضيَ الله عنه: هذا الذي قال الشيخُ فيه: إنه الصوابُ هو وجهٌ حُكِيَ عن ابنِ المنذرِ وأبي عليِّ الطبريِّ، وقال بعضُ المتأخرين من أصحابِ الشافعيِّ: إنه الصحيحُ أو الصوابُ، ونصَّ عليه الشافعيُّ، فحينتَذِ يندفعُ ما قاله الشيخُ، يعني من النظر في نسبته إلى الشافعي⁽³⁾.

⁽١) في «إحكام الأحكام»: «مذهباً للشافعي».

⁽٢) وقد تتبّع التقيُّ السُّبكي رحمه الله ألفاظ الشافعيِّ في هذا الباب بها لا مزيد عليه، وصنَّف فيه كتابه النافع «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي» فليُنظر فيه.

⁽٣) انظر: «إحكام الأحكام» (١: ٢٣٧).

⁽٤) هذا موطنٌ يحتاجُ إلى تحرير، وقد وضّحه الإمام البغوي بقوله: «ولم يذكر الشافعيُّ رضي الله عنه رَفْعَ اليدين عند القيام من الركعتين، ومذهبُه اتباعُ السنّة. وثبت ذلك برواية ابن عُمَر من طريقِ نافع، وروى جماعةٌ من الصحابةِ عن رسولِ الله على رفع اليدين في هذه المواضع الأربع منهم: على وأبو هريرة، ووصف أبو حُميد الساعدي صلاة رسولِ الله على ذلك، وهو جماعةٍ من الصحابة، وذكر رَفْعَ اليدين في هذه المواضع الأربع، فصَدَّق كلُّهم على ذلك، وهو قولُ أكثرِ أهل العلم». انتهى من «التهذيب» (٢: ٨٤).

وكتب رضي الله عنه أيضاً في هذا المكان: ذكر الشارحُ رحمه الله عن أصحابِ [١٠٠/أ] الشافعيِّ ثلاثة أوجهٍ _ يعني في ابتداء التكبير (١) _ ولم يذكر الأصحَّ عند الشافعية، الذي نَصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه، والأصحُّ المنصوصُ في «الأم»: أنه يرفَعُ يدَيْه مع ابتداء التكبير، قال في «الأم»: يرفَعُ مع انتهاء التكبير، قال في «الأم»: يرفَعُ مع انتفاءِ التكبير، قال في «الأم»: يرفَعُ مع انتضائِه ويُثبِتُ يديه مرفوعتَيْن عن الرفع مع انقضائِه ويُثبِتُ يديه مرفوعتَيْن عليلاً لم حتى يفرُغَ من التكبير كلِّه، فإن أثبت يدَيْه بعد انقضاءِ التكبير مرفوعتَيْن قليلاً لم يضرَّه ولا آمرُه (٢) به.

ومنْه: ما كتبَه على قولِه أيضاً في كتاب المرور بين يدَي المصَلِّي: أبو جُهَيْم عبدُ الله بنُ جُهَيْم الأنصاريُّ، سماه ابنُ عيينةَ في روايتِه والثوريُّ (٣).

فقالَ شيخُنا رضيَ الله عنه: أخذَه من كلامِ ابنِ عبدِ البرِ (٤)، لكنَّ ابنَ عبدِ البرِ جعل أبا جُهيْم بنَ الحارثِ بن الصِّمَّةِ غيرَ عبدِ الله بنِ جهيم، ومَن جَعلَهُما واحداً لا يقولُ أبو جُهيْم عبدُ الله بنُ جهيم، بل يقولُ: أبو الجهيمِ بنُ الحارثِ ابنِ الصِّمَّةِ، وصاحبُ «العُمْدَة» قد قال عن أبي جهيمِ بنِ الحارثِ بنِ الصِّمَّةِ (٥)، وليس الأمرُ كما قال صاحبُ «العمدةِ»، ولا كما قال الشارحُ، بل هذا أبو جُهيْمٍ عبدُ الله بنُ جهيم وليس بابنِ الحارثِ (٢).

⁽١) «إحكام الأحكام» (١: ٣٣٣).

⁽٢) ((الأم) (١:٢٢١).

⁽٣) «إحكام الأحكام» (١:١٨٢).

⁽٤) في «الاستيعاب» (٣: ٨٨٣).

⁽٥) انظر: «عمدة الأحكام» حديث رقم (١٠٧).

⁽٦) وفي اسمِه خلافٌ طويلٌ بين العلماء. انظر: «الإصابة» للحافظ ابن حجر (٧: ٦٢).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قوله أيضاً: أنه قيل: تجب ـ يعني الصلاة ـ على النبي على في كُلِّ صلاةٍ في التشهُّدِ الأخير، وهو مذهب الشافعي، وقيل: إنه لم يَقُل به أحدٌ قبله، وتابعه إسحاقُ (۱)، فقال رضي الله عنه: قد قال بما قاله الشافعيُّ رضي الله عنه غيرُ إسحاقَ عبدُ الله بنُ مسعودٍ وأبو مسعودٍ البدريُّ، وهذان من الصحابةِ، ومن التابعين: محمَّدُ بنُ كعبِ القُرَظيُّ، هذا ما ذكره الماورديُّ، وقال ابنُ الصباغِ في «الشامل»: إن أحمدَ قال به في إحدى الروايتين عنه (۱).

ومنه: ما كتبه [١٠٠/ب] رضي الله عنه على قولِه أيضاً في جوابِ السؤالِ المشهورِ في قوله: «اللهم صلِّ على محمَّدٍ وآل محمَّدٍ كما صلَّيتَ على إبراهيمَ» (٣) الحديثَ: مِن أَنَّ المشبَّه دونَ المشبَّه به، والثاني: التشبيهُ وقعَ في الصلاةِ على الآلِ لا

⁽١) «إحكام الأحكام» (١: ٣٠٨). وإسحاق هو ابن راهوَيْه.

⁽٢) ولتمام الفائدة انظر: «الحاوي الكبير» (٢: ١٣٧)، و «حلية العلماء» للشاشي (٢: ١٠٨)، و «حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام» (٢: ٥٠٥). وزاد الصنعاني فقال: «ولم يذكر الشارح _ يعني ابن دقيق العيد _ مَنْ لم يَقُلْ بوجوبها، بل أفاد كلامه الاتفاق على وجوب الصلاة عليه _ صلى الله عليه وآله وسلم _، وفيه خلاف، فقيل: لا يجب، وهو قولُ ابن جريرٍ وطائفة، وادّعى ابن جريرٍ الإجماع عليه. قالوا: والأمرُ للاستحباب لا للإيجاب، وهذه الدعوى للإجماع بناءً على أصلِه؛ فإنه إذا رأى الأكثر على قولٍ جعله إجماعاً يجبُ اتباعه. قال ابن القيم: والمقدّمتان هنا باطلتان؛ أي: كون الأمرِ للاستحباب وكونه إجماعاً».

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديثِ الأنبياء، باب برقم (٣٣٧٠)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبيِّ على النبيِّ في التشهُّد برقم (٩٧٦)، والترمذي، أبواب الوتر، باب ما جاءَ في صفة الصلاة على النبيِّ على برقم (٤٨٣) من حديثِ كعب بن عجرة رضي الله عنه.

على النبيِّ ﷺ فكأنَّ قولَه: «اللهمَّ صَلِّ على محمَّدٍ» مقطوعٌ (١) عن التشبيه، وقولُه: «على النبيِّ على أل عمَّدٍ»، متَّصلُ بقولِه: «كما صَلَّيتَ على إبراهيمَ وعلى آل إبراهيم».

قال الشيخُ تقيُّ الدين: وفي هذا من السؤالِ أنَّ غيرَ الأنبياءِ لا يُمكِنُ أن يساويهم فكيف يُطلَبُ وقوعُ ما لا يُمكِنُ وقوعُه (٢)؟قال شيخُنا الوالدُ رضَي الله عنه: هذا الثاني حكاه صاحبُ «البيان» عن الشافعيِّ (٣)، والجوابُ عن السؤالِ المذكور: أنّ تشبيه الصلاةِ على الآلِ بالصلاةِ على إبراهيم وآله، ليسَ تشبيهاً في القَدْرِ، ولا في الرتبةِ حتى يُقالَ: إنّ غيرَ الأنبياءِ لا يُمكِنُ أن يُساوِيَهم، بل التشبيهُ هاهنا في أصلِ الصلاةِ، وذلك قَدْرٌ مشتركٌ بين الأنبياءِ والآلِ، أعني: مُطلَقَ الصلاةِ، وإذا كان كذلك فلا يلزَمُ من طلبِ الصلاة للآلِ كالصلاةِ على إبراهيم وآله، أن يكونَ طلباً لما لم يُمكِن وقوعُهُ وهو المساواةُ، فسقط السؤالُ وصَحَّ ما قاله الشافعيُّ رضي الله عنه.

ومنها: ما كتبه على حديثِ ابنِ عباسٍ: كان رسولُ الله ﷺ يَجْمعُ في السفرِ بينَ صلاةِ الظهرِ والعصرِ، إذا كان على ظهرِ سَيْرٍ (١) ويجمَعُ بين المغربِ والعشاءِ (٥)،

⁽١) في "إحكام الأحكام": "فكان قولُه: "اللهمَّ صَلِّ على محمد" مقطوعاً عن التشبيه".

⁽٢) "إحكام الأحكام» (١: ٩٠٩).

⁽٣) انظر: «البيان» للعِمراني (٢: ٢٤٠)، وهو الذي تَقلَّده الصنعاني في «حاشية إحكام الأحكام» (٢: ٢٠٤) حيث قال: «وهذا الوجه الذي استضعفه الشارح نقله العِمراني عن الشافعيّ، يريد أنه لزِم من هذا طلبُنا لآلِ محمدٍ صلاةً مثل صلاة إبراهيم وآله، فساوَيْنا غير الأنبياء بالأنبياء». (٤) بالإضافة، وهي روايةُ «البخاري»: ووقع في روايةٍ: «على ظهرٍ يسيّر» بالتنوين، و«يسير» بلفظِ المضارع من سار. انظر: «حاشية إحكام الأحكام» (٢: ١٨٤).

⁽٥) أخرجه البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب الجمع في السفر بين المغربِ والعشاء، برقم (١١٠٧) تعليقاً من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الشيخُ تقي الدين: هذا الحديثُ ليس في كتابِ مسلمٍ وإنَّما هو من أفراد البخاري(١).

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: وليس هو في كتاب البخاريِّ مسنداً، وإنها هو فيه معلَّقٌ، قال البخاريُّ: وقال إبراهيمُ بنُ طُههانَ، عن حُسينِ المعلِّمِ عن يَحيى ابن أبي كثير، عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ، قال: كان النبيُّ عَلَيْهُ يَجمَعُ بين الظهر والعصر إذا كان على ظهرِ سَيْرٍ، ويجمعُ بين المغرب والعشاء (٢).

ومنها: ما أفاده على قولِ الشيخِ تقيِّ الدين في وقتِ الذبحِ للأضحيةِ: «مذهبُ الشافعيِّ اعتبارُ الفعلِ وقتَ الصلاةِ ووقتَ الخُطبَتَينِ»(٣)، ومذهبُ غيره اعتبارُ فعلِ الصلاةِ والحُطبَتينِ، والحديثُ نصَّ على اعتبارِ الصلاةِ ولم يتعرَّض لاعتبارُ الخطبتين، قال شيخُنا الوالدُ: جزم الفورانيُّ في «الإبانةِ» بأن الشرطَ مُضِيُّ وقتِ الكراهةِ والصلاةِ دون اعتبارِ الخُطبَتينِ. هكذا رأيتُه في «الإبانة» ولما فَصَلَ الإمامُ (٤) هذا زيَّفَهُ، وهو قويٌّ من حيثُ الدليلُ.

ومنه: ما كتبه على قولِ الشيخِ تقيِّ الدين في صلاةِ الكُسوفِ: «ظاهرُ مذهبِ الشافعيِّ أنه لا يُطوِّلُ السجودَ، وذكر الشيخُ أبو إسحاقَ الشيرازيُّ عن

⁽١) «إحكام الأحكام» (١: ٣٢٧). وانظر: «الجمع بين الصحيحين» للحافظ عبد الحقّ الإشبيلي (١: ٤٧١).

⁽٢) ووصله البيهقي في «السنن الكبرئ» (٣: ٣٣٣)، ولتمامِ الفائدة انظر: «تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر العسقلاني (٢: ٤٢٦).

⁽٣) "إحكام الأحكام" (١: ٣٤٢) وانظر الحديث في "صحيح البخاري"، كتاب العيدين، باب الأكل يوم النحر، برقم (٩٥٥) من حديثِ البراءِ بن عازب رضي الله عنه.

⁽٤) يعنى إمام الحرمَينْ في «نهاية المطلب».

أبي العباسِ ابنِ سُرَيْجٍ أنه يطوِّلُه، قال: وليس بشيءٍ؛ لأن الشافعيَّ لم يذكُره الالله على الله عنه: القَوْلُ بتطويلِ السجود، هو نصُّ الشافعي، نقله عنه البُويطيُّ والترمذيُّ (٢) وهو صحيح للأحاديث فيه (٣).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على صاحبِ «العمدة» في قوله: في زكاة الفطر في حديثِ ابن عمرَ بعد سياقِ قولِ ابنِ عمرَ: «فعَدل الناسُ به نصف صاع على الصغير والكبير»، فقال رضي الله عنه: قولُه: «على الصغير والكبير»، ليس في واحدٍ من «الصحيحين»، فإن كان المرادُ به أنه من تمام كلام ابنِ عمرَ فليس ذلك في «الصحيحين»، وإن كان المرادُ به أنه مما رواه ابنُ عمر عن النبيِّ على فليس ذلك في «الصحيحين» وإن كان المرادُ به أنه مما رواه ابنُ عمر عن النبيِّ فليس فليس ذلك في النبي المده الرواية، ثم كان ينبغي أن يذكرَهُ قبلَ قولِ ابنِ عمر، والصوابُ إسقاطُ هذه اللفظة.

ومنه: أنه وقع في نُسخَتينِ وثالثةٍ من نُسخِ «شرح العمدة» عن حديثِ عائشة : «من مات وعليه صومٌ صام عنه وَلِيُّه» (٦) ليس هذا الحديثُ مما اتفق الشيخانِ على

⁽١) «إحكام الأحكام» (١: ٣٥١) وانظر كلامَ الشيرازي في «المهذّب» (١: ٢٢٩).

⁽٢) في «سنن الترمذي»، أبواب السفر، باب ما جاء في صلاةِ الكسوف برقم (٥٦١).

⁽٣) انظر: «صحيح البخاري»، كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف برقم (١٠٤٤) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

⁽٤) انظر: «عمدة الأحكام» برقم (١٧٥).

⁽٥) بل قال الصنعاني: إنه تما وقع في بعضِ طُرُقِ البخاري، انظر: «حاشية إحكام الأحكام» (٣: 1٤٢).

⁽٦) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب مَنْ مات وعليه صوم برقم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاءِ الصيام عن الميت برقم (١١٤٧)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٣٥٧٤).

إخراجه (١)، قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: هو وهمٌ من النساخِ، والصوابُ: حذفُ لفظةِ ليس، فإن الحديثَ مما اتفق الشيخانِ على إخراجه، ولو كانت ثابتةً لكان يعيِّنُ الشيخُ من انفرد به من الشيخينِ، وإنما لما قال الحافظُ عبد الغني: وأخرجه أبو داود (٢)، أراد الشيخُ أن يبيِّنَ أنه في «الصحيحين».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الحافظِ عبد الغنيِّ صاحب «العمدة»: «ولمسلم عن أبي سعيد: «فأيُّكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر»(٣). فقال رضي الله عنه: حديثُ أبي سعيدٍ ليس هو في «مسلم»، وإنها هو في «البخاريِّ» في باب الوصالِ إلى السَّحرِ، أخرجه من حديثِ عبدِ الله بن خبابٍ، عن أبي سعيدٍ الله رسول الله عليه يقولُ: «لا تُواصلوا، فأيُّكم أراد أن يُواصِل فليُواصِل حتى السَّحرِ»، قالوا: فإنك تُواصِلُ يارسول الله؟ قال: «لستُ كَهيأتِكُم، فليُواصِل حتى السَّخرِ»، وساقٍ يسقيني»(٤)». انتهى. وقد ذكره عبدُ الحقِّ في «الأحكامِ»(٥) فنسَبه للبخاريِّ، وكذلك الضياءُ في «أحكامه» وغيرُهما، ولم أقِفْ عليه في نُسختِي من «الجمع بين الصحيحين» للحُمَيْديِّ لا في التَّفَقِ عليه، ولا في الأفرادِ من مسند أبي سعيد الحُدريِّ.

ومنه: ما كتَبه رضيَ الله عنه على حديثِ عائشةَ: أن النبيُّ ﷺ قال: «تحرُّوْا

⁽١) «إحكام الأحكام» (٢: ٢٣).

⁽٢) انظر: «عمدة الأحكام» حديث رقم (١٩١).

⁽٣) «عمدة الأحكام» برقم (١٩٥).

⁽٤) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب الوصال برقم (١٩٦٣).

⁽٥) «الأحكام الكبرئ» (١: ٣٥٣)، وذكره في «الجمع بين الصحيحين» (٢: ١٤٠)، وقال: «لم يذكر مسلم بن الحجّاج إباحة الوصالِ حتى السحر، ولا ذكر عن أبي سعيدٍ في الوصالِ شيئاً».

ليلةَ القدرِ في الوترِ من العشرِ الأواخرِ »(١) فقال رضي الله عنه: حديثُ عائشةَ بهذا اللفظ من أفرادِ البخاريِّ، وإنها الذي في «مسلم» عنها: «تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان»(٢) ولم يُنَبِّه الشارحُ على ذلك، وقد نبَّهتُ عليه في «نبذةِ العُدَّة في وَهم عبد الغنيِّ في العمدة».

وكتب رضي الله عنه على قولِ الشارحِ: إنه يدلُّ على ما دَلَّ عليه الحديثُ (٣) قبلَه مع زيادةِ الاختصاصِ بالوترِ (٤): عَجَبٌ من الشارحِ كيف يدلُّ [١٠١/ب] على ما دَلَّ عليه الحديثُ قبله يدلُّ على التهاسِ السبع، وهذا يدلُّ على التهاسِ الوترِ (٥)؟. على التهاسِ الوترِ ٥٠)؟.

ومنه: ما كتبه رضيَ الله عنه على قولِ الشيخِ تقيِّ الدين القُشَيْرِيِّ (1) في حديثِ ابنِ عباسٍ في الميقاتِ المكانيِّ الذي فيه: «حتى أهلُ مكة من مكة» (٧):

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب فضل ليلة القدر، باب تحرِّي ليلة القدر في الوتر من العشر، برقم (٢٠١٧).

⁽٢) «صحيح مسلم»، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر برقم (١١٦٩).

⁽٣) يعني حديث ابن عمر رضي الله عنها.

⁽٤) «إحكام الأحكام» (٢: ٣٩).

⁽٥) وهذا الذي قاله البلقيني قد قاله الزركشي في هذا الموطن، وعبارتُه: «في هذه الدلالةِ تأمَّل، لأنَّ التهاسَ الوترِ من العشرِ الأواخرِ غيرُ التهاسِ السبعِ الأواخرِ» انتهى من «حاشية إحكام الأحكام» للصنعاني (٣: ٢٥٧) وزاد: «مرادُ الشارحِ أنَّ التهاسَها في أفرادِ العشرِ الأواخرِ، قد دخل فيه التهاسُها في السبع الأواخرِ مع زيادةِ قَيْدِ الوِترية».

⁽٦) يعني ابن دقيق العيد كما سبق بيانُه.

⁽٧) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب مُهَلِّ أهلِ مكّةَ للحجِّ والعُمرة برقم (١٥٤٢)، ومسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة برقم (١١٨١).

«التاسعُ(١): يقتضي أن أهلَ مكة يحُرِمُون من مكة، وهو مخصوصٌ بالإحرام في الحجِّ، فمن أحرمَ بالعمرةِ مَّن هو من مكة يُحرِمُ من أدنى الحلِّ»(٢).

فقال رضي الله عنه: لم يبيِّن الشارحُ الدلالةَ على التخصيص، وليس في أمرِ النبيِّ عَلَيْ عبد الرحمن بن أبي بكر أن يُحرِمَ بأختِهِ عائشةَ رضي الله عنها من التنعيم (٣) ما يَدُلُّ على التخصيص، وكذلك كونُ النبيِّ على في عمرةِ الجِعِرّانةِ (١٤) خرج إليها لا يدلُّ على التخصيص، لجوازِ أن يكون ذلك أفضل، ولا إجماعَ في المسألة، فقد نقل ابنُ المنذرِ في «الإشراف» القولَينَ المعروفَيْن في مذهبِ الشافعيِّ، فيمن أحرم بالعمرةِ من مكة، ثم قال: وحكى الثوريُّ عن عطاءً أنه قال فيمَنْ أهلَّ بعمرةٍ من مكةً: لا شيءَ عليه، قال سفيانُ: ونحن نقولُ: إذا أهلَّ بها لَزِمَتهُ، ويخرجُ إلى الميقاتِ، فدلَّ هذا الكلامُ على أن عطاءً يرى أن الإحرامَ بها من مكةَ لا يلزَمُ فيه شيءٌ من خروجِ إلى الحلِّ ولا دَمُّ، ثم في قولِ النبيِّ على «حتى أهلُ مكة يلزّن من مكة» ليست دَلالتُه على الإحرامِ بالعمرةِ من العمومِ الذي يُمكِنُ أن يدخُلهُ التخصيصُ؛ لأن العمرة سِيقت في اللفظِ الذي يدلُّ على المرادِ من قوله: «حتى أهلُ مدة والمن مكة يُملُون من مكة يُملُون من مكة» يعني بالحجِّ أو العمرةِ، فكأنه قال: حتى أهلُ هلُ

⁽١) كذا في الأصل، وفي «إحكام الأحكام» (٢: ٤٩): «التاسعة بالتأنيث»، وهو الأشْبَهُ بالصواب؛ لأنه جرئ في الجميع قبلها على التأنيثِ تعداداً للمسائل المستفادةِ من هذا الحديث.

⁽٢) «إحكام الأحكام» (٢: ٩٤).

⁽٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام برقم (١٢١١) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣٢٨).

⁽٤) وهو ثابتٌ في الصحيح، أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسِّيرَ، باب مَنْ قَسم الغنيمةَ في غَزْوِه أو سفره برقم (٣٠٦٦).

مكةَ يُهِلُّون من مكةَ [١٠٢/ أ] بالحجِّ أو العمرةِ، ويدلُّ على هذا قولُهُ ﷺ في حديث ابن عباس هذا في بعضِ طُرُ قِهِ الثابتةِ في «الصحيحين»: «فمن كان دُونَهُنُّ فمُهَلُّه من أهلِه، وكذاك فكذاك، حتى أهلُ مكَّة يُهلُّون منها»(١) وهذا مع قولِه في هذه الرواية: «ومنْ كان دون ذلك فمِنْ حيثُ أنشأ» إلى آخره، صريحٌ في أنّ إهلالَ مَن مسكُّنُه بين مكة والميقاتِ في الحجِّ أو العمرةِ واحد، فكذلك المقيمُ بمكة، ولو ثبت خلافُ ذلك كان نسخاً، ولا يُقال: يُستنبطُ من النصِّ معنى يخصصه؛ لأن هذا يعودُ عليه بالإبطالِ، وذلك أنا لو قلنا: إنها شُرِعَت هذه المواقيتُ ليجمَعَ الإنسانُ في إحرامه بين الحلِّ والحرم، والمحرمُ من مكةَ بالعمرةِ لا يُوجَدُ فيه هذا المعنى، فيُحمَلُ الحديثُ في أهل مكةَ على من أحرمَ بالحجِّ، أو العمرة(٢) ويكون من باب الاستنباطِ المؤدِّي إلى الإبطالِ، وذلك لا يسوغُ على قاعدة جمع من العلماءِ، ثم لا نسلُّمُ هذا المعنى، ويُشبِهُ حديثَ: «خذوا عنِّي قد جعل الله لهنَّ سبيلاً: البِكْرُ بالبكْرِ... "(٣) إلى آخره، لا يقالُ: يستنبطُ من النصِّ معنى يقتضي أن المرأةَ لا تُغرَّبُ إذ يكون ذلك نسخاً لذِكْرِها صريحاً، ولم أَرَ من العلماءِ مَن تعرَّضَ لذلك، وهو من النفائس.

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب مُهَلِّ أهلِ الشام برقم (١٥٢٦)، ومسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة برقم (١٨١).

⁽٢) في هذا الموطنِ اضطراب في الأصل حيث ورد على النحوِ التالي: «فيُحْملُ الحديثُ في أهلِ مكةَ على مَنْ أحرمَ بالحجِّ لأدى ذلك إلى إبطال أو العُمْرة» ولعلَّ المثبتَ هو الأشبَهُ بالصواب، ولعلَّ قوله: «لأدّى ذلك إلى إبطال» مُقْحَمٌ من الناسخ.

⁽٣) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب حَدِّ الزنا برقم (١٦٩٠)، وأبو داود، كتاب الحدود، باب في الرجم برقم (٤٤١٦) وغيرهما من حديثِ عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبَان» (٤٤٢٥).

ومنه: ما كتبه على قولِه أيضاً في حديثِ ابنِ عمرَ فيها يلبَسُ المحرمُ من الثيابِ(١): وقع السؤالُ ما يلبس المحرم؟ [١٠١/ب] فأجيبَ: بها لا يلبس؛ لأن ما لا يَلبَسُ محصورٌ (٢).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: قد جاء في «سنن أبي داود» في الحديثِ المذكورِ: سألَ رجلٌ رسولَ الله عَلَيْ: ما يترُكُ المحرمُ من الثيابِ (٣)؟ وعلى هذا فيكونُ السؤالُ موضوعاً في موضِعِه، وجاء الجوابُ على طبقِه، ثم كتبَ رضيَ الله عنه على قول الشيخ تقيِّ الدين أيضاً: «اتفقوا على المنعِ مَن لُبسِ ما ذكر في الحديثِ (٤)، ما نَصُّه: لم يتفقوا في القُفّازينِ للمرأة، وللشافعي رضي الله عنه في ذلك قولانِ، وأجازه سعد بن أبي وقاص (٥).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الشيخ تقيِّ الدين في حديثِ ابنِ

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب ما لا يلبس المحرِمُ من الثياب برقم (١٥٤٢)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يباحُ للمحرِم بحجِّ أو عمرة برقم (١١٧٧) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٧٨٩).

⁽٢) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٠). وقد نبّه الإمامُ النوويُّ إلى هذا المعنى في «شرح صحيح مسلم» (٨: ٧٣) فقال: «قال العلماء: هذا مِن بديعِ الكلامِ وجَزْلِهِ، فإنّه ﷺ سُئِل عمّا يلبّسُه المحرِمُ فقال: لا يلبسُ كذا وكذا، فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات ويلبس ما سوى ذلك، وكان التصريحُ بها لا يلبس أولى لأنه منحصر» انتهى.

⁽٣) أخرجه أبو داود، كتاب المناسك، باب ما يلبس المحرم من الشياب برقم (١٨٢٣)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٨: ٢٦)، ولتهامِ الفائدة انظر: «حاشية إحكام الأحكام» (٣: ٢٩١).

⁽٤) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٠).

⁽٥) يُوضِّحه قولُ الإمامِ الشافعيِّ في «الأم» (٢: ٢٢٣): «ولا بأسَ أن تلبسَ المرأة المُحْرِمةُ القَفّازَيْن، كانَ سعد بن أبي وقاص يأمرُ بناتِه أن يلبَسْنَ القفّازَيْن في الإحرام».

عباس: «مَنْ لم يجِدْ نَعلَينِ» (١) الحديث: يَسْتدلُ (٢) به مَنْ لم يشتَرِط القطعَ في الخُفَين عند عدم النَّعلَينِ، فإنه مطلقُ بالنسبةِ إلى القطع، وحملُ المطلقِ هنا على المقيَّد جَيِّدٌ؛ لأن الحديث الذي قُيِّد فيه القطعُ قد وردت فيه صيغةُ الأمرِ، وذلك زائدٌ على الصيغةِ المطلقةِ، فإنا لو لم نعمل بها (٣) وأجزنا مُطلق الخُفَين، كنا تركنا ما دلَّ عليه الأمرُ بالقطع، وذلك غير سائغ (٤).

فقال شيخُنا الوالدُ رضيَ الله عنه: قد ورد التقييدُ أيضاً في حديثِ ابنِ عباسٍ، أخرجه النسائيُّ في «الـمُجْتبي» فقال: حدثنا إسماعيلُ بنُ مسعودٍ، قال: حدثنا يزيدُ بنُ زُريع، قال: حدثنا أيوبُ، عن عمروٍ عن جابرِ بن زيدٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: سمعتُ رسولَ الله عليه يقول: «إذا لم يجد إلا إزاراً فليلبس السراويل، وإذا لم يجد النَّعلَينِ فليلبسِ الخُفَّين، وليقطعهما أسفلَ من الكعبين»(٥).

وكتب رضي الله عنه على قول الشيخ تقيِّ الدين بعد ذلك: «وهذا بخلافِ ما لو كان المُطلَقُ [١٠٠/أ] والمقيَّدُ في جانبِ الإباحةِ فإنَّ إباحةَ المطلقِ حينئذِ تقتضي زيادةً على ما ذَّلَ عليه إباحةُ المقيدِ، فإذا أخذ بالزائدِ كان أولى إذ لا معارضة بين إباحةِ المقيدِ وإباحةِ ما زاد عليه»(٦).

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب السراويل برقم (٥٨٠٤)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يُباحُ للمحرِم بحج أو عُمرة برقم (١١٧٨)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٧٨٥).

⁽٢) في «إحكام الأحكام»: «قد يَسْتدلُّ به». بزيادة «قد».

⁽٣) في "إحكام الأحكام»: "فإنْ لم نعمَلْ بها».

⁽٤) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٥).

⁽٥) أخرجه النسائي، كتاب المناسك، باب الرخصة في لُبْس الْحَفَّين في الإحرام (٥: ١٣٥)، وصحّحه ابن حبّان (٣٧٨٥) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٦) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٣-٥٣).

فقال رضي الله عنه ما نصُّه: لا يُتصوَّرُ في جانبِ الإباحةِ المطلقِ باصطلاحِ الأصوليين، فإنَّ مرادَهم بالمطلقِ النكرةُ في سياقِ الإثباتِ، كما صرَّحَ به غيرُ واحدٍ واللامُ لتعريفِ الماهيةِ من حيثُ هي هي، ينطبقُ عليها تعريف المطلق، وعلى التقديرين يجيءُ ما قررناه؛ أمّا على الأول: فلأنَّ الإباحة تستدعي مُباحاً: إما معيَّناً أو عاماً وكلاهما مغايرٌ للمطلقِ بالتفسيرِ الأولِ، وكذا على الثاني، فإن من قال: أبحتُ لك مائعاً مبهاً لا يفيدُ بخلافِ أعتِقْ رقبةً، وكذا: أبحتُ لك المائعَ على أن المرادَ الحقيقةُ من حيثُ هي هي؛ لأن ذلك لا يباحُ إلا أن يُرادَ الجنسُ، فيخرُجَ إلى الاستغراقِ.

فإن قال قائل: فمن قال: أذِنْتُ لك أن تجالِسَ عالماً، وقال مرَّةً: عالماً مُفسِّراً، هل يكونُ من الإطلاق والتقييدِ في المباحاتِ؟ قلنا: يُمكِنُ، وحينئذٍ فلم يجئ التقييدُ والإطلاقُ في الإباحةِ إلا بتأويلٍ.

وما ذكره الشيخُ من أن المُطلقَ لا يُحمَلُ على المقيّدِ، في جانبِ الإباحةِ من جهةِ أنه لا معارضةَ بين إباحةِ المقيّدِ وما زادعليه، يقالُ عليه: هذا إذا لم يسبِق ذلك تحريمٌ ثم يجيءُ بعده إباحةٌ مطلقةٌ وإباحةٌ مقيدةٌ، فإنه حينتَذٍ يُحمَلُ المُطلَقُ على المقيّدِ كما في قصة الميتة، قال الله سبحانه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، وصحّ عن النبيّ عَلَيْهُ [٣٠١/ب] أنه قال في شاةِ ميمونةَ: «هلّا أخذتُم جِلدَها فانتفعتم به»(١) هذه روايةُ البخاريِّ لم يذكر فيها الدِّباغَ، وفي «صحيح مسلم»: «فدبغتموه»(٢)،

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقةِ على موالي أزواجِ النبيِّ ﷺ برقم (١٤٩٢)، وابن حبّان (١٢٨٤).

⁽٢) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب طهارة جلودِ الميتةِ بالدباغ برقم (٣٦٣)، من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

فَحَملْنا مُطلَقَ الانتفاعِ على مُقيَّدِ الدباغِ من أجلِ التحريمِ الأصليِّ، وأما حيثُ لَم يكن هناك تحريمٌ أصليُّ، وجاءت إباحةٌ مطلقةٌ وإباحةٌ مقيدةٌ، فهذا ليس من بابِ المطلقِ والمقيَّد؛ لأن الإطلاق والتقييدَ يرجعانِ إلى الإباحةِ الأصليةِ، وهي مطلقةٌ ولا تقييدَ حينئذِ.

وكتب رضي الله عنه على قولِ الشيخ تقي الدين: «لُبسُ السراويلِ إذا لم يجد إذاراً يدلُّ الحديثُ على جوازِهِ مِن غيرِ قَطْع (١)، وهو مذهبُ أحمد (٢)، وهو قويُّ هاهنا إذْ لم يَرِدْ بقَطْعِه ما ورد في الحُقَيْن، وغيرُهُ من الفقهاءِ لا يُبيحُ السراويلَ على هيئتِهِ إذا لم يجد الإزارَ»(٣)، ما نصُّه: هذا يُفهِمُ أن الشيخَ لم يحفظُ مذهبَ الشافعيِّ رضي الله عنه في ذلك، ومذهبُ الشافعيِّ المعمولُ به عند أصحابِهِ أنه يجوزُ ذلك وإن تأتَّى من السراويلِ إزارٌ من غير ضررٍ على المشهور عندهم (١).

ومنه: أنّ الشيخَ تقيّ الدين نقل عن بعضِ المتأخرين من الشافعية، وأراد الشيخَ مُحيي الدين النواويّ: «أنه لا فرقَ في تحريمِ السفرِ بغيرِ مَحْرمٍ بين العجوزِ والشابة، ثمّ قال: وقد أجاز (٥) هذا الشافعيُّ: أن المرأة تسافِرُ في الأمنِ فلا تحتاجُ إلى

⁽۱) يعني حديثَ ابن عباس رضي الله عنها قال: سمعتُ رسولَ الله على خطبُ بعرفات: «مَنْ لم يجد نعلَيْن فليلبس الخُفَّيْن، ومَنْ لم يجد إزاراً فليلبس السراويل للمُحْرِم» أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب السراويل برقم (٥٠٠٤)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يباح للمُحرِم بحجِّ أو عمرة برقم (١١٧٨) وغيرهما.

⁽٢) انظر: «الهداية» لأبي الخطاب الكلوذاني (١: ١١٠).

⁽٣) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٥).

⁽٤) وفي المسألةِ تفصيلٌ نافعٌ ذكره العِمراني في «البيان» (٤: ١٥١).

⁽٥) كذا في الأصل، ووقع في «إحكام الأحكام»: «اختار»، وهو الأشْبهُ بالصواب.

أحدِ بل تسيرُ وحدَها في جملةِ القافلةِ وتكونُ آمنةً، وهذا مخالفٌ لظاهرِ الحديثِ (١)، قال شيخنا رضي الله عنه: لم يُجز هذا الشيخُ النوويُّ قائلُ ذلك الكلام، وإنها يُوهِمُ كلامُ الشارح أن الشافعيَّ صاحبَ المذهبِ أجاز ذلك، وليس بصحيح (٢).

ومنه: ما كتبه على قولِ الشيخِ تقيِّ الدين في: «خمسُ فواسقَ يُقتَلن في الحلِّ والحرمِ» (٣) على الروايتين بالتنوين والإضافة: «إن بين التنوين والإضافة فرقاً دقيقاً، وذلك أن الإضافة تقتضي الحكم على خمسٍ من الفواسقِ (١٠)، وربها يُشعرُ التخصيصُ بخلافِ الحكمِ في غيرها بطريقِ المفهوم، وأما مع التنوين، فإنه يقتضي وصفَ الخمسِ بالفسقِ من جهةِ المعنى، وقد يقتضي ذلك أن الحكمَ المترتِّبَ على ذلك وهو القتلُ معلَّلُ بها جُعِلَ وَصْفاً وهو الفسقُ فيقتضي ذلك التعميمَ لكلِّ ما سبق من الدوابِّ، وهو ضِدُّ ما اقتضاه الأولُ من العموم، وهو التخصيص» (٥٠).

قال شيخُنا رضي الله عنه: الإشعارُ بالتخصيصِ الذي ذكره الشارحُ، إنْ جاءَ مِن قبل (مِن) المقدَّرة في الإضافة فلا نسلِّمُ؛ لأن (مِن) هذه ليست للتبعيض

⁽١) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٥).

⁽٢) عبارة الإمام الشافعي في «الأم» (٢: ١٢٧): «وإذ كانَ فيها يُروىٰ عن النبيِّ عَلَيْهِ ما يدلُّ على أنَّ السبيلَ الزادُ والراحلة، وكانت المرأةُ تجدهما، وكانت مع ثقةٍ من النساءِ في طريقٍ مأهولةٍ آمنةٍ، فهي ممَّن عليه الحجُّ عندي والله أعلم، وإنْ لم يكن معها ذو محرُّم».

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شرابِ أحدِكم برقم (٣٦١٤)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يُندَبُ للمُحْرِم وغيرِه قتلُه من الدواب في الحل والحرم برقم (١١٩٨) من حديثِ عائشة رضي الله عنها، وانظر تهام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٣٩٧١).

⁽٤) يعنى بالقتل كما في «إحكام الأحكام».

⁽٥) «إحكام الأحكام» (٢: ٦٤) بتصرُّفٍ ملحوظ.

بل هي لبيانِ الجنسِ، وإن كان مِن جهةِ الإضافَةِ نَـفْسِها فلا يصحُّ، وحينئذٍ فلا فَرْق.

ثم قال الشيخُ تقيُّ الدين: "إن القائلين بالتخصيصِ بالخمسةِ وما جاءَ معها في حديث آخر من ذكر الحية وَفَّوْا بِمَقْتضى مفهومِ العدد» (١)، قال شيخُنا: مفهومُ العددِ لم يوفِّ به أحدُ من الفريقَيْن، أما المخصّصون فلأنَّهم ألحقوا ما لم يذكر في العدد، وأما غيرُهم فظاهر، فقوْلُ الشيخ الشارح: "وَفَّوْا بمُقْتضى مفهومِ العددِ» فيه نَظَر.

ومنه: ما كتبه على قولِ الشيخِ تقيِّ الدين على حديثِ ابنِ عمرَ: «تمتَّعُ رسولُ الله على عبد الوداع بالعمرة إلى الحجِّ اوّلاً، ثم أدخل العمرة عليه احتاج إلى أن النبي على قارنٌ، على معنى أنه أهلَ بالحجِ أوّلاً، ثم أدخل العمرة عليه احتاج إلى تأويلِ قوله: «أهل بالعمرة ثم بالحج» فإنه على خلافِ اختيارِه، فيُحمَلُ الإهلالُ في قوله: «أهلَ بالعمرة ثم أهلَ بالحج» على رفع الصوتِ بالتلبية، ويكونُ تقدُّمُ لفظ الإحرام بالعمرة على لفظه بالحج، ولا يراد به تقديم الإحرام بالعمرة على الإحرام بالعمرة على الإحرام بالعمرة على المنافق الإحرام بالعمرة على الإحرام بالعمرة فإنه الإحرام بالعمرة فإنه الإحرام بالعمرة فإنه الله الله المنافق الإحرام بالعمرة فإنه إلى ارتكابِ كونِ القِرانِ بمعنى تقديم الإحرام بالعمرة فإنه إلى ارتكابِ كونِ القِرانِ بمعنى تقديم الإحرام بالحج على الإحرام بالعمرة فإنه يُمكِنُ الجمعُ، وإن وقع الإحرام بالعمرة أوّلاً فالتأويلُ الذي ذكره غيرُ محتاجٍ إليه في طريقِ الجمع.

⁽١) «إحكام الأحكام» (٢: ٢٦).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب مَنْ ساقَ البُدْنَ معه برقم (١٦٩١)، ومسلم، كتاب الحج، باب وجوبِ الدم على المتمتع برقم (١٢٢٧)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٠: ٣٦٤).

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: يُقالُ عليه: لم يرتكب هذا القائلُ كونَ القرانِ بمعنى تقديم الإحرامِ بالحجِّ على الإحرامِ بالعمرةِ لمجرَّدِ الجمعِ، بل لصحةِ الحديثِ الذي جاء أو لاً من حديثِ جابرٍ وغيره، وصحَّ من طريقِ عُمرَ رضي الله عنه أن النبيَّ عَلَيُهُ أهلَ بالعمرةِ بعد إهلاله بالحجِّ، فبهذا تَعيَّنَ عند هذا القائلِ إبداءُ الطريقِ الذي ذكره، وأما إن كان وقعَ الإحرامُ أو لاً بالعمرةِ فهذا خلافُ المشهورِ في أحاديثِ الإفرادِ.

ومنهُ: ما كتبه على جوابِ الشيخِ تقيِّ الدين: «في أنَّه لو أحرمَ بالعمرةِ من مكةَ هل يكونُ صحيحاً ويلزمه دَمٌّ أو يكونُ باطلاً؟ وفي مذهبِ الشافعيِّ رضى الله عنه خلافٌ "(١).

قال شيخُنا الوالد رضي الله عنه: ليس في مذهبِ الشافعيِّ رضي الله عنه خلافٌ في صحةِ الأعمالِ المأتيِّ بها بعدَ الإحرامِ (٢)، خلافٌ في صحةِ الأعمالِ المأتيِّ بها بعدَ الإحرامِ (٢)، وعبارةُ «التنبيهِ» تُوهِمُ ما قال الشيخُ الشارحُ، وليس ذلك بمُعتمد.

ومنه: ما اعترض به على الحافظ عبد الغنيِّ صاحبِ «العُمدة» في اقتصارِه في حديثِ أبي قتادة أن رسولَ الله ﷺ خرجَ حاجًا (٣)، فقال رضي الله عنه: يُتَعَجَّبُ من الحافظ عبد الغنيِّ في اقتصارِه على ذِكْرهِ هذه الرواية الموهمة أن ذلك كان في حَجَّةِ الوداع، وهذا الوهم يتبادرُ إليه الذهنُ فإنه لم يخرج [١٠١/أ] حاجاً من المدينةِ

⁽١) «إحكام الأحكام» (٢: ٨٩).

⁽٢) والأظهرُ الإجزاء لأن إحرامَه قد انعقد، وأتى بعده بالأفعالِ الواجبة. انظر: «عجالة المحتاج» لابن الملقِّن (٢: ٥٨٦).

⁽٣) «عمدة الأحكام» برقم (٢٤٧) «باب المُحْرِم يأكُل من صَيْدِ الحلال».

٣٧٦ ______ ترجمة السراج البلقيني

إلا في حَجَّةِ الوداعِ، وإنما المراد بالحجِّ هنا القصدُ للبيتِ المعظَّمِ أو الحجُّ الأصغرُ وهو العمرةُ (١)، ويدلُّ على ذلك أنَّ في بقيةِ الطُّرقِ الثابتةِ في «الصحيحين» أن ذلك كان في عمرةِ الحديبيةِ (٢)، فلا يحسنُ ذكرُ هذه الطريقةِ بانفرادِها، بل الأحسنُ أن يُذكرَ غيرُها، أو يُضَمَّ إليها روايةٌ أخرى تُزيلُ الوهمَ ولم يُنبِّه الشارحُ على ذلك.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الشيخ تقيِّ الدين القُشيريِّ في الحوابِ عن عدم إحرام أبي قتادة: أن الجواب الأولَ: أنه مبعوثُ لكشف عدوِّ (٣)، فقال رضيَ الله عنه: يحتاجُ إلى تتمَّة، وهو أنّ المبعوثين ساروا خائفين من العدو، فلا يلزمُهم الإحرامُ من الميقاتِ، وقاصدُ مكة إذا كان خائفاً من عدوٍّ لا يلزَمُه الإحرامُ حزم به الشافعيةُ (٤)، ولم يختصَّ أبو قتادةَ حين بُعِثَ بتركِ الإحرامِ

⁽۱) يوضِّحه قولُ الأمير الصنعاني في حاشيته على "إحكام الأحكام» (٣: ٤١٦): "قال: "خرج حاجّاً». أقول: قال الإسهاعيليّ: هذا غلط، فإنّ القصّة كانت في العمرة وأما الخروج إلى الحجِّ فكان في خَلقٍ كثير، وكانوا كلُّهم على الجادَّةِ لا على ساحل البحر. ولعلّ الراوي أرادَ خرجَ مُحْرِماً، فعَبَّر عن الإحرامِ بالحج». قال الحافظ ابن حجر: "لا غلط في ذلك، بل هو من المجازِ الشائع»، وأيضاً فالحجُّ في الأصل قَصْدُ البيت، ثم وجدتُ الحديثَ من رواية محمد بن أبي بكر المُقدَّمي عن أبي عوانة بلفظ: "خرجَ حاجّاً أو معتمِراً» أخرجه البيهقي _ يعني في "السنن الكبرى" (٥: ١٨٩) عنيَّن أنَّ الشكَّ فيه من أبي عوانة، وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرةِ الحديبية وهو المعتمد» انتهى.

⁽٢) انظر: "صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب وإذا صاد الحلالُ فأهدى للمحرمِ الصيد أكله برقم (١١٩٦)، ومسلم، كتاب المناسك، باب تحريم الصيد للمحرِم برقم (١١٩٦)، وانظر تمام تخريجه في "مسند الإمام أحمد» (٣٧: ٢٦٠).

⁽٣) «إحكام الأحكام» (٢: ٠٠٠) وعبارة ابن دقيق العيد: «أُرسلَ إلى جهةٍ أخرى لكَشْفِها».

⁽٤) وصحّحه النووي في «منهاج الطالبين»، انظر: «عجالة المحتاج» لابنِ الملقِّن (٢: ٥٨٤).

بل هو ومَن معه تركوا الإحرام، فلما انصر فوا إلى النبي عَلَيْ أحرموا كُلُهم إلا أبا قتادة، وإنما تأخّر إحرام أبي قتادة بعد الانصر افِ؛ لأنه يحتَمِلُ أنه كان عنده بعضُ الخوفِ.

وأما الجوابُ بأنّ ذلك كان قبل توقيتِ المواقيتِ ففيه نظرٌ، فإن في «صحيح البخاري» عن المسورِ بنِ مخرمة ومروان قالا: خرجَ رسولُ الله على عامَ الحديبيةِ في بضع عشرة مئةً من أصحابِه، فلما كان بذي الحُليفةِ قلَّدَ الهدي وأشعرَ وأحرمَ منها(۱)، وقصة أبي قتادة إنها كانت في عُمرةِ الحديبيةِ [١٠٤/ب] بلا خلافِ بين أصحابِ السِّيرِ، وحينئذِ فلا يَصِحُّ الجوابُ بأن المواقيتَ لم تكن وُقِّتَت بعدُ؛ لأن التوقيتَ كان حاصلاً بفعلِ النبيِّ عَلَيْهِ.

ومنه: اعتراضُه رضيَ الله عنه على الحافظ عبدِ الغنيِّ في ذكرِ حديثِ رافعِ ابن خديجٍ: «ثَمنُ الكلبِ خبيث» (٢) الحديث، فقال رضي الله عنه: هذا ما انفرَد به مسلمٌ ولم يُخرجه البخاريُّ، وقد بيَّنتُ ذلك في «نَبْذة العُدَّة في وَهمِ عبد الغني في العمدة».

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الحافظِ عبدِ الغنيِّ في قوله: «ولمسلمِ

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب الحجّ، باب مَنْ أشعر وقلّد بذي الحُلَيفةِ وأشْعر منها برقم (١٦٩٤، ١٦٩٥)، وأبو داود، كتاب المناسك، باب في الإشعار برقم (١٧٥٤)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٤٨٧٢).

⁽۲) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن برقم (١٥٦٨)، وأبو داود، كتاب البيوع، باب في كسب الحجّام برقم (٣٤٢١)، والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في ثمن الكلب برقم (١٢٧٥) وغيرهم، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٥٢٥).

من ابتاع عبداً فهالُه للذي باعَه إلا أن يشرطه المُبتاعُ» (١) فقال رضَي الله عنه: هذا يُفهِمُ أن هذه الزيادة من أفراد مسلم وقد أخرجَها البخاريُّ في أبوابِ الشربِ يعلم أبوابِ المساقاة (٢)، وفي الحديثِ فوائدُ عديدةٌ، منها: أنه يدلُّ قولُه: «من باع» على أنّ كلّ المعاوضاتِ كذلك، فلا فَرْقَ بين البيعِ والتوليةِ (٣) إن جعلناها بيعاً جديداً، والإشراكِ وصُلحِ المعاوضةِ، وجعلِه رأسَ مالِ سلم أو أجرةِ في تجارةٍ، أو جُعلاً في جُعالةٍ، أو مسمّى في مسابقةٍ أو مناضلةٍ، لكنْ في الجُعالةِ وما جرى مجراها هل يُعتبرُ عدمُ التأبيرِ عند صدورِ العقدِ أو عند اللزومِ فيها نظر؟ الأقربُ الثاني، وألحقت الشافعيةُ المعاوضة غيرَ المحضةِ بالبيعِ (١)، وذلكَ الصداقُ والخلعُ والصلحُ عن الدم ونحوها، وخرجَ بمن باع: مَن رَهَنَ، فلا يدخُلُ غير المؤبَّرةِ على الجديدِ من على أصحِّ القولين (٥)، ومَن وَهَبَ [٥٠/أ]، فلا يدخُلُ غيرُ المؤبَّرة على الجديدِ من منهبِ الشافعيِّ نظراً إلى أنّ المعاوضةَ المنبَّة عليها «بِمَن باع» لم توجد، وإذا قلنا مذهبِ الشافعيِّ نظراً إلى أنّ المعاوضةَ المنبَّة عليها «بِمَن باع» لم توجد، وإذا قلنا بالاستتباع فهل نقولُ: النظرُ إلى حالةِ العقدِ أو القبضِ؟ إن جعلنا الاستتباع فحصاً

⁽۱) «عمدة الأحكام» برقم (۲٦٧)، وانظر الحديث في «صحيح مسلم»، كتاب المساقاة، باب مَنْ باعَ نخلاً عليها تمر برقم (١٥٤٣) من حديثِ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

⁽٢) «صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب الرجلِ يكون له مُرُّ في شْرِبٍ أو حائطٍ أو نخلٍ برقم (٢٣٧٩).

⁽٣) وصيغتُه: «اشترى شيئاً ثم قال لعالم بالنَّمنِ: ولَّيْتُك هذا العَقْد. أي: سواءٌ قال بها اشتريتُه أم سكت، فقَبِلَ، أي: بأن قال: قبلتُ أو تولَّيْتُ، لزِمَه مِثلُ الثمن، أي: جنساً وقَدْراً وصفة. وهو، أي: هذا العقدُ، بَيْعٌ في شرطه، أي: فلا يصحُّ قبل القبض، ويُشْترط فيه جميعُ شروطِ البيع، لأنّ حَدَّ البيع صادقٌ عليه». «عجالة المحتاج» لابن الملقِّن (٢: ٢١).

⁽٤) انظر: «نهاية المطلب» لإمام الحرمَينُ (٥: ١٩).

⁽٥) وقيل: «على الأظهر»، وقال النووي: «قطعاً». انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٦١).

بالقديم فالنظرُ إلى حالة العقد؛ لأن الملك في الهباتِ في القديم يحصُلُ بالعقد، وإن لم نجعله مختصاً بالقديم جاء ما تقدَّمَ في الجُعالةِ، ويخرُجُ بمن باع: مَن وقف، ومَن أوصى، ومَن أَخِذَ منه بالبينة.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الحافظِ عبدِ الغنيِّ في حديثِ زيدِ بنِ خالدِ الجهنيِّ في اللَّعَطَةِ، قال: «سُئِلَ النبيُّ عَنِي عن لُقَطةِ (۱) الذهبِ والورقِ (۲) فقال رضي الله عنه: لفظة «الذهب والورق» من أفرادِ مسلم ليست في البخاريِّ (۳)، وقد نبَّهتُ على ذلك في «نُبْذَةِ العُدَّة في وَهم عبدِ الغنيِّ في العمدة وأفاد شيخنا الوالدُ رضي الله عنه أنّ قوْلَه عَنِي: «ثُمَّ عرَّفها سنةً» المأمورُ به تعريفُ سنةٍ، والأمرُ لا يقتضي الفورَ (۱)، فهل يجوزُ تأخير السنةِ اختلف العلماءُ في ذلك، أما الشافعيُّ رضي الله عنه فلم أقف له على نص في المسألةِ. وظاهرُ كلامِه وكلامِ معظمِ أصحابه أنه لا يجبُ المبادرةُ إليها، ولفظة «ثُمَّ» الدالةُ على المُهلةِ وكلامِ معظمِ أصحابه أنه لا يجبُ المبادرةُ إليها، ولفظة «ثُمَّ» الدالةُ على المُهلةِ والخنابلة (۵).

⁽١) في الأصل: «اللقطة».

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب اللقطة، باب ضالة الغنم برقم (٢٤٢٨)، ومسلم، كتاب اللقطة، باب اللقطة برقم (١٧٢٢) وغيرهما.

⁽٣) يعني ممَّا انفردَ مُسلم بذكرها، وإلا فإن الحديث تمّا اتفق عليه الشيخان، وكذا ذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١: ٥٤١): أنه من المتّفقِ عليه.

⁽٤) على قولِ الأكثرِ من الشافعية، وقال القاضي أبو حامد وأبو بكر الصيرفي: إنّه يقتضي الفور، وهو قولُ أكثرِ أصحاب أبي حنيفة. انظر: «التبصرة في الأصول» لأبي إسحاق الشيرازي: ص٥٢٠-٥٣.

⁽٥) انظر: «التهذيب» للبغوي (٤: ٥٤٧).

وكتبَ رضي الله عنه على حديثِ ابنِ عباسِ رضي الله عنهما: أن النبيَّ قال: «ألحِقُوا الفرائض بأهلها» (١) الحديث ما نَصُّه: يُستنبَطُ من هذا الحديثِ القولُ بالعَوْلِ (٢)، والقولُ في مسألةِ ابني عَمِّ أحدُهما أخٌ لأمٍّ أو زوجٌ بإعطاءِ صاحبِ الفرضِ فرضَهُ والتشريكُ لمن بقي، ويستنبطُ منه في المُشرَّكةِ القولُ بعدمِ التشريكِ، ويستنبطُ منه في المُشرَّكةِ القولُ بعدمِ التشريكِ، ويستنبطُ منه أن المرادَ بأهلِها الذين لهم فرضٌ، فلو اجتمع في شخصٍ جهتا [٥٠١/ب] فَرْضٍ بطريقِ النُّدورِ لا يُعطى لهما، خلافاً لابن سريجِ (٣).

ويُستنبَطُ منه الجمعُ بين الفرضِ والتعصيبِ، إلا في النادرِ على الأصحِّ.

ويستنبطُ منه عدمُ الرَّدِّ وعدمُ توريثِ ذوي الأرحامِ، وأن الفاضلَ عند وجودِ الفرضِ يكونُ للورثةِ، وأن المخاطبَ بذلك الأئمةُ والأمةُ، وأنَّ عند تحقُّقِ الفرضِ يُعطىٰ في الخُنْثىٰ والمفقود والحمل، بخلافِ من أوصىٰ بعينٍ حاضرةٍ هي ثُلُث مالِه وباقي المالِ غائبٌ.

ويستنبطُ منه الحجبُ كُلُّه وأن الذي يُورَّثُ إنها هو المالُ وحقوقُه التابعةُ له كخيارِ المجلسِ، والشرطُ والضهانُ والشفعةُ والحدودُ والقصاصُ موروثاتٌ بدليل آخرَ، وإنها ذكرنا ذلك لأنه وقع في روايةٍ: «اقسِموا المال»(٤).

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب ابني عم أحدهما أخ برقم (٦٧٤٦)، ومسلم، كتاب الفرائض، باب ألحقوا الرائض بأهلها برقم (١٦١٥) من حديثِ ابن عباس رضي الله عنها. وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٩٩٦).

⁽٢) وهو أن يَرتفعَ حسابُ الفريضةِ بزيادة سهامها، فينقص أنصباؤها.

⁽٣) انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٤٣١).

⁽٤) وهي ثابتةٌ في «صحيح مسلم»، كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلِها برقم (١٦١٥)، و «السنن الكبرئ» للبيهقي (٦: ٤٢٢) من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على صاحبِ «العمدة» في سياقِ حديثِ أسامة بن زيد قال: قلت: «يا رسول الله أين تنزلُ غداً في دارك بمكة» (١) الحديث فقال [الوالدُ] (٢) رضي الله عنه: وَهِمَ الحافظُ عبد الغنيِّ في سياقتِه هذا الحديث ونسبتِه إلى «الصحيحَيْنِ»، فليسَ في مسلم من طريقِ أسامةَ الجمعُ بين الحكاية وقولِ النبيِّ عَيَّهِ «وهل ترك» وقوله عقب ذلك «لا يرث»، وإنها الذي خرَّجَه مسلمٌ في الحجِّ القصةُ الأولى (٣)، وأخرَج في الفرائضِ عن أسامةَ أنّ النبيُّ عَيْهُ قال: «لا يرثُ المسلمُ الكافرَ ولا الكافرُ المسلمَ» (٤) ولم يذكُر الذي قبله، وإنها هذه روايةُ البخاريِّ، وفيها: «لا يَرِثُ المؤمنُ الكافرَ ولا الكافرَ ولا الكافرُ المؤمنَ».

وكتبَ رضي الله عنه على هذا الحديثِ ما نصُّه: فائدة: العجَبُ ممن تعلّق بهذا الخبر على أن المُشركين الحربيِّين إذا أحرزوا شيئاً للمسلمين ثم وقع في أيدي المسلمين، لا يكون باقياً على ملكِ صاحبِه المسلم، وهؤلاء افترقوا فِرقتَينِ: فرقة قالت: لا سبيل إليه لصاحبه إذا وقع في المغانم، وفرقة قالت: يكونُ صاحبه أحق بالقيمة إذا وقع في المغانم، ووجه التعلُّق بهذا الحديثِ أنه لولا زال المُلك بغلبة عقيل عليها لاستبقاها على ملكه، وهذا التعلُّقُ فاسدٌ [١٠١/أ] فإن قولَ النبيِّ عقيلٍ عليها ترك لنا عقيلٌ من دار»، إنها قاله لبيانِ أنّ دُورَ أبي طالبٍ وَرِثَها عقيلٌ وباعها، وكان سببُ ذلك ما بيّنه النبيُّ عليه بقوله في تمام الحديثِ: «لا يرثُ المسلمُ الكافرُ، ولا الكافرُ المُسلم»، لا أنَّ سببَ ذلك غصبُ عقيلٍ لها، وقد قال الزهريُّ:

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب توريثِ دور مكّة برقم (١٥٨٨)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٤٩٥).

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق؛ لعدم اللبس والإيهام.

⁽٣) انظر: «صحيح مسلم»، كتاب الحج، باب النزول بمكّة للحاج برقم (١٣٥١).

⁽٤) انظر: «صحيح مسلم»، كتاب الفرائض، برقم (١٦١٤).

أخبرني عليُّ بنُ الحسينِ أن أبا طالبٍ وَرِثَه ابناهُ: عقيلٌ وطالبٌ دون عليٍّ، فلذلك تركنا حَقَّنا من الشِّعب.

ومنه: ما اعترضَ به على الحافظِ عبدِ الغنيِّ في قولِه عن أُمِّ عطية رضي الله عنها: أنَّ رسولَ الله على الله على أمرأةُ على ميِّتٍ فوق ثلاثٍ، إلا على زوجٍ عنها: أنَّ رسولَ الله على آخرِه، قال شيخُنا الوالدرضَي الله عنه: ليس في حديثِ أمِّ عطية الذي فيه أنَّ رسولَ الله على يعني في البخاريِّ ذكرُ أربعةِ أشهرٍ وعشرٍ. انتهى.

قال شيخُنا الأخُ: معناه أن أُمَّ عطية لحديثِها في البخاري لفظان: أحدُهُما: «كنا نُنهَى أن نُحِدَّ على ميِّتٍ فوق ثلاثٍ، إلا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشراً» (٢)، والثاني: قال النبيُّ عَلَيْ: «لا يحلُّ لامرأةٍ تُومِنُ بالله واليومِ الآخرِ، أن تُحِدَّ فوق ثلاثٍ إلا على زوجٍ» (٣)، لكنَّ «مسلمًا» فيه ذلك وهو على لفظ صاحب «العمدة»، فأخرج عن حَسنِ بن الربيع عن ابنِ إدريسَ عن هشامٍ عن حفصٍ عن أُمِّ عطية أن رسولَ الله عَلَيْ قال: «لا تُحِدُّ امرأةٌ على ميِّتٍ فوقَ ثلاثٍ، إلا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشراً» (٤) والأمر في ذلك قريبٌ. انتهى.

قال شيخُنا الوالدُ: وقولُه: «ولا تمسَّ طيباً» ليس في رواية البخاريِّ المسندةِ، وإنما هي في المعلَّقةِ التي ذكرها بعدَ المسندةِ بقوله: «وقال الأنصاري»(٥) انتهت.

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب تلبس الحادّة ثوب العصب برقم (٥٣٤١)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد برقم (٩٣٨).

⁽٢) «صحيح البخاري»، كتاب الحيض، باب الطيب للمرأةِ عند غسلها من الحيض برقم (٣١٣). (٣) سنق تخريجه.

⁽٤) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحدادِ في عدّة الوفاة برقم (١٤٩٢).

⁽٥) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب تلبس الحادّة ثياب العصب بعد الحديث رقم (٥٣٤٣).

قال شيخُنا الأخُ: وقد جمع بينهما مسلمٌ في الرواية السابقة وهذه مُضايَقةٌ شديدةٌ من شيخِنا رضيَ الله عنه لصاحب «العمدة» انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الشيخ تقيِّ الدينِ في حديثِ: «الأَمَةُ إِذَا زَنَت»: ثُمَّ «بيعوها ولو بضفير» وذكر بعضُهم أَن قوله: «فليبعُها ولو بضفير»، دليلٌ على أنّ الزنا عيبٌ في الرقيقِ يُرَدُّ به، ولذلك حَطَّ في القيمةِ وفيها قاله نظرٌ لحوازِ أن يكونَ المقصودُ أن يبيعَها وإن انحطَّت قيمَتُها إلى الضفير، فيكون ذلك إخباراً معلقاً بحالٍ وجوديٍّ، لا إخباراً عن حكمٍ شرعي، ولا شكَّ أنّ مَنْ عَرف تكرُّر زنا الأمّةِ انحطت قيمتها عنده (۱).

فقال شيخُنا الوالدُرضي الله عنه: إذا كان ذلك إخباراً متعلِّقاً بحالٍ وجوديًّ وكان سببُه الزنا دَلَّ على أنه عيبٌ؛ لأنه السببُ الذي اقتضى أن تنقُصَ قيمتها عند الناس عرفاً، والعيبُ هو ما يعدُّه الناسُ عيباً، والمُطْلقاتُ في الشريعةِ يقيدُها العرفُ كالجِرزِ في السَّرَقِة، والتفريقِ في البيع، وقد ثبَت الرَّدُّ بالعيبِ ولم يُضبَط العيبُ في أثرٍ ولا خبرٍ، وما كان كذلك فإنه يُرْجَعُ فيه إلى العُرْف.

ومنه: اعتراضُهُ رضي الله عنه على الشيخ تقيِّ الدين في قوله في حديثِ عبدِ الرحمنِ بن سمرةَ: «ظاهـرُهُ يقتضي كراهةَ سـؤالِ الإمارةِ مطلقاً»(٢)، فقال رضى الله عنه: لا نُسَلِّمُ؛ لأنَّ الخِطابَ لعبدِ الرحمنِ بنِ سَمُرةَ، وخطابُ النبيِّ عَلَيْهُ

⁽١) «إحكام الأحكام» (٢: ٢٣٩). والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إن شاء ردَّ المصرّاة برقم (٢١٥٣)، ومسلم، كتاب الحدود، باب رجم اليهود برقم (١٧٠٣).

⁽۲) «إحكام الأحكام» (۲: ۲۵۳). والحديث أخرجه البخاري، كتاب كفّارات الأيمان، باب الكفّارة قبل الحِنثِ وبعده برقم (۲۷۲۲)، ومسلم، كتاب الأيمان، باب نَـدْب من حلف يميناً برقم (۱۲۵۲).

لواحدٍ ليس بعامٌ عند أكثرِ الأصوليين، ويُمكِنُ أن يُؤخَذَ التعميمُ من التعليلِ، فإنَّ الظاهرَ أن هذا التعليلَ لا يختَصُّ بعبدِ الرحمنِ بن سمرةَ.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه [١٠١/ب] على «حاشية شرح العمدة» للشيخ تقيِّ الدين عند قولِ الشيخ تقيِّ الدين في حديثِ أبي بكرةَ: «وعقوق السيخ تقيِّ الدين» (١٠): «إنَّ ضَبْطَ الواجبِ من الطاعةِ لهما، والمحرَّمِ من العقوقِ لهما فيه عسرٌ، ورُتَبُ العقوقِ مختلفةٌ، قال شيخُنا الإمامُ أبو محمَّدِ بنُ عبد السلامِ: «ولم أقف في عقوقِ الوالدين، ولا فيما يختصَّانِ به من الحقوقِ على ضابطٍ أعتَمِدُه...» (٢) إلى آخرٍ ما حكاه الشيخُ تقيُّ الدين عنه.

فقال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: يُضبَطُ ذلك بوجوه، أحدُها: أن يُقالَ: ما عُدَّ في العُرْفِ عقوقاً فهو عقوقُ. والثاني: أن يقال: كُلُّ ما يؤذيها مما يُتَأذَّىٰ به عادةً، وتعدَّىٰ به الولدُ، فهو عقوقُ، وأخرَ جْنا بقولِنا: «وتعدَّىٰ به الولدُ» (٣)، مِن طَلَبِه حَبْسَهُما في دَيْنٍ له، فإنّ مَن يجيبُه إليه لا يُعَدُّ به عاقاً لعدم تعدِّيه، وحيثُ منعنا الولدَ السفرَ للجهادِ ونحوَه فإنه مما يتعدَّىٰ به.

الثالثُ: أن يُقالَ: كُلُّ ما يلحَقُهم إبه مشقّةٌ ظاهرةٌ مما يصدُرُ من الولدِ باختيارِه،

⁽١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور برقم (٢٦٥). ومسلم، كتاب الأيمان، باب بيان الكبائر برقم (٨٧).

⁽٢) انظر كلام ابن عبد السلام في «قواعد الأحكام» (١: ٣١).

قلت: قد ذكر الأمير الصنعاني في «حاشية إحكام الأحكام» (٤: ٣٥٣) أنّ ابن عطية قد ضبط ذلك بوجوب طاعتهما في المباحاتِ فعلاً وتركاً، واستحبابها في المندوباتِ وفروض الكفايات.

⁽٣) في ترجمة الجلال الورقة (٥١) ب): «الوالد». والصوابُ ما هو مثبت.

بحيثُ لا يحتملُ مِثْلَها الوالدانِ مما ليس حقاً له فإنه يكونُ عقوقاً، وقولُ الشيخِ الإمامِ ابنِ عبدِ السلامِ: «ولا فيها يختصَّانِ به من الحقوقِ... إلى آخرهِ» غيرُ مُسلَّم، أما ما يختصانِ به من حقوقٍ فضابطُه: أنها يختصَّانِ بِحَقِّ إجلالهِ الإجلالَ اللائقَ بما، وخَفْضِ جناحِ الذُّلِّ لهما من الرحمةِ، وقولُه: «فإنَّ ما يحرُمُ في حَقِّ الأجانبِ فهو حرامٌ في حَقِّهما»، مسلَّمٌ، ولكن يكونُ في حقِّهما كبيرةً، بخلافِ الأجانبِ، فإنه قد لا يكونُ كذلك، ولم يقل الشيخُ: فإنَّ الذي يحرُمُ في حقِّهما يحرُمُ في حَقِّها الأجانبِ، الأجانب، فإنه يحرم في حَقِّهما «أفّ»، ولا يحرُمُ ذلك في الأجانب.

وقولُه: «وما يجبُ للأجانبِ فهو واجبٌ لهما»، هذا إن سُلِّمَ لا يحصّلُ مقصودُه، وإنها يحصِّلُ مقصودَهُ أن يقولَ: وما يجبُ لهما يجبُ للأجانب، وهذا الكلامُ ممنوعٌ، فإنه يجبُ لهما من النفقاتِ وغيرها ما لم يجب للأجانب، وقولُ الكلامُ ممنوعٌ، فإنه يجبُ لهما من النفقاتِ وغيرها ما لم يجب للأجانب، وقولُ الشيخِ: «ولا يجبُ على الولدِ طاعتُهما في كُلِّ ما يأمُرانِ به»، مسلَّمٌ، لكن فيما يتعلَّقُ بحقوقِهما يجبُ على الولدِ طاعتُهما، فإذا أمراه [٧٠١/أ] بالإقامةِ مع إسلامِهما عن سفرِ الجهادِ، وجبَ عليه ذلك، وإذا نهياه عنه حَرُمَ عليه ذلك، وإذا خالفَ في ذلك أمرهما ونهيهما كان عاقاً.

وقولُه: «قد ساوى الوالدان الرقيقَ في النفقةِ والكسوةِ والسكنى»، كلامٌ عجيبٌ؛ لأن ذلك واجبٌ لهما إكراماً وإجلالاً، وواجبٌ للرقيقِ للملكِ القائمِ المقتضي للاستخدامِ وعدمِ الاستقلالِ بالكسبِ، فكيف يُذْكَرُ هذا مع هذا، ولو سَمِعَ الوالدانِ بمثْلِ هذا لأنكراه، وما كان يَرْضى الشيخُ الإمامُ من أولاده أن يذكُرُوا له ذلك، وذكر ذلك للوالد عقوقٌ (١).

⁽١) قد ذكر البلقيني هذا الاعتراض في كتابه «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص٩٣.

وأفاد رضي الله عنه على حاشية الشرح المذكورِ لم تعرَّضَ الشيخُ تقيُّ الله ين عمرو بنِ المدين للحديثِ الذي في «صَحيحِ مسلم» من حديثِ عبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاصِ عن النبيِّ عَلَيْهُ: «ما من غازيةٍ أو سريّةٍ تَغْزو فتغنَمُ وتسلَمُ إلا قد تعجَّلُوا ثُلُثَي أُجرِهم»(١).

فقال [الوالدُ] (٢) رضَي الله عنه: تعجُّلُ ثُلُثِي الأجرِ، لم أَرَ من تعرَّضَ لحكمةِ كَوْنِ المُعَجَّلِ الثَّلْثَينِ، وظهر لي _ والله أعلم _ أنّ الجهادَ مخاطرةٌ بالنفسِ والمالِ ومجاهدةٌ بالأفعالِ، فإذا رجعَتِ السريةُ سالمةً غانمةً فقد حصل لها ثُلثًا (٢) أجرِها، على معنى أنّ النفسَ لم تتلَفْ، وأنّ المالَ حصلَ، ولكنّ الجهادَ الواقعَ بالأفعالِ قد تأخّر أجرُه وهو الثلُثُ بالنسبةِ إلى الأمرَيْنِ الآخرَيْنِ، وكلَّ منهما له أجرُ يغنَمْ، فإنه يكونُ له من الأجرِ زيادةٌ على الذي سَلِمَ وغَنِمَ مَرَّتَينِ، وكلُّ منهما له أجرُ الأفعالِ، وأما مَنْ سَلِمَ ولم يغنَمْ فإنّ له أجرَ الأفعالِ وأجرَ فواتِ المالِ، وأما النفسُ فإنه الله عنه الأجرِ، بدليلِ أنّ الذي سَلِمَ وغَنِمَ تعجَّلَ ثُلُثَي الأجرِ.

ومنه (٤): ما كتبه على [١٠٧/ب] «أطرافِ الحافظِ جمالِ الدين المزيِّ» (٥)

⁽۱) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد، باب بيانِ قَدْرِ ثوابِ مَنْ غزا فَغنِم برقم (۱۹۰٦)، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في السريَّة تُخفق برقم (۲٤۹۷) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (۱۱:۲۱۱).

⁽٢) زيادة لرفع اللبس.

⁽٣) في الأصل: «ثُلثي»، وقد يتَّجه النصبُ على أن يكون الفعل «حَصل» مشدَّد العين، والمعنى: فقد حصَّل الرجوعُ لها ثُلثي أجرهما.

⁽٤) قد عقد الجلال البلقيني فصلًا في ترجمة والده من اللوحة ٥٢ ماللوحة ٦١ عنوانه: «فَصْلٌ في ذَكْر تعقُّباتٍ له على أطراف المِزِّي».

⁽٥) يعني كتاب «تحفة الأشراف بمعرفةِ الأطراف» للجمال المِزِّي، وهو الكتاب الذي بلغ به =

رضيَ الله عنهما لما قال: في «ترجمةِ آبي اللَّحمِ الغِفاريِّ(۱) في حديثِ أنه رأى رسولَ الله ﷺ عند أحجارِ الزَّيتِ يستسقي: رواه مالكُّ وغيرُه عن يزيدَ بنِ عبدِ الله بن الهادِ، عن محمدِ بنِ إبراهيمَ التيميِّ، عن عميرٍ مولى آبي اللَّحمِ، عن النبيِّ عليه في ولم يقل: عن آبي اللَّحمِ، وكلاهما له صُحبةٌ، وأعلمَ عليه لأبي داودَ»(٢).

فقال شيخُنا الوالدُّ رضيَ الله عنه: هذا وَهمُّ، إنها هو رواه عمرُ بنُ مالكٍ وكذلك رواه أبو داود، وهو عُمرُ بنُ مالكِ المُعافريُّ المصريُّ، وليس لمالكِ بنِ أنس الإمام في هذا الحديثِ، روايةٌ في أبي داود، ووقع في روايةٍ أبي الحسنِ بن العَبْدِ (٣): عمرَو بنَ مالكِ، والصواب عُمرُ بنُ مالكِ، وقد ذكره المصنَّفُ على الصوابِ في ترجمةِ عميرٍ مولى آبي اللحم (١٠).

ومنه: ما كتبه رضيَ الله عنه على «حاشية الأطراف» في ترجمة عيسى بنِ طَهْانَ عن ثابتٍ عن أنسٍ في حديثِ: «أخرجَ إلينا أنسٌ نعلَينِ جَرداوَيْنِ»(٥) فقال

مع «تهذیب الکمال» إمارة عصره في علوم الحدیث. والکتاب مطبوع بتحقیق الأستاذ
 عبد الصمد شرف الدین.

⁽١) وقد اختُلفَ في اسمِه على غير واحدٍ من الأقوال، وسُمِّيَ آبي اللحم؛ لأنه كان لا يأكلُ ما ذُبحَ على النُّصُب، وقيل: كان لا يأكلُ اللحم. له ترجمة في «أسد الغابة» لابن الأثير (١٤٧١).

⁽٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء برقم (١١٦٨)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٣٦)، وصحّحه ابن حبّان (٨٧٨) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) يعني الإمام الجليل أبا الحسن علي بن محمد بن العبد الأنصاريَّ، أحد الرواة المشهورين لسنن أبي داود. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٣: ٢٠٦).

⁽٤) انظر: «تحفة الأشراف» (٨: ٨٠ ٢).

⁽٥) «تحفة الأشراف» (١: ١٤٧) والحديثُ المذكور أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من دِرع النبي على برقم (٣١٠٧).

رضيَ الله عنه: إن ظاهرَ ما أورده في هذه الترجمةِ أن عيسى بنَ طهمان، روى عن ثابتٍ: أخرج إلينا أنسٌ نعلَينِ، وليس كذلك، فحديثُ «أخرجَ إلينا» رواه عيسى عن أنسٍ من غير واسطةِ ثابتٍ، فكان اللائقُ أن يقول: حديثُ أن النعلَينِ الذين أخرجهما أنسٌ هما نعلا النبيِّ عَيِيدٍ، وقد ذكر المصنفُ روايةَ عيسى عن أنسٍ في الإخراجِ في ترجمة عيسى بنِ طهمانَ عن أنسٍ (١).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «حاشية الأطراف» في ترجمة أبي عِمْرانَ الجُوْنِيِّ عبدِ الملكِ بنِ حبيبِ عن أنسٍ في حديثِ: «وقَّتَ لنا رسولُ الله ﷺ المحوّنِيِّ عبدِ الملكِ بنِ حبيبِ عن أنسٍ في حديثِ: «وقَّتَ لنا رسولُ الله ﷺ وواه مسلمٌ في الطهارةِ عن يحيى بن يحيى، وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن جعفرِ ابنِ سليمانَ عنه به (۱). فقال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه لا ينبغي أن يُعلَم ذلك لمسلم، فإنّ مسلماً لم يُخرِج المرفوع يعني صريحاً، وإنها خرّج: «وُقِّتَ لنا»، وقد قال المصنفُ في علامة النسائيِّ: أن فيه «وُقّت لنا» فكان ينبغي أن يُنبّه على ذلك في حديث مسلم، وقد أشار أبو داودَ إلى روايةِ جعفرِ بنِ سليمان عن أبي عمران عن أنس لم يذكُر النبي ﷺ من الأول (۵)، لم يذكُر النبي ﷺ من الأول (۵)، لم

⁽١) انظر: «تحفة الأشراف» (١: ٢٩٦).

⁽٢) «تحفة الأشراف» (١: ٢٨٢)، والحديث أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة برقم (٢٠٠)، وأبو داود، كتاب الترجل، باب في أخذِ الشارب برقم (٢٠٠)، والترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في توقيت تقليم الأظفار برقم (٢٧٥٩) وغيرهم.

⁽٣) يعني أنّه صحّح الموقوفَ بروايةِ اللفظِ على ما لم يُسَمَّ فأعلُه ﴿وُقِّتَ»، وعبارتُه في «السنن» (٣) يعني أنّه ورواه جعفر بن سليمان، عن أبي عمران، عن أنسٍ لم يذكر النبيَّ ﷺ قال: وُقِّتَ لنا، وهذا أصحُّ». انتهى.

⁽٤) يعني الحافظ المِزّيّ.

⁽٥) عبارة الترمذي: «هذا أصحُّ من حديثِ الأول».

يَسبق الأول، والأولُ هو الرفع (١)، وكان ينبغي التنبيه عليه.

ومنه: ما كتَبه رضيَ الله عنه على «حاشية الأطراف» في ترجمةِ عبدِ الله بن عُمَر بنِ الخطّاب عن بلالٍ رضيَ الله عنهم في حديثِ أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّىٰ في البيتِ بين العمودين (٢).

فقال رضي الله عنه: ذِكْرُ حديثِ مجاهدٍ مع حديثِ نافع لا يُناسِبُ، فإن في حديثِ نافعٍ الله عنه: ذِكْرُ حديثِ مجاهدٍ مع حديثِ نافعٍ أنَّ ابنَ عمرَ قال: نسيتُ أن أسألَه كم صَلّىٰ؟ وفي حديثِ مجاهدٍ أنّ بلالاً أخبر عبدَ الله بنَ عمرَ أن النبيَّ ﷺ صلّىٰ في الكعبةِ ركعَتَينِ، ثم خرَج فصلًىٰ في وجهِ الكعبةِ، فكان ينبغي أن يُذكرَ ليُعلَمَ ما انفرد به مجاهدٌ عن نافع.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «الأطراف» في ترجمة محمد بن علي ابن الحسين عن جابر فقال [الوالدُ] (٣) رضي الله عنه: لم يُترجِمْ لعبدِ الكريمِ الجزريِّ عن محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ عن جابرٍ، ووقع في «كتابِ مسلم» في نسخةِ ابن ماهانَ: حدثني محمدُ بنُ أحمدَ بن أبي خلفٍ، قال: حدثنا زكريا بنُ عديٍّ، قال: حدثنا عبيدُ الله بنُ عمرو، عن عبد الكريم عن محمدِ بن علي [١٠٨/ب] ابن الحسينِ عن جابرٍ قال: جيء بأبي يومَ أحدٍ مُجدَّعاً، فذكره (٤)، وقال في ترجمةِ عبدِ الكريم عن محمدِ بنِ المنكدرِ: وقع في «كتاب مسلم» في نسخة ابن ماهان كما الكريم عن محمدِ بنِ المنكدرِ: وقع في «كتاب مسلم» في نسخة ابن ماهان كما

⁽١) يعنى رَفْع الحديثِ إلى رسولِ الله عَلَيْ.

⁽٢) «تحفة الأشراف» (٢: ٧٠١) والحديث أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة بين السواري برقم (٤٠٥)، ومسلم، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج برقم (١٣٢٩)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٢٢٢٠).

⁽٣) زيادة لرفع اللبس.

⁽٤) أخرجه مسلم، كتاب المناقب، باب فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام برقم (٢٤٧١).

قال القاضي عياض: محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ الحسينِ عن جابرٍ، بدل محمَّدِ بنِ المنكدرِ، وقد قدَّمتُه في موضعِه (١)، قال الجيّاني (٢): والصوابُ الأولُ، وهو الذي ذكره أبو مَسْعودِ الدمشقي.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على جمع المزيِّ الحافظِ بين حديثِ يحيى بنِ أبي كثيرٍ عن أبي سَلمة في حديثِ جابرٍ: «جاوَرْتُ بحراءٍ شهراً» (٣).

فقال [الوالدً] (١) رضي الله عنه: يُتَعَقَّبُ عليه في جَعْلِ حديثِ الزهريِّ عن أبي سلمة نحو حديثِ يحيى بنِ أبي كثير عن أبي سلمة وليس كذلك، فحديثُ يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أوَّلِ ما نزلَ من يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فيه سؤالُ يحيى من أبي سلمة عن أوَّلِ ما نزلَ من القرآن. وفيه جوابُ أبي سلمة له وإخبارُه عن جابرٍ بذلك، وفي أنّ قولَه: تابعه هلال بن رداد، المتابعةُ إنها هي في حديثِ عائشة لا في حديثِ جابر.

وأن قوله: وفي التفسير عن سعيد بنِ مروانَ عن محمَّد بنِ عبدِ العزيزِ بن أبي رزمةَ عن أبي صالحٍ سَلمَوَيه، عن عبدِ الله عن يونسَ، هذا ليس صريحاً في «البخاريِّ»، إنها الذي فيه أنه أخرج حديثَ عائشةَ بهذا الطريقِ عَقِبَ قوله: حدثنا يحيى بنُ بكيرٍ، قال: حدثنا الليثُ، عن عقيلٍ، ثم حوّل فقال: وحدثني سعيدُ بنُ

⁽١) انظر: «إكمال المُعْلم» للقاضي عياض (٧: ٢٥٣).

⁽٢) يعني أبا على الغسَّاني الجيّاني صاحب «تقييد المهمل، وتمييز المشكل».

⁽٣) «تحفة الأشراف» (٢: ١٦٥) و(٢: ٣٩٥). والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب برقم (٤٩٢٢)، ومسلم، كتاب الإيهان، باب بدء الوحي إلى رسولِ الله ﷺ برقم (١٦١)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٥).

⁽٤) زيادة يقتضيها السياق.

مروانَ، فساق حديثَ عائشةَ بتمامِه، ثم قال(١): قال محمَّدُ بنُ شهابٍ يعني فيكونُ ذلك على حديثِ سعيدِ بن مروان. انتهى.

قال شيخُنا الأخُ: قلتُ: والتعقُّبُ الأوَّلُ يدفعُه تفصيلُ الأولِ من ابتداء لفظ جابر في طريق يحيئ وابتداء لفظه في طريق الزهري وأما الثالثُ فممنوعٌ؛ لأنه كما جُعِلَ مُسنداً أوّلَ طريق يحيئ عن الليث عن عقيل عن الزهري، كذلك يُجْعَلُ مُسنداً من طريق سعيد بن مروان عن ابن أبي رَزْمة عن سَلْموَيْهِ عن عبدالله عن يونس عن الزهري، انتهى.

ومنه: ما كتبه رضيَ الله عنه على قولِ الحافظِ الزِّيِّ في ترجمة عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد في حديثِ أنّ [١٠٩/أ] أعرابياً سأل النبيَّ عَيَّا عن الهجرةِ فقال: «ويحكَ إن شان الهجرةِ لشديدٌ» (٢): رواه البخاريُّ في الهجرةِ عن عليِّ بنِ عبدِ الله عن الوليدِ بنِ مسلمِ عن الأوزاعيِّ عن الزهريِّ عنه (٣).

فقال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ذكره البخاريّ أيضاً في الزكاةِ في بابِ زكاةِ الإبلِ (٤)، فقال: حدثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعيُّ، قال: حدثني ابنُ شهابٍ، عن عطاءِ بنِ يزيدَ، عن أبي سعيدٍ، فذكره، ولم يذكره المصنِّفُ على مُقتضى هذه النسخة.

ومنه: ما كتَبه رضي الله عنه على قولِ المِزيِّ في ترجمةِ عياضِ بنِ عبدِ الله بنِ سعدِ بنِ أبي سَرْحِ عن أبي سعيدِ على حديثِ: «خرجَ رسولُ الله ﷺ يومَ أضحى أو

⁽١) يعنى الإمامَ البخاريُّ رحمه الله.

⁽٢) «تحفة الأشراف» (٣: ٢٠١).

⁽٣) "صحيح البخاري"، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي على برقم (٣٩٢٣).

⁽٤) برقم (١٤٥٢).

فِطر فصلًىٰ ثم انصر فَ، فوعظ الناسَ..» الحديث وفيه: «يا معشرَ النساء تصدَّقنَ» رواه البخاري في البخاري في البخاري في البخاري في العيدين «يا مَعْشَر النِّساءِ تصدَّقْنَ»(۱).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزيِّ في ترجمة يحيى بن عمارة بن أبي حسن عن أبي سعيد على حديثِ: «الأرضُ كُلُّها مسجدٌ إلا المقبرة والحمام» في ضمْنِ كلامِ الترمذيِّ، وروى سفيان الثوري وحماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي على الله عنه: حمادُ بنُ سلمةَ من الذين أسندوه، وكذا قال الترمذيُّ، فها ذكره المصنِّفُ وَهِمَ فيه.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المِزِّيِّ في مُسند الشَّريدِ بنِ سُويدٍ الثقفيِّ في حديثِ: أن رجلاً قال: «يا رسولَ الله، أرضي ليسَ لأحدٍ فيها شِركٌ ولا قسمةٌ إلا الجوارَ»: رواه النسائيُّ وابنُ ماجه (٣)، فقال رضي الله عنه: وقع في أصلٍ مسموع للترمذيِّ روايتُه من جهةِ أحمدَ بنِ منيع، قال: حدثنا مروانُ الفَزاريُّ، عن عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمنِ الطائفيِّ، قال حدثنا عمرُ بنُ الشريدِ عن أبيه، قال: قال عبدِ النبيُّ عَلَيْهُ: «إنّ الجارَ هو أولى بِصقبِه» (٤) وفي أصولِ الترمذيِّ كُلِّها وحديثُ عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمنِ الطائفيِّ، عن عمرِو بنِ الشريدِ عن أبيه عن وحديثُ عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمنِ الطائفيِّ، عن عمرِو بنِ الشريدِ عن أبيه عن أبيه عن

⁽١) بل هو في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب برقم (١٤٦٢).

⁽٢) «تحفة الأشراف» (٣: ٤٨٣) والحديث أخرجه الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في أن الأرضَ كلّها مسجد برقم (٣١٧)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (١٨: ٣٠٧)، وصحّحه ابن حبّان (١٦٩) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) «تحفة الأشراف» (٤: ١٥٢)، وانظر الحديث في سنن ابن ماجه (٢٤٩٦) والنسائي، ذكر الشفعة وأحكامها (٧: ٣٢٠).

⁽٤) السقب والصقبُ: القربُ. انظر: الصحاح للجوهري مادَّة (سقب).

النبيِّ عَلَيْهِ فِي هذا البابِ، هو حديثٌ حسنٌ، وروى إبراهيمُ بنُ ميسرةَ عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع قال: وسمعتُ محمداً يقول: كلا الحديثَينِ عندي صحيحٌ (١). انتهى. ولم ينبِّه صاحبُ «الأطراف» على شيءٍ من ذلك.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المزّيِّ في مسندِ أبي سفيانَ صخرِ بنِ حربٍ على حديث هرقلَ: رواه البخاريُّ في الجهادِ بتامه (٢)، فقال رضي الله عنه: الذي في الجهادِ ليس جميعُه من روايةِ ابنِ عباسٍ عن أبي سفيانَ، وإنها الذي فيه: أن أوَّلَه من حديثِ ابنِ عباسٍ: أنَّ رسولَ الله عليه كتبَ إلى قيصرَ يدعوه إلى الإسلام، وبعثَ بكتابه إليه دِحْيةَ الكلبيَّ، وأمره رسولُ الله عليه أن يدفعه إلى عظيم بصرى ليدفعه إلى قيصرَ، وساق ذلك، ثم ذكر بَقِيَّتَه من مسندِ أبي سفيانَ من روايةِ ابنِ عباسٍ عن أبي سفيانَ، وقد ذكره المصنفُ في مُسندِ ابنِ عباسٍ في ترجمةِ ابنِ شهابٍ عن عبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عتبةَ بنِ مسعودٍ على التفصيلِ الذي ذكرناه.

وقال رضي الله عنه: أسقط المصنف هنا أن يقول: وفي الجهاد عن يحيى ابن بكير عن الليث عن يونس أن هرقل قال له: سألتُكَ كيف كان قتالُكُم إياه؟ فزعمتَ أن الحربَ سِجالٌ ودُولٌ فكذلك الرسلُ تُبتَكَل ثم تكونُ لهم العاقبة، وهذا غيرُ الذي ذكره في الجزيةِ هو في بابِ فضلِ الوفاءِ بالعهدِ، فقال: حدثنا يحيى بنُ بُكير، قال: حدثنا الليثُ عن يونسَ عن ابنِ شهابٍ عن عبيدِ الله بنِ عبدِ الله أخبره [١١٠/أ] أنَّ عبدَ الله بنَ عباسٍ أخبره أن أبا سفيانَ عبيدِ الله بنِ عبدِ الله أخبره أن أبا سفيانَ

⁽١) ذكره الترمذي بعد الحديث (١٣٨٦)، كتاب الأحكام، باب ما جاءَ في الشفعة.

⁽٢) «تحفة الأشراف» (٤: ١٥٨) والحديث رواه البخاري، كتاب الجهاد والسِّير، باب قولِ الله تعالى: ﴿ قُلْهَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾ [التوبة: ٥٦]، برقم (٢٨٠٤).

أخبره أن هرقلَ أرسل إليه في ركبٍ من قريشٍ كانوا تُجّاراً بالشامِ، في المدة التي مادَّ فيها رسولُ الله عَلَيْ أبا سفيانَ في كفارِ قريشِ (١).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمة عبدِ الله بنِ عامرِ ابنِ ربيعة عن أبيه عامرِ بن ربيعة في حديثِ: «رأيتُ النبيَّ عَلَيْ يصليِّ على راحِلَتِه حيثُ توجَّهت به»؛ رواه البخاريُّ في تقصيرِ الصلاةِ عن عليِّ بنِ عبدِ الأعلى، عن معمرٍ، وعن يحيل بنِ بكيرِ عن ليثٍ عن عقيلٍ يعني عن الزهريِّ عنه به (٢)، فقال رضي الله عنه: وفي البخاريِّ في بابِ من تطوَّعَ في السفرِ (٣)، وقال الليثُ: حدثني يونسُ عن ابنِ شهابٍ قال: حدثني عبدُ الله بنُ عامرِ بنِ ربيعةَ أنّ أباه حدَّثه أن النبيَّ عَيْلِهُ صلَّل السَّبْحةَ بالليلِ في السفرِ، على ظهرِ راحِلَتِه حيثُ توجَّهَتْ.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المِزيِّ في ترجمةِ يزيدَ بن خَمير - بالخاء المعجمة - عن عبدِ الله بن بُسرِ - بالسين المهملة - في حديث: خرجَ عبد الله بن بُسْرِ صاحبُ النبيِّ على مع الناسِ في يوم عيدِ فطرٍ أو أضحى، فأنكر إبطاءَ الإمام: رواه ابنُ ماجه في الصلاة (١٤)، عن عبد الوهابِ بنِ الضحاكِ العرضيّ، عن إسماعيلَ بنِ عياش، عن صفوانَ بنِ عمرٍ و عنه، وفي حديث العَرضي يزيدُ بنُ أبي حبيبٍ وهو وهم من عن صفوانَ بنِ عمرٍ و عنه، وفي حديث العَرضي يزيدُ بنُ أبي حبيبٍ وهو ابن الضحاك العرضي الله عنه: وقع في روايتنا لابن ماجه من طريق عبد الوهاب ابن الضحاك العرضي [١١٠/ب] يزيد بن خَمير على الصواب.

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب فضل الوفاءِ بالعهد برقم (٣١٧٤).

⁽۲) برقم (۱۰۹۳).

⁽٣) برقم (١١٠٤).

⁽٤) باب في وقتِ صلاةِ العيدين برقم (١٣١٧).

⁽o) «تحفة الأشراف» (٢٩٦:٤).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الحافظ الزِّي في ترجمة طاووس ابن كيْسانَ اليهانيِّ: عن عبد الله بنِ الزبيرِ في حديثِ: «من شَهَرَ سيفَه ثم وضَعه فَدَمُه هَدَرٌ» رواه النسائيُّ فقط (۱)، فقال رضي الله عنه: هذا الحديثُ أخرجَه الترمذيُّ في بعضِ أصولِهِ المسموعةِ، وأكثرُ نسخ الترمذيِّ ليس فيها هذا، والذي رأيتُه في هذا الأصلِ: حدثنا أبو عبَّار الحسينُ بنُ حُرَيْثٍ، قال: حدثنا الفضلُ بنُ موسى، عن الأصلِ: عن ابنِ طاووسَ، عن أبيه، عن ابن الزبير، قال: قال رسول الله عليه: «من شهر سيفَه ثم وضَعَه فدَمهُ هدرٌ» قال الترمذيُّ: سألتُ محمداً عن هذا الحديثِ، فقال: إنها يُروئ عن ابنِ الزبيرِ موقوفُ (۱).

ومنه: ما كتبه في مسندِ عبدِ الله بنِ سعدِ الأنصاريِّ، ويقال: القُرشيِّ، عَمِّ حِزامِ بنِ حكيمٍ عن النبي عَلَيْ : «سألت النبي عَلَيْ عن الصلاةِ في بيتي والصلاةِ في المسجد» الحديث، قال الزِّي: رواه الترمذيُّ في «الشهائل»(٣) عن عباسٍ العَنْبريِّ، وابنُ ماجه في الصلاةِ (١٠) عن بكرِ بنِ خلفٍ كلاهما عن عبد الرحمن بنِ مهدي بإسنادِ الذي قبله، وإسنادُ الذي قبله عبدُ الرحمنِ بنُ مهدي عن معاويةَ بنِ صالحٍ عن العلاءِ بنِ الحارثِ عن حزامِ بن حكيمٍ عن عَمِّه عبدِ الله بن سعدٍ (٥)، قال عن العلاءِ بنِ الحارثِ عن حزامِ بن حكيمٍ عن عَمِّه عبدِ الله بن سعدٍ (٥)، قال

⁽۱) «تحفة الأشراف» (٤: ٣٢١)، والحديث أخرجه النسائي، باب من شهر سيفه ثم وضعَه في الناس (٧: ١١٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣: ٣٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبر» (١١٥: ١٦٥).

⁽٢) لم أجده في النسخة الموجودة بين أيدينا من «سنن الترمذي».

⁽٣) «الشهائل المحمدية» ص٥ ٢٤ رقم الحديث (٢٩٨).

⁽٤) برقم (١٣٧٨) وهو في «صحيح ابن خزيمة» (١٢٠٢)، و «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١: ٣٣٩)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٣١: ٣٤٦).

⁽٥) «تحفة الأشراف» (٤: ٣٥٢).

شيخُنا رضي الله عنه: الحديثُ في «الشهائلِ» وفي «ابنِ ماجه» عن الحارثِ عن حزامِ بنِ معاذٍ ليس فيهما حِزامُ بنُ حكيمٍ، وإن كان فيه ذلك. قال شيخنا الأخُ: قلتُ: وما قاله شيخُنا صحيحٌ، فالحديثُ في ابنِ ماجه في بابِ التطوع في البيت، ولفظُه بعد ما سبق: قال: «ألا ترى إلى بيتي ما أقربَه من المسجد، فلأن أُصلِّي في بيتي، أحبُّ إلي من أن أصلي في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة»، وهو كذلك في «الشهائل» في بابِ التطوُّع في البيت. انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المِزيِّ في ترجمةِ عبدِ الرحمنِ بنِ مُطعمٍ أبي المنهالِ في مسندِ ابنِ عباسٍ في حديثِ: «قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينة والناس يُسلِفُون في التمرِ العامَ والعامَينِ، فقال: من أسلفَ فليُسلِف في كيلٍ معلومٍ، ووزنِ معلومٍ، إلى أجلٍ معلومٍ». رواه مسلمٌ في البيوع (١١) عن يحيى بن يحيى وعمرو بنِ معلومٍ، إلى أجلٍ معلومٍ عن سفيانَ بنِ عيينةَ به عن أبي بكر بنِ أبي شيبةَ وإسماعيلِ بن سالمٍ كلاهما عن إسماعيلَ بنِ عُليَّةِ به (٢).

فقال رضي الله عنه: أسقطَ المصنِّفُ روايةَ يحيى بن يحيى المذكور في «مسلم» مع أبي بكر بن أبي شيبة، وإسماعيل بن سالم، وقال: عن إسماعيل بن عُليّة، وهذه رواية ابن ماهان، وأما رواية الجُلوديِّ فإن فيها ابنَ عيينة، قال الغسانيُّ وغيره: الصوابُ روايةُ ابنِ ماهان (٣)، ومن تأمَّلَ [١١١/أ] طُرُقَ البابِ، عرف ذلك.

ومنه: ما كتَبه رضيَ الله عنه على قولِ المِزيِّ في ترجمةِ عبدِ الرحمنِ بن وَعْلةَ

⁽۱) برقم (۱٦٠٤).

⁽٢) «تحفة الأشراف» (٥: ٥٢).

⁽٣) هذا مستفادٌ من كلام القاضي عياض في «إكمال المُعْلم» (٥: ١٦١).

السَّبائيِّ (۱) عن ابنِ عباس في حديث: «أيَّما إهابٍ دُبغَ فقد طَهُرَ»: رواه مسلمٌ والأربعةُ (۲)، فقال رضي الله عنه: ليس في شيءٍ من رواياتِ مسلمٍ: «أيّما إهابٍ» وإنها الذي فيها كُلُّها: «إذا دُبغَ الإهابُ فقد طَهُرَ» إلا الرواية الأخيرة، وهي روايةُ إسحاقِ بن منصورٍ، وأبي بكرِ بنِ إسحاقَ، فإن فيها «دباغُه طُهورُه» وقال: روايةُ أبي داود: «إذا دُبغَ الإهابُ فقد طَهُرَ».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المِزيِّ في ترجمة محمدِ بنِ مسلمِ بن شهابِ الزهريِّ عن عبيدِ الله بنِ عبدِ الله عن ابنِ عباسٍ في حديثِ: «أقبلتُ راكباً على أتانٍ والنبيُّ عَلَيْ يصلي بمِنى»، رواه البخاريُّ في العلمِ (٣) عن إسهاعيلَ بن أبي أويسٍ، وفي الصلاة (٤) عن عبدِ الله بن يوسفَ والقَعْنَبيِّ، ثلاثتهم عن مالكِ، وفي الحجِّ (٥) عن إسحاقَ عن يعقوبَ بنِ إبراهيمَ بن سعدٍ عن ابنِ أخي بن شهابٍ، وفي المغازي (٢)، وقال الليثُ: حدثني يونسُ (٧).

فقال رضي الله عنه: أسقطَ طريقةَ يحيى بنِ قَزَعةَ عن مالكٍ وهي في حجة

⁽١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: «السبئي».

⁽٢) «تحفة الأشراف» (٥٠:٥) والحديث المذكور أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ برقم (٣٦٦)، وأبو داود، كتاب اللباس، باب في أُهُبِ الميتة برقم (٢١٢٣)، وانظر والترمذي، أبواب اللباس، باب فيها جاءَ في جلودِ الميتة إذا دُبِغَت، برقم (١٧٢٨)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٢٨٧).

⁽٣) باب الخروج في طلب العلم برقم (٧٧).

⁽٤) باب سترة الإمام سترة لمن خَلْفَه برقم (٤٩٣).

⁽٥) باب حجِّ الصبيان برقم (١٨٥٧).

⁽٦) باب قصّة وفدِ طيّء برقم (٤٤١٢).

⁽٧) انظر: «تحفة الأشراف» (٥: ٥٥).

الوداع، وهي ترجمةٌ قبل ترجمةِ غزوةِ تبوك، قال البخاريُّ: حدثنا يحيى بنُ قَزعة، قال: حدثنا مالكُ عن ابنِ شهابٍ، ثمَّ قال: وقال الليثُ: حدثنا يونسُ، فلعله سقوطٌ من الناسخ، والصوابُ أن يقال: وفي المغازي عن يحيى بنِ قَزعة عن مالكِ وعقبة، وقال الليثُ: حدثني يونسُ، أو يقول عند ذكر مالك: وفي المغازي عن يحيى بن قزعة أربعتُهم عن مالكِ، وهذا هو طريق الأطراف.

ومنه: ما كتبه رضي [١١١/ب] الله عنه على قولِ المزِّيِّ في الترجمةِ المذكورةِ في حديثِ: «كان رسولُ الله ﷺ أجودَ الناسِ بالخيرِ، وكان أجودَ ما يكونُ في رمضان»، رواه البخاريُّ في بدء الوحيِ (١)، عن بُسِر بنِ محمدٍ، عن ابنِ المباركِ، عن يونس ومعمر، وفيه وفي صفةِ النبيِّ ﷺ عن عبدان (٢)، وفي بَدءِ الخلقِ (٣) عن معمدِ بنِ مقاتلٍ، كلاهما عن ابنِ المباركِ، عن يونس وَحْدَه (١)، فقال رضي الله عنه: فات المصنفَ أن يذكُر أن البخاريَّ ذكره في بابِ ذكرِ الملائكةِ من أبواب بَدءِ الخلقِ، عَقِبَ حديثِ محمّدِ بنِ مقاتلٍ، فقال: وعن عبدِ الله أخبرنا معمرٌ بهذا الإسنادِ نحوه.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المزِّيِّ في الترجمةِ المذكورةِ في حديثِ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كتبَ إلى قيصرَ يدعوه للإسلامِ، وبعث بكتابِهِ إليه وحية الكلبيِّ..» الحديث: رواه البخاريُّ في الجهادِ عن إبراهيمَ بنِ حمزةَ، عن

⁽۱) برقم (٦).

⁽٢) برقم (٤٥٥٥).

⁽٣) برقم (٣٢٢٠).

⁽٤) «تحفة الأشراف» (٥: ٦٣).

إبراهيمَ بنِ سعدٍ، عن صالحِ بن كَيْسانَ بها هاهنا عن ابنِ عباسٍ، وذكر بقيَّـتَهُ عن أبي سفيانَ بنِ حربِ(١).

فقال رضي الله عنه: أسقط المصنفُ هنا رواية إسحاق عن يعقوبِ بن إبراهيمَ عن ابنِ أخي الزهريِّ عن الزهريِّ عن عبيدِ الله بنِ عبدِ الله بن عبة بنِ مسعودٍ عن ابنِ عباسٍ أنّ رسولَ الله ﷺ كتبَ إلى قيصرٍ وقال: «فإن تولَّيت فعليك إثمُ الأريسِيِّين» أخرجه في الجهادِ في ترجمةِ: هل يُرشِدُ المسلمُ أهلَ الكتابِ أو يُعلِّمُهم الكتابَ وفي روايةِ البخاريِّ التي ذكرناها نظرٌ ، فإنّ الذي في الكتابِ فهذا إنها يَرْويه ابنُ عباسٍ عن أبي [١١٦/ أ] سفيان ، وأما قوله: «كتبَ إلى قيصَر» فهذا من روايةِ ابنِ عباسٍ .

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الزّيِّ في ترجمةِ عَمْرو بن دينار المكي عن سالم عن ابن عمر في حديث: «مَنْ أعتقَ عبداً بين اثنينِ، فأعتقَ أحدُهما نصيبه» الحديث، رواه البخاريُّ في العتقِ عن عليِّ بنِ المدينيِّ، ورواه مسلمٌ في العتقِ عن عمرو عمرو الناقدِ وابن أبي عمر (٣) فقال رضَي الله عنه: لم يخرِّج مسلمٌ حديثَ عمرو الناقد وابنِ أبي عمر في العتقِ، إنها خرَّجه في كتابِ صُحبةِ مِلْكِ اليمين، وهو بعد كتابِ العتقِ بكثيرٍ.

⁽١) «تحفة الأشراف» (٥: ٦٨)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسِّير، باب دعاءِ النبي عَلَيْ برقم (٢٩٤٠).

⁽۲) برقم (۲۹۳۲).

⁽٣) «تحفة الأشراف» (٥: ٢٦٣)، والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين برقم (٢٥٢١)، ومسلم، كتاب العتق، باب من أعتق شركاً له في عبد برقم (١٥٠١).

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قولِ المِزِّيِّ فِي ترجمةِ مَعْمَرِ بنِ راشدٍ عن النُّهريِّ عن سالمٍ عن ابنِ عمرَ في حديثِ: كان النبيُّ ﷺ إذا رفع رأسَه من الفجرِ قال: «اللهمَّ العَنْ فلاناً وفلاناً»، فأنزل الله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٨] رواه البخاريُّ في المغازي عن يحيى بن عبد الله السُّلميِّ عن ابنِ المباركِ عنه به، وقال عَقِبَهُ: وعن حنظلةَ وعن سالم: كان النبيُّ ﷺ يدعو على صفوان (۱).

فقال رضي الله عنه: كان ينبغي أن يقول: وعن حنظلة بنِ أبي سفيانَ، فإنّه هكذا مُسمّى في البخاريِّ، ولم يظهر من البخاريِّ مَنِ القائلُ ذلك عن حنظلة، وظهر مَن الرواةِ عن حنظلة بنِ أبي سفيانَ عبدُ الله بنُ المباركِ، لكن أعلمَ عليه في «التهذيب» (٢) للنسائيِّ، فيظهر أن قائل ذلك هو عبدُ الله بنُ المباركِ، وإذا كان كذلك، فيكونُ روايةُ ابنِ المباركِ عن حنظلة في البخاريِّ أيضاً، ثم وجدتُ بعد ذلك في «السنن الكبير» (٣) للبيهقيِّ التصريحَ بذلك، فقال في باب الدليل على أنه يقنتُ بعد الله السُّلميِّ عن عبدِ الله بنِ المباركِ بإسنادِه يعني عن مَعْمر [١١٧/ب] عن ابنِ عبدِ الله السُّلميِّ عن عبدِ الله بنِ المباركِ بإسنادِه يعني عن مَعْمر [١١٧/ب] عن الزهريِّ عن سالم عن أبيه، وزاد فقال: عن حنظلةَ بنِ أبي سفيانَ، قال: سمعتُ سالم بنَ عبدِ الله الحُنفُ، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله الحافظُ، قال: أخبرنا أحدُ بنُ محمَّدِ الفَسَويُّ، قال: حدثنا حادُ بنُ شاكرٍ، قال: حدثنا عبدُ الله الخافظُ، قال: حدثنا عبدُ الله عمَّدِ الله عمَّدُ النه عبدِ الله المحمَّدُ عن عبدِ الله المحمَّدُ عن عبدِ الله الحافظُ، قال: أخبرنا أحدُ بنُ محمَّدِ الفَسَويُّ، قال: حدثنا عادُ بنُ شاكرٍ، قال: حدثنا عمدً الله عبدُ الله الحافظُ، قال: حدثنا عبدُ الله علي بنُ عبدِ الله، قال: حدثنا عبدُ الله عبدُ الله عمَّدُ على الله عمَّدُ على الله عمَّدُ على الله عبدُ الله عمَّدُ الله عمَّدُ الله عبدُ الله عمَّدُ الله عمَّدُ على الله عمَّدُ الله عمَّدُ الله عمَّدُ الله عمَّدُ عمَّدُ الله عبدُ الله عمَّدُ عمَّد الله عبدُ الله عمَّدُ الله عمَّدُ عمَّد الله عبدُ الله عمَّدُ عمَّدُ الله على الله عمَّدُ عمَّدُ الله عبدُ الله المَّدُ الله عمَّدُ الله عمَّدُ الله عمَّدُ عمَّدُ الله عبدُ الله عمَّدُ عمَّدُ على المِنْ عبدُ الله المُدُ الله عمَّدُ على الله عبدُ الله عبدُ الله عبدُ الله عبدُ الله قال: حدثنا عبدُ الله المؤلِّدُ الله عبدُ الله ع

⁽۱) «تحفة الأشراف» (٥: ٣٩٤) والحديث أخرجه البخاري، كتاب المغازي، برقم (٢٠٦٩)، وابن خزيمة (٢٢٢)، وصحّحه ابن حبّان (١٩٨٧) وفيه تمامٌ تخريجه.

⁽٢) يعني «تهذيب الكهال» للمِزِّي (٥: ٢٩٨).

⁽٣) «السنن الكبري» (٢: ٢٩٤).

فذكره، وهذا صريح في أنَّ البخاريَّ أسند ذلك من حديث يحيى بنِ عبدِ الله عن ابنِ المباركِ عن حنظلةَ بنِ أبي سفيانَ عن سالم، وفات ذلك صاحبَ «الأطرافِ»، وفاته في «التهذيب» في ترجمةِ ابنِ المباركِ وفي ترجمةِ حنظلة.

ومنه: ما أفادَهُ رضي الله عنه على قولِ المزِّيِّ في ترجمةِ السائبِ بن فرُّوخٍ أهلَ العباسِ الشاعرِ، عن سالمٍ عن ابنِ عمرَ في حديثِ: «حاصر النبيُّ عَلَيْهُ أهلَ الطائفِ فلم يَنَل منهم شيئاً..» الحديث: رواه البخاري في المغازي عن على بن عبد الله، وفي الأدب عن قتيبة وفيهما: وقال الحُمَيْدي يعني عن سفيان بن عيينة، عن عَمْرو بن دينار، عن أبي العباس (۱).

فقال رضي الله عنه: وأخرجه البخاريُّ في «المشيئة والإرادة» يعني من كتابِ التوحيدِ^(۲) من حديثِ عبدِ الله بنِ محمَّدٍ عن ابنِ عينة عن عمرٍ و عن أبي العباسِ الشاعرِ عن عبدِ الله بن عمرَ، ووقع في بعضِ الرواياتِ: عن عبدِ الله بن عمر و، وترك المصنِّفُ التنبية على أنه في «المشيئة والإرادة».

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قَوْلِ المِزِّيِّ في ترجمةِ عكرمةَ بنِ خالدٍ عن ابنِ عمرَ في حديثِ: «بُنِيَ الإسلامُ على خسٍ»، رواه مسلمٌ في الحجِّ عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه (٣)، فقال رضي الله عنه: اتبع فيه خَلفاً (٤)، فإنه قال: إنَّ

⁽١) «تحفة الأشراف» (٥: ٤١٨). والحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف برقم (٤٣٢٥).

⁽۲) برقم (۷٤۸٠).

⁽٣) «تحفة الأشراف» (٦: ١٤) والحديث أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بُنِيَ الإسلام على خمس برقم (١٦)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (١٥٨).

⁽٤) لعله يعني الإمام الحافظ أبا القاسم ابن بشكوال خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ).

مسلماً أخرجه في المناسك، وهذا الذي ذكره خلفٌ والمزيُّ وَهُما فيه، فالحُديثُ أخرجه مسلمٌ في الإيهان [١٣٠/أ] عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، وعلى تقدير أن يكون مسلمٌ أخرجه في المناسك، فقد أخرجه في الإيهان، فلابُدَّ من ذكر أنّ مسلماً أخرجه في الإيهان.

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمة حنظلة بن أبي سفيانَ المكيِّ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ في حديثِ: «الفِطرةُ قَصُّ الأظفار» الحديث: رواه النسائيُّ في الطهارةِ عن الحارثِ بنِ مسكينٍ، عن ابنِ وهبٍ عنه به (١).

فقال رضي الله عنه: حديثُ الفطرةِ أخرجه البخاريُّ في باب قَصِّ الشاربِ من أبوابِ اللباسِ، قال البخاريُّ: «حدثنا مكيُّ بنُ إبراهيم عن حنظلةَ عن نافع، قال أصحابُ نا، عن المكي عن ابن عمر عن النبيِّ على قال: «من الفطرة قَصُّ الشاربِ» (٢)» لم يزد على ذلك، وفي السندِ فائدةُ لطيفةُ، وهو أن القائل: قال أصحابُ نا، هو البخاريُّ، والمكي هو حنظلةُ، والمراد أنه في السند الأول سُمِّي أصحابُ نا، وفي طريقةِ أصحابه نُسِبَ إلى بلده، والسندان متصلان، الأول مكيُّ عن بعن المنع عن ابن عمر، والثاني: أصحاب البخاريُّ عن المكي عن نافع عن ابن عمر، والثاني: أصحاب البخاريُّ عن المكيِّ عن نافع عن ابن عمر، وفي فهم ذلك صعوبة.

وترك المصنّفُ أيضاً الحديثَ المذكورَ في ترجمةِ حنظلةَ بسندٍ آخرَ أخرجه البخاريُّ عَقِبَ الترجمةِ المذكورةِ، فقال: حدثنا

⁽۱) «تحفة الأشراف» (٦: ٩٢) والحديث أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، باب الاختتان (١: ١٣٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢: ١٦٥).

⁽٢) «صحيح البخاري» برقم (٥٨٨٨).

إسحاقُ بنُ سليهانَ، سمعتُ حنظلةَ عن نافع عن ابنِ عمرَ أنَّ رسولَ الله عليه قال: «من الفطرة تقليمُ «من الفطرة بفي «أطرافِ» خلفٍ ذكر حديثَ: «من الفطرة تقليمُ الأظفار»، وقال: رواه البخاريُّ في اللباس، عن أحمد بن أبي [١٦٧/ب] رجاء، عن إسحاقَ بنِ سليهانَ، عن حنظلةَ بهذا، قال أبو مسعود: وأخرجَه في اللباسِ عن مكيٍّ، عن حنظلة، عن نافع، قال أبو عبد الله: وقال أصحابنا عن مكيٍّ عن حنظلةَ عن نافع عن النبي عليه قال خلف: ولم أجد أنا حديثَ مكيٍّ، وحديثُ مكيٍّ الذي لم يجده خلفٌ هو في بابٍ قبلَ البابِ الذي فيه حديثُ أحمدَ بن أبي رجاء. انتهى كلامُ شيخِنا الوالدِ رضي الله عنه. قال شيخُنا الأخُ صاحبُ الترجةِ أبقاه الله تعالى: لكنَّ قولَ أبي مسعودٍ: وقال أصحابنا عن مكيٍّ عن حنظلةَ عن نافع يقتضي أن المرادَ مكيُّ بنُ إبراهيم.

ومنه: ما كتبه في ترجمةِ عبدِ الله بنِ نُمَيرِ عن عبيدِ الله بنِ عمرَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ على إسنادِ محمد بن عبد الله بن نُمَيْر عن أبيه في كتاب مسلم، قال المِزِّيُّ في «العتقِ والنذور»: «مَنْ أعتق شِرْكاً له من مملوك فعليه عتقه كُلَّه»(٢).

قال شيخنا: صوابُه في العتقِ وصُحْبةِ المماليك، قال شيخُنا الأخُ: مسلمٌ رحمه الله ترجَمَ له في بابِ العبدِ المُشتَركِ، وهو بعد اللِّعانِ وقبل باب البيوع، وفي ترجمة كتابِ العتق وأورد في أوَّلِه طرفاً في العتق، والموضع الثاني: بعد النذور، وترجم عليه كتاب صحبة ملكِ اليمينِ، وأخرج فيه طرفاً في عتقِ أحدِ الشريكين، فلعل مُرادَ المزيِّ العتقُ الذي مع النذرِ، أي: بعده.

⁽١) «صحيح البخاري» برقم (٥٨٩٠)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (١٠: ١٩٤).

⁽٢) «تحفة الأشراف» (٦: ١٥١)، والحديث المذكور سبق تخريجه من «الصحيحين».

ومنه: زيادتُه رضيَ الله عنه على قولِ المزّيِّ في ترجمةِ مالكِ بنِ أنسٍ عن نافع عن ابنِ عمرَ في حديثِ: «من أعتقَ شِركاً له في عبدٍ» الحديث، رواه مسلمٌ في العتقِ عن يحيى بن يحيى (١).

فقال رضي الله عنه: يزادُ عليه: وفي «صحبةِ المماليكِ» (٢) من حديثِ يحيى ابنِ يحيى وكتابُ «صحبةِ الماليك» بعد كتابِ العتقِ بنحوِ ثلاثةِ كراريسَ.

ومنه: اعتراضُهُ رضيَ الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمة عامرٍ الشَّعبيِّ عن أبي بُرْدة عن أبي موسى في حديثِ: «ثلاثةٌ يُؤتونَ أجرهم مرَّتينِ»، رواه البخاريُّ في العِتقِ عن مُحمَّدِ بنِ صالحِ بنِ صالحِ بن في العِتقِ عن مُحمَّدِ بنِ كثيرٍ عن سفيانَ الثوريِّ، يعني عن صالحِ بنِ صالحِ بن حيًّ عنه به (۳)، فقال رضي الله عنه: الذي في العتقِ عن محمَّدِ بنِ كثير، عن سفيانَ الثوريِّ ليس فيه ذكرُ الثلاثةِ، وإنها فيه: «أيَّها رجل كانت له جاريةٌ فأدَّبَها فأحسنَ تعليمَها وأعتقَها وتزوَّجها فله أجرانِ، وأيَّها عبدٍ أُدَّىٰ حقوقَ مواليه فله [١١١٤]] أجرانِ «أيُ ولم يُذكرُ فيه رجلٌ من أهل الكتاب.

ومنه: ما كتبه في ترجمةِ عبدِ الله بنِ مالكِ بنِ بُحَيْنةَ في حديثِ: «أنّ النبيَّ ومنه: ما كتبه في ترجمةِ عبدِ الله بنِ مالكِ بنِ بُحَيْنة في حديثِ: «أنّ النبيَّ وقد أُقيمَت الصلاة، فقال: أتُصلي الصبحَ أربعاً» قال المزيُّ في ضِمنِ كلامه: مسعودٌ وأهل العراق منهم شعبةُ وحَادُ بن سلمةَ

⁽١) «تحفة الأشراف» (٦: ٢٠٨)، والحديث أخرجه مسلم، كتاب صحبة الماليك، باب مَنْ أعتق له شِركاً في عبد برقم (١٥٠١).

⁽٢) لم أجده في «صحيح مسلم».

⁽٣) «تحفة الأشراف» (٦: ٤٥٧)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب الجهاد، باب فضل من أسلم من أهل الكتابين برقم (٢٥٤٤).

⁽٤) «صحيح البخاري» برقم (٢٥٤٤).

وأبو عوانة يقولونُ: عن سعدٍ عن حفصٍ عن مالكِ ابنِ بُحَيْنة، وهو الأصحُّ (١)، قال شيخُنا: هذا مُتَعقَّبٌ في أبي عَوانة، فإنّ روايته في مُسْلمٍ وغيره ليس فيها ذكرُ ذلك، إنها فيها ذكرُ ابنِ بُحَيْنة أو عبدِ الله بنِ بُحَينة (٢)، أما مالكُ فلا.

ومنه: ما كتبه على ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعيّ، عن خالد الأسودِ عن ابنِ مسعودٍ في حديثِ: «بينما نحن مع النبي عليه في غارٍ بمنى، إذ نزلَتْ عليه ﴿وَٱلْمُرْسَلَتِعُمْ فَا﴾ [المرسلات: ١]» فذكر حديث الحيّة، قال المِزِّيُّ في ضمنِ طُرق «البخاريِّ»، قال: وقال عبدُ الرحمن بنُ الأسود عن عبد الله بهذا، قال شيخنا: الذي رأيتُه في البخاريِّ: وقال ابنُ إسحاق، عن عبدِ الرحمنِ بن الأسود عن أبيه عن عبد الله هن.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المزِّيِّ في ترجمة عبد الرحمن بن يزيدَ النخعيِّ عن ابن مسعودٍ في حديثِ: «حَجَّ عبدُ الله بنُ مسعودٍ فأتينا المزدلفة حين الأذانِ بالعتمةِ» الحديث بطوله، وفيه: أن هاتينِ الصَّلاتينِ حُوِّلتا عن وقتها في هذا المكان، رواه البخاريُّ في الحج عن عمرو بن خالد، عن زهير، وعن عبدِ الله ابن رجاء، عن إسرائيل، كلاهما عن أبي إسحاق عنه به، ورواه النسائيُّ عن هلالِ

⁽۱) «تحفة الأشراف» (٦: ٤٧٦) والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا أقيمت الصلاة برقم (٦٦٣)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب كراهة الشروع في نافلة برقم (٧١١).

⁽٢) بل اقتصر على «ابن بحينة» دون ذكر «عبد الله».

⁽٣) «تحفة الأشراف» (٧: ٥) والحديث أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب ما يقتلُ المحرِم من الدواب برقم (١٨٣٠)، ومسلم، كتاب السلام، باب قَتْلِ الحيّاتِ وغيرِها برقم (٢٢٣٤)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٧٠٨).

ابنِ العلاءِ، عن حسينِ بن عيّاش، عن زهير نحوه (١)، فقال رضي الله عنه: قولُه: «وفيه أن هاتين الصلاتين حُوِّلَتا عن وقتهما في هذا المكان»، يُوهِمُ أن ذلك من قول النبيِّ وليس كذلك، بل الذي في رواية عمرو بن خالد في «البخاريِّ»، ورواية هلال بن العلاء في «النسائي»: أن ذلك من قولِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ، ولكن وقع في البخاريِّ من رواية عبد الله بن رجاء ما يقتضي أن ذلك من قول النبيِّ عَلَيْهُ، وقد بيّنا ذلك فيما كتبناه على «البخاري» ولا يُعرَفُ ذلك عن النبيِّ عَلَيْهُ وإنها هذا من قولِ ابنِ مسعودٍ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على قول المزِّيِّ في ترجمةِ سُلَيْمان الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله في حديثِ: «كنا مع النبي ﷺ في غارٍ، فنزلت عليه ﴿وَٱلْمُرْسَكَتِعُمُّفَ﴾ [المرسلات: ١]» رواه البخاريُّ في «بدء الخلقِ» عن عَبْدة ابنِ عبد الله، عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل (٢) به، فقال رضي الله عنه: أخرجه البخاريُّ أيضاً في «التفسيرِ» [١١٤/ب] من الطريقِ التي ذكرها في بدءِ الخلقِ، البخاريُّ أيضاً في «التفسيرِ» [١١٤/ب] من الطريقِ التي ذكرها في بدءِ الخلقِ، فقال: حدثنا عَبْدةُ بنُ عبدِ الله، قال حدثنا يحيى بنُ آدم، عن إسرائيل، عن منصورٍ بهذا، وعن إسرائيل عن الأعمشِ عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مثلُه، وتابعه أسودُ بنُ عامر عن إسرائيل.

⁽١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ٨٦). والحديث أخرجه البخاري (١٦٧٥) والنسائي في السنن الكبرئ (٤٠٣٠) وأحمد في مسنده (٧: ٨٠).

⁽۲) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۷: ۱۰۳). والحديث أخرجه البخاري (۱۸۳۰، ۱۸۳۰) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۲۲۳۶)، والنسائي (۲۸۸۳)، وأحمد (۷: ۱۵۶)، والنسائي (۲۸۸۳)، وأجه لا المحنف» والبزار (۱۰۲۱)، وأبو يعلى (۱۰۵۸)، وابن حبان (۷۰۸)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (۱۹۹۲)، والطبراني في «المعجم الكبير» (۱۰۱۶۸).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه: على قولِ المزيِّ في ترجمةِ مُغيرةِ بن مِقْسَمٍ الضبيِّ، عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن ابنِ مسعودٍ في حديثِ: «كنا مع النبيِّ علي في غارٍ، فنزلت ﴿وَالْمُرْسَلَتِعُمُ فَا﴾ [المرسلات: ١]» الحديث، في ترجمةِ الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمةِ، عن ابن مسعودٍ (١)، فقال رضي الله عنه: الذي سبق في الترجمةِ المذكورةِ إنها هو قولُ البخاريِّ في بدءِ الخلقِ، وتابعه أبو عوانةَ عن مغيرةَ، يعني عن إبراهيم، وأسقط صاحبُ «الأطراف» ما ذكره البخاريُّ في التفسير، فلم يذكره هنا ولا هناك، وهو قوله: وقال يحيى بن حماد: أخبرنا أبو عوانةَ عن مغيرةَ مغيرةَ عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمةِ منصورِ بن المعتمرِ، عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِ الله في حديثِ: «كُناً مع النبيِّ في غارٍ فنزلت ﴿وَٱلْمُرْسَلَتِعُمْ فَا ﴾ [المرسلات: ١]» الحديث رواه البخاريُّ في «بَدْءِ الخلقِ» عن عبدة ابنِ عبدِ الله، عن يحيى بنِ آدم، عن إسرائيلَ عنه به، وقال: تابعه أبو عوانةَ عن مغيرةَ يعني عن إبراهيم، وقال حفصٌ وأبو معاويةَ وسليانُ بن قرم عن الأعمشِ عن إبراهيمَ عن الأسودِ عن عبدِ الله، وفي «التفسيرِ» عن محمودٍ عن عبيدِ الله بن موسى، عن إسرائيل به، وقال: تابعه أسودُ بنُ عامرٍ عن إسرائيلَ (٢).

فقال رضي الله عنه: هو في «البخاريِّ» في التفسيرِ أيضاً بالسندِ المذكورِ،

⁽١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ١٠٧). والحديث أخرجه البخاري (٩٣٠) والبزار (١٥٦٢).

⁽۲) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۷: ۱۱۰). والحديث أخرجه البخاري (۳۳۱۷) و (۹۳۰)، و البزار (۱۵۲۱)، و النسائي في «السنن الكبرئ» (۱۵۷۸)، و البزار (۱۵۲۱)، و أبو يعلى (۵۷۷۶).

ولفظُهُ: حدثنا عبدةُ بنُ عبدِ الله، قال: حدثنا يحيى بنُ آدمَ، عن إسرائيل عن منصورِ بهذا، وعن إسرائيلَ عن [١١٥/أ] الأعمشِ عن إبراهيم عن علقمةَ عن عبد الله مثلُه، وتابعه أسودُ بنُ عامرٍ، عن إسرائيل، ولم أر في هذهِ النسخة من «الأطراف» ذلك.

قال شيخُنا الأخُ: قلتُ: ورأيتُ في نسخةٍ أخرى من «الأطرافِ» فلم أجد فيها ذلك، والظاهرُ أن ذلك سَقَطَ من نُسخةِ المزيِّ من «البخاريِّ»، فإنَّه أورد متابعة إسرائيل بعد طريقِ محمودٍ عن عبيدِ الله بن موسى عن إسرائيل، وطريق عبدة بن عبيد الله متوسِّط بينها. انتهى.

ومنه: ما كتبه على ترجمةِ مسلم بن صبيح أبي الضَّحى، عن مسروقٍ عن ابن مسعودٍ في حديث: «أن النبيَّ عَلَيْهُ لما رأى من الناس إدباراً، قال: اللهم سَبْعاً كسبع يوسف» الحديث، قال المزيُّ: رواه البخاريُّ في الاستسقاءِ عن الحميديِّ عن سفيانَ بنِ عيينة، وفي التفسير عن قتيبة عن جرير بن عبد الحميد يعني كليهما عن الأعمش، عن أبي الضحى به (۱).

قال شيخنا: حديثُ الحميديِّ لم أقِفْ عليه في الاستسقاء، وإنها هو في تفسير سورة يوسف وحديثُ قتيبة لم أقف عليه، قال شيخنا الأخُ: هو في سورة صلقوله: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُكَلِّفِينَ ﴾ [ص: ٨٦].

⁽۱) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۷: ١٤٦). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاستسقاء (١٠٢٠، ١٠٠٠) والتفسير (٤٦٩٣)، ٤٧٧٤، ٤٨٠٩، ٤٨٢٠ في سورة يوسف، وما أشار إليه الشيخ الأخ (٤٨٠٩) في سورة يوسف، وما أشار إليه الشيخ الأخ (٤٨٠٩) في سورة ص.

وأخرجه مسلم (۲۷۹۸)، وابن حبان (٤٧٦٤)، والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٦٤٢٨)، وأبو يعليٰ (٥١٤٥)، والترمذي (٣٢٥٤).

ومنه: زيادتُه رضيَ الله عنه على قولِ المزِّيِّ في ترجمةِ عبدِ الله بن حبيبٍ أبي عبد الرحمن السلميِّ عن عثمان بن عفان رضي الله عنه في حديثِ: «أن عثمان لما حُصِرَ أشرفَ عليهم من فوق دارِه» الحديثَ، رواه الترمذي والنسائيُّ(۱).

فقال رضي الله عنه: ترك المصنّفُ ما ذكره البخاريُّ في باب: «إذا وقف أرضاً أو بئراً، وشرطَ لنفسِه مثلَ ولاءِ المسلمين»، وهو قوله: وقال عَبْدانُ: أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن: «أن عثمانَ حين حُوصرَ أشرفَ عليهم وقال: أنشدُ كم الله ولا أنشدُ إلا أصحابَ النبيِّ عَلَيْهُ، ألستُم تعلمون أن رسولَ الله عَلَيْه، قال: من حفرَ بئرَ رُومةَ فله الجنةُ، فحفرتُها؟ ألستم تعلمون أنه قال: من جهّزَ جيشَ العسرةِ فله الجنةُ، فجهزتُهم؟ قال: فصدَّقوه».

ومنه: ما كتبه في ترجمةِ سعدِ بن عبيدة عن أبي عبد الرحمنِ عن عليٍّ في حديثِ: «بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبيرُ وأبا مرثدٍ وكلنا فارسٌ قال: انطلقوا إلى روضةِ خاخٍ» الحديث، قال المزيُّ: رواه البخاريُّ في استتابةِ المرتدِ، عن موسى ابنِ إسهاعيل، عن أبي عوانة، يعني عن حُصَيْنٍ عنه (٢)، قال شيخنا: الذي ذكره في استتابةِ المرتدِّين إنها هو أبو عوانة عن حصينٍ عن فلانٍ غيرِ مسمَّى، ولكنه بان بالطرقِ أنه سعدُ بنُ عبيدة.

⁽١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ٢٥٩). والحديث أخرجه البخاري (٢٧٧٨) والترمذي (٣٦٩٩) والنسائي (٣٦١، ٣٦٠،) والدارقطني (٤٤٤٧) والبيهقي في «السنن الكرئ» (٦: ٢٧٦).

⁽٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ٠٠٠). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي (٣٩٨٣)، والاستئذان (٦٢٥٩)، واستتابة المرتدين (٦٩٣٩)، وأخرجه مسلم (٢٤٩٤)، وأبو داود (٢٦٥١)، وأحمد (٢: ١٩٥)، وأبو يعلى (٣٩٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢١: ٢٧٠).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمةِ نافع عن عبدِ الله بن عمرَ عن عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه في حديثِ: «من باعَ عبداً وله مالٌ، ومن باعَ نخلاً قد أُبِّرَت»، رواه أبو داود والنسائيُّ(۱).

فقال رضي الله عنه: ترك المصنّفُ تعليقَ البخاريِّ ذلك عن مالك، وذلك في ترجمةِ الرجلِ يكونُ له ممرُّ أو شِربٌ أو في حائطٍ أو في نخلٍ، فقال: وعن مالكِ عن نافع عن ابنِ عمر عن عمرَ في العبدِ(٢)، ومرادُ البخاريِّ عن عمرَ من قولِه موقوفاً، وكلام أبي داود يدلُ على هذا، ومن جعل ذلك مرفوعاً [١١٥/ب] فقد أخطأ كها نَبَّه عليه النسائيُّ، وقد ذكره المصنّفُ على النسائيُّ في آخر الكلام.

قال شيخُنا الأخُ: قلتُ: وذلك صحيحٌ، فإنه أخرجه في هذه الترجمة من كتاب الشُّربِ مردفاً على حديثِ عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا الليثُ، قال: حدثني شهابٌ عن سالم بن عبد الله عن أبيه، قال: سمعتُ رسولَ الله على يقول: «من ابتاع نخيلاً بعد أن تُؤبَّر فثمرتُها للبائع إلا أن يشرِ طَها المبتاعُ، ومن ابتاعَ عبداً وله مالٌ فهاله للذي ابتاعَه إلا أن يشرِ طَه المبتاعُ»، وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد (٣)، وقول شيخنا: إنه تعليقٌ فيه نظرٌ، فإن الظاهر أنه رواه عن عبد الله بن يوسف عن مالك، فإنه عطفه على ما قبله، وهذا هو الموضع الذي

⁽۱) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٨: ٦٩). والحديث أخرجه أبو داود (٣٤٣٤)، والنسائي في «السنن الكبرئ» (٢٢٥٢، ٢٩٧٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٥٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٥: ٥٣٠)، ومالك في «الموطأ» (٢: ٢١١).

⁽٢) صحيح البخاري (٣: ١١٤) عقب حديث رقم (٢٣٧٩).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣)، والترمذي (١٢٤٤)، وابن حبان (٢٩٢١).

أشار إليه شيخنا في الرَّدِّ على صاحب «العمدة» في قوله: ولمسلم «ومن ابتاع عبداً وله مال»(١) كما تقدَّم.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزيِّ في ترجمة نافع مولى ابنِ عمرَ، عن عمر ولم يدركه، ذكر له المزي من ذلك حديثين: الأوَّلُ: أن عمر فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف، رواه البخاريُّ، والثاني في العبدِ يُباعُ وله مال، رواه النسائيُّ (٢).

فقال رضي الله عنه: ترك المصنّفُ مما ذكره البخاريُّ رواية نافع عن ابنِ عمرَ في قضية الاعتكافِ يعني نذره أن يعتكف ليلةً في المسجدِ الحرام، فإنه سأل عنه حين العودِ من حني، فقال عَقِبَ حديثِ سَبي هوازن: حدثنا أبو النعمانِ (٣)، قال حدثنا حمادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ عن نافع: أن عمر قال: يا رسولَ الله (٤)، يعني ثم أسنده من طريقِ محمدِ بنِ مقاتل، عن ابنِ المباركِ، عن معمر، عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: سأل عمرُ (٥). وقال رضي الله عنه: الأوَّلُ منقطعٌ، نافعٌ لم يدرك عمر رضي الله عنه انتهى. ونبَّه على ذلك بخطّه رضي الله عنه على نسخةٍ من «البخاري» وقال: إنه لم ينبه عليه صاحبُ «الأطراف».

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي في مسندِ عمرو بنِ الأحوصِ

⁽١) مرّ تخريجه.

⁽٢) انظر: «تحفة الأشراف» (٨: ٧١). وحديث: «أن عمر فرض...»، أخرجه البخاري (٣٩١٢)، وحديث: «قضي عمر في العبد يباع ...»، أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢٩٦٦)، ١١٦٩٧).

⁽٣) في الأصل: (اليهان)، والمثبت من صحيح البخاري، وهو أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي شيخ البخاري. «تهذيب التهذيب» (٩: ٢٠٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣١٤٤).

⁽٥) أخرجه البخاري (٤٣٢٠).

الحسميّ، عن النبيّ عَلَيْهُ في حديثِ: «سمعت النبيّ عَلَيْهُ في حجةِ الوداعِ يقولُ: ألا إن كُلَّ رباً في الجاهليةِ موضوعٌ..» الحديث، رواه الترمذيُّ في التفسيرِ عن الحسنِ بن علي الجعفيّ، عن زائدة، عن شبيبٍ يعني الحسنِ بن علي الجعفيّ، عن زائدة، عن شبيبٍ يعني ابنَ عرقدة، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أبيه (١١)، فقال رضي الله عنه: أخرجه الترمذيُّ أيضاً في أبوابِ النكاحِ، في باب ما جاء في حقِّ المرأةِ على زوجها بالسندِ المذكورِ (٢).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على [١١٦/أ] قولِ المزيِّ في ترجمة سليهان ابن يسار مولى ميمونة عن الفضلِ بن عباسٍ في حديث: «أنه كان رديف رسولِ الله عليه فجاءه رجلٌ فقال: يا رسول الله إن أُمِّي عجوزٌ كبيرةٌ، وإن حملتها لم تستمسك» رواه النسائيُّ، ثم قال ما نصه: زيادةُ روي عن سليهان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن أخيه الفضل بن عباس، وسيأتي (٣).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: الذي روي عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن أخيه الفضل إنما هو في سؤالِ المرأة الخثعمية لا في سؤالِ رجلِ عن أُمِّه(٤).

⁽۱) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٨: ١٣٢). والحديث أخرجه الترمذي (٣٠٨٧)، وأبو داود (٣٠٥٥)، والنسائي في «السنن الكبرئ» (٤٠٨٥)، وابن ماجه (٣٠٥٥).

⁽٢) أخرجه الترمذي (١١٦٣)، وابن أبي شيبة في مسنده (٢:٥٦)، وأحمد (٢٥: ٤٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧: ٣٢)، والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٥: ٤٥١).

⁽٣) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٨: ٢٦٤). والحديث أخرجه النسائي (٢٦٤٣، ٥ انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٨٤٧)، والطبراني والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٧٠)، والطحاوي في «المعجم الكبير» (١٨٤: ٢٩٥).

⁽٤) قول المصنف: «أن السائل امرأة». أخرجه مالك في «الموطأ» (٣: ٢٣٥).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه زيادةً على قولِ السمزيِّ في ترجمةِ عبدِ الرحمنِ ابن أبي بكرةَ عن أبيه أبي بكرةَ في حديثِ: «قعد رسولُ الله ﷺ على بعيرِه، فقال: أيُّ يومٍ هذا» الحديث بطولِهِ، رواه البخاري في التفسير، وفي بدء الخلق عن أبي موسى، يعني عن عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن محمد بن سيرين عنه (۱)، فقال رضي الله عنه: هو في البخاريِّ في كتاب التوحيد، في بابِ قولِ الله عزَّ وجل: فقال رضي الله عنه: هو في البخاريِّ في كتاب التوحيد، في بابِ قولِ الله عزَّ وجل: قال: حدثنا عبدُ الوهاب، قال: حدثنا أيوبُ، عن محمَّدٍ، واختلفت النسخُ بعد قال: حدثنا عبدُ الوهاب، قال: حدثنا أيوبُ، عن محمَّدٍ، واختلفت النسخُ بعد محمَّدٍ، ففي بعضها: عن محمدِ عن ابن أبي بكرةَ عن النبيِّ ﷺ، وفي بعضها: عن محمد عن أبي بكرة عن النبي ﷺ، فعلى ما وُجِدَ في الروايةِ المتصلةِ كان ينبغي أن يُعلِمَ عليه ين يزكره هنا، وعلى ما وجد في روايةٍ عن محمد عن أبي بكرة عن النبي ﷺ يذكره هنا، وعلى ما وجد في روايةٍ عن محمد عن أبي بكرة عن النبي النبي المرة عن النبي المرة عليه في ترجمة محمد عن أبي بكرة عليه في شيءٍ من هذه المواضع.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزيِّ في ترجمة محمد [١١٦/أ] عن أبي بكرة في حديث: «أن النبي ﷺ خطب في حَجَّتِه فقال: ألا إن الزمان قد استدارَ كهيئته يومَ خلقَ اللهُ السهاوات» الحديث، رواه النسائيُّ في الحج^(٢)، فقال رضي الله

⁽۱) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۹: ۹۹). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم (۲، ۱۰۵)، والحج (۱۷٤۱)، وبدء الخلق (۲، ۳۱۹۷)، والأضاحي (٥٥٥٠)، والفتن (۷۰۷۸)، والتوحيد (۷٤٤۷). وأخرجه مسلم (۱۲۷۹)، والنسائي في «السنن الكبرئ» (۷۰۷۸)، وأحمد (۳۲: ۳۲)، وابن حبان (۳۸٤۸)، والدارمي (۱۹۵۷)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (۲۷۱۶).

⁽٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ٥٥). والحديث أخرجه البخاري (٣١٩٧، =

عنه: قد تقدم في ترجمةِ عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن في بعض روايات البخاريِّ محمداً عن أبي بكرة، وذلك في نسخة الافتخار ياقوت(١)، ولم يذكره صاحب «الأطراف».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزيِّ في ترجمة أبي جهيم بنِ الحارثِ ابن الصمة، قيل: اسمُهُ عبدُ الله، وهو ابنُ أختِ أبيِّ بن كعبٍ، وأخرجَ له _ يعني المرِّي حديثين، أحدُهما: حديثُ المارِّ بين يدي المصلي، والثاني: «أقبل النبيُّ ﷺ من نحو بئرِ جَمَلِ فلَقيَهُ رجلٌ فسلَّمَ عليه» (٢).

فقال رضي الله عنه: هذا الحديث _ يعني حديث المارّ _ ليس من رواية أبي جهيم بنِ الحارثِ بنِ الصِّمَّةِ وإنها هو من رواية أبي جهيم عبدِ الله بنِ جهيم، وكذلك رواه السفيانانِ، وعلى هذا فأبو جهيم في الأنصارِ اثنان: أحدُهما عبدُ الله ابنُ جهيم، وحديثه في المرورِ بين يدي المصلّي، والثاني: أبو الجهيم بنُ الحارثِ بنِ الصَّمَّةِ، وحديثه في التيمُّم، وهو الثاني الذي ذكره المصنّف، ولم يَقُل أحدٌ من رواةِ الأولِ عن أبي الجهيم الحارثِ بنِ الصمةِ، وقالوه في الثاني بلا خلافٍ، ولم يذكروا

⁼ ۷٤٤٧،٥٥٥،،٤٦٦٢) ومسلم (۱٦٧٩) وأبو داود (۱۹٤٧) وابن حبان (۹۷٤) وأحمد (۳٤).

⁽١) هو افتخار الدِّين ياقوت الخزندار، خادم الحرم الشريف النبوي، انظر: «الدرر الكامنة» (١) هو افتخار الدِّين

⁽۲) انظر: "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" (۹: ۱٤٠). وحديث المارِّ بين يدي المصلي، أخرجه البخاري (۵۱۰)، ومسلم (۷۰۰)، وأبو داود (۷۰۱)، والترمذي (۳۳٦)، والنسائي (۷۰۱)، وبين ماجه (۹٤٥)، وابن حبان (۲۳۲۱)، وأحمد (۳۹۹). وحديث أقبل النبي على من نحو بئر جمل، أخرجه البخاري (۳۳۷)، ومسلم (۳۲۹)، وأبو داود (۳۲۹)، وأحد (۲۲۹).

في نسبه أنه عبدُ الله بنُ جهيم بنِ الحارثِ بنِ الصِّمَّةِ، وممن ذكر أنها اثنان: ابنُ عبد البر، وممن ذكر أنهما واحدُّ: أبو نعيم وابنُ منده، وعبد الغني في «العمدة» والأظهر أنها اثنان (١).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي بعد حديثِ التيُّممِ: زيادةُ: رواه ابن لهيعة عن الأعرج عن عبد الله بن يسار عن أبي جهيم، فقال رضي الله عنه زيادةً على زيادةِ المصنِّفِ: ورواه موسى بنُ عقبةَ [١١٧/أ] وأبو الحويرثِ عبدُ الرحمن بنُ معاوية عن الأعرج عن ابن الصِّمَّةِ في رواية أبي الحويرث، وفي رواية ابنِ عقبة عن الأعرج عن أبي جهيم، ورواية أبي الحويرثِ رواها الشافعيُّ، ورواية موسى بن عقبة، رواها الدار قطنيُّ (٢).

ومنه: ما أفادهُ رضي الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمةِ عمرو بن الشريدِ، عن أبي رافع في حديثِ الجارِ أحقُّ بصقبِه: رواه البخاريُّ، وأبو داود، والنسائيُّ وابنُ ماجه (٣)، فقال رضي الله عنه: في بعض الأصولِ من «جامعِ الترمذيِّ»: أخبرنا عليُّ بن حجر، قال: حدثنا سفيانُ بنُ عيينةَ، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبي رافع، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحقُّ بصقبه»، وفي «أصولِ الشريد، عن أبي رافع، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحقُّ بصقبه»، وفي «أصولِ

⁽١) مرّ بيانه في تعليق المصنف على «عمدة الأحكام».

⁽٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الاطراف» (٩: ١٤٠). وحديث أبي جهيم مرّ تخريجه قريباً. ومن رواية أبي الحويرث، انظر: «مسند الشافعي»: ص١٢. ومن رواية موسئ بن عقبة، انظر: «سنن الدارقطني» (١: ٣٢٥) حديث رقم «٦٧٤».

⁽٣) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ٢٠٣). والحديث أخرجه البخاري (٢٢٥٨، ٢٩٧٧)، وأبو داود (٢٥١٦)، والنسائي (٢٧٠٤)، وابن ماجه (٢٤٩٥)، وأحمد (٣٩: ٢٩٨)، وابن حبان (٥١٨٠).

الترمذيّ وروى إبراهيم بنُ ميسرة ، عن عمرو بنِ الشريدِ عن أبي رافع قال: وسمعتُ محمداً يقولُ: كلا الحديثينِ عندي صحيحٌ يعني هذا ، وحديثُ عمرو بن الشريد عن أبيه ، وقد تقدم التنبيهُ عليه ، ولم ينبه على كُلِّ منهما صاحبُ «الأطرافِ» في الموضعين.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قول المزيِّ في ترجمةِ عطاءِ بنِ يسارٍ مولى ميمونةَ عن أبي قتادةَ، في حديثِ قِصَّةِ الحمارِ الوحشيِّ، رواه البخاريُّ في الذبائحِ والأطعمةِ (١)، فقال رضي الله عنه: صوابُه في الهبةِ.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قول المزيِّ في ترجمة محمد بن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهريِّ، عن أبي هريرة في حديثِ: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً» الحديث، رواه البخاري في الصوم، عن إسماعيل وعبد الرحمن بن يوسف، يعني عن مالك عنه به (٢)، فقال رضي الله عنه: حديثُ «من قام رمضان إيماناً واحتساباً»، لم يخرِّجه البخاريُّ في الصوم عن إسماعيل، ولم يذكر المصنفُ روايةَ البخاري التي في وإنها أخرجه في الإيهان عن إسماعيل، ولم يذكر المصنفُ روايةَ البخاري التي في الإيهان.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على قول المزيِّ [١١٧/ب] في ترجمة عبدِ الله ابن دينار عن أبي صالحِ عن أبي هريرةَ في حديث: «الإيمانُ بضعٌ وستون» وفي

⁽۱) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۹: ۲٦١). والحديث أخرجه البخاري (۲۵۷۰، ۲۵۷۰). ومسلم (۱۱۹۲)، والترمذي (۸٤٨).

⁽۲) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۹: ۳۲۹). والحديث أخرجه البخاري (۳۷، ۹۰۰)، ومسلم (۷۰۹)، وأبو داود (۱۳۷۱)، والترمذي (۸۰۸)، وأحمد (۲۱: ۲۰۲، ۲۰۵)، والنسائي (۲۰۲)، وابن حبان (۲۵٤٦).

حديث حمَّادٍ: «بضعٌ وسبعون شعبة» (١) فقال رضي الله عنه: يُزادُ عليه: وفي حديثِ عبيدِ الله بنِ سعيدٍ، وعبدِ بنِ حميدٍ بضعٌ وسبعون، وكذلك سهيلٌ يعني من غير طريقِ حمادٍ، وكذلك محمَّدُ بنُ عبيدِ الله المخرَّميُّ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمةِ سعيدِ بن يسارٍ أبي الحبابِ، عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديثِ: «من تصدَّقَ بتمرةٍ من كسبٍ طيِّبٍ» الحديث، رواه البخاريُّ في التوحيدِ، وقال: ورقاءُ عن عبدِ الله بنِ دينارِ يعني عنه به (۲)، فقال رضي الله عنه وفي «البخاريِّ» في الزكاة في الصدقة من كسب طيب، وقال: ورقاءُ عن ابنِ دينارِ عن سعيدِ بن يسارِ عن أبي هريرة عن النبيِّ عليهِ.

ومنه: زيادته رضي الله عنه أيضاً على قول المزيِّ في ترجمةِ سفيانَ بنِ عينةَ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة في حديث: قَدِمَ الطُّفيلُ بنُ عمرٍ و الدوسيُّ على النبيِّ عَلَيْ فقال: «إن دوساً قد عَصَتْ» الحديث، رواهُ البخاريُّ في الدعواتِ، عن عليِّ بن عبدِ الله عن سفيانَ به (٣). فقال رضي الله عنه: يُزادُ على الدعواتِ، عن عليِّ بن عبدِ الله عن سفيانَ به (٣).

⁽۱) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۹: ۲۲۹). وحديث «بضع وستون» أخرجه البخاري (۹)، ومسلم (۵۸: ۳۵)، والترمذي (۲۹۱۶)، وابن ماجه (۷۷)، وابن حبان (۲۲۱). وحديث «بضع وسبعون» أخرجه مسلم (۵۸: ۳۵)، وأبو داود (۲۷۲۱)، والترمذي (۲۲۱۱). وحديث (بضع وسبعون» أخرجه مسلم (۷۵: ۳۵)، وأبو داود (۲۲۱۱)، وابن حبان (۲۲۱). (۲۱۱)، والنسائي (۲۰۰۵)، وابن ماجه (۷۵)، وأحمد (۲۱ ۲۱۲)، وابن حبان (۲۱۱). (۲۱ انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (۲۰: ۷۵). والحديث أخرجه البخاري (۲۱۱)، والترمذي (۲۲۱)، والنسائي (۲۵۲۵)، وابن ماجه (۲۸۲۲)، وابن حبان (۲۷۰)، وأحمد (۲۱: ۱۱۵).

⁽٣) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٠: ١٧٠) و(١٠: ١٧٩). والحديث أخرجه البخاري (٢٩٣، ٢٩٩٢)، وأحمد (٢١: ٢٦٦)، وابن حبان (٩٧٩).

المصنّف حديثُ أبي نعيم في «المغازي» في قِصَّةِ دوس، قال البخاريُّ: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان عن ابن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة، قال: جاء الطفيلُ بن عمرو إلى النبي عليه فقال: «إن دوساً» فذكر الحديث ولم يذكره المصنّفُ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على قول المزيِّ في ترجمة محمَّدِ بن مسلمِ بنِ شهابِ الزهريِّ عن الأعرجِ عن أبي هريرة في حديث: «استَبَّ رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهودِ، فقال المسلمُ: والذي اصطفى محمداً على العالمين» [١١٨/أ] الحديث، رواه البخاريُّ في التوحيد والرِّقاقِ، عن يحيى بن قزعة، وعبدِ العزيزِ بنِ عبدِ الله، كلاهما عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ عن الزهريِّ، عن أبي سلمة بنِ عبدِ الرحمنِ والأعرج، كلاهما عن أبي هريرة به (١).

فقال رضي الله عنه: وأخرجه البخاريُّ أيضاً، عن يحيى بن قرعة، عن إبراهيم بن سعدٍ، عن الزهريِّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والأعرج، كلاهما عن أبي هريرة، في ترجمة ما يُذكرُ في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي.

ومنه: ما كتبه في ترجمةِ محمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بن أبي ذئبٍ، عن الزهريِّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ، وقد ذكر المزيُّ في هذه الترجمةِ ثلاثةً أحاديثَ (٢).

⁽۱) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الاطراف» (۱۰: ۲۱٦). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الخصومات (۲٤۱۱)، والرقاق (۲۵۱۷)، والتوحيد (۷٤٧٢)، وأخرجه مسلم (۲۳۷۳)، وأبو داود (۲۷۱۱)، وأحمد (۲۳: ۲۹).

⁽٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١١: ٤٦)، وأرقام الأحاديث فيه (١٥٢٥٧، ١٥٢٥٨، ١٥٢٥٨).

الحديث الأول: «كان النبي عَلَيْ يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين...».

قال شيخنا: ترك المصنّفُ من هذه الترجمة حديث: «من أدرك من الجمعة وكعة فليصلّ إليها أخرى» (١) وقد أخرجه ابنُ ماجه في أبواب الجمعة، عن محمد بن الصباح، عن عمر بن حبيب، عن ابن أبي ذئب، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ولم يذكره المصنفُ هنا، وذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الزهريّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرة، ولم يذكرهُ المصنّفُ هنا وذكرهُ في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن الزّهريّ عن سعيد عن أبي هريرة المحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن الزّهريّ عن سعيد عن أبي هريرة (٢)، ولم ينبه هناكَ على الجمع بين أبي سلمة وسعيدٍ.

ومنه: ما كتبه على ترجمة هشام الدستوائيّ، عن يحيى بن كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة في «.....»(٣) بينها النبيّ على بالعشاء قال: سمع الله لمن حمده، وقال: اللهم نج عياش بن أبي ربيعة قال المزّيُّ: رواه البخاريُّ في التفسير عن معاذِ بنِ فضالة، عن هشام بنِ [يحيى بن أبي كثير]، قال: قال أبو القاسم [في أطراف البخاري](٤): لم أجده و لاذكره أبو مسعود(٥)، قال شيخُنا رضي الله عنه: ما ذكره أبو القاسم في حديثِ البخاريِّ أنه لم يجده يعني في التفسير، صحيحٌ، ولكن البخاريَّ أخرجه في الدعوات، عن معاذ ابن فضالة، عن هشام عن يحيى ولكن البخاريَّ أخرجه في الدعوات، عن معاذ ابن فضالة، عن هشام عن يحيى

⁼ والحديث الثاني: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه...». والحديث الثالث: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة...».

⁽١) أخرجه ابن ماجه (١١٢١) من هذه الطريق.

⁽٢) في الأصل بعد هذا: «ولم يذكرهُ المصنِّفُ هنا وذكرهُ في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن الزُّهريِّ عن سعيد عن أبي هريرة» ولعلَّه سهوٌ من المؤلِّف.

⁽٣) في الأصل بضعة كلمات مطموسة لم يتم استدراكها.

⁽٤) مطموسةٌ في الأصل وهكذا قدرناها

⁽٥) انظر: «تحفة الأشراف» (١١: ٨١) وهو الدمشقي صاحب «الأطراف». والحديث أخرجه البخاري (٦٣٦، ٢٩٤٠)، ومسلم (٦٧٥)، وأحمد (١٦: ٤٣٩).

ابن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي عَلَيْ كان إذا قال: «سَمِعَ الله لمن حمده في الركعةِ الأخيرةِ من صلاةِ العشاءِ قنتَ اللهم أنجِ..» فذكره إلى قوله «كسنيِّ يوسفَ»(١) وفات ذلك المصنِّفُ فلم يذكره.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي، في ترجمة بشير بن يسارٍ عن رجالٍ من أصحابِ النبيِّ عَلَيْ في حديثِ: «إنهم قالوا: رخَّصَ النبيُّ عَلَيْ في العرايا بخرصها»، رواه النسائيُّ في البيوع عن قتيبة عن ليثٍ عن يحيى بن سعيدٍ عن بشير ابن يسارٍ، عن أصحابِ النبيِّ عَلَيْ فذكره (٢)، فقال رضي الله عنه: لم يُعلِم صاحبُ «الأطرافِ» لمسلم، وقد أخرج الحديث المذكورَ في البيوع، فقال: حدثنا قتيبةُ بنُ سعيدٍ، قال: حدثنا ليثُ.

(ح) وأخبرنا ابنُ رمح، قال: أخبرنا الليثُ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن بشيرِ ابنِ يسادٍ، عن أصحابِ رسولِ الله على أنهم قالوا: رَخَّصَ رسولُ الله على في بيع العربية بخرصِها تمراً، قال مسلم: وأخبرنا محمَّدُ بن المثنى، وإسحاقُ بنُ إبراهيم، وابنُ أبي عمر جميعاً، عن الثقفيِّ قال: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقولُ: أخبرني بشيرُ ابنُ يسادٍ، عن بعضِ أصحابِ النبيِّ على من أهلِ داره أنَّ النبيَّ على نها، وكان ينبغي لصاحبِ «الأطراف» أن يُنبِّه على ذلك.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «تجريدِ أسماءِ الصحابةِ» للحافظِ الذهبيِّ رحمه الله تعالى في ترجمةِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ، في قول المصنف: ولد سنة عشرٍ من الهجرةِ (٣)، فقال رضي الله عنه: فائدةٌ، ذكر ابنُ الأثيرِ في ترجمةِ هذا

⁽١) أخرجه البخاري (٦٣٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٢: ٢٨٢).

 ⁽۲) انظر: «تحفة الأشراف» (۱۱: ۱۳۰). والحديث أخرجه مسلم (۱٥٤٠) والنسائي
 (۵: ۵۰۵)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤: ۳۰)، والبيهقي (٥: ٥٠٥).

⁽٣) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ٢).

عن أبي [١١٨/ ب] نعيمٍ ما يقتضي أنه وُلِدَ قبل الهجرةِ بسنةٍ، ورَدَّ ابنُ الأثيرِ ذلك بتاريخِ تزويجِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ لأُمِّ إبراهيمَ هذا(١١). انتهت.

ومنه (٢): ما كتبه رضي الله عنه على «التجريد» أيضاً في ترجمة إبراهيم بن أبي رافع مولى رسولِ الله عنه قولِ المصنّف: قبطيٌّ، وقيل: اسمُه هرمزٌ، وقيل: أسلمُ (٣)، فقال رضي الله عنه: ذكر المصنّفُ في الكنى من هذا الكتابِ أن اسمَه صالحٌ (٤)، وفي «أسد الغابة»: قيل: اسمُه ثابتٌ (٥).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «التجريد» أيضاً، في ترجمة إبراهيم ابن عباد بن أساف الأنصاريِّ (٢)، فقال رضي الله عنه: إبراهيمُ بنُ عبادٍ ذكره ابنُ الأثيرِ في «كتابه» وقال: أخرجه أبو عمرَ _ يعني ابنَ عبدِ البرِّ _ وأبو موسى (٧)، وما

⁽١) انظر: «أسد الغابة» (١:٨٥١).

وانظر: ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف في «الطبقات الكبرى» (٥: ٥٥)، و «التاريخ الكبير» (١: ٢٩٥)، و «الجرح والتعديل» (٢: ١١١)، و «الثقات» لابن حبان (٤: ٤)، و «رجال صحيح البخاري» (١: ٥٥)، و «رجال صحيح مسلم» (١: ٢١)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١: ٢١٢)، و «الاستيعاب» (١: ٢١)، و «تاريخ دمشق» (٧: ٢٧)، و «تهذيب الكمال» (٢: ٢٣٤)، و «سير أعلام النبلاء» (٤: ٢٩٢).

⁽٢) هذه الفوائد وما بعدها هي استدراكات وتعقبات على كتاب «التجريد» للذهبي، ولم يذكرها الجلال في ترجمته.

⁽٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ١٦٤).

⁽٥) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٥٦).

⁽٦) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢).

⁽٧) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٥٧). وانظر ترجمته أيضاً في «الإصابة» (١: ١٧٢).

ذكره عن ابن عبدِ البرِّ لم أقف عليه في «الاستيعاب»(١).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في ترجمةِ إبراهيمَ بنِ نعيمِ النحامِ العدويِّ، وهذا تصحيفٌ في الحديثِ، والصحيحُ: أن عبداً لابن نعيم بن النحام، فصحَّفَ لإبراهيمَ (٢)، فقال رضي الله عنه: صحَّحَ ابنُ الأثير خلافَ ما صحَّحه المصنِّفُ فقالَ: ذكر البخاريُّ إبراهيمَ بنَ نعيمِ النحامَ، وقال هو العدويُّ، قَتِلَ يومَ الحرةِ (٣)، وقد ترجمَ له أبو بكرِ بنُ أبي عاصمٍ في «كتاب الآحاد والمثاني»، فقال: إبراهيمُ بنُ نعيمِ النحامُ، وطَوَّلَ الكلامَ على ذلك (٤).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ لما عَدَّ جماعةً من الصحابةِ اسمُ كُلِّ منهم أبيض، فقال رضي الله عنه: في «كتاب ابن الأثير»: أبيضُ ذكره عبدانُ المروزيُّ، وقال: أراه من الأنصار، ذكر له حديثاً في العبادة (٥).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبي في عَدِّه الأخنس بنَ شريقٍ من الصحابة ليس من الصحابة أن فقال رضي الله عنه: ذكر الأخنسُ بنُ شريقٍ في الصحابة ليس بصحيح، فلم يثبت قَطُّ أن الأخنسَ بنَ شريقٍ أسلمَ، وقد ذكر السُّدِّيُّ في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ ﴾ إلى ﴿ ٱلْمِهَادُ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، نزلَتْ في الأخنس بنِ شريقٍ، قال: واسمُه أبيُّ، وأنه جاء إلى رسولِ الله ﷺ فأظهرَ الإسلامَ

⁽١) انظر: «الاستيعاب» (١: ٦١).

⁽٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣). وانظر ترجمته في «الطبقات الكبري» (٥: ١٧٠).

⁽٣) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٦٠).

⁽٤) انظر: «الآحاد والمثاني» (٢: ٦٦).

⁽٥) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٦٥).

⁽٦) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١:١١).

وقال: الله يعلَمُ أني صادقٌ، ثم هربَ بعد ذلك، فمرَّ بقوم من المسلمين، فحرقَ لهم زرعاً وقتل حُرّاً، فنزلت فيه الآياتُ المذكورةُ (١)، قال ابنُ عطيةَ بعد حكايته ذلك: ما ثبت قَطُّ أن الأخنس [١٩٨/أ] أسلم (٢). انتهى. وبتقديرِ إسلامِهِ يكونُ مُرتداً فلا يُعَدُّ في الصحابةِ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ: الأخنسَ بن نوفلٍ، فقال رضي الله عنه: تركَ الأخنسَ بنَ نوفلٍ، وقد ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقات» في وفد شليم (٣).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الذهبيّ: الأزرقُ عبدُ الحارثِ بنُ كلدةً ، ذكره السهيليُّ (٤) ، فقال رضي الله عنه: ذكر ابنُ إسحاقَ في «المغازي» الأزرقَ هذا وقال: هو أبو عتبة ، وكان إلى كلدة ، ثم صار بعده حليفاً في بني أمية ، ومقتضى هذا أنه لم يكن عبداً للحارثِ بنِ كلدة ، خلافَ ما ذكره السهيليُّ (٥).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ: أسلمَ بنَ عبيدٍ، فقال رضي الله عنه: أسلمُ بنُ عبيدٍ، ذكره الحافظُ الدِّمياطي في السيرة في موالي رسولِ الله ﷺ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ إسماعيلَ الذي نزل البصرة، فقال رضي الله عنه: ذكر ابنُ الأثيرِ: «إسماعيلُ رجلٌ من الصحابةِ نزل البصرة إن كان

⁽١) انظر: «جامع البيان» (٤: ٢٢٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢: ٣٦٤)، وتفسير الثعلبي (٢: ١١٩).

⁽٢) انظر: تفسير ابن عطية «المحرر الوجيز» (١: ٢٧٩).

⁽٣) في «الطبقات الكبرئ» (١: ٣٠٨) «الأخنس بن يزيد».

⁽٤) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ١٢).

⁽٥) انظر: «الروض الأنف» (٣: ١١٦).

محفوظاً، وساق له حديثاً فيه تصريحُه بالسهاعِ أنه قال: سمعتُ رسولَ الله عليه يقول: «لا يلجِ النارَ رجلٌ صلَّى قبل طلوعِ الشمسِ وقبل غروبها»، ولم يذكره من طريق يزيدِ بنِ هارونَ في الروايةِ الأولى، ثم قال: ورواه مرثدُ بنُ هارونَ، عن ابن أبي خالدٍ، فقال فيه: قال رجلٌ من أهل البصرةِ يقال له: إسهاعيلُ، ولم يذكر ابنُ الأثير اسمَ الأب»(١).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ: أنسَ بنَ قيسٍ، فقال رضي الله عنه: أنسُ بنُ قيسِ بنِ المنتفقِ بنِ عامرِ بنِ عقيلٍ، قَدِمَ في وفدِ عقيلِ بنِ كعبٍ فبايعَ وأسلمَ، ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقات»(٢).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبيِّ حيثُ وَحَدَ بين أوسِ بنِ أوسٍ الثقفيِّ، وقيل: ابن أبي أوسٍ، وبينَ أوسِ بن أبي أوسٍ الذي نزلَ الشامَ، وقال في هذا الثاني: هو الذي قبله؛ لأنه ثقفي (٣)، فقال [١٩١/ب] رضي الله عنه ليس هو الذي قبله؛ لأن الذي قبله نزل الطائف، وله أحاديثُ، وهو ابنُ حذيفةَ، وهذا نزلَ الشامَ وله حديثٌ، وقد غاير المصنِّفُ بينهما في «التذهيب».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قبولِ الذهبيِّ: بَسبَس الجهنيُّ

⁽١) انظر: «أسد الغابة» (١: ٢١٩). والحديث أخرجه أبو داود (٤٢٧) كما في «أسد الغابة». وانظر: «جامع المسانيد والسنن» (٦: ٣٠٠)، فقد أشار إلى تخريج الحديث.

⁽٢) انظر: «الطبقات الكبرى» (١: ٣٠١).

⁽٣) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ٣٤).

وانظر: ترجمة أوس بن أوس الثقفي في «التاريخ الكبير» (٢: ١٦)، و «الجرح والتعديل» (٢: ٣٠)، و «معجم الصحابة» لابن قانع (١: ٢٦)، و «الثقات» لابن حبان (٣: ١٠)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١: ٥٠٠)، و «أسد الغابة» (١: ٣١٢).

الأنصاريُّ(۱)، فقال رضي الله عنه: في «سنن أبي داود» وسماه بسبسة - بهاء التأنيث _ ذكره في بابٍ في نعتِ العيونِ (۱)، وقد ذكر القاضي عياض أنَّه في رواية مسلم وأبي داود: بُسيسة _ بضمِّ الباء الموحدة والياء آخر الحروف بين السِّينَينِ ساكنة (۱) _ وقد ذكر المصنف بعد ذلك بسيسة (١)، وصحَّح أنه بَسبَس أو بَسبَسة، وهذا خلاف ما ذكره القاضي.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبيّ في عَدِّ بُسرِ بنِ أرطأة من الصحابة (٥)، فقال رضي الله عنه: بُسُر بنُ أرطأة، ويقال: ابنُ أبي أرطأة، مختلفٌ في صحبتِه، وفي «الكامل» قال يحيى بن معين: أهلُ المدينةِ يُنكِرُون أن يكونَ بُسرُ ابن أبي أرطأة سَمِعَ من النبيّ عَلَيْهِ (١).

⁽۱) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (۱: ٤٨٩). وانظر: ترجمة بسبس الجهني في: «الطبقات الكبرئ» (٣: ٥٦٠)، و «الاستيعاب» (١: ١٩٠)، و «أسد الغابة» (١: ٣٧٣، ٣٧٩)، و «الإصابة» (١: ٤٣٨).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٦١٨) عن أنس، وأيضاً أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢: ٢٢٦) وأبو عوانة في مستخرجه (٤: ٤٥٩) بلفظ «بسبسة».

⁽٣) انظر: «إكمال المعلم» (٦: ١٦٤). وقد أخرجه مسلم (١٩٠١)، وأحمد (١٩: ٣٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٩: ١٦٩) بلفظ «بسيسة».

⁽٤) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ٤٩).

⁽٥) المصدر السابق (١: ٤٨).

⁽٦) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢: ١٥٣). وانظر: ترجمة بُسر بن أبي أرطأة إضافة إلى المصدرين السابقين في: «الطبقات الكبرئ» (٧: ٤٠٩)، و «التاريخ الكبير» (٢: ١٢٣)، و «الجرح والتعديل» (٢: ٢٢٤)، و «معجم الصحابة» لابن قانع (١: ٨٣)، و «تاريخ دمشق» (١: ٤٤١)، و «أسد الغابة» (١: ٣٧٣)، و «الإصابة» (١: ٤٢١)، و «تهذيب الكال» (٤: ٥٩).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الذهبيّ: تميمُ بنُ زيدٍ أخو عبدِ الله الأنصاريِّ المازيِّ (۱)، فقال رضي الله عنه: قولُ المصنِّف: تميمُ بنُ زيدٍ أخو عبدِ الله الأنصاريِّ، يخالفُه ما جزم به في ترجمةِ عبَّاد بنِ تميم من أنَّ تميماً بنَ غزيّة بن عمرو، فعلى تقدير ما ذكره هنا يكون تميمٌ أخا عبدِ الله، ونسبُه نسبُه، وعلى تقدير ما ذكره في ترجمة عبادٍ يكونُ تميم أخا عبدِ الله لأمِّه (۱).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في ترجمةِ ثعلبةَ بنِ حاطبٍ، وقيل: قُبِلَ يومَ أُحدٍ^(٣). فقال رضي الله عنه: يُتَعَجَّبُ من المصنِّفِ في اقتصارِه على قولِه: وقيل: قُبِلَ يومَ أُحدٍ، وهذا أُحدُ الـمُتَّخذين لمسجدِ الضرارِ، واتخاذُ مسجد الضّرارِ كان في رجب سنةَ ثهانٍ قُبيلَ خروجِ النبيِّ عَلَيْ لغزوةِ تبوكٍ، وفيه نزل: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَنهَدَ اللّهَ ﴾ [التوبة: ٧٥]، وهذا إنها نزل في غزوة تبوكٍ، وأيضاً ففي «الاستيعاب» أن ثعلبة عاش إلى أيامٍ عمرَ، وقيل: مات [١٢٠/١] في خلافة عثمان (٤).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ: حجَّاجُ بن عمرو الأسلميُّ

⁽۱) انظر: «تجريد أسياء الصحابة» (۱: ٥٩). وانظر: ترجمة تميم بن زيد في: «الثقات» لابن حبان (۳: ۲۱)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (۱: ۳۲۱)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (۱: ۳۲۱)، و «الاستيعاب» (۱: ۱۹۰۱)، و «أسد الغابة» (۱: ۴۲۱)، و «تهذيب الكمال» (۱: ۳۲۹)، و «الإصابة» (۱: ۴۹۰).

⁽٢) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ٢٩١).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٦٦).

⁽٤) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (١: ٢١٠). وانظر ترجمة ثعلبة بن حاطب في: «الطبقات الكبرى» (٣: ٤٦٠)، و «الثقات» لابن حبان (٣: ٢٦)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١: ٤٩٤)، و «أسد الغابة» (١: ٤٦٢).

والدُ حجاجٍ، له حديثٌ، رواه عنه عروةُ (۱)، فقال رضي الله عنه: حجاجٌ والدُ حجاجٍ الذي روى عنه عروةُ، أخرجه أبو داود والترمذيُّ والنسائيُّ من حديث عروةً عن حجاجِ بنِ حجاجِ عن أبيه: «أنه سألَ النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، ما يُذهِبُ عني مذمّة الرضاع (۲) الحديث، فكانَ ينبغي أن يُعلِمَ المصنفُ علامة أبي داود والترمذيِّ والنسائيِّ، وقولُ المصنفِ: له حديثُ رواه عنه عروةُ، يعودُ الضميرُ على حجاجٍ ولدِه لا على حجاجٍ الصحابيِّ، فإن عروةَ إنها رواه عن حجاجِ ابنِ حجاجٍ عن أبيه.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيّ: حصينَ بن نُمير، فقال رضي الله عنه: لم يذكُر ترجمة حصينِ بنِ نمير، وهو من الصحابة، وفي «السنن الكبير» للبيهقيِّ في بابِ ما يحرِّمُ الدمُ من الإسلام زنديقاً كان أو غيره، فأسند عن ابن إسحاقَ في قصةِ تبوكَ من هم من المنافقين بِرَجِه النبيَّ على الثنية، قال ابنُ إسحاقَ: وأمرَهُم أن يدعو حصينَ بن نمير، فقال له: ويحَكَ ما حَمَكَ على هذا؟ إلى أن قال حصينٌ: فإني أشهدَ اليومَ أنَّكَ رسولُ الله، وأني لم أُومِن بِكَ قَطُّ قبلَ الساعةِ يقيناً، فأقاله رسولُ الله عِشرَتَهُ بقولِه الذي قال".

⁽۱) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (۱: ۱۲۲). وانظر ترجمة حجاج بن عمرو الأسلمي في: «الطبقات الكبرئ» (٤: ٨١٨)، و «أسد الغابة» (١: ٩٩٣)، و «تهذيب الكال» (٥: ٤٤٤). و ترجمة حجاج بن حجاج الأسلمي في «التاريخ الكبير» (٢: ٣٧٢)، و «الجرح والتعديل» (٣: ١٥٧)، و «تهذيب التهذيب» (٢: ١٩٩).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٠٦٤)، والترمذي (١١٥٣)، والنسائي (٣٣٢٩)، وابن حبان (٢٣٣٠)، والرحجة أبو داود (٢٣٠)، وأجد (٢٥: ٧)، وأبو يعلى (٦٨٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧١٤: ٧).

⁽٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرئ» (٨: ٣٤٥).

ومنه: زيادتُهُ رضي الله عنه على قولِ الحافظِ الذهبيِّ في ترجمةِ حكيم الأشعريِّ (۱)، قال ﷺ: "إني لأعرِفُ أصواتَ رفقةِ الأشعريِّين بالقرآنِ بالليلِ، ومنهم حكيمٌ إذا لَقِيَ العدوَّ.. وذكر الحديث، أخرجه مسلمٌ (۱).

فقال رضي الله عنه: وأخرجه البخاريُّ أيضاً في غزوةِ خيبر، فقال: حدثنا محمَّدُ بنُ العلاءِ، حدَّثنا أبو أسامةَ، حدَّثنا يزيدُ بنُ عبدِ الله، عن أبي بردةَ، عن أبي موسى، فساق الحديث، وفيه: وقال أبو بردةَ [١٢١/ب] عن أبي موسى، قال النبيُّ عَلَيْ: "إني لأعرِفُ أصواتَ رُفقةِ الأشعريين بالقرآنِ حين يدخُلون بالليلِ، وأعرِفُ منازهم من أصواتِهم بالقرآنِ بالليلِ، وإن كنتُ لم أرَ منازهُم حين نزلوا بالنهارِ، ومنهم حكيمٌ إذا لَقِيَ الخيلَ أو قال: العدوَّ "" وساق نفسه، ولا يعتقدُ من قول البخاريِّ: وقال أبو بردةَ، إنه تعليقٌ، فأبو بردةَ الحديثُ مسندٌ إليه بالسندِ السابق.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الحافظِ الذهبيِّ: «حنيفةُ والدحذيم، لهم اصحبةٌ، ولحنظلةَ ابن ابنه. حنيفة الرقاشيُّ عَمُّ أبي حرةَ» (٤)، فقال رضي الله عنه: وَهِمَ المصنِّفُ في بعض سطرٍ في مواضعَ: أحدُها: جعله حنيفةَ هو الصحابيَّ

⁽١) انظر: ترجمة حكيم الأشعري في «أسد الغابة» (٢: ٥٦)، و «الإصابة» (٢: ١٠٠).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٤٩٩) عن أبي موسى.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٣٢) عن أبي موسى. وأخرجه أيضاً أبو يعلى (٧٣١٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤: ١٨٢).

⁽٤) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ١٤٣). وانظر ترجمة أبي حرة حنيفة الرقاشي في: «الكنى والأسماء» لمسلم (١: ٢٦٦)، و «معرفة الصحابة» لابن منده (١: ٢٤٤)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢: ٨٨٠)، و «أسد الغابة» (٢: ٩٠)، و «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص ٩٨.

- يعني حنيفة الثاني - وليس كذلك، إنها هذا تابعيُّ، يروي عن عَمِّه، وعَمُّه لا يُعرَفُ اسمُه. الثاني: أنه قال: عَمُّ أبي حُرَّةَ وإنها أبو حُرَّةَ كنيةُ حنيفةَ المذكورِ. الثالث: أنه غايرَ بين حنيفةَ وأبي حُرَّةَ فجعلهما رَجُلَينِ وهما رجلٌ واحدٌ، وصوابُ الكلامِ أن يُقالَ: عَمُّ أبي حرةَ الرقاشيِّ، وقد ذكره في عَمِّ فلان في آخر الكتابِ على الصواب.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيّ في قوله: خريمة بن أوس النجاريُّ (۱) أخو مسعود، قال موسى بن عقبة: إنه بدريُّ، وهو أبو خزيمة، فقال رضي الله عنه: وقد ذكر ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» أن اسمَهُ الحارث، قال ابن عبد البرِّ: وهذا لا يُوقَفُ له على اسمٍ على صحةٍ، وهذا هو الذي قال فيه ابن شهابٍ عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت، قال: وجدتُ آخر سورةِ التوبةِ مع أبي خزيمة الأنصاريِّ هكذا في «الاستيعاب»، لكنَّ ابن شهابِ اختُلِفَ عليه، فروايةُ شعيبٍ عن الزهريِّ مع خزيمة الأنصاريِّ، وكذلك رواه يونس عن ابن شهاب، ورواه عبدُ الرحمنِ بنُ خالدٍ مع أبي خزيمة الأنصاريِّ، وتابعه إبراهيمُ في روايةِ ابنهِ يعقوبَ وموسى، وقال أبو ثابت: حدثنا إبراهيمُ عن ابنِ شهابٍ، وقال: مع خزيمة أو أبي خريمة التفسير، في التفسير، في التوبة التوبة (۱۲) أ

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في ترجمةِ ذي البجادَينِ

⁽١) انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرئ (٣: ٤٩٠)، و «الاستيعاب» (٢: ٤٤٩)، و «أسد الغابة» (٢: ١٧٠)، و «الإصابة» (٢: ٢٣٩).

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۱۹۱، ۲۹۸۹، ۲۹۸۹، ۷۱۹۱، ۷۲۲ه)، والترمذي (۳۱۰۳)، وأبو يعليٰ (۷۱)، والبيهقي في «السنن الكبرئ» (۲: ۲۰) عن زيد بن ثابت.

عبد الله الذي توفي في غزوة تبوك، فصلًا عليه النبيُّ عليه النبيُّ ورفع يديه فقال: «اللهم إني أمسيتُ عنه راضياً فارضَ عنه» حديثٌ صحيحٌ (۱). فقال رضي الله عنه: ونزل النبيُّ عليه في قبره ودلّاه له أبو بكر وعمرُ رضي الله عنهما، وقال لها رسول الله عليه: «أَدْنِيا إليَّ أَخاكها، فدلَّياه، فلما هناه كشَّفه، قال: اللهم إني قد أمسيتُ عنه راضياً فارضَ عنه»، رواه ابن إسحاقَ من حديثِ ابنِ مسعودٍ، فقال عبد الله بن مسعود: فليتني كنتُ صاحبَ الحفرةِ (۱).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في ترجمةِ ذي الخويصرةِ التميميِّ أنه القائلُ: يا رسولَ الله إعدِل^(٣). فقال رضي الله عنه: وقع في باب مَن تركَ مثل الخوارجِ للتألُّفِ من «البخاريِّ» أن القائلَ: «إعدِل» هو عبدُ الله بنُ ذي الخويصرةِ التميميِّ، وقد ذكره المصنِّفُ في عبدِ الله، وأشار إلى هذه الموضِع، وقال: إنه ذو الخويصرةِ.

⁽۱) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (۱: ١٦٨). وانظر: ترجمة «ذي البجادين» في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٦٣١)، و «الإستيعاب» (٣: ٣٠٠)، و «أسد الغابة» (٢: ٢١٣)، و «الإصابة» (٤: ١٣٩).

⁽٢) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢: ٥٢٧). والحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١: ٥٢٤) عن محمد بن عمر، وانظر: «الاستيعاب» (٣: ٣٠٠١) والقائل ابن مسعود. وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩١١١) عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده، وفيه أن القائل هو أبو بكر وليس ابن مسعود.

⁽٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ١٦٩). وانظر ترجمة ذي الخويصرة في: «أسد الغابة» (٢: ٤٣)، و «غوامض الأسماء المبهمة» (٢: ٤٣)، و «الإصابة» (٢: ٣٤٣). والحديث أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (٣٠١)، وابن حبان (٢١٤)، والنسائي في «السنن الكبرئ» (٨: ٢٧٤) عن أبي سعيد الخدري.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيّ صحابياً يسمى ذُو النُّخامَةِ (١)، فقال رضي الله عنه: ذو النُّخامَةِ، صحابيٌّ، ذكر ابنُ أبي الدنيا في آخرِ كتابِ المرضِ والكفاراتِ: حدثنا عبد الله هو ابن أبي الدنيا، قال: حدثنا إسماعيلُ بنُ الحارثِ، قال: حدثنا كثيرُ بنُ هشام، عن الربيع بن صبيح، عن غالبٍ القطّان: «أن النبيَّ على دخلَ على ذي النخامةِ وهو موعوكٌ، فقال: منذُ كم؟ فقال: منذُ سبع يا رسولَ الله، فقال: إخترَ إن شئتَ دعوتُ الله لك أن يعافِيكَ، وإن شئتَ صبرتَ ثلاثاً فتخرُجُ منها كيومَ ولدتكَ أُمُّكَ، قال: بل أصبِرُ يا رسول الله» (٢). انتهى. هذا مرسلٌ، قال القطانُ: رُوِيَ عن أنسٍ فيها قيل فيكون تابعياً أو أكثرُ روايته عن التابعين، وهو ثقةٌ، أخرج له الصحيحانِ والربيعُ بنُ صبيحٍ مختلفٌ فيه، قال فيه: سمعتُ أنه من سادات [١٢١/ب] المسلمين، وكثير بنُ هشامٍ ثقةٌ، أخرج له مسلمٌ، وأخرج له البخاريُّ في كتابِ الأدبِ، وإسماعيلُ بنُ أبي الحارثِ هو إسماعيلُ بنُ أسدِ ثقةٌ، فالسندُ صحيحٌ، وليس فيه إلا الإرسالُ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في بابِ الراء صحابياً، فقال رضي الله عنه: الربيعُ بنُ معاوية بنِ خفاجة بنِ عمرو بنِ عُقيلٍ، قَدِمَ في وفدِ عُقيلِ ابنِ كعب، فبايع وأسلم، ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقات» في ذكر وفدِ عقيلِ ابنِ كعب، فبايع وأسلم، ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقات» في ذكر وفدِ عقيلِ ابنِ كعب، "".

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في باب الزاي صحابياً، فقال

⁽١) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢: ٣٤٩)، وذكر الحديث من رواية ابن أبي الدنيا، وقال: في إسناده ضعف مع إرساله، وقال: «ذو النخامة، لا أعرف اسمه».

⁽٢) انظر: «المرض والكفارات» لابن أبي الدنيا: ص١٩٥.

⁽٣) «الطبقات الكبرئ (١: ٣٠١)، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢: ٣٨٢).

رضي الله عنه: يُزادُ: زيادُ بنُ عبد الله بن مالك الهلاليُّ، ابنُ أختِ ميمونةَ بنتِ الحارثِ الهلاليِّ، ابنُ أختِ ميمونةَ بنتِ الحارثِ الهلاليةِ زوجِ النبيِّ عَلَيْهُ، ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقات» في وفدِ هلالِ بنِ عامرٍ، وقال: «لما قَدِمَ المدينة، توجَّهَ إلى منزلِ ميمونةَ، فدخل النبيُّ عَلَيْهُ وهو عندها». وساقَ بقيةَ الحكايةِ (۱).

ومنه: زيادتُهُ رضي الله عنه على الذهبيّ في البابِ المذكورِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: زيدٌ عير منسوب ليحيى بنِ سعيدِ الأنصاريّ، ذكر أبو داود في «سننه» ما يقتضي أنه صحابيُّ، فقال في بابِ مَن فاتته يعني ركعتي الفجر متى يقضيها؟ بعد إخراجه من طريق محمد بن إبراهيم السهمي، عن قيسِ بنِ عمرو، قال: رأى رسولُ الله على رجلاً يُصَلِّي بعدَ الصبحِ ركعتين، فذكر الخبر (٢٠)، ثم قال في آخرِ البابِ: روى عبدُ ربّه ويحيى بنُ سعيدٍ هذا الحديث «أن جَدَهما زيداً صلَّى مع النبيِّ على النبيِّ على الله على داود، فإن ثبت ذلك، كان زيدٌ المذكورُ صحابياً، ولم يذكروه، وهذا موضعه.

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في باب العين: عبدُ الله بنُ أصرمَ عبدَ عوفٍ، فسياه أصرمَ عبدَ عوفٍ، فسياه النبيُّ عبدَ الله (٥). انتهت.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الحافظِ الذهبيِّ في البابِ [١٢٢/أ]

⁽١) «الطبقات الكبرئ» (١: ٣٠٩). وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢: ٤٨٣).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٢٦٧)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (٤: ١٧٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٢٦٨).

⁽٤) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢٩٧).

⁽٥) انظر: «أسد الغابة» (٣: ١٧٥)، و «الإصابة» (٤: ٨).

المذكور: عبدُ الله بنُ جهيم بنِ الحارثِ بن الصِّمَّةِ (١٠)، فقال رضي الله عنه: لم يَقُل أحدٌ في عبدِ الله بنِ جهيمٍ أنه ابنُ الحارثِ بنِ الصِّمَّةِ ، وإنها ذهبَ ابنُ عبدِ الله بنِ جهيمٍ الأثيرِ إلى أن أبا جهيمٍ بنِ الحارثِ بنِ الصِّمَّةِ غير أبي جهيمٍ عبدِ الله بنِ جهيمٍ، وذهب أبو نعيمٍ وابنُ منده وغيرُهما إلى أنَّها واحدٌ، والذين قالوا: إنها واحدٌ لم يعلوا في نَسَبِه جهيهاً، وركَّبَ المصنفُ من قولِ مَن قال: إنها واحدٌ وأن اسمَهُ عبدُ الله بنَ جهيمٍ هذا التركيبَ، ويلزَمُ أن يكونَ جَدُّه الحارثُ صحابياً، وأن يكونَ عبدُ الله صحابياً، فجهيمٌ إن كان صحابياً فهلا عَدَّه من الصحابةِ، ولم يَعدَّ أحدُ عبدُ الله صحابياً، وإن لم يكن من الصحابةِ فهذا من الغريبِ أن يكونَ الجدُّ صحابياً، والذي هو الابنُ غيرَ صحابيًّ، ولا يُعرَفُ في الصحابةِ من بيوتِ الصحابةِ ورضي الله عنهم -، فيتبيَّنُ بذلك أن الذي قاله ذلك في بيتٍ من بيوتِ الصحابةِ ورضي الله عنهم -، فيتبيَّنُ بذلك أن الذي قاله ذلك في بيتٍ من بيوتِ الصحابةِ ورضي الله عنهم -، فيتبيَّنُ بذلك أن الذي قاله المصنفُ خطأٌ لا توقُفَ فيه (١٠).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في البابِ المذكورِ: عبدُ الله بنُ صفوانَ بنِ قدامةَ التميميُّ، وَفَدَ مع أبيه، وكان اسمُه عبد العزى (٣)، فقال رضي الله عنه: الذي كان اسمُه عبدَ العُزَّىٰ إنها هو عبدُ الرحمنِ بنُ صفوانَ،

⁽١) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ٣٠٢).

⁽٢) انظر ترجمة عبد الله بن جهيم في: «الكنى والأسهاء» لمسلم (١: ١٩٥)، و«الجرح والتعديل» (٥: ٢١)، و«أسهاء من يعرف بكنيته» للأزدي (٣٦)، و«رجال صحيح مسلم» (١: ٣٤٦)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٦١١) و (٥: ٢٨٤٧)، و «الاستيعاب» (٣: ٢٨٢) و (٤: ١٦٢٥)، و «التعديل والتجريح» للباجي (٣: ١٢٦١)، و «أسد الغابة» (٣: ٢٠٢) و (٦: ٥٥)، و «المقتنى في سرد الكنى» (١: ٥٥٥)، و «الإصابة» (٤: ٣٩) و (٧: ٢٢)، و «تهذيب التهذيب» (١: ١٠٥).

⁽٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣١٩).

وفي «الاستيعاب» لابن عبد البر: عبدُ الرحمنِ بنُ صفوانَ بنِ قدامةَ التميميُّ: كان اسمُه عبدَ العُزَّىٰ فسماه رسولُ الله ﷺ عبدَ الرحمنِ، وكان قَدِمَ مع أبيه صفوان، ومع أخيه عبدِ الله على النبيِّ ﷺ (١).

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في البابِ المذكورِ: عبدُ الله ابنُ منيبِ الأزديُّ، له حديثُ في «الأفرادِ» لابن أبي عاصم، وكأنه مرسلٌ (٢٠). فقال ابنُ منيبِ الأزديُّ، له حديثُ في «الأفرادِ» لابن أبي عاصم، وكأنه مرسلٌ (٤٠). فقال الله عنه: فائدةٌ: أسندَ الثعلبيُّ في تفسيرِ سورةِ الرحمنِ من حديثِ عبدِ الله بنِ منيبِ الأزديِّ، قال: «تلا علينا رسولُ الله عليه هذه الآيةَ ﴿ كُلَّ يَوْمِ هُو فَي الرحمن: ٢٩]، قلنا: يا رسولَ الله وما ذاك الشأنُ؟ قال: يغفرُ ذنباً، ويفرِّ عنه في أن الرحمن قوماً ويضعُ آخرين (٣)، فإن كان الحديثُ الذي ذكره ابنُ أبي عاصم في «الأفراد» هو هذا، فلا إرسالَ فيه لظهورِ ما يُخالِفُ الإرسالَ، وإن كان غيره فليُضَف هذا إليه. انتهت.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في البابِ المذكورِ: عبدُ الله بنُ يزيدَ بنِ زيدِ بنِ حصينِ بنِ عمرٍ و الأوسيُّ الخطميُّ (٤)، فقال رضي الله عنه: لم يذكر

⁽١) «الاستيعاب» (٣: ٩٢٨). وانظر ترجمة عبد الله بن صفوان بن قدامة التميمي في: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٦٨)، و«أسد الغابة» (٣: ٢٨١)، و«الإصابة» (٤: ١١٤).

⁽٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٣٧). وانظر: ترجمة عبد الله بن منيب الأزدي في «الجرح والتعديل» (٥: ١٥٢)، و «معجم الصحابة» لابن قانع (٢: ١١٦)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤: ١٧٨٥)، و «الاستيعاب» (٣: ٩٩٨)، و «أسد الغابة» (٣: ٣٩٩)، و «الإصابة» (٤: ٢١١)، وكلهم ذكروا الحديث الذي أشار إليه المصنف.

⁽٣) أخرجه الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (٩: ١٨٤).

وقد أخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١: ٥٥، ٥٥٢ و ٣٧٥: ٣٧٥)، والطبري في «جامع البيان» (٢٣: ٤٠).

⁽٤) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ٣٤١).

خلافاً في صحبة عبدِ الله بنِ يزيدَ الخطميِّ، وقد أنكرها مصعبٌ الزبيريُّ، وقيل: له رؤيةٌ (١).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في البابِ المذكورِ: عبدُ الله بنُ يزيد القاريُّ، هو عبدُ الله بنُ يزيد القاريُّ، هو عبدُ الله بنُ يزيد القاريُّ، هو عبدُ الله بنُ يزيدَ الخطميُّ، جزم بذلك الحافظُ عبدُ الغني بنُ سعيدٍ في كتابه «الغوامض في المبهمات» فأسندَ حديثَ عائشةَ من طريقِ حادِ بنِ سلمة، عن هشامِ بنِ عروة، عن أبيه، عن عائشةَ: أنَّ رجلاً قامَ من الليلِ فقرأ فرفعَ صوتَه بالقرآنِ، فذكره، قال الحافظُ عبدُ الغنيِّ: الرجلُ هو عبدُ الله بنُ يزيدَ الخطميُّ، والحجةُ في ذلك: ما أسند إلى عمرة، عن عائشةَ، أن رسول الله عليهُ سَمِعَ قراءةَ عبدِ الله بنِ يزيدَ الأنصاريِّ، فذكر الحديثَ (٣)، فإن قيل: لا حُجَّةَ لعبدِ الغنيِّ في ذلك؛ لأنه ليس في حديثِ عمرةَ عن عائشةَ أنه عبدُ الله بنُ يزيدَ الخطميِّ، وإنها فيه الأنصاريُّ، فلا الخطميُّ، فلذلك جزم قلنا: لا يُعرَفُ في الصحابةِ عبدُ الله بنُ يزيدَ الأنصاريِّ إلا الخطميُّ، فلذلك جزم الحافظُ عبدُ الغنيِّ بذلك، وقولُ المصنفِ: عبدُ الله بنُ يزيدَ القاري، كأنه [١٢٣/أ] الحافظُ عبدُ الغنيِّ بذلك، وقولُ المصنفِ: عبدُ الله بنُ يزيدَ القاري، كأنه الغنيِّ بذلك، وقولُ المصنفِ: عبدُ الله بنُ يزيدَ القاري، كأنه الغنيِّ .

⁽۱) انظر: ترجمة عبد الله بن يزيد بن زيد الخطمي في «الطبقات الكبرئ» (٦: ١٨)، و «معجم الصحابة» لابن قانع (٢: ١٦٣)، و «الثقات» لابن حبان (٣: ٢٢٥)، و «الإصابة» (٤: ٢٢٧). و انظر: «سؤالات الآجري أبا داود» ص ٢٠٠٠.

⁽٢) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ٣٤١).

⁽٣) «الغوامض في المبهات» ص٥٥. والحديث بدون ذكر اسم القارئ أخرجه أبو داود (١٣٣١، ٣٠) «الغوامض في المبهات» و والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٣: ١٨)، و «شعب الإيمان» (٤: ١٨٤).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في البابِ المذكورِ: عتبةُ بن أبي وقاصٍ هلك كافراً، أبي وقاصٍ الحو سعدٍ أبي وقاصٍ هلك كافراً، كما جزم بذلك ابن فتحون في «تذييله على الاستيعابِ»، وما ذكره المصنف سبقه إليه ابن منده، ولم يذكر سنداً له في ذلك، وذكره في الصحابةِ أبو أحمد العسكريُّ، فقال: عتبةُ بن أبي وقاصٍ، مات في الإسلام، في قال: إنه كان مع المشركين يوم أحدٍ، وأنه هو الذي شَجَّ النبيَّ عَيْقٍ، وكان أصاب دماً في قريش فانتقل إلى المدينةِ قبل الهجرة، ومات في الإسلام، وما ذكره أبو أحمد من أنه مات في الإسلام، عبارةٌ غيرُ مستعملةٍ.

وقوله: «فانتقل إلى المدينة قبل الهجرة»، هذا لا يفيدُ القولَ بالإسلام؛ لأنه كان كافراً يوم أحدٍ، وعلى الجملة فالصوابُ أن عتبة مات كافراً؛ لأن الأصلَ بقاؤُه، ومن يدعي إسلامه يحتاجُ إلى سندٍ صحيحٍ. وقال ابنُ فتحون في «تذييله على الاستيعابِ»: عتبةُ، روى عبدُ الملكِ بنُ عمير، عن جابر بن سمرة، عن نافع بنِ عتبةَ، عن أبيه، قال: سمعتُ رسولَ الله على يقولُ: «تقاتلون جزيرة العربِ..»(٢) الحديث، ترجمَ به غير منسوبِ الباورديُّ، ثم خرجه له، وأظنُّ أن نافعَ بنَ عتبةَ هذا هو نافعُ بنُ عتبةَ بن أبي وقاص، وهو ثم خرجه له، وأظنُّ أن نافعَ بنَ عتبةَ هذا هو نافعُ بنُ عتبةَ بن أبي وقاص، وهو

⁽۱) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (۱: ۳۷۲). وانظر ترجمة عتبة بن أبي وقاص في: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤: ٢١٣٧)، و «أسد الغابة» (٣: ٥٦٥)، و «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ٣٢٠)، و «الإصابة» (٥: ١٩٨)، و «تهذيب التهذيب» (٧: ٣٢٠).

⁽٢) الحديث عن نافع بن عتبة بن أبي وقاص، قال: سمعت النبي على بدون أبيه أخرجه ابن أبي شبية في «المصنف» (٣٧٥٠٤)، وأحمد (٣: ١١٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١: ٤٦٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١: ٤٤٩)، وابن حبان (٦٨٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (٨٣١٢).

صحابي أسلم يوم الفتح، وأبوه عتبة مات كافراً قبل ذلك، فغَلِطَ بعضهم فزاد فيه عن أبيه، فجاء منه هذا، وما ذكره ابنُ فتحون صوابٌ، فقد أخرج الحاكمُ الحديث في ذكر [١٢٣/ب] مناقبِ نافع بنِ عتبة بنِ أبي وقاصٍ من حديثِ جابرِ بنِ سمرة عن نافع بنِ عتبة، قال: «قَدِمَ ناسٌ من العربِ» فذكر الحديث (١)، والحديث رواه أخوه هاشمٌ أيضاً، ذكره الحاكمُ في مناقب هاشم.

ثم قال شيخُنا رضي الله عنه: هذا ما كنتُ كتبتُه أولاً، ثم ظهر سندُ ذلك في «مستدرك الحاكم» في ترجمةِ حاطبِ بنِ أبي بلتعة، فأخرج من طريقِ صفوانَ ابنِ سليم عن أنسِ بنِ مالكٍ أنه سَمِع حاطبَ بنَ أبي بلتعة يقولُ: «أنه طلع النبيُّ بأحدٍ وهو يسيرُ، وفي يَدِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ الترسُ فيه ماءٌ، ورسولُ الله على يغسلُ وجهه من ذلك الماء، فقال له حاطب: مَن فعل بِكَ هذا؟ قال: عتبةُ بنُ أبي وقاصٍ، هَشَمَ وجهي ودَقَّ رَباعِيَّتي بحجرٍ رماني، قلتُ: إني سَمِعتُ صائحاً يصيحُ على الجبلِ قُتِلَ محمدٌ فأتيتُ إليكَ، وكَأَنْ قَد ذَهبَت روحي، قلتُ: أين توجّه عتبةُ ؟ فأشار إلى حيثُ توجه فمضيتُ حتى ظَفِرتُ به فضربتُهُ بالسيفِ فطرحتُ رأسَه فهبطتُ فأخذتُ رأسَه وسَلَبَه وقوسَه، وجئتُ به إلى النبيِّ عَلَيْ فسلَمَ ذلك اليَّ ودعا لي: رضي الله عنك، رضي الله عنك،

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه زيادةً على «حاشية التجريدِ للذهبيّ» في البابِ المذكورِ، قال رضي الله عنه: عِقالُ بنُ خويلدٍ، ذكر ابنُ سعدٍ في «الطبقات» أن النبيّ عَلَيْهِ عرضَ عليه الإسلامَ مرَّ تَينِ، فأبى ثم أسلم في الثالثةِ.

⁽١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٦٩١)، والحاكم في «المستدرك» (٥٨٢٢).

⁽٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥٣٠٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٠٥).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبيّ في البابِ المذكورِ في ترجهةِ عمرَ ابنِ الحكمِ السُّلمِيِّ صاحبِ الجاريةِ السوداءِ، في قولِ الذهبيِّ: وَهِمَ فيه مالكُّ وإنها اسمه معاويةُ (۱). فقال رضي الله عنه: قد رواه مالكُ عن الزهريِّ عن أبي سلمة ابنِ عبدِ الرحمنِ عن معاويةَ بنِ الحكمِ، وقد أخرج ذلك مسلمٌ في "صحيحه" في باب النهي عن الكُهّانِ، وذكر الحطَّ فقال: حدثني محمدُ بنُ رافع [١٢٤/أ] قال: حدثنا إسحاقُ بنُ عيسى، قال: أخبرنا مالكُ عن الزهريِّ بهذا الإسنادِ، يعني حدثنا إسحاقُ بنُ عيسى، قال: أخبرنا مالكُ عن الزهريِّ بهذا الإسنادِ، يعني الإسنادَ الذي فيه الزهريُّ عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن معاويةَ بنِ الحكم، قال مسلم: غيرَ أنَّ مالكاً في حديثه ذكرَ الطِّيرةَ وليسَ فيه ذكرُ الكُهَّانِ (٢٠). انتهى، ورواه مالكُّ عن هلالِ بنِ أبي ميمونةَ عن عطاءِ بنِ يسارٍ عن عمرَ بنِ الحكمِ، فيكونُ الوهمُ محالاً على هلالِ بنِ أبي ميمونةَ، وقد رواه يحيى بنُ أبي كثيرٍ عن هلالِ ابنِ أبي ميمونةَ وقد رواه يحيى بنُ أبي كثيرٍ عن هلالِ

ومنه: اعتراضُهُ رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في حرفِ القافِ في ترجمة قبيصة بن وقاصِ السلميِّ: صحابيُّ، نزلَ البصرة، روىٰ عنه صالحُ بنُ عبيدةَ شيخُ أبي هاشمِ الزعفرانيِّ، لا يُعرَفُ إلا بهذا الحديثِ، ولم يقل فيه: سمعتُ النبيَّ عَلَيْهُ

⁽۱) انظر: "تجريد أساء الصحابة" (۱: ۳۹۷). وانظر ترجمة عمر بن الحكم السلمي في: "معجم الصحابة" لابن قانع (۲: ۲۲۵)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤: ۱۹٤۳)، و"أسد الغابة" (٤: ۱۳۷). وانظر ترجمة معاوية بن الحكم السلمي في: "معجم الصحابة" لابن قانع (۳: ۲۷)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٥: ٢٥٠٠)، و"الاستيعاب" (٣: ١٤١٤)، و"أسد الغابة" (٥: ۱۹۹)، و"الإصابة" (١: ۱۱۸).

⁽۲) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأحمد (٣٩: ١٧٥)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (١٢١٨)، وابن حبان (٢٢٤٧).

ومنه: زيادتُهُ رضي الله عنه على الحافظِ الذهبيِّ في حرفِ الكافِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: لم يذكُر كِلاباً غلامَ العباسِ الذي عَمِلَ المنبرَ، وروايتُه في كتابِ ابنِ سعدٍ من حديثِ أبي هريرةَ (٤)، وقد ذكر باقوما وباقولا وصباحا وإبراهيم في الصحابة، ولا ذكر لهم إلا في حديثِ المنبرِ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في الحرفِ المذكورِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: [١٢٤/ب] ترك كلثومَ بنَ زهدمٍ، وقد ذكر ابنُ منده أنَّ الرجلَ الذي

⁽۱) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (۲: ۱۱). وانظر ترجمة قبيصة بن وقاص السلمي في: «معجم الصحابة» لابن قانع (۲: ۳٤٣)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤: ٣٣٣)، و «الاستيعاب» (٣: ٣٢٣)، و «أسد الغابة» (٤: ٣٦٦)، و «تهذيب الكمال» (٢٣: ٤٩٦)، و «الإصابة» (٥: ٣١٤).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٤٣٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٣٧٥).

⁽٣) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٨: ٢٧٦).

⁽٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرئ» (١: ٢٤٩).

كان يختِمُ قراءته بـ ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَكَدُ ﴾ [الإخلاص: ١]، إنه كُلثومُ ابنُ زهدمِ (١).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبيّ في قوله في الحرفِ المذكورِ: مسروقُ بنُ الأجدعِ (٣)، فقال رضي الله عنه: ما ذكره الحافظُ في مسروقِ بنِ الأجدعِ ليس بالمشهورِ، والمشهورُ أنه من التابعين، بل عَدَّه الحاكمُ في الطبقةِ الثانيةِ من التابعين.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في الحرفِ المذكورِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: مُطرِّفُ بنُ عبدِ الأعلىٰ بنِ عمرِو بنِ ربيعةَ، وفد على النبيِّ ﷺ في

⁽۱) انظر: «التوحيد» لابن منده ص٦٥. وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٥: ٤٣٥) نقلًا عن ابن منده، والحديث دون ذكر اسم الرجل أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣)، والنسائي (٩٩٣) عن عائشة.

⁽٢) انظر: «تجريد أسياء الصحابة» (٢: ٤٢). وانظر ترجمة مالك بن بحينة في «أسد الغابة» (٥: ١١)، و «تهذيب الكمال» (٢٧: ١٢٤)، و «الإصابة» (٥: ٥٢٧).

⁽٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٧٧). وانظر ترجمة مسروق بن الأجدع في: «الطبقات الكبرئ» (٦: ٧٦)، و«التعديل» (٨: ٣٩٦)، و«أسد الكبرئ» (٥: ١٥٠).

وفدِ عقيلِ، فبايعوا وأسلموا، ذكره ابن سعد في «الطبقات»(١).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الحافظِ الذهبيِّ في الحرفِ المذكورِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: يُذكَرُ هنا مهلَّبُ بنُ أبي صفرة (٢)، ذكره الحاكمُ في «تاريخ نيسابور» في الصحابةِ الذين وردوا نيسابور، فقال: ومنهم المهلَّبُ بنُ أبي صفرة، حدثنا بكرُ بنُ محمَّدِ بن حمدانَ الصيرغيُّ بمروَ قال: حدثنا أبو شعيبِ عبدُ الله بنُ الحسينِ الحرانيُّ، قال: حدثنا يزيدُ بنُ مروان، قال: حدثنا زيادُ بنُ عبدِ الله أبو موسى، قال: دخلتُ على هندِ بنتِ المهلَّبِ وهي امرأةُ الحجاجِ بنِ يوسف، فرأيتها بيكِها مِغزَلُ تغزِلُ، فقلتُ: تغزلين وأنتِ امرأةُ الخليفة؟ فقالت: سمعت فرأيتها بيكِها مِغزَلُ تغزِلُ، فقلتُ: تغزلين وأنتِ امرأةُ الخليفة؟ فقالت: سمعت أبي يقولُ: قال [١٢٥/أ] رسول الله ﷺ: «أطولُكن طاقاً أعظمُكنَ أجراً، وهو يطردُدُ الشيطانَ ويُذهِبُ حديثَ النفسِ» (٣) وفيها قاله الحاكمُ نظرٌ؛ لاحتمالِ يطردُدُ الشيطانَ ويُذهِبُ حديثَ النفسِ» أبي صفرةَ عمَّن سَمِعَ النبيَّ عَلَيْ، وقال: وإن الترمذيُّ في الجهاد (٤).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيِّ في الحرفِ المذكورِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: تَـرَكَ مِينا الذي صنع المنبرَ (٥)، وقد ذكره المنذريُّ.

⁽١) في «الطبقات الكبرئ» (١: ١٠ ٣): «مطرِّف بن عبد الله بن الأعلم بن عمرو بن ربيعة».

⁽٢) انظر ترجمة المهلب بن أبي صفرة في: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٦: ٣١٧١)، و «الاستيعاب» (٤: ٢٦٩٢)، و «أسد الغابة» (٦: ٤٣٤).

⁽٣) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٦: ٣٠٣) نقلًا عن «تاريخ نيسابور».

⁽٤) أخرج له الترمذي في سننه (١٦٨٢) عن المهلب بن أبي صفرة عمن سمع النبي على يقول: «إن بيّتكم العدو فقولوا: حم لا ينصرون».

⁽٥) وذكره ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (١: ٣٤٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيّ في حرف الهاءِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: هوذَةُ بنُ خالدِ بنِ ربيعة العامريّ، لم يذكره المصنّف، وقد ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ»، في وفد عامرِ بنِ صعصعة وابنَه، وقال: فأسلمَ هوذةُ وابنُه وابنُ أخيه، ولم يُسَمِّ ابنَه واسمُه خالدٌ(۱)، وقد سبق في خالدٍ.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيّ في حرف الواو صحابياً، فقال رضي الله عنه: وَردُ بنُ عمرِو بنِ مداشٍ، كان من جملةِ سريَّـة زيدِ بنِ حارثةَ إلى وادي القُرى، وهو من المقتولين رضي الله عنه (٢).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبيّ في الحرفِ المذكورِ في قولهِ: وزرُ ابنُ سدوس الطائيُّ، ذكره ابنُ قانع، واستدركه ابنُ الدباغ على أبي عمر، ويروى أنه لم يُؤمِن بل لَحِقَ بالشامِ وتنصَّر، وفي «النَّسبِ» لأبي عبيدٍ: أن وزرَ بنَ سدوس قتلَ عنترةَ العبسيّ، ثم وفد إلى النبي عليه فلم يُسلِم وقال: لا يملِكُ رقبتي عنزيُّ (٣)، فقال رضي الله عنه: وزرُ هذا هو ابنُ جابرِ بنِ سدوسِ بنِ أصبعِ النبهانيِّ، ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ» في وفدِ طيءٍ، وجزم بأنهم أسلموا (٤).

ومنه: [١٢٥/ب] اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في الكنى حيث لم يسمِّ أبا إسرائيل (٥)، فقال رضي الله عنه: لم يسمِّ المصنِّفُ أبا إسرائيل، وفي «كتاب

⁽١) «الطبقات الكبرئ» (٧: ٥١)، وانظر: «الطبقات الكبرئ» ـ متمم الصحابة ـ ص٠٦. وانظر ترجمته أيضاً في «تهذيب الكمال» (١٩: ٥١٩)، و «الإصابة» (٤: ٣٨٥).

⁽٢) انظر: «الطبقات الكبرئ» (١: ٢٨٤) و «الإصابة» (٦: ٤٧٢).

⁽٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٢٨). و «معجم الصحابة» لابن قانع (١: ٢٢٧)، و «أسد الغابة» (٥: ٤١٧).

⁽٤) «الطبقات الكبرئ» (١: ٣٢١).

⁽٥) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٤٧)، وهو الذي نذر أن يقوم في الشمس و لا يتكلم.

ابنِ عبد البر اسمُه يسير (١)، وفي كلام غير ابنِ عبد البرِّ اسمه قيصر.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبي في جعلِ متن حديثِ أبي جهيم عبدِ الله بن جهيم وحديثِ ابنِ الصِّمَةِ واحداً (٢) ، فقال رضي الله عنه: قولُه: لكنَّ متن الحديثِ واحدٌ ، مردودٌ ، فمتنُ حديثِ أبي الجهيم بنِ الحارثِ بن الصمةِ في تيمُّمِ النبيِّ عَلَيْ لِرَدِّ السلامِ ، ومتنُ حديثِ أبي جهيم عبدِ الله بنِ جهيمٍ في المرورِ بين يدي المصلِّي ، وعما يدلُّ على أنها اثنانِ أمران: أحدهما: أنه لم يَقُل أحدٌ في أن أبا جهيم بنِ الحارثِ أنه عبدُ الله بنُ جهيمٍ ، ويلزَمُ من قال: أنها واحدٌ ، أن يقول: هو عبدُ الله بنُ جهيم بنِ الحارثِ إلى آخرِ نسبهِ ، الثاني: أنه لم يصرِّح أحدٌ في حديثِ عبدُ الله بنُ جهيم بنِ الحارثِ إلى آخرِ نسبهِ ، الثاني: أنه لم يصرِّح أحدٌ في حديثِ المرورِ بأنه ابنُ الصِّمَّةِ ، وإنها يذكرونه بالكنيةِ ، وسهاه السفيانان: عبدَ الله بنَ جهيمٍ ، والقولُ ما قاله السفيانانِ دون غيرهما ، وقولُ عبد الغني في «العمدة» في حديثِ المرورِ عن أبي جهيم بنِ الحارثِ بنِ الصَّمَّةِ ، هذا لم يذكُره أحدٌ من الرواةِ ، وإنها المورِ عن أبي جهيم بنِ الحارثِ بنِ الصَّمَّةِ ، هذا لم يذكُره أحدٌ من الرواةِ ، وإنها قاله عبدُ الغني لاعتقادِهِ أنها واحدٌ ، وليس كذلك .

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في تسميةِ أبي حدرد سلامة بن عمر و (٣)، فقال رضي الله عنه: وقيل: اسمُ أبي حدرد سلمةُ بنُ عمير، وقيل: عبيدٌ، وما ذكره المصنِّفُ من قوله: ابن عمر، لم أقف عليه (٤).

⁽۱) «الاستيعاب» (٤: ١٥٩٧)، وانظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (١: ٢٣٨)، و «أسد الغابة» (٤: ٣٨٥)، و «تهذيب الأسماء واللغات» (٢: ٣١٨)، و «الإصابة» (٥: ٣٣٦).

كلهم ذكروا في اسمه «يسير، قشير، قيس» ولم أجد اسمه قيصر.

⁽٢) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (٢: ١٥٦).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٥٨).

⁽٤) ذكره الأزدي في «أسماء من يعرف بكنيته» ص٣٨. وقد اختلف في اسمه كثيراً، انظر: «التاريخ الكبير» (٦: ١١٩)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢٨٦٩)، و «معجم الصحابة» =

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في الكنى صحابياً، فقال رضي الله عنه: أبو حربِ بنُ خويلدِ بنِ عامرِ بنِ عُقيلٍ، ذكره في «الموردِ [١٢٦/ أ] العذبِ» وأنه أسلم لما عرض النبيُّ ﷺ الإسلامَ بعد أن أباه (١).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبيّ حيثُ لم يُسَمِّ أبا خراشٍ (٢)، فقال رضي الله عنه: لم يسمِّ المصنفُ أبا خراشٍ الهذليّ، وهو في «الاستيعاب» مسمى، وهو خويلدُ بنُ مُرَّةَ القرديُّ، وقردُ بن عمرو بنِ معاويةَ بنِ تميم بنِ سعدِ ابنِ مُذيلٍ، مات في زمان عمر بنِ الخطابِ رضي الله عنه من نَهشِ حَيَّةٍ، وله في ذلك خبرٌ عجيبٌ، ذكره في «الاستيعاب» في آخر ترجمته (٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الحافظ الذهبيِّ في الكنى صحابياً لم يُسمِّه الذهبيُّ، فقال رضي الله عنه: أبو خلفٍ خادمُ النبيِّ ﷺ، ذكر الزمخشريُّ في «ربيع الأبرار» في باب المدح والثناء فقال: أبو خلف، خادمُ رسولِ الله ﷺ «إذا مُدِحَ الفاسقُ اهتزَّ العرشُ وغَضِبَ الرَّبُّ»(٤).

لابن قانع (١: ٢٨٢)، و «الاستيعاب» (٢: ٨٢٠)، و «أسد الغابة» (٢: ٢٠٥)، و «الإصابة»
 (٧: ٧٧).

⁽١) ذكره ابن سعد في «الطبقات الكبرئ» (١: ٣٠٢)، وابن حجر في «الإصابة» (٧: ٧٤).

⁽٢) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (٢: ١٦١).

⁽٣) «الاستيعاب» (٤: ٦٦٣٦). وانظر: «أسد الغابة» (٦: ٨٣) و «الوافي بالوفيات» (١٣: ٢٧٥)، و «الإصابة» (٢: ٥٠٥).

⁽٤) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٧: ٩٢) وقال معقباً على الحديث: «ذكره بغير إسناد، وأظنه سقط منه ذكر أنس». وانظر: «ربيع الأبرار» (٥: ٩٨). والحديث أخرجه أبو يعلى (١٧١، ١٧٢) عن أبي خلف عن أنس، وأيضاً أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦: ١١٥)، وانظر: «تخريج أحاديث الإحياء للغني عن حمل الأسفار» (١: ٥٣٢).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبيّ حيثُ لم يُسَمِّ أبارجاءِ العطارديَّ (۱)، فقال رضي الله عنه: أبو رجاءِ العطارديُّ، اسمُه عمرانُ بنُ مليحانَ، وقد روى له البخاريُّ في بابِ وفد بني حنيفةَ فقال: حدثنا الصلتُ بنُ محمَّدٍ، قال: سمعتُ مهديَّ بنَ ميمونٍ، قالَ: سمعتُ أبا رجاءِ العطارديَّ يقولُ: كنا نعبد الحجرَ فذكرهُ (۲)، ولم يُنبِّه المصنفُ على شيءٍ من ذلك.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيّ في تسميتِه أبي زيدٍ سعدِبنِ عبيدٍ (٣)، فقال رضي الله عنه: اختُلِفَ في اسمِ أبي زيدٍ أحدِ الذين جمعوا القرآنَ، فذكر عباسٌ عن يحيى بنِ معينٍ أنه ثابتُ بنُ زيدٍ، أسنده عنه الدولابيُّ في «الكنى» (٤) ذكره ابنُ عبدِ البرِّ عن عباسٍ عن يحيى، وفي «الاستيعاب»: أبو زيدٍ رجلٌ من الأنصارِ غيرُ هؤلاءِ، قيل: اسمُه أوسٌ، قاله ابنُ المدينيِّ، وقيل: معاذٌ، وفيه نظر، وقد قيل: إنه الذي [١٢٦/ب] جمعَ القرآنَ على عهدِ النبيِّ على وقيل: إنه عمرُو ابنُ عبدِ البرِّ، قال: ولا يصحُّ ذلك (٥)، ويجتمعُ مما ذكره المصنفُ ابنُ أخطبَ، ذكره ابنُ عبدِ البرِّ، قال: ولا يصحُّ ذلك (٥)، ويجتمعُ مما ذكره المصنفُ

⁽۱) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (۲: ۱٦٥). وانظر: ترجمة أبي رجاء العطاردي في: «الطبقات الكبرئ» (۷: ۱۳۸)، و «التبرئ» (۷: ۱۳۸)، و «الاستيعاب» (۳: ۱۲۹)، و «أسد الغابة» (۲: ۱۰۶)، و «الإصابة» (٥: ۱۲۲).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٣٧٦).

⁽٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٦٩). وانظر ترجمته في: «الطبقات الكبرئ» (٣: ٤٥٨)، و «التاريخ الكبرئ» (٤: ٤٧)، و «الثقات» لابن حبان (٣: ١٤٧)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٢٥٦)، و «الاستيعاب» (٢: ٠٠٠) و (٤: ١٦٦٧–١٦٦٥)، و «أسد الغابة» (٦: ٤٠١)، و «الإصابة» (٧: ١٣٢).

⁽٤) «الكنى والأسماء» للدولاني (١: ٩٣).

⁽٥) «الاستيعاب» (٤: ١٦٦٤ – ١٦٦٥).

وما ذكرناه ستَّةُ أقوالٍ، والذي ظهر لنا من كلامِ الدولابيِّ وغيرِه: أنه لا يُعرَفُ اسمُه، وقد ذكر المصنِّفُ في القافِ أنه قيسُ بنُ السَّكَنِ(١)، فتكونُ الأقوالُ سبعةً.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الذهبيّ على قولِهِ في ترجمةِ أبي العاصِ صِهرِ النبيِّ عَلَيْ أُسِرَ يومَ بدرٍ ، يُوهِمُ أنه جرى له ذلك يومَ بدرٍ ، وليس كذلك، فقد أُسِرَ أيضاً في بدرِ المقدَّمِ مع عير قريشٍ في سنة ستِّ، وخرج إليهم زيدُ بنُ حارثةَ في مئةٍ وسبعين راكباً، وقيل: هرب منهم وجاء إلى زينبَ بنتِ النبيِّ عَلَيْ واستجار بها فأجارته، وأجار النبيُّ عَلَيْ إجارتَها، ودفع إليه ما أخذ منه من المالِ بطيبِ نفسٍ من الآخذين له، وحملَ المالَ إلى مكة ودفعه لأهلِه، ثم أسلمَ، وقيل: إنه أسره الذين كانوا بسيفِ البحرِ مع أبي جندلٍ، والمشهورُ الأولُ، ولما أسلمَ، هاجرَ إلى النبيِّ عَلَيْ ووردَّ عليه عَلِيْ زوجته زينب (٣).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ صحابياً في الكنى، لم يتعرَّض له المصنِّفُ في «التجريد»، فقال رضي الله عنه: أبو قتادة العدويُّ، قال ابن منده: له صحبةٌ، وقد ذكره المصنِّفُ في «التذهيب» ذلك وأنه مختلف في صحبته.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في الأبناء صحابياً، فقال رضى الله

⁽١) انظر: «تجريد أسياء الصحابة» (٢: ٢٠).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٨١).

⁽٣) انظر: «المعجم الكبير» للطبراني (١٠٥٠). والحاكم في «المستدرك» (٥٠٣٨) عن عائشة. والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٧: ٣٠٤) عن ابن عباس.

وانظر ترجمة أبي العاص بن الربيع صهر النبي عليه في: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤: ٢٣٥)، و «الاستيعاب» (٤: ١٧٠١)، و «أسد الغابة» (٦: ١٨٢)، و «سير أعلام النبلاء» (١: ٣٣٠)، و «الإصابة» (٧: ٢٠٦).

عنه: ابنُ أبي ذَرِّ، قُتِلَ في قضيةِ ذي قَرَدٍ، ذكره ابنُ سعدٍ (١)، ولم أقف على اسمِهِ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ صحابياً فيمن روى عن قرابتِه، فقال رضي الله عنه: خالُ جابرِ بنِ عبدِ الله، ذكره البخاريُّ في ترجمةِ وفودِ الأنصارِ إلى النبيِّ عليه، وفيه: كان عمرو _ يعني ابن دينار _ يقولُ: سمعت [١٢٧/أ] جابرَ ابنَ عبدِ الله يقولُ: شَهِدَ بي خالاي العقبة، قال عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، قال ابنُ عيينة: أحدُهما البراءُ بنُ معرورِ (٢).

ومنه: زيادتُهُ رضي الله عنه على الذهبيّ صحابياً فيمن نُسِبَ إلى قبيلةٍ، فقال رضي الله عنه: رجلٌ من بني عقيل، أسره أصحابُ النبيّ ﷺ، وقال للنبيّ ﷺ وقال للنبيّ الله عنه: «لو قُلتَها وأنت تملِكُ أمرَكَ، أفلحتَ كُلَّ الفلاحِ»، أخرج مسلمٌ حديثَه في النذورِ عن عمرانَ بنِ الحصينِ - رضي الله عنها - (٣).

ومنه: زيادتُهُ رضي الله عنه على الذهبيِّ في هذا النوعِ أيضاً صحابياً، فقال رضي الله عنه: رجلٌ من [بني] (٤) غفارٍ، قيل في قِضيةِ الغابةِ: واحتملت امرأته في اللَّقاح، ذكره ابنُ إسحاقَ وغيرُه (٥).

ومنه: زيادتُ ه رضي الله عنه على الذهبيِّ صحابياً فيمن لم يُعرَف إلا بصاحب

⁽١) «الطبقات الكبري» (٢: ٨٠)، وانظر: «الإصابة» (٢: ٣٣٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٨٩٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤:٢١٦).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٦٤١)، وأيضاً أخرجه أحمد (٣٣: ٩٥)، والدارمي (٢٥٤٧)، والحميدي (٨٥١)، وأبو داود (٣٣١٦)، والنسائي في «السنىن الكبرئ» (٨٥٣٨)، وابن حبان (٤٨٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرئ» (٦: ٥٢١).

⁽٤) زيادة من «سيرة ابن هشام».

⁽٥) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢: ٢٨١).

رسولِ الله عَلَيْ فقال رضي الله عنه: خياطٌ له صحبةٌ بمقتضى الظاهر، ولم يتعرَّض لَهُ المصنِّفُ، وفي «البخاريِّ» في باب المَرقِ، أسند عن أنسِ بنِ مالكِ أن خياطاً دعا النبيَّ عَلَيْ لطعامٍ صَنَعَهُ، وأخرجه في ترجمةٍ قبلَ هذه، وفيه: «فدخل رسولُ الله عَلَيْ علام خياطٍ فأتاه بقصعةٍ» وساقه، وذكر مسلمٌ ذلك أيضاً (۱).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في هذا النوع صحابياً، فقال رضي الله عنه: سلامة بنُ عبدِ الله، عن شيخٍ من أصحابِ رسولِ الله على الذي شهدَ مع النبي على الخندق، ودعا له بطولِ العمرِ، ووصاه بسورِ القلاقلِ ﴿قُلْ مَعْ النبي عَلَيْ الخندق، ودعا له بطولِ العمرِ، ووصاه بسورِ القلاقلِ ﴿قُلْ يَتَأَيُّهُا ٱللَّهَ عَلَى اللَّهُ عَمْرُونَ ﴾ و﴿قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ والمعوِّذتين، وقال له: دَاوِم على قراءَتِهِنَ يُطيلُ الله عمركَ ويكثرُ مالُكَ وولدُك؟»، اجتمع سلامة به، وقد أسلم، أخرج حديثه في آخرِ جزءٍ وأبي المفضّلِ [١٢٧/ب] محمَّدِ بن هند المازيِّ بسنده إلى سلامة أبي الخيرِ بنِ عبدِ الله.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيّ أيضاً في هذا النوع صحابياً، فقال رضي الله عنه: يُذكرُ هنا سنانُ بنُ عبدِ الله الجهنيُّ، عن عَمَّتِه، ذكره الترمذيُّ في بابِ ما جاء في الحجِّ، عن الشيخِ الكبيرِ، فقال: ورُوِيَ عن ابنِ عباسٍ، عن سنانِ ابنِ عبدِ الله الجهنيِّ، عن عَمَّتِه، عن النبيِّ عَلَيْهِ (٢).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في النساءِ الصحابياتِ في حرفِ

⁽۱) أخرجه البخاري (٥٤٣٦)، ومسلم (٢٠٤١)، وأبو داود (٣٧٨٢)، والترمذي (١٨٥٠). وانظر: تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٤٥٣٩).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٩٢٨)، وأيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٦٠٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٢٩٥).

الهمزة صحابية، فقال رضي الله عنه: آمنة بنت أبي سفيان، كانت عند عروة ابن مسعود، له منها داود بن عروة، ذكر ذلك ابن إسحاق في غزوة الطائف، قال ابن هشام: يُقالُ: إن أُمَّ داود ميمونة بنت أبي سفيان، كانت عند أبي مُرَّة بنِ عروة ابن مسعود، فولدت داود بن أبي مُرَّة (۱)، وقد ذكر المصنف في الميم ميمونة بنت أبي سفيان، تزوَّجها عروة بن مسعود (۲)، وقال: ذكرها ابن سعد في «الطبقات»، وأورد أخواتها أمينة زوجة صفوانِ بنِ أمية (۳)، ولم يذكر المصنف آمنة هنا ولا هناك، ولم يذكر آمنة في «الهمزة» وسأنبه عليها في موضعها، ثم نبه عليها بعد ذلك فقال رضي الله عنه: أمينة بنت أبي سفيان، ذكرها المصنف في ترجمة ميمونة بنت أبي سفيان، ذكرها المصنف في ترجمة ميمونة بنت أبي سفيان، وليس هو موضعها.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي حيث لم يذكر حَبْتَ لَهُ أُمَّ سعدٍ من الصحابة في النساء، فقال رضي الله عنه: حَبْتَةُ أُمُّ سعدِ بنِ بُجَيْر، ذكرها في ترجمةِ ولدها، ولم يبين أنها صحابية، وهي صحابيةٌ جاءت بولدِها سعدٍ إلى النبيِّ عَلَيْه، فدعا له وبَرَّكَ عليه، ومسح رأسه (٤).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في ترجمةِ رُميثةَ بنتِ عمرِو ابنِ هاشم، روى يوسف بن الماجشون، عن عاصم بن عمر بن قتادة عنها، وهي جَدَّتُه (٥٠)، فقال رضي [١٢٨/ أ] الله عنه: قولُ المصنِّفِ رحمه الله عن عاصم بنِ عمرَ

⁽۱) انظر: «سيرة ابن هشام» (۲: ٤٨٣).

⁽٢) انظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (٢: ٣٠٦).

⁽٣) «الطبقات الكرئ» (٥: ١٧٣)، وانظر: «الإصابة» (٨: ٤).

⁽٤) انظر: «الإصابة» (٨: ٧٨).

⁽٥) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢٦٩)، وانظر ترجمة رميثة بنت عمرو بن هاشم في:=

ابنِ قتادة عنها، وهي جَدَّتُه مُتَعَقَّبٌ من جهةِ سقوطِ محمودِ بنِ لبيدٍ وهو الراوي عنها وهي جَدَّتُه، وقد أسند الطبرانيُّ في «معجمه الأوسط» من حديثِ شيخِه محمَّدِ بنِ محمَّدِ التهارِ، قال: حدثنا أبو الوليدِ الطيالسيُّ، وموسى بنُ إسهاعيلَ، قالا: حدثنا يوسفُ بنُ يعقوبَ بنُ الماجشون، قال: حدثني أبي، عن عاصم بنِ عمرَ بنِ قتادة، عن محمودِ بنِ لبيدٍ، عن جَدَّتِه رميثة، قالت: «سمعتُ رسول الله عليُّ ولو أشاء أن أقبَل موضعَ الخاتم منه لقربي منه لفعلتُ، وهو يقول: اهتزَّ عرشُ الرحمنِ يومَ ماتَ» يريد بذلك سعد بن معاذ، قال الطبرانيُّ: لا يُروَى هذا الحديثُ عن رميثة إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ به يوسفُ الماجشونُ، هذا كلامُ الطبرانيِّ (۱)، وظهر منه تعقّبُ آخرُ على المصنِّفِ في قوله: روى يوسفُ الماجشونُ عن عاصم، وإنها رواه عن أبيه يعقوبَ عن عاصم، فلو قال: روى يعقوبُ الماجشونُ عن عاصم، ولها لكان قويهاً.

ومنه: زيادتُهُ رضي الله عنه على الذهبي في حرف الزاي صحابية، فقال رضي الله عنه: زينبُ بنتُ الحارثِ التي سَمَّت النبيَّ عَلَيْ في الشاة بخيبر، قال السهيليُّ: روى معمرٌ عن الزهريِّ أنه قال: أسلمت، فتركها النبيُّ عَلَيْهُ، قال معمر: هكذا قال الزهريُّ: أسلمت، والناسُ يقولون: قتلها وأنها لم تُسلِم (٢).

ومنه: زيادَتُـه رضي الله عنه على الحافـظِ الذهبيِّ في هذا الحرفِ أيضاً

^{= «}الطبقات الكبرئ» (٨: ٢٢٧)، و «الاستيعاب» (٤: ١٨٤٦)، و «أسد الغابة» (٧: ١١٩)، و «تهذيب الكمال» (٣٥: ١٧٨)، و «تهذيب التهذيب» (١٢: ٤٢٠).

⁽١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٣٢).

⁽٢) انظر: «الروض الأنف» (٧: ١١١-١١٢)، وانظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (١: ١٦٢)، و «الإصابة» (٨: ١٥٥).

صحابيةً (١)، فقال رضي الله عنه: زينبُ بنتُ عبدِ الله بنِ أبي سلولٍ، تزوَّجها ثابتُ ابنُ قيسِ بنِ شهاسٍ، فاختلعت منه، ذكرها [١٢٨/ب] الدار قطنيُّ في «السنن»(٢) وهو غريبُ.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيّ في حرفِ السينِ صحابيةً، فقال رضي الله عنه: سدرةُ مولاةُ ضُباعةَ بنِ الزبيرِ الهاشمية، صحابيةٌ أرسلتها ضُباعةً إلى رسولِ الله على بقصعةٍ صغيرة، فيها طعامٌ، فوجدتهُ سدرةُ في بيتِ أُمِّ سلمة، فقال رسول الله على نصاعةُ أرسلتكِ؟ قالت سدرةُ: نعم يا رسولَ الله، وهي قصةٌ فيها معجزةٌ للنبي على ، روتها كريمةُ بنتُ المقدادِ، قالت: سمعتُ أُمِّي ضباعةَ بنت الزبير، فذكر ذلك أبو الربيع بن سالم.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيّ في هذا الحرفِ أيضاً (٣)، فقال رضي الله عنه في «حِليةِ الأولياءِ» لأبي نعيمٍ في سلمى بنتِ قيسٍ، أنها كانت إحدى خالاتِ النبيِّ عَيْلِهُ قد صلَّت معه القبلَة بن (٤).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في حرف العين صحابية، فقال رضي الله عنه: عاتكةُ بنتُ الصلتِ أختُ أميةَ بنِ [أبي] (٥) الصلتِ، قال السهيليُّ

⁽١) أنظر: «تجريد أسهاء الصحابة» (٢: ٢٧٣).

⁽٢) أخرجه الدارقطني (٣٦٢٩) عن أبي الزبير. وانظر «غوامض الأسهاء المبهمة» (٢: ٥٤٥).

⁽٣) ذكرها الذهبي في «تجريد أسهاء الصحابة» (٢: ٢٧٨).

⁽٤) أخرج الحديث عنها أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢: ٧٧)، وأحمد (٤٥: ١٠٣)، وأبو يعلى (٢٠٠٠)، وأبو يعلى (٧٠٧٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤: ٢٩٦).

وانظر ترجمتها في «الثقات» لابن حبان (٣: ١٨٤)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٦: ٣٣٥١)، و «الاستيعاب» (٤: ١٨٦١)، و «الإصابة» (٨: ١٨٥)، وكلهم ذكروا كنيتها أم المنذر الأنصارية.

⁽٥) زيادة يقتضيها السياق.

في «التعريف والإعلام»: قد أسلمت عاتكةُ أختُ أميةً، وساق عنها قصةً أخيها(١).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على الحافظ الذهبيّ في قوله في ترجمة عزة بنتِ خابلِ الخزاعية، روى عنها ابنُ أختها عطاءُ بنُ مسعودٍ في «كتاب ابن أبي عاصم »(٢)، فقال رضي الله عنه: الذي روى عن عَزَّةَ بنتِ خابلِ إنها هو مسعودٌ والدُعطاء، لا عطاءُ، وقد روى الطبرانيُّ ذلك في «معجمه الأوسط» فقال: حدثنا عباسُ محمَّدُ بنُ عليِّ الصائغُ، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ المنذرِ الحرانيُّ، قال: حدثنا عباسُ ابنُ أبي شملة، عن موسى بن يعقوب الزمعيِّ، عن عطاء بنِ مسعودٍ، عن أبيه، عن عَمَّتِه عَزَّةَ بنتِ خابلٍ، أنها أخبرته: «أنها أتت النبيَّ عَنِي فبايعها على أنك لا تزنين ولا تسرقين ولا تَعْدِين فتُبدِين أو تُخفِين، فقلتُ: أما والله المُبدى [٢٩١/أ] فقد عرفتُه، وأما الوأدُ الخفيُّ فلم أسأل عنه رسولَ الله عَنِي ولم يخبرني، وقد وقع في نفسي أنه إفسادُ الولدِ، فوالله لا أقتُلُ لي ولداً أبداً» قال الطبرانيُّ: لا يُروَىٰ هذا الحديثُ عن عزة بنتِ خابلِ إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ به موسى بنُ يعقوبَ، ولم يروه عن موسى بنِ يعقوبَ الإعباسُ بنُ أبي شملةَ وابنُ أبي فُديكِ (٣).

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الذهبيِّ في ترجمةِ أُمِّ زُفَرَ: كان بها

⁽١) ذكرها ابن حجر في «الإصابة» (٨: ٢٢٨) وفيه: «ذكرها السهيلي في مبهمات القرآن في أواخر تفسير سورة الأعراف».

⁽٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢٨٧)، وانظر: «الآحاد والمثاني» (٦: ٨٦).

⁽٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢٨٤)، وأيضاً أخرجه في «المعجم الكبير» (٢٤: ١ ٣٤)، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣: ١ ٣٤٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٧: ١٩٣).

جنونٌ، ذُكِرَت في حديثٍ مرسلٍ (۱)، فقال رضي الله عنه: ليس بمرسلٍ، بل هو مسندٌ؛ لأن الحديث الذي أخرجه البخاريُّ أو لا في بابِ من يصرع بالريح، قال فيه: حدثنا مسدَّدٌ، قال: «حدثنا يحيئ عن عمران، قال: حدثني عطاء بنُ أبي رباحٍ، قال: قال لي ابنُ عباسٍ: ألا أريكَ امرأةً من أهلِ الجنةِ؟ قلتُ: بلي، قال: هذه المرأةُ السوداءُ أتت النبيَّ عَلَيُّ فقالت: إني أُصرَعُ، وإني أتكشَّفُ، فادعُ الله لي، قال: إن شئتِ صبرتِ ولك الجنةُ، وإن شئتِ دعوتُ الله لك أن يعافِيكَ، قالت: أصبرُ، فقالت: إني أتكشَّفُ فادعُ الله أن لا أتكشَّف، فدعا لها»، قال البخاريُّ: وحدثنا عمرًد، قال: أخبرنا خلدٌ، عن ابنِ جريج، قال: أخبرني عطاءُ أنه رأى أُمَّ زفر تلك امرأةً طويلةً سوداءَ على سترِ الكعبةِ (۲)، فهذا السندُ الثاني ليس فيه إرسالُ؛ لأن عطاء الراوي عن ابنِ عباسٍ أخبر أنه رآها، فأين الإرسال؟

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيِّ في الكنى صحابيةً، فقال رضي الله عنه: أُمُّ يوسفَ في «مصنف عبد الرزاق»: شَرِبَت بولَ النبيِّ ﷺ.

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيِّ في ذكرِ أُختِ فلانٍ صحابيةً، فقال رضي الله عنه: أختُ الربيعِ مذكورةٌ في كسر الثَّنيَّةِ (٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيِّ في بابِ بنتِ فلانٍ صحابيةٌ، فقال

⁽۱) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (۲: ۳۲۰)، وانظر ترجمتها في: «الاستيعاب» (٤: ١٩٣٨)، و «أسد الغابة» (٧: ٣٢٢)، و «تهذيب الكمال» (٣٥: ٣٦١)، و «الإصابة» (٨: ٣٩٤)، و «تهذيب التهذيب» (١: ٤٦٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٥٢)، ومسلم (٢٥٧٦)، وأحمد (٥: ٢٩١).

⁽٣) حديث كسر الرّبيّع ثنية جارية، أخرجه البخاري عن أنس (٢٧٠٣)، وأحمد (٢٠: ١٢٩)، وأبو داود (٤٥٩٥).

رضي [١٢٩/ب] الله عنه: يُذكَرُ هنا بنتُ خالدِ بنِ سنانٍ، حديثُها في الحاكم، وهو قولُه: وَوِيَت أَخبارٌ في خالدِ بنِ سنانٍ وابنتِه: دخلتُ على رسولِ الله ﷺ، وقولُه: ابنُ أخي ضيَّعُه قومُه، ثم ذكر الحاكمُ أنَّ سماكَ بنَ حربٍ قال: إن ابنَ خالدِ بن سنانٍ أتى النبيَّ ﷺ فقال: «مرحباً بابنِ أخي» (١) وقد ذكر المصنفُ ابنَ خالدِ بنِ سنانٍ أتى النبيَّ ﷺ فقال: «مرحباً بابنِ أخي» (١)

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «حاشية التجريد» للذهبي في قوله: بنتُ أي سبرة، ذُكِرَت في ترجة أمِّ معاذ، ذكرها أبو نعيم (٣)، فقال رضي الله عنه: في «صحيح البخاري» في باب بيعة النساء في حديث أُسيدٍ عن أُمُّ عطية، قالت: بايعنا رسولُ الله عليه والت في الته أله الله وابنة أبي سبرة بايعنا رسولُ الله عليه وامرأة معاذ (٤)، وفي ذلك فوائدُ منها: ثبوتُ صحبة امرأة معاذ أبي سبرة في حديثٍ في «صحيح البخاريّ»، ومنها: الشّكُ في أنها امرأة معاذ أو غيرُها، وقد جزم المصنّف في ترجمة زوجة معاذ بها يقتضي أنها غيرُ هذه سبرة، ولم يذكر المصنّف في ترجمة أمِّ معاذ المرأة التي ترجم عليها هنا، وهي بنتُ أبي سبرة، ولم أقف في الجديثِ على أمٌ معاذ وإنها فيه امرأة معاذ، وفي «البخاريّ» في سبرة، ولم أقف في الجديثِ على أمٌ معاذ وإنها فيه امرأة معاذ، وفي «البخاريّ» في بابِ ما نُمِي من النّوحِ والبكاء، الجزمُ بأن ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذ (٥).

⁽١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٧٣) عن ابن عباس، وأخرجه أيضاً الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧٩٣)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢: ٤٢١).

⁽٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢١٣).

⁽٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٣٣٩)، وانظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٦: ٣٥٨٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (٧٢١٥)، وأحمد (٤٥: ٢٨٥).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٣٠٦).

ومنه: زيادتُه رضي الله عنه على الذهبيّ في البابِ المذكورِ صحابية، فقال رضي الله عنه: ينبغي أن يُذكرَ هنا بنتُ عوفٍ الختعميّ، التي سألت عن حَجِّها عن أبيها، وبان ذلك بطريقٍ فيها سؤالُ حصينِ بنِ عوفٍ الختعميّ نحو ذلك، أخرجها ابنُ ماجه(١).

فهذه نبذةٌ يسيرةٌ من كلامِهِ في هذا الفَنِّ وأنواعه، ولولا الإطالةُ لذكرنا قدراً زائداً على ذلك، والله أسألُ أن يجعَلنا وإياه مع الذين أنعمَ عليهم، وحسن أولئك [١٣٠/أ].



⁽۱) أخرجه ابن ماجه (۲۹۰۷، ۲۹۰۷) عن ابن عباس. وحديث المرأة الخثعمية تستفتي رسول الله على والحديث مشهور أخرجه أحمد (۳: ۳۷۸)، والبخاري (۱۸۵٤)، ومسلم (۱۳۳۵)، وأبو داود (۱۸۰۹)، والترمذي (۹۲۸)، والنسائي (۲۲۳۵)، وابن حبان (۳۹۸۹).

لكن من طريق ابن ماجه (٢٩٠٨) سؤال أخيها تبين أنها بنت عوف الخثعمية كما أشار المصنف.

ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في أصولِ الدياناتِ(١)

فمن ذلك: قولُه في العقيدةِ: أصولُ الدين: معرفةُ أدلَّةِ إثباتِ واجبِ الوجودِ لذاتِه وصفاتِه والقائم بِحُجَّتِه وأمرِ المعاد.

ومن جملة ما وقع له من اللطائفِ في ذلك: أنه استنبطَ في كتابِهِ «المنصوصِ والمنقولِ عن الشافعيِّ في الأصولِ» من خُطبة «الرسالة» مسائلَ من أصولِ الدينِ، فقال رضي الله عنه: إعلَم أن الشافعيَّ رضي الله عنه تعرَّضَ في هذه الخطبة لأمورٍ تتعلَّقُ بأصولِ الدينِ، فنذكر ذلك:

فبداً الشافعيُّ رضي الله عنه بأوَّلِ سورةِ الأنعامِ لَمَا فيها من التنبيهِ على الدلالةِ على حَدَثِ العالمِ، وهي أوَّلُ مسائلِ أصولِ الدينِ عند جمعٍ من المصنِّفين، وفيها إثباتُ الخالقِ واجبِ الوجودِ وقِدَمِه (٢).

ثُمَّ أردفَ ذلك بقولِهِ: والحمدُ لله الذي لا يُؤدَّىٰ شُكرُ نِعمَةٍ من نِعَمِه، الا يُعدَّةُ شُكرُ نِعمةً حادثةً يجبُ الا بنعمةٍ حادثةٍ تُوجِبُ على مُؤَدِّى شُكرِ ماضي نِعَمِه بأدائِها، نعمةً حادثةً يجبُ شكرُه (٣) بها، ففيه مسألةٌ رابعةٌ من مسائلِ أصولِ الدين، وهي: أنَّ الأفعالَ كُلَّها

⁽١) ذكر الجلال هذا الفصل في آخر الترجمة: الورقة (٦١/ أ).

⁽٢) انظر: «الرسالة» ص٧.

⁽٣) في «الرسالة»: «يجبُ عليه».

بخلقِ الله لا بخلقِ العبدِ (١)، وبيانُ ذلك أنه قال: إن شُكرَ العبدِ للنعمةِ، نعمةٌ جديدةٌ من الله من قِبَل أنه هو الذي وفَّقه للشكرِ، وهذا واضحٌ.

وقولُه رضي الله عنه: «ولا يبلغُ الواصفونَ كُنه عَظَمَتَهِ»، فيه مسألةٌ خامسةٌ من مسائلِ أصولِ الدين: وهي أنَّ كُنهَ حقيقةِ الله تعالى هل هي معلومةٌ للبشرِ أم لا؟ الذي عليه جهورُ المحققين: المنعُ، كها هو صريحُ كلامِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه، قال شيخنا الوالد رضي الله عنه في «منهج أصول الدين»: وهو المختارُ خلافاً لكثيرِ من المتكلِّمين، والمتأخرون اختاروا ما اقتضاهُ كلامُ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه من جهةِ أن المعلومَ [١٣٠/ب] لنا ليس إلا الوجود، والصفاتِ الإضافية، والصفاتِ السلبية، والعلمُ بهذه الأمورِ ليس العلمُ بكنهِ الحقيقةِ، فوجبَ أن لا يحصُلَ العلمُ بكنهِ حقيقةِ الذاتِ المقدسةِ.

وفي قوله رضي الله عنه: ولا يبلغُ الواصفونَ كُنهَ عَظَمَتِه، ما يبيِّنُ غيرَ ذلك من مسائلِ أصولِ الدينِ من أنه تعالى ليس بجوهر ولا عَرَضٍ ولا جِسم، وأنه ليس في مكانٍ ولا في جهةٍ، وأنه لا يَجِلُّ في شيءٍ من الحادثاتِ ولا في شيءٍ من الحوادثِ، وكلُّ هذه صفاتُ سُلُوبٍ.

وفي قولِه رضي الله عنه: «وهو كما وَصَفَ نفسَه»، يعني في كتابِهِ أو على لسانِ نَبِيِّه، ففي ذلك إثباتُ الصفاتِ الثمانيةَ وهي: الحياةُ، والعلمُ، والقُدرةُ، والإرادةُ، والسماعُ، والإبصارُ، والكلامُ، والبقاءُ.

فإن قال قائـل: هل يُوجَدُ من قولِ الشافعيِّ رضي الله عنه: وهو كمـا وصف نفسه، أنَّ أسماءَ الله تعالى توقيفيةٌ، فلا يُطلَقُ عليه إلا ما جاء في كتابهِ، أو

⁽١) وهو مذهبُ أهلِ السنّةِ والجماعة، وصنّف فيه البخاري «خَلْقُ أفعالِ العباد».

صَحَّ عن نَبِيِّه ﷺ ولو بطريقِ الآحادِ، كما صحَّحه جمعٌ من أصحابِهِ؟ قلنا: قد أردف ذلك بقوله: وفوق ما يَصِفُه به الواصفون من خَلقِه، وقال في آخرِ خُطبَةِ «الرسالة»: فنسأل الله المبتدي لنا بنِعَمِه قبل استحقاقِها، الله يمِها علينا مع تقصيرِنا في الإتيان بها أوجبَ علينا من شُكره، وهذا يدُلُّ على أنه لا يُشتَرَطُ في نحو ذلك التوقيف، وهو أحدُ المذاهبِ المعروفةِ، ولا خلافَ أنه لا يجوزُ إطلاقُ ما أوْهَم نقصاً.

ثم قال شيخُنا الوالدُرضي الله عنه في «المنصوص والمنقول»: [١٣١/أ] ومن مسائلِ أصولِ الدين تفسيرُ الإيهانِ الشرعيِّ، روى الربيعُ عن الشافعيِّ أنه قال: الإيهانُ قولٌ وعملٌ ويزيدُ وينقصُ، وهذا مذهب السَّلَفِ(١)، ثم أخرجَ الأحاديثَ الدَّالَةَ على ذلك، قال: ومنها: حديثُ ابنِ عمرَ: «أنَّ الإيهانَ بُنِيَ على خمسٍ: تعبُدُ اللهَ، وتُقيمُ الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحبُّ البيت، وتصومُ رمضانَ»، أخرجُه ابنُ أبي شيبةَ كذلك عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ عَلَيْ (١)، والمخرَّجُ في «الصحيحين» من حديثِ ابنِ عمر: «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ» (١).

ثم ذكرَ أنَّ الإيهانَ إذا ذُكِرَ مفرداً استُعمِلَ غالباً على المعنى الشاملِ للقولِ والعملِ والنيةِ، وكذلك الإسلامُ، وكذلك الدِّينُ، وقد يُستعمَلُ الإيهانُ في التصديقِ الخاصِّ، فإذا ذُكِرَ حينتَذِ الإسلامُ فُسِّرَ بالأعمالِ الظاهرةِ، فإذا ذُكِرَ الإحسانُ فُسِّرَ

⁽١) وقد ذكر الإمام أبو عبيد رحمه الله الكثير الطيب من عبارات السلف في هذا المعنى. انظر كتابه «الإيمان».

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣١) (٦: ١٥٧).

 ⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيهان، باب ﴿ دُعَآ وُكَمَّ ﴾: إيهانكم برقم (٨) ومسلم، كتاب الإيهان، باب بيانِ أركان الإسلام برقم (٢٢).

بالعبادةِ مع الخشيةِ والمراقبةِ، وقد يُطلَقُ علىٰ بعضِ الأعمالِ أنها من الإيمانِ، وعلى بعضِ أنها من الإسلام(١٠).

قال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه: ولا يردُ على مذهبِ السلفِ ومنهم الإمامُ الشافعيُّ في تفسيرِ الإيهانِ أنْ يُقال: إذا كان الإيهانُ اسهاً لمجموعٍ ما ذُكِرَ، فينبغي أن يزولَ الاسمُ بزوالِ بعضِه؛ لأنا نقولُ: الزائلُ إما أن يكون معتبراً في تصحيحِ الإيهانِ أو في واجباتِهِ أو في شعائِرِه، وإن لم يكن واجبَه أو في زياداتِهِ بالتطوُّعاتِ التي ليست شعائر، فإن كان الأوَّلَ زالَ أصلُ الإيهانِ، وأُطلِقَ على من تعمَّدَ ذلك الكُفرُ.

ومن ذلك: النطقُ بالشهادتينِ إذا تركه مع الإمكانِ، وإن كان الثاني، زال كمانُ الإيهانِ ويُطلِقُ عليه أنه مؤمنٌ ناقصُ الإيهانِ، وعليه يُحمَلُ حديثُ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ» ونحوُ ذلك [١٣١/ب]، ويُطلَقُ عليه فاسقٌ وليس بكافر ولا يخلَّدُ في النارِ، وإن كان الثالثَ زال كهالُ الإيهانِ لكن لا يحصل عليه دَمٌ ويُطلَقُ عليه مؤمنٌ ناقصٌ، ولا يُطلَقُ عليه فاسقٌ، وإن كان الرابعَ فلا يزولُ شيءٌ من الإيهانِ ولا يحصلُ دَمٌ ولا فِسقٌ، غيرَ أنه لا يَصِلُ إلى رُتبةِ من زادَ عليه في الخيراتِ.

ونَظَّرَ العلماءُ ذلك بنظائرَ: أحدُها: الشجرةُ إذا زال أصلُها زالت، وإن زالت أغصائها فلا يزولُ إطلاقُ اسمِ الشجرةِ، الثاني: الإنسانُ ما تقومُ به حياته، وما هو مكمِّلٌ لذاتِهِ من يَديهِ ورجليهِ ونحوها، الثالثُ: الصلاةُ والحجُّ ونحوهما

⁽١) وللإمام الحافظ ابن رجب تفريق وتفصيل نافعان في كتابه «جامع العلوم والحكم» ص٣٩ فها بعدَها.

الاسمُ للمجموع، ومنه ركنٌ، ومنه واجبٌ في الحجِّ، ومنه بعضٌ في الصلاةِ يُجبَرُ بسجودِ السهو، ومنه تطوُّعٌ لا يحتاجُ إلى الجبرِ.

وقال رضى الله عنه في «تفسيره» في سورة الفاتحة (١): قلتُ: وظهر لي أنَّ من أولِ السورةِ إلى قولِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُهُ ﴾ إشارةٌ إلى المقاماتِ الثلاثِ: مقام الإيمانِ والإسلام والإحسانِ المفسَّرةِ في حديثِ جبريلَ عليه السلام، ففي: ﴿بِنَدِ اللَّهِ الرَّحْمَانُ الرَّحِيدِ * الْحَدَدُ يَلَّهِ رَبِّ الْعَالَ بِاللهِ ذاتِه وصفاتِه، والإيمانُ بملائكتِه الذين هم من رَبِّ العالمين، وكُتُبه ورُسُله الذين جاؤوا بكتبه، فإنَّ رُسُلَه رأسُ العالمين، وفي ذلك الإيمانُ بالقدرِ كُلِّه خيرِه وشرِّه، فإنه لا يكونُ في العالمين شيءٌ إلا بخلقٍ رَبِّهم، والإيمانُ بالبعثِ الآخر حصل من قولِهِ: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، ومقامُ الإسلام فبالنُّطقِ بالتوحيدِ، وقد حصل من النطقِ بـ ﴿ بِنـــــــ اللهِ و ﴿ الْحَــمَدُ يِلَّهِ ﴾ وفيه الشهادةُ للرُّسل بالرسالةِ ، وقد حصل من النطق بالحمد لله ربِّ العالمين، على اختلافِ أحوالهم، ومن جمُّلةِ ذلك رسالةُ الرسلِ، وإقامُ [١٣٢/ أ] الصلاةِ، وإيتاءُ الزكاةِ، وصومُ رمضانَ، وحَجُّ البيت، كُلُّهُ من حمدِ الله؛ لأنه بمعنى الشكرِ عند قوم، والشكرُ امتثالُ جميع الأوامرِ واجتنابُ جميع النواهي، وذلك هو الإيمانُ الكاملُ والإسلامُ الكاملُ، فلما حصلت هذه الأمورُ من العبدِ، جاء مقامُ الإحسانِ وهو أن تعبُّدَ اللهَ كأنَّكَ تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراكَ، من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾.

واختار رضي الله عنه في جوابِ السؤالِ عن الإيمان: أن يقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله، خلافاً لما اختاره النووي في «شرح مسلم»، ونَسَبَه للمحقِّقين (٢)، وقال

⁽١) هذه الفائدة من زيادات العَلَمَ على ترجمة الجلال.

⁽٢) «شرح النووي على مسلم» (١: ١٥٠).

شيخُنا رضي الله عنه: إنّ ما اختاره هو مذهبُ السلفِ، ونسبه الإمامُ فخرُ الدين في «مناقب الشافعيِّ» (١) للشافعيِّ رضي الله عنه، قال: ولذكرِ المشيئةِ فيها نحنُ فيه وجوهٌ:

أحدها: إنَّ المؤمنَ على الحقيقةِ مَنْ كان من أهلِ الجنةِ، وإنها يكونُ ذلك لمن ماتَ على الإيمانِ الذي يحصُلُ به النجاةُ، والواحدُ منا غيرُ معصومٍ، ولا يدري ما يكونُ منه، والذي يعلَمُ ذلك هو اللهُ تعالى، فإذا قال: أنا مؤمنٌ إن شاءَ اللهُ فهو على معنى: أنا مستمرُّ على ما أنا عليه إن شاءَ اللهُ، وهذا الوجه فيه النظرُ إلى الخاتمة.

الوجه الثاني: إنَّ الصفاتِ التي تختَلِفُ رُتَبُها ولها رتبةُ كمالٍ ينصَرِفُ الوصفُ عند الإطلاقِ في المخاطبةِ إلى الرُّ تبَةِ الكاملةِ، فيكونُ دخولُ المشيئةِ حينئذِ للخوفِ من النقصانِ.

الوجهُ الثالث هذه الصفةَ صفةُ مَدْحٍ وتزكيةٍ، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَلَا تُزَكُّوا ۗ أَنفُسَكُمُ ﴾ [النجم: ٣٢]، فذكر المشيئةَ خوفًا من أن يَقَعَ في تزكيةِ النفسِ.

الوجهُ الرابعُ: إنَّ الإيهان يُطلَقُ على التصديقِ [١٣٢/ب] وعلى الأعمالِ، والعمل قد يقع معتبراً وقد لا يقعُ. فتكون المشيئةُ راجعةً إلى ما يقعُ من الأعمالِ.

الوجهُ الخامس: إنَّ المرادَ بذلك التبرُّكُ بذكرِ الله تعالى ورعايةُ الأدبِ وفي قوله تعالى: ﴿لَتَدُخُلُنَ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٢٧]، إشارةً إلى تأديبنا بهذا الأدب، وإن كان ذلك مقطوعاً به، وقد جاء من ذلك قوله ﷺ عند مرورِه

⁽١) «مناقب الشافعي» للرازي.

على مقابر المسلمين: «وإنا إن شاءُ اللهُ بكم لاحقون»(١) رواه مسلمٌ عن طريقِ عائشةَ، وكل أحدٍ لا يشُكُّ في أنه لاحقٌ، فذكرُ المشيئة في ذلك تأدُّباً.

فهذه خمسة أوجه لذكر المشيئة، اقتصر إمام الحرمين في «الإرشاد» على معنى الوجه الأولِ منها، ثم هل ذلك على سبيل الوجوب؟ نُسِبَ إلى جماعة من السلف من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم: الوجوب، وعليه ترجم اللالكائي، ولم أقف على نَصِّ للشافعيِّ رضي الله عنه في شيءٍ من ذلك، ولكنَّ مذهبه مذهب السلف.

ومن كلامه في ذلك: أن إمامَ الحرمينِ قال في «الإرشاد»: أن محبةَ العبدِ لِرَبِّهِ إِذَعانُهُ إِليه وانقيادهُ لطاعتِه، فإنَّهُ تعالى متقدِّسٌ أن يميلَ أو يُهال إليه، قال شيخُنا رضي الله عنه في «المنهج»: كذا قال، وهذا الأخيرُ غيرُ مسلَّم، فالميلُ من العبدِ ليس بمُمتَنِع.

ومن كلامِهِ في ذلك أنه قال: الذي يظهَرُ في تفسيرِ العصمةِ أن معناها ملكةٌ دينيةٌ حاجزةٌ بين العبدِ وبينَ المعصيةِ، واجبةٌ لصفةِ النُّبُوَّةِ والمَلكِيَّةِ وجائزةٌ لغيرهما، ومن وجبت له العصمةُ فلا يقعُ منه كبيرةٌ ولا صغيرةٌ، وأما قبل الوحي من الأنبياءِ فلا يقعُ منهم كبيرةٌ ولا صغيرةٌ على طريق تعمُّدِ ذلك، وما ورد مما يخالِفُ [١٣٣/ أ] ذلك مُؤوَّلُ على مكروهٍ وعلى نسيانٍ أو نحوِ ذلك، مما لا يقتضي قدحاً، وقال رضي الله عنه: وفي المسألةِ اختلافاتٌ لا نرى ذكرَها، وهذا هو الذي نعتَقِدُه ونقتصرُ عليه.

⁽١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغُرَّة والتحجيل برقم (٢٤٩)، وصحّحه ابن حبّان (٢٤٦)، وفيه تمامُ تخريجه.

وقال رضي الله عنه: إن الأكثر من الأشاعرةِ على تفضيلِ الأنبياءِ على الملائكةِ، وينبغي أن يكونَ محلُّ الخلافِ في غيرِ النبيِّ على النبيُّ على النبيُّ على النبيُّ على الخلقِ أجمعين (١).

فهذه نبذةٌ من كلامه في هذا الفنِّ، أردنا الاقتصارَ عليها؛ لأنه وضعَ فيه تصنيفاً نفيساً وهو بأيدي الناسِ، فلا حاجةَ إلى ذكرِ كثيرٍ منه هنا، وقصدنا بهذه النبذةِ التنبية على غيرِها، ففي ذكرِها كفايةٌ لأولي الألبابِ، والله الموفّقُ للصوابِ.

* * *

هـو التكديـر للأفـراح ماحِ وصفو العيش آل إلى انتزاحِ

⁽۱) قال البجلال بعد ذلك: الورقة (٦٢/ ب): «فهذه نبذة ملخصة من كلامه في أصول الدين، نسألُ الله تعالى أن يتوفانا على العقد الواضح المبين، وقد كمل العمل بذكر فوائد شيخ الإسلام حتى خرجنا عن عادة التراجم، ولكن ذكرنا هذا ليكون تذكرة للعالم بحاله وبياناً لغير العالم ومنفعة لي ولإخواني، بجمع بعض ما سطره في حواشي الكتب المفرقة، فأثبتناه في كتاب ليحوي شيئاً من علومه المحققة، فقد قيل: من تعلق بالحواشي ما حوى شي، لسرعة المحو على الأطراف وذلك مشاهد فوجب به الاعتراف، وختمنا الترجمة بكلامه في أصول الدين؛ لأن من ختم عمله من المكلفين، بالنطق بالشهادتين مع الاعتقاد الصادق عند نزول الموت المحتوم في القضاء السابق، فهو من أهل الجنة بالوعد الصادق، عن هو بالحق ناطق، وحسبنا الله ونعم الوكيل، فنعم الحسيب ونعم الكفيل». ثم أنشأ بعد ذلك مرثيته في أبيه التي مطلعها:

ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في المعاني والبيانِ والبديعِ والمنطقِ والسِّيرِ والمغازي وغيرِ ذلك

قال في كتابِه «زهر الربيع»: الفصاحةُ لغةً: خلوصُ الشيءِ مما يشوبُه من غيرِ جنسِه، ومادَّتُها تدلُّ على الظهورِ والبيانِ، ومنه: أفصحَ الصُّبحُ: إذا بدا ضَوؤُهُ، واللَّبنُ: إذا انجَلَت رَغوَتُه.

واصطلاحاً: في المُفرَدِ: سلامتُه من حروفٍ متنافرةٍ ومخالفةِ القياسِ وتردُّدٍ في معناه إذا لم يكن الإبهامُ مقصوداً، قيل: ومن الكراهةِ في السَّمع، ومن لفظةٍ عاميةٍ أو كثيرةِ الحروفِ(١)، وفي الكلام: سلامتُه من تنافُر حروفِ كَلِمةٍ مع حروفِ أخرى، وضعفُ التأليفِ، والتعقيدُ، مع ما سبقَ في المفردِ، وفي المتكلِّم: ملكةٌ يقتدرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ بما سبقَ مع سلامةِ نُطقِه، وفي اللسان: سلامتُه من الإخلالِ بحرفٍ ما، وفي النطق كذلك مع مراعاة ما سبق، وظهر من دلك أن الفصاحة يُوصَفُ بها المفردُ والكلامُ والمتكلِّمُ والمسانُ والنطقُ، والبلاغةُ لا يُوصَفُ بها المفردُ ويُوصَفُ بها الكلامُ والمتكلِّمُ، ولم يتعرَّضوا [١٣٣/ب] فيها ولا في الفصاحةِ للسّانِ ولا النُّطقِ.

والبلاغةُ لغةً: الفصاحةُ، وهذا يقتضي أنهما مترادفان لغةً(٢)، لكن في

⁽١) انظر: «سر الفصاحة» لابن سنان الخفاجي ص٥٨.

⁽٢) لكنهم فرَّقوا بينهما بأن الفصاحة مقصورة على وصفِ الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظِ مع المعاني. انظر: «سر الفصاحة» ص٩٥.

الاصطلاحِ وقع التغايرُ في المفردِ على ما سبق، فعلى هذا، البلاغةُ في الكلام: مطابقتُه لمقتضى الحالِ مع فصاحَتِه، وهذا تعريفُ الكلامِ البليغِ لا البلاغةِ، ولو قيل: البلاغةُ مطابقةُ الكلامِ الفصيحِ لـمقتضى الحال لكان مناسباً، وقد ذكروا للبلاغةِ حدوداً أكثرها مُزيَّفٌ، فقال بعضهم: هي لمحةُ دالةٌ على دخولٍ، وأُورِدَ عليه: الإشارةُ من غير لفظٍ، وأيضاً فلمحةُ النظرِ دالَّةٌ ولا بلاغةَ، وقيل: البلاغةُ معرفةُ الفصلِ من الوصلِ، وأُورِدَ عليه أن الإنسانَ قد يعرفُ ذلك ولا يُمكِنُه أن يؤلِّفَ ما يختارُهُ من الكلامِ البليغ، وقيل: البلاغةُ أن يصيبَ فلا يُخطِئ، ويُسرِعَ فلا يُبطِئ، وأورِدَ بأنه ليسَ بهانع لدخولِ كُلِّ الصنائعِ فيه، وقيل: الإيجازُ من غير عَجزٍ، والإطنابُ من غير خَطلٍ، وفيه قصورٌ لخروجِ كثيرٍ من أقسامِ البلاغةِ، وقيل: اختيارُ الكلامِ وتصحيحُ الأقسامِ، ولو قيل: اختيارُ فصيحِ الكلامِ وتصحيحُ الأقسامِ، ولو قيل الناطقِ، ولا الناطق من سوءِ إفهامِ الناطق، ولا الناطق من سوءِ إفهامِ السامعِ، لكان قريباً عما قدمناه أو لاً ١٠).

[1/18]

[١٣٤/ب] ومنها: أنه كان يختارُ أن أوَّلَ غزوةٍ غزاها رسولُ الله عَنْوةُ العشيرةِ موافقةً لقولِ زيدِ بنِ أرقم رضي الله عنه، خلافاً لابنِ اسحاقَ وغيرِه، حيث ذهب إلى أن أوَّلَ غزوةٍ غزاها النبيُّ عَنِي غزوةُ الأبواء، ثم بُواطٌ، ثم العُشيرةُ (٢)، وأطال شيخُنا رضي الله عنه الكلامَ على ذلك في «تراجم صحيح البخاري» [١٣٥/أ].

⁽١) بعده بياضٌ في الأصل.

⁽٢) وحكاه عنه البخاري تعليقاً في صحيحه قبل الحديث (٣٩٤٩)، وهو الذي مشى عليه ابن القيّم في «زاد المعاد» (٣: ١٤٨).

ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في التصوُّفِ والوعظِ وغيرِ ذلك

من ذلك قوله: التوكُّلُ: تركُ الوقوفِ ببابِ النفسِ، والوقوفُ ببابِ الرَّبِ. ومن ذلك: أنه اختارَ تفضيل مقام الجهالِ على مقام الجلالِ، قال: لأنَّ مقام الجهالِ مقامُ أهلِ الجنةِ في الجنةِ؛ لقوله: «أُحِلُّ عليكم رضواني، فلا أسخَطُ عليكم بعدها»(١) الحديث، قال: وأيضاً فإنَّ مقامَ الجمالِ مقامُ نبيِّنا عَلَيْ ليلةَ الإسراءِ، ومقامُ الجلالِ هو مقامُ موسى عليه السلام حين تجلَّى رَبُّه للجبلِ فجعله دكاً، ومقامُ نبيِّنا عَلَيْ أفضَلُ.

قال شيخنا الوالدُّ رضي الله عنه: وأفضَلُ أقسامِ المحبَّةِ عندي: أن يُحِبَّ اللهَ لكونه هو المنفردَ بالإلهيةِ، قال: وبه يُشعِرُ قولُه تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمُ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ومن ذلك: أنه اختار تفضيلَ الفقيرِ الصابرِ؛ لأمورِ منها: أنه عَلَيْ عُرِضَتْ عليه مفاتيحُ ذخائرِ الأرضِ، فلم يقبَلها واختارَ عَلَيْ الآخرة، والفقرُ الذي استعاذَ منه رسولُ الله عَلَيْهِ: الفقرُ الاضطراريُّ، والفقرُ الذي اختاره فقرُ اختياريُّ.

وقال في «عقيدته»: الزهدُ في الكُلِّيَّةِ أفضَلُ منه في البعضِ، والوصولُ إلى

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار برقم (٦٥٤٩)، وانظر تمام تخريجه في "صحيح ابن حبّان» (٧٤٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الحقّ من غير طريق العبادة مُحالٌ، والرُّؤيَةُ في دارِ الدنيا محالٌ، والنبوَّةُ أجلُّ من الولاية، ولا تبلُغُ إلى درجةِ النُّبُوَّةِ بالعملِ، والمعجزةُ للأنبياءِ والكرامةُ للأولياءِ، والفراسةُ لسبب، والمحدَّثُ والمكلَّمُ غيرُ الفراسةِ، والحرِّيَّةُ من رِقِّ العبوديةِ باطلٌ، ومن رِقِّ النُّفوسيةِ جائزٌ، والعبوديةُ لا تسقُطُ بحالٍ والصفاتِ جائزٌ، والعبوديةُ لا تسقُطُ بحالٍ والصفاتِ جائزٌ، والعبوديةُ ويعتقدُ أن العبدَ يتنقَّلُ في الأحوالِ حتى يصيرَ إلى نَعتِ الروحانيةِ فيعلَمَ الغيبَ(۱) وتُطوىٰ له الأرض، ويمشي على الماءِ، ويغيبَ عن الأبصار [١٣٥/ ب]، والشكرُ للمريدين حَقُّ، وللعارفين باطلٌ، وغلباتُ الحقِّ على سائر الخلق جائزٌ، والأحوالُ للمتوسِّطين، والمقامتُ للعارفين، والشِّدَّةُ للمريدين، والصَّحوُ أفضلُ من السُّكرِ، ودخولُ العارفِ في الأشياءِ غيرُ قادحٍ، الاصطلامِ (۲)، والإفاقةُ أفضلُ من السُّكرِ، ودخولُ العارفِ في الأشياءِ غيرُ قادحٍ، وإذا صَحَّ التَّوكُّلُ لم يَضُرَّ الادخارُ.

ويَعتقدُ أنَّ التصوفَ ليس بعلم ولا عملٍ، بل هو شيءٌ يُجلَل بها ذاتُ الصوفيّ، وله علمٌ وعملٌ وهو ميزان، والتصوُّفُ غيرُ الفقرِ، وليس للفقيرِ أن يتصرَّف في الأسباب، وللصوفيِّ التصرُّفُ في أحوالٍ لا نهايةَ لها، ولِكُلِّ حالٍ نهايةٌ في الحالِ، والمعرفةُ والإيهانُ والتوحيدُ ليست بأحوالٍ، والوجودُ ليست بحالٍ وهو مصحوبُ العبدِ في الأحوالِ، ومعرفةُ المعترفين غيرُ معرفة المعرفين، والسماعُ للعارفين جائزٌ، وللمريدين باطلٌ، وليس هو بحالٍ ولا قربةٍ، وتركُه أولى على الجملة؛ لكثرةِ آفاتِه وعِظم فِتنتِه.

ومن ذلك: ما أخبرنيهُ بعضُ أحبابِه الأولياء الذين يحضرون ميعادَه، قال:

⁽١) في الهامش ما نصُّه: «أي: بإعلامِ الله، فإنّ الله يعلمُ الغيب بنَفْسِه لا بإعلامِ غيره».

⁽٢) وهو شبيه الفناء.

خطر لي أنَّ الوارِدَ الذي يَرِدُ على الصوفيِّ أو الفقيرِ هل له أصلٌ في السُّنَّةِ؟ وهل يَرِدُ في الرأسِ أو في القلبِ؟ وإذا وَرَدَ في أحدِهما هل له أصلٌ في السُّنَّةِ؟ قال: وجئتُ إلى ميعادِ الشيخ رضي الله عنه أسألُه عن ذلك بعد فراغ الميعادِ، قال: فتكلَّم الشيخُ رضي الله عنه في الميعادِ على العادةِ، ثم أجرى بديهاً قضية الوارداتِ، وقال: إن قال قائل: هل لهذه الوارداتِ التي يذكُرُ ها الصوفيةُ أصلٌ في السُّنَّةِ، قال: قلنا: نعم، واستدلَّ رضي الله عنه بقولِهِ عَلَيْ: "إن لله في دهركم نفحاتٍ فتعرضوا لها" (١) قال الفقير: فقلتُ في سِرِّي: هل يَرِدُ على المؤمنِ والكافرِ؟ فقال شيخنا رضي الله عنه في الحال: إن سألَ سائلٌ وقال: هل يَرِدُ على المؤمنِ والكافرِ؟ فقال شيخنا نعم، تَرِدُ على مؤمنٍ بِحَسَبِه، وعلى الكافرِ غيرَ أن قلبَ الكافرِ عليه رانٌ، ثم قال هذا الفقير في سِرِّهِ: فهل تَرِدُ هذه الوارداتُ في الرأسِ أو في القلب؟

فقال شيخنا رضي الله عنه على الفور: فإن قال قائلٌ: هل تَرِدُ الوارداتُ في الرأسِ أو في القلبِ؟ قلنا: نعم، تَرِدُ في الرأسِ، ثم تنزِلُ، فقال هذا الفقير في سِرِّهِ: فهل على ورودِها في الرأسِ دليلٌ من السُّنَّةِ؟ فقال شيخُنا الوالدُ رضي الله عنه على الفور: فإن قال قائلٌ هل على ذلك دليلٌ من السُّنَّةِ؟ قلنا: نعم؛ لأن اللهَ تعالى خلقَ الفور: فإن قال قائلٌ هل على ذلك دليلٌ من السُّنَّةِ؟ قلنا: نعم؛ لأن اللهَ تعالى خلقَ آدمَ من الطينِ، وفضل منها فضلةٌ فخلق منها النخل، فقال على النهيسُ ونحن لنا نسبةٌ بعماً تِنا.

[١٣٦/ أ] ومن ذلك: أنه قال في حديثِ الخَضِرِ مع موسى، فوجد _ يعني موسى _ الخَضِرَ أنه قال في «...»(٣).

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٤٥٩٤) موقوفاً على أبي الدرداء رضي الله عنه.

⁽٢) وهو حديثٌ لا يصح، وذكره ابن عَرّاق في «تنزيه الشريعة» ص٢٠٩.

⁽٣) في الأصل بضعة أسطر في الحاشية غير واضحة (مطموسة).

ومن ذلك: قوله في ميعاده: بلالٌ من بلادِ الحبشة، وصهيبٌ من بلادِ الروم، وسلمانُ من بلادِ فارسٍ قرباً من الحضرة بُعْداً من النَّسبِ، وأبو طالبِ بعيدٌ من الحضرة قريبٌ من النَّسبِ ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبُتَ وَلَكِكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ ﴾ [القصص: ٥٦].

ومن ذلك: أنه قال في قوله تعالى: ﴿ يَكِعِبَادِلَاخُوْفُ عَلَيْكُمُ ٱلْيُوْمَ وَلَآ أَنتُمْ عَمَّزَنُونَ ﴾ [الزخرف: ٦٨]، لولا الإضافةُ ما طابت الضيافةُ.

ومن ذلك: أنه قال: القَلَمُ مَلَكٌ من الملائكةِ، واحتَجَ لَهُ بأنه نورٌ، وأن الملائكة مخلوقون من النورِ، وأنه عاقلٌ قائمٌ بِكُلِّ ما يؤمرُ به.

ومن ذلك: أنه قال: إن جبريل عليه السلام أمينُ الوحي، وأمينُ المواقيتِ، وأمينُ الشرائع.

ومن ذلك: أنه قال: الدنيا افتُتِحَت بالتوحيدِ واختُتِمَت بالتوحيدِ، والآخرةُ افتُتِحَت بالتحميد واختِتُتِمَت بالتحميدِ.

ومن ذلك: اعتراضُه على ابنِ قَيِّمِ الجوزيةِ في قولِه: [من الطويل]

ولكنَّنا سبيُ العدوِّ فهل تُرى نعودُ إلى أوطانِنا ونُسَلِّمُ (١)

بأنَّ الصواب: ولكننا ضِدُّ العَدُوِّ؛ لأن الخلقَ المكلفين مبعوثون للرباط في مقابلةِ العَدُوِّ، لا أنَّ العَدُوَّ سباهم؛ لأنَّ من جملةِ أولادِ آدمَ عليه السلام الأنبياءَ عليهم السلامُ والأولياءَ والعلماء، ولا ينبغي أن يقال في مثلِ ذلك سَبأ.

ومن ذلك: أنه سُئِلَ في ميعاده: أنَّ الشيطان إذا التقمَ القلبَ عند الغفلةِ بمَ

⁽١) انظر: «حادي الأرواح» لابن قيِّم الجوزية ص١١.

يُطَهَّرُ مكانُ التقامِهِ؟ فأجاب على الفور: بالكلماتِ السَّبعِ الواردةِ في حديثِ شدَّادِ ابنِ أوسٍ رضي الله عنه في ذكرِ سَيِّدِ الاستغفارِ، قيل له: فالتعفيرُ؟ قال: أَلصِق خَدَّكَ بالتراب.

فأخذ شيخُنا شيخُ الإسلامِ الأخُ _ أبقاه الله تعالى _ هذا المعنى ونَظَمَهُ في الحالِ ارتجالاً، وقال في التعفير: أنه إذا قال العبدُ الاستغفارَ رَغِمَ أنفُ الشيطانِ وذلك هو التعفيرُ، ومن أسهاءِ الترابِ: الرغامُ، وأنا أحببتُ أن أذكر هنا ما نَظَمَه _ أبقاه الله تعالى _ فقال:

ومن ذلك: أنه سُئِلَ عن حالةِ العاصي كيفَ يأخُذُ كتابه؟ فإنَّ المؤمنَ النَّقِيَّ يأخُذُ كتابه بيمينِه ويدخل الجنة، والكافرَ يأخذُ كتابه بشمالِهِ ويدخلُ النارَ، فالعاصى كيفَ يأخُذُ كتابه؟

فأجاب: بأنه يجيئه تلقاءَ وجهه، من قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَنِ ٱلْزَمْنَهُ طَكَيِرَهُ، فِي عُنُقِهِ ۗ وَنُخْرِجُ لَهُ, يَوْمَ ٱلْقِيَكَةِ كِتَبَا يَلْقَنهُ مَنشُورًا * ٱقْرَأْ كِننَبَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ ٱلْيُوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٣ - ١٤].

ومن ذلك: أنه قال في قولِ بعضِ العلماءِ: أنه من فاته يومٌ من رمضانَ صام

ومن ذلك: أنه كأنه يقرأ عليه الشيخُ نجمُ الدين الباهيُّ الحنبليُّ «النهرَ» (٣) للشيخِ أبي حَيّان، فسأله بعضُ الجهاعةِ عن مناسبةِ إردافِ قوله تعالى: ﴿قُلُ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآيِنَ رَحْمَةِ رَبِيّ إِذَا لَأَمْسَكُمُّ خَشْيَة ٱلْإِنفَاقِ ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ أَوِذَا كُنّا عِظْمًا وَرُفَناً ﴾ [الإسراء: ٤٩] الآية، فقال: لأنهم بَخِلُوا بالإيمانِ والإقرارِ بالبعثِ فهم بالأموالِ أبخل، يدلُّ عليه ما في «الصحيحين» عن أنس قال: «يقولُ اللهُ تعالى لأهونِ أهلِ النارِ عذاباً يومَ القيامةِ: لو أنَّ لك ما في الأرضِ من شيءٍ كنتَ تفتدي به؟ فيقول: نعم، فيقول: أردتُ منك أهونَ من ذلك وأنتَ في صُلبِ أبيك آدمَ ألّا تُشرِك بي شيئاً، فأبيتَ إلا الشَّركَ» (٤) قال شيخُنا الأخُ وأبقاه الله تعالى ـ: فقلت: أنا في الحال ارتجالاً:

فلا زال مخصوصاً من الله بالفضل

بديهتُه تعلُو رَوِيَّةَ غيره

⁽١) بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

⁽٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصوم، باب في صوم ستة أيام من شوال برقم (٢٤٣٣)، ومسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان برقم (١١٦٤)، وغيرهما من حديث أبي أيوب الأنصاري، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٦٣٤).

⁽٣) يعني «النهر الماد في التفسير» وهو الذي اختصر به تفسيره الكبير «البحر المحيط»، وهو مطبوع.

⁽٤) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم - صلوات الله عليه - برقم (٣٣٣٤)، ومسلم، صفات المنافقين، باب طلب الكافر الفداء برقم (٢٨٠٥).

ومن ذلك: ما قاله في قولِ المَلَكِ حاضرِ مجلسِ الذِّكرِ: «يا ربِّ فيهم فلانُّ ليسَ منهم، إنها جاءَ لحاجةٍ»(١) الحديث، لم يقصِد المَلَكُ إخراجَه [١٣٧/أ]، إنها قصد إدخالَه بالنَّصِّ.

ومن ذلك: ما قاله في حديث: «أذنبَ عبدٌ ذنباً» (٢) مفسراً لم في آخر من قوله: «ليعمل عبدي ما شاء» معناه: ما دُمتَ تُذنِبُ وتتوبُ فأنا أغفرُ الذنوب.

ومن ذلك: قولُه في قول رسول الله ﷺ: «تكونُ الأرضُ يومَ القيامةِ خبزةً يتكفّأها الجبارُ بيده كما يتكفّأ الخبازُ خُبزَته في السفر» (٣) الحديث: إن الحكمة في ذلك أن الأرض لما كان منها عيشُنا في الدنيا من الزروعِ والنباتاتِ، والحيواناتُ عيشُها منها أيضاً.

ومن ذلك: أنه اختارَ أن أفضلَ التحاميدِ: الحمدُ لله رَبِّ العالمين، واستدلَّ على ذلك بأوَّلِ فاتحةِ الكتابِ، وهي أُمُّ القرآنِ، وبآخرِ دعاءِ أهلِ الجنةِ: ﴿وَءَاخِرُ دَعُونِهُمْ أَنِ ٱلْحَمَدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠].

ومن ذلك: أنه اختار أن آلَ النبيِّ ﷺ جميعُ الأمةِ، واستدلَّ على ذلك بقولِهِ ﴿ وَاللَّهُ عَلَى ذَلَكَ بقولِهِ ﴿ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَى اللّ

⁽١) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب فضل ذكر الله برقم (٦٤٠٨) وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٨٥٧).

⁽٢) أخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب برقم (٢٧٥٨)، وصحّحه ابن حبان (٦٢٥٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة برقم (٦٥٢٠)، من حديث أبي سعيد الخدريّ رضى الله عنه.

⁽٤) ذكره السيوطي في «الفتح الكبير» (١: ١٥)، وعلّم فيه على الطبراني في الأوسط ولم أهتدِ إليه فيه.

النص المحقق

وينبغي على مقتضى هذا أن يقال: آله الأتقياء، ذكر ذلك في أولِ «شَرْحِه على التنبيه».

وهذا ما قصدنا إيرادَه من كلامِه في هذه العلوم، وجعلناه أنموذجاً يُسْتدَلُّ به على غيرِه، وهو غنيٌّ عن ذلك رضي الله عنه:

[من الوافر]

وليس يَصِحُ في الأذهانِ شيءٌ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلِ(١)

* * *

⁽١) كذا في الأصل، وفي رواية الديوان: «الأفهام»، وهو للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٢٤٩).

ذكرُ شيءٍ من كراماتِه وأحوالِه رضي الله عنه(١)

فمنها: أنه لما أبطلَ السلطانُ المَلِكُ الأشرفُ مُكْسَ الملاهي بإشارةِ الوالدِ له في ذلك، قام في ذلك بعضُ كبارِ الدولةِ عناداً له وهَوَّنَ أمرَ ذلك؛ بأنَّهُ إنها يُوخَذُ ذلك من غَنيِّ يعمَلُ لولدِهِ عُرساً أو خِتاناً، فأعاده السلطانُ، فطلع إليه وعزله، ومعه الشيخُ ضياءُ الدين العفيفيُّ المشهورُ بقاضي قرم، فقال قاضي قرم من جملةِ أقوالِه: هذا يُخرِّبُ بيتَ الأستادار، فقال الشيخُ الوالدُ رضي الله عنه: بل وتنقلب الدولة، فكان كها قال، فضَعُفَ السلطانُ ضعفاً شديداً، ثم إنه أبطله في مرضِه، فعوفي ثم سافر إلى الحجاز في تلك السنة، فخرجت عليه الماليكُ بالعقبةِ، وانقلبت الدولةُ كُلُّها في تلك السنة، وراح السلطانُ.

ومنها: أنه ليا سمع الناس [١٣٧/ب] بكسرة السلطان الناصر فرج بن برقوق على باب دمشق مع تمرلنك، عزم أهلُ مصرَ على الجلاء إلى الوجهين: القبليِّ والبحريِّ، قال شيخُنا الأخُ _ أبقاه الله تعالى _: فشاورتُه في ذلك، فأبى، وأفهمني أن تِحُرلنك لا يدخُلُ إلى مصرَ، فكان كها فهمتُه عنه، وأَمَرَ بقراءة «كتابِ البخاريِّ» و «كتاب مسلم» فقُرئا عليه، ثم خُتِها، ثم جاء الخبرُ بعد ذلك بتوجُّه تِمُرلنك إلى بلادِه. انتهى كلام شيخِنا الأخ.

⁽١) هذا الفصل ذكره الجلال في ترجمة والده: الورقة (١٦/ ب).

ومنها: أنه لما طلب هو والقضاة إلى السفر إلى الشام بسبب تمرلنك امتنع، فقال له بعضُ الأمراء: ما يمنَعُكم؟ قال له: أنتُم، تحتَكُم خيولٌ سوابقُ إذا حصل لكم هربٌ تنجوا، وقال لي ولجهاعةٍ: أوقعني الله الهربَ في تلك الساعةِ، فكان كها ذكر رضي الله عنه.

ومنها: أنه كان يقولُ لشيخنا الأخِ - أبقاه الله تعالى - في حياة الأخِ المرحومِ قاضي القضاة بدرِ الدينِ - وكان أكبرَ من شيخِنا الأخِ بأكثر من سبعِ سنينٍ -: إنك تكونُ خليفتي، وكتب له على سؤالٍ سأله عنه، ما نصُّه: وأنا أدعو الله للولدِ أن يكونَ خليفتي، اللهم أُجِب سؤالي، وأصلِح حالَ خليفتي وحالي، فكان كها قال رضي الله عنه.

وإلى ذلك الإشارةُ بقولِ الشيخِ الإمامِ العالمِ العلامةِ الحافظِ شهابِ الدين العسقلانيِّ في مرثيَّته التي سنذكُرُ ها بعد ذلك ما نصُّه: [من البسيط]

وليُّ عهدِ أبيه كان نَصَّ على است خلافِه فنظرنا خَيْرَ مُنتَظَرِ جَارِئ أباه وأخلِقُ أن يُساوِيَهُ والبدرُ في الوهن مِثلُ البدْر في السَّحَرِ

وهو جديرٌ بذلك متَّعَ اللهُ المسلمين ببقائِهِ.

ومنها: ما أخبرنيه [١٣٨/أ] بعضُ أصحابه الأولياءُ عن شخصٍ من أصحابه الفقراءِ: أنه رأى محشراً عظيهاً حوى خلقاً كثيراً وبجانبهم بَحر، فسأل الرائي عن البحرِ؟ فقيل له: من عدّ(١) هذا البحر نجا، ومن غَرِقَ فيه هلك، قال: ثم جاء رجالٌ كثيرون على نُوقٍ حِسانٍ أعينُهم من زبَرْ جَد، فسأل الرائي

⁽١) كذا في الأصل، والمراد من تعداه وتجاوزه.

عنهم، فقيل: هؤلاءِ الصحابة، فعدّوا البحرَ على الهواءِ وهم على النوقِ، ثم نظرَ في المحشرِ فإذا بأربعِ حلقاتٍ عظيمةٍ في كُلِّ حلقةٍ من الحِلقِ ما لا يُحصَى، فسأل عنهم فقال قائلٌ: هؤلاءِ الأئمةُ الأربعةُ وأصحابهم كُلُّ إمام وحلقتُه، ورأى فقراءَ كثيرين وعرفهم الرائي، ورأى أربعةً من الناسِ يكتبونَ الناجي والهالك، فجاء ونظرَ إليهم فوجد شيخنا الوالدرضي الله عنه من هؤلاءِ الأربعة، ثم انتبه الرائي، وجاء إلى شيخنا الوالدرضي الله عنه في حياته وقصّها عليه، فكاشفه شيخنا بشيءٍ من الواقعة، فصدّقه الرائي عليها، وهذا بابٌ لا يُمكِنُ استيعابُه.

وكان رضي الله عنه قائماً في الحقّ لا تأخُذُه لومةُ لائم، ناصراً للسُّنَةِ لا يخشى بطشة ظالم، قامعاً لأهلِ البدعةِ بالقلمِ واللسانِ، كثيرَ الصدقةِ والإحسانِ، طارحاً للتكلُّفِ، لا يتطلَّعُ إلى فوقِ مقدارِ الكفاف، ولا يتنوَّعُ أصنافَ هذه الأوصافِ، مبطلاً للمظالمِ والمكوس، معظماً عند الملوكِ فلو أمر بأمرٍ امتثلُوه على الرؤوسِ، بوعظِه وكلامه تنشرحُ الصدورُ وتحيا النفوسُ.

عُدَّ له رضي الله عنه خصوصياتٌ لم تُعَدَّ لغيره:

منها: أنَّه عَمَّر من مالِهِ مدرسةً في نحو سنتين، ولم يُسمَع أنَّ عالماً عمر من ماله مدرسة.

ومنها: أنه انتصبَ للفتوى وسنَّه ثهانِ عشرة سنةً إلى حين وفاتِهِ، وسلَّموا له أقرانُه (١) شيوخُ ذلك الزمان الفتوى من سِتِّين سنةً، وامتنعوا من الكتابةِ على الفتوى، وقالوا: إنه قام عن المسلمين بواجبِ وهو الفتوى؛ لأنَّ ذلك تعيَّنَ عليه.

⁽١) قولُه: «وسلَّموا له أقرانُه»: قد جاءَ به على لهجة: ﴿وَأَسَرُّواُ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وقولهم: (أكلوني البراغيث). وهي غير فاشية في العربية.

ومنها: أنه لم يُضبَط عليه مسألةٌ في فتواه في هذه المُدَّةِ وهي أربع (١) وستون سنةً، بخلافِ غيرِه محَّن عاصَرَهُم، ومحن كانوا [١٣٨/ب] قبله، فإنه لم يَكُن أحدُّ يُطيقُ ذلك.

ومنها: أنه أبطلَ في أيامِ السلطانِ الملكِ الأشرفِ مَكسَ الملاهي، وأبطل في أيام وللتحصِّلُ منهما في أيام طشتمرَ الدوادارِ مَكْسَ القراريطِ، والمتحصِّلُ منهما اللفَّ كثيرةٌ، وقدَّر اللهُ تعالى إزالتهما على يديه، ولله الحمد.

وعلى الجملةِ فكان رضي الله عنه في زمانِهِ إماماً فرداً بلا نِزاع، وكان ذهنه أصحَّ الأذهانِ بغيرِ اندفاع، آيةً في استحضارِ التفسيرِ والقراءاتِ، خصوصاً الشواذ، إماماً في نقلِ مذاهبِ الصحابةِ والتابعين وأستاذ (٢).

وأما استحضارُه لمذهبِ الشافعيِّ ونصوصِه بل لبقيةِ المذاهبِ، فأمرُّ عجيبٌ لا يكادُ يجارئ، وأما حفظُه للأحاديثِ وتمكُّنُه من استنباطِ الأحكامِ، ومعرفتُه بفنونِ علومِ الحديثِ وعِلَلِه والعالي والنازلِ فإمامٌ لا يُمارئ.

وأما استحضارُه للسِّيرِ والمغازي والأنسابِ، فعَجَبٌ عُجابٌ، وأما استحضارُهُ لكتابِ سيبويهِ وكلامِ العربِ فأمرٌ غريبٌ، وقد قدَّمنا قولَ الشيخِ بهاءِ الدينِ ابنِ عقيلٍ لَهُ رضي الله عنه: لم لا تكتُبُ على «سيبويه» شرحاً، هذا مع أن الشيخَ بهاءَ الدين المذكورَ كان أستاذاً في هذا الفَنِّ، وكان شيخُهُ أبو حيان يمدَحُه بذلك ويقولُ: ما تحت القُبَّةِ الزرقاءِ أنحى من ابنِ عقيلِ.

⁽١) في الأصل أربعة وهو لحنٌّ.

⁽٢) كذا في الأصل، وهي جاريةٌ على موافقة الحرف الأخير من «الشواذ» فهي سَجْعٌ مقصود، وإلّا فالصوابُ أن تكون بتنوين الفتح.

وأما استحضارُه لأصولِ الفقهِ وعلمِ الكلامِ فعجيبٌ، وكيف لا وهو الأستاذُ والإمامُ، وأما بابُ العبادةِ والتقرُّبِ إلى الله تعالى فلا يكادُ يُوجَدُ مثلُه في هذا البابِ، وأما بابُ الغِيبةِ فلم يزل عنده مسدوداً وحاشاه من الاغتيابِ، وأما عدمُ التفاتِهِ إلى الدنيا وعِظم أهلها فأمرٌ عظيمٌ، لا يُبالي بأحدٍ في الحقِّ أصلاً.

وأما تعظيمُه للسادةِ الصوفيةِ ومحبَّةُ الفقراءِ حباه اللهُ من قُربهم وصلاً، فكان أمراً لا يمكنُ وصفَهُ باللسانِ ويَكِلُّ عن بَثِّه البنان، وكان في العقيدةِ مع أهل السُّنةِ والجماعةِ سُنِّياً سوياً، كثيرَ المحبةِ للنبيِّ عَلَيْهُ والتعظيمِ له والذكرِ، كثيرَ المحبةِ للنبيِّ عَلَيْهُ والتعظيمِ له والذكرِ، كثيرَ المحبةِ للصحابةِ [١٣٩/ أ] والتابعينَ، جعله اللهُ هادياً مهدياً.

وأما محبَّتُه لأهلِ العلمِ وطلكبَتِه والإحسانِ إليهم وبرِّهم، فهذا مشاهدٌ بالعيانِ، يستقلُّ عليهم الكثيرَ ولا يكادُ يوجدُ عنده الامتنان، وأما نصيحتُه لمن استنصحه، ورأيه السديدُ لمن شاوَرَه فلم يُرَ مثلُه، وأما أمرُه بالمعروفِ ونهيه عن المنكرِ، وإغلاظُهُ على المارِقين والمُبتَدِعين، فشديدٌ، رضي الله عنه، وحشرنا معه في زمرةِ سَيِّدِ الأولين والآخرين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحابته والتابعين.

ذكرُ شيءٍ من نَظْمِه وشعرِه تبرُّكاً بذلك

فمن ذلك قصيدتُه التي امتدحَ بها النبيَّ عَيْكُ التي سماها «النافعة»: [من الطويل]

وحياكِ رَبُّ الناسِ بيتَ الأكارمِ وهائمِ وهائمِ في نسيمُ: احيَوا بعطفِ المراحمِ فهبَّ نسيمُ: احيَوا بعطفِ المراحمِ وعادت علينا منكِ أسمى المكارمِ وما عند عَلوی منكِ لمعةُ خاتمِ (۱) وأطلقتِ في الأحشاءِ نارَ السمائمِ (۱) وطاحت علاماتُ لكلِّ العوالمِ فساروا على آثارِ تلكِّ المعالمِ ولاحت لهم أطرافُ تلك الدعائمِ وناحوا على ما فاتَ نَوحَ الحمائمِ وطابَ لهم عيشُ المقامِ الملائمِ وما منصبُ السلطانِ، ما جُودُ حاتم وما منصبُ السلطانِ، ما جُودُ حاتم

سلمتِ رعاكِ اللهُ يا أُمَّ سالمِ تَجلَّيتِ فاهتزَّت بذاك قُلوبنا وأسفرتِ عن لحظٍ فمُتنا جميعُنا فعُدنا كما كُنَّا وفي القلبِ شوقُنا فعُدنا كما كُنَّا وفي القلبِ شوقُنا فيا جُملُ، ما ليلى، وأين بثينةٌ؟ فيا جُملُ، ما ليلى، وأين بثينةٌ؟ وطبتِ قطابَ الخافقانِ كلاهما وبانَ لأهلِ الحقِّ تحقيقُ قصدِهم وبانَ لأهلِ الحقِّ تحقيقُ قصدِهم فبانت لهم باناتُ أعلامِ سَعدِهم فحنُّوا اشتياقاً للتقرُّبِ واللَّقَى وحلُّوارياضَ الأُنسِ والسَّعدِ والرِّضا في اللائي، ما الدنيا، وما ملكُ أهلِها في المالُ، ما الدنيا، وما ملكُ أهلِها في المالُ، ما الدنيا، وما ملكُ أهلِها

⁽١) هذه أسهاءُ نسوةٍ وقعَتْ لهنَّ أخبارٌ مع بعضٍ عُشَّاقِ العرب.

⁽٢) جمعُ سَموم، وهي الريحُ الحارَّةُ بالنهار.

وأين خيام الأكرمين الضراغم أُعفِّرُ خدِّي عند تلك المراسم هـ و المصطفى المختـارُ من قَبـل آدم محمَّدٌ المبعوثُ من نسل هاشم وفي الذِّكْرِ مرفوعٌ على كل عالم فكان بها تسكينه بالتلازم بإثباته للربِّ رمزاً لعالم تلقَّاه من رَبِّ عليم وحاكم عليَّ فَتُب وارْحَمْ نِ يا خيرَ راحم وعصمتُه مَع ذاك حـولٌ لعاصـم له المُلْكُ(١) صفًّا خلفَه بالقوائم وفي رَحِم الأُمَّاتِ طُهرَ المحارم فسِلْمٌ له من موجِه المتلاطم وفي صُلبِه إذ ذاك غيثُ الغمائم ولا قَطَعَ السكينُ في جلدِ سالم ببعثته بالمكرمات الجسائم

فياسعدُ، يامسعودُ، ياصاح، أين هُمْ وأين تراهُم، بل ثراهُم لعلَّني [١٣٩/ب] أُجِبْتُ فقُم وانهض لتربةِ أحمدٍ وسيِّدُ ساداتِ الخلائقِ كُلِّهم فأوّل مخلوقٍ قضيى الله نورَه وكِلْمةُ إسلام على العرشِ سطَّرت فسرُّ ثبوتِ العبدِ يثبتُ غيرَه وآدمُ لے أن رأىٰ ذاك عالياً فقال: إلهي بالنبيِّ محمَّدٍ فتابَ عليه رَبُّه وأجابَه وركَّبَ فيه نورَ أحمد فاغتدى وأعطاه في أصلاب آبائِهِ التُّقيي ففي صُلبِ نوح في السفينةِ إذ نجا كذا الخِلُّ (٢) لما تُكَّ في النارِ لم يُرَع ولم يُذبحَ اسماعيلُ والسِّرُّ ثابتٌ هما رفعا بيتاً وذكراً لأحمدٍ

⁽١) يعني: الملائكة الكرام عليهم السلام.

⁽٢) يعني: إبراهيم عليه السلام.

فدعــوةُ خلِّ الله بشـــرىٰ ابــنِ مريم وكلُّ بذكر المصطفى يكشِفُ الغَطا وليلة ميلاد النبيِّ محمدٍ وإيوانُ كسرى انشَـقَ مع شُرُفاتِه وقال سَطيحٌ (١) للذي جاءَ مخبراً وقد خَمَدَت نيرانُ فارسَ بعدما وأصحابُ فيل عامَ ذلك تفلَّلوا وكان لوقتِ الوَضع قد خَرَّ سـاجداً وأحواله حين الولادة أكملت ومرضعة السعديِّ قد سَعِدَت به شياةٌ لهم ترعى فترجع حُفّ الا(٢) لكِ السَّعدُ والبشريٰ حليمةُ فابشِرِي وفي أرضها جاءَت ملائكُ رَبِّه فشقُّوا له قلباً سلياً مُسلَّا

ورؤيا توالت في نواحي الأقالم ولكن عَمِي عن ذلك أهلُ الجرائم تساقطتِ الأصنامُ بعد التلاحُم تساقطن منه عِدَّةٌ لعلائم بم جاءً في الأخبار ضربة لازِم عليها وقودٌ ألفَ عام لعادِم ومُزِّقَتُ الأوصالُ من كُلِّ ظالمِ [١٤٠/ أ] لِمولاه إبداءً لسِرِّ التَّقادُم بِـسَرٍّ وخَتْنٍ لا بقطع لحاجم وأحوالها ما بين نام وقائم وقد كان لا مرعى ولا مَذقُ طاعم بإرضاع خيرِ الناسِ للرُّسل خاتَم إليه بشَقِّ البطنِ في حالِ فاهم وحشوه أحكاماً بحكمةِ دائم(٣)

⁽١) هو سَطيح الكاهن الذي أخبر الملك ربيعة أحد ملوك التبابعة بوجود رسولِ الله عليه، واسمُه ربيع بن ربيعة الغسّاني. انظر خبره في «البداية والنهاية» لابن كثير (٢: ١٩٧).

⁽٢) يعني ممتلئة الضَّرْع من اللبن.

⁽٣) يشير إلى حادثةِ شَتِّ صَدْرِه الشريف ﷺ، وهي ثابتة في «الصحيح»، انظر: «مسند أحمد» (٣) يشير إلى حادثةِ شَتِّ صَدْرِه الشريف ﷺ، وهي ثابتة في «الصحيح»، انظر: «مسند أحمد»

وفي أرضِ بُــصرَىٰ ظلَّلتـهُ غمامـةٌ فقال لهم: هذا رسولٌ ورحمةٌ رأيتُ علاماتٍ لـذاك ظواهراً وقد سَجَدَت طهراً والاحجارُ قبلها وقال لهم: رُدُّوه نحوَ بلادِه يرومونَ شيئاً لا سبيلَ لهم به وفي سفرةٍ أخرى لِتَجْرِ خديجةٍ ومَـيْسَـرةٌ معه يقومُ بأمره يظلِّله مَلْكَانِ من حَرِّ شمسِه بأن نبيَّ الله خاتمُ رسلِه وآيلةُ (٢) نزلُ الأنبياءِ نزولُه وفي عَودِه لـما رأتــه خديجـةٌ من النسوةِ اللاتي حَلَلْنَ ببيتِها بأنِّي لراءٍ ذاك منذ خُروجِنا وعند بناءِ البيتِ كان اختلافُهم وكان على تحكيم أوَّلِ داخل

فجاؤوا بَحِيرىٰ نحوَه بالعزائم من الله يعطيه عظيم الكرائم تحياتِ أشجارٍ له بالجراثم ومن أجلِه أهدى نفيسَ المطاعم فإنَّ له الأعداءَ أهلَ المظالم ومن دونه حجبٌ وقطعُ الجماجم لقد كان في بُصرَىٰ بِسُوقِ المواسم يرئ مكرماتٍ خارقاتِ الشكائِم وقالَ له نُسطورُ(١) قولًا لحازم وأعلامُه يُظهرنَ حسنَ الوسائم لذا قال نسطورا كقول القدائم رأت مَلَكي تظليلِه مع حوازم وميسرةٌ قد قال عقداً لجازم من الشام حتى لا يكونَ بكاتِم علىٰ وضع ركنٍ بالدِّما والتصارُم تقرَّرَ حالُ القوم لا بالتساهم

⁽١) هو اسم الراهب الآخر الذي رأى رسولَ الله ﷺ جالساً في ظلّ شجرة في طريقه إلى بُصْرى الشام. انظر الخبر في «البداية والنهاية» (٢: ٣٥٨).

⁽٢) يعنى القدس.

فدانُوا لے يبديه عند التحاكُم فأعطاه ربُّ الناس حكمَ التَّسالُمُ على ثوبِه المطروح فوق الدَّقاعم(١) من الثوب عن هذا زوالُ التظالم وقد زال عنهم ما نَوَوْا من تصادُم ببنيته العظمئ بغير مزاحم تظاهر أمرُ البيناتِ الصوارم بغارِ حراءٍ فوقَ تلكَ المعالم بآياتِ ﴿ أَقْرَأُ ﴾ مستبين التفاهُم فيبلغُ منه الجهد جهد المسالم وقال لها: ما كان مِن ذي التعاظم فإنَّكَ تَقرِي الضيفَ بَرٌّ لعادم يقصُّ عليه قصةَ المتعاظم أتاك فنعم الآتِ أحسِن بقادِم هـ و المعجِزُ الباقي بغير تزاحُم فيا بُلغاءَ العصرِ هل من مُقاوِم؟ لجن وإنس عُربهم والأعاجم

فجاء نبيُّ الله أوَّلَ داخل ١٤٠/ب] وقالوا: رضينا بالأمين محمَّدٍ فقال: احضِرُوا ثوباً وقامَ بوضعِه وقال: ليأخُذ كُلُّ فِرْقٍ بموضع وقـال: ارفعـوا جمعـاً فقامـوا برَفعِه وقــام نبــيُّ الله بالوضــع ثانيــاً ومجموع هذا قبل بعثته وقد وكان حبيبُ الله يطلُبُ خلوةً وجبريلُ بعدَ الأربعين أتى له يقول لـه: اقرأ ثلاثاً يغُطُّهُ فجاء بآياتِ ﴿أَقْرَأُ ﴾ لبيتِ خديجةٍ فقالت له: والله لا حُزنَ لا تَخَفْ وجاءت به نحوَ القريب ابنِ نوفل فقـال هـو النامـوسُ حقـاً منـزَّلُ أتانا بقرآنٍ عظيم منزَّلٍ وإعجازُه فيما حوى من بلاغةٍ وبعثته للعالمين جميعهم

⁽١) الدقاعم: جمع دقعم وهو الترُّاب.

رَئيِّ سوادٍ في ثلاثٍ بناظِم فأحسَنَ مما قد أتى من تناظم بشرعتِه البيضاءِ ذاتِ العواصم لآلِ ذريح فيه ذكر لِرَائِم(١) علىٰ الجبل المكيِّ قهرُ المُراغم وفرقة أخرئ دُونَه بـشراذِم مع اخبارِ آفاقٍ بذاك جوازِم [١٤١/ أ] وأمَّ بِرُسلِ الله كُبر الأعاظم ويصحَبُه الأملاكُ صحبةَ خادم وفيه رأى الآياتِ بالفضل لازم وفي قابَ قوسَينِ أو ادنى بقربِ المكارِم وكلَّمه أحسِنْ به من تكالمُ وللجنِّ أخبارٌ جرت بروايةٍ يقول له فيها نبوَّةُ أحمدٍ وفي الشُّمهِ والحراسِ كانت عنايةٌ وعجلِ ذبيح منه صوتٌ لصائح وفي القمر المنشقِّ لا في سمايِّه فصار على فِرقَينِ فَرقٍ عُلُوِّه وقال نبيُّ الله للقومَ فاشهدوا وفي ليلة الإسراء طاب مقامه ومعراجه فوقَ السمواتِ كُلِّها ومخدومُهم فيها المفضَّلُ أحمدٌ ومن آيهِ الكبرئ محمَّدُ قدرأي رأىٰ ربَّـه حقـاً بِعينَـي دِماغِه (٢)

⁽١) انظر خبر هذا العجْلِ الذبيح في «دلائل النبوة» للبيهقي (٢: ٢٤٦)، باب إعلام الجنيّ صاحبَه بخروج النبيِّ عَلِيُّه.

⁽٢) في هذه المسألة خلافٌ منصوبٌ بين الصحابة فمَنْ بعدهم، فقد ذهبَ ابن عباس إلى أن رسولَ الله على قلام الله تعالى بعيني رأسِه، أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب «ومن سورة النجم» برقم (٣٢٨٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٤٢، وصحّحه ابن حبّان (٥٧) بإسنادٍ حسن.

وهو معارَضٌ بها ثبت عن عائشة رضي الله عنها من قولها: «أعْظَمَ الفِرْيَة على الله تعالى من قال: إنّ محمّداً على الله عزّ وجل: = قال: إنّ محمّداً على الله عزّ وجل: =

من المصطفى المحبوبِ لُبِّ المغانم وهذا من المقصودِ عند التقاسم ففرضٌ من الخمسين خمسٌ دعائم وكذَّبه الكفارُ من كُلِّ آثِم وعن عِيرِنا بالشام ذاتِ البهائم فأخبر عنه المصطفئ بالعلائم من اليوم فاشتدُّوا طريقَ القوادم على وفقِ أخبارِ النبيِّ المُلاحم وذو الجهل في طُغيانِه بتفاقُم جَّعَ أهلُ السشركِ رأسُ الأثايم فتباً لهم في مكرِهِم بالقواصم سهاري وَهُم ما بين وَسنِ ونائم بحصباءَ صار الكُلُّ في مثل نائم له القتلُ في بدرٍ ونَوْحٌ لهائم وصحبتُه الصدِّيقُ أهلُ المكارم وسِلْمُهُما من طالبٍ وأراقم

وموسى كليمُ الله يَغْنَمُ رؤيةً يـرى مـن رأى اللهَ العظيـمَ تقربـاً يقول له ارجَعْ سائلاً خَفَّ فرضِه ولما حكى المسرى وما فيه قد رأى وقالواله: فاذكر صفاتاً لمقدِس وقام بحِجرِ فانجليٰ بيتُ مَقدِسِ وقال: طلوع الشمسِ تقدُّمُ عِيرُكم فعند طلوع الشمس جاءت رحالهم وكم خبر كم معجز قد أتى به وفي الهجرةِ الغراءِ مبدأً ما جرى عَلَىٰ قَتْلِهِ لَيْلًا وَمَا مَكَرُوا بِهُ فقاموا جميعاً حولَ فرش نبيّنا وقام رسولُ الله يرمي وُجوهَهُم وكلُّ مصابِ منهم بترابِهِ وســـار رســولُ الله في حِفظِ رَبِّه ونُـزْلُهما في غارِ ثورِ موفَّقٌ

 [﴿] وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزَلَةٌ أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ١٣] برقم (١٧٧)، والبخاري، كتاب التفسير، باب برقم
 (٤٨٥٥) وصحّحه ابن حبّان (٦٠) وفيه تمامُ تخريجه.

على الغارِ حتى ظُنَّ نسبَج القدائِم وفي الحالِ أبدى العنكبوتُ نِساجَه(١) وباض حمامُ الأيكِ من فوق نسجِه وصِـرْنَ عـلى بيض لهـا بالحوائم أتت بحرير لا يحلُّ لحالم فيا عنكبوتُ افخَر علىٰ كُلِّ دودةٍ له شرفٌ عالٍ على كُلِّ حائم وباءَ بها الميمونُ طائـرُه الذي وصار حراماً صيده بالمحارم [١٤١/ب] حمامٌ أتى نحو الحِمَى فحُمِى به وصار هناك المشركون بحَيْرَةٍ يمرُّون فوق الغارِ مَرَّ البهائم على المصطفى من أهل تلكَ العزائم وقال أبو بكر مقالةً خائفٍ وقال له المختار: لا حُـزنَ لا تَخَفْ وثبَّته تثبيتَ أهل العزائم وخابت ظنونُ المشركين وسعيُّهُم ورُدُّوا بغيظٍ خيبةً للمشائم فيا خيبة المسعى لأهل الجرائم مشائيمٌ ضلُّوا عن مسالكِ أحمدٍ وأضحى نبيُّ الله يطلُبُ طيبةً فطابت به آفاقُ تلك الملائِم وهي طويلة إلى أن قال:

يجيئانِ بالبُشرىٰ بأعلىٰ الكرائمِ بقفوٍ لآثارٍ زَهَت في المراسم

عليه صلاة الله ثم سلامًه

وآلٍ له والصحب ثم تبيعهم

⁽١) حديثُ نسج العنكبوت أخرجه البزّار في «المسنك» (١٠: ٢٤٥) برقم (٤٣٤٤) من حديثِ زيد بن أرقم والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك جميعهم يُحدِّثون... ثم ذكر الحديث، وقال: لا نعلمُ رواه إلا عُوين بن عمرو، وهو رجلٌ من أهلِ البصرةِ مشهور. والحديث ذكره البيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ٤٨١)، وذكره ابن كثير في «السيرة النبوية» (٢: ٢٤١) وعزاه للحافظ ابن عساكر.

بتكريرِ ما يبدو وتضعيفِ علةٍ وفي بَدْئها والختم مِسكُ الخواتم

ومن نظمِه ما نَظَمَه في جَمْعِ مَنْ جعلَ له النبيُّ ﷺ سهمَه وأجره في بدر ولم

يحضرها: [من الطويل]

ألا إن بدراً في الوقائع تُذْكَرُ وشاهدُها بالخير يعلو ويُنصَرُ لذاك ترى الأصحابَ طُلّابَ أجرِها مع السهم والمقصودُ من ذاكَ يُؤجَرُ

فعثمانُ لم يحضر وفي الذكر حاضرٌ وفي طلحة أجرٌ وسهمٌ يُقرَّرُ

سعيدُ بنُ زيدٍ سائلٌ ذا لرفعةٍ فقرَّره المختارُ والخيرُ يُذكرُ

هما بُعِثا عيناً لكشف حقيقة لإخبار عِيرِ الكفرِ والسعيُ يُشكّرُ

وفي حارثٍ نجلُ لِصِمَّةَ قد جرى بِرَوْحاله كَسرٌ، فبالفضلِ يُجبَرُ

كذاك لحَوَّاتٍ(١) أتاه نظيره جُبيرٌ له أصلٌ فبالجبرِ يُسطَّرُ

كذاك بشيرٌ واكنِهِ قائلاً أبا لبابة يُرجِعهُ لطيبةَ يأمُرُ عَلَيْهِم كذاك بشيرٌ واكنِهِ قائلاً أبا لبابة يُرجِعهُ لطيبةَ يأمُرُ

ووالدُ سهلِ سعدهم نجلُ مالكِ له بعد موتٍ جاءه الخيرُ يكثرُ

ولا نقلَ في هَذَينِ لي يتحرَّرُ

قال شيخُنا الأخُ أبقاه الله تعالى: أما صبيحٌ فهو مولى سعيدِ بنِ العاصِ، وقد ذُكِرَ فيه أنه تجهَّزَ إلى بدرٍ فمَرِضَ ولم يخرُج، وحمل النبيُّ ﷺ على بعيرِه أبا

سلمة ابنَ عبدِ الأسدِ، لكن لم يُذكر في هذا أنه ضَرَبَ له بسهمِه وأجرِه.

صبيحٌ وسعدٌ ذاك نجلُ عبادةٍ

⁽١) يعنى خوّات بن جُبَير رضي الله عنه.

وأما سعدُ بنُ عبادةَ، فقد اختُلِفَ فيه، فابنُ إسحاقَ وابنُ عقبةَ يقولانِ: لم يشهد بدراً(١)، والواقديُّ يقولُ: شَهِدَها، ولم يذكُر من قال أنّه لم يشهدها أنه ضُرِبَ له بسهمِه وأجرِه فإسقاطُ هَذَينِ أولى.

قال: ولم يذكر شيخُنا جعفرَ بنَ أبي طالبٍ، وقد ذكره الحاكمُ في «المستدرك» (٢) في ترجمتِه فقال: حدثنا إسماعيلُ بنُ إسحاقَ القاضي، قال: حدثنا عليُ بن حماد الله، قال: حدثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمّدٍ القاضي، قال: حدثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمّدٍ عن جعفرِ بنِ محمّدٍ عن أبيه عن جابرٍ قال: ضرب رسولُ الله عليه جعفرِ بنِ أبي طالبٍ يومَ بدرٍ بسهمِه وأجرهِ، قال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ ولم يخرجاه.

قال أبقاه الله تعالى: وقد نظمتُ هذا المعنى في بيتٍ مفردٍ وهو: [من الطويل] فهذا في بالسقوطِ وكائنٌ مكائها ربُّ الجناحينِ جعفرُ

ومن ذلك قصيدتُه التي مدحَ بها الإمامَ الشافعيَّ رضي الله عنه المعارضةُ لقصيدةِ شيخِه الشيخِ أبي حَيَّانَ التي تقدَّمَ الوعدُ بذكرِها: [من الطويل]

لى يحيا ويجري عليه الفيضُ إذ نظرَ الوحيا آيةٍ أتت في كتابِ الله قامَ بها المَحْيا اظرٌ على سَنَنِ الماضين بالرتبةِ العُليا

رعى الله مَن أضحى بعلم الهدى يحيا فيفهَمُ وحيَ الله في كُللَ آيةٍ وفي سُنَّةِ المختارِ أحمدَ ناظرٌ

⁽١) والذي نقله ابن هشام عن أبي إسحاق أنه شهدها. انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (٢: ٧٨).

⁽٢) باب ذكر مناقب جعفر بن أبي طالب، «المستدرك» (٣: ٢٣٥).

أبانت لنا أمراً وأوضحت النَّهْيا [١٤٢/ب] تعمُّ ومن يأتي يكونُ له هَدْيا وما ضرّها تبقئ إلى آخر الدنيا ورَوَّوه أتباعاً لقد وردوا رِيّا فقاموا بأعباء لقد لبسوا حليا علىمسلكِ التحقيقِ من مُنِحَ الرِّعْيا(١) لها حجةٌ قامت وقد حَقَّقَ الوَعيا على أصلِه نام به رضع الثديا وأحكامها حقاً بها تظهرُ الفُتيا على منهج الإيضاح يُبدِي به الخُفْيا وفاقَ على الأشياخ دامت له السُّقيا ونسبتُه صحَّت فلا عِتقَ لا سَبْيا ومن شافع جدٌّ جلا نسبَه جَليا وعن مُسلم الزَّنْجيِّ يروي ولا نسيا وكلُّ يرى منه عجائبَ في الرُّؤيا مُحكَّمَ في الفتوي فقد آنتِ الفُتيا وكم فاق فُرساناً وكم لهم أعيا

ففي شِرعةِ المختار بانت مداركٌ لقد خصَّه مولاه بالشرعةِ التي وتبقَى مدى الأزمان من غير ناسخ فقام بهَـ دْيِ الشـرع أصحابُ أحمدٍ فجاء لأهل الفقهِ من بعدِهم حُلى وقام بتقرير لشرعة أحمدٍ فراعى كتابَ الله والسُّنَةَ التي وقاسَ على أصل زكيٍّ وفَرْعِه ولم يترك الأخبارَ بعد ثُبوتِها وقيام بهذا النوع مَنْ سيار سَيْرَهُ إمامٌ أتى للناس من أهل مكة سميُّ نبيِّ الله وهو ابنُ عَمِّه لمطّلبِ يُدلي بإدريسَ والدُّ بمكةَ عن سفيانَ نجلِ عُيينةٍ كذاعن سعيدٍ نجلِ سالِهم روي فقال له سفيان بالإذن أفتِ يا وكان لسنِّ خمسَ عشرةً قد مضت

⁽١) يعني الرعاية والتحقيق.

فأوَّلُ ما قد سار من مكةٍ إلى مدينة خير الخلق يلقَى بها دنيا ويروي حديثَ الحِبِّ في داره ريا يـزورُ حبيبَ الله أحمـدَ زورةً له في الحديث الثبتِ في غايةٍ قُصيا ويلقَى من الأثبات مالكاً الذي ونجم لأعلام فرَعْياً له سَقيا إمامٌ لحفّاظٍ بدارِ مهاجرِ بحفظٍ لما روَّيٰ ويجلو به جَليا فكان له في ذاك ذكر مناقب موطأً هذا الحَبْرِ من بعض حفظِه وأملى على الأصحاب من حفظه أشيا وتمَّ له في العلم ما قال مالك من النور لا يُطفَى فلن يجد الطَّفيا وصار له ذكرٌ بأقطار أرضنا وسار إلى الأمصار لا يلتقى نأيا لما قد رأوا بحراً يُعَوَّذُ بالرُّقيا [١٤٣/أ] فيأتي يرئ الأحبار خاضعةً له ببغداد (١) يمليها على صحبةِ الأحيا وقام بتقرير لحُجَّتِه التي برُتبَتِه إذ كان يَجهَلُها يحيَى ومنهم إمامُ القوم أحمدُ (٢) عالم كذاك له إسحاقُ (٣) لا يَعرِفُ الذي بدا لأولي العرفانِ رعياً لهم رعيا له أحمدٌ يُثنِي يقول: بلا ثُنيا فها كان من يحيَى (٤) فقد سَمِعَ الذي

أخذت ركاباً كان أعطيته يَدْيا

فقال له: لو أنت تعرفُ قدرَهُ

⁽١) يعني به ردَّه على أهلِ الرأي في بغداد، وتقريره للسنّةِ أحسنَ تقرير حَتَّىٰ سُمِّي «ناصر الحديث» رضي الله عنه.

⁽٢) يعني الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه الذي كان له مَزِيّةُ اختصاصِ بالإمام الشافعي.

⁽٣) يعني الإمام إسحاق بن راهوَيْه الذي أخذ عن الشافعيِّ بإشارةٍ من أحمد بن حنبل.

⁽٤) يعني يحيى بن مَعين رحمه الله.

وما كان من إسحاقَ في أمر مكةٍ يقولُ له: لو كان غيرُكَ قائماً وأما أبو ثورِ(٢) فأول ما أتى وقبال ليه في الرفع بالأيبِدِ مِفْوَلاً فقام أبو ثورِ بسُنَّته التي وذكَّره يوماً بـدُورِ إراكـة هو الشافعيُّ الحَبْرُ فاق بعلمِهِ وعاد إلى البيتِ العتيقِ بهمَّةٍ وكان ابنُ مَهْديِّ (٣) يىرومُ طريقـةً برُغْبى أتت للشافعيِّ نصيحةً فصنَّفَ في هذا كتاب «رسالةٍ» مع الحارثِ النقَّالِ (٤) كان انتقالمُا

تباعُ بها دورٌ فقد سَمِعَ الوهيا مقامَك كنتُ الإذنَ ألوي لها ليّا(١) بدَوْرِ له سُؤْلٌ فلم يلتفت شَيّا على سنن الأخبارِ أنشيي بها الوديا رواها له حُبّاً وقد عَبقَت رِيّا يقـولُ له فيها غرائبَ فاسـتحيا ومستنبطٌ يُبْدي بمنشورِه طيا وفرَّقَ أموالاً فليس لها بُقْيا تُبيِّنُ أنواعاً ويهدي له هديا وما اجتمعا فيها أتي عنهما لقيا وأرسلها والحَلْئُ يُبْدي لها وشيا وجاء بها يسعى إلى راغب سعيا

⁽۱) انظر هذا الخبر في «طبقات السبكي» (۲: ۸۹-۹۰) فاحتج الشافعي بالكتاب والسنّة، واحتج إسحاق بقول بعضِ التابعين، فقال له الشافعي: ما أحوجني أن يكونَ غيرُك في موضعك فكنتُ آمُرُ بعرُكِ أذنِه؛ أقولُ: قال رسولُ الله على وأنت تقول: قال عطاء وطاوس والحسن وإبراهيم، وهل لأحدٍ مع رسولِ الله على حُجّة؟

⁽٢) الإمام الجليل إبراهيم بن خالد البغدادي (ت ٢٤٠هـ)، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٢: ٧٤).

⁽٣) يعني الإمام الجليل عبد الرحمن بن مهدي الذي صنَّف له الإمام الشافعي كتاب «الرسالة».

⁽٤) يعني الحارث بن سُرَيجِ النقّال (ت ٢٣٦هـ)، الذي حمل كتاب الرسالة لعبد الرحمن بن =

فكان لها وقع لطالب فَنِّها فأبدت مناراتٍ تطيبُ بها الأحيا فأوَّلُ تصنيفٍ بفنِّ أصولنا وتأصيل أبوابِ غدا أصلها حيا وأبوابُ تبيانٍ بها ذكرُه يحيا فخُطبتُه فيها بلاغتُه بَـدَت وفي العامِّ مع خاص به فبه أحيا وفي ناسخ يأتي ومنسوخُه بدا وأبواب قَيَّاسِ ومُجْتهَدٍ به ومَن جابلا أصل فَرَىٰ رأيه فَريا رجالٌ رأوا سِرّاً يفوقُ العلا سَريا وفي مصرَ جاء الحبرُ فانحاز حوله بُوَيطيُّهم يأتي كذا(١) مُزَنيُّهم ربيعُهُمُ والبحرُ يجري بـه جريـا ويونسُ يأتيهِ وحرملةٌ أتى وكم لهم أملى (٢) وكم أظهرَ الوليا [١٤٣ علىٰ سَننِ التحقيقِ يَرْعيى الهدي رعيا وصنَّف كُتباً قام فيها بسُنَّةٍ وفي بسطهِ المبسوطَ بسطٌ نفي فَيَّا(٣) وفي الجامع المرويِّ جمعٌ وكثرةٌ فكان «لأُمِّ» الكُلِّ نفعٌ بِوُلدِها فأولادُها الأعلامُ زانت بهم دُنيا لمن قد رأى يلقَى بتحقيقِه دَهيَا وفي كُتبِه يحكي مناظرةً لـه وبين يديهِ صارَ كالفرخ مَنْ غدا يُناظِرُه حتى ليُرْحَم في الرُّؤيا وكم سنةٍ صحَّت فأذهبتِ الرَّأيا ويرجعَ عن رأي رآه بزعمِه

مهدي، فلما وصلت إليه جعل يتعجَّب ويقول: لو كان أقلَّ لفُهِمَ. لو كان أقلَّ لفُهِمَ. انظر:
 «طبقات ابن قاضى شهبة» (١: ٢٩).

⁽١) في الأصل: «كذاك». وهو تما ينكسر به الوزن.

⁽٢) في الأصل: «أمْلا»، والجادّة ما هو مثبت.

⁽٣) الجامع والمبسوط من كتب الإمام الشافعي التي ضمَّنها كتابه «الأم».

وناظرَ أعلاماً ومنهم محمَّدُ(۱) وكم سُنَّةٍ أبدئ له وأجابَه وفي ليلةٍ فيها رأى جُلَّ كُتبِهِ وفي لغةِ العَرْباءِ أفْحمَ بِشْرَها أوي لغةِ العَرْباءِ أفْحمَ بِشْرَها أتى الأصمعي بالشعرِ شعرِ هُذَيْلِهم وحُسَّاده تنعى ذهاباً لروحِه فقال: سبيلٌ لستُ فيها بأوحدٍ وما ضرَّ نورُ الشمسِ إنكارُ نُظَّرٍ وقد قيلَ كادُوه بِدَسِّ شَقِيّهم وراح قتيلاً من حسودٍ يكيدُه

إلى حَسَنِ يُللِي وكم أظهر التُّقيا وكم أسهُم يبري بها قولَه بريا فأدرك ما فيها أحاطَ به وَعيا كذا لابنِ بكارٍ بأنسابها أعيا فصحَّحه منه فأعظِمْ به دَريا(٢) بمَوْتٍ وكلُّ الخلق ليس لهم بُقيا وأنت لأُخراها تجيء غداً هَيّا(٣) عيونهم في الدهر دائمةٌ عَميا فشجَّ له رأساً وأعدَمَه نَعْيا ومن كاد أهلَ العلم يُكوئ به كيًا ومن كاد أهلَ العلم يُكوئ به كيًا

تمنّى رجالٌ أن أموتَ وإنْ أمُتْ فقُلْ للذي يبغي خلافَ الذي مضي

فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحَدِ تهيّأ لأخرى مِثْلِها فكأنَّ قَدِ

 ⁽١) يعني الإمام الجليل محمد بن الحسن الشيباني، إمام الحنفية في زمانه، وشيخ الشافعي بالعراق.

⁽٢) فيه إشارةٌ إلى ما استفاضَ من قولِ الأصمعي: صححتُ أشعارَ هذيل على فتى من قريش يقال له محمد بن إدريس، ومعروفٌ في سيرة الشافعيّ أنه أخذَ العربية في هُذَيْل وهي إحدى قبائل العرب الستِّ الفصيحة التي أخذ عنها العلماءُ اللغة.

⁽٣) يعني ما رويَ عن الشافعيِّ من قوله:

وسببُ ذلك ما نُمِيَ إليه من أن أشهب بن عبد العزيز من أصحاب مالك كان قد قال: اللهم أمِتْ الشافعي، وإلّا يذهَبْ علمُ مالك. أنظر: «طبقات السبكي» (١: ٣٠٣).

وما عاش من يدعو يُريدُ وفاتَه وعاش على مَرِّ الزمان حلاوةً وأعطاه مولاه ثواباً ورفعةً وقام به الأعلامُ في كُلِّ مجمع تصانيفُهم من فيض بَحرِ عُلُومِهِ وفي كُلِّ قرنٍ قيام من يبأتِ ناصراً فيا أسفاً للشافعيِّ وما جرى

سوى بعض شهرِ إذ رأوا فيهم النعيا وذكرٌ بأوصافٍ ويشتارها(١) ريّا ومذهبه قد صار من بعده حيّا وهُم طبقاتٌ في النضالِ سَمَوْا رميا ومن أجل ذاك الفيض أرواحهم تحيا يجدِّدُ دينَ الحقِّ في دارةِ الأحيا [١٤٤/أ] سقى الله بالتسنيم روحاً له سَقيا

مناسبةٌ في الكتب شِبهُ البَرَاجِم(٢) وإيمانُ يتلوه بعقدِ المعالم فبالوحي إيانٌ وعلمٌ العوالم به يرِدُ الإنسانُ وِردَ المكارم وأبوابه فيها بيانُ الملائِم وحجِّ وصوم فيهما خلفُ عالم كذا جاء في التصنيفِ طبقَ الدعائِم لطيبةَ جاء الفضلُ من طيبِ خاتَم

ومن ذلك قصيدته لمناسبة تراجم «صحيح البخاري»: [من الطويل] أتى في البخاري حكمةٌ في التراجم فمبدأ وحي الله جاء نبيُّه وإنَّ كتابَ العلم يُذكِّرُ بعده وما بعد إعلام سوئ العمل الذي ومبدأة طهر أتى لصلاتِنا وبعد صلاةٍ والزكاةِ تبيعُها روايتُه جاءت بخلفٍ بصحةٍ وفي الحجِّ أبوابٌ كذاك بعُمْرةٍ

⁽١) من الشُّورِ وهو اجتناء العسل.

⁽٢) وهي رؤوس السَّلامياتِ، من ظهرِ الكفِّ إذا قبضَ الشخصُّ كفَّه نشرت وارتفعت.

يليها ابتغاء الفضل سوق المواسم

وفي الرهن والإعتاقِ فَكُّ الملازِم مناسبةٌ تخفي على فهم صارم كذا هِبةٌ فيها شهودُ التحاكم وللشهدا في الوصفِ أمرُ تحاكم فويلٌ لأفَّاكٍ وتباً لآثِم يبر تُها المولى بدفع العظائم فبالصلح إصلاحٌ ورفعُ المظالم فذكرُ شروطٍ في كتابٍ لعالم بها عمل الأعهال ثُمَّ لقائم وثالثها جمعٌ غريبٌ لفاهم [١٤٤/ب] وفيه اكتسابُ المالِ قهراً لظالم كذا الفيء أيأتينا بغير الغنائم مُوادعةٌ معها أتت في التراجم معاملةُ الإنسانِ مِلكَ المقاسم تراجم فيها رُتّبت للأكارم وما قد جرئ حتى الوفاة لخاتم تخصُّ كتابَ الله بالغيبِ عازم

معاملةُ الإنسان في طوع رَبِّه وأنواعها في كُلِّ باب تميَّزت فجاء كتابُ الرهن والعتقُ بعده كتابة عبد ثم فيها تبرُّعُ كتابُ شهاداتٍ يلى هِبةً جرَتْ وكان حديثُ الإفكِ فيه افتراؤُهم وكم فيه تعديلٌ لعائشةَ التي كذا الصلحُ بين الناس يُذكَرُ بعدَه وصلحٌ وشرطٌ جائزانِ بشرعِهِ كتابُ الوصايا والوقوفُ لشارطٍ معاملتا رَبِّ وخلقِ کہا مضی كتابُ الجهادِ إجهد لإعلاءِ كِلْمةٍ فيملكُ مال الحَوْزِ قهراً غنيمةً وجِزْيتُهم بالعَقْدِ فيها كتابها كتبابٌ لبدءِ الخلقِ بعد تمامِه وللأنبيا فيه كتابٌ يخصُّهم فضائل نتلو ثُم عزو نبينا وأن نبيَّ الله وصَّىٰ وصيةً

____ ترجمة السراج البلقيني وأنَّ أولي التفسيرِ أهلُ العزائم وإحياؤُه أرواحَ أهل المكارم حياةٌ أتت منه لطفل فحاكم ومن بعدِها حُسْنُ العشيرِ الملائم وفي النفقاتِ افرِق لِيُسرِ وعادم ليجتنبَ الإنسانُ إثمَ المحارم كذا الذَّبْحُ مع صيدٍ بثان الملائم ومن بعدِها المشروبُ يأتي لطاعم كتابٌ لمرضانا برفع المآتم بفاتحة القرآنِ ثم الخواتم كذا أدبٌ يُؤتئ به بالكرائم به تُفتَحُ الأبوابُ وجه المسالم وتيسير أحوالٍ لأهل المغارم وللقَدَر اذكُره لأصلِ الدعائم تبرُّرنا بالنذرِ يُوفي بحاكِم كذا النذرُ في لجِّ بدا من مُلاحِم مواريثُ أمواتٍ أبت للمقاسم وقد تمتِ الأحوالُ حالاتِ سالم

كتابٌ لتفسيرِ يعقِّبُه به وفي ذاك إعجازٌ لنا ولنسلِنا كتابُ النكاح انظُره منه تناسلٌ وأحكامه حتى الوليمةَ تِلْوُها كتابُ طلاقٍ فيه أبوابُ فُرْقةٍ وأطعمة حَلَّت وأخرى فحُرِّمت وعتٌّ عن المولودِ يتلو مطاعما وأضحيةٍ فيها ضيافة ربِّنا وغالب أمراض بأكل وشَرْبةٍ وبالطبِّ يُستشفى من الدَّا برُقْيَةٍ لباسٌ به التزيينُ فانظره بعدَه وأنَّ بالاستئذانِ حلَّت مصالحٌ وبالدعواتِ الفتحُ من كلِّ مُغْلَقٍ رقاقٌ لها بعد الدعاءِ تذكُّرٌ ولا قَــدَرٌ إلا مـن الله وحـدَه وأيمانُ من كَسْب وكفارةٌ لها وأحوال أحياء تَتِمُّ وبعدَها فرائِضُهم فيها كتابٌ يخصُّهم مُحارِبُهم فيه أتى حتم حاتم [١٤٥/أ] وفيها قِصاصٌ جا لأهل الجرائم بردَّتِه زالت عقودُ العواصم كذا حِيَلٌ جاءت لِفَكِّ التلازم وفتنتيها قامت في مِن مُقاوِم كتابُ التمنِّي جاء رمزاً لراقم وأخبارُ آحادٍ حجاجٌ لعالم وسنةُ خيرِ الخلقِ عصمةُ عاصم بمبدئها عطْرٌ ومسكُّ لخاتم لحافظ عصر قد مضي في التقادم وحسبُكَ بالإجماع في مدح جازم وناهيك بالتفضيل فاجأر لراحم تحرَّىٰ صحيحَ القصدِ سُبلَ العلائم بإسناد أهل الصدق من كُلِّ حازم على أوجه تأتي عجاباً لغانم إلى سنة المختار رأس الأكارم يقارِبُها التسليمُ في حالِ دائم تَقْفون آثاراً أتت بدعائم

وفي غُـرَّةٍ فاذكر دِياتٍ لأنفس ورِدَّةُ مرتدٍّ ففيها استتابةٌ ولكنها الإكراة رافع حُكْمِه وفي باطن الرؤيا لتعبير أمرها وأحكامُ خُلِّينا تزيلُ تنازُعاً ولا تتمنُّوا كان فيه تواتـرٌ كتاب عصام فاعتصم بكتابه وخاتمةُ التوحيـدِ طابَ ختامها فجاء كتابٌ جامعٌ من صحاحها أتى للبخاري مدحمه بصحيحه أصـحُّ كتـابِ بعـد تنزيـلِ رَبِّنا وقيل: رَحِمَ الرحمنُ عبداً موحِّداً وفي سُنَّةِ المختار يُبدِي صحيحَها وإنا توخّينا كتاباً نخُصُّه عسى الله يهدينا جميعاً بفَضْلِه وصلِّي على المختـارِ اللهُ رَبُّنــا وآلٍ له والصحبِ مع تَبَع لهم

ومن يأتِ قاذوراً تَبيَّنَ حَدُّه

بتكريرِ ما يبدو وتضعيف علة وفي بدئِها والختم طيبُ الخواتم ومن شعرِه جواباً لسؤالٍ ورد عليه (١):

صورة السؤال: الحمد لله الذي جعل سراجاً وهاجاً، فأوضح به إلى روضة التحقيق منهاجاً:

يا من أفاض عِهادَ العلمِ كالمُزُونِ (٢)
فنائِهِ من أقاصي الهندِ واليمنِ
مَنْ مصرُ أضحت به مرموقةَ السكنِ [١٤٥/ب]
خفائِهِ فيجلِّيه على عَلَنِ
يجلو عن القلبِ غَيمَ الغَمِّ والحَزَنِ
خليلةٌ وأبٌ أضحى أخا شَجنِ
أبقاه ألفٌ ولكن صارَ كالرَّهَنِ
عن المقابلِ إبراءً لمرتهنِ
رُبْعَ المُخلَّفِ فرضاً واضحَ السَّنَن
ليبرأ الذِّهنُ عما فيه من وَهَنِ
يسري سَناكَ إلى الأقطارِ والمُدُنِ

يا شيخ الإسلام يا علامة الزَّمنِ يا من تُشَدُّ رحالُ الطالبين إلى يا أوحدَ العصرِ، يا فذَّ الزمانِ ويا يا من يُبينُ لنا وجه الصوابِ لدى لا زال منك سراجُ العلم مُتَّقِداً ما قولُكُم في أخي رَمسٍ ثوى وله ما قولُكُم في أخي رَمسٍ ثوى وله صداقُ زوجتِه ألفٌ وقيمةُ ما فعوضَ الأبُ ما حازت يداه لها فعل من الرُّبع يبرى المَيْتُ إذ مَلكَت فعل من الرُّبع يبرى المَيْتُ إذ مَلكَت فلا برِحْتَ سِراجاً ساطعاً أبداً فلا برِحْتَ سِراجاً ساطعاً أبداً

⁽١) انظر المسألة رقم (٤٦٧) حيث ورد هذا السؤال وجوابُه.

⁽٢) في حاشية الأصل: كالـمُزَني، ويعني به الإمامَ المُزنيَّ صاحب الإمام الشافعي، وكلاهما جَيِّدٌ مُتَّجه طريف.

فأجاب رضي الله عنه بها صورته:

الجواب حكماً وحجاجاً، اللهم أرشد للصواب وأرفع عنه رِتاجاً(١)

بإرثِ من أصبحت تبكي من الحَزَنِ من دَيْنِها نسبةً تأتي على السننِ وذاك كافٍ بـ التعليـلُ في عَلَنِ واللهُ أعلَـمُ ذو الإكرام والمِنَـنِ فقيرُ عفوِ الذي يُنجِيه من فِتَنِ في كلِّ دائرةٍ بالفضلِ في السكنِ

نَعَم من الرُّبْع يَبرى الميتُ من رَهَنِ فإرْثُها يقتضي إسقاطَ عُلقَتِها فالمِلكُ والدَّينُ فيه ليس مجتمعاً في هـذه الحالِ فتوانا بــه أبــداً قد قال هذا وبالمكتوب أثبته وأنه عُمَـرٌ يرجو عِمارتَه

ومن ذلك:

مانظمه في عدة المسائل التي يزوِّجُ فيها الحكام، وأنهاها إلى عشرين موضعاً، وذكر فيها أحوالاً وضربها في الأحوال، فارتقت إلى أكثر من ثلاثِ مئةٍ، ونظم في [من الكامل]

ذلك قصيدتين، قال في الأولى منهما:

بالحُكم زَوِّج في اثنتينِ بِعَشْرِها أو كان معدوماً، كذاك بفَقْدِه أو كان في حَبْسِ بغيرِ تطرّقٍ أو كان في الإحرام أو مُتعَـزِّزاً أو ينتخِبْها في النكاح لنَفْسِه

عَضلُ الولِّي يكونُ منه لعُسْرِها [١٤٦/أ] أو غيبةٍ فيها مسافةٌ قصرها أو كان يُخفِي نفسه من حِذْرِهـا أو دام في الإغما كقصرِ قدرها وكذا الولايةُ في الإماءِ لحجرِها

⁽١) بكسر الراء وهو البابُ المُغْلَق.

مستولداً من أسلمت من كُفرها في موجَبِ أو قابل في أمرِها مجبوبة المحتاج ردة ذكرها فالحتم في الإيجاب جاء لِيُسْرِها بفروعِهم فصلٌ كذاك لِيُسرِها بثلاثةٍ فيها البيوعُ فأدْرِها في عقلِها ولحاجةٍ في غيرها في ثيِّب فاضرب كذا في بكرها نظراً لمحجور يحورُ بحَيْرها ممَّن عليه وقفُها في قهرها أمَةٌ لمحجورٍ جرت في بحرِها زَوِّج مُدَبَّرةً بدت في سُكرِها قـد قلـتُ في التخريـج فيـه بخيرها يسري إليهِ حكمُها في سيرها شينٌ وميم حاؤُها في حصرها

وتمامُها فيها يكونُ لكافرِ فيها تحتَّمَ موجبٌ وبخيرِه في الجـدِّ إذ بلغـت تــزوَّج عاقــلاً ولئن تكُنْ زوج صغيرٍ عاقل وكذاك عَمُّ وابنُه مع ذي الـوَلا في عَشْرِها الماضي بـضرب يرتقى بعتيقةِ الأنشى كذا ملكٌ لها في مسلماتٍ مع كوافر يرتقي زِدْ في الإماءِ صغيرةً تزويجُها موقوفةً زَوِّج بإذنٍ صادرِ وفتاةً بيتِ المال نسبةُ أمرها زَوِّج مكاتبةً لإسلام جرى بالإذن كالماضي بصورة مولد وكذاك تابعُ من جرى إسلامُها أحوالهًا ضربٌ بصورةِ ما مضي وقال في الثانية:

عــشرون حتماً زوَّجَ الحكّامُ عَـدمُ الولي، العضلُ والإحرامُ [١٤٦/ب]

يومَينِ والإغما كذاك دوامُ وبحبسه مِمَّنْ يجيءُ مَرامُ من نِسْبةٍ أو ذي الولاءِ يُسامُ من حُبِّه لتُواصَلُ الأرحامُ فلطفله بقبوله إتمام من طفلِه بقبولِه إحكامُ زَوِّج بمصلحةٍ بها الإعلامُ من غير قيد جاز ذا الإقدام زوِّج فتاةً دينُها الإسلامُ ومعلَّقٌ إعتاقُها إلزامُ وفتاةٌ وقفٍ حصنُه أحكامُ لِدَةٌ لمحجور فليسَ يُضامُ أو قائلٌ يأتي له الإعلامُ مع حِبِّه يحتاجُ فهو يُقام والزوج كالماضي وفيه كلامم فيها ومِلكٌ عَتقُها إبرامُ مع ثَيِّبِ أبكارهُنَّ جِسامُ ما بين معها أربعون تهامُ

وبفقدِه إن لم يَمُت وبغَيبةٍ متعزِّزاً أو بالتواري حاضراً أو يبتغي تـزويـجَهـا حِـلاً له أو يبتغي كلُّ لطفل سالم أو كان مع جَدِّ بلا أجيالِه أو كان مع عَـمِّ يريـدُ زواجَها أو من إما محجورةٍ نظراً له أما إما رشيدةٌ فبإذنها مُستَولدٍ بالكفرِ جا فبإذنها ونظيرُ ذاك كتابةٌ تدبيرُها وكذا الفروعُ التابعاتُ لأصلِها وفتاة بيتِ المالِ نسبة أمرها وبأربع فيها الخيارُ فموجبٌ في صورةٍ جدٌّ وزوجٌ بالغٌ في العمِّ وابنِ العمِّ قُل وذو الولا فبعُسـرها الماضي يجيءُ مُثَلَّثاً في عاقلاتٍ قُـل وحاجةُ غيرها في مسلماتٍ مع كوافر يرتقي

مع مثلها فيه جرت أقلامُ ولزائد فيها بخمسين اعتس ها قد عرفتَ عِدادها أخبر به فمن الكريم فواتحٌ وختامُ ثم الصلاةُ على النبيِّ محمَّدٍ وصحابه والآلِ ثُمَّ سلامُ

قلتُ: وقد شرح شيخُنا رضي الله عنه هذه المسائلَ في «تصحيح المنهاج» وأطال [١٤٧] أ] الكلامَ عليها ولو لا خشيةُ الإطالةِ، لسقتُ شرحَه هنا والله أعلم. ومن قصائِدِه الرقاق تائيته المعروفةُ:

[من الطويل]

شُفيتُ به، عوفيتُ عِشتُ بطينتي علیه به منه تراکیب صورتی ففي الحبِّ تكويني ومنه جِبلَّتِي ففي الحبِّ تفصيلي عليه بجُملتي أُوحِّدُه والحِبُّ أصلُ عقيدتي طربتُ بـه والحالُ نـام بطربتي وغُيِّتُ في حالٍ بأطيبِ حضرتي يُمازِ جُني في كلِّ ما منه بنيَتِي وعظمي ولحمى تابعانِ لِبُغْيَتِي ومِن ذاالذي أجرئ مشاربَ رَضْعتي سُقيتُ شرابَ الحبِّ في أصل طينتِي فطبتُ به معنى بعَقْدِ مُسَدَّدٍ جُبِلتُ عليه في عوالم قد مضت ومنه أتى التفصيلُ في كُلِّ جُملَةٍ فأُخْرِجتُ من ذَرِّ" لِرَبَي شاهداً فأسمعني رَبِّي خطاباً بفضلِه فوحَّدتُه في النَّرِّ توحيدَ مؤمن وصيَّرني لحماً وعظماً وحبُّه فقلبِيَ مشـغولٌ به طـولَ دهرِه رضعتُ لَبانَ الحُبِّ طف لاَّ بفضلِهِ

⁽١) في الأصل: در بالدال المهملة، والجادَّة ما هو مثبت، والمرادُ به حديثُ الذَّرِّ الذي أُخْرِج من صُلْب آدم عليه السلام.

وقَوَّىٰ لِي الأعصابَ فِي كُلِّ مَفْصِل وأمتعَنِي بالسمع والبصرِ الذي وأنشأني والحبُّ في القلب كامنِّ فهذا هو الكأسُ الذي كان كامناً فأشهدُ منه الفضلَ والنِّعَمَ التي ومن نورِ هذا الكأس فالكونُ مُشرِقٌ ومن ضوءِ هذا الكأسِ تُجلى معارفٌ ومن رُوح هذا الكأس تبدو عجائبٌ على مثل هذا الحالِ كانت شبيبتي وفي الموتِ من وجدي أعيشُ حقيقةً إذ بَلِيَت في الـتُّرب ذاتي وأعظُمي ونوديتُ يا عبداً مُحِبّاً لوجهنا بحبِّكم عَظمِي وإن صارَ بالياً فمِن كِلْمَةٍ أَحْيا وأُبعَثُ ناشراً وفي طيِّ منشوري بأني أُحِبُّهم إذا كان منشوري يُتوَّجُ رأسُه فيا مالكاً وجَّهْتُ وجهي لِحُبِّه أتحرقُني بالنارِ ياغايةَ المني

فقمتُ بإحسانٍ أتَتْ منه قُوَّق به أشهَدُ الآياتِ حقاً لِحُجَّتى فلم جلالي الكأسَ هِمْتُ بِنَشْوَتِي يُجَلِّيهِ لِي رَبِّي لتنمو مَحَبَّتِي تعُمُّ وفي قلبي وسمعي ورُؤيَتِي وكلُّ بحقٌّ شاهدٌ ببصيرتي فيبدو بها العرفانُ حين تجلَّتِ ومن نسمةٍ منه أتتني سكرتي وقد زادني لما أتنني شبيبتي فيا فوزَ من وافي بتلك الحقيقةِ [١٤٧/ب] ومزقتِ الأجداثُ أوصالَ جُثَّتى أجبتُهُمُ: لبَّيكُمُ يا أُحِبَّتِي يعودُ له المَحْيا بِأُوَّلِ كِلمتي عليَّ ترابُ الحُبِّ في دار نَشْرتي نعم، وعلى حُبِّي ختام طَوِيَّتي بحبهم لا خوف يأتي لِوُجهَتي ويا فاطراً أبداً على الحبِّ فطرت

وحُبُّكَ جناتي وجاري وجُنَّتي

إليك شفيعي رأسُ أحبابك الذي محمدُ المختارُ من آل هاشم محمدُ المختارُ من آل هاشم كتبتَ اسمَه في ساقِ عرشكَ فاغتدى له انشقَ بدرُ التّم جَهْراً بمكة عليهِ صلاةُ الله ثُمَّ سلامُه وأصحابُه والآلُ والتّبَعُ الأولى مُكررةٌ تبدو سحائِبُ نشرها معطّرةٌ بَدو سحائِبُ نشرها معطّرةٌ بَدو أبكُلِّ مُطَيَّب

وهذا بحرٌ لا ساحل له، وقَصَدْنا بهذه النبذةِ التنبيةَ على غيرها، وله غير ذلك مما لا نطول بذكره، وكتابه «ارتياحُ الأرواح» مشحونٌ بذلك، وفي هذا الذي ذكرناه كفاية، والله الموفق للهداية.

* * *

⁽١) في الأصل: بُسترتي

ذكرُ النبأ عن مرضِهِ ووفاتِه

ومرضَ الوالدُرضِيَ الله عنه في سادس عشر شوال سنة خمس وثهانمئة يوماً حتى أيسنا منه، ثم أفيق من [١٤٨/ أ] يومه، ومضى كذا إلى يوم الثلاثاء سابع شهر ذي القعدة من السنة المذكورة، فقوي عليه، وانقطع في البيت الثلاثاء والأربعاء والخميس، يعرفُ الناسَ الذين يدخلون إليه، فلما كانت ليلة الجمعة وقد اجتمعنا حوله قال لي: خُذِ الشمعَة وامضِ بنا إلى الخلوة لأجل الميعاد، فانظر كيف وصل حاله إلى ما وصل وهو لا ينسئ الميعاد والدرس.

وكان رضي الله عنه قبل ضَعْفِه يحثّني على أن أروح أنا وإياه إلى الخشابية لكوني أنا كنتُ قارئ الدرسِ فها تيسّر ذلك، وكلها مضى يوم يحصلُ له تعويقٌ، ثم لما أقبل يومُ الجمعةِ، أُقعِدَ فجلسَ باكورةَ النهارِ، وجاء له الأطباء فوصفوا له التوت الأسود، فقال لهم: هذا قابضٌ اكشفوا «الموجز في الطّبّ» فأُحضِرَ له «الموجزُ» فوجد ذلك، ثم قال: في ثلاثون سنة عن (۱) هذه المسألة، فانظر مَن هذا حاله، وكيف يستحضرُ هذا الاستحضارَ.

ثم بعد ذلك لما قَرُبَت صلاةُ الجمعةِ أخبرني مَن أَثِقُ به أنه كان يقولُ: يا اللهُ العفوَ ثلاث مرات، حتى قيل إن الشيخَ ذهب عنه البأسُ، فلما صلَّينا الجمعةَ دخلتُ له فوجدتُه قد احتُضِرَ، فتمَّ في النزعِ هكذا إلى قُبيلِ العصر، فصمتَ كلامُه، ثم بعد ذلك تُوُقِّ رحمه الله تعالى سعيداً حميداً.

⁽١) يعني: بَعيدَ عهدٍ بها رَحِـمَه الله.

ولما حضرته الوفاة، قرأتُ عند رأسِه سورة «يس» و «تبارك» و «الإخلاص» و «المعوذتين» إلى أن توفي رحمه الله تعالى.

وكنتُ في أيام مرضه أجيءُ إليه وأقول له: يا سيدي، أنتَ راضٍ عليّ؟ فيقول: نعم، فأقول: وعلى أخي، فيقول: نعم.

بل ورأيتُه في النوم بعد أن تُونِي بليالٍ وقلتُ له الذي تقدم، فقال: نعم.

فتوفي رحمه الله تعالى في عاشر ذي القعدة سنة خمس وثمانمئة.

ولما أُخْبِرتِ الناسُ بوفاته عَظُمَ مُصابه، ووقَع النَّوْحُ في أقطارِ البلد حتى في طوائف المخالفين للمِلّةِ على ما قيل، وصاروا يتباكون ويتحرقون هكذا إلى صبيحة يوم [١٤٨/ب] السبت حادي عشر الشهر.

وكيف لا وهو عالم العصر، علامة الدهر، حُقَّ فيه قول القائل: [من الكامل] حلفَ الزمان ليأتينَّ بمثله حَنِثَتْ يمينُكَ يا زمانُ فَكَفِّر

وكذلك حُقَّ فيه قولُ القائلِ أيضاً وهو الشيخ شهاب الدين بن جبر كما تقدم وهو يمدحُه في المنام ويقول: [من الكامل]

قسماً في النازمانُ بمثل مَن خاضَ البحارَ الزاخراتِ بلاضَجَرْ من فيه يظهَرُ لؤلوٌ وجواهرٌ كالبلبلِ الصياحِ في ضوءِ السَّحَرْ إني ورَبِّي صاحقٌ بمقالتي فاصغُوا لعبدٍ قائلٍ هذا الجَبَرْ ما للمسائلِ يا فتى إن أَشْكَلَتْ إلا الذي يُسْمَى سراجَ الدين عُمَرْ

رضي الله عنه ونفعنا به وببركته في الدنيا والآخرة.

فشرعوا في تجهيزه وغسله فغُسِّلَ، وكان من الذي حضر غُسلَه الشيخُ وينُ الدين الفارسكوريُّ وصبَّ عليه، والشيخُ محمَّدُ المغيري، وقاضي القضاة أمينُ الدين الخنفيُّ وصبَّ عليه، والشيخ زينُ الدين القُمَّنِيُّ وصبَّ عليه، وكنتُ من الذين حضروا غُسلَه، ولكن كأنَّ ذهني لم تكن معي في تلك الساعةِ لما جرى علينامن المصيبةِ بفقده، فلما أُنبِي غسلُه وتجهيزُه جاء الأمراءُ وأربابُ الدولةِ وحملوه على أعناقِهم، ومضوا به إلى جامع الحاكمِ للصلاةِ عليه، فلم تُعرف الجنازةُ، ولم يُعرَف لها حَدُّ لكثرةِ الناسِ والأمراءِ، ولا أعلمُ جنازةً أكثرَ من جنازتِه من تلك الخلائقِ، وقال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: بيننا وبينهم الجنائزُ (١)، يريد بذلك اجتماعَ الناسِ والله أعلم.

وارتفعَ نعشُه عن أعناقِ الناسِ، وقيل: إن بعض الناس سَمِعَ دَقَّ بشائرَ في السماءِ، ولا يُستبعَدُ ذلك على وليِّ عالم قطبِ الأقطابِ رضي الله عنه.

وتقدَّمَ في الصلاةِ عليه ولده سيدُنا ومولانا قاضي القضاة شيخُ الإسلام جلالُ الدين الأخُ _ أبقاه الله تعالى _، ودُفِنَ يومَ السبتِ صبيحةَ النهارِ بمدرستِه [١٤٩/أ] التي عَمَرها من مالِه في فَسْقِيَّةٍ عَمَرها بحارةِ بهاءِ الدين قراقوش، رحمه الله تعالى وإيانا أجمعين، وحشرنا وإياه في زمرة سيد الأولين والآخرين وخاتم النبيين، محمدٍ أفضل المرسلين _ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين -.

ونسألُه لنا التوفيقَ والإعانةَ والنصرَ وحفظَ الأمانةِ، وأن يُمتِّعَ المسلمين بطولِ بقاءِ أخي عينِ الزمانِ، سيِّدنا ومولانا وشيخِنا قاضي القضاة شيخ الإسلام جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن في خير وعافية، هو ومن يلوذُ به آمين آمين. وحسبُنا الله ونعمَ الوكيل.

⁽١) يعني المعتزلةَ وأهلَ البدَع.

ذكرُ شيءٍ مما رُئِيَ له من المناماتِ الصالحةِ بعد وفاته رضى الله عنه

قال شيخُنا الأخُ صاحب الترجمة - أبقاه الله تعالى -: أخبرني صاحبُنا الشيخُ العلامةُ جمالُ الدين السمنوديُّ: أن الشيخَ شهابَ الدين ابن الخياطِ المُقرئ العالمَ نفع الله بها في ليلةِ الجمعةِ سادسَ عشر شهر ذي الحجةِ، رأى أن شيخَ الإسلامِ جالسٌ بمدرسته وهي مُبيَّضةٌ بياضاً حسناً إلى الغايةِ، والعبدُ الفقيرُ إلى جانبِه وهي مُكتسيةٌ حُصرَ عَبْدانيٌّ من أحسنِ ما يكون، والشيخُ رضي الله عنه يتكلَّمُ بصوتِ جَهْوريٌّ على العادةِ، والشيخُ شهاب الدين قال لشخصٍ بجانبه: الشيخُ بصوتِ جَهْوريٌّ على العادةِ، والشيخُ شهاب الدين قال لشخصٍ بجانبه: الشيخُ قد مات؟ فقال له: أما علمتَ أن العلماء أحياء؟.

قال: وأخبرني جمالُ الدين السنباطيُّ قارئُ الميعاد أنه رأى شيخَ الإسلامِ فقال له: قل لِطلَبَتِي يشتغلوا بالعلمِ، فإنَّ طلبتي عند الله علماءُ.

قال: ورأى في ليلةٍ أخرى القاضي بدر الدين بن أبي البقاء فقال له: كيف حالك؟ فقال: بخير، ثم قال له: فكيف حالُ شيخِ الإسلام؟ فقال: ومَن مثلُ شيخ الإسلام؟

فقال: وأخبرني شمس الدين ابنُ الآدميِّ عن الشيخِ خير الدين البابريِّ الحنفيِّ نفع [١٤٩/ب] الله به أنه رأى شيخ الإسلامِ جالساً في وسط حلقةٍ عظيمةٍ، ورأى وأنه يدرِّسُ فيها لكلِّ من يجيءُ من الحلقاتِ، فتقوم حلقةٌ وتقعد حلقةٌ، ورأى

نِصْبةً من الدُّسوتِ(١) وعندها أقوام يقطعون في الحوائج، وأنه سأل عن ذلك فقال: هذا سِماطٌ عدَّه(٢) شيخُ الإسلام كُلَّما عمل درساً. انتهى كلام شيخنا الأخ.

قلتُ: وأخبرني الشيخُ مجدُ الدين البِرماويُّ نفع الله به، عن زوجةٍ له وكانت امرأةً صالحة، ولم يكن لها معرفةٌ بشيخِ الإسلامِ أنها رأت ليلةَ وفاةِ شيخِ الإسلامِ تربةَ صوفيةِ خانقاه سعيدِ السعداء مزينةً بالأنهارِ والأشجارِ والأطيارِ، والحُللِ والحُورِ والأنوارِ، فسألت عن سببِ ذلك؟ فقيل لها: إنها تزينت لقدوم رُوحِ شيخِ الإسلامِ، وقيل لها: أتحسينَ أن ذلك خاصٌّ بهذا المكان؟ بل كلُّ تربةٍ في الدنيا مزيَّنةٌ كذلك.

وأخبرني المؤدِّبُ غرسُ الدين خليلُ الحسينيُّ أحدُ خُدَّامِ شيخِنا الوالدِ رضي الله عنه ومحُبِّه: أنه رأى شيخَ الإسلامِ خارجاً من بابِ قاعتِه التي كان يسكُنُها في حياتِه، فتلقاه الرائي ومدَّ يده على يده وسلَّم عليه، وقال له: يا سيدي، ما جرى لك في الموت؟ فلم يردَّ عليه جواباً، فسأله ثانياً ويدُه على يدِه، وهو داخلٌ إلى المدرسةِ، فلم يردُّ عليه جواباً، فسأله ثالثاً فنظر إليه وقال: رأيتَ قَصْري؟ وكان بيني وبينه سلسلةٌ فقطعتُ تلك السلسلة ولاحت إليه، ثم انتبه، فقصها على شيخِنا الأخِ - أبقاه الله تعالى - فقال له: لا إله إلا الله، وذرفت عيناه بالدموع، وقال: هذه سلسلةُ الدنيا قَطَعَها، وراح إلى الآخرة رضي الله عنه.

وهذه نَبْذةٌ يسيرةٌ [٥٠١/أ] مما رُئِيَ له من المناماتِ الصالحةِ فلنتقصر عليها.

⁽١) مفرده دَسْت، وهو من الثيابِ ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردُّده في حوائجه. (٢)كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: أعَدَّه.

ذكرُ شيءٍ مما مُدِحَ به في حياتِه رضي الله عنه

هذا واسعٌ جداً ولكن لا بأسَ بذكر نبذةٍ منه.

فمن ذلك ما مَدَحه الشيخ ناصرُ الدين ابنُ عشائرَ^(۱) رحمه الله تعالى، فقال:

وسيفُ عزمِي عن السلوانِ مَفْلولُ ومُسندٌ عن ضعيفٍ وهو مقبولُ مدَلَّ سُ مهملٌ زورٌ ومعلولُ معلَّلُ وهو متروكٌ ومجهولٌ معلَّلُ وهو متروكٌ ومجهولٌ لم يبقَ من رسمِه إلا تهاثيلُ توفقي إن بعضَ الجرحِ تعديلُ ومبهمُ الحالِ أضحى وهو معقولُ ومبهمُ الحالِ أضحى وهو معقولُ والصبرُ مفترقٌ عنه ومشلولُ ومُدْرَجٌ في إزار الحُبِّ مقبولُ ومُدْرَجٌ في إزار الحُبِّ مقبولُ

رِفقاً سعادُ فعَقْدُ الصبرِ محلولُ حديثُ حُبِّكِ مشهورٌ ومتصلٌ وحبُّ غيرِكِ مرفوعٌ ومنقطعٌ وحبُّ غيرِكِ مرفوعٌ ومنقطعٌ صحيحُ قولِ عذولي منكرٌ أبداً رفقاً بمضطربِ والسقمُ أنحلَهُ لا تسمعي شاذٌ قولٍ فيه يجرحُهُ غريبُ حُبِّكِ مشروحٌ بأدمُعِهِ مسلسلٌ حزنُه بالدمعِ مُتَّفِقٌ مسلسلٌ حزنُه بالدمعِ مُتَّفِقٌ مقطوعُ قلبٍ بأفرادِ الهوىٰ كَلِفٍ مقطوعُ قلبٍ بأفرادِ الهوىٰ كَلِفٍ

⁽١) محمد بن علي بن محمد، له ذكرٌ في «الضوء اللامع» (٨: ٨١).

والخطُّ مختلفٌ بالنقض منحولُ كمرسل قـد تقضَّىٰ وهـو مأمولُ للصبِّ منه شفاءٌ فيه تعليلُ من وصلها بعدما أضنت أباطيلُ حتى بدا صارمُ الإصباح مسلولُ مُعنعناً وعزيزُ الدمع مبذول صبًا ببيتِ بعيدِ الدارِ مشغولُ في مركب الشوق موضوعٌ ومحمولُ [١٥٠/ب] بعائدٍ من وصالٍ وهو موصولُ مُدبَّجٌ بدماءِ القلب مهمولُ ما القلبُ عنها ولو أكثرتَ معدولُ في رأسِ ذا القرنِ بالإرسال منخولُ فكلُّ طالبِ علم منه موبولُ وقولُه في أمورِ الدينِ مقبولُ بـأن يفـوزَ بـما في القلـبِ مأمـولُ ولا لـمثلـكَ عنـه الآنَ تحويـلُ إن الكريم عن الإيعادِ مسؤولُ

وجفنُه بسهادِ اللَّيل مؤتلفٌ إن الوصالَ وأياماً به سلفت لم أنسَها ومُدامُ الثَّغر تُرْشِفُني وناسخُ الوصل منسوخٌ بها سمحت ما زلت أعتبُها والليلُ يحرسنا وبتُّ أذكر حالي من تهاجُرِهـا جار الزمانُ وسارتْ وهي هاجرةٌ ومبتدا خبري قلبى لفرقتها ومعضلُ الأمرِ موقوفٌ على كَرَم يا لائمَ الصَّبِّ في حُبِّ ومدمَعُه لا تعذِلَنَّ وأقلِل من ملامَتِهِ وحسبي اليوم مَدحِي عالم ورع (١) سحائبُ العلم منه عَمَّ وابِلُها يا واحدَ العصرِ في علم وفي عمل تغرَّب العبدُ عن أوطانه ثقةً أوعـدتَ أن دروسي قبـلَ كُلِّ فتـي فأنجز الوعدَ إن العبدَ في قَلَقِ

⁽١) كذا في الأصل، والأشبة بالصواب عالماً ورعاً على النصب، مفعول به للمصدر مَدْح.

أدامكَ الله في عِنِّ وفي شَرَفٍ وفي نعيم بأهنى العيشِ موصولُ وما وُجِدَ بِخَطِّ شيخِنا حافظِ الوقتِ زين الدين العراقيِّ رحمه الله تعالى ممّا يمدحُ به شيخَنا الوالدَ رضي الله عنه في قصيدةٍ له ما نَصُّه: [من الرجز]

واللهُ يُبْقِي شيخَ الإسلامِ لنا غنيً عن الماضين للتجدُّدِ (١) يحلُّ في ذِروَتِه ما أعضلت من المسائلِ الصِّعابِ العُقَّدِ يقعُدُ للإفتاءِ بعد عصرِه إلى غروبها بخيرِ مَقعَدِ يقعُدُ للإفتاءِ بعد عصرِه إلى غروبها بخيرِ مَقعَدِ يأتون من فجاجِ الأرضِ وار دي بَحْرَ علومِه الهنيِّ الموردِ في الله في الله يردُّ سائلاً إلا بخطٍّ أو بقولٍ مُرشِدِ وجمَّعَ اللهُ تعالى شملنا في جنةٍ ومنزلٍ مُخلَّدِ بعد صلاةٍ وسلام دائم

ومما مدحَه الشيخُ شهابُ الدين السعديُّ، فقال: [من الطويل]

وسوء الردا من طارق الجنّ والإنس [١٥١/أ] ومن كيد غُتَلِّ تخبَّطَ مِن مَسِّ ويَرْميه من خُبثِ الطويةِ بالرِّجسِ إلى القدرِ والبِكرَ العَروسَ إلى الرِّمْسِ وبالحمدِ والإخلاصِ مع آيةِ الكرسي أعيذُ أبا حَفْصِ المُفدَّىٰ من العِدا ومن شَرِّ همازٍ زنيمٍ مُعاندٍ ومن حاسدٍ يؤذي الفتى بلسانِه ومن عينِ سوءٍ تنزلُ البكرَ^(۲) عاجلًا بسورةِ طه والحواميم بعدها

⁽١) صدر البيت مضطرب الوزن.

⁽٢) وهو الجمَلُ الفتيُّ. وفيه إشارةٌ إلى حديثِ «العَينُ حقُّ».

لها أثرٌ يُرْدي مع الطالع النَّحسِ من الصخرةِ الصماء والأجبُل المُلس ولكنَّ عينَ السوءِ سيِّئةُ الحِسِّ بأبطالها من غير ضرب ولادعس على بابه جيشٌ من العُرب والفُرس فسار سريعاً بالقيود إلى الحبس بحكم قضاه اللهُ في اللوح والطِّرْسِ وساقت قديهاً بُخْتَ نَـصَّرَ للقدس بنظرتها الغبرا سيوف بني عَبس لأولادِه الأسباطِ تُغنيك عن هدسي لما فيك من نفع الخلائقِ والإنسِ يزيدُ ضياءً في الوجودِ على الشمسِ وهل أحدٌ يبني بناءً بلا أُسِّ وعلمُكَ أمنٌ للعبادِ من اللَّبس وذخر لأهل العلم في حضرةِ القُدسِ كعالمِنا البُلْقينِ في حلقةِ الدَّرسِ أوِ السيلُ منحطاً إلى الرمل والخرس [١٥١/ب] وإيجازُه في اللفظِ يُنبيك عن قُسِّ

تـوقُّ أبـا حفـص مـن العـينِ إنهـا بأمر إله يخرجُ الحبُّ والنوى وما كلُّ عينٍ يتقِ المرءُ شرَّها تردُّ صدورَ الخيل من عُظم بأسها فكم من فتى قد كان في مصر مالكاً أصابَتهُ عينٌ من عدوٍّ مُحَادع وما قتلَ السلطانَ شعبانَ غيرُها وأرْدَت أنـوشروانَ قِدمـاً وقيصـراً وأفنت بني ذبيانَ في يـوم داحسِ وصيةُ يعقوبِ النبيِّ بيوسفٍ أعيـذُكَ بالذكـرِ الحكيـم تبرُّكا فإنك عينُ الدهر لا زال ضوؤها وأنت أساسُ الدينِ بالعلم والتقيي حياتُكَ في الدنيا حياةٌ لأهلها سراجٌ لدنيانا ونورٌ لديننا ولَلنَّاسُ من عصر ابن إدريسَ لم يَرَوا سمعتُ هديرَ البحرِ والريحُ عاصفٌ بلاغتُه أَزْرَتْ بسحبانَ وائـل

فخذها أباحف فإنك كفؤها وفُضَّ ختام البِكرِ في ساعةِ الرِّضا فمرسِلُها السعديُّ أغناه رَبُّه بتعليم أطفالٍ كتاباً مبجلاً كساهُ إله العرشِ ثوبَ قناعةٍ فلا زلتَ محروساً بأملاكِ رَبِّنا

ولا تولمن بالشاة في ساعة العُرسِ إذا جُلِيت في الليلِ تُغنِي عن العِرسِ بكنزٍ عظيمٍ لا يقاومُه المقسي به تمَّ إسعادي وزال به عكسي فيالك من عِزِّ وناهيك من لُبسِ وآياتِه في المالِ والأهلِ والنفسِ

ومما مدحه الأديب الفاضل زينُ الدين طاهرُ بنُ حبيبٍ، فقال: [من البسيط]

زاغت عن المنظرِ المستملحِ النَّضِرِ لديه، فالبحرُ لا يخلو من الكدرِ فيا على التِّبرِ شَرُّ قطُّ من شَرَرِ فيا على التِّبرِ شَرُّ قطُّ من شَرَرِ يخفى سوئ عن سقيمِ الناظرِ الحَصِرِ وهو الغبيُّ العشِيُّ الطَّرفِ ذو القِصرِ أن لا يرى ضوءَها من ليس ذا بَصرِ علياءِ أظلمتِ الآفاقُ في النظرِ عن القمرِ عن القمرِ تُغنيكَ أنوارُها ليلاً عن القمرِ والخبرُ يُنبى لدى سَبْرِ عن الحَبرِ والخبرُ يُنبى لدى سَبْرِ عن الحَبرِ والخبرُ يُنبى لدى سَبْرِ عن الحَبرِ

ويا مدحه إلا ديب الفاطيل ريب الفاطيل ريب المسارُ حُسّادِه في موضع النظرِ لا غرو إن هُم تمادَوا في غُرورهم هيهات هيهات ما ظنّوا وما عَمِلُوا يا ويجهم هل إذا ما يجتلي ابنُ جلا(۱) فقُل لمن رام أن يُخفي محاسِنه ما ضرَّ شمسَ الضحى والشمسُ طالعة ما ضرَّ شمسَ الضحى والشمسُ طالعة لولا ضياءُ سراج الدِّين في أُفقِ السراجُ علم إذا استنورت طَلْعَتَهُ سراجُ علم إذا استنورت طَلْعَتَهُ ما مثلَ فضل أبي حفص لمختبر ما مثلَ فضل أبي حفص لمختبر

⁽١) فيه إشارةٌ إلى قولِ الحجّاج حين ذهبَ إلى العراق وخاطب أهلَها قائلًا: أنا ابنُ جَلا وطلّاعُ الثنايا متى أضعِ العِمامةَ تعرفوني

فقد بَرئت من الإبهام والغَرر من لفظِه كم بحارٍ هُنُّ كالشَّذَرِ فيه تبارك رَبٌّ مبدِعُ الصُّورِ [١٥٢/أ] جُ وحدِهِ عالمُ الإسلام ذو النَّظَرِ عليه في كُلِّ أمرِ زائدِ الكبرِ عوداً على البدءِ من بدوٍ ومن حَضَرِ وللفضائل سئ غير ذي سرر فيا حياءً الرُّبا يفتررُّ بالزهر يُرئ الشفاءُ سوئ في لفظِه العَطِر من ذا يجاريه لم يعثُر على الأثرِ إذيه جُرالعذبَ للإفراطِ في الخَصِرِ (١) دهـراً بتعنيـسِ أبـكارٍ مـن الفِكـرِ فهم الجليِّ المليِّ الصَّارِمِ الذِّكَرِ ركنُ الشريعةِ مُحيي العلم بالبَشرِ حبرُ الأئمةِ كنزُ الخيرِ والبِشرِ مُسَـدَّدُ الرأي عن مَيْلِ وعن صَعَرِ (٢)

حدِّث عن البحر مهم اشئت لا حَرَجٌ والـدُّرُّ في البحرِ مخلوقٌ وفي دررٍ فردٌ وحيدٌ وكُلُّ الفضل مجتمعٌ حَبرٌ جليلٌ فريدٌ في الزمانِ نسي قطبٌ مدارُ جميع الخلقِ كلَّهمُ به اقتدى الناسُ في الآفاقِ أجمَعِها والفضلُ جسم جسيمٌ وهو جوهرُه والعلمُ روضٌ به أفنت أزاهِرُهُ وهو الطبيبُ لعلاتِ العيونِ فلا وفي النظائر فَرْدٌ لا نظيرَ له ولا تملُّ وإن طالت مباحِثُه وعُنَّةُ الفهم والتمييزِ قد حكمت لم يفتَرع بسوى التفريع منه مع الـ مؤيَّدُ الدين عزَّ الحقُّ ناصرُه عَلَّامةُ العُلما طُرّاً إمامهمُ مشَـدَّدُ العزم عن أمْتٍ وعـن عِوج

⁽١) بكسر الصاد، وهو الماءُ البارد.

⁽٢) وهو الكبرياء والاختيال.

لكنْ سعى فحواه أخذَ مُقتَدِر ريحُ الخطوبِ مدى الأيام والغِيَرِ وُجودُه جودُه يا خجلةَ المطر لها العُفاةُ بطولِ الطُّولِ في العُمُر قويم يا حُسْنَه في سِيرةِ العُمَري فليدعوناً بطولِ العمرِ مِن عُمَرِ كالبدرِ يُزهِرُ بين الأنجم الزُّهُرِ [١٥٢/ب] أعيذُه كُلَّه بالآي والسُّورِ مقصِّــرٌ عنه ذو عِيٍّ وذو حَصَــر نُعماكَ في بحر وردٍ وافر الصَّدر في العصر كلا ولا في الأعصر الغُبُر مذكنتَ فيهم تقيهم سَوْرةَ الحَذرِ فليعمل العاملُ المقدامُ أو يَـذَرِ وَقْفاً عليك مدى الأيام والدَّهر عليه فالتمرُ لا يُهدئ إلى هَجَرِ بمحكم الذكر والآياتِ والسُّورِ لم يقبل المجد من إرثٍ توارَثُه يـزدانُ فضلَ سـكونٍ كلـما عَصَفَتْ يحيابه فضلُ يحيى (١) وهو سُحبُ ندى عـوارفُ الـبرِّ من معروفِه اغترفت كذاك في العدلِ لم يعدل عن الستر الـ فمن يَـرُمْ جوهـراً قامت بـ موررٌ يضيء مابين أهل العلم مُبتهجاً ما مثلُه لا ولا يُلفي كَهَيئَتِهِ كُلُّ بِفَضِلْكِ بِلقِينِيُّ مِعْتَرِفٌ يهنيكَ عامٌ به عامُ الخلائقِ من وليَهنِهم منك ندبٌ لا نظيرَ له لقد نصحتَ عبادَ الله كُلُّهم لمثل هذا إذا ما هِمَّةٌ عَظُمَت يا جامع الفضل مَدْحي صار أجمعُه فمهِّدِ العُذرَ وانظُر في مسامحةٍ بقيتَ للدهر أمناً من حوادثِه

⁽۱) يعني به يحيى بن عبد الله كان مشهوراً بالكرم والجود، وفيه يقول الشاعر: ما كان من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله

ومدحه بعضُ المحبّين فقال:

لَقُطرٌ حوى الحبرَ السراجَ جديرُ المامُ تألّى الدهرُ فيه بأنه سراجٌ إذا ما المشكلاتُ تقَنّعَتْ يراعتُه سَحّتْ عُلوماً فأترعتْ جليلٌ ومنه للجلالِ تفرُّعٌ فلام لنا هذا السراجُ مُجلِّياً ودام له النجلُ الجلالُ مجلّلاً أيسانَ عينِ العصريا مَن لنا به فجلً لنا وجه الصوابِ مُهلًلاً فجلً لنا وجه الصوابِ مُهلًلاً ودم يا أبا حفص إلى المجدِ راقياً ودم يا أبا حفص إلى المجدِ راقياً

[من الطويل]

بفخر له في الخافِقَينِ مَسيرُ فريدٌ وما للحبرِ فيه نظيرُ المحبرِ فيه نظيرُ بأسدافها فالنورُ منه منيرُ تلاعاً لها في المشرِقَينِ هديرُ وحيدٌ به وجهُ الزمان نصيرُ لنا غامضاً عنه البصيرُ حسيرُ دروعَ قُوىٰ من حاسديه تُجيرُ دروعَ قُوىٰ من حاسديه تُجيرُ ركائبُ طلابِ العلومِ تسيرُ وفي كلِّ أرض من سراجِكَ نورُ [١٥٣]أ]

* * *

ذكرُ شيءٍ مما رُثِيَ به وقيل فيه بعد وفاته رضي الله عنه

فَمِمًا رثاه شيخنا الإمام العلّامة برهان الدين النوفلي الغَزّي الشهير بابن زُقّاعة (١) رحمه الله تعالى، فقال:

لاما تألّف وعطسان إلى ما تألّف وعطسان إلى ما وموسى الحبّ كلّمه كلاما وموسى الحبّ كلّمه كلاما على نبضاتِ قلبٍ قد تراما وتبدي كُللَ آونةٍ غماما خيل عليه حين أودعه السقاما وعلّه وقد نسِي الفِطاما ولى انهزاما

أليفُ الوجدِ يُقريكَ السَّلاما يحنُّ حنين مشتاقٍ إلى ما تكلَّمَ قلبُه بكلامِ موسى تكلَّمَ قلبُه بكلامِ موسى كأن ضُلُوعه ترمي جماراً كأن دموعَه نَوْءُ الشريا كأن دموعَه نَوْءُ الشريا كأنَّ رسيسَ (٣) لوعته دخيل كأن الحبَّ أرضعه لَبانا كأن الحبَّ أرضعه لَبانا كأن مشيبَه لما تولى

⁽١) بضَمِّ الزاي وتشديد القاف. وهو إبراهيم بن محمد بن بهادر القرشي، له ترجمة في «الضوء اللامع» (١: ١٣٠).

⁽٢) من السلوِّ، وهو النسيان. و «ما» نافية في كلا الموضعَينْ.

⁽٣) وهو بقايا الحبِّ والوجد.

كأن البرقَ بارَزَهُ بليل كأن على خواطِرِه رقيباً كأن النومَ عادى مُقلَتَيهِ وكيف ينامُ من فقد الكرئ ما إذا بكت السماءُ على وليِّ وكيف وكيف لا تبكى إماما ومن قـد كان للإسـلام شـيخاً ومن وَسِعَ الأنامَ بِكُلِّ فُتيا وكم أطف سراج الدين ظُلماً تسامي في العلوم إلى سماءٍ حماه اللهُ من حُمَّى المعاصي وكشاف المعاني للمعاني وحاوي للفضائل والمزايا أقام على بسيط العلم لفظاً إذا لبس المحرَّرَ من برودٍ ترئ أعلامَ علم كالجواري وإن سرد العلومَ ليوم دَرْسِ يُفَرِّعُ كلَّ فرع من أصولٍ

فسَلَّ على مفارقِهِ حُساما يُراعى أن يُلِمَّ به لهاما فأقسَمَ لن يعودَ ولن يناما رآه بعدما فقد الكراما لربِّ العرش كان لنا لِزاما إمام الوقتِ من سبعين عاما وحَبراً ثم بحراً لن يراما بفتيا علمه وسع الأناما سراج الدين كم أطف ظلاما [١٥٣/ب] وسامي كُلَّ من فيها تساما لدين محمد الهادي تحامي ثغور بيانه تُبدي ابتساما على منهاجِها يسري إماما وجيزاً مثل ما علماً أقاما وأسفر عن مصابيح لثاما تسيرُ ببحره لكن بلا ما فقل كأسٌ يطوف على الندامي فيعلو ذلك الفرع الركاما

صحيحاً نَـشْرُهُ فاق الثهاما وفي نَشر الحديثِ يروقُ سَمْعاً يحلُّ المُشكلاتِ بغَيْر لَبْس ويجلوعن مُلابسها قَتاما بمَذْهَبه فنظّمه نظاما كأنّ الشافعيّ إليه أوصي وصار له بكَفَّيه لجاما كأن العلم في الدنيا جواد رعى الرحمن ذيَّاك الزماما زِمامُ العلم أضحى في يديه على ما حولها شرفاً تماما تشرفت الديارُ بأرض مصر لأنَّ ضريحَه فيها مقيمٌ وكان له بساحتها مقاما إذا زرنا ضريحَ الحَبْر يوماً قضينا الحجَّ ضماً واستلاما وكلَّ الوقت أقريه السلاما وأقريه السلام بكل وقت سلاماً كلَّ ما هَبَّت نسيمٌ من الجنَّاتِ يتلوها النعاما فتنشر من حواشيها نُحزامي [١٥٤/أ] تزور ضریحه فی کل حین لقلتُ لهم مقالاتٍ عظاما(١) ولولا أن يقول الناس غالى جلال الدين أصبحنا يتاما ولولا ذو الجلال الله أحيا أنادي إن سجى ليلي إلهى أطِلْ في عمره أبداً دواما وحقّق ما يؤمّل من رجاءٍ على غيظ الحواسد ما رجاما محبُّكَ فيك أضحى مستهاما ألا أيُّها الحر المُفَدّي

⁽١) إلى هنا تنتهي القصيدة في ترجمة الجلال، ولم ترد الأبيات بعدها، ويبدو أن الجلال قد رغبَ عن إثباتها لأنّها تتضمَّن مَدْحَه.

وها يا هام في ميم هُياما ومال الله كان لنا قياما إلى أعلى الذرى منها سناما حسيبٌ دائم لك قد أداما سلمت من الردا وابلُغ مراما صلاةً مِسْكُها أبداً ختاما محمد الذي فرض الصياما أطاف الله في المأوى مُداما

أليف ثم باء ثم راء فليم فأنت الرأس من مالٍ مقيم بلغت من المفاخر والمعالي وحسبك يا جلال الدين ربُّ فدُمْ واسلم وعِشْ في رَغْدِ عَيْشٍ وسلم مَن الباري وصلى على المختار من خير البرايا وأتباع له طول المدى ما

ومل رثاه الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ شهاب الدين العسقلاني _ أبقاه الله تعالى _، فقال(١):

ياعينُ جودي لفقدِ البحرِ بالمطرِ للوردَّ ترديدُ دمعِ ذاهباً سبقت تسقي الثرى فمتى لام العذولُ أقل: يا سائلي جهرةً عما أُكابِدُه أقضي نهاري في هَمِّ وفي حَزَنٍ لم يعلُ مِنِّي سوى أنفاسي الصُّعدا لم يعلُ مِنِّي سوى أنفاسي الصُّعدا

واذري الدموع ولا تُبقِي ولا تَذرِي شُهبٌ وحُمرٌ بِعَينِي جِريةِ النَّهرِ دَعْهَا سَائيةً تجري على قَدرِ عَدَتْكَ حاليَ ما سِرِّي بمستَرِ وطُولَ ليليَ في فِكرٍ وفي سَهرِ [١٥٤/ب] ولست أُبْصِرُ دمعي غيرَ مُنحَدرِ

⁽١) هذه القصيدة وردت في ترجمة الجلال الورقة (٦/ أ). وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنّ نَعْيَ السِّراج البُلْقيني قد وصل إليه وهو في الحجِّ يوم عرفة، فقال هذه القصيدة في رثاء شيخه. وهو ما سيشير إليه في أثناء القصيدة.

تري سقيطَ دموعي منه كالـدُّررِ سلامُه ما بكئ بالإعلى عُمَر من المسائلِ إن يُشكِلْ وإن تَـدُرِ حتى تجانسَ بين الحِبرِ والحِبرِ مثلَ الكواكب إذ يَحفُفنَ بالقمرِ كقسمةِ الغيثِ بين النبتِ والشجر بل عَمَّهم فضلُه بالبشرِ والبُشَرِ سراجُه فأضَاء الكونَ للبشرِ أحيا لنا العُمَرانِ الدينَ عن قدرِ وإنها افترقا في العصرِ والعُمُرِ وذلك مشترِكٌ مع سبعةٍ زُهُرِ من للمسائل يلقيها بلا ضَجَرِ مَن للقواعد يبنيها بـ الا خَوَرِ جلَّ الخطابُ وظلَّ القومُ في فِكْرِ عمياءُ والحكمُ فيها غيرٌ مُستَطَر ونَم فمن بعده للمُشكِلِ العَسرِ

وغاصَ قلبيَ في بحرِ الهموم أما فرحمةُ الله والرضوانُ يشمَلُه بحرُ العلوم الذي ما كَدَّرتهُ دِلا والحبرُ كم حَبَّرت طرزاً يراعَتُه لم أنسَ لمّا يحفُّ الطالبون به فيقسمُ العلمَ في مُفتٍ ومبتدئ ولم يخص ببشرٍ منه ذا نَشَبِ لقد أقام منارَ الدينُ متَّضحاً في القرنِ الاوَّلِ والقرنِ الأخير لقد في الاسم والعلم والتقوي قد اتَّفَقا لكنْ أضاءَ سراجُ الدين مُنفرداً مَن للفضائل أو مَن للفواضل أو مَن للفوائدِ أو مَن للعوائدِ أو مَن للفتاوي وحَلِّ المشكلات إذا لمن يكونُ اختلافُ الناس إنِ اتَّفقَت قالوا: إذا أعضلت نبِّه لها عُمراً(١)

⁽١) فيه إشارةٌ إلى قولِ بشّار:

بالفضل أو قرَّ عيناً منه بالنَّظَرِ فازدانَ ترتيبُها بالبَرِّ والبَحَرِ يردُّها العقلُ لولا شاهدُ البصرِ من بحثِه خُبرها يُربي على الخبرِ [٥٥/أ] وحاشَ لله ما هذا من البشر مثل البُغاثِ لدى صَفْرِ من الصِّغَرِ ليسمعوا منه: فُزتُم منه بالوطرِ لما تواضعَ أقوامٌ على غُررِ تحقيتُ رجوى نبيِّ الله في عُمَرِ ذكرٌ لناس وتنبيهٌ لمدَّكِرِ بشرٌ وسهلٌ ومعروفٌ به وسَرِي^(٢) قامت لـه حُجَجٌ يشرقْنَ كالـدُّرَرِ يَدِقُّ معناه عن إدراك ذي نظرِ في سعيه خيرُ حَجَّاج ومُعتَمِرِ

من لو رآه ابن إدريس أقرَّ له قد كان بـ «الأمّ»(١) بَراً حيثُ هَذَّبها تـرىٰ خـوارقَ في اسـتنباطِه عجبـاً قالت حواسـدُه لمـا رأوا غُرراً الله أكبرُ ما هذا سوى مَلَكٍ عهدي بأكبرهم قدراً بحضرتِه محدِّثُ قبل لمن كانوا قد اتَّفقُوا علوتم مُ فتواضعتُم على ثقةٍ محدَّثُ كم له بالفتح من مَدَدٍ حكى الجُنيدَ مقاماتٍ بها كَلِمي وبابُه يتلقَّى فيه قاصِدَه لوقال هذي السواري الخُشبُ من ذهب (٣) وإن تكلَّمَ يوماً في مناظرةٍ مسدَّدُ الرأي حجَّاجُ الخصوم غدا

⁽١) يعني ما قامَ به السِّراج البلقيني من ترتيب كتاب «الأم».

⁽٢) هذه أسهاء طائفة من متقدِّمي الصوفية: بشر الحافي، وسهل بن عبد الله التستري، ومعروف الكرخي، وسري السَّقطي_رحهم الله جميعاً_.

⁽٣) فيه إشارةٌ إلى العبارة المأثورة عن الإمام مالك في حَـق الإمام أبي حنيفة _ رضي الله عنها _.

وكم حوى عُمرَ الخيراتِ من عُمر كم حَجَّةٍ وغزاةٍ قد سما بها هاناً وأطلقَ أجفاناً لمنكسِر أصمَّ ناعيه أسماعاً وقيَّدَ أذْ أجابه الركبُ إلا بالثنا العَطِر مشى إلينا به يومَ الوقوفِ في عَجُّوا وضجُّوا أسى من حادثٍ نَكِرِ نعاه في يـوم تعريـفِ الحجيج فقد أرقُد هنيئاً فقلبي منك في سُعُر يا من له جنَّةُ المأويٰ غَدَت نُزُلاً حباك رَبُّكَ بالحسنى ورؤيتُه زيادةٌ في رضاه عنك فافتخِر تتلو إذا شئتَ إلا آخرَ الزُّمَرِ(١) أزال عنكَ تكاليفَ الحياةِ فما أوحشتَ صُحْفَ علوم كنتَ تجمَعُها ومنزلاً بكَ معموراً من الخَفَر لم يَسْتَمِلْكَ لشادٍ أو لغانيةٍ بيتٌ من الشِّعرِ أو بيتٌ من الشَعر أو حلِّ مُعضِلَةٍ أعيت على الفِكر لكن عكفتَ على استنباطِ مسألةٍ بالنَّصِرِ قُمتَ لِنَصِّ تستدلُّ به كالسيفِ دَلُّ على التأثير بالأثر [٥٥١/ب طويتَ عنَّا بساطَ العلم مُعتَلياً فاهنأ بمقعد صدق عند مقتدر كنانةٌ لكَ مأوى وهي مُنتسَبٌ الدارُ مصرُ غدت والبيت في مُضَرِ نحمي قِسِيَّ ركوع مع سهام دُعا ساحاتها بك من خاطٍ ومن خَطَر لما بَعُدتَ وكم قوسٌ بـ الا وَتَر كم في كنانةَ سَهْمٌ لم يُصب غَرَضًا برتبة العلم فيها أي مشتهر بضعاً وستين عاماً ظَلْتَ مُنفَرِداً فها بَرِحتَ مُجِدًا للعلىٰ يَقِظاً ولا انتبهتَ إلى كأسِ ولا وَتَرِ

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿ وَمَا خِرُ دَعُونِهُمْ أَنِ ٱلْحَمَٰدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَكَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠].

حتى تقلُّد منه الجيدُ بالـدُّرَرِ فجمعُهم بين تأنيثٍ ومُنكَسر بالسمهريةِ دونَ الوخزِ بالإِبَر وتارةً بسهام الذِّكرِ في التَّتَرِ كالاتحاديِّ والشيعيِّ والقَدَريّ فيه هدايةُ أهل النفع والضَّرَرِ بطالبيه وأولاهم بذا عُمري في الشيخ من غير ثُنيا أنفُسُ البشرِ إذ بان منه اتساعُ الصدرِ للبحرِ جلَّ المصابُ وفيه عَزَّ مُصطَبَري يسمو ذُكاً بذكاءٍ غيرِ منحسرِ لَّا قَـضيٰ فاعجبوا من فطنةِ النَّهَرِ لكنه بنداه مُطفَأُ الشَّرَر وليس يغني كسير القلب بالفقر [١٥٦/أ] تشتُّ فيه عليه فرقة السَّهَرِ نفلاً وذكراً وقرآناً إلى السَّحَرِ فعلاً وقولاً فما يؤتي من الحصرِ عن الخلائقِ من بَدوٍ ومن حَضَرِ

بل كنت تحمي حمى الإسلام مُجتهداً فرَّقت جمعَ عَـدُوِّ الدين حيثُ نحوا طعنتَ غيرَ محابِ في مقالَتِهم طوراً بسيفِ الهدى في الملحدين سطا رُزعٌ عظيم يُسَـرُّ الملحدون به ليت الليالي أبقتَ واحداً جمعت وليتها إذ فَدَت عَمْراً فَدَت عُمَراً هيهاتَ لـو قَبِلَ الموتُ الفِـدا بُلِالَت عجبي لقبر حواه أنه عَجَبٌ لهفي على فقدِ شيخ المسلمين فقد لهفي عليه سراجاً كان مُتَّقداً مِن ناره ظَلَّ بحرُ النيل محترقاً لـولانـداه خَشِينانـارَ فِكرَتِـه لهفي وهل نافعي إبداع مرثيةٍ لهفي عليه لعلم كان يجمَعُه لمفي عليه لليل كان يقطعُه لهفي عليه لعافٍ كان ينفَعُه لهفى عليه لضرِّ كان يدفَعُه

أعلامُه كاشتهار الشمسِ في الظّهرِ لهفيعلى مفخر العصر الذي اشتهرت أعزُّ عنديَ من سَمعِي ومن بَصرِي لهفى على فقـد شـيخ كان منزلُـه يُحيي الرَّميم ويُلهي الحيَّ عن سمري لهفي على مَن حديثي في محاسنِهِ لاح النعيـمُ فسـاروا سـير مبتـدرِ قد ذقتُ من بين أحبابي العَذابَ وهم إلى الرفيق لمدى الجناتِ والنهرِ يا قلبُ ساروا وما رافقتهم فعَلُوا تُكابِدُ الشُّوقَ ما أقساك من حَجَرِ وعشتَ بعد نواهم مُظهراً جَلَداً ما أنتَ عنديَ إن تنظرٌ بذي نَظرِ وأنت يا طَرْفُ لا تنظُر لغيرهِمُ ولا يغرَّنكَ بشـرٌ من خلافِهـمُ ولو أنار فكم نَورٌ بلا ثمرِ يا آخرَ الصَّفوِ هذا أول الكدرِ وقل لأسودِ عَيشي بعدَ أبيضه: ما بعدهم غايةٌ يا موتُ تطلُبُها بلغتَ للأفقِ في المرقى فلا تَطِرِ بدورُ تَمِّ خلت حزناً منازِهُم فالقلبُ ذو كمدٍ والطرفُ ذو نَهَرَ غصونُ رَوضِ ذوت في الترب أوجُهُهم واحسرتاه لـذاك المنظر النضر شمسُ المنيرَةِ عَنِّي وانمحي قمري ما أظلمَ الأُفقَ في عيني وقد أَفَلَت كالـدُّرِّ ما بـين منظـوم ومنتـثرِ دمعي عليهم ونظمي في رثائهم أحباب قلبي فليتَ الكأسَ لم تَدُر [١٥٦/ب] دارت كـؤوسُ المنايا حين غبتَ على زهـدتُ في وطني إذ فاتني وطري^(١) حرصتُ أَنِّيَ أَلْقَاهِم فَفَاتَ فَقَد

⁽١) إلى هنا تنتهي القصيدة في ترجمة الجلال، ولم ترد الأبيات بعدها، وهو كسابقِه في رغبته عن الَمُدْح والثناء رحمه الله.

ل الدين حثَّ على أَوْبي من السفر تخلافه فنظرنا خير مُنتَظَر هـذا اتفاقُ فَتَاءِ السِّنِّ والكِبَر والبدرُ في الوهنِ مثلُ البدرِ في السَّحرِ وسيرةٌ سار فيها أعدلَ السّير وعفةٌ ونوالٌ غيرُ منحصر فاحت و لاحَت لنا كالزَّهر والزُّهُر (١) وضدُّه إنَّ إن جاءت بـلا خَبَر بسيطُ فضل العطايا غير مختصرِ ملكتَها عَنْوةً بالحقِّ فاقتصرِ وصُّلتَ بالعلم صولَ الصارم الذَّكَرِ وقُل، ولا فخرَ ما الرازي بمفتَخِر وسيفُ ذهنِكَ شفَّافٌ على الطبري نصبتَ للنحو طرفاً غيرَ مُنكَسِر رقيتَ في الحفظِ والعليا إلى الزُّهُرِ في الديك عليمٌ غيرُ مُفتَقِر في رُزئِنا أسوةً في سَيِّدِ البشرِ

لكن رجاء لِقا قاضي القضاة جلا وليُّ عهدِ أبيه كان نَصَّ على اسْ فتيُّ سِنٍّ وفي المقدارِ شِبْهُ أب جارا أباه وأخلِق أن يُساوِيَهُ له مناقب تَسْري ما سرى قَمَرٌ علمٌ وحلمٌ وعدلٌ شاملٌ وتقيى خلائتٌ في العلاللّا لمّا سَمَت وحَمّت مكمَّـلٌ وهـو في الخـيرات مبتـدأ يا كاملَ الأصل وافي الفضل وافرَهُ يا سيداً في المعالي طالَ مطلبُه إِن فُهْتَ بِالْفِقِهِ فُقتَ الْأَقدمين ذكا وإن تكلَّمتَ في الأصلينِ فاعلُ وطُلْ وإِن تُفسِّر تُحَقِّقْ كُلَّ مُشتَبِهٍ وليسَ يرفَعُ رأساً سيبويهِ إذا ومن قديم زمانٍ في الحديثِ لقد قد فُقتَ في كُلِّ علم مَن مَضيى وأتى مولاي صبراً في الخفاكَ أنَّ لنا

⁽١) وهي النجومُ المتلألئة.

لغيبةٍ ظَلتُ منها أي معتذر عليَّ لما أطلت المكثُّ في السَّفَرِ [١٥٧/أ] هلّا ونحنُ على عَشْرِ من العُشَـر؟ راجعتُ فكري ولا حقَّقتُ في نَظَر غَمٌّ يَغُمُّ على الألباب والفِكر عندي انقضاءٌ إلى أن ينقضي عُمُري فالفقد أوجد ما لاقيتُ في سَفري وغربةً ظَلتُ فيها أيَّ مُنكسِر ما ناحت الوُرقُ في الآصالِ والبُكْرِ عيني عليه بمُنهَلِّ ومنهمر غنَّى المُطَوَّقُ في زاهٍ من الزهرِ العِزِّ والنصرِ والإقبالِ والظفرِ

واعذر مُحِبَّكَ في إبطاء تعزيةٍ ولا تقولـنَّ لي في غـير معتبـةٍ أبعد حول توافينا بمرثية وحقِّ رأسِكَ لولا القربُ منك لما بأيِّ ذهن أقولُ الشعرَ كنتُ وبي هـ ذا عـلىٰ أنَّ رزءَ الشيخ ليس لـه فقدتُ في سفري إذ مات منه دعا فكرأ وحزناً بقلبي والحشا سكناً دامت على لحده سُحبُ الرِّضا دِيَهاً أيقنتُ أن رياضاً لحدُه فهَمَت ودُم لنا أنتَ ما عَنَّ الهلالُ وما ودامَ بابُكَ مخدوماً بأربعةٍ

[من الكامل]

حُكْمُ الردى الجاري مع الأقدارِ كسفت يداه كلَّ وجهٍ قد زها وسطتْ على الأرواح حتى أنها فكأنها الأجسادُ أقفاصٌ لها

ومما رثاه الشاعر عيسي بن حجاج فقال:

كم مدمع في الخدِّ منه جارِ بجماله الزاهي على الأقهارِ طارت من الأجساد للأوكار وكأنها نوعٌ من الأطيارِ

نحو الرَّدى المحتوم في مضمارِ يُدعى جواداً ما كبا بعثار أيامَ فيهن النفوس عَوَارِ أحداً ولوقدكان رَبَّ يَسَارِ تزهو على الأغصانِ والأزهارِ كلا ولا أُسَدُ العرين الضاري سيراً مع الركبان والسُمَّارِ [١٥٧/ب] وحديثُه سَمَراً من الأسمارِ في جمع أطوارٍ من الأوطارِ أوصافُه وطَرَتْ عليه طوارِ والكسر محتومٌ على الفخارِ ما هذه الدنيا بدار قرار بنذير شيب جاء بالإنذار أيفيدُ إنكارٌ مع الإقرارِ؟ بالعلم يُعطَى أطولَ الأعمارِ حكمتْ عليّ به يددُ الأقدارِ من ذا يعارِضُ قُدرةَ الجبارِ؟ فاعجَبْ من الإخفاءِ والإظهارِ

ما الناسُ إلا كالجيادِ تسابقت لا يسبقنَّهُمُ إليهِ سوى الذي تُكسي الجسومُ ملابساً من صحةٍ حلفَ الحِمامُ يَمينَ صِدْقٍ لم يدع أين الذين قُدُودُهم وخُدُودهم لم ينجُ ذو السلطان في سلطانه سارتْ أحاديثُ الذين تقدَّموا لا بد أن يبقى المسامر للورى كم من حريصِ قـد تعـدَّىٰ طوره أبلى محاسنه البلا وتغيّرتْ يرجو ابن أدم صحة في جسمِه قل للذي رامَ القرارَ بدارِه: عجباً لمن فقد الشباب وما ارعوى ولمنكِر ما قد أقرَّ به الحجي قد كنتُ أعهَدُ أن مَن نفعَ الورى فتغيّر المعهودُ بالحكم الذي ما الإعتراضُ على المشيئةِ شيمتِي أخفيتُ أحزاني فأظهَرَها البُكا

في مهجتي نـارٌ ومـاءُ مدامـع ما للزمانِ يخُونني في كُلِّ مَن فارقت فيه شافعي زمانِه لـو خـيّروه وذاك شيءٌ لم يَكُـن أخبارُه عَنِّي قد انقطعتْ فهل يا عالم الدنيا وقدوة أهلها بالله قل لي الآنَ كيف تركتني إِن كُنْتَ أُوحشتَ الديارَ في خلتْ ظُلْمُ الفِراقِ أصارنا في ظُلمَةٍ بسراج دينِ الله كُنَّا نهتدي ريحُ المنـون عليه هَبَّـت فانطفا عنه عُرَىٰ ثـوبِ الحيـاة تمزَّقـت تالله لم تَرَ مشهداً في جامع حملته أملاكُ الزمانِ وأمَّلوا وبه لقد حَفَّتْ ملائكةٌ لهم فبناتُ نعشِ لـو أطقـنَ حَمَلْنَهُ

يجري فلا يُطفي لهيبَ النارِ أحببتُه أتراه طالبَ ثار وفراقُه خَطَرٌ من الأخطارِ ما اختارَ بُعدي بعد قُربِ مزاري وصلت إليه برمسِه أخباري وسراجَها الوهاجَ في الأمصارِ من بعدِ صفوِ العيش في أكدارِ من حُسن أُنسكَ ساعةُ التذكار كَـدُجُنَّةٍ ما أشرقتْ بـدرار جمعاً كما بالنجم يُهدئ الساري يومَ العروبةِ(١) وهو خيرُ نهار فكسوه أثواباً بلا أزرار [١٥٨/أ] قِدماً كمشهدِه أولو الأبصار بالحملِ وضعَ تراكُمِ الأوزارِ^(٢) زَجَـلٌ مـن التسـبيح والأذكارِ ودموعُهُ نَّ علىٰ الخدودِ جوارِ

⁽١) يعني يوم الجُمعة.

⁽٢) هذا البيت سقط من ترجمة الجلال.

في غير ما تُرَبِ ولا أحجارِ فلعلمِه الآثارُ في الأسفارِ أعني ابنَ عَمِّ المصطفى المختارِ بعلومِه في سائر الأمصارِ رُتَبُ اجتهادٍ فوق كُلِّ منارِ بل مُرسَلُ في الخَدِّ كالأمطارِ بوزيرة والحافظ الحجار صبري عليه وكان من أنصاري بالإرث علماً يانعَ الأثمارِ^(١) خيرٌ من الدرهام والدينارِ في عِفَّةٍ ومهابةٍ ووقارِ حشوِ الحشا نِيرانَ زَنْدٍ وارِ دارِ النعيم فيا لها من دارِ وهو الذي أوصى بحفظِ الجارِ رتَّيتُ محاسن الأشعارِ في مذهب النُّظام والشُّعَّارِ

يا ليتهم دفنوه بين جوانحي إِن عُـدَّ في سفرٍ من الموتى إذاً في حلبةِ التفسيرِ عـوَّضَ حَبرَهـا قد كان مثل الشافعيُّ مقلَّداً رُفِعَتْ لـه لـــكَا ترعـرعَ يافعـاً دمعُ الحديثِ مسِلْسَلٌ من بعده ساوتْ إجازتُه تلاميذاً له نَـضِرُ المحيا من كنانـةَ خانني أصلٌ ذوي لكن حوى فرعٌ له والإرثُ من علم لذا أهل النُّهي من مثلِ وارثِ علمِه من بعدِه كم قال: يا أبتاهُ قد أضرمتَ في خلَّفتْني جارَ العِدي وأقمت في جاورتَ رَبَّكَ جَلَّ من جاورته رثُّوا معى يا معشرَ الشعراءِ مَنْ فرضٌ رثاه وسُنَّةٌ مدح ابنِه

⁽١) إلى هنا تنتهي القصيدة في ترجمة الجلال، ولم ترد الأبيات بعدها، وما ذاك إلا لأنها تتضمَّن مدح الجلال رحمه الله.

_____ ترجمة السراج البلقيني قاضي القضاةِ جلالِ دينِ الله مَن يُعـزَىٰ لأكـرم معشــرٍ أخيــارِ [١٥٨/ب] هـو مـن ذؤابـةِ هاشـم وكنانةٍ وهما سليلا يَعرُبِ ونزارِ كم جـادَ مـن وضّاحـه ويمينه للناس بالأنواء والأنوار

قرأ العلومَ وكم قرئ ضيفاً فقل ما شئتَ في مدح العليم القاري زانت مناقبه مدیحی مثل ما قد زِيْنَ مِعصَمُ غادةٍ بِسِوارِ يا خير مُجتَهدٍ كوالدِه أبي حفصِ الذي ما زال رَبَّ فخارِ دُمْ والبنينَ وإخوةً لكَ في هنا وغنا وأفراح مدى الأعصارِ

أنتم خيارٌ بني الزمان ومدحُكُم يحلو لناظمِه مع التكرارِ فاستشعروا الصبر الجميل فإنه من بعدِ فضل الخالقِ الغفارِ واستبشروا فلكم جرئ قلم العلى بالفوز في الأخرى بأمرِ الباري

ومما رثاه الأديب الفاضل نور الدين ابن العبسي فقال: [من الكامل] عَظُمَ المصابُ به وعَنَّ الفادي بحرُ العلى شرفاً وبدرُ النادي بحرٌ من العلم المنزَّهِ سِرُّه لصيانة إلا عن الأفراد جبلٌ من التوحيـدِ هُــدِّمَ ركنُه لشقائنا إذ خُصَّ بالإسعاد بحرٌ أغاضَ الدهرَ فائِضُ فضلِه ففؤادُ من طَلَبَ الفوائدَ صادِ وقمضي التُّقي والنُّسكُ نحباً إذقضي فكأنما كانوا على ميعادِ يا يُتمَ طُلَّابِ العلوم لِفَقدِهم منه أباً بَارًا على الأولادِ يا حسرةً لا تنقضيي عن أنفُس

من نبارِ أنفياسِ غَدَت كرمادِ

نُوَبِ غدتُ للخلقِ بالمرصادِ عن قيصر وعدت بصاحب عادِ [١٥٩/أ] أسفاً فبدَّل غمضَه بسهادِ فجرت مدامعه بصوب عهاد لفراقِهِ فالدارُ دارُ نفادِ رُدَّت لمودِعِها من الأجسادِ متطفِّحٌ مع كشرةِ الورَّادِ أسفٌ ولكن رِقَّةُ الأكبادِ ةِ المسلمين وملجاً القُصَّادِ عَلَمٌ تُنَكِّسُ أرؤُسَ الحُسَّادِ لهُ العظيمُ ونخبةِ الزُّهادِ تَهْمي عليه روائحٌ وغوادِ ناحت على غصن النَّوى المياد

هي شيمةُ الأيام قد طُبِعَت على كسرت على كسرى وماإن قصرت ومُدَلَّهُ ذهبَ الأسيي لهجوعه وبكئ على عهدٍ خلا ومعاهدٍ أمفارقيه من الأحبة لا أسى ما هذه الأرواحُ غيرُ ودائع والموتُ كأسٌ في البريةِ دائرٌ وإذا رجعتْ إلى الصواب فلم يُفِد صبراً جميلاً سيدي قاضي قضا وتأسياً للناس إنك بينهم وتعزَّ في شيخ الأنام أعزك ال هـذا ولا بَرحت سحائبُ رحمةٍ ما هاجتِ الوَرْقاءُ في وُرْقٍ وما

ومما رثاه الشاعر الخفاف الذي كان يمدح بميعاده، فقال: [من مجزوء الوافر]

سراجُ العلم والزُّلفا كلا الدارين لا يطفى فلا شمسٌ ولا بدرٌ لنورٍ منه قد وَفى فقل شمسٌ ولا بدرٌ أليمُكَ قطُّ لا يَشفا ومنِّي الدمع لا يرقا كذاك الجفنُ لا يَغفا

وضعف زادنى ضعفا جلالُ الدين قدعفًا وعنه في غدٍ يُعفا كعَرْفِ الطيب لا يُخفى [١٥٩/ب] لِحَيْنِ شَفَّني دهراً فقل لعديلِه أمَّا ومن عَفَّ له الحسني وما حُسْنُ الثنا إلا

ومما رثاه الشيخ فخر الدين عثمان الشغري الحنفي رحمه الله تعالى(١) فقال: [من الكامل]

والدمعُ لا ينفَكُّ بعدك مُنهَم لا زال ترشُقني الخطوبُ بأسهم فتركن أغلبَ ضيغم كالشَّيهَم قالت سليمي: قد هلكتَ تجزعاً وبدا شماتة كاشحين ولُوَّم رَضْوىٰ (٣) تـزل لها سَـفاهة صَيْلَم فاكفُفْ دموعك واصطبر وتجشَّم والقبرُ يحوي زاخراتِ القُلْزُم ومُبيِّناً لمحلَّل ومحرَّم هُدِمَت بـروجُ السبع لم يتهـدَّم من بحرِ علم لا يُقاسُ بخِضْرم (٤)

أقسمتُ (٢) لا يبدي التبسمَ مبسمي ما كنتُ أحسَبُ والعجائبُ جَمَّةٌ وإذا بدا أنْ ليس ينفعُك الأسي ماخِلْتُ أن الشمسَ تغرُبُ في الثرى يا شيخَ دين محمَّدٍ وسراجَه قد شِدتَ قصراً لابن إدريس إذا وتركت للدين الجلال بهيبة

⁽١) له ترجمة في «الضوء اللامع» (٥: ١٤٣).

⁽٢) في «الضوء اللامع»: «آليتُ»، وهما بمعنى.

⁽٣) جَبلٌ مشهورٌ عند العرب.

⁽٤) بكسر الخاء والراء، وهي البئر الكثيرة الماء. ووقع في الأصل: «بحضرم» بالحاء المهملة، والجادّة ما هو مثبت.

أيكونُ غيرُ الضيغم ابنِ الضيغم؟ هُ وَ أَنتَ فِي كُلِّ الفضائل والعلا نسخ انغراس الشوك رشق الأسهم نَسَخَت رزيَّتُكَ الرزايا مثلها كرُضابِ غانيةٍ رضابَ الأرقم عمَّتْ وما طابتْ وجدنا عندها نحو البسيطة طامعاً في المطعم طلع الشِّكالُ إلى السماءِ مُصوِّباً سِبْطٌ توابعُ للأسنِّ الأقدم عرضتْ صفوفٌ من طيورِ فَوْقَه دالٌ أجادتها يدُ المستعصمي فاستعصمت بدليلها فكأنها والفَرْطُ في الإقدام غيرُ مقدَّم فالحرصُ غير مُؤخِّرِ أجلاً أتى ما زُيِّنَتْ لهذي السما بالأنجم فارحمه يا ربَّ العبادِ برحمةٍ

ومما رثاه الشيخ أصيلُ الدين بن الخضريِّ المالكي (١) نفع الله تعالى به فقال: [من البسيط]

ولم يكن لِي بعد اليوم أعوانُ وقرَّ عيناً بها لاقاه رضوانُ لكلِّ شانٍ على قدرِ الأسى شانُ قَوَّامَ جُنحِ الدجى والنجمُ وسنانُ بحرُ العلوم به للدين أركانُ بطفيه أُطلِقَت في القلب نيرانُ لم يبقَ بعدك للباكين أجفانُ يا ذاهباً أوحشَ الدنيا بِفُرقَتِهِ جلَّ المصابُ وغِيضَ الدَّمعُ فابكِ دماً مضى الذي كان صوَّامَ الهجيرِ تُقى حبرُ الأنامِ سراجُ الدين سيدُنا طُفِي السراجُ فو احُزني ووا أسفي

⁽١) محمد بن إبراهيم بن عثمان، له ترجمة وجيزة في «الضوء اللامع» (١١: ١٥٢).

واستبدلَ الخلدَ من دارِ الفناءِ له فيها ملائكةُ الرحمن إخوانُ قد حَلَّ في قَبْرِه منه بمَقْدَمِه علمٌ وحلمٌ وإحسانٌ وإيمانُ واشتَدَّ حزنُ بني الدنيا عليه فقد سُرَّتَ لمقدَمِه حُورٌ وولدانُ لم ينطوي(١)للعُلاكُتْبٌ ولانُشِرَت إلا وفيها له ذكرٌ وعنوانُ وإن أتى مشكلٌ في العلم أو شُبَهٌ نَبِّه لها عُمَراً يأتيك برهانُ هو ابنُ إدريسَ في التدريسِ مع ورع مح أنه لزوالِ الشكِّ رَسْلانُ بكت عليه علومٌ يُتَّمَت أبداً من بعدِه وكذا الزنديقُ فرحانُ لهفي عليه وويلي بعدَه أسفاً أشكو الحياة ومالي عنه سُلوانُ ما زلتَ تمحَضُ دينَ الله نصحكَ إذ خانَ الثقاتُ به والدهرُ خَوَّانُ حتى بقيتَ بثوب النُّصح مُلتَحِفاً أبشِر فإنك في الدارين سلمانُ عليك منِّي سلامُ الله يتبَعُه ترحُّمٌ وتحياتٌ وغفرانُ لأبكِيَنَّكَ ما ناحَ الحمامُ وما جرى النسيمُ بنجدٍ وانثني البانُ مولاي يا حبرَ أهلِ العصرِ أجَمَعِهِم أنتَ الجلالُ لدين الله إتقانُ اصبِر ففي مُحكم التنزيلِ جاء بما أوصى ابنه من جميل الصبر لُقمانُ تعزَّ فالمصطفى والمرتضى قَضَيا نحبا وقبلهما أيضا سليهان ١٦/ب] كانوا وبانوا وهم نورُ الهدى أبداً وهل ترى معشراً كانو اومابانو ا

⁽١) كذا في الأصل، والصواب حذفُ الياء على جَزْم حرف العلّة، ولعلها أُثبتَتْ للضرورة الشعرية وإقامة الوزن.

وممارثاه صاحبُنا الشيخُ شمسُ الدين الهيثميُّ فقال: [من البسيط]

ومدمَعِي فاضَ فوقَ الخَدِّ مُنسجها ومُقلَتِي لم تَذُق نوماً ولا حُلُما والجسمُ أُلبِسَ من ثوبِ الفنا سَـقَما حُزني وأشكو إليه السُّهدَ والألما هذا الذي من سهام البَينِ قد سَلِما نعم ومزَّقَ شملاً كان مُلتَئها بها وجوديَ أضحى شبه منعَدِما^(١) وبعده ركنُ عِزِّي صار مُنهَدِما جَنابِه شرَّفَ الأهلين والرَّحِما وقد جرى الدَّمعُ من عيني عليه دما آليتُ قد كانَ فيه أعظَمَ العُلَا وكم لنا قد جَلَتْ أنوارُه ظُلَما علَّامةَ الوقتِ صرنا في دُجي وعمي بالعلم في الأرضِ بين العالمين سما حبراً وبحرَ علـوم للأنـام هَمَـىٰ زمانه في الفتاوي علمُه عَلما

بعدَ الأحبةِ صبري صارَ مُنْهزِما ومُهْجتي من لهيبِ الوجـدِ ذائبةٌ والقلبُ من زَفَراتِ البَينِ مكتئبٌ يا للرجالِ ألا خِلٌّ أَبُثُّ له لقد رُمِيتُ بسهم قد أصابَ ومَن ففرَّقَ الحَـمُّ جمعاً كان مُشتَمِلاً مصيبةٌ نزلت ما كان أصعَبَها فقدتُ فيها ضياءَ الكونِ أجمَعَه أعني به شيخ الاسلام الذي بِعُلا رأيتُ كُلَّ مصابِ يـوم مصـرَعِـه لا أوْحشَ اللهُ ممَّن جاء في زمنِ كم اهتدينا به في ليل حَيرَتِنا لما فقدنا سراج الدين سَيِّدُنا لله دَرُّ إمام زاهدٍ وَرع قد كان في الدهر فرداً لا نظيرَ له قطبُ الوجودِ فقيهُ الشافعيةِ في

⁽١) في الأصل: العَدَما. ولعلَّ الأشبه بالصواب ما هو مثبت.

وقلما فارقَ القِرْطاسَ والقَلَما لم يُبدِ فيها ملالاً لا ولا سأما لطارَ من خجل في الجوِّ وانهزما [١٦١/أ] لكان قبَّلَ منه جبهةً وفما لسرَّه ما روئ عنه وما فَهما مشابةٌ فيهم إن حرَّرَ الكَلِم كالشاطبيِّ الذي في علمها نظما الشافعي لورآه بش مُبتسما أحيا بوعظِ مواعيدٍ له رمما وكم أجار لدى السلطان مَن ظُلِما رآه مَرَّ بباب القصر قد قَدِما لما يقولُ ومنه قَطُّ ما سئها رآه قبَّلَ كفًّا منه أو قَدَما مستمسكا بإله الخلق معتصما رُشداً وأظهر من ألفاظِه حِكما لشـقَّ كلُّ عليه الجيبَ والتطما فمثلُ هذا الذي يُبكئ عليه دما

وكان لا يأنفُ التأليفَ خاطرُه وكان يُلقِي دُروسَ العلم مُتقنـةً لو عاش في الدهر بازُ(١) الفقه باحَثَهُ والرافعيْ لـ و قُبيلَ الموتِ عـاصَرَهُ والزاهدُ النوويْ لو كان حاضِرَهُ وكان في الفقه والتفسير ليس له وفي القِراءاتِ سلْ عنه تَجِدْهُ بها وجملةُ الأمرِ والتفصيل أذكرها كم قد أزال شكوكاً بالمقالِ وكم وكم ألانَ إلى الطُلَّاب جانبه والظاهرُ الملكُ السلطانُ كان إذا يقومُ يلقاه بالترحيب ممتثلاً وكان كــلُّ أمير يـومَ ذاك إذا وكان في كُلِّ أمرٍ مُعضِل خَطِرٍ كنا إذا ما رأيناه أبان لنا لولا الشريعةُ تَنْهي عن نِياحَتِنا يا سادتي ابكوا عليه بالدِّماءِ معي

⁽١) يعني به البازَ الأشهب أبا العباس بن سُرَيْج، سيد الشافعية في زمانه.

بجنةٍ ساكنوها لم يـروا نِقـما الله يجعل من حورٍ له خدما مجاوراً لنبيِّ أفضل الكرما ضمَّته تُربَتُه يا أرحمَ الرُّحَما يا مَن تـوالى علينـا فضلُـه كَرَمـا أجلُّ من قد رأينا قاضياً حكما وكان في نشرِها لم يبلُغ الحُلُما [١٦١/ب] ومن به كلُّ سلطانٍ قد اخْتُرِما له الأكابِرُ والساداتُ والعُظَما من قال أعلى من الأعلام ما وَهِما زماننا وبه مقدارُه عَظُما أضحى سماعُ حديثٍ منه مُغتنكا خلاصةُ الناسِ أذكي من زكا ونها نرجوه في الدين والدنيا إذا سَلِما كفايةٌ لفقير يشتكي العَدَما يا فوزَ وارِدِه لم يشكِ قَطُّ ظَمَا عفاعن المذنب الجاني وما انتقما ـذي بأعظم ذكرِ الفضلِ قد وُسِما وفي دروسٍ إذا ما أسمعَ الأُمُما

الله يرحمُه الله يكرمُه الله يُجِلسُه أعلا أرائِكها الله يجعـلُ في الفـردوسِ مقعَدَهُ يا ربِّ وانظُر بعينِ العفوِ منك لمن واغفر لسامع أقىوالي ومنشـدِها ويحفظُ اللهُ مولانا خليفَتَهُ قاضي القضاةِ الذي كم بثَّ فائدةً من صار سلطانَ أهلِ العلم قاطبةً ومن غدا شيخَ إسلام ومن خضَعَتْ في العلم أوتيَ ما لم يُـؤتَ مُجتهِـدٌ به تسامي قضاءُ الشافعيةِ في حاوي العلوم ومنهاج السلوكِ ومَنْ وجيزُ لفظ نبيةٌ مرشدٌ فَطِنٌ مهذَّبُ القولِ كافينا وغايةُ ما بسيطُ كَفِّ لراجيهِ وسائلِهِ بحرٌ محيطٌ لعلم الفقهِ أجمعِه غوثُ الأنام وقطبُ الدهرِ أحلَمُ مَن العالمُ العاملُ العلامةُ اللَّسِنُ الـ يبدي الغرائب في وعظٍ وفي خُطَبٍ

ما ركٌ وحسبي يمينٌ أكّدَت قَسَا لَدُه لولا التأدُّبُ قلنا فوقَ ما علما مؤيّداً ويقيه الهم والنّدما ومن له في طوالِ الدهرِ قد خَدَما الله يمنَحُه من فضلِه عِظَما الله يمنَحُه من فضلِه عِظَما به الله يمنَحُه من فضلِه عِظما به اللهيمنُ عنّا فَرَّجَ الغُمما من هيشميًّ تحاكي الدُّرَّ إذ نُظِما من هيشميًّ تحاكي الدُّرَّ إذ نُظِما للهُ مُولِى مُولِى رفيعَ القدرِ مُحَرَما اللهُ قَدَ بدرُ التَّمِّ وانقسما فوقَ الغصونِ ولاح البرق مُبتسما [١٦٦٨]

والله ليس له فيها حواه مُشا قد حاز في العلم ما قد حاز والدُه الله يُبقِيه في خير وعافية الله يكفيه في أهل وفي وليه الله يكفيه في أهل وفي وليه الله يُوليه ما يرجو ويأملُه فيا جلالَ القضاةِ الحاكمين ومَن فيا جلالَ القضاةِ الحاكمين ومَن خُذها عروساً بديهاً في حُلاكَ أتت وعِش شديداً سديداً سيداً سنداً ثم الصلاةُ على الهادي محمّد الوالآلُ والصحبُ ما ناحت مطوقةٌ والآلُ والصحبُ ما ناحت مطوقةٌ

ومما رثاه الشيخ العلامة سراج الدين الحمصيُّ ـ نفع الله تعالى ـ به وأعانه ملتزماً في ذلك حروف المعجم في كل حرف ثلاث أبيات إلا ما تضَمَّن ذكر ترقيمه ولده شيخ الإسلام فقال:

لفقد عينِ ملوكِ العلمِ والسَّلفِ حزناً على باذلِ الأنوارِ للخَلَفِ من بعدِ بحرِ سراجِ الدينِ في نَشَفِ واحسرتي ومناري في الظهور خفي يا قلبُ صابِر لما تلقاه من أسفِ ياعينُ جودي (١) بدمع دائم هَطِلٍ يا بحرُ قل لبحور (٢) الفضلِ كُلِّكُمُ وكيف لا وخفيّاتُ العلوم تقل:

⁽١) في حاشية الأصل: «يا ناظري جُدْ».

⁽٢) في هامش الأصل: لبحارِ.

فكم سراج بدا والكُلُّ في كَسَفِ ومالـكٍ واحمـدَ حفظـاً وكالحنفـى في الشرق والغرب والأوراق والصُّحُفِ هو الشفالجسم بالنحولِ خَفِي وفى بحقٌّ بلا حيفٍ ولا جَنَفِ فراقِ بدرٍ مُضِيءٍ آمنِ الكَلَفِ قد كان والله عبداً طارحَ الكُلَفِ للماءِ يشتاقُ ظمآنٌ من العَسَفِ حين القدوم بِرُوح العالم التَّرِفِ قالوا لنفس أتت بالروح في زَفَفِ من القصورِ وولدانٌ من الغُرَفِ أتاكمُ عمرٌ بالنورِ والتُّحَفِ على جميع بالدد الميم والألف أعلامُ قد رُقِمَتْ بالعلم في الشرفِ وكم عزيز سعى في نورِ مؤتلفِ كشَّافُه كم شفى قلباً لمختلفِ(٣) [١٦٢/ب]

واها لعيش تقضَّى وقتَ رؤيته وترجموا أنبه كالشافعيِّ ذَكِـاً هو شيخُ الاسلام قد شاعت سيادتُه (١) هـ و الـذي كان للدنيا كأنجُمِها هو الوليُّ لأحكام النبيِّ وقد نبكي دموعاً كمُنهَلِّ السحابِ على نروي طريقتك للقوم ينتحبوا نشتاقُ لقياه في دارِ السلام كما ما للملائكِ لا تهوي لـه فَرَحاً ما للبشائِر في جوِّ السما سُمِعَتْ ما للجنانِ وما للحُورِ إذ برزت لبَّيتهُم بسلام ثم قلتَ لهم لأهلِ بُلقِينَ سِرُّ تـزهـوَنَّ بـه له الجلالُ له شمسُ الضياء له الـ كم روضـة أزهرتْ من نور شــامَتِه كم من محاسنَ أبداها لمصطلح (٢)

⁽١) في هامش الأصل: «إجماعاً وكِلْمتُه».

⁽٢) فيه إشارةٌ إلى كتابه «محاسن الاصطلاح».

⁽٣) فيه إشارةٌ إلى كتابه «الكشاف على الكشاف».

كم ولَّد «الأُمَّ» فرعاً كم حوىٰ درراً قد درَّسَ العلمَ كالبحرِ العظيم وهم قد قام في الله في إبطالِ مَظْلمةٍ قاسوه بابنِ سُريج والسراجُ له فاق الأُلى بعلوم فَضَّلوه بها فيا رحيمُ تعطُّفْ بالجِنانِ له فقبرهُ روضةٌ بالمسكِ قد عَبقَت غَنَّت لمقدمه حورُ القصورِ فقل غبتُم فأوحشتُم الدنيا لغيبتِكُم غلبتَ للبارزِ المحجاج حين أتى عُيِّنتَ للحُكم في الآفاقِ قلتَ لهم علوتَ بالزهدِ حتى نلتَ مرتبةً عليكَ رضوانُ رَبِّي كُلُّ ما عَبِقَتْ ظهرتَ كالعُمَرَين السابقَينِ وقد ظهرتَ كالشافعي في أُمَّةٍ ظلموا طعمتَ من يَدِ خيرِ الخلقِ في حُلُم طمعتَ في وصل أحبابِ(٢) لَكُمْ درجوا

ونهر مطلبه عذب لمُرتَشِفِ ما بينَ مُغتَرِفٍ منه ومُعتَرِفِ ومَكْسِ دورٍ وأفراح بـلا وجفِ فأصبح الكون في فرح وفي شغف وأقسموا ولقد بروا بذي الحلف ويا كريمُ بميعادِ الجنان فَفِي بهاءِ زمزمَ والتسنيم والنَّطَفِ(١) ن: يا خيرَ مُنتظرٍ يا أجمل النظفِ آنستمُ الروضَ والرضوانَ في السُّجُفِ بمنطق جدلٍ قطعاً فلم يَقِفِ ما لي به حاجةُ الإنفاقِ والسَّرَفِ فوق القضاةِ وكانوا الكُلَّ للشرفِ أنفاسُ طِيبكَ في خافٍ ومُنكَسِفِ نَما بكم عَلَماً عِلماً وبالخَلَفِ فكنت مالك نعمانٍ وملتهفِ شربتك كأس صفا معروف والثقفي لبُّوك قلتَ لهم: قد جئتُ بالتُّحَفِ

⁽١) في الأصل: «بالنظف» بالظاء المعجمة، وصوابه بالطاء المهملة وهو الماءُ الصافي.

⁽٢) في الحاشية: أو لاد.

بعد الوداع لأحباب ومؤتلف فالجفن في قَلَق والقلب في عَنَفِ والله واحسرتي كيف السراجُ طُفي فإنَّ في نجله أضعافَ مُتَّصفِ وافصِل لِدَاتِيْ عن الأفراح والطُّرَفِ فم العينِكَ إن قلتُ: اكففي تَكِفِي [١٦٣/أ] مشارقِ الأرضِ والغربِ الشريفِ وفي كذلك المسجدُ الأقصى ومعتكَفِ ملأتَ بالنورِ أبياتاً من الظرفِ ضريحكم فضعيفٌ من ثراه شُفِي جِنازُه أنه في نعمَ مُنصَرِفِ والعينُ من ألم الأحزانِ في ذَرَفِ ورحمـةُ الله مـن غـادٍ ومنصَـــرِفِ مصرٌ على سائرِ الأمصارِ (١) والتُّحَفِ فأصبح البدر مضموماً لمنعطف إلى بسيطِ جنانِ المنعم الشنفِ وميَّزَ الحسنَ المقبـولَ مـن ضعفِ

طافَ الملائكُ في بشــرى قدومكمُ ضرامُ نـارٍ لوجد النفس قد علقت ضَرَّ الخليقَـة فقـدُ البحـرِ واحـزني ضِياؤُه لم يزل هادي عقيدتنا صِلْ يا عذولُ بحبل الشـوقِ مكتئباً صَـبَّرْتُ قلبيَ لم يصبر وخاطبني صُلِّي عليه بِمُدنٍ في الشام وفي شريفِ بُقعَةِ خيرِ الخلقِ كَعبَتِنا شرَّفتَ لحداً زَكِيّاً قد ثويتَ به شــُدُوا الرحـالَ إليكم للعلـومِ كذا سَلِّم على شيخ الاسلام الذي شَهِدَت سَـلِّم وقل قد تركتُ القلبَ في كَمَدٍ سلامُ ربي عليكُم دائمًا أبداً زانت بطلعتِه الدنيا كذا افتَخَرت زار الأحبة في روضاتِ تربيّه زاد المسيرُ بمنهاج حوى طرفاً روىٰ الصحاحَ بإفصاح ومعرفةٍ

⁽١) في الحاشية: الأقطار.

وعمَّه بكمالِ الحفظِ والكنفِ

أهلاً وسهلاً بمن هُـ و للعهودِ يفي إن الحسودَ من الكرب الشديد لفي وسوء عاقبة في الخوفِ والرجفِ مليكُهم وغدا لاماً مع الألفِ من بحر كاملِه خالٍ من الصَّدَفِ وإذ يروه يكونِ الحَلْق في رَجَفِ يسعى إليه كأركانٍ ومزدلفِ علماً وديناً وفي الفتوى وفي الأزفِ وإذ رويت له فافتى (١) ولا تَقِفِ نَبِّه له عُمَراً إذ قد وُقِي وكُفِي على مذاهبنا في الروح والهدف [١٦٣/ب] كمثله لا ولا في أعصر السَّلَفِ رِجْلِي إلى دَوْحةِ القبرِ الشريفِ قفي لولا ظلالُ جلالِ الدين فيه يفي فكان وارثَه في العلم كالنَّسَفي

روَّىٰ ثراهُ إلـهُ العرش خالقُنا رآه أهلُ الوفا قالوا بأجمعهم: ذلَّ المعانـدُ من غُـلْبِ ومأثمةٍ ذرهم بطغيانهم في ظُلمةٍ وعَمي ذلَّت لهيبته كُلُّ الملوك كذا درُّ لمن يبتغي عوماً بأبحره دانت لـه الأمرا في الرأي والعُلَما دامت بحُجَّتِه كالحجِّ في عمر خليفةُ الرسل في ميراثِ شِرعتنا خلافُ ه إذْ أتى في العلم متَّبعٌ خيراً تراه وقل نَبِّه له عُمَراً حاز العلا وسَما في الأرض مؤتمناً حلفتُ لم ينظرِ الـراؤون منــذ أتى حَنَّتْ لقامتِه روحي وصِحْتُ أيا جارت عَليَّ حياتي حين فُرقَتِه جلالُ دينِ إلهي سِرُّ (٢) والدِه

⁽١) ثبتت الياء لإقامة الوزن.

⁽٢) في الحاشية: بِرُّ.

ولـو رأى حاتـمٌ معروفَهُ لِخَفِي ويوسف وحبي بالمنظرِ الشرفِ ولو رآه عليٌّ قال: يا شرفي في المغرِبَينِ كذا الفتوى بلا عَنَفِ فرعٌ يفوقُ لأصلِ الروضِ في الألفِ لذاك قد زادت الجيماتُ في الجَرَفِ ما بين من قد هوى أو في شفا جُرُفِ ولا يسودُ به فالقلبُ في غَلَفِ بسوء فطرَتِه في الغيظِ والقَرَفِ فكان في لحظةٍ في القطع والعزفِ فمن يرومُ علاه بالشتات نُفِي ما بين منتهل منه ومُنعَكِفِ يا أعظم العظما يا ألطفَ اللُّطُفِ بروضةٍ في مقام الحسنِ والصلفِ وأبقِه زمناً ضِعفَى سوى سلفِ ضمَمْتَ نوراً إلى نورٍ من الزُّكفِ وقل تنعم بهذا الروض والقطف عليك ما ختموا بالمسكِ والعَرَفِ

جليلُ جاهٍ وجودٍ لا يَمَلُّ عطاً جَمَالُه يُحْجِلُ النُّظَّارَ من حَسَنِ جَبِيرُ كسرٍ جرَتْ أقلامُه بيَدي جرتْ أوامـرُه في المشــرِقَينِ كــذا جميعُ أوصاف حُسنٌ وقد نطقوا جيـمٌ لـه سَبْعٌ، كالسبع في متن ثوی عِداه بنیران قد انصرعوا ثم الحسودُ له في العلم يسمعُه ثارتْ به نزغةُ الشيطانِ فهو إذاً تَراه لما ادَّعيٰ راموا مناظرةً تُرى أما عَلِموا بالسَّبْرِ سيرتَه تَفجَّرَ العلمُ حتى كان منهلُه بالله قولُوا: بنا يا أرحم الرحما برحمةٍ ورضى امنُن لـمنـدرج براحةٍ لمقيم بين أظهُرِنا إذا أتيتَ إلى قبرِ السراج فقل: إقرأ وسَـلّم وسَـل وابكي على زَمَنِ أزكئ سلامي على خير الأنام كذا

وأرسل الشيخُ العلامةُ علاء الدين الإربلي من ماردين كتاباً بتعزيته [178/ أ] رضي الله عنه للشيخِنا الأخِ أبقاه الله تعالى أنبأ فيه عن فصاحةٍ وبلاغةٍ وأنا أحببتُ سياقته هنا فقال:

بني للفوالجم الجم الجم الحب

إنا لله وإنا إليه راجعون من خبر صَدَعَ وقعُه الأحجارَ القواسي، بل صرَعَ صدعُه الجبالَ الرواسي، رُزءٌ نكاً القلوب وجَرَحَها، وأحرقَ الأكبادَ وقَرَحها، لا يداوي كَلْمُه، ولا يُسَدُّ تَلْمُه، سلبَ الأجفانَ كَراها، وأوهي من الأبدانِ قُواها، وأعاد نهارَ الأُنسِ مُسوداً، وأبدى وجه السرورِ المُفَدَّى، وجعلَ الأحشاءَ بنار الضلوع محترقة، وصيَّر العيونَ بهاءِ الدموع غَرِقَه، وصفوُ المعيشةِ مُكدَّرة، وشمسُ النعيمِ مُكوَّرة، بهبوطِ العَلَمِ الرفيع، وسقوطِ المقامِ المنيع، وانطفاءِ نورِ سراجِ الدينِ، واختفاءِ ظهورِ منهاجِ اليقينِ، وانتقالِ شيخِ الإسلامِ إلى دارِ السلامِ وجوارِ الرحمن، في أعلى غُرَفِ الجنانِ، ودار الرِّضي والرضوانِ، تغمَّده اللهُ تعالى برحمتِه، وأسكنه فرادِسَ جَنَّتِه، وقدَّس روحه، ونوَّر ضريحَه:

أناعِيَهُ إِن النفوسَ منوطةٌ بقولِكَ فانظُر ما الذي أنتَ قائِلُه نعيتَ بِرُزءٍ جَلَّ عُظْم مُصابِهِ بجهلِ وقد يستصغِرُ الخطبَ جاهِلُه

مصابٌ أمرٌ من الصابِّ، وأكرَهُ من الشيبِ بعد الشبابِ، جعل دامي الدموعِ في انسكاب، وحامي نار الضلوعِ في التِهاب، شقَّقَ قُلوب الأحباب، ومروَّحات الأتراب، وقَصَمَ قُوَىٰ الأصلابِ والظهور، وألبسَ ضِياءَ النهارِ حِدادَ

سوادِ الديجورِ، وملأ القلوبَ ارتياعاً، وأطارَ النفوسَ انتزاعاً، وعادت الأهدابُ هامن هامنة واكفة، والألبابُ داميةً واجفةً، ودعائِمُ الأشباح راجفة، لواقعة ليس لها من دونِ الله كاشفة [١٦٤/ب]:

كادت تزولُ الراسياتُ لهولِهِ ولوقعِهِ تتزلزُلُ الأرضُ وغدا الزمانُ لِعُظم مأتَمِهِ ثكلانَ لا بَسْطٌ ولا قَبْضُ

وكيف لا وقد كان سراج الدين القويم، وقطب المرشدين إلى منهاج اليقين المستقيم، وبَدْراً مشرقاً قد استنارت به حَنادِسُ ظُلَمِ ليالي الجهل، وشمساً مضيئة زين بهاءٌ ضيائها سهاء العلم والفضل، أحيا اللهُ تعالى بوجودِه ما كان قد مات من العلوم واندرس، وأظهر بتحقيقِه وفضلِه ما كان قد خَفِيَ من رشوةِ كل منطوقٍ ومفهومٍ وانطمس، وجدَّد سبحانه بعلومِه ووجودِه في المئةِ الثامنةِ، ما كان من معاني معالمِ الشريعةِ المحمديةِ قد أضحت مختفيةً كامنةً، وجَعَلَه الإظهارِ أنوارِ أسرارِ كُلِّ خطابٍ، كما كان قد جُعِلَ لتأييدِ الإسلامِ أميرُ المؤمنين عمرُ بنُ الخطابِ.

أوضحَ بكمالِ علومِه ما كان قد أشكلَ من معرفةِ الكتابِ والسنةِ، وأجزل تعالى بعميمِ كَرَمِه على عبادِه بحسنِ إرشاده ويُمنِ اجتهادِه الفَضْلَ والمِنّة، ختمَ به الأئمةَ المجتهدين، وكَمَّلَ بعلومه طريقةَ شريعةِ سَيِّد المرسلين، وجَّل بتحقيقاتِه كافةَ المشايخ المُرشدين.

جعله أعجوبةً يُستَكُلُّ بها على كمالِ القدرةِ، وأحيا به ما كان قد اعترى أهل الفضل والعلم من الفترة، انفرد في زمانِه بإحياءِ الشريعةِ الغراء، واجتهدَ فذيّلَ وزاد على كثير ممن سلف من المجتهدين الألباء، كان قد انحصرَ نوعُه في شخصِه الكريمِ المبارك، واستبدَّ فلم تر له في زمانه مَن شارك، واستقلَّ بإقامةِ أعلام الإسلامِ وشعارِ الفقهِ والمناسك، وأضحى بابُه قبلةً وجنابُه ملجأً لِكُلِّ عالمٍ

طالبٍ سالك، فلهذا كان رُزؤُه أعظمَ من رزءِ الأئمةِ الأربعةِ أبي حنيفةَ والشافعي وأحمد ومالك(١).

الدوّار، ما دام الفلكُ الدوّار، فاق بكم تكد تسمح بمثله الأدوار، ما دام الفلكُ الدوّار، فاق بكمالِ علمِه جميع المتأخرين وأكثر الأوائل، حتى صار يُشار إليه في جميع الأمصار والقبائِل بالأنامل، فاق ببليغ فصاحتِه سَحبانَ وائل، كان إذا تكلّم فالعلماءُ كُلُّهم سَمْعٌ وغيرُه ليس بمتفوّه ولا قائل، صحّح ما كان ذهلَ عنه جماعةٌ من الأعيانِ الأفاضلِ، من أُمهاتِ القواعدِ وفروع المسائل، ورجّح بدقيقِ ذِهنه ما كان قد تصور كثيرٌ من الفقهاء أنه من مرجوح الدلائل، به تكمّل الفقه وتجمّل الفقهاء، ولولاه لما كان قد شاهد ناظرٌ مناظرٌ كيفية البحثِ ولا كيف الذّكاء، جمع بين كمالِ التقرير والتحقيق، ونهايةِ التحريرِ والتدقيقِ، وحوى علومَ أهل الشريعةِ والطريقةِ، فصار في عصرِه شيخَ مشايخِ أهلِ اليقينِ والحقيقة، كان إذا شَرَعَ في بيانِ مسألةٍ أو فصار في عصرِه شيخ مشايخِ أهلِ اليقينِ والحقيقة، كان إذا شَرَعَ في بيانِ مسألةٍ أو صَلّ مشكلةٍ كالبحرِ الزاخرِ، لا يكادُ يُشاهد له أولٌ و لا يُرى له آخر: [من المتقارب]

تجمَّعَ فيه من الفضلِ ما تفرَّقَ في الزمنِ الغابرِ وليس بِبدعٍ نَعَم تُجمَعُ الصفائلُ في الأولِ الآخرِ وله قد كان قولهم: وكم تركَ الأوَّلُ للآخر.

من لم يكن قدرآه فها رأى العجبَ العُجاب، ومن لم يشاهِدهُ فها أبصر أحداً من ذوي الألباب، ومن لم يسمع بَحْثَه وتقريرَه فها سمع لذةَ خطاب.

فاقَ على أهل زمانِه بمعرفة أكثر العلوم خصوصاً خواصَّ السنةِ وأسرارَ الكتاب، لم يقاربه في معرفة الحديثِ لا قديمٌ ولا حديثٌ، ولا أدناه في مضمارِ

⁽١) هذه مبالغة لا يرضاها السِّراجُ البلقيني رحمه الله.

التحقيق لاحقٌ سابقٌ بسائق حثيث، كان في علم الشريعةُ هو البحرَ الخِضَمَّ ومن سواه [٥٠ ١/ب] على الساحل، وكان في مقام الكلام غيرُه متشبثٌ بأذيالِ الفضلِ وهو المتسنِّمُ على الكاهلِ، كان قد جعله الله سبحانه نورَ حدقةِ إنسانِ الزمانِ، وصيَّرهُ نَوْرَ حديقةِ بستانِ أهلِ الفضلِ واللسان، فلهذا شَمِلَ رُزؤُه العامَّ والخاص، وعمَّتْ مصيبته جميعَ الناس وكافة الأشخاص.

فالخلقُ فيه كلُّهم مأجورُ في كلِّ دارٍ رَنَّةٌ وزفيرُ صبراً لأنك بالثناء جديرُ فكأنه من نَشرِها منشورُ

والناسُ مأتمُهم عليه واحدٌ يُثنِي عليه لسانُ من لم يولدِ رَدَّتْ مناقبُه عليه حياته وله لا أنَّ النفه سَ متقِّنةٌ و متحقٍّ

عمَّت فضائلُه فعمَّ مصابُه

ولو لا أنَّ النفوسَ متيقِّنَةٌ ومتحقِّقَةٌ، والعقول جازمةُ ومصدِّقةٌ، أن الدهرَ عطاؤه انتراع، وحِباؤُه ارتجاع، والثاوي المتوطِّنُ به عنه كالراحلِ، ونفسُ المرء إلى أجلِه كالمراحل:

بأيدي المنايا والليالي مراحِلُهُ ويقضى غريمَ الحقِّ من هُوَ ماطلُه

وما نَفَسُ الإنسانِ إلا خِزانةٌ سَيُسلَبُ أثوابَ الحياةِ مُعارُها

وإنَّ قضاء الله سبحانه فصلٌ لا يُدفَع، وقَدَرُه عزَّ وجل عدلٌ لا يُمنع، وأنه لا يتمكنُ من مدافعتِه سلطانٌ بكثرةِ جمعِه وعَدَدِه، ولا مَلِكٌ بتوفير (١) سلاحِه وعُدَدِه:
[من الطويل]

ولا منعتْ عنه أباهُ سَرابِلُهُ إليه وتالٍ مُسرعاتٌ رواحِلُهُ

وماصدَّ هُلكاً عن سليمانَ مُلْكُه ولكنه حوضُ الحِمام فواردٌ

⁽١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: بوَفير.

وإنَّهُ حوضٌ لابُدَّ لكلِّ حيٍّ من ورودِه، ومنزلٌ لا مدفعَ لإنسانٍ من حلولِه وَوُفودِه، وإلا لكانت هذه الفجيعةُ النازلةُ، والوجيعةُ [١٦٦٦/أ] الهائلةُ، والرزيةُ العظيمةُ، والبليةُ الجهيمةُ، والواقعةُ العميمةُ، والمصيبةُ الجسيمةُ، موجبةً لتلف النفوس وذهاب العقول، وأنْ تَخِرَّ نجوم الساء وتجنحَ شمسُ النهار للأفولِ(١).

ولكن لا ينبغي أن يُبْخَسَ الدهرُ حقّه، ولا يجوزُ أن يمنعَ مُستحقّه، ولا أن يُنكرَ إحسانُه وإنْ أساءَ وأذنبَ، ولا يُجحَدَ امتنانُه بها وهبَ وإن كان سَلَبَ، حيث كانَ سيدُنا وشيخُنا وابنُ شيخنا مولانا قاضي القضاة أسبغَ الله تعالى ظلاله، وبسط عِزّه وجلاله، وبلَّغَ آمالَه، عِوضاً عن شيخِنا ومولانا شيخ الإسلام، أعلى الله درجته في دار السلام، وخَلَفاً مباركاً وبدلاً، ومقصداً ينال به طالبٌ مقصداً ومطلباً وأملاً، وجعل نور جلاله قائهاً مقامَ نورِ السراجِ، وكهال فضائله وأفضاله سترشدُ في كل مسلكِ ومنهاج، وفوائده العظيمة دواءً لكُلِّ داءٍ إذا احتيج إلى علاج، من مرض واعوجً له من الجهل مزاج.

وهذا من أعظم الدلائل الواضحة البينة، والبراهين القاطعة المتعينة، على أن مولانا شيخ الإسلام قدس الله سِرَّه ولطيفَه، وطهَّر ذاتَه المباركةَ ونوَّر كَسيفَه، على كان له من الرَّبِّ تعالى كمالُ العناية حيث منحَه بأنْ وقعَ الانتفاعُ بعلومِه ببركةِ وجودِ هذه الخليفة، التي تحصل للمسلمين بفوائده الخير والهداية، وحريُّ بالعالمِ العاملِ، أن يسامح هذا الدهرَ الخؤونَ المائل، لكونه تحامى عن جنابِهِ العالى الشريف صدعُه، ولم يتهجم على جهته الكريمة وَقعُه، وجَمع عن حُماةِ حبائبه، الشريف صدعُه، ولم يتهجم على جهته الكريمة وَقعُه، وجَمع عن حُماةِ حبائبه،

⁽١) إلى هنا تنتهي هذه الرسالة في ترجمة الجلال، ولم يرد النص بعدها، وهو كسابقِه لمِا فيه من مدح الجلالِ البُلْقيني رحمه الله.

وصَوَّبَ عن ركابه مصائبه، وأوجب على كل من عتب على الزمان الخؤون، بإذاقته كأسَ المنون، أن يَتميَّز له ويتشمَّر بذكْرِه، ويوجب له على نفسه القيام بشكره، حيث [١٦٦/ب] خلفَ مِثْلَكم بعده مقصداً، وترك عذبَ تسنيم فَضْلِكم بعد مِلْح أجاج هذا المصابِ الصابِ مورداً:

[من الكامل]

تُرْضي وتُرْضيٰ أن تكون فداءُ ما يستحق به الزمانُ ثناءُ

وإذا سلمت من النوائبِ أصبحت ولئن تسلطتِ المنونُ فقد بقى

فجعل الله تعالى لذاك الجناب طول العمر والأمل الذي لا ينقصُ مداه ولا مدته، ونصره بمددٍ لا تُنقَضُ مُداهُ ولا عُدَّته، وألبسه لباسَ الرضا والصبر، الموجبَيْن بجميل (۱) الذكرِ وجزيلِ الأجر، ووَقَّقه ووقَّق كلَّ من ينتسبُ إليه، عمن يُعتَمَدُ عليه، ويُلازِمُ بابه ويَتردَّدُ إليه، من جملةِ الأولادِ والأصحابِ وأهل الولاءِ، يعتَمَدُ عليه، ويُلازِمُ بابه ويَتردَّدُ إليه، من جملةِ الأولادِ والأصحابِ وأهل الولاءِ، والمستفيدين والمتردِّدين من السادة العلماء، للتأسي بالإسلام والمسلمين، بفَقْدِهم سيِّدَ المرسلين، وحبيبَ ربِّ العالمين، وخاتمَ النبيين، الذي يضعُفُ كُلُّ رُزءٍ عظيم وإن جَلّ، ويُسَهِّل كلَّ خطبٍ جسيمٍ وإن أمل، وفقد الأئمة المجتهدين والسلاطين القاهرة، فإن في التسلي بذلك والتأسي بهم سلوة ظاهرة ومعونة جابرة: [من الكامل]

وإذا أصابَ ولا أصابك حادثٌ من حادثاتِ الواحدِ القهارِ فاذكر مُصابَك في النبي محمَّدِ خيرَ الورئ السَّيِّدِ المختارِ والصحبِ والأتباع والعلماءِ والزُّ هَادِ والعُبَّادِ والأخيارِ

فالعدولُ إلى التسليم أحوى، والرجوع إلى التفويض أولى، واللائقُ بمثل

⁽١) كذا في الأصل، والأشبَه بالصواب: لجميل.

جنابكم أن لا تفوته منزلة الثواب والأجر، باستعمالِ التسلِّي والصبر: [من الكامل] والصَّبْرُ في الأرزاءِ خَيرُ نتيجةٍ وأولى بأخلاقِ الكرام وأليَقُ

البَشَرَ زار أهلَه الخَضِرَ ليعزيهم ويحملَهم على الصبر، قال: عليكم السلام أهل البَشَرَ زار أهلَه الخَضِرَ ليعزيهم ويحملَهم على الصبر، قال: عليكم السلام أهل بيت النبي ورحمة الله، إن في الله عزاءً عن كُلِّ مصيبة، و دَركاً عن كل فائت، و خَلفاً عن كلِّ ذاهب، فبالله فشقوا، وإياه فارجوا، فإن المصاب من حُرِمَ الثواب(١)، عن كلِّ ذاهب، فبالله فشقوا، وإياه فارجوا، فإن المصاب من حُرِمَ الثواب(١)، وقال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا آصَبَتَهُم مُصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَا لِللّهِ وَإِنَا إِلَيْهِ رَحِعُونَ * أُولَتِكَ عَلَيْمِم صَلَوَتُ مِن رَبِهِم وَرَحْمَةٌ وَأُولَتِكَ هُمُ المُه تَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦-١٥٧]، وقال النبي على: «العلم خليل المؤمن، والحلم وزيره والعقل دليله، والعمل قائده، والرفق والده، والبر أخوه، والصبرُ أميرُ جنوده (٢)، وقال على: «الصبرُ سَتْرٌ من الكروب، وعَوْنٌ على الخُطوب (٣)، وقال على: يقول الله تعالى: «إذا وجَهْتُ من الكروب، وعَوْنٌ على الخُطوب (٣)، وقال على: يقول الله تعالى: «إذا وجَهْتُ إلى عبد من عبيدي مصيبةً في بدنِه أو مالِه أو ولدِه، ثم استقبل ذلك بصبرٌ جميل استحيّث منه يوم القيامة، أن أنصِبَ له ميزاناً أو أنشُرَ له ديواناً (٤)، وقال عليه: وقال الله عليه الله وقال عَلَيْتَ منه يوم القيامة، أن أنصِبَ له ميزاناً أو أنشُر له ديواناً (٤)، وقال عَلَيْتَ منه يوم القيامة، أن أنصِبَ له ميزاناً أو أنشُر له ديواناً (٤)، وقال عَلَيْتَ منه يوم القيامة، أن أنصِبَ له ميزاناً أو أنشَر له ديواناً (٤)، وقال عَلَيْتَ المناه الله المناه الميناء المناه الله الميناء المناه الميناء المي

⁽١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧: ٢١١) و(٧: ٢٦٧) من حديث محمد بن علي وجابر ابن عبد الله على التوالي وقال: هذان الإسنادان وإن كانا ضعيفَيْن فأحدُهما يتأكَّدُ بالآخر، ويدلّك على أن له أصلاً من حديثِ جعفر والله أعلم.

⁽٢) ذكره السيوطي في «الفتح الكبير» (١: ٤٤٣) برقم (٤٧٧٤) من حديث صفية _ رضي الله عنها _ وعزاه للحكيم الترمذي يعني في «نوادر الأصول».

⁽٣) لم أهتدِ إليه.

⁽٤) ذكره السيوطي في «الفتح الكبير» (٢: ٢٦٩) برقم (٨٣٢٠)، من حديث أنس، وعزاه للحكيم الترمذي في «نوادر الأصول».

«الصبرُ مطيةٌ للطفو(١) لا تَكْبو (٢) وقيل: «على باب الجنة مكتوب مَنْ صبر عبر) وقيل: أفضل العدة الصبرُ على الشدة، قال الشاعر: [من البسيط]

إني رأيتُ وفي الأيام تجربةٌ للصبرِ عاقبةً محمودةَ الأثرِ وقَلَ من جَدَّ في أمرٍ يُحاوِلُه فاستشعرَ الصَّبْرَ إلا فاز بالظَّفَر (٣)

فاللازمُ اللازب، والمتعيِّنُ الواجب، على كُلِّ مسلم أن يجنحَ إلى التسليم، في قضاه وقدَّره العليمُ الحكيم، إذا لا مردَّ لقضائه، ولا خلاصَ بالهربِ من مضيقِ المكان إلى فضائه، خصوصاً الموت فإنه غاية كلِّ حيِّ.

وبكى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوماً حتى بَلَّ لحيته وقال: اعلم أن الله تعالى حَتَمَ الموتَ على كلِّ من أنشأه، والعَفا^(٤) على كُلِّ من أظهره وأبدأه، وتفرد بالبقاء الدائم، والوجود اللازم، وجَعل جُرعَة الحِمام الكريهة الغُصَص، الكثيرة النَّغَص، المرَّة المذاق، المفطومة بحسرة الفراق، كأساً تتداولها الملائكة المقربون، والأنبياء والمرسلون، والجن المسبحون، والأنسُ المكلَّفون، وذو الأجنحة الطائرة، والهوام الجائرة، والحيتان في لجج البحار، والفرخ في نازح الأوكار، وقال الله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآبِقَةُ ٱلمُوتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَافَانِ * وَبَعْقَى وَجُهُ رَبِكَ ذُو ٱلجُلْلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحن: ٢٦-٢٧].

⁽١) كذا في الأصل، ويبدو لي أنها مقحمة.

⁽٢) ذكره ابن القيم في «عدة الصابرين» ص١٧، وعزاه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو الأشبَه بالصواب.

⁽٣) البيتان في «بهجة المجالس» لابن عبد البرِّ (١: ٦٩) وعزاهما لعلي بن أبي طالب، وعزاهما ابن حمدون في «التذكرة» (٤: ٢٢٤) لأبي حيّة النُّمَيْريِّ، وهو الأشبه بالصواب.

⁽٤) وهو الدروسُ وزوالُ الأثر.

ومما حُكِى عن أنو شروان أنه نظر يوماً في ملكه فأعجبه، فقال: هذا مُلكٌ لولا أنه هُلكٌ، ونعيمٌ لولا أنه عديمٌ، وسُرورٌ لولا أنه غُرورٌ، ومحمود لولا أنه مفقود، وهَناء لولا أنه عَناء، وارتفاعٌ لولا أنه اتضاع، وحَسَنٌ لولا أنه خَشِن، ويومٌ لو كان يوثق له بغد، فجديرٌ بذوي الألباب والأبصار، وحقيقٌ بأهل التدبر والاستبصار، ومن نظر الأمور بعين البصيرة، وعلم أن كتاب الموت لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

سبيلُ الموتِ غايةُ كُلِّ حيٍّ وداعِيهِ لكلِّ الخلق داعي(١)

أن يجعلوا ثوبَ الصبرِ سِربالاً ودِثاراً، وتفويضَ أَزِمَّةِ الأمور إذا عرضَ المقدورُ إلى الملكِ القديرِ شيمةً وشعاراً، فإنَّ الحازمَ مَنْ آسى نفسه عند المُصاب، وعَلَّم أنَّ الأيامَ مشوبةٌ بالأكدار، وتحقَّقَ أن الأمنَ مفقودٌ في هذه الدار، ولم يكن لأسباب النوائب رادعاً، إلا من غدا بأثواب الصبر دارعاً.

[١٦٨/أ] عُنفاً صبرتُ على الخطوبِ لأنني إن لم أَلُذْ بالصبر ماذا أصنعُ

ولو أراد هذا الجريحُ القلبِ، المُنقِّحُ تعظيمَ هذا الخطبِ، الذي أجرت هذه الرزية المهولة عَبراتِه، وأضرَ مْت بحرارةِ نارِ هذه البلية فالق زفراتِه، وأفقدته لذة العيش وأعدمته الاصطبار، وسلبته حُسنَ التجمل ولم تدع له جَلَداً ولا قرار، وبدلت صفوَ مشرَبِه مشوبَ الأكدار؛ لأنه كان بوجودِ شيخِ الإسلامِ سقى الله ضريحَه سحائبَ الرحمةِ والرضوان، وأعلى درجتَه في دارِ السلام، لو عرض له كلُّ مرحدي، واعترضه كلُّ مُلمٍّ كارث، واعتراه كلُّ حُزنٍ وقلق، وتوصَّلَ الزمانُ

⁽١) البيت لقَطَريِّ بن الفُجاءةِ التَّميميِّ الخارجي. انظر: «بهجة المجالس» (١: ٢٠٢)، و «التذكرة الحمدونية» (٢: ٤٠٥).

إلى أذاه بأنواع الطرق، لا يجدُ لذلك أثراً، ولا يلتفتُ إليه عِياناً ولا خبراً، وكان يتسلَّىٰ به عن كُلِّ أحد، وكان له في كلِّ ضيقٍ أعظمُ ناصرٍ ومَدَد.

ولقد كانَ ـ والله العظيم الذي هو بها تُكنّه الضهائرُ عليم ـ كثيراً ما يعتري هذا المصدوع القلبِ، المتزايد الكرب في غُربته من الهموم ما لا يمكنُ بيائه بمنطوق ولا مفهوم، وتضيق عليَّ القاهرة من شدة كُربة الغربة مع سَعة رَحْبِها وكثرة خيرها والمفهوم، وتضيق عليَّ القاهرة من شدة كُربة الغربة مع سَعة رَحْبِها وكثرة خيرها وإحسانِ أهلها إلى وصَحْبِها، فلم أرَ لدَرْءِ دَرِّ ذلك إلا الوصولَ إلى مجلسِ شيخا شيخ الإسلام، ومشاهدة وجهه المنيرِ الذي كان بنورِ طلعته، وسراج يضيء الظلام، واستماع فوائده، واقتباسِ فرائده، المُشنَّفة بأحسنِ تقرير وأبينِ كلام، مع ما كان يُعاملني به من أنواع الخيرِ وصنوفِ الاحترام، ويُؤانسني بأطيب حَلق، مع أحسن خُلُق، حتى كان يجتمعُ ما تشتَّتَ من سرورِ الخاطرِ بأتم التهام، كنت مع أحسن خُلُق، حتى كان يجتمعُ ما تشتَّتَ من سرورِ الخاطرِ بأتم التهام، كنت تعالى بشفقتِه وعنايته عن كلِّ معينِ ومساعد، مع أنه قَدَّسَ الله [٦٨ ١/ب] سِرَّه كان لكهالِ مروءتِه وعَميم رأفته شاملاً للخاصِّ من الناسِ والعام، بصنوفِ الألطافِ وأنواع الإنعام، يعامل كل شخص بها يناسبه، ويُنيلُ كلاً بحسبه ما هو طالبه: [من الخفيف]

يشملُ الناسَ بالنوالِ ويُبُدي لذوي الفضل موضعَ الاختصاصِ كان كالبحرِ فالحَيا لعموم النا سِ منه، واللَّرُّ للغوَّاصِ

ولولا حسنُ التسلِّي بكريمِ وجودِ مولانا قاضي القضاة وبقاءِ مثْلِه عِوضاً وخلفا، وإلا لمات هذا المحب الداعي حَزناً وحسرةً وأسفاً، فإنه وإن فقدنا شيخ الإسلام، فبحمد الله تعالى لم يمض حتى أقام الله بعميم الإكرام، خليفته مكانه وجعله شيخاً للإسلام، بل أكثر وأكبر وأوفَر في الفضائلِ والقَدْرِ والأقسام، مع أن في أيام حياة شيخ الإسلام، كان أكثرُ التسلِّي والاستفادةِ من جنابه، وأعظمُ ما يحصلُ لنا من كل خير بمُلازمةِ بابه، واستهاع تقرير فوائدهِ وخطابه، وكلُّ بركةٍ كانت تحصلُ لنا من شيخ الإسلام فبِبرٍّ من مولانا قاضي القضاة وعنايته، وكل فائدة قيَّدتها أو ضبطتُها فمِن فَضْله ودرايتِه.

وحيث الأمر كذلك والفضل من الله ذلك، فالأحرى أن نعود إلى الاشتغالِ بالتسلِّي والصبر، والشكر بوجود قاضي القضاة نعم الخليفة ونِعْمَ العالمُ والحَبْر، ونكفَّ لسانَ القلم، ونقتصر على هذا القدرِ من الكلِم، فإنه لو مُدَّت أطنابُ الإطناب وامتدت خُطا الخِطاب، لما كادَ أن يُمكنَ وصفُ عُشْرِ عشرِ ما حَصل للعبدِ ولسائرِ المسلمين من الحزن والكآبة، ولا أمكن وصف سَبْره، فكيف كُبْره، بنوع من أنواع التحرُّر بالكتابة، وكذلك ما ينبغي أن يقوم به من أنواع الحمد والشكر، لمن بيدِه أزِمّةُ القدر والأمر، بوجود خليفته وبلوغه عظيمَ مقامه ورُتبِته، وكونِه خَلفاً عنه وملجأً للإسلام، وكعبة كلِّ مَنْ قصدورام، خصوصاً لهذا المحبِّ المخلصِ فإنه يتحقَّق ما له عنده من القُرْب، والمنزلةِ التي شهد بها القلب، فإنه وإن فقدَ شيخَه شيخ الإسلام، فبحَمْدِ الله سِرُّهُ في خليفته يقوم مقامه في نيل كل مرام.

[١٦٩/ أ] فنختصر الكلام، ونقول:

الله تعالى يُحسنُ لكم ولنا وللمسلمين العزاء، ويُضاعفُ درجَة الأجرِ ورُتبة المُجزِء، ويُضاعفُ درجَة الأجرِ ورُتبة المِخزاء، ويُسكنُ شيخَ الإسلام، أعلى غُرفِ الجِنان، ويُؤنِسُه بالرضى والترضّي والحور العين الحسان، ويرفعُ درجَته في عِلِّين، ويحشرُه مع سَيِّدِ المرسلين، وزمرةِ النبيين، ويُديمُ أيامَ خليفتِه مو لانا قاضي القضاة، ويُحييه حياة مباركة طيبة، ويَمدُّ أيامَه ويَبلغُ مرامَه، ويرفعُ على السِّماكِ مكانه، ويعلي فوق فرق الفرقدَيْن شانه، ويصرفُ

بعد هذا اليوم عن حِماه الشريف شوائب النوائب، ويُجنبُ عن جنابِه المنيفِ صوائبَ المصائب، ويُوصله إلى أعلى المراتب، ويمنحُه كلَّ ما يتوخّاهُ من المطالب، ويُريني مرةً أخرى وجْهَه الكريم، فإنه والله العظيم عندي من أعظم المآرب، ويحفظ عليه أولاده وأحفاده، وكلَّ محبِّ ومخلص، وملازم وتلميذ ومتخصص، بمحمدٍ سيدِ المرسلين، آمين والحمدُ لله رب العالمين.

انتهى ما قصدنا سياقته من هذا الكتاب، والله الموفق للصواب.

ولقد أجاد كاتبه وشَنَّفَ الأسماع، وأبان عن تمكن وارتفاع، وحصل بسياقته هنا كل الانتفاع، وتَضوَّع مِسْكُ الثنا على مُنشئِه وما ضاع.

ومل رثاه ولده شيخُنا شيخ الإسلام الأخُ صاحبُ الترجمة _ أبقاه الله تعالى _ فقال:

وصَفْوُ العيش آلَ إلى انتزاحِ
ومَن لقياهُ رُوحي وارتياحيِ
فما لي بعدناءٍ من صلاحِ
نجاحُ القصدِ مقصوصُ الجناحِ
فقلبي في انجراحِ لا انشراحِ
وكدتُ أَغَصُّ بالماءِ القراحِ
إمامُ الناسِ في كلِّ المناحي
إلى درجِ المعالي بالفلاح [١٦٩/ب]
بإفتاءٍ ووعظٍ بالصحاح

هو التكديرُ للأفراحِ ماحِ فقدتُ مُؤنِّسِي في كُلِّ حينٍ فقدتُ مُؤنِّسِي في كُلِّ حينٍ ومن كان الكفيلَ بصَفْوِ عيشي قصدتُ وصالَه أبداً ولكن وقد كلمَ القلوبَ فراقُ شيخي ومن أَلَمَ التفرُّقِ فاضَ دمعي وكيفَ وكيفَ لا أبكي إمامي وشيخُ المسلمين ومن تسامى أقام منار علمَ الشرعَ دهراً

بأقلام لها طعنُ الرماح وكم أبدئ «محاسنَ الاصطلاح» بتقييدِ الشواردِ من جِماح كفيل بالنجاة وبالنجاح وليلٌ في سجودٍ للصباح بِلُبسِ زانَ أو شيءٍ مُباح لأهل الفقر بسط الانطراح ولا يرضى بلهوٍ أو مِزاح ولن يصغي لعذلٍ أو لِلاح يعمُّ بفحشه كُـلَّ النواحي ومَكسِ الدور ذا الظُّلم الصُّراح بحَـوْراتٍ وخَيْـراتٍ مِـلاح وأُفْردَ في الزمانِ بنشرِ علم وفي التدريس كم ألقي علوماً وكم ضبط الشريعة باجتهادٍ وأفرغ وُسعَه في كُـلِّ خيـرِ نهارٌ في دروسِ أو فتاوي وليس يهمُّهُ إصلاحُ دنيا يعــزُّ العلمَ لا كِبْراً ويُبدي خلافُ الجدِّ عن شيخي مُزاحٌ وكم نَصَحَ الملوكَ بوعظِ صدْقٍ وأبطل من مكوس الظُّلم مَكْساً عن الفرح المُحرَّم والملاهي عليه جزاؤُه من فضل ربي

وقلتُ أنا من أبياتٍ أرثيهِ بها رضي الله عنه: [من الطويل]

وأبدي من الأحزانِ ما قد تخلّفا وأرضى بأقدارٍ وأُغضي تخوُّفا بأفعالِ أقوامٍ رضاً وتلطُّفا ويأتي على الإنسانِ قهراً تعسُّفا وأطلقَ أجفاني فأصبحتُ مُدنِفا إلى الله أشكو ما لقيت تأسُّفا وأحمدُ ربي في الأمور جميعها وأصبرُ للأحكامِ حقاً وأقتدي فقد حلَّ بي أمرٌ يجلُّ حلولُه وصيَّر قلبي في انجراح وحُرقةٍ

وزاد عليَّ الغمُّ ألقى تجنُّفا وشيخ لإسلام فها بعده صفا یشیر دموعاً زائدات علیٰ صفا^(۱) له الناسُ جاؤوه احتياجاً تلهُّفا ويلقيه فالأسمائ تصغى تَشنُّفا ويبديـه للطـلاب جهـراً بـلا خَفـا [١٧٠/أ] فقد فـاز طـلابُ أتوه تشـخُّـفا وحَبْرٌ فلا يُبدي لسائله جفا وضاعف ذاك الفَضْلَ عَدًّا وأضعفا وبرٌّ وإحسانٌ به الجودُ والوفا وكم أفرغ المجهود بالخير مُردفا له العلمَ والفتوى وقد زان إذ كفي من العلم إذ وافى بها قد به وفي وأظهرها بالفكر والحكم ألّفا فوائدَه طرّاً وعن غيره نفي كلاماً له في البحثِ أضحى مشوفا

ونكَّـدَ عَيشِــي مع حيـاتي تفجُّعـاً بفقد إمام الناس علَّامةِ الوَرَىٰ وكيف يكون الصفو ياصاح والأسيي هو السيدُ الأستاذُ والموردُ الذي يُصِـرِّفُ أوقاتاً بعلم شريعةٍ ينقِّحُ أشكالَ العلوم بهمةٍ ويمزجها وقتأ بعلم حقيقة هو البحرُ والأنهارُ والغيثُ والندي سقىي الله مأواه رضاً وتكرُّماً ولا زال يغشاه صآبيب رحمة فكم طال ما أبدئ وكم طال ما حوى به افتخر الماضون حقاً وسَــلَّموا وقد أذعنوا لما رأوه وعاينوا ووَلَّـدَ أحكاماً فـلانَ حديدُها فلو عاش منسوبٌ لحدادٍ(٢) ابتغَى ولو سمع البَحَّاثُ يا صاح بازَنا(٣)

⁽١) في هامش الأصل: «صفا»: اسم نهر معروف.

⁽٢) يعني الإمام ابن الحداد، من مُدَقِّقي الشافعية ونُظّارهم، سبقت ترجمتُه.

⁽٣) يعني الباز الأشهب أبا العباس بن سَرُيج.

فيا حسرتا قلبي ببعد فراقه وقد طال هذا البعـدُ والهجر والجفا ولولا أسلي النفس بالعالم الذي لكانَتْ من الأشواقِ ذابت صبابة ولكن تـملَّينـا بحُسـنِ جمالـه خليفتُه في العلم والدين والتقيي أبو الفضل والإحسانِ والجودِ والمُني وشيخٌ لإسلام وقاضي قُضاتِه أدام علينا اللهُ طولَ حياته ولا زال يُبْدي للأنام فوائداً وخص إله العرش أحمد عَبْدَه (١) كذا آلَه والصَّحْبَ مع تَبَع لهم آخرها.

لقد أنْحَلَ الهِجرانُ جسمي وأنحفا ولست ألاقي الصبر إلا تخطُّف حوئ العِلْمَ والإنعام والقدر والصفا ودام عليها الهم وافي فأتلف فَفُزنا بلـذاتٍ وبالفضـلِ أتحفا فوقَّ بما وصّاه أحسِن به وفا وعبدٌ لرحمنِ أتى مُتلَطِّفا جلالٌ لدين الله من فضله الشفا وأبقاه دهراً للأنام مشرَّفا ويـولي مـن الخـيرات فضـلاً تعطُّفا صلاةً وتسليهاً مزيداً وأسعفا وتابع تُبَّاع بإثرهم اقتفى

وهذا آخر الترجمة، والحمدُ لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

وكان الفراغُ من تَعْليقِها على يدِ جامعِها فقيرِ رحمةِ ربه صالحِ البُلْقيني لطَفَ الله به، في يومِ الأربعاء ثاني عشر شهرِ شوالِ المباركِ سنة تِسْعَ عَشْرَ وثهانمئة «...»(٢).

⁽١) في الأصل: حِبَّه،ثم تمَّ تصحيحُه في الحاشية.

⁽٢) في الأصل بضعة كلمات غير واضحة.



الفهارس الفنية (*)

فهرس الآيات القرآنية الكريمة فهرس الأحاديث النبوية الشريفة فهرس الآثار فهرس الأعلام فهرس أسهاء الكتب فهرس القوافي الشعرية فهرس الأماكن والمواضع فهرس المصادر والمراجع فهرس المحتويات

^(*) قام بإعدادها فريق البحث العلمي في مؤسّسة (أروقة للدراسات والنشر).



فهرس الآيات القرآنيَّة الكريمة

الصفحة	رقمها	الآية
		الفاتحة
٤٦٠	۲ – ۱	﴿ بِنَدِ اللَّهِ الزَّفْنِ الرَّحِيدِ * الْحَدَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَسْلَمِينَ * الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيدِ
٤٦٠	٣	﴿ مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾
٤٦٠	٥	﴿ عُرْمُدُ كَا إِنَّاكُ مُعْرُمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ
		البقرة
771	1 • 8	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾
7.7	110	﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾
٣٢٧	180	﴿ وَلَيْنَ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِئنَبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ﴾
700	-107	﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ وَأُولَتِهِكَ
501	107	هُمُ ٱلْمُهْ تَدُونَ ﴾
٤٦٦	170	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَنَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾
7.7.7	۱۸۳	﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ ﴾
273	۲ • ٤	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ، فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾
79.	717	﴿ وَمَن يَرْتَ لِدُمِن كُمْ عَن دِينِهِ ع فَيَكُتُ وَهُوَ كَافِرٌ ﴾
778	74.	﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾
YAY	771	﴿فَأَمْسِكُوهُنَ بِمَعْرُونٍ أَوْسَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُونٍ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
791	778	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا ﴾
7.0	777	﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرَيْضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾
710	7 8 1	﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَنْعٌ ﴾
477	7 8 0	﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ. ﴾
ACAL S ENGLIS SAME MAN AND AND AND AND AND AND AND AND AND A	ogd a ghrainmeach ann an a' darin fhair ann an Airinn ann ann an Airinn ann ann an Airinn ann ann an Airinn an	آل عمران
٤٠٠	١٢٨	﴿ لِيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءُ ﴾
۲۰۶ ۳۰٥	١٨٥	﴿ وَإِنَّمَا تُوتَوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾
٥٥٣	١٨٥	﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآيِقَهُ ٱلْمُوْتِ ﴾
	understanderstanders dem norden sentre zu volg de 1800 (1800	النساء
718	11	﴿ يُوصِيكُو اللَّهُ فِي آوَلَندِكُمْ ﴾
3773	74	﴿وَأَمْهَاتُ نِسَآيِكُمُ وَرَبَيْبِهُ كُمُ اللَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِسَآيِكُمُ اللَّتِي دَخَلْتُ مِبِهِنَّ ﴾
409	97	﴿رَقَبَ قِمُؤْمِنَةٍ ﴾
۲۸۲	1.4	﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَبًّا مَّوْقُوتًا ﴾
۲.۲	171	﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَهٌ وَحِدُّ أُسْبَحَنَهُ وَأَن يَكُونَ لَهُ، وَلَدُّ ﴾
	L	المائدة
***1	۴	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾
79.	٥	﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِٱلَّإِيمَنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ. ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
۲۷٥	۳۸	
797	1 //	﴿ وَٱلسَّارِقَ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾
712	90	﴿ فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَنْلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَعَكُمُ بِهِ عَدْ وَاعَدْلِ مِنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ
1776	, ,	أَوْكُفَّنُرَةٌ طَعَامُ مَسَكِكِينَ ﴾
719	1.7	﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ﴾
		الأنعام
729	1 8 0	﴿ قُل لَا آجِدُ فِي مَاۤ أُوحِي إِلَىٰٓ مُحَرِّمًا ﴾
۲۱۷	17.	4016435 86 -1186 70 12
719		﴿ مَن جَاءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾
		الأعراف
717	11	﴿ فَسَجَدُ وَأَ إِلَّا إِبْلِيسَ لَوْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّنجِدِينَ ﴾
417	97	﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَئَ وَامْنُواْ وَٱتَّقُواْ
٣٠٧	198	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَاذٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾
		الأنفال
790	3.7	﴿ٱسْتَجِيبُواْ بِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾
700	7.	﴿ وَأَعِدُ وا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُ مِن قُوَّةٍ ﴾
		التوية
۲۷٥	٥	4 C. C \$476 (1/200)
790		﴿فَأَقَنْلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾
790	79	﴿ حَتَّى يُعُطُّوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمَّ صَلِغِرُونَ
791	٦.	﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُ قَرَآءِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
573	٧٥	﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَلَهَ لَاللَّهَ ﴾
720	۸۰	﴿ٱسْتَغْفِرُكُمْ ﴾
		يونس
273	١.	﴿وَءَاخِرُ دَعُولِهُمْ أَنِ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَكَلِمِينَ ﴾
		يوسف
۲۰۶ ۳۰۰	٨٦	﴿إِنَّهَا أَشَكُواْ بَثِي وَحُزْنِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾
		إبراهيم
۳۰۸	٤٦	﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾
	- Commence of the second secon	الإسراء
٤٧٠	18-14	﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ ٱلْزَمَنائُهُ طَتَهِرَهُ، فِي عُنْقِهِ كَفَى بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾
777	10	﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾
٤٧١	٤٩	﴿ وَقَالُوٓا أَوْذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَانًا ﴾
718	٧٩	﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْبِهِ عَافِلَةً لَّكَ ﴾
٤٧١	1	﴿ قُلُ لَّوَ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآبِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذَا لَّأَمْسَكُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ
	And the state of t	الكهف
٣٠٤	Y	﴿ لِكُنْ ذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ ﴾
	1	الأنبياء
٣٢٢	٧٣	﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوةِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		الحج
44.8	٤٧	﴿ وَإِنَ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةِ مِمَّا تَعَدُّونَ ﴾
		النور
٥٧٢،	۲	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَيَجِدِ مِّنْهُمَا مِأْنَةَ جَلَّدَةٍ ﴾
7.7	٤	﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ﴾
		النمل
4.0	91	﴿ إِنَّمَا ٓ أُمِّرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّ هَلَاهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا ﴾
		القصص
279	٥٦	﴿ إِنَّكَ لَا تَمْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِكِنَّ ٱللَّهَ يَمْدِى مَن يَشَآهُ ﴾
		العنكبوت
414	١٤	﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةِ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾
		الأحزاب
450	0	﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآيِهِمْ ﴾
797	٤٩	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ﴾
794	٤٩	﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِذَةٍ تَعْنَذُونَهَا ﴾
		الدخان
717	٥٦	﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَ ﴾
		الحجرات
۱۸۰	١٣	﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَنْقَىكُمْ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
And the second s		النجم
٤٦١	47	﴿ فَلَا تُرَكُّوا أَنفُسَكُمْ ﴾
aan maananaa sa aan araa ga dha dha ah a		سبأ
3.73	٤٦	﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَحِدَةٍ ﴾
4.0		
		ص
٤٠٨	٨٦	﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾
	a varanamaninginiti (tiligipos concentros primer filipire) infraedentia antiene e del prof	الزخرف
१२९	٦٨	﴿ يَنْعِبَادِ لَا خَوْقُ عَلَيْكُمُ ٱلْيُوْمَ وَلَآ أَنْتُمْ تَحَمَّزَنُونَ ﴾
gagan and a second distribution of the second second and a second		الفتح
٤٦١	7∨	﴿ لَتَذَخُلُنَّ ٱلْمُسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾
٥٥٣	77-77	﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ * وَيَتَّقَىٰ وَجَّهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾
٤٣٤	79	﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾
۱۳۸	٤٦	﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّنَانِ ﴾
4.4	Parameter or assessment () if an incommentation of the second of the se	المجادلة
797	٣	﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِسَآيِهِمْ ﴾
and the second s	undergrande de la constitución d	الجمعة
٣٠٦	٨	﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَقِيكُمْ ﴾
30000000000000000000000000000000000000	and decrease and the control of the	الطلاق
۲۸۲	٦	﴿ وَإِن كُنَّ أَوْلَنِّ مَلْ ِ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعَّنَ مَمَّلَهُنَّ ﴾
YAV	1	﴿ أَسَكِنُوهُنَّ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		المزمل
718	٣_١	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ * قُرِ ٱلَّيْلَ إِلَّا فَلِيلًا * نِصْفَهُ وَأُو ٱنفُصْ مِنْهُ فَلِيلًا ﴾
		القيامة
٤١٣	77-77	﴿ وُجُوهٌ يَوَمَهِ نِ نَاضِرَةً * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾
		المرسلات
62.0		
18.7	١	﴿وَٱلْمُرْسَلَتِ عُرَفًا﴾
٤٠٧		
		البروج
٣٠٦	١.	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَنَوُّا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَوَ بَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّم وَلَهُمْ
	1.	عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾
٣٠٦	١٤	﴿ وَهُوَ ٱلْفَفُورُ ٱلْوِدُودُ ﴾
		العلق
٤٨٣)	﴿ أَفْرَأُ ﴾
A Company of the Comp		الكافرون
٤٤٨	١	﴿قُلْ يَكَأَيُّهُما ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾
		المسد
١٨٢	٤	﴿ وَٱمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾
		الإخلاص
٤٤٠	,	﴿ قُلْ هُوَاللَّهُ أَحَدُ ﴾

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	طرف الحديث
719	"إحداهن بالتراب»
٤٦٦	«أُحِلُّ عليكم رضواني، فلا أسخَطُ عليكم بعدها»
٤٣٠	«أَدْنِيا إِلَيَّ أَخاكما، فدلَّياه، فلما هناه كشَّفه»
401	«إذا ظهرت الحيةُ في المسكنِ»
***	"إذا لم يجِد إلا إزاراً فليلبَسِ السراويلَ»
٤٤٤	«إذا مُدِحَ الفاسقُ اهتزَّ العرشُ وغَضِبَ الرَّبُّ»
007	«إذا وجَّهْتُ إلىٰ عبد من عبيدي مصيبةً في بدنِه أو مالِه أو ولدِه»
۸۳	«إذا وقع الطاعونُ ببلدٍ»
٤٧٢	«أذنبَ عبدٌ ذنباً»«ليعمل عبدي ما شاء»
707 - 707	«أصلَّيتَ بهم وأنت جُنُبُّ»
٤٤١	«أطولُكن طاقاً أعظمُكنَّ أجراً»
٨٦٤	«أكرمواعَمَّاتكم النخلَ»
٤٧٢	«آل محمد كلُّ تقيِّ إلىٰ يومِ القيامةِ»
707	«أَلا إِنَّ القوةَ الرميُ»
£17	«ألا إن كُلَّ رباً في الجاهليةِ موضوعٌ»

الصفحة	طرف الحديث
441	ألا ترى إلى بيتي ما أقربَه من المسجد»
٣٨٠	ألِحِقُوا الفرائضَ بأهلها»
790	أُمِرتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله»
£0A	أنَّ الإيهانَ بُنِيَ علىٰ خمسٍ»
441	إنّ الجارَ هو أوْليْ بِسقبِه»
178	إن الله يبعَثُ لأمتي علىٰ رأسِ كُلِّ مئةِ سنةٍ من يُجِدِّدُ لها أمرَ دينِها»
173	أن النبيَّ ﷺ دخلَ على ذي النخامةِ وهو موعوكٌ»
٤٠٤	أنَّ النبيَّ ﷺ رأى رجلاً صلَّىٰ ركعتينِ»
٤٠٨	أن النبيَّ ﷺ لما رأى من الناس إدباراً، قال: اللهم سَبْعاً كسبع يوسف»
٤١٧	إن دوساً قد عَصَتْ»
۳۳۸	إن رأيتمونا تخطَّفُنا الطيرُ، فلا تبرحوا مكانكم هذا حتى أُرسِلَ إليكم"
797	أن رجلاً قال: «يا رسولَ الله، أرضي ليسَ لأحدِ فيها»
450	أنَّ رسولَ الله ﷺ جاءها حين أمره اللهُ أن يُخيِّرَ أزواجه»
447	أنّ رسولَ الله ﷺ كتبَ إلى قيصرَ يدعوه للإسلام»
804	اإن شئتِ صبرتِ ولك الجنةُ»
414	اإِن لله تسعةً وتسعين اسمَّا مئةً إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة»
٤٦٨	اإِن لله في دهركم نفحاتٍ فتعرضوا لها»
٨٨	اإِنَّ مِا أُدرِكَ الناسُ من كلامِ النبوةِ الأولىٰ: إذا لم تستَح فاصنع ما شِئتَ»
٦٨ – ٦٧	«أنزِ لُوا الناسَ منازِ لَهُم»
451	«إنها حَيَّرني اللهُ»

الصفحة	طرف الحديث
٤٣٧	«أنه طلع النبيُّ ﷺ بأحدٍ وهو يسير»
٤٢٠	"إنهم قالوا: رخَّصَ النبيُّ ﷺ في العرايا بخرصها»
277	"إني لأعرِفُ أصواتَ رفقةِ الأشعريِّين بالقرآنِ بالليلِ»
٤٢٨	"إني لأعرِفُ أصواتَ رُفقةِ الأشعريين بالقرآنِ حين يَدخُلون بالليلِ»
719	«أو لاهُنَّ أو أخراهُنَّ بالترابِ»
719	«أولاهن بالترابِ»
778	«أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الأرضِ أَوَّلَ؟ قال: «المسجدُ الحرامُ»
441	«أَيَّها إهابٍ دُبِغَ فقد طَهُرَ»
٤٠٤	«أَيَّها رجلٍ كانت له جاريةٌ فأدَّبَها»
7 . 8	«اقضِ علىٰ أنَّك إنْ أصبْتَ كان لك عشرٌ حسناتٍ»
497	«الأرضُ كُلُّها مسجدٌ إلا المقبرةَ والحمامَ»
۳۸۳	«الأَّمَةُ إِذا زَنَت»: ثُمَّ «بيعوها ولو بضَفير»
٤١٧	«الإيهانُ بضعٌ وسبعون شعبة»
٤١٦	«الإيهانُ بضعٌ وستون»
- 777 - 1·A	«البيِّعانِ بالخيارِ ما لم يتفرَّقا»
٤١٥	«الجار أحقُّ بصقبه»
770	«الحسنةُ بعشرِ أمثالها إلى سبعمئة ضِعْف»
7.4	«الراهون يرحُهم الرحنُ تبارك وتعالىٰ»
719	«السابعةُ بالترابِ»
007	«الصبرُ سَتْرٌ من الكروب، وعَوْنٌ علىٰ الخُطوب»

الصفحة	طرف الحديث
004	«الصبرُ مطيةٌ للطفو لا تَكْبو»
۳۳٦	«الصلاةُ في الجهاعةِ تعدلُ خمساً وعشرين صلاةً»
007	«العلم خليل المؤمن»
٤٠٢	«الفِطرةُ قَصُّ الأظفار»
٤٣٠	«اللهم إني أمسيتُ عنه راضياً فارضَ عنه»
1.4	«اللهم فقِّهْهُ في الدين وعلِّمه التأويلَ»
٤٥٠	«اهتزَّ عرشُ الرحمنِ يومَ ماتَ يريد بذلك سعد بن معاذ»
٤٥٨-٤٠١	«بُنِيَ الإِسلامُ علىٰ خمس»
٤٠٥	«بينها نحن مع النبي ﷺ في غارٍ بمنيٰ»
777	«تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان»
777-770	«تحرَّوْا ليلةَ القدرِ في الوترِ من العشرِ الأواخرِ»
70 A	«تحريمها التكبير»
841	«تقاتلون جزيرةَ العربِ»
273	«تكونُ الأرضُ يومَ القيامةِ خبزةً يتكفّأها الجبارُ بيده»
£ 7 £	«تلا علينا رسولُ الله ﷺ هذه الآيةَ ﴿ كُلِّ يَوْمٍ هُوَ فِ شَأْنِ ﴾ »
401.	«توضأ وصَلِّ ركعتين، وقل: اللهم إني أسألُكَ»
٤٠٤	«ثلاثةٌ يُؤتَونَ أجرهم مرَّتينِ»
781	«ثم أُتِيتُ بإناءٍ من خمرٍ، وإناءٍ من لَبَنٍ، وإناءٍ من عَسَل»
٣٧٧	«ثَمنُ الكلبِ خبيث»
۳٦٧	«حتىٰ أهلُ مكة يُهلّون من مكة»

الصفحة	طرف الحديث
٤٠٥	«حَجَّ عبدُ الله بنُ مسعودٍ فأتينا المزدلفةَ حين الأذانِ بالعتمةِ»
۳٦٨	«خذوا عنِّي قد جعل الله لهنَّ سبيلاً: البِكْرُ بالبكْرِ»
178	«خذوا مناسِكَكُم عَنِّي»
٣٣٧	(دِرْهَمُ القَرْضِ بثمانيةَ عَشرَ)
498	«رأيتُ النبيَّ ﷺ يصلِّي علىٰ راحِلَتِه حيثُ توجَّهت به»
779	السألَ رجلٌ رسولَ الله ﷺ: ما يترُكُ المحرمُ من الثيابِ»
٣0٠	السَمِّه محمداً، فقالَ: يا رسولَ الله أكنِّيه أبا القاسم؟»
440	اصلاةُ الرجلِ في الجماعةِ تزيدُ على صلاتِهِ وحدَه بسبع وعشرينَ دَرجةً »
٣٣٧	اصلاةُ الرجلِ في جماعةٍ تزيدُ على صلاتِه وحده خمساً وعشرين درجةً»
499	افإن تولَّيت فعليك إثمُ الأريسِيِّين»
* 7.	افمن كان دُونَهُنُّ فَمُهَلُّه من أهلِه»
٤٠٠	اكان النبيُّ ﷺ إذا رفع رأسَه من الفجرِ قال»
۳۹۸	اكان رسولُ الله ﷺ أجودَ الناسِ بالخير»
٣٨٢	الا تُحِدُّ امرأةٌ علىٰ ميِّتٍ فوق ثلاثِ»
11.	(لا تقومُ الساعةُ حتى لا تنطِحَ ذاتُ قرنٍ جمّاءً »
770	الا تُواصلوا، فأيُّكم أراد أن يُواصِلَ فليُواصِل حتىٰ السَّحَر»
17.	الا زكاةَ في الحبوبِ حتىٰ يشتدَّ، ولا العنبِ حتىٰ يسوَدَّ،
٣٥٥	لا يبولنَّ أحدُكُم في الماءِ الدائم»
۳۸۲	لا يحلُّ لامرأةٍ تُؤمِنُ بالله واليومِ الآخر»
۳۸۱ – ۲۸۰	لا يرثُ المسلمُ الكافر ولا الكافرُ المسلمَ»

الصفحة	طرف الحديث
878	الا يلج النارَ رجلٌ صلَّىٰ قبل طلوع الشمسِ وقبل غروبها»
450	العن اللهُ اليهودَ والنصاريٰ، اتخذواً قبورَ أنبيائهم مساجدَ»
450	(لمَا تُوُفِيِّ عبدُ الله بنُ أبِيًّ »
٤٤٧	الو قُلتَها وأنت تملِكُ أمرَكَ، أفلحتَ كُلَّ الفلاحِ»
٣0٠	اما سمَّيتموه؟ " قلنا: محمد، قال: هذا سَمِيِّي وكُنْيتُه أبو القاسم "
۳۸٦	اما من غازيةٍ أو سريّةٍ تَغْزو فتغنَمُ وتسلّمُ إلا قد تعجَّلُوا ثُلُثَي أجرِهم»
790	«ما منعك أن تجيئني؟ قال: كنتُ في صلاتي»
٤٥٤	"مرحباً بابنِ أخي»
٤١٩	«من أدرك من الجمعةِ ركعةً فليصلِّ إليها أخرىٰ»
797	«من أسلفَ فليُسلِف في كيل معلوم، ووزنٍ معلوم، إلى أجل معلوم».
YV0	«من أعتق شِركاً له في عبدٍ»
٤٠٣	«مَنْ أَعتق شِرْكاً له من مملوك فعليه عتقه»
499	«مَنْ أعتقَ عبداً بين اثنينِ، فأعتقَ أحدُهما نصيبَه»
771	«من أعتقَ نَسَمةً مؤمنةً، أعتقَ اللهُ بِكُلِّ عضوٍ منها عضواً منه من النار»
٤١٠	«من ابتاع نخيلاً بعد أن تُؤَبَّر فثمرتُها للبائع إلا أن يشرِطَها المبتاعُ»
۲٠3	"من الفطرة قَصُّ الشاربِ»
777 - 13	«من باعَ عبداً وله مالٌ، ومن باعَ نخلاً قد أُبِّرَت»
770	"من باع نخلاً قد أُبَّرَت»
٤١٧	"من تصدَّقَ بتمرةٍ من كسبٍ طيِّبٍ"
490	«من شَهَرَ سيفَه ثم وضَعه فَدَّمُه هَدَّرٌ»
٤٧١	«من صامَ رمضانَ، وأتبعه بِسِتِّ من شوالٍ، فكأنها صامَ السنة»

الصفحة	طرف الحديث
٤١٦	«من قام رمضان إيهاناً واحتساباً»
191	«من قُتِلَ دون مالِه فهو شهيدٌ»
***	«مَنْ لم يجِدْ نَعلَينِ»
778	«من مات وعليه صومٌ صام عنه وَلِيُّه»
710	«نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَّثُ»
1.0	«نضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ حديثاً»
*V 1	«هلّا أخذتُم جِلدَها فانتفعتم به»
777	«هي خَمْسٌ وهي خمسون»
٤٦٢	«وإنا إن شاءُ اللهُ بكم لاحقون»
٣٣٨	«والكَلمةُ الطيبةُ صدقةُ»
۳۸۱	«وهَل ترك لنا عقيلٌ من دار»
491	«ويحكَ إن شان الهجرةِ لشديدٌ»
404	«ويلٌ للأعقابِ من النار»
90	«يُؤتىٰ برجلٍ يومَ القيامةِ، ثم يؤتىٰ بالميزانِ»
۸۸	«يا عبادي: إني حَرَّمتُ الظُّلمَ علىٰ نفسي»
٣٤٨	«يا عباسٌ، ألا تعجَبُ من حُبِّ مغيثٍ بريرة»
897	«يا معشرَ النساء تصدَّقنَ»
٣٤٦	«يا موسىٰ، إن لي عِلمًا لا يَنْبغي لك أن تعلَمَه»
97	«يُصاحُ برجلٍ من أمتي على رؤوسِ الخلائقِ يوم القيامةِ»
٤٧١	«يقولُ اللهُ تعالىٰ لأهونِ أهلِ النارِ عذاباً يومَ القيامةِ»
839	«يكون عليكُم أمراءُ من بعدي»

الصفحة	طرف الحديث
787	«يكون كنزُ أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع»
98-94	«يُوضَعُ الميزانُ يومَ القيامةِ. فيُؤتى بالرَّجُلِ فيوضَعُ في كِفَّةٍ»

* * *

فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر
۳۸۷	ثابت	«أخرجَ إلينا أنسٌ نعلَينِ جَرداوَيْنِ»
441	ابن عباس	«أقبلتُ راكباً علىٰ أتانٍ والنبيُّ ﷺ يصلي بمِنيٰ»
79	عائشة	«أَمَرنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزلَ الناسَ منازلَهم»
78.	سعيد بن المسيِّب	«أن أبا بكر أعتقه، فكان يُؤَذِّنُ لرسولِ الله ﷺ، فلما مات النبيُّ ﷺ أراد أن يخرُجَ إلى الشامِ»
_ ٣٩٣	ابن عباس	«أن أبا سفيانَ أخبره أن هرقلَ أرسل إليه في ركبٍ من
498		قريشٍ كانوا تُجّاراً بالشامِ»
٤١٣	أبو بكرة	«أن النبي ﷺ خطب في حَجَّتِه فقال: ألا إن الزمان قد استدارَ كهيئته يومَ خلقَ اللهُ السهاوات»
۳۸۹	بلال بن رباح	«أن النبيَّ ﷺ صلَّىٰ في الكعبةِ ركعَتَينِ»
٤١٩	أبو هريرة	«أن النبيَّ عَيْكُ كان إذا قال: «سَمِعَ الله لمن حمده»
٤٣٥	عائشة	«أنَّ رجلاً قامَ من الليلِ فقرأ فرفعَ صوتَه بالقرآنِ»
٣٧٥	أبو قتادة	«أن رسولَ الله ﷺ خرجَ حاجّاً»
٣٩٣	ابن عباس	«أَنَّ رسولَ الله ﷺ كتبَ إلى قيصرَ يدعوه إلى الإسلامِ»

الصفحة	القائل	الأثر
٤٠٩	أبو عبد الرحمن	«أَن عثمانَ حين حُوصرَ أشرفَ عليهم وقال: أنشدُكم الله كَ»
78.	بلال بن رباح	«إن كنت إنَّها اشتريتَني لنفسِكَ فأمسكني»
494	يونس	«أن هرقل قال له: سألتُكَ كيف كان قتالُكُم إياه؟»
۳۸۷	آبي اللَّحمِ الغِفاريِّ	«أنه رأى رسولَ الله ﷺ عند أحجارِ الزَّيتِ يستسقي»
£YV	حجاج	«أنه سألَ النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، ما يُذهِبُ عني مذمّة الرضاع»
817	الفضل بن عباس	«أنه كان رديف رسولِ الله على فجاءه رجلٌ فقال: يا رسول الله إن أُمِّي عجوزٌ كبيرةٌ»
807	عَزَّة بنت خابل	«أنها أتت النبيَّ ﷺ فبايعها علىٰ أنك لا تزنين ولا تسرقين ولا تَئِدِين فتُبدِين أو تُخفِين»
778	عمر بن الخطاب	«أَهَلَّ بالعمرة ثم أهلَّ بالحجِّ»
٤١٨	أبوكريرة	«استَبَّ رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهودِ»
٥٥٣	عمر بن الخطاب	«اعلم أن الله تعالىٰ حَتَمَ الموتَ علىٰ كلِّ من أنشأه»
1.7	عبدالله بن المبارك	«الإسنادُ عندي من الدِّين، لو لا الإسنادُ لقال مَن شاء ما شاء»
٧٨	علي بن أبي طالب	«أُنحُ علىٰ هذا النحوِ يا أبا الأسودِ»
٣٤٣	البراء بن عازب	«بعثَ رسولُ الله ﷺ إلى أبي رافعٍ عبدَ الله بنَ عتيكٍ، وعبدَ الله بنَ عُتبةً»

الصفحة	القائل	الأثر
728	عبد الله بن عتبة	«بَعَثَنا رسولُ الله ﷺ إلىٰ النجاشيِّ نحواً من ثمانين رجلاً»
٤٠٩	علي بن أبي طالب	«بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبيرُ وأبا مرثدٍ وكلنا فارسٌ قال: انطلقوا إلىٰ روضةِ خاخ»
٤١٩	أبو هريرة	«بينها النبيّ عَيْقَة بالعشاء قال: سمع الله لمن حمده»
٣٤٩	عمرو بن دينار	«تزعمون أن رسولَ الله ﷺ «نَهىٰ عن الحُمُرِ الأهليةِ»
478	ابن عمر	«تَتَّعَ رسولُ الله ﷺ في حجةِ الوداعِ بالعمرةِ إلى الحجِّ»
49.	جابر	«جاوَرْتُ بحراءَ أشهراً»
٤٠١	ابن عمر	«حاصر النبيُّ عَلَيْ أهلَ الطائفِ فلم يَنل منهم شيئاً»
***	المِسوَر بن مخرمةَ ومروان	«خرجَ رسولُ الله ﷺ عامَ الحديبيةِ في بضعَ عشرةَ مئةً من أصحابِه»
_٣91 ٣97	أبو سعيد	«خرجَ رسولُ الله ﷺ يومَ أضحىٰ أو فِطرٍ فصلًىٰ ثم انصرفَ، فوعظ الناسَ»
807	عثمان بن عفان	«دعا بِوَضوءٍ»
781	سعد بن أبي وقاص	«دعنا عنك يا أميّةُ، فوالله لقد سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: إنهم قاتلوكَ بمكة»
8 T Y	قيس بن عمرو	«رأىٰ رسولُ الله ﷺ رجلاً يُصَلِّي بعدَ الصبحِ ركعتين»
٤٢٠	بشير بن يسار	«رَخَّصَ رسولُ الله ﷺ في بيع العريَّةِ بخرصِها تمراً»

الصفحة	القائل	الأثر
419	زيد بن خالد الجهنيّ	«سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن لُقَطةِ الذهبِ والورقِ»
890	عبدالله بن سعد الأنصاريّ	«سألت النبي عن الصلاة في بيتي والصلاة في السجد»
٣٤٣	أنس بن مالك	«فانطلقَ حَرامٌ أخو أُمِّ سُلَيمٍ، وهو رجلٌ أعرَجُ ورجلٌ من بني فلانٍ»
٤٤٨	أنس بن مالك	«فدخل رسولُ الله ﷺ علىٰ غلامٍ خياطٍ فأتاه بقصعةٍ»
807	جابر	«فصب عليَّ من وَضوته»
٣٦٤	ابن عمر	«فعَدل الناسُ به نصفَ صاعِ على الصغيرِ والكبيرِ»
1.4	ابن عباس	«قُتِلَ رجلٌ من بني عَدِيٍّ، فُجعَلَ النبيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثني عَشِرٌ أَلفاً»
٣٩٦	ابن عباس	«قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ والناس يُسلِفُون في التمرِ العامَ والعامَينِ»
٤١٣	أبو بكرة	«قعَد رسولُ الله ﷺ علىٰ بعيرِه، فقال: أيُّ يومِ هذا»
٣٦٣	ابن عباس	«كان النبيُّ ﷺ يجمَعُ بين الظهر والعصر إذا كان علىٰ ظَهرِ سَيْرٍ»
107	جابر	«كانَ يكْفي من هو أوفى منك شَعَراً وخيرٌ منك»
٤٠٦	عبدالله بن مسعود	«كنا مع النبي عَلَيْ في غارٍ، فنزلت عليه ﴿وَٱلْمُرْسَلَتِ عُرَاكُمُ سَلَتِ عُرَّاكُمُ سَلَتِ عُرَّاكُ ﴾ »

الصفحة	القائل	الأثر
٣٣٩	سعد بن أبي وقاص	«ما أسلمَ أحدٌ إلا في اليومِ الذي أسلمتُ فيه»
ዮለዓ	ابن عمر	«نسیتُ أن أسألَه كم صَلّىٰ؟»
789	ابن عباس	«نهىٰ رسولُ الله ﷺ يومَ خَيْبرَ عن لحومِ الحُمُرِ الأهليةِ»
۳۸۸	أنس بن مالك	«وقَّتَ لنا رسولُ الله ﷺ في قصِّ الشاربِ وتقليمِ الأظفارِ وحلقِ العانةِ»
٣٤٩	علي بن أبي طالب	«يا رسول الله أرأيتَ إنْ وُلِدَ لِي بعدك أُسَمِّيه محمداً»
780	عمر بن الخطاب	«يا رسول الله تُصَلِّي عليه وقد نهاك رَبُّكَ أن تصلِّي عليه»

* * *

فهرس الأعلام

آبي اللَّحم الغفاريّ: ٣٨٧.

آدم عليه السلام: ٢٦٨.

آدم بن أبي إياس: ٨٨.

أبان بن عثمان: ١٠٥.

الأبذي، أبو الحسن عليّ بن محمّد الخشنيّ: ٧٤ ٣١٤.

إبراهيم الحربيّ: ١١١.

إبراهيم بن أبي الحسن: ٨٩.

إبراهيم بن أبي رافع: ٢١٨.

إبراهيم بن المنذر الحرانيّ: ٤٥٢.

إبراهيم بن حمزة: ٣٩٨.

إبراهيم بن سعد: ٣٩٩، ١٨.

إبراهيم بن طهمان: ٣٦٣.

إبراهيم بن عباد بن أساف الأنصاري: ٢١١.

إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: ٢٠٠،

إبراهيم بن عبد الله الهرويّ: ١١١،١١٠.

إبراهيم بن عبد الله: ١٠٤.

إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله: ٣٥٠.

إبراهيم بن محمّد بن منصور الكرخيّ: ٦٧. إبراهيم بن ميسرة: ٣٩٣، ٤١٥، ٤١٦. إبراهيم بن نعيم النحام العدويّ: ٤٢٢.

إبراهيم عليه السلام: ٣٤٥، ٣٤٥.

الأبناسيّ، برهان الدين: ٨٤، ١٤٧.

أبو إسحاق السبيعي: ٣٣٨، ٣٤٤، ٥٠٥،

أبو إسرائيل، قيصر أو يسير: ٤٤٣، ٤٤٢.

أبو الأسود ظالم بن سفيان الدؤليّ: ٧٨.

أبو البركات عبد الله بن محمّد بن الفضل:

.1.7

. 2 . 9

أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة: ٤٤٣.

أبو الحسن بن العبد: ٣٨٧.

أبو الحسن بن مخلد: ١٠٣.

أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية: ١٥.٥. أبو الخير سلامة بن عبد الله: ٤٤٨.

أبو الربيع بن سالم: ١٥٥.

أبو الروح عيسى أخو شهاب الدّين غازي الأيوبي: ٨١.

أبو الزناد عبد الله بن ذكوان: ١٨،٤١٧.

أبو حاتم الرازي: ٦٩.

أبو حدرد سلامة بن عمرو: ٤٤٣.

أبو حرب بن خويلد بن عامر بن عقيل: ٤٤٤.

أبو حرة: ٤٢٩،٤٢٨.

أبو حنيفة: ٥٤٨.

أبو خزيمة الأنصاريّ: ٤٢٩.

أبو خلف خادم النبي ﷺ: ٤٤٤.

أبو خليفة: ٨٧.

أبو داود سليهان بن الأشعث السّجستانيّ: ۷۲، ۲۸، ۲۸، ۸۸، ۱۰۷، ۱۱۸، ۱۱۱، ۲۳۳، ۳۳۷، ۲۳۵، ۲۳۹، ۲۸۷، ۲۸۸، ۷۹۷، ۲۱۵، ۲۱۵، ۲۵۵، ۲۲۵، ۲۲۷، ۲۳۵،

أبو ذرّ: ۸۸، ۹۰، ۳۳٤.

أبو رافع عبد الله بن عتيك: ٣٤٣، ٣٩٣،

أبو زرعة العراقيّ: ٨٢.

أبو العاص صهر النبيّ: ٤٤٦.

أبو العباس بن أحمد بن عليّ بن هاشم المقرئ:

أبو الفتح محمّد بن محمّد البكريّ المصريّ: ١٠٣،٨٦.

أبو المحاسن المالكيّ: ١٠٨.

أبو المواهب أحمد بن عبد الملك: ٨٧.

أبو الموجّه: ١٠٦.

أبو الوليد الطيالسي: ٤٣٩.

أبو الوليد حسان بن محمّد القرشيّ: ١٠٧.

أبو النعمان، محمدبن الفضل السدوسي: ١١٤.

أبو اليمن زيد بن الحسن الكنديّ: ٧٧.

أبو بردة: ٤٢٨،٤٠٤.

أبو بكر الصدِّيق: ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٣٠.

أبو بكر المقرئ: ٣٠٤.

أبو بكر بن أحمد بن عبد الرحمن: ١٠٥.

أبو بكر بن إسحاق: ٣٩٧.

أبو بكر محمّد بن عبد الباقي: ٨٧.

أبو بكرة: ٣٨٤.

أبو ثابت محمد بن عبيد الله: ٢٩، ٤٨٨.

أبو ثور: ٤٩١.

أبو جعفر محمّد بن إبراهيم: ٨٧.

أبو جندل: ٤٤٦.

أبو جهيم بن الحارث بن الصّمّة: ٣٦٠،

. ٤ ١ ٤

أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقيّ:

أبو زيد سعد بن عبيد: 2٤٥.

أبو سروعة: ٣٤٢.

أبو سريحة: ٣٣٧.

أبو سعيد بن المعلى: ٢٩٥.

أبو سعيد خليل بن بدر: ٩٦.

أبو سفيان صخر بن حرب: ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٩.

أبو سلمة بن عبد الأسد: ٤٨٧.

أبو سلمة بن عبد الرحمن: ٣٩٠، ٤١٨، ٤٣٨،٤١٩.

أبو شيبة إبراهيم بن عثمان: ٣٥٠.

أبو طاهر بن محمش: ۸۷.

أبو عبد الرحمن المقرئ: ٩٦،٩٥.

أبو عبيد القاسم بن سلام: ٤٤٢.

أبو عبيدة معمر بن المثني: ٣٢٨.

أبو على الحسن بن أحمد المقرئ: ٩٦.

أبو عليّ محمّد بن عليّ المكتب: ١٢٧

أبو عوانة: ٥٠٤،٧٠٤،٩٠٤.

أبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص: ٨٦.

أبو قتادة العدويّ: ٤٤٦.

أبو قتادة: ٣٤٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤١٦.

أبو محمّد عبد العزيز بن عبد القادر: ٩٥.

أبو مخلد البصريّ: ١٨٤.

أبو مرّة بن عروة بن مسعود: ٤٤٩.

أبو مرثد الغنوي: ٤٠٩.

أبو مسعود الدمشقي: ١٩،٤٠٣، ٣٩٠٤. أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغسانيّ:

. ۹۰ ، ۸۹ ، ۸۸

أبو معاوية: ٣٢٥، ٣٢٦.

أبو نصر أحمد بن عمر: ٨٧.

أبو نعيم أحمد بن عبيد: ١٠٣.

أبو نعيم الحافظ: ٩٠، ٩٦، ٤١٥، ٤١٨، ٤٧٤، ٣٣٤، ٤٥٤.

أبو هريرة: ۱۱۰، ۱۱۱، ۳۱۳، ۳۵۳، ٤١٩،٤١٨،٤١٧،٤١٦.

أبي بن كعب: ٢٩٥، ٤١٤.

أحمد بن أبي رجاء: ٤٠٢، ٤٠٣.

أحمد بن حنبل: ۱۱۰، ۱۱۱، ۲۲۵، ۳۷۲، ۳۷۲، ۳۷۲، ۳۷۲،

أحمد بن عبيد: ٤٣٩.

أحمد بن محمد بن عمر الحلبيّ: ٩٣.

أحمد بن محمّد بن يحيى: ٩٠.

أحمد بن منيع: ٣٩٢.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي: ٧٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٠،

الأخنس بن شريق: ٤٢٣،٤٢٢.

الأخنس بن نوفل: ٤٢٣.

الأدميّ، أبو إسحاق إبراهيم بن خليل: ٨٨.

الأذرعي، شهاب الدين: ١٤٧.

الإربلي، علاء الدين: ٢٥٥.

أسامة بن زيد: ٣٨١.

إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد: ٦٨.

إسحاق بن إبراهيم: ٢٠٠.

إسحاق بن راهويه: ۲۱۱، ۳۲۱، ۴۹۰.

إسحاق بن سليهان: ٤٠٣.

إسحاق بن عيسىٰ: ٤٣٨.

إسحاق بن منصور: ٣٩٩،٣٩٧

الأسديّ، أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن بر هان: ٧٧.

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: ٥ . ٢ . ٤ . ٢ . ٤ . ٨ . ٤ . ٢ .

أسعدبن حرام: ٣٤٥.

الإسفراييني، أبو إسحاق: ٢٢٧.

الإسفراييني، أبو حامد: ۱۸۲، ۱۹۷، ۲۰۱، ۲۰۱، ۲۰۱، ۲۷۲، ۲۲۷، ۲۲۷، ۲۲۲، ۲۷۳، ۲۹۰.

أسلم بن عبيد: ٤٢٣.

إسماعيل بن أبي أويس: ٣٩٧.

إسماعيل بن أبي الحارث: ٤٣١.

إسماعيل بن أبي خالد البجلي: ٣٢٥، ٣٢٥، ٣٢٦.

إسهاعيل بن إسحاق القاضي: ٤٨٨.

إسماعيل بن أسد: ٤٣١.

إسهاعيل بن الحارث: ٤٣١.

إسهاعيل بن جعفر: ٢١٦.

إسهاعيل بن سالم: ٣٩٦.

إسهاعيل بن صالح: ٩١،٨٩.

إسهاعيل بن عليّة: ٣٩٦.

إسماعيل بن عياش: ٩٦، ٣٩٤.

إسماعيل بن مسعود: ۲۷۰.

إسماعيل بن ياسين: ١٠٤.

إسماعيل عليه السلام: ٤٨٠.

الإسنويّ، جمال الدين: ١٢٧، ١٢٢.

الأسوانيّ، نجم الدين: ٧٨.

الأسود بن خزاعيّ: ٣٤٤.

أسودبن عامر: ۲۰۶،۷۰۲،۸۰۶.

أسيد بن أبي أسيد البراد: ٤٥٤.

الأشرف، السلطان الملك: ٤٧٧.

الأشعريّ، أبو موسىٰ: ٣٤٤، ٤٠٤، ٤٣١، ٤٢١، ٢٨٨.

الإصطخريّ، عليّ بن محمّد بن إسحاق: ۲۶۳،۲۶۲،۱٦۹،۱٦۸،۱۰٤.

الأصفهاني، شمس الدّين: ۸۰، ۲۸۱، ۲۸۸، ۲۸۱،

أمينة بنت أبي سفيان: ٤٤٩.

الأنباري، محمّد بن سليان: ١٠٧.

أنس بن قيس بن المنتفق بن عامر بن عقيل: ٤٢٤.

أنس بن مالك: ۷۰، ۷۹، ۳۶۳، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۷، ۲۸۸.

الأنصاريّ، أبو جهيم عبد الله بن جهيم: ٣٦٠، ٢١٤، ٤١٥.

الأنصاري، عبد الله بن سعد: ٣٩٥.

الأنهاطيّ، أبو القاسم عثمان بن سعيد: ٧٩. الأنهاطيّ، محمد بن إبراهيم بن نيروز: ١٠٤.

أنو شروان: ٥٥٤.

الأودي، عبد الله بن إدريس: ١٠٣.

الأوزاعي: ٣٩١،٢٢٥.

أوس بن أبي أوس: ٤٢٤.

أوس بن أوس الثقفيّ: ٤٢٤.

أيوب السختياني: ٢٧٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥.

ابن أبي أسامة: ٣٤٠.

ابن أبي الدّر، أبو محمّد: ٩٠.

ابن أبي الدنيا: ٤٣١.

ابن أبي العافية، أبو عبد الله محمّد: ٧٦.

ابن أبي خالد: ٤٢٤.

ابن أبي خلف: ٦٧.

ابن أبي ذرّ: ٤٤٧.

ابن أبي زائدة: ٣٤٠.

الأصم، أبو العباس: ١٠٩،١٠٩.

الأصمعي: ٤٩٣.

أصيل الدين بن الخضريّ المالكي: ٥٣٥.

الأعرج، عبد الرحمن: ٤١٨،٤١٧،٤١٥.

الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليان بن عيسي: ٧٦.

الأعمش، سليمان بن مهران: ٢٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨.

إقبال بنت الملك العادل: ١٠٦.

ألكيا: ١٠٩.

أمّ البهاء فاطمة بنت محمّد ابن أبي سعد البغدادي: ٩٣.

أمّ داود ميمونة بنت أبي سفيان: ٤٤٩.

أمّ زفر: ٤٥٢.

أمّ سليم: ٣٤٣، ٤٥٤.

أم عطية: ٣٨٢، ٤٥٤.

أمّ معاذ: ٤٥٤.

إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله

ابن یوسف: ۱۰۸، ۱۷۲، ۱۷۶، ۲۸۰،

317,773.

الآمدي: ۲۱۸، ۲۸۸، ۲۹۶، ۲۹۹.

آمنة بنت أبي سفيان: ٤٤٩.

أمية بن أبي الصلت: ٤٥١، ٤٥٢.

أمين الدّين الحنفيّ: ٥٠٧.

أمين الدين الطرابلسي: ٨٤.

ابن أبي شيبة، أبو بكر: ۸۷، ۳۹٦، ۴۵۸. ابن أبي عاصم: ٤٢٢، ٤٣٤، ٤٥٢.

ابن أبي عصر ون، شرف الدين أبي سعد عبد الله

ابن محمد بن هبة الله: ٧٨.

ابن أبي عمر: ٣٩٩، ٤٢٠.

ابن أبي فديك: ٤٥٢.

ابن أبي ليلي: ٢٢٥.

ابن أخي الزهريّ: ٣٩٧، ٣٩٩.

ابن إدريس: ٣٨٢.

ابن إسحاق: ٤٢٧، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٤٧، P33, 113, 073.

ابن أويس، شهاب الدين: ٨٤.

ابن أيوب الحافظ، أبو القاسم سليمان بن أحمد: ٩٤.

ابن الأثير: ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٣٣. ٤٣٣. ابن الأخضر، أبو الحسن على بن عبد الرحن التنوخي: ٧٦،٧٥.

ابن الآدمي، شمس الدين: ٨٠٥.

ابن الإفليليّ، أبو القاسم إبراهيم بن محمّد الزهري: ٧٧،٧٦.

ابن الإمام، أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم التفليسي: ٨١.

ابن الأنباري: ٣٠٧.

ابن الباذش: ٣٢٢.

ابن الباهي، نجم الدين: ٨٥.

ابن البخاري، أبو الحسن عليّ بن أحمد: ٦٧. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي: TAITY.

ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك القرطبي: 1 . 3 . 7 . 3 .

ابن الحاجب: ۷۳، ۱۱۸، ۲۷۸، ۲۷۹، 397, 797, 997,

ابن الحباب، أبو عمر أحمد بن عبد العزيز بن فرج: ٧٦.

این الحدّاد: ۷۷، ۱۹۲، ۲۱۰، ۲۲۲، ۲۲۰ . TTV

ابن الخياط، شهاب الدين: ١٠٥.

ابن الدّباس، أبو الكرم المبارك بن فاخر: ٧٧. ابن الدباغ: ٤٤٢.

ابن الدرجي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسهاعيل: ٩٣.

ابن الرِّفعة، نجم الدين: ٨٠، ١٥٥، ٢٢٩. ابن الرّمّاك، أبو القاسم عبد الرحمن بن محمّد الأموى: ٧٦.

ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفي الجياني: ٧٤، ٧٥، ٣١٣.

ابن السّديد الدمشقي، أبو على الحسن بن محمد الإربليّ: ٨١. ابن بشري: ۲۳۱.

ابن بنان، أبو القاسم عليّ بن أحمد بن محمّد:

.11.1.4

ابن تيميّة: ١٣٢.

ابن جبر، شهاب الدين: ١٢٥، ٥٠٦،

ابن جريج، أبو الوليد عبد الملك: ٧٩، ٨٠، ٥٣.

ابن جماعة، بدر الدين محمّد بن إبراهيم: ١٠٨.

ابن جماعة، برهان الدين: ١٢٣.

ابن جماعة، عزّ الدين: ٨٣.

ابن جنّي، أبو الفتح: ٣٠٨،٣٠٧.

ابن حجر العسقلاني: ٨٦، ١٢٦، ٤٧٥،

.011

ابن حجّي، أبو العباس أحمد: ٦٧.

ابن حذيفة: ٤٢٤.

ابن حريث، أبو عمّار الحسين: ٣٩٥.

ابن خزيمة: ٦٨، ١٧١.

ابن خلّاد، أبو بكر: ٩٦.

ابن خيران: ۱۷۸، ۲۳۲، ۲۳۶.

ابن درستويه، أبو محمّد عبد الله بن جعفر:

.VA.V7

ابن دقيق العيد: ٢٨٨.

ابن رمح: ٤٢٠.

ابن السراج، أبو بكر محمّد بن السريّ: ٧٧، ٨٠١.

ابن السكيت: ٣٢٨.

ابن الصبّاغ: ۲۳۳، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۳، ۲۶۳، ۲۶۳،

ابن الصلاح، أبو عمرو: ٦٨، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٨،

ابن الضائع الناقد، عليّ بن محمّد الكتّاميّ: ٧٤.

ابن الغطريف، أبو أحمد محمد بن أحمد: ٨٧.

ابن القاص: ۲٤٧،۲۳۸،۲۳٥.

ابن القطبيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ: ١٠٢،٩١. مارية ١٠٢،٩١.

ابن القليجيّ، شهاب الدين: ٨٤.

ابن القهاح، شمس الدين أبو عبد الله محمّد ابن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة: ٨٠، ١٠٧،

ابن الكويك، فخر الدين: ١٢١.

ابن اللّبان: ١٣١.

ابن المفضل المقدسيّ، أبو الحسن الفقيه: ٨٧،

ابن المنذر: ٥٥١، ١٧١، ٩٥٩، ٣٦٧.

ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم الحلبيّ: ٧٧، ٣٢٥.

ابن برهان: ۷۷، ۲۸۲.

ابن زقّاعة، برهان الدين النوفلي الغزي: ١٨٥.

ابن سریج: ۷۹، ۷۰، ۱۷۲، ۱۷۱، ۱۷۳، ۱۷۳، ۱۷۳، ۱۲۰، ۲۳۰، ۲۳۰، ۲۳۰، ۳۸۰، ۲۶۵.

ابن سلوان: ٩١.

ابن شاهد الجيش، جمال الدين عبد الرحيم: ٨٠.

ابن شاهویه، أبو الحسین محمّد بن أحمد: ۷۷ ابن شهاب: ۳۹۱، ۳۹۳، ۳۹۲، ۳۹۸، ۳۹۸،

ابن صصري، أبو القاسم: ٩٠.

ابن طاووس: ٣٩٥.

ابن طبرزد، عمر بن محمّد بن معمر: ٦٧. ابن طولون: ١٢٣.

ابن عبد الرحمن المقرئ: ٩٥.

ابن عدلان، شمس الدين: ٧٨.

ابن عساكر، أبو القاسم: ٩١.

ابن عشائر، ناصر الدين: ١٠٥.

ابن عصفور: ٣٢٥.

ابن عطية: ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٣.

ابن عقبة: ٤٨٨.

ابن علاق، أبو عيسىٰ عبدالله بن عبدالواحد:

.1.0.1.4.91

ابن فاذشاه، أبو الحسين أحمد بن الحسن: ٩٥، ٩٤، ٩٥.

ابن فتحون: ٤٣٦، ٤٣٧.

ابن قاضي الجبل، شرف الدين: ١٣٣.

ابن قانع: ٤٤٢.

ابن قبيلة، نور الدين البكريّ: ٨٤.

ابن قيم الجوزية: ٢٦٩.

ابن كثير، عماد الدين: ١٣٢، ١٣٣.

ابن کج: ۱۷٤.

ابن كشتغدي، أبو العباس أحمد الصيرفيّ المعزيّ: ٩٦،٨١.

ابن كليب، أبو الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب: ١١٠.

ابن کیسان: ۳۲۰.

ابن ماجه: ۳۹۲،۹۲۳، ۳۶۰، ۳۹۲،۹۲۳، ۳۹۵، ۳۹۵، ۳۹۵، ۳۹۵.

ابن مالك، بدر الدين: ٣٢٠، ٣٢٣.

ابن ماهان: ۳۹۶،۳۸۹.

ابن محلد، أبو الحسن محمّد بن محمد: ١١٠. ابن ملكون، أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد الحضر ميّ: ٧٥.

ابن منده: ۵۱، ۲۳۳، ۲۳۳، ۴۳۹.

ابن هشام، جمال الدّين: ٣٣١، ٣٣٢، ٤٤٩. ابن هشام، محبّ الدين: ٨٤.

ابن ولاد، أبو القاسم بن أبي الحسين عبيد الله ابن الوليد: ٧٧، ٧٨، ٣٣٠.

ابن وهب: ۲۰۶.

ابن یاسین: ۳۰۱،۵۰۱.

ابنة أبي سبرة: ٤٥٤.

الافتخارياقوت: ٤١٤.

الباقلاني، أبو بكر: ٢٩٦، ٢٧٨.

الباهي، نجم الدين الحنبليّ: ٤٧١.

بحيرى: ٤٨٢.

بحينة أمّ مالك: ٤٤٠.

البخاري: ۸۸، ۹۵، ۱۱۸، ۱۱۲، ۱۲۰،

البخاريّ، أبو الحسن بن أبي العباس: ٩٠. بدر الدين بن أبي البقاء: ٨٠٥.

البدري، أبو مسعود: ٨٨، ٣٦١.

البراء بن عازب: ٣٣٨، ٣٤٣.

البراء بن معرور: ٤٤٧.

بريرة مولاة أم المؤمنين عائشة: ٣٤٨.

البزار، أبو حامد أحمد بن محمد: ٧٠، ٨٦،

. 48.

بسبس الجهنيّ الأنصاريّ: ٤٢٤.

بسر بن أبي أرطأة: ٤٢٥.

بسر بن محمد: ۳۹۸.

بشر بن الحارث: ١٠٥.

البشكالسي، زين الدين: ٨٥.

بهاء الدين بن الجمّيزي: ٧٨.

بهاء الدين بن عقيل: ٨٣، ١٢١، ١٢٧،

٠٣١، ١٣١، ٢٣١، ١٣٣، ٧٧٤.

بهاء الدين قراقوش: ٧٠٥.

البوصيريّ، أبو القاسم هبة الله بن عليّ بن سعود: ٩٣،٩٩.

البويطيّ: ٣٦٣.

البيهقي: ٠٠٤، ٢٧٤.

P.3, 7/3, 0/3, 773, 133, A33.

التّزمنتيّ، كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: ٨١.

تمرلنك: ٤٧٤.

تميم بن زيد: ٢٦٦.

تميم بن عبد الواحد: ١٠٥.

تميم بن غزية بن عمرو: ٤٢٦.

التميميّ المؤذّن، أبو القاسم الفضل بن جعفر:

التميمي، عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة: ٤٣٤.

التميميّ، عبد الله بن صفوان بن قدامة:

ثابت البناني: ٣٨٧، ٣٨٨.

بشير بن حامد أبو النعمان: ١٠٥.

بشير بن يسار: ۲۲۰.

البغداديّ، أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن أحمد: ٧٧.

البغدادي، أبو منصور: ١٠٧.

البغداديّ، نجم الدين: ٨٠.

البغوي: ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۷۷، ۱۷۷، ۱۸۹، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۲۰۲، ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۷۲.

بكر بن خلف: ٣٩٥.

بكربن محمّد بن حمدان الصيرفيّ: ٤٤١.

بكربن مضر: ٩٣.

بلال بن رباح: ٠٤٠، ٣٨٩، ٢٦٩.

البلقيني، بدر الدين: ٨٤، ١٣٢، ٤٧٥.

البلقيني، بهاء الدين أبو الفتح: ٨٤.

البلقينيّ، جلال الدّين أبو الفضل عبد الرحمن

الكنانيّ الشافعيّ: ٦٦، ٨٥، ٥٠٧.

البلقيني، سراج الدين أبو حفص عمر الكناني الشافعي: ٦٦، ٧٠، ١٢٦، ١٢٨،

٩٢١، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٢، ١٣٩، ١٢٥،

.18.

البندنيجي: ١٩٠، ٢٤١، ٢٤١.

بهاء الدين أبو الحسن بن عليّ بن عيسىٰ الدمشقيّ: ٨١.

ثابت بن قيس بن شهاس: ١٥٥.

ثعلبة بن حاطب: ٤٢٦.

الثعلبيّ: ٤٣٤.

الثقفيّ: ٢٠٠.

الشَّهاليّ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المرّد: ٧٨.

جابر بن زید: ۳٤۹، ۳۷۰.

جابر بن سمرة: ٤٣٧،٤٣٦.

جابر بن عبدالله: ۲۵۲، ۳۵۷، ۳۵۷، ۳۵۷، ۳۵۷،

۶۸۳، ۰ PT، V33، ۸۸3.

الجاجرمي، أبو على: ١٠٧.

جبريل عليه السلام: ٨٨، ٢٦٩.

جبير بن أمية: ٤٨٧.

الجرمي، أبو عمر صالح بن إسحاق: ٧٨.

جرير بن عبد الحميد: ٢٠٨.

جعفر بن أبي طالب: ٤٨٨،٣٤٤.

جعفر بن برقان: ١٠٥.

جعفر بن سليهان: ٣٨٨.

جعفر بن محمّد: ٤٨٨.

الجعفي، حسين بن علي: ٤١٢.

الجلودي: ٣٩٦.

جمال الدين ابن الوراق: ٨٤.

جمال الدين ابن خير: ٨٥.

جميل بن معمر: ١٢٩.

الجهني، زيدبن خالد: ٣٧٩.

الجوني، أبو عمران عبد الملك بن حبيب:

الجوهري: ٣٢٨،٣١٥.

الجوينيّ، أبو محمّد: ١٠٨، ١٠٩، ٢٢١.

الجيّاني، أبو علي: ٣٩٠.

الحارث الأعور: ١٢٥.

الحارث بن أبي أسامة: ٩٦.

الحارث بن سريج النقال: ٤٩١.

الحارث بن كلدة: ٤٢٣.

الحارث بن مسكين: ٢٠٤.

الحارثيّ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: ٧٨.

الحازميّ: ٣٤٩.

حاطب بن أبي بلتعة: ٤٣٧.

الحاكم، أبو أحمد: ١١١.

الحاكم، أبو عبدالله: ٦٩، ٩٤، ٣٤٠، ٤٣٧،

. \$3, \$0\$, \$6\$.

حبتة أمّ سعد بن بجير: ٤٤٩.

الحبليّ، أبو عبد الرحمن: ٩٣.

حبيب بن أبي ثابت: ٦٨.

الحبيبيّ، أبوزيد عبد الرحمن بن محمّد: ١٠٧.

حجاج بن حجاج: ٤٢٧.

حجّاج بن عمرو الأسلميّ: ٢٦٦.

الحجاج بن يوسف: ١٤٤١.

حمران بن أبان: ١٠٥

الحمصيّ، سراج الدين: ٥٤٠

همنة بنت جحش: ٣٥٠

حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهريّ: ٤١٦

الحميديّ: ٤٠٨،٤٠١،٣٦٥

الحنبليّ، صلاح الدين: ٨٥

حنظلة بن أبي سفيان المكيّ: ٠٠، ٢٠١،

2 . 7 . 2 . 7

حنيفة الرقاشي: ٢٨٨

الحيريّ الفقيه، أبو بكر أحمد بن الحسين:

.1 + 1

الخافي، أبو الوفا أحمد بن إبراهيم: ٨٧.

خالد الأسود: ٥٠٥.

خالدالنابلسيّ: ٩١،٩٠.

خالدين سنان: ٤٥٤.

خبيب بن إساف: ٣٤٢.

الخثعميّ، حصين بن عوف: ٥٥٥.

الخثعميّ، عوف: ٤٥٥.

الخدريّ، أبو سعيد: ٣٣٦، ٣٦٥، ٣٩١،

. T97

خديج بن معاوية: ٣٤٤.

خديجة أم المؤمنين: ٣٣٩، ٤٨٢.

خزاعي بن أسود: ٣٤٤.

خزيمة بن أوس النجاريّ: ٤٢٩.

الخضر عليه السلام: ٤٦٨،٣٤٦.

الحداد، أبو على: ٩٠.

حذيم بن حنيفة: ٤٢٨.

حرام أخو أمّ سليم: ٣٤٣.

الحرّانيّ، أبو الحسن عليّ بن عمر بن حمّصة:

الحرانيّ، أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم ابن عليّ التاجر: ٩٦،٨٦، ٢٠.

الحرانيّ، أبو شعيب عبد الله بن الحسين:

حرملة مولى أسامة بن زيد: ٤٩٢.

حزام بن حکیم: ۳۹۲،۳۹۵

حزام بن معاذ: ٣٩٦

الحسانيّ، أبو الخطّاب بن عمر بن محمد: ٨٧

الحسباني، عماد الدين: ١٣٣

حسن بن الربيع: ٣٨٢

الحسن بن عرفة: ٩٦، ١٠١، ١١٠، ١١١، ١١١

حسين المعلّم: ٣٦٣

حسين بن عيّاش: ٢٠٦

حصين بن نمير: ٩ • ٤، ٤٢٧

حفص بن غياث: ٣٨٢

حليمة السعدية: ٤٨١

حماد بن زید: ۲۱۷،٤۱۱

حماد بن سلمة، أبو أسامة: ٣٩٧، ٣٩٢،

£40,517,5+

حماد بن شاکر: ۲۰۰

الخطابيّ، أبو سليمان: ١٧١،١٥٥.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن مهدى: ٧٠، ٧٠.

الخفّاف الشاعر: ٥٣٣،٣٣١.

الخلال، الحسن بن عليّ: ١٢ ٤.

الخليل بن أحمد: ٣٢٤.

الخولاني، أبو إدريس: ٨٨، ٨٩، ٩٠.

خويلدبن مرّة القرديّ: ٤٤٤.

خير الدين البابريّ الحنفيّ: ٨٠٥.

الدارقطنيّ: ٤٥١،٤١٥،٣٥٧،٢٠٤،١١١.

داود بن أبي مرّة: ٤٤٩.

داود بن عروة: ٩٤٩.

دحية الكلبيّ: ٣٩٨،٣٩٣.

الدقيقيّ، أبو القاسم عليّ بن عبيدالله: ٧٧. الدمياطيّ، أبو العباس أحمد بن شرف الدين:

الدّمياطيّ، أبو الفتح محمد بن غالي بن نجم: ٨٠، ٦٧.

الدّمياطيّ، أبو محمّد عبد المؤمن بن خلف:

الدوسيّ، الطّفيل بن عمرو: ١٨،٤١٧. الدولانيّ: ٤٤٦،٤٤٥.

الدِّينوريِّ، أبو بكر أحمد بن مروان: ١٠٥. الذهبيِّ: ٨١، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١،

ذو البجادين عبد الله: ٢٩.

ذو الخويصرة التميميّ: ٢٣٠.

ذو النّخامة: ٤٣١.

الرازيّ، أبو عبد الله: ۹۱، ۱۰۳، ۱۰۶، ۱۰۵،

رافع بن خديج: ٣٧٧.

ربعيّ بن حراش: ٨٨.

الربعي، نجم الدين أبو محمّد عبد العزيز بن عبدالقادر البغداديّ: ٨٧.

الربيع بن سليمان: ١٠٨، ٤٥٨.

الربيع بن صبيح: ٤٣١.

الربيع بن معاوية بن خفاجة بن عمرو بن عقيل: ٤٣١.

ربيعة الرأي: ٧٩.

ربيعة بن يزيد: ٨٨.

الرداديّ، علاء الدين: ٨٤.

الرشاطي: ١١٩.

الرّمّانيّ، أبو الحسن عليّ بن عيسىٰ: ٧٧.

رميثة بنت عمرو بن هاشم: ٤٤٩، ٥٥٠.

الروميّ، أبو محمّد عبد الله بن أحمد: ٩٣.

الرّويانيّ: ١٥٥، ١٧٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٥،

. 470 . 449

الرياحيّ، أبو عبد الله محمّد بن يحيىٰ بن عبد السلام: ۷۷.

زائدة بن قدامة: ٤١٢.

الزاز، أبو الفرج السرخسي: ١٨٩، ٢٣٨.

الزاهد، أبو عمر: ٣١٠.

الزبير بن العوّام: ٤٠٩.

الزبيرين بكّار: ٣٤٢.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ:

٧٧، ٨٧، ٢٢٣، ٣٢٣، ٤٢٣، ٥٢٣، ٧٢٣.

الزركشي، بدر الدين: ٨٤.

الزعفرانيّ، أبو الحسن: ٧٧.

الزعفراني، أبو هاشم: ٤٣٨.

زكريابن عدى: ٣٨٩.

الزنخشري: ۳۲۸، ۳۲۷، ۳۲۵، ۳۲۸، ۳۲۸، ۳۲۸، ۳۲۸، ۳۲۸، ۳۲۸،

الزهريّ، راشد بن حفص: ٣٥٠.

113, 123, 173, 173, 03.

زهير بن معاوية: ٥٠٤، ٢٠٤، ٣٤٤.

زياد بن عبد الله أبو موسىٰ: ١٤٤١.

زياد بن عبد الله بن مالك الهلاليّ: ٤٣٢.

الزّياديّ، أبو طاهر محمد بن محمّد بن محمش:

زيد بن أرقم: ٤٦٥.

زيد بن الحباب: ١٠٧.

زيد بن ثابت: ٤٢٩.

زيد بن حارثة: ٣٣٩، ٤٤٦، ٤٤٦.

الزيلعيّ، شمس الدين: ١٤٧.

زين الدين طاهر بن حبيب: ٥١٤.

زين الدين عبد الرحمن بن عبد الهادي: ٨٠.

زينب بنت الحارث: ٥٥٠.

زينب بنت عبدالله بن أبي سلول: ٤٥١.

السائب بن فرّوخ: ١٠٤.

سالم بن عبدالله: ٣٩٩، ٠٠٤، ١٠٤، ٤١٠.

السّبائيّ، عبد الرحمن بن وعلة: ٣٩٦.

السبتي، أبو الهدى: ١٠٥.

السبكي، بهاء الدين: ١٢٢.

السبكيّ، تقيّ الدين: ٧٤، ٨٠، ٨١، ١١٤،

.14.

السبكي، عمر: ١٠٨.

سحبان وائل: ٨٤٥.

السّدى: ٤٢٢.

سراج الدين أبو حفص ابن أبي الفتح: ٨٧. السراج، أبو العباس محمّد بن إسحاق الثقفيّ: ٩٣.

السرخسي، أبو منصور محمّد بن عبد الملك: ١٠٦.

سطيح الكاهن (ربيع بن ربيعة): ٤٨١.

سعد الدين المصري: ١٣٩.

سعد بن أبي وقّاص: ٣٣٩، ٣٤١، ٣٦٩، ٤٣٦.

سعد بن عبادة: ٤٨٨.

سعدبن عبيدة: ٩٠٩.

سعد بن معاذ: ٥٥٠.

السعديّ، شهاب الدين: ١٢ ٥.

سعيد بن أبي مريم: ٩٤.

سعيد بن العاص: ٤٨٧.

سعيد بن المسيّب: ١٩،٣٤٠.

سعید بن جبیر: ۳۰۷،۲۱۱.

سعيد بن زيد: ٤٨٧.

سعيد بن سالم: ٤٨٩.

سعيد بن عبد العزيز: ۸۸، ۸۹.

سعيدبن عفير: ٩٤.

سعید بن مروان: ۳۹۰.

سعيد بن منصور: ٣٤٤.

سعيد بن يسار أبو الحباب: ١٧ ٤.

سفيان الثوريّ: ٣٦٠، ٣٦٧، ٩٩٢، ٤٠٤.

113, 733, 813.

السّكّريّ، أبو زكريا يحيىٰ بن أحمد: ١٠٧.

السَّلفيّ، أبو طاهر: ١٠٩،١٠٩.

سلمويه، أبو صالح: ٣٩١،٣٩٠.

السلميّ، أبو الحسن عليّ بن الحسين: ٨٨.

السّلميّ، عمر بن الحكم: ٤٣٨.

سلميٰ بنت قيس: ٥١.

سليمان بن عمرو بن الأحوص: ٤١٢.

سلیمان بن قرم: ۲۰۷.

سليمان بن يسار: ١٢.

سليمان عليه السلام: ٣٥١.

سماك بن حرب: ٤٥٤.

السمنوديّ، جمال الدين: ٥٠٨.

سنان بن عبد الله الجهني: ٤٤٨.

السنباطي، جمال الدين: ٥٠٨.

سهيل بن أبي صالح: ٤١٧.

شبيب بن عرقدة: ٤١٢.

الشحّاميّ، أبو عبد الرحمن: ١٠٧.

شداد بن أوس: ٢٧٠.

شريح القاضي: ٣٢٦،٣٢٥.

الشّريد بن سويد الثقفيّ: ٣٩٢.

شعبة بن الحجاج: ۸۷، ۸۸، ۲۰۹، ۹، ۲۰۹.

الشعبي: ٣٢٦،٣٢٥.

شعيب بن أبي حمزة: ٤٢٩.

الشغري، فخر الدين عثمان الحنفي: ٥٣٤.

الشَّلوبين، أبو عليّ عمر بن محمَّد الأزديّ:

.Vo

الشماخ: ٣٣٠.

شهاب الدين، حمزة ابن شيخ السلامية الحنبليّ: ١٣٥.

شهاب الدين، غازي بن المغيث: ٨٠.

الشهاب السمين النحويّ: ١٢٦.

الشيرازيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ: ٧٩، ٣٦٣.

الصائغ، محمّد بن إسماعيل: ٣٤٤.

الصائغ، محمد بن على: ٤٥٢.

صالح بن صالح بن حيّ: ٤٠٤.

صالح بن عبيدة: ٤٣٨.

صالح بن كيسان: ٣٩٩.

الصباغ، أبو أحمد محمّد بن أبي نصر: ٩٣.

السهيلي، أبو زيد: ٣٠٢، ٣٢١.

السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله:

سواد بن قارب: ۳۰۸.

سياربن عمرو: ١٠٤.

السيرافي: ٣٢٨.

الشاشي (القفّال الكبير): ٢٢٨،١٥١.

153, 753, 773, 483, 183, 730,

.081

طقجي: ١٢٣.

الطّنبذي، بدر الدين: ٨٤.

الطيالسي، أبو الوليد: ٥٠٠.

الظهير التّزمنتيّ: ٧٨، ٨٠.

عائشة أم المؤمنين: ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٤٧، عائشة أم المؤمنين: ٦٨، ٩٣، ٥٦٠، ٢٦٦، ٣٥٥، ٢٦٦،

. 97, 184, 073, 773, 083.

عاتكة بنت الصلت: ٤٥٢،٤٥١.

عاصم المقرئ: ٣٠٤.

عاصم بن ضمرة: ١٢٥.

عاصم بن عدي: ٤٨٧.

عاصم بن عمر بن قتادة: ٤٤٩.

العاصمي، أبو عبد الله محمّد بن عاصم النحويّ: ۷۷.

عامر الشّعبيّ: ٤٠٤.

عامر بن ربيعة: ٣٩٤.

عامر بن صعصعة: ٤٤٢.

عبّاد بن تميم: ٤٢٦.

عباس العبري: ٣٩٥.

عباس بن أبي شملة: ٤٥٢.

العبّاس بن عبد المطلب: ٣٤٨،١٥٩.

عبد الحارث بن كلدة: ٤٢٣.

عبد الحقّ الإشبيلي: ٣٦٥.

عبد الرحمن أبي بكرة: ٤١٤،٤١٣.

صبيح مولى سعيد بن العاص: ٤٨٧.

الصغاني، محمد بن إسحاق: ٩٠.

الصفّار، أبو عليّ إسهاعيل بن محمّد: ١٠٣،

صفوان بن أمية: ٠٠٤، ٤٤٩.

صفوان بن سليم: ٤٣٧.

صفوان بن عمرو: ٣٩٤.

الصّلت بن قويد الحنفيّ: ١١١،١١٠.

الصلت بن محمد: ٥٤٥.

صهيب الرُّومي: ٤٦٩.

الصيرفي،أبو منصور محمودبن إسماعيل: ٩٤.

ضباعة بنت الزبير: ١٥٥.

الضراب، أبو محمّد الحسن بن إسماعيل: ١٠٥.

الطائفي، عبدالله بن عبد الرحمن: ٣٩٢.

الطائفيّ، محمّد بن مسلم: ١٠٨،١٠٧.

طالب بن أبي طالب: ٣٨٢.

طاووس بن كيسان اليهانيّ: ٢٢٥، ٣٩٥.

الطبرانيّ، أبو القاسم: ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٥،

. 207 . 20 . . 1 . 0

الطبريّ، أبو الطّيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر: ۲۲۰،۲۱۷،۲۰۲،۲۹،

737,077.

الطبري، أبو عليّ: ٣٥٩.

عبدالله بن أصرم عبد عوف: ٤٣٢.

عبد الله بن أنيس: ٣٤٥.

عبدالله بن الزبير: ٣٩٥.

عبدالله بن المبارك: ٩٤،٤٠١٠٦،١٠٢، ٣٩٨،١

. \$ 1 1 . \$. 1 . \$. .

عبدالله بن بسر: ٣٩٤.

عبد الله بن جبير: ٣٣٨.

عبد الله بن جهيم بن الحارث بن الصّمّة: ٤٣٣.

عبدالله بن خباب: ٣٦٥.

عبدالله بن دينار: ١٧ ٤.

عبد الله بن رجاء: ٥٠٥.

عبد الله بن صالح: ٩٤.

عبد الله بن عامر بن ربيعة: ٣٩٤.

عبدالله بن عبد الواحد: ۸۹، ۹۱، ۲۰۶.

عبد الله بن عتبة بن مسعود: ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥،

عبد الله بن عتيك: ٣٤٤.

عبد الله بن عرفطة: ٣٤٤.

عبد الله بن عمرو بن العاص: ۸٦، ۹۲، ۹۲، ۹۳، ۹۵، ۹۵، ۹۳، ۳۵۳، ۳۸۳. عبد الرحمن بن أبي بكر: ٣٦٧.

عبد الرحمن بن أبي ليلي: ١٥٥.

عبد الرحمن بن الأسود: ٥٠٥.

عبد الرحمن بن بشر بن الحكم: ٨٦.

عبد الرحمن بن خالد: ٤٢٩.

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: ٩٦،٩٥.

عبد الرحمن بن سمرة: ٣٨٣.

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم أبو القاسم: ٩٣.

عبد الرحمن بن عوف: ٢١١.

عبد الرحمن بن مطعم، أبو المنهال: ٣٩٦.

عبد الرحمن بن مهدي: ٣٩٥، ٤٩١.

عبد الرحمن بن يوسف: ٢١٦.

عبد الرزاق الصنعاني: ٢٤٠، ٤٥٣.

عبد الصمد بن الفضل: ٩٦.

عبد العزيز بن أحمد الحلبيّ: ١٠٦.

عبد العزيز بن عبدالقادر البغداديّ: ٨٩.

عبد العزيز بن محمد: ٤٨٨.

عبد الكريم الجزري: ٣٨٩.

عبدالله بن أبيّ بن سلول: ٣٤٦، ٣٤٦.

عبدالله بن أحمد: ١١١،١١٠.

عبدالله بن قيس: ٣٤٤.

عبدالله بن لهيعة: ٩٣، ٩٥ ٤.

عبدالله بن مالك بن بحينة: ٤٠٠، ٤٤٠.

عبدالله بن محمد: ١٠٨٩ . ٤٠١.

عبد الله بن مسعود: ۲۹۳، ۳۲۰، ۳۳۷، 337, 157, 0.3, 5.3, 4.3, 1.3, . 24.

عبد الله بن منيب الأزدى: ٤٣٤.

عبدالله بن نمير: ٢٠٤.

عبدالله بن يزيد الحبليّ: ٩٦.

عبدالله بن يزيد القاري: ٤٣٥.

عبد الله بن يزيد بن زيد الأوسى الخطمي:

. 545

عبدالله بن يزيد: ٩٥.

عبدالله بن يسار: ١٥٤.

عبدالله بن يوسف: ٣٩٧، ٢١٠.

عبدالله بن يونس: ٣٩٠.

عبد الملك بن عمير: ٤٣٦.

عبد المنعم بن عبد الوهاب: ١٠٣.

عبد الواحدين زياد: ٣٣٦.

عبد الوهاب الثقفي: ١٣.٤.

عبد الوهاب بن الضحاك العرضي: ٣٩٤.

عبد بن حميد: ٤١٧،٣٣٧،٩٦.

عبدان المروزي: ٤٢٢.

عبدان بن جبلة: ١٠٦.

عبدان شيخ البخاري: ٣٩٨، ٩٠٩.

عبدة بن عبد الله: ٢٠١٥، ٧٠٤، ٤٠٨.

عبيد الله بن سعيد: ١٧ ٤.

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: 797, VP7, PP7.

عبيدالله بن عمر: ٤٠٣.

عبيدالله بن عمرو: ٣٨٩.

عبيد الله بن موسى: ٧٠٤، ٨٠٤.

عبيدين السباق: ٤٢٩.

عتبة بن أبي وقاص: ٤٣٦، ٤٣٧.

عثمان بن عفان: ۱۰۵، ۳۵۶، ۹۰۶، ۲۲۶،

. EAV

عثمان بن مظعون: ٣٤٤.

العجّاج، أبو رؤبة التميمي: ٣٣٠.

العجليّ، أبو الحسن، أحمد بن عبد الله: ٣٥١.

العراقي، زين الدين: ١٢ ٥.

عروة بن الزبير: ٤٢٧.

عروة بن مسعود: ٤٤٩.

العرياني، شهاب الدين: ١٢٧.

عزّ الدين ابن عبد السلام: ١١٢، ١٥٣، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۷۰، ۹۲، ۱۹۰، ۱۹۸،

PP1, 7.7, 3.7, 317, 017.

عزة بنت خابل الخزاعية: ٤٥٢.

العسكري، أبو أحمد: ٤٣٦.

عطاء الخراساني: ٢٤٠.

علىّ بن أحمد المقدسيّ: ٨٩.

على بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي: ٨٧.

عليّ بن الحسن بن خلف الأزديّ: ٩٣.

على بن الحسين: ٣٨٢.

عليّ بن المدينيّ: ٣٩٩، ٤٤٥.

عليّ بن حجر: ١٥٤.

عليّ بن حماد العدل: ٤٨٨.

عليّ بن شجاع: ٩٣.

عليّ بن عبد الأعلى: ٣٩٤.

عليّ بن عبد الله: ٣٩١، ٢٠١٨، ٤١٨.

عليّ بن محمّد: ٨٩.

عليّ بن منبر الخلال: ٩٣.

عمارين محمّد: ١١١،١١٠.

عمّار بن ياسر: ٣٤٢.

عمر بن أبي ربيعة: ٣٠٨.

عمر بن الخطاب: ۳٤٦،٣١٠، ٢٠٤، ١٧٨،

047, 113, 113, 173, 473, 333,

130, 700.

عمر بن حبيب: ١٩٤.

عمر بن مالك: ٣٨٧.

عمران بن الحصين: ٤٤٧.

عمران بن مليحان: ٥٤٥.

عمران بن موسى الطبيب: ٩٢.

عمران: ٣٥٤.

عطاء بن أبي رباح: ٤٥٣.

عطاء بن أسلم، أبو محمّد بن أبي رباح: ٨٠، .804

عطاء بن مسعود: ٤٥٢.

عطاء بن يزيد الليثي: ٣٩١.

عطاء بن يسار: ٤٣٨،٤١٦،٢٨٤.

العطاردي، أبو رجاء: ٤٤٥.

عفيفة بنت أحمد: ١٠٦.

العفيفي، ضياء الدين: ٤٧٤.

عقال بن خويلد: ٤٣٧.

عقبة بن الحارث: ٣٤٢.

عقیل بن أبي طالب: ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۹۰، 197,397.

عقيل بن كعب: ٤٣١،٤٢٤.

العقيليّ، أبو جعفر: ٣٤٤.

عكرمة بن خالد: ١٠١.

عکرمة مولی ابن عباس: ۱۰۸، ۱۰۸، 117,757.

العلاء بن الحارث: ٣٩٥.

العلائي، صلاح الدين: ۸۲، ۱۳۰.

علقمة بن الفغواء الخزاعي: ٢٠٤،٧٠٤.

على بن أبي طالب: ٧٤، ٧٨، ١٢٥، ٣٢٥،

577, P37, P+3, V73.

علىّ بن أحمد الأصوليّ: ٩٤.

عيسىٰ بن طلحة: ٢٥٠.

عيسى بن طهمان: ٣٨٧، ٣٨٨.

عيسى بن عبد الملك: ١٠٦.

غالب العطار: ٤٣١.

غرس الدين خليل الحسيني: ٩٠٥.

الغزالي: ١٦٠، ١٧٦، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٥،

737, 737, 587.

الغزاليّ، أبو بكر بن حمدان: ٦٠٦.

الغسانيّ: ٣٩٦.

الفارسكوري، زين الدين: ٨٤، ٧٠٥.

الفارسيّ، أبو عليّ الحسين بن أحمد: ٧٧،

1 . 7, 777.

الفارقي، أبو على الحسن بن إبراهيم: ٧٨.

الفخر عليّ بن أحمد بن عبد الواحد: ٩٥.

الفرّاء: ٣٢٧.

الفرهوديّ، أبو عبد الرحن الخليل بن أحمد

ابن عمرو بن تميم الأزديّ: ٧٨.

الفزاريّ، مروان: ٣٩٢.

الفسوي، أحمد بن محمّد: ٠٠٠.

الفضل بن عباس: ٤١٢.

رعصن بن حب س.

الفضل بن موسىٰ: ٣٩٥.

الفضيل بن عياض: ١٠٥.

الفهريّ، أبو بكر محمّد بن عبد الله بن يحيى ابن الجدّ: ٧٥.

الفوراني: ۲۰۵، ۲۳۲، ۲۶۱، ۳۶۳.

العمراني: ٢٤١،٢٢٩.

عمرو الناقد: ٣٩٩.

عمرو بن أخطب: ٤٤٥.

عمرو بن أمية الضّمريّ: ٣٤٣.

عمروبن الأحوص الحسميّ: ١١٤.

عمرو بن الحارث: ٩٣.

عمروبن الشريد: ۲۹۲،۳۹۳،۵۱۲،٤١٦.

عمروبن العاص: ١٢٦، ٢٠٤، ٣٥٢.

عمرو بن خالد: ٥٠٤،٥٠٤.

عمرو بن دينار المكي: ٧٩، ٨٦، ١٠٧،

٨٠١، ٧٧، ٩٩٣، ١٠٤، ٧٤٤.

عمرو بن عليّ الفلّاس: ٦٩.

عمرو بن محمد الناقد: ٣٩٦.

عمرو بن يحييٰ:٣٩٢.

عمير مولىٰ آبي اللّحم: ٣٨٧.

عنترة العبسيّ: ٢٤٢.

العيار، أبو عثمان سعيد بن أبي سعيد: ٩٣.

عياش بن أبي ربيعة: ١٩.٤.

عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح:

عيسى ابن مريم عليه السلام: ٣٤٥، ٢٨١.

عيسى الحناط: ٣٥٧.

عيسىٰ الغرنوي: ٧٣.

عيسىٰ بن حجاج: ٥٢٨.

الفيروزآبادي، مجدالدين: ١٣٠.

الفيوميّ، ناصر الدين محمّد بن محمد البكريّ:

القاضي حسين: ١٥٥، ٢٣٢، ٢٦٤.

القاضي عياض: ٣٩٠، ٢٢٥.

القاليّ، أبو عليّ إسماعيل بن القاسم بن عيذون: ٧٦.

قبيصة بن وقاص السلميّ: ٤٣٨، ٤٣٩.

قتیبة بن سعید: ۹۳، ۹۶، ۳۸۸، ۴۰۱، ۲۰، ۲۰۸

القرافي، شهاب الدِّين: ٢٨٩.

قرد بن عمرو بن معاوية بن تميم: ٤٤٤.

القرطبي، أبو العباس: ٣٤٥.

القرظيّ، محمّد بن كعب: ٣٦١.

القزويني، جلال الدين: ٧٤.

القشيريّ، تقيّ الدين: ٣٥٢، ٢٥٤، ٥٥٥، ٣٥٥، ٣٥٧، ٧٥٥، ٢٥٥، ٢٢٥، ٢٢٥، ٢٢٥، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٣، ٤٨٣، ٢٨٢.

القضاعيّ، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحن:

القطان: ٤٣١.

القعنبيّ: ۸۷، ۸۸، ۳۹۷.

القلانسيّ، أبو الحرم محمّد بن محمّد بن محمد ابن أبي الحرم: ٨١.

القلقشندي، شهاب الدين: ١٢٨.

القيّاح، أبو بكر محمّد بن أحمد بن فرج: ٩٣. القمّنيّ، زين الدين: ٥٠٧.

القوصيّ، الزين: ١٢٦.

قيس بن أبي حازم: ٣٤٠.

قيس بن السّكن: ٤٤٦.

قيس بن عمرو: ٤٣٢.

قيصر: ۳۹۸، ۳۹۹.

کثیر بن هشام: ۳۲٦، ۳۲۱.

الكرانيّ، أبو جعفر محمّد بن أحمد: ٩٤.

كريمة بنت المقداد: ٥٥١.

الكسائي: ٣١٢.

کسری: ۲۸۱.

كعب بن زيد بن قيس بن مالك: ٣٤٣.

الكلائي، شمس الدين محمد: ٨٤.

كلاب غلام العباس: ٤٣٩.

كلثوم بن زهدم: ٤٣٩، ٤٤٠.

كهال الدين الدّميريّ: ١٢٤.

كمال الدين الرّيغي: ٨١.

الكناني، أبو القاسم حمزة بن على: ٩٢.

اللؤلؤيّ، أبو عليّ محمد بن أحمد: ٦٧.

اللالكائي: ٢٦٧.

اللبان، أحمد بن محمد: ٩٠.

مجاهد المكِّي المفسِّر: ٣٨٩.

مجد الدين البرماوي: ١٢٤، ١٤٧، ٩٠٥.

مجنون ليلي: ١٢٩.

المحاملي، أبو الحسن، أحمد بن محمد: ١٥٢، ٢٠١، ٢٠١.

عب الدّين ناظر الجيش: ٣٣١.

محمدالمغيرى: ٥٠٧.

محمد بن إبراهيم التيميّ: ٣٨٧.

محمد بن إبراهيم السهمي: ٤٣٢.

محمّد بن أبي بكر: ٣٥١.

عمد بن أبي زيد بن أحد الأصبهاني: ٩٥.

محمّد بن أبي سعد: ١٠٤.

محمّد بن أبي عديّ: ١٠٤.

محمّد بن أبي يزيد: ٨٩.

محمد بن أحمد بن أبي خلف: ٣٨٩.

محمّد بن أحمد بن الجنيد: ٩٦.

عمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله: ١٠٥.

محمدين أحد: ٨٩.

محمد بن إدريس: ٨٢.

محمّد بن الحنفية: ٣٥١.

محمد بن الصباح: ١٩.٤.

محمد بن العلاء: ٤٢٨.

محمد بن المثنى: ١٣٤، ٢٠٠٠.

محمد بن المنكدر: ٣٨٩، ٣٩٠.

اللخميّ، أبو محمّد عبد الرحمن بن عليّ: ٨٨.

اللُّواز، محمَّد بن طاهر بن أبي الفتح: ١٠٦.

الليث بن سعد: ۹۲، ۹۶، ۳۹۰، ۳۹۱،

7P7, 3P7, VP7, AP7, • 13, • 73.

المؤذن، أبو صالح أحمد بن عبد الملك: ٨٦.

المازني، أبو المفضّل محمّد بن هند: ٤٤٨.

المازنيّ، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن يحييٰ بن

سلوان: ۸۸.

المازنيّ، أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقيّة: ٧٨، ٣٢٢.

المازني، أبو عمرو زبّان بن العلاء: ٧٨.

المازنيّ، عبد الله الأنصاريّ: ٤٢٦.

الماسرجسي، أبو الحسن محمّد بن عليّ النيسابوريّ: ٧٩.

مالك بن أنس: ۷۹، ۱۰۸، ۳۸۷، ۳۹۷،

۸۶۳، ۵۵۳، ٤٠٤، ۵۰٤، ۱۱٤، ۸۳٤،

.081,89.

مالك بن العسب: ٤٤٠.

مالك بن بحينة: ٠٤٤.

مالك بن معبد: • ٤٤.

الماوردي: ۱۵۳، ۲۰۸، ۲۰۸، ۲۲۰، ۲۹۰،

157,573.

المبرّد، محمد بن يزيد: ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠

المتوتى: ١٥٣، ١٦٠، ١٧٤، ٢١٢، ٣٣٣،

037,777.

محمود بن لبيد: ٥٠٠.

مخلد بن يزيد: ٤٥٣.

المديني، أبو صادق مرشد بن يحيى: ٩٣،٩١. المديني، أبو عبد الله حامد بن محمّد: ٨٧.

المراغي، أبو حفص عمر بن حسن بن مزيد ابن أميلة: ٦٧.

مرثد بن هارون: ٤٢٤.

مروان بن الحكم: ٣٧٧.

المروزيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد: ٧٩، ١٥٥.

المروزي، أبو زيد: ٢١٢.

المروزي، محمد بن نصر: ١٧٥.

المزنيّ، أبو إبراهيم إسهاعيل بن يحييٰ: ٧٩، ٢٧٢، ١٩٧، ٢٧٢.

مسدّد بن مسرهد: ۸۷، ۵۳، ٤٥٣.

مسروق بن الأجدع: ٨٠٤، ٤٤٠.

مسعود بن سنان: ٣٤٤.

مسلم الزنجي: ٤٨٩.

محمّد بن جعفر بن سفیان: ۲۰۵، ۱۰۵.

محمد بن رافع: ٤٣٨.

محمّد بن سعد بن أبي وقاص: ١ ٣٥، ٣٩٩.

محمد بن سيرين: ٤١٣.

محمد بن شهاب: ٤١٦.

محمّد بن صالح بن يحييٰ: ١٠٤.

محمد بن طلحة بن عبيد الله: ٣٥١، ٣٥١.

محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: ٤١٨،

محمّد بن عبد الرحن: ٣٥٠.

محمّد بن عبد العزيز بن أبي رزمة: ٣٩٠، ٣٩١.

محمد بن عبد الله بن نمیر: ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳.

محمّد بن عبيد الله المخرّميّ: ١٧ ٤.

محمد بن علي بن الحسين: ٣٨٩، ٣٩٠.

محمّد بن عليّ: ٣٥١.

محمّد بن کثیر: ۲۰۶.

محمّد بن محمّد التهار: ٥٥٠.

محمد بن مقاتل: ۳۹۸، ۲۱۱.

محمّد بن هبة الله: ١٠٥.

محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني: ٨٧.

محمّد بن يزيد بن المهاجر بن قنفذ: ٣٥٠.

محمود بن إسماعيل الصير في: ٨٩، ٩٥.

مغیث بریرة: ٣٤٨.

المغيرة بن شعبة: ٦٨.

مغيرة بن مقسم الضبيّ: ٧٠٤.

المفيد، أبو بكر: ١٠٩.

المقدسيّ، أبو الفضل محمّد بن طاهر بن عليّ:

المقدسي، الضياء محمد بن عبد الواحد: ٣٦٥.

مكيّ بن إبراهيم: ٢٠٤٠، ٢٠٤.

الملك الناصر حسن: ١٣٠، ١٣١.

المنذري: ٣٣٦، ٤٤١.

منصور بن المعتمر: ۲،۸۸، ۲۰۸، ۴۰۸، ۶۰۸، ۶۰۸، ۱. المنصور على بن الملك الأشرف: ٤٧٧.

مهديّ بن ميمون: ٤٤٥.

مهلّب بن أبي صفرة: ١٤٤١.

موسى عليه السلام: ٣٤٦، ٣٢٦، ٢٦٨، ٤٨٥، ٨٥٥.

موسىٰ بن إسهاعيل: ٩٠٤، ٠٥٠.

موسىٰ بن عبد الرزاق: ٧٣.

موسى بن عقبة: ٥٤٥، ١٥، ٢٩٠٤.

موسىٰ بن يعقوب الزمعيّ: ٤٥٢.

الموفّق، أبو محمّد القاسم بن أحمد: ٧٧.

الميدوميّ، أبو الفتح محمّد ابن شرف الدين

البكريّ: ۸۱،۹۱،۹۱۱.

ميسرة خادم النبي: ٤٨٢.

ميمون بن أبي شبيب: ٦٩،٦٨.

مسلم بن الحجاج: ٦٨، ٧٩، ٩٠، ٩٤،

٨٠١، ١١١، ١١٠، ٣٥٣، ٥٢٣، ٢٢٣،

177, 777, 877, 877, 787, 787,

AAT, PAT, FPT, VPT, PPT, 1.3,

7.3, 7.3, 0.3, .73, 073, 873,

173, 773, 373, 113.

مسلم بن خالد، أبو خالد: ٧٩.

مسلم بن صبيح، أبو الضّحيٰ:٨٠٨.

المسور بن مخرمة: ٣٧٧.

المصريّ، أبو عبد الله الحسين بن عليّ: ١٠٣.

مصعب الزبيريّ: ٤٣٥.

مطرّف بن عبد الأعلىٰ: ٤٤٠.

مطّلب بن شعيب الأزديّ: ٩٤.

معاذبن فضالة: ١٩٤.

المعافريّ، عامر بن يحييٰ: ٩٥،٩٣،٩٥.

المعافيٰ بن عمران: ١٠٥.

معاوية بن الحكم: ٤٣٨.

معاوية بن صالح: ٣٩٥.

المعتزّ بالله الشاعر: ١٢٩.

معقل بن سنان: ۲۹۳.

معمر بن راشد: ۳۹۰، ۳۹۲، ۳۹۸، ۳۹۸،

. 20 . (211, 2 . 0 3.

المغراوي، شهاب الدين أبو العباس المالكيّ:

.178

نور الدين الحكريّ: ٨٥.

نور الدين بن العبسي: ٥٣٢.

النيسابوري، أبو بكر بن القاسم بن عبد الله ابن عمر: ١٠٧.

النيسابوري، أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن عبد الملك: ٨٦.

هارون بن ملّول: ٩٥.

هاشم بن هاشم: ۳٤٠.

الهاشميّ، أبو بكر عبد الرحمن بن القاسم بن الفرج: ٨٨، ٨٩.

الهاشميّ، أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد

الواحد: ٦٧.

الهذليّ، أبو خراش: ٤٤٤.

هرقل: ۲۰۳، ۳۹۳، ۹۹۲.

هشام الدستوائي: ١٩.٤.

هشام بن حسان: ٣٨٢.

٠.١

هشام بن عروة: ٤٣٥.

هشیم: ۲۲۰،۳۲۵.

الهكّاريّ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علىّ المقدسيّ الحنبليّ: ٨٨.

میمون بن مهران: ۲٤۹،۱۰۵.

ميمونة بنت الحارث الهلالية: ٣٧١، ٢١٢، ٤١٦، ٣٣٤.

النابغة الذبيانيّ: ١٠٤.

الناصر فرج ابن برقوق: ٤٧٤.

نافع بن عتبة: ٤٣٦، ٤٣٧.

نافع مولی ابن عمر: ۷۹، ۱۰۸، ۳۸۹،

7.3,7.3,.13,113.

النجاشي: ٣٤٤.

النجيب الحرّاني: ١٠٣.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد: ٧٧.

النخعيّ، إبراهيم بن يزيد: ٢١١، ٤٠٥،

النَّخعيّ، أبو سبرة: ١٠٣.

النخعي، ثبابة بن يزيد: ١٠٤.

النخعي، عبد الرحمن بن يزيد: ٥٠٥.

النسائيّ: ۲۸۸، ۳۷۰، ۱۱۱، ۳۷۸، ۳۸۸،

787, 087, . . 3, 7 . 3, 0 . 3, 7 . 3,

٩٠٤، ١١٤، ١١٤، ٢١٤، ٣١٤، ٥١٤،

. 73, 773.

نسطور (الراهب): ٤٨٢.

نصر بن عاصم الليثيّ: ٧٨.

نوح عليه السلام: ٢٥١، ٤٨٠.

نور الدين ابن عبد الوارث البكريّ المصريّ:

۸٤

يحيىٰ بن حماد: ٤٠٧.

يحيى بن سعيد الأنصاريّ: ٢٠، ٤٣٢.

يحيى بن عبد الله السّلميّ: ٠٠٤، ٢٠٤.

يحيى بن عمارة بن أبي حسن: ٣٩٢.

يحيي بن قزعة: ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٨.

يحيلي بن معين: ۱۱۱، ۲۵، ٤٤٥، ٤٩٠.

يحييٰ بن يحييٰ: ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٠٤.

يحيىٰ بن يهان: ٦٨،٦٧.

يزيد بن أبي حبيب: ٣٩٤.

يزيد بن خمير: ٣٩٤.

یزید بن زریع: ۳۷۰.

يزيد بن عبد الله بن أبي بردة: ٤٢٨.

يزيد بن عبد الله بن الهاد: ٣٨٧.

يزيد بن مروان: ٤٤١.

يزيد بن هارون: ٢٥٠، ٤٢٤.

يعقوب بن إبراهيم بن سعد: ٣٩٧، ٣٩٩.

يعقوب بن سفيان: ٩٦.

يعقوب عليه السلام: ٣٤٥.

يلبغا الخاسكيّ: ١٢٢.

يوسف بن أبي الزهر الحلبيّ: ٩٤.

يوسف بن يعقوب بن الماجشون: ٤٤٩.

يوسف عليه السلام: ٢٠٠.

يونس بن محمّد المؤدب: ٩٤.

يونس بن يزيد الأيلي: ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤،

VP7, AP7, P73, 7P3.

هلال بن أبي ميمونة: ٤٣٨.

هلال بن العلاء: ٥٠٥.

هلال بن رداد: ۳۹۰.

هلال بن عامر: ٤٣٢.

الهمذاني، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عرب

شاه الدمشقيّ: ٨١.

هند بنت المهلّب: ٤٤١.

هوذة بن خالد بن ربيعة العامريّ: ٤٤٢.

الهيثميّ، شمس الدين: ٥٣٧.

الواحدي: ٣٢٤.

الواقديّ: ٤٨٨.

وجيه الدين عبد الوهاب البهنسيّ: ٧٨.

الورّاق، السّراج عمر بن محمّد: ٩٧.

وردبن عمروبن مداش: ٤٤٢.

ورقاء بن عمر اليشكري: ١٧ ٤.

ورقة بن نوفل: ٤٨٣.

وزربن سدوس الطائي: ٤٤٢.

الوليد بن الرغبان: ١٠٥.

الوليد بن مسلم: ٣٩١.

يحيى بن سعيد: ٤٥٣.

يحييٰ بن أبي كثير: ٣٦٣، ٣٩٠، ١٩، ٤٣٨، ٤٣٨.

يحيى بن آدم: ٢٠٤،٧٠٤،٤٠٨.

يحيى بن إسهاعيل: ٦٧.

يحيىٰ بن المختار: ١٠٥.

يحييٰ بن بكير: ۳۹،۹۲،۹۹،۳۹۳،۳۹۳.

فهرس أسهاء الكتب

الإبانة للفوراني: ٣٦٣، ٢٤١، ٣٦٣.

الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي: ٣٦٥.

الأحكام للضِّياء المقدسي: ٣٦٥.

الأذكار للنووي: ٩٠.

الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: ٤٦٢.

الأزهارُ الغَضَّةُ علىٰ أنهارِ الروضةِ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٤.

أسد الغابة = كتاب ابن الأثير: ٢٢،٤٢١..

أسرار العربية لابن الأنباريِّ: ٣٠٧.

الإشراف لابن المنذر: ٣٦٧.

أصحُّ المستندَينِ في توضيحِ الدَّين للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٣.

الأطراف للمزِّي: ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٨٩، ٣٨٩، ٣٨٩، ٤١١، ٤١٨، ٤١٨، ٤١٤،

إظهارُ المُستَنَدِ في تعدُّدِ الجمعةِ في البلدِ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٣.

إفادة السّامع: ٣٢٢.

الأفراد لابن أبي عاصم: ٤٣٤.

إكمال التدريب للعلم البلقيني: ١١٥.

إكمال العُمدة لابن مالك: ٣٢٠.

الأم للإمام الشافعي: ۹۸، ۱۹۷، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۹۷، ۲۰۲، ۲۰۳،

.077, .77, 770.

الإمدادُعلىٰ الإرشادِللسِّراجِ البُّلقيني: ١١٦. ارتياحُ الأرواحِ للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٣، ٥٠٤.

الاستيعاب لابن عبد البر: ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٤، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٥.

اقتفاء الأعقاب بذكر أسهاء ذوي الألقاب للسِّراج البُلقيني: ١١٩.

الانتصاف لابن ولّاد: ٣٣٠.

بحر المذهب للرُّوياني: ٢١٤، ٢٢٥، ٢٣٩. البديع في النَّحو: ٣٠٦.

البُرهان لإمام الحرمين الجويني: ٢٨١، ٢٨٠،

البسيط في التفسير للواحدي: ٣٢٤.

البيان للعمراني: ۲۱۱، ۲۲۰، ۲۲۹، ۲۳۹، ۲۳۹، ۲۳۹،

التأديبُ مختصرُ التدريبِ للسِّراجِ البُّلقيني: 110.

تاريخ دمشق لابن كثير: ١٣٢.

تاريخ نيسابور للحاكم: ٤٤١.

تتمة الكشَّافِ على الكشافِ للجلال البُّلقيني: ٣٢٥.

التَّتمة للمتولِّي: ۱۵۱، ۱۸۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۰، ۱۱۲، ۲۲۲، ۲۲۲.

التجرُّدَ والاهتهامَ بجمعِ فتاوى الوالدِ شيخِ الإسلام للعلم البُلقيني: ١٢٠.

تجريد أسماء الصحابة للذَّهبي: ٤٢١،٤٢٠، ٤٢١،

تُحفةُ سلطانِ المسلمين من العلماء النبلاء بإزالة المفسدين والرد على القوم الجهلاء للسّراج البُلقيني: ١١٩.

التَّحقيق للنووي:١٥٧.

التدريبُ للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٥، ١٧٧، ٢٧٤.

التذهيب للذَّهبي: ٤٤٦.

تذييل ابن فتحون على الاستيعاب: ٤٣٦.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيّان التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيّان الأندلسي: ٣٢٩،٣٢٨،٣٢٤.

تراجمُ البخاريِّ للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٦، ١١٦، ٤٩٤.

ترتيب الأُمِّ للسِّراج البُلقيني: ١١٢.

ترجمانُ شعبِ الإيمانِ للسِّراج البُلقيني: ١١٣. ترجمة السِّراج البُلقيني لابنه الجلال: ٧٣،

التَّسهيل لابن مالك: ٣٠٣،٣١٨،٣٠٣.

تصحيحُ المنهاجِ للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٤،

التعاليق علىٰ كتاب سيبويه لأبي عليِّ الفارسيِّ: ٣٢٣,٣٧١.

التعجيزُ للسِّراج البُلقيني:١١٥.

تعريفُ الأخيارِ بها في البخاريِّ من التراجمِ والأخبارِ للسِّراج البُلقيني: ١١٣.

التعريف والإعلام للسهيلي: ٤٥٢.

التعقُّبُ الواجبُ على الآمديِّ وابنِ الحاجب للسِّر اج البُلقيني: ١١٨.

التعليق في شرح مختصر المزني للبغوي: ٢٧٢.

تعليقة أبي الفرج الزّاز: ٢٣٨.

تعليقة ابنِ النحاسِ على المقرَّبِ: ٣٢٥.

تفسير أبي حيّان الأندلسي: ٣١٩.

تفسير ابن عطية: ٣٢٣.

التقريب والإرشاد في ترتيبِ طرقِ الاجتهاد لأبي بكر الباقلاني: ۲۷۸. حاشية التجريد للذَّهبي: ٤٣٧.

حاشية الرّافعي للسِّراج البُلقيني: ٢١٠،٢٠٩،

حاشية شرح الألفية للسِّراج البُّلقيني: ٣٢٤. حاشية شرح المهذَّب للسِّراج البُّلقيني: ٢١١. الحاوي الصغير للماوردي: ١٨٥، ٢٤٤،

الحاوي للماوردي: ٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢٥.

حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني: ٢٥١.

حواشي مختصر السُّنن للمنذري: ٣٣٦. خدمةُ نعلِ القدمِ المحمديِّ للسِّراج البُّلقيني: ١١٣.

دعاء الأنام إلى زاد الإسلام للسّراج البُلقيني:

الدِّلالاتُ المحقَّقة في الوقفِ على طبقةٍ بعدَ طبقةٍ للسِّراج البُلقيني: ١١٤.

التقريرُ في التفسيرِ للسِّراج البُلقيني: ١١٧. التقييدوالروية للسِّراج البُلقيني: ١١٧. تكذيبُ مُدَّعي الإجماعِ مكابرةً على منع تعدُّدِ الجمعةِ في القاهرةِ للسِّراج البُلقيني: ١١٤. تلخيصُ المقالِ من تهذيب الكهال للسِّراج البُلقيني: ١١٨.

التلخيص لابن القاص: ٢٣٨.

التنبيه للشِّير ازي: ٢٦٨.

تنقيحُ القولِ المعلومِ في تحقيقِ عمومِ المفهوم للسِّراج البُلقيني: ٢٨١،١١٧.

تهذيب الكمال للمزِّي: ٢٠١،٤٠٠.

التهذيب للبغوي: ٢٤١،٢٣٧،٢٢٤،٢١٥. التوجيهُ المنوَّرُ علىٰ المحرَّر للسِّراج البُلقيني:

جامع الخطيب البغدادي: ٧٠.

الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج: ٩٠، ٤٧٤، ٣٨٩، ٣٧١.

الجامع الكبير: ١٩٠.

الجامع للترمذي: ۲۱۵،۳۵۱،۳۵۹، ۲۱۵. دا. جلاءُ المُعمَّىٰ في الاسمِ والمسمَّىٰ للسِّراج البُلقيني: ۱۱۸.

الجمع بين الصحيحين للحُميدي: ٣٦٥. الجوابُ الوجيهُ عن تزويجِ الوصيِّ للسفيهِ للسِّراج البُلقيني: ١٨٢،١١٧.

الدمارُ والعارُ على من قال: إن الله يراه الكفار ديوان جميل بن مَعمرِ: ١٢٩.

ديوانُ خُطَبِ جُمَعياتٍ بليغات ودقائقَ مطرباتٍ للسِّراج البُلقيني: ١١٩.

ديوان مجنون ليلي: ١٢٩.

ذكرُ الأسانيد في لفظةِ المسانيدِ للسِّراجِ البُّلقيني:٣٣١،١١٨.

ذكرُ التفريعِ والمستندِ في تخييرِ الولد للسِّراجِ البُلقيني: ٢٤٠،١٩٩.

ربيع الأبرار للزَّخشري: ٤٤٤.

الرَّدُّ علىٰ الرافضة في أمورهم الباطلة المتناقضة للسِّراج البُلقيني: ١١٩.

رسالة فيها يدخُلُ فيه العبدُ المسلمُ في مِلكِ الكافر ابتداءً للسِّر اج البُلقيني: ١١٤.

الرِّسالة للإِمام الشَّافعي: ۲۹۸،۲۸۱، ٤٥٦، ٢٥٨، ١٥٨.

رفعُ الضمانِ عن من لم يُجرِ خيانة إذا نَصَبَه الحاكِمُ للأمانة للسِّراج البُلقيني: ١١٧.

زَهرُ الربيع في فنون المعاني والبيان والبديع للسِّراج البُلقيني: ٤٦٤،١١٨.

زيادات النووي على الروضة: ١٧٤، ٢١٩، ٢٢٨.

ستر التعاطي لأنساب الرشاطي للسِّراج البُّلقيني:١١٩.

سنن أبي داود: ۲۸، ۱۰۷،۸۷، ۱۹۳۳، ۳۳۲، ۲۳۲، ۲۳۹. ۲۳۹.

السُّنن الكبير للبيهقي: • • ٤.

الشاطبية في القراءاتِ: ٧٣.

الشامل لابن الصبّاغ: ٣٦١، ٢٤٦، ٢٤٦.

شرح التَّسهيل لابن مالك: ٣١٧،٣٠٨.

شرح التَّكملة للخفَّاف: ٣١٨، ٣١٨.

شرح العُمدة لابن دقيق العيد: ٢٨٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٣.

شرح الكافية الشّافية لابن مالك: ٣٠٦، ٣١٩.

شرحُ الكافيةِ الشافيةِ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٧٠ . ١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٢ ، ١٨٢ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٧ ، ٢١٧ ، ٢١٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٣٣ . ٢٣٣ . ٢٣٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ .

شرح المهذَّب للنووي: ١٦٥، ١٦٥.

شرح الوسيطِ للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٦.

شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني: ٢٨١.

شرحُ مسلم للسِّراج البُلقيني: ١١٧.

شرح مسلم للنَّووي: ٤٦٠.

شعر المعتزِّ بالله: ١٢٩.

الشمائل للترمذي: ٣٩٦.

الصِّحاح للجوهري: ١٠٤.

صحيح ابن خُزيمة: ٦٨.

. \$ 9 \$, \$ 7 \$, \$ 9 \$, \$ * *

الصحیحان: ۲۶۸، ۳۵۳، ۶۲۳، ۲۳۰، ۸۲۳، ۸۲۳، ۲۷۸، ۲۷۸، ۲۷۱.

الصواعقُ الماحقةُ للطائفة الزنادقة للسِّراجِ البُلقيني: ١١٩.

طبقات ابن سعد: ٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٢، ٤٣٧.

طبقات الفقهاء للسِّراج البُّلقيني: ١١٩.

طبقات المفسرين للسِّراج البُّلقيني: ١١٩. طريق السلامة من صعقة يوم القيامة للسِّراج

البُّلقيني: ١١٩.

الطريقةُ الواضحة في تمييزِ الصُّنابِحَةِ للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٣.

طَيُّ العبير لنَشْرِ الضمير للسِّراج البُّلقيني:

عَرفُ الشذا في مسألةِ كذا للسِّراجِ البُلقيني: ٢٣٢،١١٣

العَرفُ الشَّذيُّ علىٰ جامعِ الترمذيِّ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٦.

العُمدة لعبد الغني المقدسي: ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٦٠،

فتاوي البغوي: ١٤٨، ١٤٩.

الفتح الرباني بتفسير المثاني للسِّر اج البُّلقيني: 11٧.

فتحُ الله مما لديه في المُدّعِي والمُدّعىٰ عليه للسِّراج البُلقيني: ١١٩

الفتحُ المقرَّرُ في شرحِ المحرَّرِ للسِّراجِ المُعرَّرِ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٥.

الفتحُ الموهَب في الحكمِ بالصحةِ والمُوجَبِ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٧.

فروع ابن الحدَّاد: ٢٣٧.

الفوائدُ الجِسام علىٰ قواعدِ ابن عبدِ السلامِ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٢.

الفوائد الجمّة في إفرادِ العمِّ وجمع العمَّة للسِّراج البُلقيني: ١١٩.

الفوائدُ المحضةُ علىٰ الرافعيِّ والروضةِ للسِّراجِ البُلقيني: ٢٤٣،٢٣٤،١١٤.

الفيضِ الجاري شرحُ البخاريِّ للسِّراجِ البُلقيني: ٣٣٨،٣٠٦،١٦.

القاموس لمجد الدِّين الفيروز آبادي: ١٣٠. القصيدةُ في تزويجِ الحكّام للسِّراج البُلقيني:

.114

قَطُرُ السَّيلِ فِي أَمرِ الخيلِ للسِّراجِ البُلقيني:

القطرُ الواسمِ على الزهرِ الباسم في سيرة أبي القاسم للسِّراج البُلقيني: ١١٨.

القولُ الحسن في ترجمة الحسَن للسِّراج البُّلقيني: ١١٩.

القول الفصل في الوِتر بالفصل والوصل للسِّراج البُلقيني: ١١٩.

الكافية الشافية في النحو لابنِ مالكِ: ٧٣، ١٢٩.

الكامل لابن عدى: ٢٥.

كتاب أبي المحاسنِ المالكيِّ في المسلسلاتِ: ١٠٨.

کتاب سیبویه: ۳۲۳،۳۰۱، ۳۲۳،۳۲۳.

كتاب معرفةِ علومِ الحديثِ للحاكم: ٦٩ ، ٧٠

الكشَّافُ علىٰ الكشافِ للسِّراجِ البُلقيني: 117.

كفايةُ النبيه إلىٰ توجيه التنبيه للسِّراج البُلقيني: 119.

المباحث المشرقة لتقيِّ الدين السبكيِّ: ١١٤. المُجتبى للنَّسائي: ٣٧٠.

المجموع للمحاملي: ٢١٧.

محاسنُ الاصطلاحِ وتضمينُ كتابِ ابنِ الصلاح للسِّراج البُّلقيني: ٥٥٨،١١٢.

المحرَّر في الفقهِ للرافعيِّ: ٧٣، ١٧٢، ٢٠٣، ٢١٨، ٢٤٠، ٢٦١، ٢٦٨.

المحصول لفخر الدِّين الرَّازي: ٢٨٨،٢٨١. مختصر ابن الحاجب: ٢٩٦.

مختصر الأطراف للسِّراج البُلقيني: ١١٨. مختصر البخاري للقرطبي: ٣٤٥.

مختصر البُويطي: ١٦٧، ١٨٠، ٢٠٠.

المختصرُ المحبَّر في شرحِ المحرَّر للسِّراجِ البُلقيني: ١١٥.

المختصر للمزني: ۱۷۳، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۸،

المسؤول في علم الأصولِ للسِّراج البُلقيني: ٢٨١،١١٨.

المستدرك للحاكم: ٤٨٨.

المستصفى للغزالي: ٢٩٦.

المستندُ القويُّ لتزكيةِ مالِ الصبي للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٩.

مسند الإمام أحمد: ١١٠.

مسند البزار: ٧٠.

مُسند عَبْدِ بنِ مُميدٍ: ٣٣٧.

مصنف عبد الرزاق: ٤٥٣.

المطلب لابن الرِّفعة: ٢٢٩.

المعجم الأوسط للطَّبراني: ٥٥، ٤٥٢.

المغازي لابن إسحاق: ٤٢٣.

المفصّل للزَّمخشري: ٣٠٧، ٣٢٠.

المقرَّب لابن عصفور: ٣٢٥.

اللُّمَّاتُ بِرَدِّ المهاتِ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٤، ٢٤٣.

مناقب الشافعيِّ للفخر الرَّازي: ٤٦١.

المنصوص عن الشافعيِّ في الأصول للسِّراج البُّلقيني: ٤٥٨،٤٥٦،١٨٨.

منظومة الجلال البُلقيني: ٢٩٧.

المنهاج للنووي: ٢٦٨، ٢٤٠.

منهَجُ الأصلَينِ = منهج أصول الدِّين للسِّراج البُّلقيني: ٤٦٢،٤٥٧،١١٢.

المهذَّب لابن كيسان: ٣٢٠.

المهذَّب للنَّووي: ٢٤١.

المواعِظُ والعِبَرُ للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٨.

المُوجز في الطِّب لابن النَّفيس: ٥٠٥.

المورد العذب: ٤٤٤.

مولَّدات ابن الحداد: ٧٢.

نبذةُ العُدَّة فيما وقع لعبد الغنيِّ في العُمدة للسِّراج البُلقيني: ٣٧٩،٣٧٧،٣٦٦،١١٧. النجومُ المُطْلَعة علىٰ المذاهبِ الأربعةِ للسِّراج البُلقيني: ١١٥.

النَّسب لأبي عُبيد: ٤٤٢.

نفائسُ الاعتبادِ في خصائصِ خيرِ العبادِ للسِّراجِ البُلقيني: ١١٨.

النفائسُ في هدمِ الكنائسِ للسِّراج البُلقيني: ١١٨.

النِّهاية لإمام الحرمين الجُويني: ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٤٠،

النِّهاية لابن الأثير: ١٠٤.

الوسيط للغزالي: ٢٤٠.

الينبوعُ في إكمالِ المجموعِ للسِّراجِ البُّلقيني: ١١٤.

فهرس القوافي الشعرية

الصفحة	عدد الأبيات	القائل	الوزن	القافية	صدر البيت
001	Y	علاء الدِّين الإربلي	الكامل	فداءُ	وإذا سلمت من النوائبِ أصبحت
٣٠٥	100000000000000000000000000000000000000	عبدالله بن رواحة	الطويل	متقارِبِ	فوالله ما نلتُم وما نِيلَ منكمُ
٣٠٩		سواد بن قارب	الطويل	قاربِ	وكن لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ
٥٠٢	47	سراج الدِّين البلقيني	الطويل	بطينتي	سُقيتُ شرابَ الحبِّ في أصل طينتِي
177	٤	شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبلِ	مجزوء الرمل	اعوِجاجا	أوضحَ الحقَّ بِرُسْلٍ
97	۲	السِّراج الوراق	المتقارب	وراجا	بُنيَّ اقتدىٰ بالكتابِ العزيزِ
178	11	شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبلِ	الطويل	تاجِهِ	إمامٌ محا اللهُ بنورِ سراجِه

الصفحة	عدد الأبيات	القائل	الوزن	القافية	صدر البيت
٥٥٧	71	جلال الدِّين البُلقيني	الوافر	انتزاحِ	هو التكديرُ للأفراحِ ماحِ
٣٠٩		مجهول	مجزوء الكامل	براحِ	من صَدَّ عن نيرانها
۳۰۸		عمر بن أبي ربيعة	الطويل	أسدا	إذا اسودَّ جُنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكُن
٣١.)	مجهول	الطويل	فأعودُ	فقلتُ عساها نارُ كاسٍ وعلَّها
٥١٢	٧	زين الدين العراقيً	الكامل	للتجلُّدِ	والله يُبْقِي شيخَ الإسلامِ لنا
٥٣٢	۲.	نور الدين ابن العبسي	الكامل	النادي	عَظُمَ المصابُ به وعَزَّ الفادي
۱۲۰ ۲۰۰	٤	مجهول	الكامل	ۻجَرْ	قسماً فما يأتي الزمان بمثلِ مَنْ
*17	`	ابن ميادة	الطويل	صبرا	ألا ليت شعري هل إلىٰ أُمِّ مالكِ
٧٣	1	ذو الرُّمة	البسيط	القَمَرا	لقد ظهرْتَ فلا تخفَىٰ علیٰ أحدٍ
٤٨٧	11	سراج الدِّين البُلقيني	الطويل	ويُـنصرُ	ألا إن بدراً في الوقائع تُذْكَرُ

الصفحة	عدد الأبيات	القائل	الوزن	القافية	صدر البيت
٤٨٨	,	جلال الدِّين البُلقيني	الطويل	جعفر	فهذانِ أولىٰ بالسقوطِ وكائنٌ
٥١٧	•	مجهول	الطويل	مَسيرُ	لَقُطرٌ حوى الحبرَ السراجَ جَديدُ
0 8 9	٤	علاء الدِّين الإربلي	الكامل	مأجورُ	عمَّت فضائلُه فعمَّ مصابُه
٤٧٠	٦	جلال الدِّين البُلقيني	الطويل	فَطَهِّرِ	إذا التقمَ الشيطانُ قلبَكَ غافلاً
٤٧٥	۲	ابن حجر العسقلاني	البسيط	مُنتَظَرِ	وليُّ عهدِ أبيه كان نَصَّ علىٰ است
018	٤١	زينُ الدين طاهرُ بنُ حبيبٍ	البسيط	النَّضِرِ	أبصارُ حُسَّادِه في موضعِ النظرِ
٥٢١	117	ابن حجر العسقلاني	البسيط	تَذَرِي	يا عينُ جودي لفقدِ البحرِ بالمطرِ
٥٥٣	۲	مجهول	البسيط	الأثرِ	إني رأيتُ وفي الأيام تجربةٌ
١٠٤	١	النابغةُ الذبيانيُّ	الكامل	سيّارِ	وعلىٰ الدُّمينَة من سكينٍ حاضرٍ
१९९	۲.	سراج الدِّين البُلقيني	الكامل	لعُسْرِها	بالحُّكمِ زَوِّجِ فِي اثنتينِ بِعَشْـرِها

الصفحة	عدد الأبيات	القائل	الوزن	القافية	صدر البيت
٥٠٦	١	مجهول	الكامل	فَكَفِّرِ	حلفَ الزمان ليأتينَّ بمثله
٥٢٨	٦٣	عیسیٰ بن حجاج	الكامل	جارِ	حُكْمُ الردى الجاري مع الأقدارِ
001	۳,	علاء الدِّين الإربلي	الكامل	القهارِ	وإذا أصابَ ولا أصابك حادثٌ
Y9 V	١	جلال الدِّين البُلقيني	الرجز	الأوامرِ	ونصُّه يُعمَلُ بالظواهرِ
٥٤٨	۲	علاء الدِّين الإربلي	المتقارب	الغابر	تَجَمَّعَ فيه من الفضلِ ما
189	٤	شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبلِ	دوبيت	بازُ	هذي الهراةُ وين شيرازُ
٥١٢	79	شهابُ الدين السعديُّ	الطويل	والإنسِ	أعيذُ أبا حَفْصِ الْفُدِّى من العِدا
000	۲	علاء الدِّين الإربلي	الخفيف	الاختصاصِ	يشملُ الناسَ بالنوالِ ويُبْدي
٥٤٧	۲	علاء الدين الإربلي	مجزوء الكامل	الأرضُ	كادت تزولُ الراسياتُ لهولِهِ
٥٥٤	١	مجهول	الكامل	أصنعُ	عُنفاً صبرتُ علىٰ الخطوبِ لأنني
٧١	١	مجهول	الوافر	بالجميع	وكان من العلوم بحيث يُقضىٰ

	7	***************************************			
الصفحة	عدد الأبيات	القائل	الوزن	القافية	صدر البيت
008		قطري بن الفجاءة	الوافر	داعِي	سبيلُ الموتِ غايةُ كَلِّ حيٍّ
0 0 A	٣٣	علم الدِّين البُلقيني	الطويل	تخلَّفا	إلىٰ الله أشكو ما لقيت تأسُّفا
٥٣٣	٨	الخفاف	مجزوء الوافر	يطفى	سراجُ العلم والزُّلفا
0 8 •	٨٨	سراج الدين الحمصيُّ	البسيط	والسَّلفِ	يا قلبُ صابِر لما تلقاه من أسفِ
٣٠٥	•	ابن مفرغ الحميري	الطويل	طَليقُ	عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ
700	•	مجهول	الكامل	وأليَقُ	والصَّبْرُ في الأرزاءِ خَيرُ نتيجةٍ
411	١	مجهول	الطويل	بلابِلُهُ	فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحبها
०१२	۲	علاء الدين الإربلي	الطويل	قائِلُه	أناعِيَهُ إن النفوسَ منوطةٌ
0 8 9	٤	علاء الدين الإربلي	الطويل	مراحِلُهُ	وما نَفَسُ الإنسانِ إلا خِزانةٌ
01.	77	ناصرُ الدين ابنُ عشائرَ	البسيط	مَفْلُولُ	رِفقاً سعادُ فعَقْدُ الصبرِ محلولُ
٤٧١		جلال الدِّين البُلقيني	الطويل	بالفضلِ	بديهتُه تعلُو رَوِيَّةَ غيره

الصفحة	عدد الأبيات	القائل	الوزن	القافية	صدر البيت
٤٧٣		المتنبي	الوافر	دليلِ	وليس يَصِحُّ في الأذهانِ شيءٌ
1 2 1	\$	شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبلِ	الطويل	مُنَظَّىا	إذا كان عَزمِي أَن أَبُثَّ بوَصْفِهِ
187	۸١	شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبلِ	الطويل	فَعا	حمَّىٰ بسهامِ السِّحرِ مِن طَرفِهِ فَها
٥٣٧	٦٢	شمسُ الدين الهيثميُّ	البسيط	مُنسجها	بعدَ الأحبةِ صبري صارَ مُنْهزِما
٥١٨	۰۰	ابن زُقَّاعة	الوافر	ما	أليفُ الوجدِ يُقريكَ السَّلاما
१७९	1	ابن قَيِّم الجوزية	الطويل	ونُسَلِّمُ	ولكنَّنا سبيُ العدوِّ فهل تُريٰ
0 • •	77	سراج الدِّين البُلقيني	الكامل	والإحرامُ	عشرون حتهاً زوَّجَ الحكّامُ
٥٣٤	١٧	فخر الدين عثمان الشغري الحنفي	الكامل	مُنهَم	أقسمتُ لا يبدي التبسمَ مبسمي
٤٧٩	114	سراج الدِّين البُلقيني	الطويل	الأكارمِ	سلمتِ رعاكِ اللهُ يا أُمَّ سالمِ

الصفحة	عدد الأبيات	القائل	الوزن	القافية	صدر البيت
१९१	٦٣	سراج الدِّين البُّلقيني	الطويل	البراجم	أتىٰ في البخاريْ حكمةٌ في التراجم
٧١	٩	العلم البلقيني	الوافر	باهتهام	إمامُ الناسِ، فارسُ كُلِّ علم
18.		شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبلِ	الخفيف	ځلومي	هو شيخي وأستاذُ علومي
١٠٣	Y	مجهول	البسيط	يصومونا	لولا رجالٌ لهم وِردٌ يقومونا
070	**	أصيلُ الدين ابن الخضريِّ المالكي	البسيط	أعوانُ	لم يبقَ بعدك للباكين أجفانُ
891))	مجهول	البسيط	كالْزُنِ	يا شيخَ الاسلامِ يا علامة الزَّمنِ
१९९	٦	سراج الدِّين البلقيني	البسيط	الحَزَنِ	نَعَم من الرُّبْعِ يَبرىٰ الميتُ من رَهَنِ
٩٧	7.	أبو حيّان الغَرْناطيُّ	الطويل	ليخ	غُذِيتُ بعلمِ النحوِ إذ دَرَّ لي ثَدْيا
٤٨٨	VV	سراج الدِّين البلقيني	الطويل	الوحيا	رعىٰ الله مَن أضحىٰ بعلمِ الهدىٰ يـَحْيا

فهرس الأماكن والمواضع

الأبواء: ٤٦٥.

أُحُد: ۲۲،۳۳۸، ۲۲3،۳۳۵.

بدر: ۲۶۱، ۵۸۱، ۲۸۷.

البرتُس: ١٠٣.

البصرة: ٧٧، ٤٢٤، ٤٢٤، ٤٣٨.

بُصرى: ٣٩٣.

بغداد: ۹۹۰.

بُلقين: ١٣٠.

بواط: ٤٦٥.

تبوك: ۲۲۱، ۳۹۸، ۲۲۱، ۴۳۰.

تربة صوفية خانقاه سعيد السعداء: ٩٠٥.

الثغر: ٨١.

الجامع الصّالحي: ١٢١.

الجامع الطولوني = جامع ابن طولون:

.174.177

جامع بغداد: ١٢٦.

جامع عمرو بن العاص: ١٢٦.

حارة بهاء الدِّين قراقوش: ٧٠٥.

حارة بهاء الدِّين: ١٢٠.

الحبشة: ٢٩٤.

الحجاز: ٤٧٤.

الحديبية: ٣٧٦.

حراء: ٩٩٠.

چُنين: ۲۱۱.

خراسان: ۱۳۸،۷۲.

الخشابية: ٥٠٥.

خيبر: ٣٤٩، ٤٢٨.

دار الحديث الأشر فية: ١٣٢.

الدثينة: ١٠٤،١٠٣.

دمشق: ۷۷، ۸۸، ۹۰، ۹۳، ۹۳، ٤٧٤.

الدُّمينة: ١٠٤.

الرصافة: ١٤٤.

رَضوى: ٥٣٤.

الرَّ قتان: ١٤٤.

الروم: ٢٦٩.

زاوية الإمام الشافعي: ١٢٦.

زريبة شيخوا: ١٢٦.

سكندرية: ٨١.

الشام: ۷۲، ۸۱، ۸۵، ۱۲۲، ۱۳۰، ۱۳۲،

771, 371, 071, 731, .37, 387,

373,073,730.

الطائف: ١٠٤.

طيبة: ٤٩٤.

عدن: ١٠٤.

العراق: ۷۲، ۱۳۵، ۱۳۷، ۱۶٤، ٤٠٤.

العراقَين: ١٣٩.

العقبة: ٤٧٤.

غرناطة: ٧٥.

فارس: ٤٦٩.

القاهرة: ٧٣، ٧٤، ٨٨، ١١٤، ١٢٢.

قبة الخانقاه البيبرسية: ١٢١.

القدس = بيت المقدس: ٨٢، ٣٣٤.

الكعبة: ٥٤٣،٤٥٣.

ماردين: ١٣٧، ٥٤٦.

مازندران: ۱٤٠.

المدرسة الأشم فية: ١٢١.

المدرسة الألجهية: ١٢٢.

المدرسة البديرية: ١٢١،٨٤.

المدرسة الحجازية: ١٤٨،١٢١.

المدرسة الخرُّوبية: ١٢١.

المدرسة الصلاحية: ١٢٢.

المدرسة الظاهرية الجديدة: ١٢٣.

المدرسة الظّاهرية: ١١٦.

المدرسة الكاملية: ١٢٦،٨٣.

المدرسة الملكية: ١٢٢.

المدينة المنوَّرة: ۷۹، ۱۰۲، ۳۲۸، ۳۷۵، ۳۷۵، ۲۵۵،

المزدلفة: ٥٠٥.

المسجد الأقصى: ٥٤٣.

المسجد الحرام: ٢٣٤، ١١٤.

مصر ـ الدِّيار المصرية: ۷۷، ۷۷، ۷۷، ۸۱، ۸۱، ۸۱، ۸۱، ۸۱، ۸۱، ۸۱، ۱۳۰، ۱۳۰، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۳، ۱۲۱، ۱۲۵، ۱۲۵، ۱۲۵، ۱۲۵، ۱۲۵، ۱۲۵، ۷۵، ۷۲، ۵۱۳، ۲۷۵، ۸۱۳، ۵۱۳، ۵۱۳، ۲۵۰،

مِنی: ۳۹۷، ۲۰۵.

نيسابور: ٤٤١.

هراة: ۱۲۸، ۱۳۹، ۱٤٠.

الوقف السيفي: ١٢٣.

وقف طقجى: ١٢٣.

اليمن: ١٠٣.

ثبت المصادر والمراجع

- ١. الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم بن عمرو الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٩٩١م.
- حكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت،
 ٢٠٠٥م.
- ٣. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، أبي الحسن على بن أبي على بن محمد بن سالم الثعلبي
 (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
- أخبار القضاة، لوكيع، أبي بكر محمد بن خلف الضبّي البغدادي (ت ٣٠٦هـ)، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغى، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٤٧م.
- ٥. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي، أبي عبد الله محمد بن إسحاق (٣٢٧هـ)،
 تحقيق: عبد الملك دهيش، دار خضر، ببروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
- ٦. آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ٧. الآداب للبيهقي، أحمد بن الحسين بن على الخُسْرَوْ جِردي الخراساني (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي
 عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨ م.
- ٨. الأدب المفرد، للبخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت ٢٥٦هـ)،
 تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٩٨٩م.
- ٩. الأذكار النووية أو «حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار»، للنووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

- ١٠ أساس البلاغة، للزَّغشري، أبي القاسم محمود بن عُمر (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرَّحيم محمود، دار المعرفة، بروت، د.ت.
- ١١. أسد الغابة، لابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني الجزري
 (ت٠٣٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.
- ١٢. أسهاء من يعرف بكنيته، لابن بريدة الموصلي، أبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد (ت ٣٧٤هـ)،
 تحقيق: أبي عبد الرحمن إقبال، الدار السلفية، الهند، ط١٩٨٩، م.
- ۱۳ . أسنى المطالب في شرح روض الطالب، للأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد (ت٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
- ١٤ الأشباه والنظائر النحوية، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)،
 تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- ١٥. إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى اليحصبي (ت٤٤٥هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.
- ١٦. الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٤٠٢هـ)، تحقيق: محمد زهدي النجار، دار المعرفة ، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.
- ١٧ . الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي (ت٠٠ ٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
- ١٨. إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق:
 د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ١٩. إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، للقِفطي، جمال الدِّين علي بن يوسف (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
- ٢٠. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي، علاء الدين على بن سليان الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت٥٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٢، د.ت.
- ١٢. إيضاح المحصول من برهان الأصول، للمازري، أبي عبد الله محمد بن على بن عمر التميمي
 المالكي(ت٥٣٦هـ)، تحقيق: عبّار الطالبي، دار الغرب الإسلامي بيروت.
- ٢٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن
 محمد النمري (ت ٢٣ ٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

۲۳. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للهمداني، أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، (ت ٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط٢، ١٣٥٩هـ.

- ٢٤. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٤م.
- ٢٥. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٥٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ۲٦. بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، للروياني، عبد الواحد بن إسماعيل (ت٢٠٥ه)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
- ۲۷. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق:
 صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- ۲۸. البصائر والذخائر، للتَّوحيدي، أبي حيَّان علي بن محمَّد (ت٠٠٠هـ)، تحقيق: وداد القاضي،
 دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ٢٩. بغية الوعاة، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرحن بن أبي بكر (ت١١٩هـ)، تحقيق: محمد أبو
 الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- .٣٠. بهجة المجالس وأنس المجالس، لابن عبد البرِّ، أبي عمر يوسف بن عبد الله القُرطبي (ت٣٦ ٤هـ)، تحقيق: محمَّد مرسي الخولي، الدَّار المصريَّة للتأليف والتَّرجة، القاهرة، د.ت.
- ٣١. بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، للغزِّي، رضي الدِّين أبي البركات محمد بن أحمد بن عبد الله (ت٨٦٤هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٣٢. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١٩٨٦، م
- ٣٣. البيان في مذهب الإمام الشَّافعي، للعمراني، أبي الحسين يحيى بن أبي الخير (ت ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النووي، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٠م.
- ٣٤. تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، محمَّد مرتضى بن محمَّد (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، المجلس الوطني للثقافة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٥٦م ٢٠٠١م.

٣٥. التاريخ الأوسط، للبخاري، أبي عبد الله محمد بن إسهاعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط١٩٧٧م.

- ٣٦. تاريخ الثقات، للعجلي، أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي (ت ٢٦١هـ)، دار الباز، ط١، ١٩٨٤م.
- ٣٧. التاريخ الكبير، للبخاري أبي عبدالله محمد بن إسهاعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، د.ت.
- ٣٨. تاريخ المدينة، لابن شبة، أبي زيد عمر بن زيد بن عبيدة بن ريطة النميري البصري (ت٢٦٢هـ)، تعقيق: فهيم محمد شلتوت، جدة، ١٣٩٩هـ.
- ٣٩. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي (ت٢٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٤ . تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر الدمشقي، تحقيق: محب الدين العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- ١٤. التبصرة في أصول الفقه، للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط١٤٠٣، ١هـ.
- ٤٢. تجريد أسماء الصحابة، للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ٤٣. التحدث بنعمة الله، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ص١١٦هـ)، تحقيق: هيثم خليفة طعيمي، المكتبة العصرية، صيدا، ٣٠٠م.
- ٤٤. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 20. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط٧، ١٩٨٣م.
- ٤٦. تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي (ت ١٢٢١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٤٧. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن على بن أحمد الشافعي المصري (ت ٤٠٨هـ)، تحقيق: عبدالله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، ط١،٢٠٦هـ.

- ٤٨. تذكرة الحفاظ، للذَّهبي، شمس الدِّين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية،
 بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ٤٩. التَّذكرة الحَمْدُونيَّة، لابن حمدون، أبي المعالي محمَّد بن الحسن (ت٦٢٥هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م.
- ٥. ترجمة سراج الدِّين البلقيني، بقلم ولده الجلال عبد الرحمن بن عمر (ت ٨٢٤هـ)، مخطوط بدار الكتب المصرية في ٦٥ لوحة تحت رقم ٨١٠٧ / ح.
- ١٥. التعديل والتجريح ألمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي، أبي الوليد سليان ابن خلف بن سعد القرطبي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط١٩٨٦، م.
- ٥٢. تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي أبيروت، دار عمار، عمّان، ط١٥٠٥هـ.
- ٥٣. تفسير ابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة الباز، مكة المكرّمة، ط٣، ١٤١٩هـ.
- ٥٤. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن (ت ٢٠٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٩٦٩م.
- ٥٥. تكملة المعاجم العربيَّة، دوزي، رينهارت، ترجمة: محمَّد سليم النعيمي، وزارة الثَّقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨ م.
- ٥٦. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٩٩٥م.

٥٧. التلخيص، لابن القاص، أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري البغدادي الشافعي (ت٣٣٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، د.ت.

- ٥٨. التنبيه في الفقه الشافعي، للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي (ت٤٧٦هـ)، عالم الكتب، د.ت.
- ٥٩. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق، نور الدين علي بن محمد
 ابن علي بن عبد الرحمن الكناني (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف أوعبد الله
 عمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- ٠٦. تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، محيي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ) ، إدارة الطباعة المنبرية، شركة علاء الدين للطباعة، بسروت.
- ٦١. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٢٥٨هـ)، مطبعة دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
- ٦٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزِّي، يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٧هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ٦٣. التهذيب، للبغوي، الحسين بن مسعود الشافعي (ت ١٠٥هـ)، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ببروت، د.ت.
- ٦٤. التوحيد ومعرفة أسهاء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، لابن منده، أبي عبد الله
 محمد بن إسحاق العبدي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: على بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم
 والحكم، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٦٥. توضيح المشتبه في ضبط أسهاء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدِّين الدمشقي، شمس الدين محمد بن عبدالله القيسي الشافعي (ت ٢٤٨هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٩٩٣م.
- 77. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٢٥٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١٩٧٣، م.

77. جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري)، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط٢.

- ٦٨. جامع العلوم والحكم في شرح خسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحن بن أحمد البغدادي الدمشقي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ٢٠٠١م.
- 79. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمو د الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د.ت.
- · ٧. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، مصوَّرة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م.
- ٧١. جزء الحسن بن عرفة العبدي (ت ٢٥٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الأقصى، الكويت، ط١، ١٩٨٥ م.
- ٧٧. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م.
- ٧٣. جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكار بن عبدالله القرشي الأسدي المكي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، ١٣٨١هـ.
- ٧٤. الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، ط١، ١٩٩٩م.
- ٧٥. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد (ت ٧٥هـ)، مطبعة المدنى، القاهرة، د.ت.
- ٧٦. الحاوي الصغير، للقزويني، عبد الغفار بن عبد الكريم الشافعي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: صالح ابن محمد بن إبراهيم اليابس، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ.
- ٧٧. الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: الدكتور محمود مطرجي وآخرين، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

- ٧٨. حجة القراءات، لابن زنجلة، أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد (توفي حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق:
 سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، د.ت.
- ٧٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ٨. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، للقفال الشاشي، أبي بكر محمد بن أحمد (ت٧٠ ٥هـ)، تحقيق: ياسين أحمد، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
- ٨١. خزانة الأدبولبُّ لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت٩٣٠هـ)، تحقيق:
 عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
- ٨٢. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين الساعدي، أحمد بن عبد الله ابن أبي الخير اليمني (توفّي بعد ٩٢٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بروت، ط٥، ١٤١٦هـ.
- ٨٣. الدَّارس في تاريخ المدارس، النُّعيمي، عبد القادر بن محمَّد (ت٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٨٤. الدُّرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٢٥٨هـ)، تحقيق: سالم
 الكرنكوي الألماني، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ٨٥. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨ هـ)، دار الكتب العلمية، ببروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- ٨٦. دلائل النبوة، للفِرْيابِي، أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض (ت ٢٠١هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار حراء، مكة المكرمة، ط٢٠٦، ١٤هـ.
- ٨٧. ديوان أبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٩ م.
- ٨٨. ديوان النَّابغة النُّبياني، أبي أُمامة زياد بن معاوية (ت١٨ق.هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
- ٨٩. الذخيرة، للقرافي، أبي العباس أحمد بن إدريس المالكي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.

- ٩٠. ذيل الدُّرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق:
 عدنان درويش، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- ٩١. الذَّيل على رفع الأصر، للسخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحن (٣٠٠هـ)، تحقيق: حودة هلال، ومحمَّد صبيح، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٩٢. رجال صحيح مسلم، لابن مَنْجُويَه، أبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم (ت ٢٨ هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٧٠ ١ هـ.
- 97. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني، أبي عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٦،٠٠٠م.
- ٩٤. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط١، ١٩٤٠م.
- ٩٥. رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر العسقلاني، شهاب الدِّين أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: على محمَّد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- 97. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧١١هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- 90. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للسهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٩٨. الرَّوض المعطار في خبر الأقطار، للحميري، محمَّد عبدالمنعم، تحقيق: إحسان عبَّاس، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- 99. روضة الطالبين، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوّض، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣م.
- ١٠ . زاد المسير في الفهرست الصَّغير، السيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحن (ت ٩١١هـ)، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٢٠٠٧م.

1 • ١ . زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، ط ١ ٥ ، ١٩٨٧ م.

- ١٠٢. سرُّ الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، أبي محمَّد عبد الله بن محمَّد (ت ٢٦٦هـ)، تحقيق: عبد المتعال الصَّعيدي، مكتبة ومطبعة محمَّد على صبيح، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ۱۰۳. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- ١٠٤. سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط٢٠٠٩م.
- ١٠٥. سنن الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
- ١٠٦. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى معوّض، دار المعرفة، بيروت، ط١،١٠٠م.
- ١٠٧. السنن الكبرى، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، ط١٣٤٤هـ.
- ١٠٨. سير أعلام النُّبلاء، النَّهبي، شمس الدِّين محمَّد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.
- ١٠٩. السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٦م.
- 11. السيرة النبوية لابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٥٥م.
- ۱۱۱. شذرات الذَّهب، لابن العماد الحنبلي، أبي الفلاح عبد الحيِّبن أحمد الدِّمشقي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١،٦٠٦هـ.

- ١١٢. شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي، تحقيق: فادي نصيف، وطارق يحيى، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- ١١٣. شرح ديوان المتنبي، للواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري الشافعي (ت٤٦٨هـ)، دار صادر، بيروت.
- ١١٤. شرح صحيح مسلم، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، مصوَّرة دار إحياء التراث العربي في بيروت عن الطبعة المصرية.
- ١١٥. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطّحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ١١٦. شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٢٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد خطى أو غلى، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، د.ت.
- ١١٧. شعب الإيمان، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت٥٨٥ هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢٠٠٣م.
- ١١٨ . الشّعر والشُّعراء، لابن قتيبة، أبي محمَّد عبد الله بن مسلم الدِّينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق:
 أحمد محمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط٣، ٢٠٠١م.
- ۱۱۹. الشائل المحمدية، للترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، (ت ۲۷۹هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- 17٠. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، أبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- ١٢١. صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- ١٢٢. صحيحُ ابن خُزَيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ٣٠٠م.
- ۱۲۳. صحيح البخاري، محمد بن إسهاعيل (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

- ١٢٤. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العرب، بيروت، د.ت.
- 170. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحن (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢،٨٠١هـ.
- ۱۲٦. الضَّوء اللامع لأهل القرن التَّاسع، للسَّخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن (ت٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١،١٩٩٢م.
- ١٢٧. طبقات الشَّافعيَّة الكبرى، للسُّبكي، تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن علي (ت٧٧هـ)، تحقيق: محمود الطَّناحي وعبد الفتَّاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ١٢٨. طبقات الشَّافعيَّة، لابن قاضي شُهبة، أبي بكر بن أحمد الدِّمشقي (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- 1۲۹. طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (ت ٦٤٣هـ)، محيى الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
 - ١٣٠. الطبقات الكبرى، لابن سعد، أبي عبد الله محمد (ت ٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.
- ١٣١. عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، لابن الملقن، سراج الدِّين عمر بن علي (ت٤٠٨هـ)، تحقيق: عز الدين البدراني، دار الكتاب، الأردن، إربد، ٢٠٠١م.
- ١٣٢. العجالة في الأحاديث المسلسلة، للفاداني المكي، علم الدين أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى (ت ١٤١١هـ)، دار البصائر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- ۱۳۳. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت٢٥ هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط٣، ١٩٨٩م.
- ١٣٤. العدة حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام على شرح عمدة الأحكام، محمد بن إسهاعيل الأمير الصنعاني، المكتبة السلفية، ١٤٠٩هـ.
- ١٣٥. عنوان العنوان، للبقاعي، برهان الدِّين إبراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٠٠١.

- ١٣٦. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، للسنيكي الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد (ت ٩٢٦هـ)، المطبعة الميمنية، د.ت.
- ۱۳۷. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لابن بشكوال، أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود الخزرجي الأنصاري الأندلسي (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق: عز الدين على السيد، ومحمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط١٤٠٧هـ.
- ١٣٨. الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (ت ٤٠٩هـ)، تحقيق: حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، دار المنارة، ط١، ٢٠٠٠م.
- ۱۳۹ . فتاوى ابن الصلاح، تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحن (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، ط١٤٠٧ هـ.
- ١٤ . فتاوى البغوي، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ١ ٥ هـ)، مخطوط المكتبة السليمانية، تركيا، رقم: (٣/ ٦٧٥).
- ١٤١. فتاوى السبكي، أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، دار المعارف، د.ت.
- ١٤٢. الفتاوى، لأبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم السلمي الشافعي (ت ٢٦٠هـ)، تحقيق: عبدالرحن بن عبدالفتاح، دار المعرفة، بيروت، ط١،١٩٨٦م.
- ١٤٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ١٤٤. فتح العزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير)، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، دار الفكر، بيروت (وهو مطبوع بـهامش المجموع شرح المهذب).
- ١٤٥. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- ١٤٦. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، للسنيكي الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد (ت٩٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

- ۱٤٧. الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السّلام، لسراج الدِّين عمر بن رسلان البلقيني (ت٥٠٨هـ)، تحقيق: عمر حسن القيام، دار أروقة، عان، الأردن، ٢٠١٤م.
- ١٤٨. فوات الوَفَيَات، ابن شاكر الكتبي، صلاح الدِّين محمَّد (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.
- ١٤٩. القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب (ت ١٧٨هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥ م.
- ٠٥١. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.
- ۱۵۱. القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، لعزّ الدِّين عبد العزيز بن عبد السَّلام (ت ٢٦٠هـ)، تحقيق: نزيه كهال حَّاد وعثهان جمعة ضمرية، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٥٢. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٩٩٧م.
- ١٥٣ . الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢ م.
- ١٥٤. كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- ١٥٥. كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث، بيروت،
- ١٥٦. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم
 (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١،
 ٢٠٠٢م.
- ١٥٧. الكنى والأسهاء، للدولابي، أبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- ۱۵۸ . الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، للغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٥٩. اللباب في الفقه الشافعي، للمحاملي، أبي الحسن أحمد بن محمد الضبي (ت١٥٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن صنيتان العمري، دار البخاري، المدينة المنورة، ط١٤١٦هـ.
- ١٦٠. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد المكي (ت٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٩٩٨م.
- ١٦١. اللمع في أصول الفقه، للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢،٣٠م.
- ١٦٢. المثلَّث، لابن السِّيد البطليَوسي، أبي محمد عبد الله بن محمد (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
- ١٦٣. مجمع الأمثال، للميداني، أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ١٨٥هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ١٦٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت ١٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤ م.
- ١٦٥. المجمع المؤسِّس للمعجم المُفهرِس، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: يوسف عبدالرَّحن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط١،٩٩٤م .
- ١٦٦. المجموع شرح المهذب، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر، د.ت.
- ١٦٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: على النّجدي ناصف، وعبد الحليم النجّار، وعبد الفتّاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- 17٨. المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية)، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٢٥هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٩٧٧م.
- 179. مختصر البويطي، لأبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: أيمن ابن نصار بن نايف السلايمة، إشراف: أ.د. حمد بن حماد الحماد، رسالة ماجستير، الجامعة

- الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٠ _ ١٤٣١هـ.
- ۱۷۰. المرض والكفارات، لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي الأموي القرشي (ت۲۸۱هـ)، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، ط۱، ۱۹۹۱م.
- ۱۷۱. المستدرك على الصحيحين، للحاكم، أبي عبدالله محمَّد بن عبدالله النَّيسابوري (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرَّحن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ١٧٢. المستصفى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.
- ۱۷۳ . المسلسلات، لابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٩٧ هـ)، مخطوط ضمن المكتبة الشاملة.
- ١٧٤. مسند أبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، جدّة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ١٧٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٧٦. مسند البزار (البحر الزّخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م.
- ۱۷۷. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٩٦، م.
- ۱۷۸ . مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الشافعي (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ١٧٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، أبي العباس أحمد بن محمد بن علي (توفّي نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- ١٨٠ . مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة العبسي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار
 القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط١، ٢٠٠٦م.
- ۱۸۱. مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ۲۱۱هـ)، تحقيق: حبيب الرحن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ٣٠٣ هـ.

۱۸۲. معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ) (وهو شرح سنن أبي داود)، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨١م.

- ۱۸۳. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت ۱ ۳۱هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ۱۹۸۸ م.
- ١٨٤. معاني القرآن، للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١، د.ت.
- ١٨٥. المعجم الأوسط، للطبراني، أبي القاسم سليان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد أو عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.
- ۱۸٦ . معجم البلدان، للحَمَوي، أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت ٢٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧ م.
- ١٨٧ . معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت ٢٥١هـ)، تحقيق: صلاح ابن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١٤١٨، ١٤هـ.
- ۱۸۸. معجم الصحابة، للبغوي، أبي القاسم عبد الله بن محمد (ت٢١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين الجنكى، دار البيان، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٨٩. المعجم الكبير، للطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، د.ت.
- ١٩٠. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٦م.
- ۱۹۱. معرفة السنن والآثار، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، دار قتيبة، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ١٩٢. معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١،١٩٩٨م.
- ١٩٣. معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله الحاكم، محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٥٠ ٤هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧م.

- ١٩٤. المعرفة والتاريخ، للفسوي أبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- ١٩٥ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- 197. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٩٧٧هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ١٩٧ . المغني عن حمل الأسفار (تخريج أحاديث إحياء علوم الدين)، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ١٩٨. المغني لابن قدامة، أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الجماعيلي المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.
- 199. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١،٥٩٥ م.
- ٢٠ . المقتنى في سر دالكنى، للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْباز (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط٥٠٨، ١٤هـ.
- ۱ · ۲ . مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، للبلقيني، سراج الدِّين عمر بن رسلان بن نصير ابن صالح الكناني (ت ٥ · ٨هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، د.ت.
- ٢٠٢. مناقب الإمام الشافعي، للرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ٣٠ ٢ . المنتخب من مسند عبد بن حميد، للكشّي أبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٢٠٤. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، أبي الفرج عبدالرَّحن بن علي (ت٩٧٥هـ)،
 تحقيق: محمَّد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

٢٠٥. المنجم في المعجم، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق:
 إبراهيم باجس عبد الحميد، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٥م.

- ٢٠٦. منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، للنووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٢٠٦هـ)، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٢٠٧. المنهل الصَّافي والمستوفَى بعد الوافي، لابن تغري بردي، جمال الدِّين يوسف الأتابكي (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: نبيل محمَّد عبد العزيز، الهيئة المصريَّة العامَّة، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ۲۰۸. موطأ الإمام مالك بن أنس المدني (ت ۱۷۹هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- ٩٠٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، شمس الدِّين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: على محمد البجاوى، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٣م.
- ٢١. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبي القاسم عبد الرحن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بروت، ١٩٩٢م.
- ١ ٢١. النُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، جمال الدِّين يوسف الأتابكي (ت٤٧٠هـ)، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ٢١٢. نسب قريش، للزبيري، أبي عبد الله مصعب بن عبد الله بن مصعب (ت ٢٣٦هـ)، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.
- ٢١٣. نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين الجويني، أبي المعالي عبدالملك بن عبد الله (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: عبدالعظيم الديب، دار المنهاج، ط١،٧٠٧م.
- ٢١٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مجد الدِّين المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
- ٢١٥. نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، للحكيم الترمذي، أبي عبد الله عمد بن علي بن الحسن بن بشر (توفّي نحو ٣٢٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٢١٦. الهداية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للكلوذاني، أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن المحسن (ت٠١٥هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر ياسين الفحل، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

٢١٧. الوسيط في المذهب، للغزالي، أبي حامد محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم أو محمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١٤١٧، هـ.

۲۱۸. وفيات الأعيان، لابن خلِّكان، شمس الدِّين أحمد بن محمَّد (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.

* * *

فهرس المحتويات

الصفح	العنوان
٧	كلمة المشرف العام على مشروع المكتبة البلقينية
11	مقدِّمة التحقيقمقدِّمة التحقيق
١٣	مخطوطة الكتاب
١٦ .	عملنا في الكتاب
١٩ .	علم الدِّين البُلقيني سيرةُ حياته (٩٩١هـ ٨٦٨هـ)
۲٦.	شيوخ العلم البلقيني
۳١ .	تلاميذُ العلم البُلقيني
٤٣ .	تصانيفه
٤٩ .	نشأته ووظائفه
٥٥ .	نهاذج من الأصل المخطوط المعتمد في التحقيق
٦٣ .	نصُّ عنوان الكتاب كما جاء على طُرّة المخطوط
٦٥ .	مقدِّمة المؤلِّف
۸٦ .	ذكرُ شيءٍ من مرويّاتِهِ تبرُّكاً بذلك
117 .	ذكرُ تصانيفه
171 .	ذكرُ المدارسِ التي درَّسَ فيها ووظائِفِه التي باشَرَها
179 .	فصلٌ في ثناءً الأئمة عليه
	ذكرُ شيء من اختياراته في المذهب وانفر اداته عن الأصحاب وترجيحاته

فَصْلٌ في ذكْرِ شيءٍ ممّا تَعقَّبَ به علىٰ الرافعيِّ والنوويِّ في الحكاية عن الأصحاب وغير
ذلك
ذكر مُناسبَتِه لأبوابِ الفقهِ على قاعِدَةِ أصحابِنا - رضي الله عنهم
ذكرُ شيءٍ مما أنشأه من القواعدِ والفوائدِ والضوابطِ التي ضَبَطَ بِها متفرِّقاتِ كلامِ
الأصحابِ وغيرِهم
ذكرُ شيءٍ من كلامه في أصول الفقه
ذكرُ شيءٍ من اختياراتِهِ في علمِ النَّحوِ وكلامِه وأبحاثِه فيه
ذِكْرُ شيءٍ من كلامِهِ في الحديثِ
ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في أصولِ الدياناتِ
ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في المعاني والبيانِ والبديعِ والمنطقِ والسِّيرِ والمغازي وغيرِ ذلك
ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في التصوُّفِ والوعظِ وغُيرِ ذلك
ذكرُ شيءٍ من كراماتِه وأحوالِه_رضي الله عنه
ذكرُ شيءٍ من نَظْمِه وشعرِه تبرُّكاً بذلك
ذكرُ النبأ عن مرضِهِ ووفاتِه
ذكرُ شيءٍ مما رُئِيَ له من المناماتِ الصالحةِ بعد وفاته_رضي الله عنه
ذكرُ شيءٍ مما مُلِرَحَ به في حياتِه_رضي الله عنه
ذكرُ شيءٍ مما رُثِيَ به وقيل فيه بعد وفاته_رضي الله عنه
الفهارس الفنيةا
فهرس الآيات القرآنية الكريمة
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
فهرس الآثار
فهرس الأعلام
فهرس أسماء الكتبفهرس أسماء الكتب

78^	*****
فهرس القوافي الشعرية	
فهرس الأماكن والمواضع	375
ثبت المصادر والمراجع	777
فه سالحته بات	727

